

بسم الله الرحمن الرحيم **قال**
الاجل الشيخ جلال الدين عبد الرحمن ابن ابي بكر سيبويه المشافعي
سماحك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك واسلم على
روح قدسك **وبعد** فان لنا تاليف العري جمع ادناها وادناها
من مسابلهما صغرى ولا كبيرة الا اخصاها ونحو عاتده بفضلها ارباب الفضا
عنه جوع الاواخر والاوائل حشرف ما فيه ما يقدر العيون وليستف المساء
كتب فاض عليها هج الهوامع وجعته من ه ما يتصف فلا عروان لغته
وقد كنت اريد ان اصنع عليه شرحا واسعا لثرا النقول طوبى للزبول جاءه
والتحاليل معنيا بالانتقال للدلة والاقاويل منها على الصواب وال
التقاسيم والمتاصد فرأت النماض اضيق من ذلك ورغبة اهله قليلة
مع الحاج الطلاب على في شرح برشد هم الى متاصده ويطلعهم على غريبه وشوارده فخر
نظم هذه الجملة الكافلة بجل مبانيه وتوفيق معانيه ونطقك نظامه وتعب احكامه
مستاة يجمع الهوامع في شرح جمع الخوامع وانه اسال ان يبلغ به المنايع وان يجعلنا بين
بساتين الخيرات ويسارع بمنه وكرمه **وبعد** المقدمة في تعريف الكلم
واقسامها والكلام والكلم والجملة والقول والاعراض والبناء والمنصرف وغيره والبناء
والعرفه واقسامها والكتاب **الاول** في العهد وهي المربوعات وما شابهها من مفعول
النواسخ والثاني في الفضلات وهي المنصوبات **الثالث** في المجرورات وما حمل عليها
من المجرورات وما يتبعها من الكلام على ادوات التعليق غير الجارية وما ضم اليها من تبيين
حروف المعاني والرابع في العوامل في هذه الانواع وهو الفعل وما الحق به وحسنه بالاشتغالها
عن مجموعاتها وتنازعها فيها **الخامس** في التوزيع لهذه الانواع وعوارط التركيب
الاعرابي من تعين كالاخبار والحكاية والتسمية وضراير الشعر وهذه الكتب الخمسة في
النحو والسادس في الاثنية والسابع في تعبيرات الكلم الاثنية بالوزن والوزن ده
والحرف والابدال والتعليل والادغام وختمها بناسبه من خاتمة الحظ وهذه الترتيب
يدرج لم اسبق اليه حذوت فيه حذو كتب الاصول وفي جعلها سبعة من سبعة
لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره ان الله وتر يحب الوتر اما ترى السموات
سبعاً والايام سبعاً والطواف سبعاً الحديث **الكلام في المقدمة** **الكلمة**
قوله مفرد مستقل وكذا منوي به على الصحيح وشرط قومه كونه حرفين **ش** الكلمة
لغة نطلق على الجمل المفيدة **قال** تعالى وكلمة الله هي العليا اي لا الا الله تغالوا
الى كلمة سواي بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله الاله كلاتها كلمة فهو بليها اشارة
الى قوله رب ارجعون وما بعده وفي حديث الصحيحين الكلمة الطيبة صدقة وافضل
كلمة قالها بشعر كلمة لبيد الاكل شي ما خلى الله باطل ونحو الاطلاق تنكر في اصطلاح
النحويين ولذا لا يتعوض لذه في كتبه بوجد كما قال في ما لك في شرح التسهيل **وان**
دله في الالفية فقد قيل ان من امرائها التي لا دوا لها وقد اشغلت عباداتهم في

الكلمة اصطلاحاً واخص حذو دهها قول مفرد مستقل اي حرفي منه يخرج بمصدا يراد به القول عين من الدوال
كالخط والاشارة وبالمفرد وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب وبالمستقل ابعاض الكلمات الزائدة على معنى
حروف المضارعة وبالنسب وبالثاني والف مضارب فليست بكلمات لعدم استقلالها ومن اسقط هذا
القدر راي ما حيز الله الرضى مع ما مع ما في كلمة صارقا كلمة واخره لشدة الامتزاج فجعل الاعراب
على حرف كالمركب المزجي ولم احمق الى ما زاده في تيسير من يقول **دال** بالوضع يخرج المصطلح بالتعريف باللفظ
المتأمل لذلك وذكرى القول الذي يخرج من سباني من اية الموضوع لمعنى ولذلك عدلت اليه وما قبل من
ان ذكر اللفظ اولى لاطلاق القول على غير كما راي ممنوع لعدم تبادر الى الالهة ان هو حجاز وعدلت كاللغة
الى جعل الافراد صفة القول عن جعلهم اياه صفة للمعنى **ش** قالوا ومنهم ابن الحاجب وابو حبان ووضوح معنى مفرد
لا انه **قال** الرضى وغيره صفة في الحقيقة وانما يكون صفة للمعنى بتسمية اللفظ ولسلامته من الاعتراض
بمحو خبر فائدة كلمة ومعناه مركب وهو زيد قائم مثلاً وخو ضرب فانه كلمة ومعناه الحديث والامان
وقد امت المعنى على المعرف كصنيع الجهور لانه الاضمار في الاخبار عنه وعكس صاحب اللب لتقدم المعرف
عقلاً فتقدم وضعا ومن **قال** ان اللام في الكلمة للجنس المقضي للاستغراق والتا للوحدية فتنا قضان فقد
سوى سواها بغير ابل هي الماهية والحقيقة وشملت العارة الكلمة حقيقة كزيد وتقدم الاحدى جزوي في تعين
للمضاف كعبد الله فان كلامها كلمة تقدير الاذلت في الاضافة الا في كلمتين وان كان مجموعاً كلمة حقيقة
لعدم دلالة جزئية على جزء معناه وشمل الموي المستكن وخو كانت في ق وخوارا كاسيات في بحث
الاسم يخرج بقوله معناه ما نواه الانسان في نفسه من الكلمات المفردة فانه لا يسمي كلمة في اصطلاحهم
لانه ينوع اللفظ وقد في التسهيل بقوله **كذلك** **قال** اشارة الى الاستقلال يخرج الاعراب
المفردة فانه منوي به اللفظ وليس بكلمة لعدم استقلاله وحذفته العلم به لانه اذا شرط
ذلك في اللفظ الموجود مع قوته في الموي اولى ومقابل الصحيح فيه ما نقله ابو حبان وغيره
ان صاحب المنهاية وغويان اخبار مع تسمية الصبر المستكن اسماً **قال** **ش** لانه لا يسمي كلمة وذهبت
ثوم الى ان شرط الكلمة ان تكون على حرفين فصاعداً نقله الامام خوارزمي في تفسيره ومحموله **قال**
ورفعهم بالماضي واللام وكحوها مما هو كلمة وليس على حرفين **ص** فان دلت على معنى في نفسها ولم
تعتبر برمان فاسم او اقترنت بفعل او غيرها بان احتاجت في افادة معناها الى اسم او فعل او جملة فحرف
وقال ابن الجاسر معناه في نفسه **ش** الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ولا رابع لها الا ما سياتي
في بحث اسم الفعل من ان بعضهم جعله رابعاً وسماء الخالفه والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء والقسمة
العقلية فان الكلمة لا تخلو اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني للارق والاولك اما ان تعتبر باحد
الارزمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول **الفعل** وقد علم بذلك جليل واحد منها بان يقال **الاسم**
ما دلت على معنى في نفسه ولم تعتبر برمان والفعل ما دلت على معنى في نفسه واقرن والحرف ما دلت
على معنى في غيره وفي المواضع الثلاثة للسببية اي دلت على معنى بسبب نفسه لا بانضمام غيره اليه
وسبب غيره اي انضمامه اليه فالحرف مشروط في افادة معناه الذي وضع له انضمامه اليه من اشم
كالب في مورت بربنا وفعل كقوام او جملة حروف النفي والاستنهام والشرط وقد حذف الحجاب
اليه العلم به كنم ولا وكان قيداً لما ذو وفوق وكحوها وان لم تذكر الاستعلاء فليس مشروطاً في افادة
معناها القطع بلهم معنى ذو وهو صاحب من لفظه وكذا فوق وانما شرط لتوصلها الى الوصف

باسم الاجناس ونفوق الى علو خاص ونفوق على غيره وقيل شرط لقبه على اللفظ في النظرية اي معني
ثابت في نفسه وفي غيره اي خاصية من الخواص التي كانت لها في تقدير معناها وهي التبعيض في اللفظ
وهو متعلق بها بخلاف زيد مثلا ومن جعل الضمير المتصل بنفسه وغير راجع للمعني كان الحاجب فقد ابداد المعني
لقولنا مادك على معنى سبب نفس ذلك المعني او سبب غيره او ثابت فيه او في غيره **الاول** فلان
المعني لا يدل على معنى سبب غيره ذلك المعني بما يدل على سبب وصحة له ودلالة اللفظ عليه ولما كان
فانه لا يصح ان يكون الشيء طرفا لنفسه والمراد بالزمان حيث يطلق المعني المعبر عنه بالماضي والحال والاستقبال
لشهرتها في هذا الفن والعبرة بالدلالة يا ضل الوضوح فحصر مظهره **الثاني** اسم لانه دال على مجرد الزمان وكذا
الصنوع للشرب في اول النهار وان افهم معنى مقترنا زمانا لكنه غير معين وكذا اسم الفاعل والمفعول **الثالث**
وان دل على الزمان المعني فدلالة لانه دال على ذلك في ذات قام بها الفعل وكذا اسم الافعال **الرابع**
نعم وبلى وعنى افعال لوضعها في الاصل للزمان وعرضها مجرد هامة وما ذكرناه من ان الحرف لا يدل على معنى
في نفسه هو الذي اجمع عليه النحاة وقد حرق اجماعهم الشيعي بها الذي بنى النحاس فذهب في تعليقه على المقرب
الي انه يدل على معنى في نفسه **قال** لانه ان خطوب به بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعا **الخامس**
فقد دل على عدم ثم المعني على انه لا معنى له لانه لو خطوب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعا كما ذكرنا
وان خطوب به من يسمه فانه يفهم منه معنى علاما يفهم موضوعا لانه كما اذا خطوب به من يفهم ان موضوعا
للاستفهام وكذا اسما للحروف **قال** والفرق بينه وبين الاسم والفعل انه المعني المفهوم منه نوعا
اتم من المفهوم منه حال لافراد خلافا لهما والمفهوم منها في التركيب عين المفهوم منها في الافراد **السادس**
فالاسم من خواصه **الاول** ان يكون ثابتا **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
بالعدي على حذف ان او نزل منزلة المصدر **الخامس** ان يكون له معنى **السادس** ان يكون له صفة **السابع** ان يكون له
وهو صفة واحدة او هو على المصدر المفهوم **الخامس** ان يكون له معنى **السادس** ان يكون له صفة **السابع** ان يكون له
به او اريد لفظه كقولنا **الاول** ان يكون له معنى **الثاني** ان يكون له صفة **الثالث** ان يكون له معنى **الرابع** ان يكون له
عن غيره وعلاقات يعرف بها وذكرنا منها هنا **الخامس** ان يكون له معنى **السادس** ان يكون له صفة **السابع** ان يكون له
وانما اخص به لان المادي مفعول به في المعني وفي اللفظ ايضا على ما سبقت في المفعولية لا لتلويح اسم
قال او رد على ذلك حوقول **قال** تعالى يا ليت قومي يعلمون بالبيت اريد بالاسم **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
النحوي يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة حيث دخل فيه يا ليت ورب وها حرقا في الدنيا **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
وهو فعل الجواب ان ياتي ذلك وخوف التشبيه لا للدلالة على ان الاسم يدخل على غير الاسم **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
والنحوي محذوف اي باقوم **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
معناه مادي ثابت ولا محذوف ومن الاسماء الدالة على اسمية الالها حوبا مكرمان وبافلا لهما **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
بالند **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
بالاسم منه ما عدا الترم والحق الاحقين لروي البيت وهو الحرف الذي تعري له القسرين **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
به كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة حيث دخل فيه يا ليت ورب وها حرقا في الدنيا **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
وغيرها والمقابلة انما تدخل جمع الموشب التسمي والاعوض انما يدخل المضاف في عوضا من المقابلية ولا حظ
لغير الاسم في الصرف ولا التعريف والتكثير ولا الجمع ولا الاضافة فاذ كان هذا هو حاله **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
الام على كونه ولو كانت عالما **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له

حيث ادخل التنوين على لونه وهو حرف فالحجوا **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
ودخلها الجبر والاضافة كما سبقت في شرح ذلك في بحث التسمية **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
خط لغير الاسم في التعريف والتعريف بذلك لخص من التعريفات لشمله لها واللام على قول من رواها وحدها
المعرفة واللام في لغة طي وسلامته من ورد **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
فان اللواتي عمدا الشيطان رواه بهذا اللفظ انما جبه ونحس فالحجوا عنه كما سبق في الالم على **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
الاسناد اليه وهو انفع علاماته اذ به **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
بمطلوب منه ولشمولة القم الثاني دون الاخبار وعبرت به دونه وسو الاسناد المعنوي واللفظي كحققة
ابن هشام وعين وعطفيه بن مالك في شرح التسمي حيث جعل الثاني صالحا للمفعول والحرف كقولك ضرب
فعل ما مضى ومن حرف جر ودبا بها اسما مجردا عن معنى المعروف لارادة لفظها ولهذا اعلم على
موضوعها بالرفع على الاستداف ضرب هنا مثلا اسم مسماء ضرب الدال على الحدث والزمان وقد صور ابن مالك
نفسه في الكافية باسمية ما اخبر عن لفظه حيث **قال** وان نسيت لاداءه حكما **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
واجعلها **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
وم تات به على موضعه وهذا مع ما تقدم في الالم على لومعني قولي ومنه ما سبقت به او اريد لفظه وعلى الثاني
يخرج قول العرب زعموا مطية الكذب وحديث الصحيحين لا حول ولا قوة الا بالله لنزول الجنة
سبقت اسند الى الجملة الفعلية في **الاول** والاسمية في الثاني فالعني في **الاول** هذا اللفظ مطية
الكذب اي يقدمه الرجل امام كلامه ليدل على صوابه الى غرضه من تسمية الكذب الى القول المحكي كما يركب
الرجل في سيرة الى بلد مطية ليقضي عليها حاجته وفي الثاني هذا اللفظ كثر من كنوز الجنة اي كالكثرة
في تسميته وصيغته عن اعيان الناس فان قلت **قال** فانتفع بقوله شمع بالعدي فغير ان
تراه فان الاسناد وقع فيه الى تسمع وهو فعل ولم يرد لفظه فالحجوا **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
انه محووك على حذف او اي ان تسمع وفيما تاول المصداق سماعك فالاسناد في الحقيقة اليه وهو
اسم في قوله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوي وان تصوموا خير لكم ونظير في حذف ان قوله
الاول في قوله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوي وان تصوموا خير لكم ونظير في حذف ان قوله
فانه حذف منه ان لقريبه ذكرها في المعطوف ليعطف عطفا عليه واللام مفرد على جملة وهو
ممنوع اما من رواه بالنصب فهو على اتمار ان لاخذ بها والمضمر في قوله المذكور والثاني انه مما يترك
فيه الفضل بمنزلة المصدر وهو سماعك لانه مذلول الفعلة في الزمان مجرد مدلوله كما في قوله
الثاني ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
وقالوا ما تشاء فقيل اليه في الهوى **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
عنه المفرد وهو ما في ما تشاء ولم يحذف ان كما في البيت السابق لان قوله ما تشاء سؤل عما
يشاء في الحال **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
يجوز ان يراد اسما في الحال اللهم في الاستقبال **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
اشهر **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
الصا دوتن كان الفعل فيه موضع المصدر **السادس** **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له
انما دخل الكلام ليعدي الى الاسماء معني الافعال التي لا تعدي بنفسها اليها لاقتضاها معنى ذلك
الحرف فامتنع دخولها الا على اسم بعد فعل لفظا او نحو **الثاني** ان يكون له معنى **الثالث** ان يكون له صفة **الرابع** ان يكون له

امتنع الجرا الذي هو اشره فان اورد على هذا الحق قول الشاعر والله ما لي لي بياضه ولا
مخاطب اللبان جانبه **الحديث** ادخل الباطني نام وهو فعلا يتفاد فاجواب **الحديث** انه على حذف الموصوف
اي بغير نام صاحبه **الثامن** عود ضمير عليه وكنه استدراك على اسمة مهمالعود اليها عليها في قوله تعالى
مهما تاتاه من اية وما التعجيب لعود ضمير الفاعل اليها في قوله تعالى عودا احسن زيدا والموحوظة
لعوده عليها في قوله قد اقم المتقرب ربه فان اورد على هذا الحق قول له تعالى اعدوا له اقرب للقوي
حديث عاد الضمير الي فعل الامر فاجواب **الحديث** انه عايد على الضمير المفعول منه وهو العذاب لا على الفعل
نفسه **الثاسع** مباشر الفعل اي ولاؤه من غير فاعل وذلك استدراك على اسمة كيف قال تعالى
لم تركب فاعل ربك وكنه استدراك على اسمة اذ اخرج زيد ثم نهى عن
ان الاسم ينقسم الى اربعة اقسام اسم عن وهو ما ذكر على الذات بلا قيد كزيد ورجل واسم معني وهو
مادت على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود ووصف عن وهو ما ذكر على فدي في الذات كقيام وقعود
ووصف معني وهو ماد **الحديث** على غير قيد في الذات كجلى وخفى وقد يصلح الاسم لهما كيعمل لمضمر
والجوزف كنافع وضار والمواد بالاسم هنا قسم الوصف لا قسم الفعل والحرف ولا قسم الكنية واللقب
بالمعنى قسم الذات لا المعنى المذكور في اقسام الكلمة السابق فانه اعز وقول في منه ما سمي به الى اخر
فيه لف ونشر مرتب فالثاني الا ولان لما سمي به والاخير ان لما اراد لفظة **فان** قوله
زعموا مطية الكذب لم اقف عليه في شيء من كتب الامثال وذكر بعضهم انه روي مطية الكذب بالظ
المجبة والنون واخرج ابن ابي حاتم في تفسيره عن صفوان بن عمرو والكلابي **قال** تنس مطية الكذب
زعموا انما زعموا مطية الشيطان واخرج ابن سعد في الطبقات من طريق الاعمش عن شريح القاضي **قال**
زعموا كنية الكذب **الحديث** والفعل كاذب ان دخله تفاعل وتا تانيث تساكنة وامران آفم الطلب
وقل تون توكيد وهو مستقبل وقد ردت عليه بالخبر وعنه عاكس ومضارع ان يدي همز متكلم
فردا او تونه معطى او جمعا او تاجا مخاطب مطلق او غيبة او غائبة او غائب مطلق او غائبات
الحديث الفعل ثلاثة اقسام خلافا للكو فيبين في قولهم قسمان وجعلوا الامر مقتطعا من المضارع
وذكرت مع كل قسم علامته لانه ابلغ في الاختصار **الحديث** الماضي ويميز بين الفاعل سواء تانيث تساكنة
او مخاطب وتا التانيث التساكنة واما اختص بها الاستغناء المضارع عنها في المضارعة واستغنى
الامر بتا المخاطبة والاسم والحرف بالتا المتحركة **قال** ابن مالك في شرح الكافية وقد انفردت
التا التساكنة بلحاظها نعم وينس كذا انفردت تا الفاعل بلحاظها تبارك ورد الاخير لجواز ان يقال
تباركت اسماء الله **الثاني** الامر وخاصة ان ينهم الطلب ويعمل تون التوكيد فان اذنت كلمة ولم تقبل
النون فهي اسم فعل غوصة او قبلتها ولم تلهمه ففعل مضارع والامر مستقبل اذ لانه مطلوب به
حضور **الحديث** عالم محصل او دوام ما حصل نحو يا ايها النبي ان الله **قال** ابن هشام ان يراد به
الخبر خوارج فانه بمعنى ربيت والحال هذه والالكان امر به بتجدد الرمي وليس كذلك وقد
يد على الامر بلفظ الخبر نحو والو الذات برصع والمطلقات يترصع كما يدل على الخبر بلفظ الامر
خوف فذلك الذي نحن مذكرون اي في هذا **الثالث** المضارع ويعبر عن ابتداءه باحد الاخرى الاربعة
الهمزة والنون والتا والتا والتا والتا من التمييز بها الحسن من التمييز بسوء وان لم يرد ذلك وعدم لزوم هذه
اذ لانه دخل على اها واها من التمييز بسوء وان لم يرد ذلك وعدم لزوم هذه

نقص والتا للمخاطب مطلقا مفردا كان او مثني او مجزعا مفردا او مؤنثا والغائبة والغائبة والغائبة والغائبة
مطلقا مفردا او مثني او مجزعا والغائبة والغائبة والغائبة والغائبة والغائبة والغائبة والغائبة والغائبة
الامر الدخيل فيه رخصا وكلم ورناء الشيب وخصبة بالزنا وهو الحنا **الحديث** وهو صالح للحال
والاستغناء خلافا لمن خصه باحد من الحالتين رخصة في الحال وثالثها فيها **الحديث** في زمان
المضارع خمسة اقوال **الحديث** انه لا يكون الا للحال وعليه ان الطراوم قال لان المستقبل
غير محقق الوجود فاذا قلت زيد يقو في هذه الغناء بنويان يقوم غدا **الحديث** انه لا يكون الا
للمستقبل وعليه الزجاج وانكر ان يكون للحال صيغة لقصم فلا يصح العبارة لانك تقدر ما تنطق
بغير حرف من حروف الفعل صا رما ضيا واجيب بان تحذف بالحال الماضي غير المتقطع لا الان الفاصل
بين الماضي والمستقبل **الحديث** وهو راي الجمهور وسيبويه انه صالح لهما حقيقة فلو
متر كالمستقبل لان اطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مشيوع وان ركب خلاف اطلاقه على الماضي
فانه مجاز لموقفه على مشيوع **الحديث** انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه
الفارسي وابن ابي ركب وهو المختار عندي بذكر ليل ختمه على الحال عند الخبر من القران وهو
شبان للتحقة ودخول السين عليه لافادة الاستقبال ولا تدخل العلامة الاعلى الفرع كعلامة
التثنية والجمع والتانيث والسين **الحديث** عليه وعليه ان طاهر لان اصل احوال الفعل
ان يكون منتظرا م خالما ماضيا فالمستقبل السبق فهو الحق بالثبات ورد انه لا يلزم من سبق المعنى
سبقه **الحديث** ويخرج الحال مجردا او يتعين بالان وخم ولبس ذميا وان ولام الابتداء
بالاخر والاستقبال بطرفه واسناده لم توقع وتكونه طلبا او وعدا ومع توكيد وترج ومجازاة
توابع خلافا لبعضهم مطلقا والتسهيل في ان ولو مضمرية وحرف تنفليس لا لام قسم ولا نافية
في الاصح وينصرف للمضي بلم ولما وقيل كان ماضيا فغيرت صيغته ولوللشرط واذور بما وقد للتعليل
وتكونه خبر تاب كان **الحديث** ولما الجوابية وما عطف عليه او عطف على حال او مستقبل او ماض
فكبح **الحديث** المضارع اربع حالات **الحديث** ان يترج فيه الحال وذلك اذا كان مجردا
لانه ما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصه ولم تكن الحال صيغة تخصه جعلت دلالة
على الحال راجحة عند خبره من القران جبر لما فانه من الاختصاص بصيغته وعلامة الفارسي
بانه اذا كان لفظ صالحا للاقرب والابعد فالاقرب اقرب اليه والحال اقرب من المستقبل **الحديث**
ان يتعين فيه الحال وذلك اذا اقترن بالان وما في معناه كالخبر والساعة وانما او نفي بليس او ما
اولان لانها موضوعة لتي الحال او دخل عليه لام الابتداء اقول لا توفى الجمع وزعم بعضهم انه يجوز
بقا المقرون بالان وخم مستقبل لا اقتران ذلك بالامر وهو لازم الاستقبال خوفا لان بشره
واجب بان استعملها في المستقبل والماضي مجازا واذا خلاص للحال اذا استعملت على حقيقتها وزعم ابن
مالك ان المسمى بالثلاثة قد يكون مستقبلا على قلة **قال** **الحديث** وليس يكون الدهر مادام بديل
وقد يقال ان يكون لي ان اريد من تلق نفسي ان اسع اليما فوجي الي واجيب بان الكلام اذا لم
يكن قريبا تصرفه الى الاستقبال لفظية او معنوية وزعم ابن ابي الربيع وابن مالك ان لام الابتداء توجد
مع المستقبل خليا نحو وان ركب ليلهم بينهم يوم القيامة اني ليجزني ان تذهبوا به فحزن مستقبل لاسناده
الي متوقع **قال** هو على لا توجد لامع الحال وهو حكاية خاب يعني الآية الاولى واول بعضهم

الثانية على خذ في مضاف تقديره نيتكم أو قصدكم أن تذهبوا به **الثالث** أن يتعين فيه الاستقبال
وذلك إذا اقترن بطرف مستقبل سواء كان معمولاً له أو مضافاً إليه نحو أروك إذا تزورني فالفعلان
مستقبلان لعمل الأول في إذا وإضافة إذا إلى الثاني واستدراكاً لثبوت وقوعه في المستقبل
لما فيه النجاة من العذاب إذ لو لم يرد به لما لم يسبق الفعل الثاني على الوجود وهو محال أو انتهى طلبه نحو
والوالدت يرصعن لبيثنك دوسعة ربنا لا تأخذنا أو وعدا نحو عذب من يشا ويغير من يشا أو صرحا داء
توكيد ترجع نحو على أبلغ الأسباب أو أدات محاربات جارية أو كذا أو نين إنما يليق بحال محصل أو أداء ترجع نحو
لعل أبلغ الأسباب أو أدات محاربات جارية أو كذا أو نين إنما يليق بحال محصل أو أداء ترجع نحو
كان أو مقدار خلاف لبعض المتأخرين في قوله لا يتبين بشي من حروف المضارع والمضارع في قوله لا يتبين
بأن أولو المصداقية غويو إذ حرم لو يعجز خلاف الشرطية فأنها تصرفه للمضي كما سياتي وتعرف تنفلس وتو
التي وسوف لأن وضعتي لتخلص المضارعة من صيق الحالت إلى سعة الاستقبال قبل أولام القسم أو لا
النافية وعليه في الأولي الجزوي وجماعة لأنها في معنى التوكيد وفي الثانية نظام معظم المتأخرين وصحاح ما لا
يخرج من الإختصاص والمبرح بقاؤه على الاحتمال معهما فقد دخلت على الحالت في قوله ولا أقول لكم عندي
خزائن الله **الرابع** أن يتصرف معناه إلى المضي وذلك إذا اقترن بأول ما وذهب الجزوي ونحو
أن مذهباً كان ماضياً فغيرت صيغته ونسب إلى سيبويه ووجهه أن الحالت فظة على المعنى أو في من
الحالت فظة على اللفظ ورد بأنه لا يظهره ونظير الأول المضارع الواقع بعد لو إذ المعنى هو الجزوي وقوله
للعاني لا قلب اللفظ ولم أقدم لما في الجملة للاستغناء عنه إذ لا يدخل على المضارع بمواها أو لو الشرطية
نحو ولو يؤخذ الله الناس أو دحوقه أو تقول للذي أنعم الله عليه أي قلت أو ربما خور بما تركه النبي من
من الأمر له فرجة كحل العتاك وقد تنقليلية نحو وقد تركت القرآن معتزلاً بالله خلافاً لما إذا
لم تكن للتقليل أو كان خبر الباب كان نحو كان زيد يقوم قال **ابن عصفور** وأصح ما للجوابين
نحو لما يقوم زيد قام عمرو قال **ابن جواد** وسحاج اثبات ذلك إلى دليل من السماع أي في جواز
وقوع المضارع بعدها أو المعروف أنها لا تدخل إلا على ماضى اللفظ والمعنى كسياتي وما عطف على حاله
أو مستقبل أو ماضاً أو عطف عليه ذلك فهو مثله لا شرط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين نحو ألم تترك
أن الله أنزل من السماء ماء فنصب الأرض أي فاصبت ولو أنزل على الكثر يسبني ففتت تمت قلت
لا يعني أي مررت قال **ابن جواد** ومن القرآن الخليفة للحال وقوله في موضع نصب على الحال
نحو جاز زيد يتخلك **ص** والماضى للحال بالاشتغال والاستقبال بطلب ووعد وعطف على مستقبل ونفي
بلا وان بعد قسم وتحتله والمضي بعد غير التسوية فإن كانت لم يجرى مع المضي وتخصيص وكذا وحديث
ووافاق صلة أو صفة نكرة عامة وانكر أبو جواد هذا القسم **ش** الماضى أربع حالات أيضاً **أحدها**
أن يتعين معناه للمضي وهو الغالب **الثاني** أن يتصرف إلى الحالت وذلك إذا قصد به الإنشاء كعب
واشتريت وغيرها من الفاظ العهود أو دعو عبار عن إيقاع معنى بلفظ متاركة في الوجود **الثالث**
أن يتصرف إلى الاستقبال وذلك إذا قصد بطلب نحو غفر الله لك وعزمت عليك إلا لأفعلت أو لما
فعلت أو وعدا نحو أنا أعطيتك الكون أو عطف على ما علم استقباله نحو أقدم فوزه يوم القيامة فأورد
النار يوم ينفع في الصور ففرع يوفي بلا أو ان بعد قسم نحو ولين رائثاً أن أمسكها من أحد من بعد أي
ما يسلمها رفقاً والله لا ردياًكم أبداً **الرابع** أن يحتمل الاستقبال والمضي معاً ذلك إذا وقع بعد حرف

التسوية نحو سوا على امت أم تعدت إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو وقوع أو كما يكون من ذلك
وسواء كان الفعل معاً لا بام أم لا نحو سوا على أي وقت جئتني فإن كان الفعل بعدام مقروناً بام تعين المضي نحو
سوا عليهم النذر تهم أم لا لم تند زهم لأن الثاني ماضٍ معني فوجب معني الأول لأنه معادل له أو وقع
بعد أداه تضيض نحو هلا فعلت أن أردت المضي فهو توبيخ نحو فلو كان من القرون من قبلك أو لو أبعثته
أو الاستقبال فهو آخر خوف فلو لا نراي ليقرب أو بعد كل فالمضي نحو كل ما أمة ريشوا لها كذا نوه والاستقبال
نحو كل ما نفيته جلودهم بدلتهم أو بعد حين فالمضي نحو فأنوه من حيث أمركم الله والاستقبال نحو ومن
حيث خرجت قول أو وقع صلة فالمضي نحو الذين قال **ص** لهم الناس والاستقبال نحو الذين قالوا من
مبدأ أن تقدر وأعليهم وقد اجتمع في قوله وإلى لا يشي تذكر ما مضى من الأمر واستيحاب ما كان في عند
أو وقع صلة كثره عامة فالمضي نحو رب وقد هرقت ذلك اليوم والاستقبال كحديث نصر الله أبو جواد
هذا القسم **الربيع** بمنوره كلفها فقال **ص** بعد أن سافها وهذا المثل في هذه الاحتمالات من كلام
ابن مالك والذي كرهت إليه الجمل على المضي لا بقا للفظ على موضوعه وإنما قيم الاستقبال فيما مثله
من حازم ووافقه المرادي **ص** وليس مثل الأفعال وألبا في فزع ولا الأفعال مقتطعة من المضارع على
الإصحاح **ش** فيه مشيكلتان الأولى ذهب بعضهم إلى أن الأصل في الأفعال **ص** نحو الماضى لأنه أشيق
الأمثلة لأفعال المضارع والأمثلة باعته لا ولأن المضارع هو الماضى مع الزوائد والأمر منه بقدر طرحها
وكم يؤر على أن الثلاثة أصول **الثانية** ذهب الكوفون إلى أن أصول الفعل الماضى والمضارع نقط
وأن الأمر يقتطع من المضارع إذ أصل الفعل لتفعل كما مر الغائب وكما أن الأمر المحاطب الترفع على السنتهم استغنى
عن الأمر فيه حذو قوا مع جرف المضارع طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال ونحو على ذلك أنه معرب
والمضارعون على أصله برأيه وما ذكر في أصله فممنوع **ص** والحرف لإعلامه له فإن اختص باسم أو
فعل على الأفعال يستثنى من الأول هذا التي في خبرها فعل ومن الثاني ما ولا وان النافيات **ش**
الحرف لإعلامه له وجودية بل علامته أن لا يتقبل شيئاً من خواص لا تتم ولا من خواص الفعل وهو ثلاثة
أقسام يختص بالاسم ويختص بالفعل ويشترك بينهما والأصل في كل حرف يختص به يعلم فيما اختص به
فوق حرفي الاختصاص لا يعمل وقد أبوحبان الأول **ص** بأن لا يتنزل عنه منزلة الجزء فإن تنزل كان
وسن التثنية لم يعمل وما خرج عن هذا الأصل هل التي في خبرها فعل فأنها تختص به بمعنى أنه يجب الإلف
أيها كما سياتي في باب الاشتغال حيث رجع المضارع بعد ما ومع ذلك لا تعمل لأن هذا الاختصاص
عرضي لا يلزم وما ولا وان النافيات فإنها لا تختص ومع ذلك لأن لها شبهة بالمضارع في أنها للمضي والحال
وتدخل على البند والخبر والحقت بها **ص** وليس منه عسى وليس وكان ونحوها على الصحة **ش**
الشهور ومذهب الجمهور أن المذكورات أفعال لا تصادف معاً بالرفع والثالث الساكنة بها وذهب إلى
الاستراخ إلى حرفية عسى وليس مستند إلى عدم تصرفها ووافقه في الأولى ثعلب وفي الثانية الفارسي وابن
شعير ورد بأن ذلك لا يصلح دليلاً للحرفية مع قيام دليل الفعلية وذهب الزجاج إلى أن وأخواتها حروف
وقال **ص** ابن هشام في خواص التثنية الخلاف في عسى وليس بخبر وفي كان غريب قال **ص** ابن الحاج
في البند حكى العبد في شرح الألفاظ أن المبرد قال **ص** أن كان حرف قال **ص** العبد في وهذا الظرف
من قول من كان أن لشيء وعسى حرفان قال **ص** ابن الحاج هو وإن كان في بادي الرأي ضعيفاً
الأنه أقوى لمن تأمل لأنه لا تدرك في حديث بل قد دخلت لتفيد معنى المضي في خبرها دخلت عليه **ص**

عشر أمز وبها وخبر واستخار وطلب وجوذاً وعن واغلاظ ونهش وأبحار وقسم وتشية ومجازاً ودعا
وتعجب واستنشا والتحقى إحصاء في القسمين الأولين ويجوز في بقية المذكورات **ص** والكم
المركب من ثلاث كلمات اسم جنس لكلمة لأجمع كثر ولاقلة ولا شرط بعدد الأنواع خلاف لزومها **ش** والكلمة
القول المركب من ثلاث كلمات فصاعداً إذا دام لا فهو اسم من الكلام بالتركيب من ثلاث وأعم منه يعيد
اشتراط الفارقة والكلام عكسه فتسا في اجتماعهما في قد قام زيد وأرثها في أن قام وجود الكلام دولة
الكلم في زيد قائم وعكسه في أن قام زيد وأرثها في أن قام وجود الكلام دولة
نوع واحد أو نوعين ذكران الجنس فيه خلاف ولا يصح عدم اشتراط الصحيح أنه اسم جنس للكلمة كقوله
وتعجب لأجمع كثر ولاقلة خلاف لزوم ذلك بدليل تدرك في قوله الله يصعد الكلام الطيب وأنه مفعول
فيه نظم واحد ذكر ذلك ابن الصايغ في شرح الإلثية وابن فلاح في مغنية قاسم **ابن الحشاش**
ولا يطلق الكلام على المركب من كلمتين إلا عند من يجوز إطلاقه في اسم الجمع على اثنين وفي شرح التسهيل
لناظر الجنس اختلفت النحاة في الكلام فذهب جماعة منهم الجرجاني إلى أنه جمع للكلمة وقد ذهب لغاري وعقوب
من المحققين إلى أنه اسم جنس لأنهم اختلفوا على مذهب واحد وأولاه عليه الأكثر أنه لا يقع الاعلى ما فوق العشرة
وأذا قصد به ما دونها جمع بالف وتا والثاني أنه يقع على الكثير والقليل والثالث أنه لا يقع على أقل من ثلاث
وعليه ابن مالك **ص** والجملة قيل تترادف الكلام والأصح أنهم لعدم شرط الافادة فإن صدرت باسمها
فاسمته أو فعل ففعلية أو ظرف أو مجرور فظرفية وإن تقدم بها حرف والعبرة بصدرها والاضطرار واسمها **ش**
فعلية العجز ذات وجهين وتسمى للكبرى أن كان خبرها جملة والصغرى أن كان خبرها ولما بينهما اعتبرت أن
ش ذهب طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان وهو ظاهر قوله الزمخشري في المغرر فإنه بعد
أن فرغ من حد الكلام **قاسم** ويسمى الجملة والصواب أنها أعم منه إذ شرط الافادة خلافاً لما في **ص**
داني هشام في المعنى وهذا يستعمل بقولون جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفسداً
فليس كلاماً وعلى هذا الحد الجملة القول المركب كما أفهم به شيخ العلامة الكافعي في شرح القواعد ثم
اختار الترادف **قاسم** لانا نعلم بالضرورة أن كل مركب لا يطلق عليه الجملة وسبقه إلى آختر زيد
ناظر الجيني **قاسم** أنه الذي يقتضيه كلام النحاة **قاسم** وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة
شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي لأن كلامها كان جملة قبل فطلقت الجملة عليه باعتبار ما كانت
كإطلاق التام على البالغين نظراً إلى أنهم كانوا لذلك انتهى وتنقسم الجملة إلى اسمية وفعلية
وظرفية فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم وهيات التحقيق العقيق والفعلية التي صدرها فعل
كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائماً وشنته قائماً ويقوم وقم والظرفية للصدرية بظرف أو
محور وخواتم زيد قائم في الدار زيد إذا قدرت زيداً فاعلا بالظرف أو المحور ولا يستقر المحور
ولا يستد الحيز عنه بهما وزاد الزمخشري وغيره في الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية لأن
المواد بالمعنى المسند أو المسند إليه لا يثبت ما تقدم عليها من الحروف فالجملة من خواصها أن تزداد
وأن يزداد حرك ولعل أباك منطلق وما زيد قائم اسمية ومن خواصها أن تزداد قائم زيد وقد قام
زيد وهلاقت فعلية والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الاضطرار فالجملة من خواصها أن تزداد وخوفاً
كذبت وفوقاً تقتلون وخوفاً إياك الله تنكثون فعلية لأن هذه الأسماء أو رتبة التأخير والجملة
من خواصها عبد الله وأن أحد من المسلمين استجرك والانعام خلقها والليل إذا غشي لا يصبرها في الاضطرار

أفعال والنقد يراد عواربها وإن استجرك أحد وخلق الانعام وأقسم بالليل وقد تكون الجملة ذات وجهين
وهذا اسمية الصدر فعلية العجز خور زيد يقوم أبوه **قاسم** أبو هشام وينبغي أن يزداد عكس ذلك
عوظنت زيد أبوه قائم وتنقسم أيضاً إلى الكبرى والصغرى فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة خور زيد
قام أبوه وزيد أبوه قائم والصغرى هي المبنيّة على مبتدأ كالجملة الخبرية في المثالين وقد تكون الجملة كبرى
وصغرى باعتبار أن خور زيد أبوه علامة منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وعلامة منطلق صغرى
لا غير وأبوه علامة منطلق كبرى باعتبار أنه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام **ص** والقول لفظ
ذلك على معنى قسم الثلاث قبل والمهملة وليس بجاراً في غير الكلمة ولا خاصاً بالمركب ولا المفرد خلافاً لما في **ش**
القول هو اللفظ الدال على معنى فاللفظ جلس بشمل المتعدي والمهملة لانه الصوت المعتمد على منقطع والدال على معنى
صخر يخرج الممثل فمثل الكلمة والكلام والكلمة شمولاً بديلاً أي أنه يصدق على كل منهما أنه قول **قاسم** إطلاقاً
حقيقاً أو قولاً حقيقاً في المفرد وإطلاقاً على المركب مجازاً وعليه ابن معطوق حقيقة في المركب سواء أضاف
إليه أو أطلقاً على المفرد مجازاً وقيل حقيقة في المركب المفرد وإطلاقاً على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز
وبه جزم الحوفي في تفسيره وقيل أنه يطلق على اللفظ المهملة أيضاً في آداف اللفظ حكاه أبو حبان في بلهية
طن من شرح التسهيل ويجزم به أبو البقاء في الباب أما إطلاقه على جنس اللفظ من الراي والاعتقاد
فما راجعاً **ص** **الاعراب** **ش** أي هذا المبحث وهو مصدر أعرب مثراً لمعان الإبانة يقال
أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها وممن حديث والغيث تعرب عن نفسها والإجازة أعربت الدابة جالت
في مرعاهما وأعربها صاحبها الجاهلها والخسب أعرب الشيء حسنته والتعريب أعرب الموضع وأعربها
الله عن غيرها وأزاله **ص** الفصاحة أعربت الشيء أزلت عنه أي فسادته وتبديله الأول بعن والباقي بالهمزة
أو باقي أعرب لازماً بمعنى تكلم بالعربية أو ضارته له جمل أعرب أو ولد له ولد عربي اللون أو تكلم
بالفصحى أو أعطي **ص** العربون فممن عشرق معان والناسب للمعنى الأصطلاحي منها هو الأول إذا قصد
به إبانة المعاني المختلفة كما ستعرفه ويصح أن يكون من الحصة بعد **ص** **قاسم** الجمهور لفظي فهو
أثر تجليه العاملاً هراً ومقدراً قيل أو منوي وحسن المقدرباً الفه منقلبة والنوي بغيره وقيل
معنوي فهو التغيير لعمام لفظاً أو تقديراً **قيل** أو محلاً في المبني **ش** اختلف هذا الأعراب
لفظي أو معنوي على قولين فالجمهور على الأول واليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك
ونسبه للمحققين وابن الحاجب وسائر المتأخرين **ص** **قاسم** على هذا الشرط هراً ومقدراً تجليه العاملاً
في محل الأعراب وهو الآخر والمراد بالآخر الحركة والحروف والتكون والحرف وبالمقدرباً كان في المقصور وفخ
كما سياتي وقولنا تجليه العاملاً احترازاً من حركة الإتياع نحو الحمد لله ومن حركة الياء وسائر الحركات
فإن قلت فلم ترد في أحوال الكلمة كما صنع ابن هشام في الشذور قلت **ص** قد صرح هو في شرحه
بأن ذلك ليس بمتأخر لأنه عن شيء أذ ليس لنا أثر تجليه العاملاً في غير الأعراب فمختار عنه وأما هو
بيان محل الأعراب من الكلمة وقد ذكرت بعد ذلك مفسولاً من الحدة فهو أوقع للإتياع كونه من تمامه
وأيضاً لأن الأعراب قد يكون في غير الآخر كما سياتي وذهب الإجماع جماعة من النحاة إلى أنه معنوي
ونسب لظاهر قوله سيبويه ورحم أبو حبان وعلى **ص** **قاسم** في شرح التغيير لعمام لفظاً أو تقديراً
وأستدبت لمحة الأول **ص** بأن الأعراب قد يكون لازماً كزوم مدلوله كرفع لعمرك ونصب
سبحان الله ورويدك وجبر الكلاع وعربط من ذي الكلاء وأم عربط فلا يصح قول من جعله تعبيراً

لا سبب البنية في الاسم ليس طريقه طريق لحدث الصدف وتركه انما شبهه الاسم بالحرف لا غير وقوله
ليس بعد الصدف الا ترك الاعراب ممنوع وتمثله بباب حذام مردود فان سبب لبنا فيه شبهه بدارك
ونزال وقد حذبا ما اجتمع عليه حصة اسباب من موانع الصدف ولم بين وذلك ادريس الله فيه
عليه والثاني والعجوة والركيب والالف والنون التي في كلام ابن جني والذي جزم به ابن مالك
في كتبه انه لا سبب للبنا سوى شبه الحرف فقط وهذا هو الذي تاروا ونقله جماعة من المتأخرين عن طاهر
كلام سيبويه وشرح به ابن جني في الحواشي كما تقدم في كلامه وكذلك ابو النفا في التلخيص ثم رايته ايضا
في تعييد اكل الدين العطار وعبارته واما ما بين من الاسماء فانما يبنى لشبهه بالحرف ثم حكى كلامهم في الثاني
لحجوز عن النظائر وللوقوف موقع الامر ثم قال **وقد** هذا انما هو على وجه التكرار والتعجب
ان كل اسم يبنى فانما يبنى لشبهه بالحروف وهذا الشبه على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي هو ما لا يشبه
اشبهت هذا لكونها على حرفين والمعنوي ان يتضمن معنى الحرف او يكون مفتقر الى ما بعده وهذا
مذهبا لحدائق من انجوين انتهى كلامه بحروفه ثم ان شبه الحرف انما يؤثر حيث لم يعارضه معارض
فان عارضه ما يقتضي الاعراب فتلاثر له وذلك كاي شرط واستتمها وموضو له فانها معبر
مع مفاهيمها للحرف في الاخواب الثلاثة لكن عارض هذا الشبه لزومها للاضافة وكونها بمعنى كل
ان اضيفت الى نون ومعنى بعض اضيفت الى معرفة فعارضت مناسبتها للحرف مناسبتها للحرف فاني
مناسبت المعرب لانها داعية الى ما هو متحقق بالاضافة ونقصه ابوجان بلد فانها ملازمة للاضافة
بل هي اقوى من ابي فانها لا تنفك عنها لفظا وهي مبنية وقادس بعضهم انما عرفت اى تنبيهها
على الاصل ليعلم ان اصل المبنيات الاعراب كما صح في بعض الاسماء والافعال التي وجب اعلالها بغيرها
على ان الاصل فيها التصحيح وبذلك جزم ابن الانباري في ملح الادلة **ص** في وضعه على حرف او حرفين
واب وخو ثلاثي ومع لزمت الاضافة وقد اصلها معي ومعناه ولوم يوضع كالاشارة واذان وقان للتشبه
واستعمله بان ينوب عن الفعل ولايت اشراكها الافعال وقيل من صولة بعضه وقيل هي مبتدات
فلنضمها لام الامر وحمل الباقي واقتضى ان يتصل بموضول واحالة **هـ** كما في السور والظلال كحاشا
وعلة المصدر المعنوي والافتقار والوضع في كثير او استغناؤه باختلاف صيغة الحركات **ش** الوجه
المعبر في شبه الحرف ستة **احد** الوضعي بان يكون الاسم موضوعا على حرف او حرفين فان ذلك
هو الاصل في وضع الحرف اذا اضطرر في وضع الاسم والفعل ان يكون على ثلاثة حروف مبتداه وحرف يوقف
عليه وحرف فاصل بينهما والحرفين في ما جئنا بها لانه اختصر بها الافعال اذ معنى ما قام زيد ففعلت
القيام عن زيد فلا بد ان يكون احص من الافعال والام يكن للمعدول عنها اليها فائدة
فان اورد على ذلك خواب واخر وح وذي وذي وبداوم فانها معربة على كونها على حرفين فالجواب
انها وضعت لثلاثة ثم حذفت لامها والعبر بالوضع الاصل لا بالحذف الطاري فان اورد على ذلك
مع فانها وضعت على حرفين مع انها معربة على الاصح كما سيأتى في الظروف فالجواب ان ذلك لزومها
للاضافة وذلك معارضة للشبه كما تقدم في اي وقيل انها ثلاثة اليمع وان اصلها معي فحذفت لامها
اعتباطا ولذا ردت اليها عند ضمها على الحاشي **ثاني** قد سبب ابوجان في اقف على مراعات
الشبه الوضعي الا لان مالكا وقادس ابن الضايغ قال سيبويه في باب التسمية اذ سميت بباب
اضرب قلت ابى باجلا في هين الوصل الاعراب **ك** ابن هشام وهذا ينبغي اعتبارا في شبه الوضع

الثاني

الثاني المعنوي بان يتضمن الاسم معنى من المعاني التي حتم ان يكون للحرف سواء وضع لذلك المعنى حرفا كدوات
الاستعمال والشرط ان لم يوضع كاشا الاشارة فانها بنيت لتضمنها معنى كان حقه ان يوضع له حرف يدل عليه
وهو الاشارة لانه كالشبيهة والتشبيه والخطاب ويجوز ذلك من معاني الحروف لكن لم يوضع له حرف
يدل عليه كذا قيل واعترضه الشيخ سعد الدين بانهم قد صرحوا بان اللام العهدية يشار بها الى معنود هي
وهي حرف ففة وصغر الاشارة حرف غاية كذا الباب انها الاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين
الخارجية فان اورد على هذا الشبه تنبيه اسم الاشارة فانها معربة بالالف رفعا والياء نصفا وجزا
بالجواز **ان** ذلك لمعارضه الشبه بالتشبيه التي هي من حصة بعض الاسماء **الثالث** الاستعالي بان
يكون الاسم نابيا عن الفعل اي عاملا عمله ويكون مع ذلك غير متاثر بالعوامل اللفظية ولا بالحوادث
اسما الافعال فانها لزوم النية عن افعالها فتعمل عملها ولا تتأثر بعواملها فاشبهت
الحروف العاملة عمل الفعل وحملها وانما فانها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بعواملها وهذا على مذهب
من يرى ان اسما الافعال لا يحمل لها من الاعراب وهو راى الاخفش ونسبه في الايضاح للجمهور
وقد سبب قولان اخران احدهما ان يحملها بعض الافعال معنوية وعليه المازني والثاني انها في كل رفع
بالابتداء وان مرفوعها اعني عن الخبر كما في اقام الزيدان وعلى القولين انما بنيت لتضمن الامر
منها للام الامر وحمل الباقي عليه طرد للباب واحتملنا بقول ولا يتأثر من المصنوع الواقع بدلا من
فعله خوفا من ضرب الرقاب فانه ينوب عن الفعل وينتثر بالعوامل فاعرب لعدم مشابهته للحرف
بذلك **الثاني** اسم الفاعل وهو مما يعمل عمل الفعل **الرابع** الافتقاري بان يكون الاسم لازما للافتقار
الى ما يسمي متعناه كالموضولات والغايات المقطوعة عن الاضافة واذا وخوا خلافا لما لا يلزم
بذلك **الثاني** كما فتقار النكرة الموصوفة بحملة الى صفتها والفاعل للفعل والمستند الخبر واعوب اللذان
واللذان لما تقدم في اذان وكان **الخامس** الافتقاري الى ذكر ابن مالك في الكافية الكبرى ومثله في شرحها
باويل السور فانها تشبه الحروف للمجمل كبر ولوق كونها لا عاملة ولا مفعولة وهذا على القول
بان او ايل السور لا يحمل لها من الاعراب لانها من المتشابه الذي لا يترك معناه وقادس انها
في حذافه على الابتداء والخبر او نصب باقرار او جرحا وجعل بعضهم من هذا النوع الاشارة التركيب
واسما النحوي المستوردة كالف با تا ثاجيم واسما العدد كواحد اثنان ثلاث **السادس** النقطي
ذكر ابن مالك في حاشا الاسمية انها بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ ومثلا على الاسمية
وكلا بمعنى حقا ذكرها ابن الحاجب **وقد** تجتمع في مبنى شبيهان فالنرون من ذلك المصنوعات فان
معناها شبه المعنوي اذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف ولافتقاري لان كل ضمير
يفتقر الى ما يفسر والوضعي اذ غالب لضمير على حرف او حرفين وحمل الباقي عليه بحري الباب على
سني واحذر اذ ابن مالك في التسهيل والجمودي فانه عدم التصرف في لفظه بوجه حتى
بالصغير والوصف وهذا ليس واحدا من الوجوه الستة وعين رجوعه الى اللفظي بتكلف زادا ايضا
والاستغنا باختلاف صيغة اختلاف المعاني وذلك **مع** عن الاعراب لم يصول الامتياز به وهذه
علة عدمية خارجة عن الوجوه الستة ايضا وفي امالي ابن الحاجب انما كفي في بنا الاسم شبهه بالحرف
من وجه واحد خلافا لغيره فلا بد فيه من شبهه بالغة اجمين وجهين لان الشبه الواحد بالحرف
يبعد عن الاسمية ويقرنه ليس ببنية وبنيته مناسبة لافي الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه

الاسم بالفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف **ص** والمعرب اسم خلافاً لذلك
والمضارع لشبهه في اعتوار المعاني وقيل ايها موه وتخصيصه قبل ودخول اللام قبل وجوبه فان
لحقته نون اناء بني خلافاً لابن درسيويه او كما قيل فثالثها الاصح ان باشرت لا تنفيس خلافاً
لابن درسيويه **ش** المعرب من الاسماء ما يبري من اسباب البناء السابقة وهو كثر جداً
ق ابن خروف اكثر الاسماء معرب واكثر الافعال **س** مبني والمغرب من الافعال
المضارع بالاجماع لكن اختلف في علة اعرابه **ف** البصريون انما اعراب لمشاربته الاسم
في ايهامه وتخصيصه فانه يصلح للحال والاستقبال ويتخلص لاحد من واحد الامور السابقة
كما ان الاسم يكون مبني بالتكثير وتخصيص بالتعريف قبل وفي دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على
الاسم فان ذلك يدل على مشابهة بينهما ولذا لم تدخل على الماضي والامر والاضمة لانه لا عبرة بدخول
اللام في الشبه لانه دخلت بعد استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين وهو
في الاستقبال **و** اذ بعضهم في وجوه الشبه جربانه على حركات اسم الفاعل وسكتا **ف**
الكوفيون انما اعراب لانه تدخل المعاني المختلفة والافعال الطويلة **ق** صاحب البديع وذلك
انه يصلح للارمنة المختلفة من الحال والاستقبال **و** الماضي نحو يضرب الآن ولن يضرب عدا
ولم يضرب امس كما ان الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية **و** الاضافة **و** قد
ابن مالك بل وجه الشبه انه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة
كما يعرض ذلك في الاسم ولا يبين بينها الا الاعراب كما في مسألة لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان
كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب لكن الاسم ليس له
ما يغني عن الاعراب لان معانيه مقصورة على علة المضارع قد يغني عن الاعراب تقدير
مكانه فلهذا جعل في الاسم اضلا والمضارع فرعاً **ق** والجمع بينهما بذلك اولى من الجمع بينهما
بالاينام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجاءة اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور معزلة
عما جئ بالاعراب لاجله خلافاً للمشابهة التي اعتبرها **ق** ابن هشام وهذا المركب من
مذهب البصريين والكوفيين معاً فان البصريين لا يملكون قبله ويرون اعرابه بالشد
والكوفيون يملكون ويرون اعرابه كالاسم وابن مالك سلمه وادعى ان الاعراب بالشبه
فان لحقت المضارع نون اناء بلي وذكر له ثلاث علة للحمل على الماضي المتصل بها ونقصان شبهه
بالاسم لان النون من خصائص الافعال كما يفرض الاضافة وخوها سبب البناء وتركيبها
لان الفاعل كالجزء من فاعله فان قيل فيلزم بناؤه اذا اتصل به الف او واو او ياء قبل منع من ذلك
شبهه بالمتنى والجمع وادعى ابن مالك في شرح التسهيل انه لا خلاف في بناءه معها وليس
كذلك فقد **ق** باعرابه جماعه منهم ابن درسيويه والتسهيل وابن طلحة وعللوه
بانه قد اسحق الاعراب فلا يعدم الالعدم موجه وبما موجه دليل على بقاءه فهو مقدار فاعل
الذي كان فيه ظاهراً ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي وان لحقته نون فوكيدنا قول
ابن مالك بناءه ان باشرت كتركبه معها وتنزله منزلة **س** مصدر التركيب من عجزه واخرجه ان فصلت
منه بالف اثنين او فاه جمع او تاج اطبة ولو تقدير العدم التركيب مع الحاجة اذ لا يتركب
ثلاثة اشياء فيحتمل شيئا واحداً وكذلك على اعرابه ح **ج** جوع علامته الرض عند الوقف على المؤكد

10
بالخفيفة عن هل تفعلين فانه عند الوقف حذف وترد الواو والنون فيقال هل تفعلون ولو كان مبني
لمختلف كمال وضله ووقعه والثاني ليس مطلقاً لصعفه شبهه بالاسم بالنون التي هي من خصائص الافعال
فرجع الى اصله والثالث الاعراب مطلقاً لمثل ما قال ابن درسيويه من نون الاناء وان لحقه حرف
تنفيس وهو السين وسوف فالجور على اعرابه وزعم ابن درسيويه انه مبني لانه لا يوجد معه الا
مضمومتا ولانه ضاربه مستقبل فاشبهه الامر واجب بان لزوم منه لعدم الناصب والجازم اذ لا
يدخلان عليه لان النواصب وبعض الجوازم للاستقبال **و** هو لا يجوعون حرفين لمعنى وبعضها لمعنى
فلا يجمع التنفيس الذي هو للاستقبال **س** قيل بينا المضارع ايضا اذ وقع موقع
الامر كما سياتي في نواصب الفعل وفي الشرط والجزاء كما سياتي في الجوازم **ص** وزعم الاخفش بناءه الموث
نصباً وظهر المنصرف جوازا والركاب المثنى وفي ما قبل التركيب ثالثها المختار وفاق لا يبي حبان واسطه
ولجريت في الحكمي عن والمتبع والمضارع للبا معرب وثالثها واسطه **ش** فيه مسائل **الاولى** للجمهور
على ان جمع الموث السالم في حالة النصب وما لا ينصرف في حال الجر معربان والكسرة في الاول والفتحة
في الثاني جركتا اعراب وذهب الاخفش الى بناءهما في الحالة المذكورة **ق** ابن خروف انهما يعربان في حال
وثنيتان في حال ورد بان ذلك لا ينظر له ولحق بان امس كذلك واجب بان امس لا يبنى الا
حالة تفيد معنى الحرق ولا سبب للنون في المذكورين **ق** الفارسي في العسكيات وما يرد
على **ثانيها** في الحالة المذكورة ان هذه الحركة وجبت فيهما لعامل والحركات التي تجب بعوامل لا تكون
حركات بناء **الثانية** زعم الزجاج ان المثنى مبني لتضمنه معنى الحرف وهو العاطفة اذ اضل قام الزيدان
قام زيد وزيد كما بني لذلك خمسة عشر **الثالثة** في الاسماء قبل التركيب ثلاثة اقوال احدها
وعليه ابن الحاجب انها مبني لاجله عدم التركيب من اسماء النون وعلى غير ما يشبه الحروف
لستة في كونها لا عاملة ولا معمولة الثانية انما معربة بناء على ان عدم التركيب ليس سبباً والشبه
المذكور ممنوع لانها صالحة للعمل والثالث انها واسطة لامبينة ولا معربة لعدم الموجب لكل
منها وليكون اخرها وضلا بعد ساكن حوفاً سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهذا
هو المختار عندي تبعاً لابن حبان **الرابعة** الحكمي عن حو من زيد من زيد من زيد فانه واسطه
وان حركته حركة حكاية لاحركة اعراب ولا شاق **ق** ابو حبان وهو الصحيح وقيل انه معرب
وحركته حركة اعراب وانه في الرفع خبر من وفي النصب مفعول فعل مقدر وفي الجر بدل
وقيل انه مبني واختاره ابن عصفور لان الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه
الخامسة المتبع نحو الحمد لله بكتو الدال قبله واسطه والصحيح انه معرب تقديره يعني انه
قابل للاعراب وقيل انه مبني وبه جزم ابن الصائغ **السادسة** في المضارع النون ثلاثة اقوال
اصحها وعليه الجمهور انه معرب كغيره من المضارعات وان لم يظهر فيه الاعراب فهو مقدر
كالمتصور ونحوه والثاني مبني لاضافته الى مبني بناء على ان ذلك من اسباب البناء وعليه
الجزائي وابن الخشاب والثالث واسطة لامبينة لعدم الحذف ولا معرب لعدم ظهوره
الاعراب فيه وعلى هذا ابن جني **مسئلة** الحركة مع الحرف وقيل بعدم وقيل قبله **ش**
في عمل الحركة ثلاثه قوائم حكاه ابن جني في الخصائص بادلتها وعقدتها بانها **الاولى**
وهو قول سيبويه انها تحدث بعد الحرف واختاره ابن جني **ق** ويؤيده اناريا

الحركة فاصلة بين المتلين ما يقع من ادغام الاول في الاخر نحو الملل والصفف كما تفصل الالف بعدهما
 بينهما نحو الملل فلا تلو ان حركة الاول تليه في الرفع لما حجزت عن الادغام وان الحركة قد ثبتت انهما
 بعض حرف اذ الفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضممة بعض الواو فكما ان الحرف لا يجمع حرفا اخر فيشأنه وان
 معاني وقت واحد فذلك بعض الحرف لا يجوز ان ينشأ مع حرف اخر في وقت واحد **والثاني** انها مع
 واختار ابو علي الفارسي **قاس** ويؤيد ان النون الساكنة يخرجها مع حروف الرفع من الالف والمحركة
 يخرجها من الالف فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب ان تكون النون المحركة انما من الالف واختار
 ايضا ابو جيان وابو النعمان في الباب وعلمه بان الحرف يوصف بأنه محرك كما يوصف بالشدة واللين
 في صفة والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تنأخر عنه وبان حروف العلة تنقلب الى غيرها لمحركها
 فلو كانت بعدهما لم تنقلب **والثالث** وهو اضعفها انما قبله **قاس** ابن جني ويؤيد اجتماع النحاة
 على ان الثاني بعد وياه انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في يوعده لخرج على اضله بقولهم بين ياء وكسرة
 بدت على ان الحركة عندهم قبل حروفها المحركة **قاس** وبطله اجماعهم على ان الالف لا تقع الا
 بعد فتحة كفيها بيمينها فلو كانت الحركة قبل حروفها **قاس** الفارسي المحرك بها كانت الالف
 ساد لا بعد فتحة **قاس** الفارسي بسبب الخلاف لطف الامر وعموض **الحال** **ص** وهي اعراب وثبتا
 وحكاية واستماع ونقل وتخليص من سكونين قبل وحركة المضاف اليها وزججه ابو جيان وعندي
 ومناسبة ونحوها وهما حركة الاعراب اضرا والبناء وهما اقوال **وليس** متعلقين خلاف **قاس**
 وهو لفظي ولا الحرف يجمع من حركتين على الصحيح **ش** الحركات سبع حركة اعراب وحركة بناء
 وسبائين وحركة حكاية حو من زيد من زيد من زيد وحركة ابتاع كقراءة الحمد لله بكسر الدال الملائكة
 انجدوا بضم التاء وحركة نقل لقراءة قد اطلع بفتح الدال لم تعلم ان الله بفتح الميم وحركة تخلص من سكونين
 حو من يكن الذين والسابقة واستدركها ابو جيان وغيره على التسهيل حركة المضاف اليها المتكلم نحو خلافة
 فانها ليست عندهم اعرابا ولا بناء ولا هي من الحركات الستة وعندي ان يقال بدلت حركة مناسبة
 فتشملها وما جري مجراها واختلفت في حركات الاعراب وحركة البناء اهما اضرا قبل حركات الاعراب لا في
 انما مل و قبل حركات البناء لا في ازمة وقدره **اضلان** **قاس** بعضهم والتجديد قلت وينبغي
 ان يكون الخلاف مبني على ان الاعراب اضرا في الاسماء فقط او فيهما وفي الالف او في الالفات
 فقط فعلى الاول يكونان اصلين كما ان الاعراب والبناء اضرا وعلى الثاني حركات الاعراب اضرا لان البناء
 في نوع فبهما والتا على الثالث حركات البناء لانه الاضرا في الاسم الاشراف والاي يظهر ترجيح ان حركات
 الاعراب فقط اضرا لان الاضرا في الحركة البناء والاضرا في البناء السكون والحركة طارية ثم الجمهور على ان
 حركات الاعراب غير حركات البناء **قاس** **قطرب** هي هي والخلاف لفظي لانه عائد الى التسمية
 فقط فالاولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع والنصب والجزم وعلى حركات البناء الضم
 والفتح والكسرة والوقف وقطرب ومن وافقه يطلقون اسما هذه على هذه وفي الباب لا في القاء
 ذهب قوم الى ان الحرف يجمع من حركتين لان الحركة اذا اشعبت ينشأ الحرف في الحائس لها والمحققون
 على خلاف لان الحرف له مخارج مخصوصة والحركة لا تختص بخارج ولا لها اذا اشعبت نشأ منها حرف
 تام وبقيت الحركة قبله كما انما فلو كان الحرف حركتين لم يتبق الحركة قبل الحرف **مسئلة**
 الاضرا في البناء السكون كما امر في الفتح كما لم يها في كسرة الضم ولا يكونان في الفعل خلافا للرجائي

وقد تقدروا بيان عنها **ش** الاضرا في البناء السكون لانه اخف فلا يعرب عنه الالف لان الاضرا عندهم
 الحركة فوجب مقتضاها ما لم يمنع منه مانع واذا عدل الى الحركة قدم الاخف فالخف وذلك الفتح ثم الكسرة ثم
 الضم والمحققون يكونون الحروف خوقد وهلا وبل والافعال كالامر والمباي المصير بضمير رفع متحرك والمضارع
 لا يتصل بنون الاناث والاسماء نحو من وتم والفتح يكون في الثلاثة ايضا نحو سوف وتم ووا والعطف
 ووايه والماضي المجرد والمضارع مع نون الكيد وكيف واين واين والكسرة الضم يكونان في الحرف والاسم
 كما الجرو لامة ومنذ وامس وحيث ونحو ولا يكونان في الفعل وزعم الرجائي في شرح الهادي وجودها فيه
 في نحو وشن ورد بضم الدال وهو من دوزن فان الاول مبني على الحذف والثاني على السكون تقدير ان
 والصفة استماع لاسم وقد استوفيت اسباب البناء على حركة واستتاب تحصيل الفتحة والكسرة والضممة
 في كتاب الانبياء والنظائر في العربية وهو الكتاب الذي لا يستغنى الطالب عنه وقد تقدروا رسول الله
 وحركته كما تقدروا حركات الاعراب **مئات** تقدير السكون ردا اذا ضمت الدال ابتعا ومثال تقدير الفتح
 عدا وخو من الماضي المعبر الاخر ومثال تقدير الضم ياسيبويه فانه مبني على الكسر لفظا وعلى الفتحة تقدير
 سبائي في اللاري وقد ينوب عن السكون الحذف وعن الحركة الحذف او الحذف كما يقع في ذلك في الاعراب
 مثال نيابة الحذف عن السكون اغتر واخس وارم واضربا واضربوا واضربوا ومثال نيابة الحركة
 عن الحركة لاسمائها تلك ثابت الكسرة عن الفتحة ومثال نيابة الحذف عن الحركة لارجلين في الدار لارجل
 في لغة كناية ثابت الياء والالف عن الفتحة يازيدان يازيدون ثابت الالف والواو عن الضمة **ص**
مسئلة انواع الاعراب رفع للعدد ونصب للفضلات وجزم بينهما وكذا جزم خلاف الماضي
 والكسرة وخص الاسم بالحرف وقيل ليس اعرابا له بل ضم للنصب والفعل بالجزم **ش** انواع الاعراب
 اربعة الرفع وهو اعراب العدد لانها اقرا اذهي راجعة الى الدال والفتحة والضم والنصب وهو اعراب
 عن المفعول الخمسة والمستثنى والحال والتميز وقد يتعدد المفعول به الى اثنين وثلاثة وكذا ان
 المستثنى والحال الى ما لا نهاية له ومما كثر تردده في قوله فالخف اولى به والجزم وهو ما بين العلة
 والفضلة لانه اخف من الرفع واثقل من النصب والجزم خلافا لما زني في قوله انه ليس باعراب
 انما هو عموم الاعراب وهو مذهب كوفيين ثم الرفع والنصب يكونان اعرابا للاسم والفعل لوقوع
 عوامهما باستقلالهما بالعلم وعدم تعلقهما بعامل اخر فقبل رافع الاسم وناصبه ان يرفع عليهما
 ويشركه المضارع في حكمهما واما الجزم فله غير مستقل لا فتقار الى ما يتعلق به ولذلك اذا اخذ
 الجازم نصب معزولة واذا عطف على الجز ورجا نصب المعطوف فضعف عن تفرع غيره **ع**
 فانفرد به الاسم وخص الجزم بالفعل لكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجزم لكون لكل
 واحد من صنف العرب ثلاثة اوجه من الاعراب **وقاس** ابو جيان الصواب في ذلك ما حرم
 بعض اصحابنا ان يتعرض لامتناع الجزم من الفعل والجزم من الاسم ونحوه والثالث الساكنة للماضي
 دون اخويه واشياء ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات وذلك مجموع لانه
 يؤدي الى تسهيل التوسل اذ ما من شيء الا وبقا **قاس** فيه كما ان ذلك وانما يقال عما زجج
 فناسا قاتمتع والذي كان يجب قياسا هنا خفض للمضارع اذا اضمحلت اليه اسما الزمان نحو
 هذا يوم يقع وحزم الاسماء التي لا تنصرف لشبهها الفعل وعلة امتناع الاول ان الاضافة في
 المعنى المصدر والمفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاضافة لو حذفت

عورات كم وعورات النسا بالتحريك وقال شاعره اخواني صافات راجح ملوب ومحل هذه اللغة في غير الصفة
اما هي يكون وهي السوداء والبضا وعمله وهي السميكة فلا تتبجحها بعد بل كغيرها وحالات المختر
العين كشجر وثنية وسمره والمضاعفة كجند وحنة وجبه والصفة كضفة وجلدة وحلوه فليس
منها الا التمكن لتقلها بخلاف الاسم ونذكر كلمات بالفتح جمع كهلة واجاز المبرد القياس عليه
نعم فتح حبات وربعات جمع جنبه وهي الشاة القليلة اللبن وربعة وهو مختل القاحه
لان فيها لغة بالفتح في المبرد فالترت في الجمع استغناء للجمع احدي اللغتين عن الاخرى واكثر
النساء ظنوا ان ذلك جمع الساكن العين محموا عليه بالشدة وقد قال ابن مالك وجمعهم على ذلك
عدم اطلاعه على ان الله فتح العين ثابت في الافراد واجاز المبرد التمكن فيها تاسا
وان لم يسمع وراى فقه بن مالك وتبعه الاتباع بالضم قبل الياء والكسر قبل الواو ولا تنال في ريش
ربويات ولا في رشوة رشوة بالاتباع بل بالكسوف والفتح وينتج في جوده عورات حكاة بنس
ودهب بعض البصريين الى منع الكسر قبل الياء ايضا قال في حجة الحيات لما فيه من نوال الكسرين
والياء والصحيح جازان لا اختصار بذلك كما يختلف باختلاف اللغتين والواو في حطوه
وخطوات وذهب الفراء الى منع الاتباع بالكسر مطلقا سواء كان من باب رشوة وهو المنعوع على منعه
او من باب فدية وهو المختلف فيه او من باب هند وهو الجابر عند بعضهم فان فعلات تنصن
مغلا ومغل اهلي الا فيما نذر كابل فان سجع فعلات قبله الفاء وحجور الفتح والسكون جمع
الاتباع بشرط ان تكون الفاء مفرومة او مكسورة لا مفتوحة الا في ثلاث معتل اللام غوطبية فيجوز فيه
طبقات بالسكون اختيارا في لغة حكاها ابن جني والمشهور الفتح وشبه الصفة كما هو فيقال فته
اهلات بالسكون على قلة والفتح اكثر والضروية لقوله وحملت زفرات الصبي فاطتها وما
لي زفرات العشي يدان وهو من اشهد الضرورة واشد منه فتح المعتل العين المكسور الفاء كقولهم
غير ان جمع غير وهو الابر التي عليها الاحمال وقيل الحبر ووجه شذوده انه ليس فيه مائل
بعضات من الاتباع **في الثاني** ما لا يصرف فيجوز بالفتحة مالم يصف او يصحب ال او بدلاها والخيار
وقال المبرد والسيراني وابن السراج والزجاجي صرفه وقالوا ان بقى علة فقط **في الباب الثالث**
الثاني من ابواب النيباء ما لا يصرف واختلف في حده بنا على الاختلاف في تعريف الصرف
فقبل هو المطلوب منه التثنية بنى على ان الصرف ما في الاسم من الصوت اخذ من التصريف وهو الصوت
الصغير وقبل هو المطلوب منه التثنية والجزمع بنى على ان الصرف هو التصريف في جميع الحركات
قال ابو جيان وهذا الخلاف لا طائل حته وحكم ما لا يصرف انه لا يكون كما سمي في توجيهه
في مجتث التنوين ولا تجز بالكثر واختلف في منع منها فقبل لشبه الفعل كما منع التنوين وقبل لا يتوهم
انه مضاف الى تاء المتكلم وانما حذفت واخترى بالكثر وقبل لا يتوهم انه مبنى على الكثرة لا يكون
اعرابا الامع التنوين او الالف واللام او الاضافة فاما منع الكسر فله جزم على نصبه فيجوز بالفتحة كما
ينصب بها لا شترهما في بالفتحة بخلاف الرفع فانه عمة كما عمل به في جمع الموصوفات السلام على من ذلك
فان اصنف او صحب **في معرفة** كانت او موصولة او زائدة او بدلاها وهوام في لغة على جسر
بالكثر اتفاقا في نحو في اخنث نقوم كالا في الاسم راي الوليد بن يزيد مبالكا ثبتت بليل ام
ارمدا عتادا ولما اي بيلد الارمدم وهذا في حينه على منع صرفه وانما جاز لا من دخول التنوين

18
فيه او مصروف لانه دخل خاصه من خواص الاسم فضعت فيه شبه الفعل خلاف بناء بعضهم على الخلاف السابق
في تعريف الصرف والثاني هو المختار وعلمه السيراني والزجاجي وفي رأي ثالث اختار كثير من المتأخرين
بصرفين بما زالت منه احدي العلتين كما علم فانه تزول منه العلة بالاضافة ودخول اللام فيصرف
ومالا كما وصف وكجوه فلا **في** ومنع صرف الاسم الف الثاني مطلقا **في** الاصل في الاسم الف
وانما منع منه شبهه بالفعل بكونه في من جهتين من الجهات الالسية كما ان الفعل فرع عن الاسم من
جهتين احدهما انه مشتق منه والاخرى انه مفتقر اليه قال ابو جيان والجهة الاولى لا تنافي
على رأي الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر وعلل منع الصرف عنها الجمهور تسعا ولعمري
عشر **في** الف الثاني ثلث ولزومه وقولي مطلقا اي سواء كانت مقصورة نحو حبل ام ممدودة
فروع من جهتين الثاني ولزومه وقولي مطلقا اي سواء كانت مقصورة نحو حبل ام ممدودة
نحو حبل او سواء كان ما في فيه مفردا كما مثلا او جمعا كشكاري واوليا صفة كما ذكر او اسما كذكرى ووجه
نكرة كما في ام معرفة كسلي وكلنا علما **في** وزنه مفاعل او مفاعل هدة ولو سمي به وشرط الجمهور
حركة فلو الالف ولو تقرر الا ان عرفت كسريها او تاسب او الد عوض منها او دخله التاء ولو حذفت
مما هو فيه بقي بوزنه منع والاصح منع شراويل نكره ومعرفة وقيل هو جمع سروالة **في الثانية**
سوزنة هذين الجمعين وكلهما لا نظير له في الاحاد وهي مستقلة ايضا منع الصرف لان مدخلها
في الاسم بها خسر من جهة الجمعية وجهة عدم النظير خلاف سائر الجمل فانهما قد يوجد لها نظير
في الاحاد وقولنا هيبية لانه لا يشترط ان يكون في اوله ميم مزير بل ان يكون اوله حوفا مفتوحا
اي حرف كان وان يكون بعد الف الجمع حرف مكسور لفظا او تقديرا كدواب فان اضله دوايت
فان كان الساكن بعد الالف لا حظ له من الحركة نحو عيال جمع عيالة وجمام جمع حمار فصرف هذا
مردص سيبويه والجمهور وذهب الزجاجي الى انه لا يشترط ذلك ولا يعتد في هذا الوزن بكسرة
عارضة كنوان وتعار فان الكسرة فيها محولة عن صفة لا اعتلا **في** الاخراد صفة تفاعل يعنى
العين مصدر تفاعل ولا يات النسب كدباي وجواري فانها مصروفان بخلاف خوكراسي وجاجي
فانها مسموعان لوجود ياء النسب فيها قبل الجمع ولا يات معرفه من ياء النسب نحويمان وشام فانها
مصروفان لان الالف عوض من ياء النسب والاصح معنى وشامى ولورطت التاء هذا الجمع صرف
خصوصا قلة وموازجة لانه بدخولها اشبه المفردات ككراهية ولوحذفت التاء فقلت بوزن
هذا الجمع منع الصرف كان سمي رجلا علاني من علانية ولو سمي بهذا الجمع كساجد فلا خلاف في منع
صرفه وقد منع العرب شراويل من الصرف وهو جمع سمي به الرجل اما سراويل فذهب سيبويه
انه مفرد اعجمي لا يصرف معرفه ولا نكره لمشابهة هذا الجمع في الوزن وقال **في** غير هو مفرد
يصرف نكره ومنع معرفة وفي **في** اخرون بالفتح في الحالتين وانه جمع سروالة **في**
عليه من اللوم شروال فليس يرقت لمستعطف **في** وعدله صفة في اخرها بل اخرين وعدله
في **في** الجمهور عن الاخرين مالكة وابو جيان اخروا بن حتى اخرين ووزن فعال ومفعول
من عشرة وخمسة فادونها ساعا وما بينهما قياسا عند الزجاج والكوفيه وقالها يقاس فعاد
فقط وفي **في** ابو جيان سمع الجمع وقيل لا وصف فيها ومنعها للعدل لفظا ومعنى وقيل له
والتعريف بنبيه **في** وقيل لشبهه اجمر في منع التاء ولا تدخلها **في** ونصاف بقلة والاخي

وقل في غير ذلك اولاً ولا يصرف انتهى واحترز بالمعذول عن فاعل عن المعدول عن غير ما يخرج الجمع ولا غير
المعدول كما سمى الجنس كنفرد وصرد والصفة كخط والبد والمعدول كدري ونقي والجمع كغرف وقولنا سماع
منه عا بالاعلة تخرج ما سمع من فعل مفعولاً وفيه مانع غير المعدول كقيل اشترى من اعلام اسماء الزرك فيه
العلمية والجمعة وطوي فيه معاً الثاني ولو وجد فعلاً لم يعلم اصرف قوم ام لا في الاضمار ان لم يعلم لـ
اشترى في ولا قام علمه دليل فذهب بسبويه صرفه حتى ثبت انه معدول ومذهب غيره المعدول لانه الاكثر
في كلامهم وان علم كونه مشتقاً وجهاً في التكرار صرف الا ان يسمع ترك صرفه انتهى وهذه النكتة من فقه
تعارض الاضمار والغالب في العربية وهو لطيفة نادرة كما بينها في كتاب اصول النحو وكتاب الاشياء والنظائر
في النحو فعلاً المختصراً بالنداء تنسيق وعذر وحيث وكلف فاما معدول عن فاسق وعار وحيث وكلف فاما
سمي بها من منع صرفها للعلمية ومراعاة اللفظ بالمعدول فان تكررت زال المعنى وذهب الاخفش وطائفة
الى صرفها حال النسيئة ايضا كما نقله عنه اخيراً في قولي قات الاخفش ومعرفة لان المعدول ايما
هو حالة النداء وقد زال بالنسيئة **الثالث** فعل الموكدة وهو جمع وكثرت وتضع وتضع جمع جهتها
وكتبا وتضع وتضع اي غير مضمومة للمعدول والعلمية اما المعدول فلا يمانع من حيث ان مذكرها
افعل ومؤنثها فعلاً قياساً ان جمع على فعلاً يسكون العين كما جمع احمروا على احمروا وحيث هي
اسم لصفة قياساً ان جمع على فعلى كصفاي فيقال جمع وكثرت الى اخره ومن حيث ان مذكرها
جمع بالواو والنون قياساً ان جمع على فعلاً وان لان قياساً على ما جمع مذكر بالواو والنون ان جمع
مؤنث بالالف والثاء وهذه الاعتبارات اختلف النحاة فقال الاخفش والسبكي في انها معدولة عن
فعل واختار ابن عصفور **رابع** لان المعدول من فعلى لم يثبت في موضع من المواضع والمعدول عن فعل
لما فعلت قالوا ثلث ذرعاً وجمع ذرعاً وكان القياس ذرعاً وقاس قوم انها معدولة
عن فعلى وقاس اخرون انها معدولة عن فعلاً وان واختاره ابن مالك وصنف الاول بان افعل
المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعلاً يسكون العين والثاني بان فعلاً لا يجمع على فعلى الا اذا لم يكن
مذكراً على افعل وكان اسماً محضاً وقاس ابو حيان الذي حذره انها معدولة عن الف واللام
لان مذكرها جمع بالواو والنون فقالوا اجمعون كما قالوا الاخسرون فقياسه انه اذا جوعاً ن معرفاً
بالالف واللام فعلاً يجمع على ما كان يجمع من تعريفه بالالف واللام قلت وهذا الكثرة ان يكون
جمع المذكور فيه ايضاً مجموع المصروف لوجود المعدول المذكور فيه ويكون التام فيه علامة الجز على انها
كائنة عن النكتة وهو غريب واما العلمية فذهب قوم الى ان اللفظ التوكيد اعلام بمعنى الخطا
واستدل لذلك بجمع مذكرها بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بها الا العلم واختار ابن
الحاجب وذهب اخرون الى ان تعريفها بنية الاضافة وان الاضمار في رايه النسب اجمع جمعاً كما يقال
رايت النسبا كلهم في حذف القيد للعلمية واستثنى بنية الاضافة وصارت تكونها معرفة بالاعلامات
ملفوظ بها كالاعلام وليست باعلام لان العلم اما شخصي واما جنسي وليست هذه في احد مناهم وعلى هذا
ابن عصفور وعلمه بان المجموع لا يكون اعلماً والتسهيل وابن مالك ونقله عن طاهر كلام سبويه
فان سمى به اعني بفعل الموكدة بها فذهب بسبويه بقاؤه على المعنى وعن الاخفش صرف لان المعدول ايما
كان كالتاكيد وقد ذهب فان تكررت النسيئة صرفاً وقاس لانه ليس له حالة يتحقق بها اذ لم يستعمل
تكرره خلافاً لغيره كما تقدم **الرابع** سخر الملازم الظرفية وهو المعنى اي المراد جمعه وقت بعلمه فانه

بلازم الظرف فلا يتصرف ولا يصرف ايضاً المعدول والعلمية اما المعدول من مصاحبة الالف واللام اذ كان
قياسه وهو تكرر ان يعرف بالطريق التي يعرف بها التكرار وهو اس فعدلوه عن ذلك الى ان عرفوه بغير
ذلك الطريق وهو العلمية فانه جعل علماً لهذا الوقت وقيل انه امتنع للمعدول والتعريف المشبه لتعريف
العلمية من حيث كونه تعريفاً بغير ما ان تعريف بل بالعلمية على ذلك الوقت المعين وليس تعريفه بالعلمية
لانه في معنى السخر وتعريف العلمية ليس في رتبة تعريف الـ وقيل انه منصرف وانما يكون لنية الـ
والاضمار السخر وعليه السهيل وقيل انية الاضافة اذ التقدير سخر ذلك اليوم وقيل انه مبني على الفتح
لتضمنه معنى حرف التعريف كما ان امسي بني على الكسر لذلك والى هذا ذهب صدر الافاضل ناصر
المطرزي وابن الطراوة ونصحه ابو حيان فقال الفرق سخر وامسي عندي بعصر قال وتورد
على صدر الافاضل بانه لو كان سخر مبني لكان الكسر ولي به لان نكتة النصب توهم الاعراب
فكان يجنب كما اجنب موهم الاعراب في قبل وبعد والمنا دي والمبني وهذا الرد ليس بشي لان
سخر تخلص الحرف كان كلامه اذ لم يكن معرفة فكانت النكتة اولي به في الزا ان الكسر انما يكون
الاتفاق الثاني في قولنا سخر في هذا ففتح تخفيفاً وتبعاً لحركة ما قبله للمناسبة قال وما ذكرك
الجمهور من انه عدول عن الالف واللام مشكل بشعر بانه تضمن تعريفها لان معنى العدول عنه
يتضمنه المعدول له الا ترى ان عمر تضمن معنى عامر وحزام تضمن معنى حارسة ومشي
تضمن معنى اثنين ونسق تضمن معنى فاسق وهذه حقيقة العدول واذا كان كذلك فليد
يكون سخر على معنى ما فيه الالف واللام ويكون علماً وتعريف العلمية لا يحيا مع تعريف الالف
فذلك لا يحيا مع تعريف ما عدول عنها انتهى وعلى الاول لو سمي صرفاً وقاس اما سخر غير المعنى
بغير الالف واللام الظرفية وهو منصرف تكرر ومحرراً باللام والاضافة **الخامس** فعلى علم الموت
لجذام وقطام ووقاس وعلاب وسجام اعلام شجرة وسكاب لغرس وعزار لبقرة وبهار لبلقة
عندي بن تميم فانه يعرفونه منوع المصروف للعلمية والعدول من فاعله هذا مذهب سبويه وذهب
المبرد الى ان المانع له العلمية والثاني كزيتب وامثاله فلا يكون معدولاً قال ابو حيان
والظاهر الاول لان حزام وكوها على ولي المبرد يكون مرتجلة لا اصل لها في التكرار والفا
على الاعلام اي تكون منقولة وهي التي لها اصل في التكرار عدلت عنه بعد ان صيرت اعلاماً
وعلى الاول لو تكر صرفاً ولو سمي فانه مذكراً في الوجهان المنع ايضاً في ما كان لفظاً الاول
والصرف لروال معناه وزوال الثانية بزوال الالف انما كان مؤنث الاداءه ما عدا عنه
وهو راقشه اما الحارون فان باب حزام عندهم مبني على الكسر لحراله مجرى فعلى الواقع موقع
الامر كترال لشبهه به في الوزن والعدول والتعريف وقيل لتضمنه مبني الحرف وهو علامة
الثانيتها في المعدول عنه قال المبرد لتوالي علم معنى الصرف عليه وهي التعريف والثا
والعدول كما تقدم في البناء والكسر بن تميم يرافون الحارهم فيما اخر واكتفوا اسم لما حضار
اسم كركب منقولة على الكسر لشبهه السابق وانما حضار بما اخره لان من مذهبهم الامالة وانما
يتوصلون اليها بكسر الزا لورفعوا وفتحوا المصلوا اليها وبعضهم يعرفه ايضاً على اصله في
حزام قال الاعشى جمع بين اللغتين وهو دهر على وتار ففككت جرة وبارفتي وبارادلا
على الكسر اعرب اخر الذين قوا في القصيدة منوعة قيل وخيل ان يكون الثاني فعلاً ما ضياء مسنداً

نيت

وذلك الفعل التفصيل مع من قال ابوجان وقد وقع الخلاف في قسم واحد من افعاله وهو ما تلحقه بالثالث
خوار ملو وارملة فذهب للجور صوفه ومنعه الاحتش كاحرقا **ص** ثم انه لا توجد الوصفية مع الوزن
الحقن ولا مع كل الاوزان الغالبة بل مع افعاله خاصة وهذا **ص** ثلثان احدهما اجدر للصغر والآخر لطاير
ذي خيلان وافق الحجة اسماء الاوصاف فكثر العرب نصرها وتبعها ملاحظة للوصفية على ط
في اجدر معنى شديد واحيد افعاله من الجلال وافق معنى جيل منكر وقيل انه مشتق من فوعة السم وهي
حرارته واصطاده افوع ثم قلب فصار افغى الثانية ما اصله الوصفية واستعمل استعمال الاسماء كالبط
وهو المكان المنبسط من الوادي والجرح وهو المكان المستوي وابق وهو المكان الذي لو كان الاكثر منع
اعتبارا باصله ولا يعتد بالغرض وشذوذه الغيا لاصل واعتدادا بالغرض **ص** ومع العلمية زيادتا
فعلان فيه او غيرهم ومبنى حسان وكوه على اصالة اليون **ص** **السابعة** وهي ما عدها النما
تتبع مع العلمية الالف والنون الزائدتان سواء كانتا في فعلا كحدران او غيرهم كعمران وعثمان وعطفا
وعلمة زيادتهما ان يكون بينهما اكثر من حرفين فان كانا قبلهما حرفا ثانيا فيهما مضاعف فذلك اعتبارا ان
قدرة اصالة التضعيف فيهما زائدتان او زيادته فالنون اصلية لحسان ان جعلته من الحسن فوزنه
فعلان فلا يصرف او من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو من الحياة او من الحين فلو قيل
للاول ما روي في الحديث ان قوما قالوا نحن بنو غيان فقال **ص** عليه السلام بل انتم بنو رشان فقوي
باشتقاقه من الغي مع احتمال ان يكون مشتقا من الغني **ص** او اللحق معصورة **ص** **الثامنة**
الف الحاق المعصورة وتتم مع العلمية بخلاف للمدودة لشبهها بالثالث المتصورة من وجهين
لا يوجدان في المدودة احدهما ان كلامهما رابع ليست مدله من شيء والمدودة مبدلة من ثا
الثاني انها تقع في مثال **ص** صا لم لالف الثالث كاطي فهو على مثال شكري وعزهي فهو على مثال ذقوي
والمثال الذي يقع فيه المدودة كعلبا لا يصلح لالف الثالث المدودة **ص** **تتبع** **ص** الاول الحاق
ان يثنى مثلا من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الاصول فيجعل كل حرف مقابل حرف فتثني اصول
الثلاثي فتثني حرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حوق الحاق الثاني
قال **ص** ابوجان ما فيه الف التثنية ايضا اذ اسمي به منع الصرف نحو شعري لشدة الف التثنية بالف
الثاني المتصورة من حيث انها رابعة في الاخر لم تنقلب ولا يدخل عليها ثا الثالث تخا ان الف الثالث
كذلك **ص** او تركيب مزج **ص** **الثانية** تركيب المزج وينتج مع العلمية لشبهها
الثاني في ان عجم تحذف في الترجيم كما تحذف وان صدر بصغر ما في فيه ويثني آخر كما يثني ما قبلها
وصابطة كل اسمين جلا اسما واحدا لا باضافة ولا باسناد تنزير لثانيتها من الاول منزلة هاتين
كعلبك ومعدي كرب واحترز به عن غيرهم من المركبات كتركيب العبد خمسة عشر والاسناد كبرق خول
والاضافة كامرئ القيس **ص** او عجم شخصه مع زيادة على ثلاثة بدو بان تصغير والا صرف
تحرك الوسط او خلافا لما يجوز المنع الامع ثانيا ولا يترط كونه عكس في الجمة فلا بد باج **ص**
الثالثة الجمة وتتم مع العلمية شروط احدها ان تكون كخصته بان ينقل في اول احواله
على اللسان العرب كبراهيم واسرائيل فاول ما استعملتها العرب استعمالها في خلاف الجنسية
وهو ما نقل من لسان العجم الى لسان العرب نكح كبرياح ولجام ونبرور فانها لنقلها تكونت اشبهت
ما هو من كلام العرب فصرفت ونصرف فيها بادا **ص** **الالف** واللام على الاشتقاق منها وهذا

يشترط ان يكون علما في لسان العجم قولان المشهور الاول عليه الجمهور فيما نقله ابوجان والثاني نعم وعليه ابو الحسن
الدراج وان الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه وينبغي على ذلك صرف حوقا لون وسداز فليصرف
على الثاني لانه لم يكن علما في لغة العجم دون الاول لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به الشرط الثاني
ان يكون زائدا على ثلاثة احرف كبراهيم واسحاق فان كانا ثلاثا صرف سوا آخر الوسط لشدة ذلك اسم
رجلا ام لا تفرح ولو ط وقيل منع تحرك الوسط اقامة للحركة مقام الحرف كما في اللوث وفوق الاول بان
الجمة سبب ضعيف فلا يؤثر دون زيادة على الثلاثة وذلك انها متوحد والثالث مملوطة به غالت
ولذلك لم يعتبر مع العلمية مجمدة ولا وصفية ولا وزن الفعل ولا ثانيا ولا زيادة وقد يجوز في لسان الوسط
الوجهان الصريف والمنع وهو فاسد اذ لم يحفظ نعم ان كان فيه ثا ثلث تعين المنع كما سباني ولو كان رباعيا ولعد
حروفه يا التضعيف لم يمنع الحاقه بما قبل التضعيف **ص** وتعرف الجمة بالنقل وفروجه عن وزن الاسماء
وولا الزا لثا لثا والراي الدال واجتماع الصاد والذال او الكاف او الجيم وكونه خماسيا او رباعيا عاربا
من الدلالة **ص** المراد بالجمي كل ما نقل الى اللسان العربي من لسان غيرهما سواء كان من لغة الفرس
ام الروم ام الحبشة ام الهند ام التبريز ام الافريج ام غير ذلك ويعرف عجمة الاسم بوجوه **ص** **احدها** ان
يقل ذلك الامية **ص** **الثاني** في خروجه عن اوزان الاسماء العربية كخاير بسم فاس مثل هذا الوزن مفقود
في اينية الاسماء في اللسان العربي **ص** **الثالث** ان يكون في اوله نون بعدها راخو نرجس واخره راي
يعد ذلك خومند ران ذلك لا يكون في كلمة عربية **ص** **الرابع** ان يجمع في الكلمة من الحروف ما لا يجمع
في كلام العرب كالجيم والصاد وخصوصا ان او والفاء نحو منجنيق او والكا فاحسب كجده **ص** **الخامس** ان
يكون غايها من الحروف المصنعة خاصة الدلالة وهو خماسي او رباعي وحروف الدلالة ستة جمعها قولك
ص **سبب** **ص** صاحب الغني ليست واجدا في كلام العرب كلمة خماسية بنا في حروف المصنعة
خاصة ولا رباعية كذلك الاكلمة واحدة وهي عجم حقة السين وهذا شها **ص** وما وافق العربي
لفظ فعه على قصد المعنى فان جهل فعلى القادة في التسمية ولا ينزل جماله الاصل او كونه ليس من عادتهم
التسمية به كالجمجمة على الاصح وما بني على قياس العرب وسمى به فثا لثا الاصح ان كان على قياس مطرد
لحوق به فاما كانا بة مما منع منع **ص** **قيمة** ثلثان **ص** **الاول** ما كان من الاسماء العجمية موافقا للوزن
لما في اللسان العربي نحو اسحق فانه معتد لا لثا ف بمعنى ابدا وبمعنى ارتفع فتقو **ص** **الثاني** الصرع
ارتفع لينة ونحو يثوب فانه ذكر الحرف فان كان شي منه اسم رجل منع فيه قصد المعنى فان قصد اسم النبي منع
الصرف للعلمية والخجة وان عني مدلوله في اللسان العربي صرف وان جهل قصد المعنى حمل على ما جرت به
عادة الناس وهو القصد بكل واحد منها موافقة اسم النبي فلو سميت العرب باسم جهمول او باسم ليس من عادتهم
التسمية به فقل تجزي تجزي الاجمى لشبهه به من جهة انه غير معروف اسما لهم كما ان الجمي كذلك وعلى
هذا القرا ومثل الاول بسا والثاني في بقولهم هذا ابو صفر ور فام بصرف لانه ليس من عادتهم التسمية
به والاصح وعليه الصريفون خلاف ذلك **ص** **الثانية** ما بني على قياس كلام العرب نحو ان تبنى على
وزن برز من الصريف فتقول صريف وعلى مثال سفر جمل فتقول صريف فلهذا يلحق بكلام العرب او لا
في ثلاثة مذاهب احدها ان ينع فحكمة له حكم العربي والثاني لانه ليس من كلام العرب فاص
بمنزلة الاجمى **ص** **الثالث** وهو الصحيح ان ينع على قياس ما اطرده في كلامهم لحق به كما يثني من الصريف
مثل قد رد فتقو **ص** **الرابع** كثير الحاق بغيره في كلامهم او على ما لم يطرده في كلامهم لم يلحق به كان تبني

منه كونه فتقول صوب لان الحاق بالواو ثمانية لم يكن اذا عرف ذلك فلو سمي به فعلى الحاق بلام العرب
حكم له حكم العربي فلا يمنع الامعلة احزاب وعلى عدمه يمنع مطلقا للجمعة مع العالمية **ص** او ثابته لفظا او
معنى فان كان ثابته او ثابته ساكن الوسط وصفا واعلا لا فاصح جواز الامرين وثالثها ان لم يكن بلده وان
المنع اجود وانما يجب منع الجملة وكونه مذكرا لاضداد وحركته ثابته لفظا وهو موثوق دون مذكور وان سمي
مذكور موثوق مجرد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظا او تقدير اختلاف اللفظ مطلقا ولا ينحرف في تحريك
الوسط وان لا يصحقه تذكيرا فنردبه او غلب او بوصفه كحيض صرف خلاف الكوفية او بوصف في لغة اسم
في لغة فعلى التقديرين **ش** **القائمة** الثانية وتنع مع العالمية سواء كان لفظيا وهو الثاني عشر
بالا لموثوق او مذكور كفاطمة وطلحة ام معنويا وهو علم الموثوق الثاني من الهاء كريب وسعد فان كان
المعنوي ثانيا يكد علم الموثوق او ثابته ساكن الوسط كهند وحمل واعلا كدار علم اضلها دور بالفتح فيه
مذهب اصحها وعليه سبويه والجمهور جواز الامرين فيه الصرف وتركه وكلاهما مستوعبان اما المنع فلا يجتمع
الثابت والعلمية وما الصرف فالحق السكون فقام احد السببين كما دفع اثره في نوح ولو ط والثنائي
لا يجوز الا المنع وعليه الوجه **ف** **القائمة** لان السكون لا يغير حقا او حبه اجتماع علمين مما نعتين
والثالث وعليه الفران ما كان اسم بلدة كنفيد لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز لا يتم برده دون اسم للراه
على غيرهما فيوفون هذا وعدا وحمل على جماعة من النساء ولا يرد دون اسم البلدة على غيرها
فلما لم يرد ولم يكثر في الكلام لزم ثبوت الثقل وعلى جواز الامرين اختلف في الاجود منها فالاصح ان
الاجود المنع قاله ابن جني وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال **ص** ابو علي الفارسي الصرف
افصح قال الحضراوي ولا اعلم قاتل هذا القول احد قبله وهو غلط جلي ويحتمل المنع على
الاصح في صور **احد** ان ينضم الى ذلك عجمه حمص وماء جوار لان انضمام الجملة قوي العاد
ولا يقال ان المنع الجملة والعلمية دون الثابت لان الجملة لا تمنع صرفا الثلاثي وجوز بعضهم فيه الامرين
ولم يجعل الجملة ثابته **الثانية** ان يكون مذكرا لاضداد كريد اسم امرأة لان النقل الى الموثوق ثقل
يعادل الحقة التي بها صرف من صرف هذا وجوز المبرد وغيره فيه الامرين كما يجوز ان في المنع
من موثوق وهو نقل من ثقل الى ثقل **الثالثة** ان يتحرك ثابته لفظا تقدم اسم امرأة ثم تؤول الحركة
منزلة الحرف الرابع وجوز ابن الانباري وغيره فيه الامرين ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الرابع ولا عبرة
بجوزيه تقدير كدار ونا رعلمين ولو سمي مذكور موثوق مجرد من التامع بشرط **احدها** زيادته
على ثلاثة لفظا كريب وعناق اسمي رجل او تقدير رجل خفيف جنان اسم رجل فان الحرف المقدر
كاللفظ به خلاف الثلاثي فانه يصرف على الاصح مطلقا سواء تحرك وسطه ام لا ككثف وشمس
اسمي رجل وذهب الفر الى منع مطلق لان فيه امرين يوجبان له الثقل العلمية والعلقي على ما لا
نساكله ودفع بان الثاني لم يجعله العرب من الاسباب المانعة للصرف وفصل ابن خروف قنع
المحرك دون الساكن تنزيلا للحركة منزلة الحرف الرابع **الشرط الثاني** ان لا يسبقه تذكير
انفرد به كدلال ووصال اسمي رجل فانه كثرت التسمية بها في النساء وعلى في الاشياء مضدرا ان مذكوران
او غلب فيه كذراع فانه في الاضداد موثوق ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم هذا ثوب
ذراع اي قصير فصار لعلية الاستعمال كالمذكر الاضداد اسمي به رجل صرفا لثبته تذكيره قبل
العلمية ولو سمي مذكور بوصف الموثوق مجرد كحيض وطامت وظلوم وجرح بالبصر يثون بصرف

رجوعا الى تقدير اتصال التذكير لان ذلك اسما مذكور وصف بها الموثوق لامن اللبس وحمل على المعنى
فقولهم مررت بامرأة حائض بمعنى تحين حائض ويدل لذلك ان العرب انصغر بها لم تدخلفها اكت
والكوفيون تمنع بناء على مذهبهم في ان حوائض لم تدخلفها التاخضا صا بالموت قالت اما تدخلف الفرق
وليس سمي مذكور بما هو اسم في لغة وصف في لغة كجنوب وديور وشمال وسوم وخرور فانما عند بعض ده
العرب اسما للريح كالصعود والهبوط وعند بعضهم صفات حرت على الريح وهي موثقة فقيه الوجهان
المنع كتاب ريبب والصرف كتاب حائض **ص** **حشيتة** القبائل والبلاد والكلم والجماع يبنى على المعنى
فان كان ابا وحيا او مكانا او لفظا او حرفا صرف او اما او قبلة او بقعة او سورة او كلمة منع وقد يجب
اعتبار اخرها وقد سمي قبيلة باسم اب او حي باسم ام فوصدان بنت وابن ويونث الاب على حرف مضاف
فلا يمنع **ش** صرف اسما القبائل والبلاد والكلمة وحرفا الجماع ومنها مبنيان على المعنى فان اراد بالاسم
القبيلة الاب كعدو وتميم والحج كقرين وثقيف او الام كبا هله او القبيلة كجوس ويهود منع للثابت
مع العلمية وكذا ان اراد باسم البلد المكان كدير ودير صرف او البقعة كقاريس وعمان منع او بالكلمة
اللفظ كخوكش زيدا فاجازة احيى فاجاد هذا اللفظ صرف او الكلمة كخو فاجادها منع ولذلك الافعال
وحروف الهاء والسور وقد يعين اعتبار الحى والقبيلة او المكان او البقعة فالاول ككلب والثاني كيهود
وكجوس والثالث كدير وخرو والرابع كدمشق وجلي والحجاز والشام واليمن والعراق وقرجا بالوجهين
في النوعين اسما وذلك ثلاثة اقسام قسم يغلب فيه اعتبار الثابت التذكير كقرين وثقيف ومنى
وخرو واسط وجين وقسم يغلب فيه اعتبار الثابت مخدوم وسدوس وقاريس وعمان وقسم اسود
فقد الامر ان كعمود وسبا وخروا قبا وبعداد وقد سمي القبيلة باسم الاب كتميم والحى باسم الام كبا هله
ففي صفان بابت وبنت فيقال تميم ابن مرا وبنت مرو وباهلة ابن اوبنت اعصر مراعاة للاضداد والمسما
وقد موثوق اسم الاب على حذف مضاف موثوق فلا يمنع الصرف كقول شاد والبلاد واصحوا في ادم
يلقوا بها بسيف الوهوه فحولا اي في قبائل ادم او اولاد ادم كحذف المضاف ثم انت ادم فاعاد الضمير
اليه موثوق في قوله يلقوا بها ولم يمنع الصرف لانه راعى المضاف المحذوف **ص** وما سمي من ق
السور يدرى الصرف او عار ولم تنصف اليه سورة منع او اصيف ولو تقدير افاضل امانع او جملة
فيها وصل قطع لا تقلبت هاء الوقف واغرب ممنوعا او تحركت هاء الوقف او عوب ممنوعا ومصر ووا
اصيف اليه سورة اولا او موازن اعجمي كامي فوجب ابن عصفور الحكاية وجوز الثوبين اعوابه
ممنوعا وخجربان في المركب كطاسين ميم غير مضاف اليه سورة منع البناء مضاف اليه ولو تقدير
مع فتح النون واغرابها مضافة وليس في كهمص وحمص الا الوقف خلاف لونس **ش** اسما
السور اقسام **احدها** ما فيه الف والام وحكمه الصرف كالانثاء والاعراق **الثاني** العاري
منها فان لم يصف اليه سورة منع الصرف خوهن هو وقرات هو ودان اصيف اليه سورة لفظا
او تقدير الصرف خوات سورة هو وما بين فيه مانع فجمع خوات سورة بونس **الثالث**
الجملة كخوفل اوحى واتي امر الله فخلق فان كان او لها هز وصل قطع لان هز الوصل لا يكون في الاسما
الا في الفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها او في اخرها تا تانث قلت هاء الوقف لان ذلك
شأن الثاني في الاسما وتعر لمصرها اسما ولا موجب للبناء ومنع الصرف للعلمية والثابت
خوات اقتربت في الوقف اقتربه **الرابع** حرف الهجا كص ونون وق فحوز فيه

الحكاية لا بها حروف فتحكى كما هي والاعراب لجعلها اسما لحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعمره
سأعلى تذكر الحرف وتاثيره وسواء في ذلك اصف الله سورته ام لا حو قرات صاد او سور صناد
بالكسر والفتح مؤنثا وغير مؤنث **الخامس** ما وازن الاعجمي كاسم وطاسين وياسين فاجاب عن عصفور
فيه الحكاية لا بها حروف مقطعة وجوز الضلوعين فيه ذلك في الاعراب غير مصروفي موازته هابل
وقابل وقد قري ياسين بنصب النون وسواء في جواز الامرني اصف الله سورته ام لا **السادس**
المركب كطاسين ميم فان لم ينصب الله سورته ففقه رأى ابن عصفور والثلوثين فيما قبله ورأى
ثالث وهو البنا الجوزين على الفتح خمسة عشر وان اصف الله سورته لفظا او تقديرا ففقه الرايان وجوز
على الاعراب فتح النون واجزاء الاعراب على الميم كجعليك واخر اوله على النون مضافا لما بعنه وعلى هذا
في تم الصرف وعدمه بناء على تذكر الحرف وتاثيره اما كسبعض وخمسق فلا يجوز فيها الا الحكاية
سواء اصف الله سورته ام لا ولا يجوز فيها الاعراب لانه لا يظهر لها في الاسماء العربية ولا تركيب
المزج لانه لا يركب اسما كذا و اجاز يونس في كسبعض ان يكون كلمة مفتوحا والصاد مضمومة
ووجهه انه جعله اسما اعجميا واغرابه وان لم يكن له نظير في الاسماء العربية **ص مشيد**
يؤن في غير النصب ممنوع اخره ياتلو كسب مالم تقلب الف ولا تظهر الفتحة جوا خلافا لوقوع مطلقا
ولبؤن في العلم **ش** يؤن في الرفع والجزم من غير المنصرف ما اخره ياتلى كسب سواء كان جمع
خوها ولا جوار وممرت جوار **ص مشيد** تعالى ومن فوقهم غواش والفتح والياء ام مصغرا
كاسم ام فعلا سمي به كيعز ويرم وهذا التنوين عوض من الياء المحذوفة تحركتها تخفيفا كما سمي
في محبة فان قلت الياء الفاعل التنوين باتفاق كحاري وعداري بعد حار وعذار ولا يجوز
في هذا النوع ظهور الفتحة على الالف في حالة الجر كما لا يجوز اظهار الكسرة التي الفتحة ناسبة عنها وقيل
كما يجوز اظهارها حالة النصب لفتحها وعليه قول الشاعر ولكن عبدالله مولى موالى
وقيل يجوز في العلم دون غيره وعليه يونس واستدل بقوله قد جئت مني ومن يعليسا
واجب بانه وما قبله ضرورة **ص مشيد** ما منع صرفه دون علمته منع مرييا وبعد
الا فاعل تفضيل مجرد من من وخالف الاخفش في احرثا لهما ادا لم يمكنه وراجهما يجوز ان وفعلان
واخر ومعدود العد ووجه مثناه ومركب كضرموت اخره وزن المتناهي والفتحة الثانية وتاثيرها
صرف دونها وفاق **ش** ما منع صرفه دون علمية وهو الذي ليس احد علمية التعلية حمة انواع
فاذا سمي بشي منها لم ينصرف ايضا وكذا اذا نكر بعد التسمية واستثنى من ذلك مكانا فاعل تفضيل
مجردا من من فانه اذا سمي به لم ينصرف باجماع لانه لم يبق فيه شبه الوصف اذ لم يستعمل صفة
الاجم الظاهرة او مقدرة فان سمي به مع من ثم نكر منع قول واحد وخالف الاخفش في مسایل الاولى باب
افعل الوصف كاحمر اذا سمي به لم ينصرف الى انه يصرف لانه ليس فيه الا الوزن ومعنى الوصف قد
ذهب بالتسمية واجاب الجمهور بانه شبهه بالوصف وشبه العلة في هذا الباب عليه وفي رأى
ثالث انه ان سمي به رجلا احمر لم ينصرف بعد التكرار لانه سمي بوضعه جري الاسم مجراه في ذلك
المعنى وان سمي به اسود او حوم صرف لخلوص الاسمية وذهاب معنى الوصفية وعلى هذا الفراء
وابن الانباري ورابع انه يجوز فيه الصرف وتركه وعليه الفارسي راعى فيه الاصل والحال كما بط
الثانية باب فعلان الوصف كسحر ان اذا سمي به لم ينصرف الاخرى ايضا الى انه يصرف ويسبو

على المنع وتوجههما ما تقدم في احوال الثلاثة اخراذا سمي به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش ايضا الى
صرفه لان العدل قد زال كونه مخصوصا بحال الوصف فلا يؤثر في غيره والجمهور على المنع لانه حتى
باضله الرابعة معدول العدد ثم اذا سمي به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش ايضا الى صرفه لما تقدم
في احوال الثلاثة الجمهور الخامسة الجمع المتناهي اذا سمي به ثم نكر ذهب الاخفش ايضا الى صرفه وخالفه
الجمهور السادسة المركب المزجي اذا ختم بمثل مفاعلا او بدوي الف الثانية كحاربت مساحدا وعبد
بشري او عبد حمرا اذا ركبا وسمى به ثم نكر ذهب الاخفش ايضا الى صرفه لان المانع فيه حال التسمية
التي كيب مع العلمية لا الجمع والثانية وقد زالت العلمية بالتكرار والاصح عند ابن مالك وغير المنع
لانه لم ير شي من هذا النوع مصروف في كلامهم وعالم يمنع الاعم العلمية صرفا مثل ابا جاع لزوال احدي
العلمي **ص مشيد** يصرف التمنوع اذا صغر لا موش واغني الا المرحم ومركب وشبه فعلا ومضارع
قبله او غيره ومنع المصروف به ان اكل موجه **ش** اذا صغر ما لا ينصرف صرفا لزال سبيل المنع بالتصغير
كزال العدل في حمير والالف المضمومة في علق تصغير علق والالف والنون في تصغير سرخان
والنون في شهر تصغير شهر وصيغة الجمع في حديد تصغير حديد ونبتني من ذلك الموش والعجمي
والمركب المزجي وشبه فعلا وهو باب سكران وشبه الفعل المضارع كتغلب ويتكرفا بها تبقى على المنع
بعد التصغير لبقا السبب وقول قبله او غيره اي سواء كان شبهه المضارع سابقا على التصغير
كالمتناهي المذكورين او عارضا فيه كاجدل جدل تصغير اجادل فانه بعد التصغير على وزن ابسط خالفة
قبله واحترزا بالمضارع عن الماضي فانما شبهته نزول بالتصغير وقول في الاعجمي الا المرحم اشترت به
اليان تصغير الترخيم في الاعجمي يقتضي الصرف في خبريه وسميع في ابراهيم واسما غير لكونه صارا على ثلاثة
اخرى سرييا بالتصغير والجملة لا يؤثر فيما كان كذلك منه عليه ابو حبان وقد يكون الاسم منصوبا
فاذا صغر منع لحدوث سبيل المنع فيه كتوسط مسمى به فانه مصروف فاذا صغر على توسط اسسه
الجمهور فيهم وهند وكوم اذا صغر دخلته التا فتعين فيه المنع بعد ان كان جازيا **ص مشيد**
يصرف لتناكب وضروية واستثنى الكوفية افعل من وقوم ذال الف الثانية قيل ومطلقا في لغة
ش يجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب اوصافه فالاول نحو وجبتك من سبابيا سلاسل واغلا
وذال اسواعا ولا يؤثر ويعوق ونسرا والالف في لقوله تبصر خليلي هل تري من طهارين
واستثنى الكوفيون افعلا تفضيل فلم يجزوا صرفه لذلك واحتجوا بان حذف تنوينه انما هو
لاجل من قلا يجمع بينه وبينها كما يجمع بينه وبين الاضافة في العروزة والبصريون بنوا الجوار على
ان المانع له الوزن والصفة كاحمر لامن بدليل تنوين خبر منك وسر منك لوزن والوزن واستثنى
اخر من ما اخره الف الثانية شنعوا صرفه للضرورة وعملوه بانه لا ف **ص** فيه لانه مستوفى
الرفع والنصب والجر ولانه اخذ يدر فيه التنوين سقطت الالف لا التناكبين فينقص بقدر
ما زيد واجيب بانه لم يكن فيه فاء يرم بان ينون فلتسكن الساكن فتكسر وتكون محتاجا
الى ذلك وزعم قوم ان صرفها لا ينصرف مطلقا اي في الاختيار لغة لقوم العرب حكاهما الاخفش
فان كان هذا حقيقة الشعر الا أنهم قد اضطرروا اليه في الشعر فحزنت السننهم على ذلك في الكلام
ص ومنع المصروف في بالها المصغرة يجوز ضرورة ورابعه ان كان عالما **ش** في منع المصروف
اربعة مذاهب **احد** هو المطلق حتى في الاختيار وعلى ذلك احمد ابن يحيى فانه انشرد

او مل ان اعيش وان يومي باول او باهون او حبارا والتالي دبار فان افنه فوئس او عروبة او شيار
فقل له هذا موضوع فان مونكا و دبار امض و فان وقد تركت صرهما فقال هذا جازي في الكلام فكيف
في الشعر قاتك ابو حبان فدل هذا الجواب على اجازته اختيارا **والثاني** لمنع مطلق حتى في الشعر
وعلى ذلك اكثر البصريين وابو موسى الخافض من الكوفيين قالوا الا انه خروج عن الاصل خلا في صرف
المنوع في الشعر فانه رجوع الى الاصل في الاسماء **والثالث** وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار
وعليه اكثر الكوفيين والاختلاف من البصريين واختار ابن مالك وصححه ابو حبان قياسا على عكسه
ولو زود السماع بذلك كثر القول له كما كان حصن ولا حاسب يعوقان مردابين في مجمع **والرابع**
خو في العلم خاصة **ص** ولا واسطة وزعم ابن جني في ذي السد والتثنية والجمع **ش** الاسم اما منصرف
او غير منصرف ولا واسطة بينهما وانبتهما ابن جني في المعرف باب والمضائي قات فانه لا يميز منصرفا لعدم
تنوينه ولا غير منصرف لعدم التيب قات وكذلك التثنية والجمع على حدها ليس شي من ذلك منصرفا
ولا غير منصرف من جهة ان اولئك ذكر ذلك في المضامين كسبعة اليه شيخة ابو علي القاسمي **ص**
الثاني ما اضيف لعن الت مفر د اكبر امن اب واخ وحم غير مما نزل قروا وقرا وخطا ولم يلبهم وذي
كصاحب وهن خلافا للفرافبالوا ورفعا والالف بضما والتا حرا **المباحث الثلاثة**
من ابواب النياية الاسماء الستة المذكورة فانها ترفع بالوا وتنصب بالالف وتجرب بالياء بشرط ان تكون
مضافة فان افردت اعربت بالحركات الظاهرة نحو ان له ابا وله اخوان يكون اضافتها لغربا بالمتكلم
فان المضاف اليها يعرب بحركات مقدرة وان تكون مفردة اي غير مثناه ولا مجموعة لانها اذا اشتركت
تعرب اعرابا لثني والجمع وان تكون مكسرة فان صغرت اعربت بالحركات نحو اخي زيد وخمسة الجمر
بان لا يماثل قروا وقرا وخطا فانه ان ما نزل ذلك اعرب بالحركات الظاهرة نحو خلق في الصائم ونحو
ذو بشرط ان يكون بمعنى صاحب فان كانت للاشارة او موصولة فانها مبنيية وقصر الفراء الاعراب بالحروف
على خمسة الاول ومنع ذلك في من وتابعه قوم ورد بنقل سبويه عن العرب اخراجه جراه وهو كناية
عما لا يعرف اسمه او يكره التصريح باسمه والحلم اقارب الزوج وقد يطلق على اقارب الزوجية **ص**
وهلها او يلقبها او يلقبها بالحروف اشياء او منقولة اولها او يلقبها او بالانقلاب بضما وجرا والبقا
رفعا او فوؤد ومقدرة والباقي بها او عكسه او الحروف دلالة الرفع بالفتحة والنصب بالبدل والجر بها
اقوال اشهرها الاول واصحها الثاني **ش** في اعراب الاسماء الستة مذهب **احدها** وهو المشهور ان
هذه الحروف نفسها هي الاعراب وانما نابت عن الحركات وهذا مذهب قوطب والزبدي والراجحي من
البصريين وهشام من الكوفيين وايد بان الاعراب انما جئ به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدار
متنازع فيه دلالة والظاهر وان بالدلالة المطلوبة ورد بنقوت الواو قبل العامل وبان الاعراب
رايد على الكلمة فيؤدي الى بقا فيك وذي مال على حرف واحد وصلا وابدا وهما معربان وذلك
لا يوجد الاشد وذا **الثاني** وهو مذهب سبويه والفارسي وجمهور البصريين وصححه ابن مالك
وابو حبان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين انها معربة بحركات مقدرة في الحروف وانما تتبع فيها
ما قبل الاخر الاخر فاقلت قام ابوك فاضله ابوك فاتبعت حركة الباء حركة الواو فقل ابوك
ثم استثقلت الضمة على الواو واخذت واذا قلت رايتا باكي فاضله ابوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها
فقلت الفاء واذا قلت مررت بابيك فاضله بابوك ثم اتبعت حركة الباء بالحركة الواو فصار بابوك فاستثقلت

الكثرة على الواو واخذت فثقلت وقبلها كسرة فانقلبت باوا استدل لهذا القول بان اصل الاعراب ان يكون
بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود الظاهر يعدل عنه المذهب **الثالث** انها
معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف اسباع وعنده المازني والراجح ورد بان الاسباع بابه الشعر
وببقا فيك وذي مال على حرف واحد **الحزبي** انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من
الحروف وعنده الرعي ورد بان شرط النقل الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول منه وبانه
يلزم جعل حرف الاعراب غير اخر مع بقا **الآخر الخاضع** انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة
بل هي الاعراب التي كانت فيها قبل ان تضاعف فنقلت الواو في الرفع لاجل الضمة وانقلبت يا لاجل الكسرة والفاء
لاجل الفتحة وعنده الاعلم وابن ابي العافية ورد بان هذه الحروف ان كانت زايعة فهو المذهب الثالث
وقد تبين فساد ما كان لزم جعل الاعراب في العين مع وجود اللام **الرابع** انها معربة من
مكاني بالحركات والحروف معا وعنده الكسائي والفراء ورد بان لا نظير له **السابع** انها معربة بالتغير
والانقلاب حالة النصب والجر وتعد ذلك حالة الرفع وعنده الجرمي ورد بان لا نظير له وبان عاملا
الرفع لا يكون موثرا شي وبان القدم لا يكون علامة **الثامن** ان فاك واما مال معربان بحركات مقدرة
في الحروف وان اباك واخاك وحامك وهناك معربة بالحروف وعنده السهيلي والرندي **الثاني** عكسه **العاشر**
ان الحروف دلالة اعراب قاله الاخفش واختلف في معناه فقال الراجح والسري المعنى انها معربة بحركات
مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها وقات
في السماع معناه انها حروف اعراب والاعراب فيها لا ظاهرة ولا مقدرة في دلالة اعراب هذا التقدير وقد عر
هذا في القولان مذهبي فقصر احد عشر **الثاني عشر** انها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل وفي
الجر بالنقل والبدل معا فالاضل في جاك اخوك جاك اخوك نقلت حركة الواو الى الجا والاضل في رات اخاك
رات اخوك فبدلت الواو الى الف والاضل في مررت باخيك باخوك نقلت حركة الواو الى التا فانقلبت الواو
يا لا تكتار ما قبلها حكاة ابن ابي الربيع وغيره وهو موافق للمذهب الرابع الا في النصب **ص** وليس كذلك
من كناية النكية وقفا خلافا للجوهري ونقص عن اعرف واب واخ وحم دون قصرها وثوق تشديد عن
واب واخ وحجرا كدلو وفني فام مقوصا كبد ودم لما نفع قصرها وتشديد دم مشهور وبضم وبكسر وثقلت
مقبورا ومضعفا وتبع الاخرف بالحركات كفا مرة وعني امرؤ وبني على الاشهر فيها وقابلا اضافة سابع
نصبا وكذا اشياء مبني مضافا وقيل ضرورة والاصح ان وزنها فعل الافاء ففعل وان لم حم واو وذي
يا وانها المحذوفة **ش** فيه مسایل **الاولى** زعم الجوهري صاحب النحاج في كتاب له في الحيوان من في
حكاية النقة في الوقف معربة بالحروف كالاسماء الستة فانك تقول لمن قال جاني رجل منقول قل
رايت رجلا منا ومن قات مررت برجل مني قاتك ابن هشام وليس بشي لان هذا ليس باعراب بدليل انه
لا يثبت في الوصل ولا ان وصلها وضع الحرف فلا تستحق اعرابا ولا ان الاعراب انما يكون بعا مل يدخل على
الكلمة في الكلام الذي هي فيه **الثانية** جرت عادة النحاة ان يذكروا لغات هذه الاسماء في نقص
وهو الاعراب بالحركات وهو قوله اشهر من الاعراب بالحروف وتحديث فاعضوه بهزايه ودوام
التشديد كقوله الاليت شعري هل ابيتي ليلة ومن جاري بين ازم من هن وفي اب النقص
كقوله بابه افتتحت عدي في الكرم ومن بياض ابيه فاعلم والقصر كقوله ان اباها وايا اباها
والتشديد نحو هذا ابك وافصحها القصر ثم النقص ثم التشديد وفي اخ الثلاثة سمع في القصر ملك لقاك

لا يظلم وحكي ابو زيد جاني اخذ وفيه اخو يسكنون للخابوزن دلو قات رجل من طي المرو اخوك ان لم تلتقه وزرا
عند الكريهة مقولنا على اللوب وفي حم النقص والقصر وفي حم عشر لغات النقص والقصر وتشديد الميم مع فتح
الفا وحما وشرها فلهذا سمع لغات والعاشرة ابي الفتح الميم في الاعراب وما ورد في القصر ما جذا عينا
سليمي والفا وفي التشديد ليدلها خرجت من فيه ونياركة في القصر يدوم قال يا رب سار يا رب ما توسدا
الا ذراع العيس او كفه البد او قال غفلت ثم انت تطلبه فاذا هي بعظام ودما وفي التصغير دم قال
اهان دمك فخرجت عذرت يا عمرو ودعيتك اضرا را على الحسد ونياركة في الاتباع فامرر وانيم يقول
جا المرو ورايت المرو ومررت بالمزربا تباع الميم الهمزة وقال تعالى ان لمروا هلك ما كان ابوكم امرا سؤوا
لكل امرؤ بما تباع الرا الهمزة ومثله ابيم وقيل انها معربان من مكانين وان الحركة في الرا والون حركات اعراب
لا تباع وفيها لغة اخرى فتح الرا والون في الاخوات الثلاثة وفي امرر ثلاثة ضم الرا على كل حال وفي
مرو فتح الميم مطلقا وبها جاء القرآن وثلاثة كسرهما مطلقا ورابعة ضمها مطلقا وقيل بهما بين المزور وقيل به
الثالثة تجوز في الابداء واو وح من الاضافة لاذ وكما سياتي في باب الاضافة ولما فوك فلا يفرد الا
وتصير تلك اللغات وقال العجاج خالط من سلمي خيا شيم وفاق قوده لفظا خالة الضم فخصه البصريون
بالضروية وجوز الاخفش والكوفيون وتا بهم ابن مالك في الاختيار خي على انه حذف المضاف اليه وتوحي
ثبوته فابقي المضاف على حاله اي خيا شيم وفاقا واما عكس ذلك وهو انما ميمه حال الاضافة فخصه
الفارسي الا في الشعر وتا بعده ابن عصفور وغيره من المغاربة والصحي كما قال ابن مالك وابو جابر وغيرهما
جواز في الاختيار في الحديث الخلفون في الصيام وقال الشاعر بصير طمان وفي البحر فيه **الرابعة** الاصح وفيه
البصريون ان وزن هذه الاسماء فعل بفتح الف والعين بدليل جمعها على افعال الافوك فوزنه فعل بفتح الف وسكون
العين وذهب الفراء الى ان وزنها فعل بالفتح والاسكان وفوك فعل بفتح الف والاسكان وذهب الخليل الى ان
وزن ذو فعل بالفتح والاسكان وان اصله ذو فلامها واو وعلى الاول اصله ذوي فلامها تايا وقات ابن كيسان
بفتح الورتين واختلف في حركاتها لامة واو او يا على قولين اصحها الاول كاب واو فلولهم حموان وقيل
انها باي الحامية لان احما المرأة نحوها قات ابو جابر والمحدوف من ذو هو اللام في قول اهل الاندلس
والعين في قول اهل قرطبة قات والظاهر الاول **الاربعة المثني** في الالف والياء ولزوم الالف لغة وعليه
لا ورا في الية والحق به مفيد كمن يحكيه وقد يعني عنه عطف او تكرار وحيث معنى كخوك وخوكه في
الحدا وحواليها وكلا وكنت مضى فين لمضرو ومطلقا في لغة وليس معنى المثني واللفظ واصليا كل خلاف للكوفة
بل الف كلا والتا عن واو وقيل يا والفتا ثانيا وقيل الحاق وقيل اضرو وقيل تا وها رابعة لا لالحاق وقيل
له ولك في ضميرها وجهان واثنان واثنان وبلا هز لغة مفرد او مضاف ومركبا وقيل الاصل اثنان واثنان
ومذروان وما علب لسرف كا بون او تذكر كمن يحكيه اعني كمن يحكيه وقيل في فرد محض **الباب الرابع**
من ابواب النابة المثني وهو ما دل على اثنين بزيادة في اخر صالحة للتخفيف وعطف مثله عليه
فانه يرفع بالالف وينصب ويجز باليا نحو قات رجلان ولزوم الالف في الاحوال الثلاثة لغة معروفة
عزيت لكثانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى الجهم ويطون من ربيعة وبكرين وابلر وزيد
وختم وحمدان وقران وعذرة وخبر عليها قوله تعالى ان هذان لساحران وقوله صلى الله عليه
وسلم لا ورا في الية واشد عليها قوله تزود من بين اذنا طعنة قد بلغا في تخديهاها والحق بالمثني
في الاعراب الفاظ شبيهة وليس بمثناه حقيقة لفقد شرط التنبيه منها ما يرد به التثنية نحو ارجع البصر

كرتين

كرتين لان المعنى كرات اذ البصر لا يلقب خاسيا وهو كسيرة من كرتين بل كرات ومثله قولهم سبحان الله وصانه وقوله
ومهمين قد فتن مرتين اي ومهمه بعد مهمه وهذا النوع مجوز فيه التجريد من الزيادة والعطف كقوله عذرتني
حب اقمي عرابي الحسنى وخس وتا وبيت وتا وبيت وقد يعني التثنية عن العطف كقوله تعالى صفا صفا ودكا
دكا اي متفا بعد صفا ودكا بعد ذلك ومنها ما هو في المعنى جمع كقوله واصطخوا بين اخويكم وقوله صلى الله
عليه وسلم البيعان بالخيار ان ذكروا قبله ابن مالك ونورع فيها بامكان كونها متبئتين حقيقة ومنها
ما لا يصلح للتجريد من ذلك ما هو اسم جنس كالكتبين لالة الحداد وما هو علم كالبحرين والد وتكبي
والحصنين ومن ذلك اثنان واثنان وثلاثان في لغة تميم سوا افراد اخو ومن الابدان اثنين ام اصيفا خوجا
اثنان ام ركبنا خوجا فخرجت منه اثنتا عشرة عبت ويعتني منهم اثني عشر ثقب وقيل انها متبئتان حقيقة
والاصلا اثنان ومن ذلك ثا يان لطي العقال ومذروان لطي في الالية والقوس وجا بني الراس وقيل
طواف كل شي ومنها ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه كقوله تعالى قات صلى الله عليه وسلم اللهم خولني ولا عني
وقالت الشاعر في التجريد وانا امشي الدالي خواليكا ومثله قوله تعالى في التجريد فاما اصوات ما حوله ومنها ما لا
يصلح لعطف مثله عليه وذلك ما كان على سبيل التعليل كالابون للاب والام والتميم للمثني والقر والعمرين
لواي بكر وعمر وهذا النوع مستوعف يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يعلب الاشرف كالمثال الاول قال الله تعالى
ورفع ابوبه على العرش وتارة المذكركا ثا في وتارة الاحق كالثا وتارة الاعظم خومرو البحرين وما يتوحي
البحرين ومنها ما لا زيادة فيه وهو كلا وكنت بشرطان ايضا في مضمع خوما بلفظ عنك الكمر احدها او كلا
هما ويقول رايت كليهما وكليهما فان اصليا الى مظهر اجر يا بالالف في الاحوال كلها هزم اللغة للشبهة وتنفذ
العربي يحذفهما مع الظاهر محراهما مع المضمع في الاعراب بالحرفين وعذرها الف الى ثمانية وبعضهم يحذفهما
بعضهما بالالف مطلقا وما ذكرناه من انهما بمعنى المثني ولفظهما مفرد هو ذهب البصريين وعلى هذا قال
كلا متغلبة عن واو وقيل عن يا ووزنها فعل كعا ووزنها فعل كذا كذا والهاء للتثنية والتا تارة عن لاه
الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني واصليا كلوي اويا وهو اختيار راي على وانما قلت تان كذا لتثنية
اذ الالف تصريفا في بعض الاحوال فتخرج عن علم التثنية وذهب بعضهم الى ان التا تارة للتثنية بدليل
حذفها في تنسب وقولهم كلوي كما يقال في اخت اخوي ورد بان تا التثنية لا تقع حشو ولا تعديا كن غير
الذ وذهب اخرا الى انها رابعة للاحاق والالف لام الكلمة وعليه الجرمي وفي قول الالف للاحاق وفي قول
اصلا وذهب الكوفيون الى ان لفظها مثني واصليا كل بدليل سماع مفرد دخلتا في قوله في كلت رجلين
سلامي واحسن واجيب بانه حذف الالف للضرورة وعلى الاول يجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنى
قات تعالى كلتا الجنتين اتت وقالت الشاعر كلاهما حين جدا جزى بينهما قد اقلعا وكلا انهما راى
قات ابن مالك ونذر هذا الاستعمال في الاعراب كالمثني في متحضر افراد كقوله على جردا يقطع ابرها
حزام المرح في جالس راج ثني الابهام وهو عرق محيا **تنبيه** قال ابن مالك هذه الكلمات يعني المتقدمة
بالمثني لا تسمى مثناة فيما اطلق عليها ذلك فيقتضي اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع انتهى
خافا داها يقال لها اسماء تنبيه كما يقال اسمها جمع **ص** **مستبسل** لا يثنى ولا يجمع غالب جمع واسم
واسم جنس الا ان اطلق عليه بعضه وجوزها ابن مالك في اسم جمع ومكسر لامثناة ولا تالائي **ل**
وكل وتعنف وخوقلان وافعل من اسم فعل وعلم من جملة ونخص بالني وشرط ومبني الاذان وتان
واللذان واللتان على الامح ولا يثنى الكني واجمع جمعها واخوته خلافا للكوفية فيها والحق رجواز المرح

خلافا للجزولي ووردت في مبدل من الف وقلبها والتي من اضربا والاصلية واوا وحذف زيادة خامسة
والف وخرج فاصغا ولا يقاس على الاصح وقيل مدوران وشيايان لعدم الافراد ولا ترد في ثلثي وعينه ولا
ان عوض الوصل والافاعاد فاصفة لا غير على الوجود ويقال ابا و اخان وديان وديان وديان
وحيان وحيان بقله ويجوز في ذات ذاتا وذاتا **ش** اذا نفي الاسم لحقته العلامة من غير تعميم سوا كان
صحيحي خورب او متعللا جارا مجزاه وهو ما اخبر يا او او وساكن ما قبلها مشدداً وتنفقتان خوربي
ومعرو وطبي ودلوا منقوصا نحو حوام موزا غير ممدود نحو شاة وما ووصو ونبى ام ممدودا هزبه اضل
خوفا ووضا لجمع ذلك تلحقه الالف او الياء لا تغير الا في ما قبل العلامة وردت المنقوص **واما**
المنقوص فتقلب الف يا ان كانت زائدة على ثلاثة تخفى ومقطعي ومسدعي وثلاثة بدلا عن ياكرو حواضلية
او مجهولة وامليت فيهم كيلي ومي علمين او مقبولة عن الف اذ نفي على فيقال في الجمع مهابان ومعبان ومسدعيان
ورحيان وبلين وميتان واديان وما عدا ذلك تقلب واوا وحذف الثلاثة المبدلة من واو كعصا وعصوان
والاصلية غير المماله كاذاعلى واذان والجهولة غير المماله كددا وهو الاثنا عشرة استعمل منقوصا
كحديث لست من الدد ولا الددمي وضمها بالنون ددن وباللاد ددد ومقصودا ددكا فلا يدري هل
الف عن يا او واولان الالف في الثلاثي لا بد ان تكون عن اخدها وذهب بعض النحويين الى ان تثنية الاصلية
والجهولة بالياء مطلق سوا امليت ام لم تمل قال ابن مالك ومنه قول سيبويه عاصدا لهذا الراي
وذهب اخرا الى انها بالواو مطلق وذهب الاخفش الى انها ان امليت او انقلبت الى الياء في حال خولها والى
قلت يا والاوا وهذه اربعة اقوال حكها ابو حبان وذهب الكسائي الى ان تثنية الثلاثة المبدلة
من واو بالياء اذ كان اول الكلمة مكسورا كدبا ورصي او مضموما كعبي وعلا **واما** الممدود فان كانت
هزبه مبدلة من الف التانيث نحو حمر اقلت واوا خوروا وان ووردت في قلبها يا حكي ابو حبان
خمران وحكي غير حمران فقام على ذلك الكوفيون ومنعه غيرهم وان كانت ملحقة نحو عليا وخريا
جارفها القلب واوا وهو الاولي والتصحيح غوعلبا ان وان كانت مبدلة من اضل نحو كسا ورجاز ورجا
الوجهان والتصحيح اولى نحو كسا وان هذا كذا ذهب الجمهور وسوي الجوزولي بينها وبين التي قبلها في ان الاولي
اقرار الهمز ودر في حزم القلب يا حكي كسايان فقامت الكسائي وخالفه غيرهم منهم ابن مالك وان كانت
اصلية فتقدم اليها تصحيح وقد ورد قلبها واوا سمع قراوان ووضا وان في تثنية قرا او وضرا فقاسه
الفارسي وخطاه النحاة وورد ايضا حذف الزايدة وهي خامسة سمع خورلان في خورزي وحذف الالف
والهمزة من ما طالع من الممدود سمع قاصعان وعاشوران وخففسان وفرفسان وباقلان في قاصعا
وعاشوران وخففسان وفرفسان وباقلان فقامت الكسائي وخالفه غيرهم قاصعا والوارد
منه فتقول ولا يقاس عليه على الاصح عايدا الى ستة متباين تصحيح المبدل وما نعرف وقد صحح العرب مدرسين
وشايبين وكان القياس مدرسين وشايبين لان الالف الاولى رابعة والثاني مثل كسا الا ان
الكسائي بليت على التثنية ولم يتعمل منهما الافراد كما تقدم فصح ولا يرد في التثنية ما حذف من قاء
وعين ولا م انا عوض منه هزبه الوصل فيقال في اسم اشمان وان لم يعوض منه فان رد في الاضافة رد
هنا والا فلا هذا هو الوجود من الاول المنقوص واب واو وحم فيقال قاصبان وحيوان واخوان
وحيوان ومن الثاني هزبه ويد ودم وحم وسنة وحرف فيقال هندان وديان ودميان وقصيان وقصيان
وحيوان وشهد في الاول ابا و اخان وفي الثاني هنوان وديان وديان وديان وقصيان وقصيان

وقيل

وقيل ليس بشاذوا انما ابا و اخان على لغة الترام النقص في الافراد والاضافة وديان وما بقوم على لغة
العصر فيها قال ابو حبان ولما دوما فيقال فيها ذوا مال فان قلت المحذوف من ذوا اللام فهي لم ترد او
العين فكذلك لان لام الواو الموجودة هي اللام واما ذات فقال في تثنيتهما ذانا على اللفظ بل اردوهو
القياس كما نفي دو على لفظه قال بادار سلمي بين داني العوج وذوا على الاصل بر دلام الكلمة وهي الياء
التي تحرك العين وهي الواو قبلها وهو الكسبي استعمال قال تعالى ذوانا فان **ص الحاشي** جنع
المذكر السالم في الواو والياء ان كان لعا قرا او شابه خاليا من تالي ثلث علما او مصغرا او صفة تقبل التانيث
ان قصدا او فاعلا تفضل ويجوز الكوفية في ذي التانيث لا تقبلها وحكمة كالقضية لكن تحذف آخر
المنقوص ويضم ويكسر والمنقوص ويضم وقيل ان كان اعجمي اذ الف راين **ش الباب**
الحاشي من ابواب التانيث جنع المذكر السالم فانه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ثم هذا الجمع
موافق للتثنية في شروطها كما تقدم في يديش ووط **احدها** ان يكون لعا قرا لا يزيد او مشددا به نحو
راينم في ساجدين قالت اتينا طابعين جمع صفة الكواكب والما والارض لما اثبت لهما ما هو من شأن العقلا
من النجوم والخطاب فان خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشع علم كلب وتابوق صفة فرس **الثاني**
ان يكون خاليا من تالي ثلث سوا لم يوضع لم يثبت اصلا كاحد وعمرام وضع لم يثبت به سمي مذكور في
ابو حبان فلو سميت رجلا بزيث او سلمي او اسما جنع بالواو والنون باجاء اعتبارا للمسميات بها الا ان كان
لم يخل منها لم يجمع بها كاخيه وطلحة وتثنية اعلام رجال قال ابو حبان ولذلك عبرت التانيث
دوين هابيه لتيسر ما ذكر ثم العلة لما ذكر انه لا يخلو اما ان تحذف له التانيث او لا وتلزم على الثاني
الجمع بين علامتين متضادتين وعلى الاول اخلال لا ينافي معنى وقد صارت بالعلمية لازمة
للكلمة لان العلمية تسهل الاسم وتخصر من ان يراد فيه او ينقص وخالف الكوفيون في هذا الشرط
فجوزوا جمع ذي التانيث بالواو والنون مطلقا فقالوا في طلحة وحمرة وهبيس وطلحون وحمرون وهبيرون
واحجوا بالسماع والقياس اما السماع فقولهم في علمية في الرجل المشهور علمان وفي ربيعة
للمعتمد القامة ربعون واما القياس فغلب ما ورد في جمعه جمع تكسيرا وان ادعي ايضا الى حذف
التانيث وعقبه الاعتقاد في الشهر الاصم واجبت عن السماع بشذوذه وعن القياس بان جمع التكسير
يعقب تانيثه التانيث المحذوفة ولا تانيث في جمع السلامة يعقبها على ان جمعه تكسيرا غير مسلم لانه لم
يرد منه سوى هذا البيت فلا يقاس عليه مع امكان تاويله بجعل الاعتقاد بجمع عقبة بمعنى الاعتقاد
بالعلم **الشرط الثالث** ان يكون على كزبد وعمر او مصغرا وان لم يكن على كزبد وعمر او مصغرا وان لم يكن
او صفة تقبل تانيثا ان قصده معناه كضارب ومومن وارمل فلا يجمع هذا الجمع مالم يسم واحد من
الثلاثة كرجل وفتي وعلام ولا صفة لا تقبل تانيثا كاحمر وسكان وعاش وصبور وجريح وقتل
ولا صفة تقبلها لا تعني التانيث كملول وملول وفروق وفروقة فان التانيث في نحو ذلك للمبالغة
لالتانيث قال ابو حبان نفي صفة لا تقبل التانيث ويجمع ذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر
لخصي وافعل التفضيل المعروف باللام والمضارع الى تكرم نحو الافضلون وافضلوا بني فلان فان تانيثه
بالالف ويجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التانيث لقوله من الذي هو ما ان طر شارب والعاشون
ومن المرد والشيب وقوله فما وجدت نسائي نزار حلايل اسودين واحمينا وذلك عند البصريين
من النادر الذي لا يقاس عليه قال صاحب الاقصاد عادة الكوفيين اذا سمعوا لفظا في شعر

أوناد كلام جعلوه بابا أو فضلا وليس بالجيد قال الاصحاب وإنما افترق الصنفان لأن القابلة للثالث
شبهت بالفعل فإنه يعقل الثالث عند فصل الثاني عوقامت ويعري منها عند التذكير عوقامت وإنما جمع
هذا الجمع ما شبه الفعل الحاقابه في أنه إذا وصف به المذكر المحاقل الحققة بعد سلامته لفظة الواو كقوله
ويؤمنون وكذا لم يجمع الاسم الجامد وإنما جمع الأفضل لا التزام الشريف به وهو فرع التثنية فاشبه الفعل
في التثنية فحل عليه وكذا العلة نفسها جمع لما إذا كان علما لأن تعريف العلية فرع فاشبه الفعل والتثنية
أصل فلم يشبهه وإنما جمع المصغرون مكره كغيره لأنه يودي إلى حذف حرف المصغير فلهذا لمعنى
الذي جي به لإخذه وإنما اشتراط خلوه من التركيب فهو شرط لمطلق الجمع لا لهذا المخصوص بل وللثنية
أيضا وقد تقدم بيانه هناك ثم إذا جمع الاسم تحكمت كما إذا شئ من الحروف الغلامه من غير تغييران كان
صحيحا أو معلا جارا مجزاه أو ممدودا مجزاه أصلا كزبدون وطينون وقرآنون ونبيون
وقلب الهمزة المبدلة من الف الثالث كخومروون في حركات مكررة ونبيون المفعول والمنقوص
فإنها تحذف آخرها وهو اليا والالف لا لتثنية ساكنة مع الواو واليا ثم يضم ما قبل آخر المنقوص
في الرفع عوقامتون ويكسر في غير عوقامتون مناسبة للحرف ونفتح ما قبل آخر المنقوص دلالة على الالف
المحذوفة وليلا يلبس بالمنقوص خو وانتم الاغلوون وانهم عندنا من المعصطين ويجوز الكوفيون اجزأوه
كما المنقوص فضموا ما قبل الواو وكسروا ما قبل الباء دلالة على السالم وحكاية ابن ولاد ليعنه عن بعض العرب قال
ابو جحان وكانهم نقلوا إليها الحركة المقدرة على حرف الاعراب وهذا النقل عن الكوفيين مطلقا هو الذي
حكاه عنهم الاصحاب فيما قال ابو جحان ونقل ابن مالك عنهم تذيلا وهو اجزا ذلك في الابعثي كوسني وما
فيه الف زائدة كاطي وجلي على مذكر خلافا لما الفه عند اصطلح وقد حكيت التولين معا **ص** والحق
به سماع كخن الوارثون وعثرونا إلى تعين واهلوت وارصون وعالمون قبل جمع قبل مبني على الفتح
ونون وياون واخون وهون وذو فالحق تعلب فون وابن مالك حمون فياسا والواو وسنون
وكل ثلاثي لم يكسر وعوض من لاهه قال ابو جحان اوفايه الهاء وكسر الف مكسورة ومفتوحة اسمهم من
ضما وشاع في المضمومة وقد يعرب هذا النوع في النون لازم الياء منونا أولا ويلزم الواو وفي النون
او يعرب عليها وهي لغة في المثني والجمع ولجاز ابن مالك الاولى عشرين وقد يقال شيا طوب
ش الحق بالجمع في اعزابه الفاظ ليست على شرطه سمعت فاقصر فيها على مورد السماع ولم يبعد **منها**
صفات للباري تعالى وفي قوله تعالى خوارثون والقادرون والمهاجرون وانما لموسعون فلا
نقاس عليه الزعمون ولا الحكميون لأن الخلاق الاسماء عليه توقيفي **ومنها** عشرون والعودون بفتح ال
سعين وهي اسم مفردة وزعم بعضهم انها جموع وزاد بها خاصة بمقدامعين ولا يبعد ذلك في الجموع
ذكر ابن مالك وبيانه لو كان عشرون جمع عشرة وثلاثون جمع ثلاثة لزم اطلاق الثاني على تسعة
وان لا يطلق الاول الا على ثلاثين لان اقل الجمع ثلاثة ذكره الرضي **ومنها** اهلون وهو جمع اهل واحدا
للس بعلم ولاصفة الا انه اجزي مجزي محقق لأنه يستعمل بعينه في قولهم هؤلاء اهل ذلك **ق** تعالى
شغلنا أموالنا واهلونا ما نطمعون اهلك **ومنها** ارضون بفتح الراجع ارض بشكونها وهي مؤنثة
واسم جنس لا يعقل ففاته اربع شروط قال ابن عسر لقد خنت الارضون اذ قام مني نبي هذا خطيب
فوق احواد منير وقالك وانه بلدة لا اثنى من الارضين نقله تارا **ومنها** عالمون وهو اسم جمع لاجمع
لأن العالم عام لما سوى الله والعالمين خاص بالعقلاء لأن العرب نغم الحاضرين والقادين والاعراب

خاص

خاص بالبادين وذهب قوم إلى أنه جمع عالم ثم قيل انه جمع عالم مراد به العقلاء خاصة وقيل انه جمع مراد به العموم
للعقلاء وغيرهم وعليهما فوجه شذوذه ان عالم اسم جنس لاعلم وقيل ان لمون مبني على فتح النون لامعرب
لأنه لم يقع الاملازم الياء وقد يقول تنصوه البرية وهو شام ويكن العالمون له عيالا **ومنها** بنون
وابو بنواخون وهون وذو ووجه شذوذه انها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في حجر
خمون لم يمنع لكن لا علم انه سمع وقالت ابو جحان ينبغي ان يمنع لان القياس ياباه وجمع اب واخوته لذلك
شاذ فلا يقاس عليه وعن تعلب انه يقال في فون وفين قال ابو جحان وهو في غاية العراية ثم اذ ذوو
اجريت على حذف التثنية من رد الثاني إلى حركتها الاصلية حذرا من الاستثقال والفاء الباقية في لف التثنية
حيث حذفت لأماهما ولم يرد لا التثنية بها ساكنة مع حرف الاعراب فلذا ابن حيث حذف هزم المعوض من اللام
لرد اللام حينئذ ثم حذفها لذكر وعادت فتحة الياء التي في الاصل **ومنها** الواو وهو وصفت لا واحدا من
منهم والسعد في لفظه قال تعالى ولا ياتلوا القرآن يوتوا اولى القربى **ومنها** سنون ووجه شذوذه كارضين
وبانه كل ثلاثي حذفت لاهه وعوض عنها ها التثنية ولم يجمع جمع تكسيرة لنية وشين خلافا للرباعي وثلاثي
لم يحذف منه شي كقوله او حذف منه غير اللام نعم الحق ابو جحان بذلك ما حذف فاقوه وعوض منها اللام
كعه فانه يقال عدون وخلاف ما لم يعوض من لاهه شي كيد ودم او عوض منها هزم الوصل كاسم وابن
اوالت لا انها كاخت وبنت او كسر كشفه وشاة فلا يجمع شي من ذلك هذا الجمع ثم اذا جمع هذا الثلاثي للسوي
الشروط فان كانت فاقه مكسورة سلمت عالما كناية وميتتين وعضه وعضف وربيه وربن وعن وعن
وقد تغم نقله الصفا في عزين بالضم وان كانت مفتوحة كسرت كسنة وسنين وقد تغم حكى ابن مالك
سنون بالضم وان كانت مضمومة جاز الضم والكسر لكسنة وكسنة وقلة ثم اعرب هذا النوع اعربا لجمع لغة
اهل الحجاز وعليها قيس ولما بعض بني تميم وبني عامر فجعل الاعراب في النون وتلزم الياء **ص**
اربي مراتبين اخذن مني ثم الاولون يتركونه بلانثوين والاحرون ينونونه فيقولون في المنكر ائت
عنده سنينا سنيت ما تعدلن حسبا قال ابن مالك ولوعول بلانثوين المعاملة عشرة وعشرون واخواته
لها حسبا لانها ليست جموعا فكان لها حق في الاعراب بالحركات كسنين واباه ابو جحان قال لا ت
اعرابها اعربا لجمع على جهة الشذوذ فلا يضم اليه شذوذ اخر ومن العرب من يلزمه الواو وفي النون
ومن العرب من يلزمه الواو ويعرب على النون كزيتون قال في البسيط وهو بعيد من جهة القياس
ومن العرب من يجعله الاعراب في المثني والجمع على النون اجزأه مجري المفرد حكى الشبان هذا
خليلان وعليه خرج لابر النون ضارين القاب وقد يقال شياطون تشبهها لزيادتي التكسيرة
بزيادتي الجمع السالم فنقل من الاعراب بالحركات إلى الاعراب بالحروف **ص** ابو جحان وهو من
التشبيهة البعيد الذي يقع حوم منهم على جهة التوقع وهو شبههم بمزعايش ومصائب ومن هذا
قوة الحسن وما تنزلت به الشياطين **ص** ولكن الاعراب في المثني الجمع بمقدرة قبلها او قبلها
او لا بل او بالبقا لا انقلاب خلافا لما عيها **ش** الجمهور من المتأخرين منتهان مالكة ونسبه انجبا
للكوفيين وقطرب والرجاج والراجاجي على ان اعراب المثني والجمع بالحروف المذكورة وقيل بحركات
مقدرة فيما قبلها والة الى من الزيدان والزيدون والزيدون مثلا وهو زاي الاخفش وردبانه
تقدر في غير الاخر والاعراب لا يكون الاخر او بانه لم يكن حتى الى تغييرها كما لم يحتمل الى تغيير
بعد الاعراب المقدرة قبل المتكلم وقيل بحركات مقدرة في الالف والواو والياء وهو رأي الخليل

لظافة الصبر في غوصه ركب وان الصبر منصوب محل لان موجب الضب المفعول به وهي محققة وموجب الجر
الاضافة ومن غير محققة اذ لا دليل عليها الا حذف النون وحذفها سبب اخر غير الاضافة وهو صون الصبر
المستعمل من وقعه منفصلا والذي قاله سبويه والمحققون انه في محله بالاضافة **ص** وما سمي به
من مثني وجمع على حاله كالبحرين وعليين وقد تجري المثني لسنن والجمع لفسلحة او هارون او بلنم الواد
وفتح النون مالم يحى وراسعة **ش** اذا سمي بالثني والجمع قنونا على ما كان عليه قبل التسمية من الاعراب
بالالف او الواو والياء كالمجرى اصل تشبیه تحرم جعل علما للبدل ونحو ذلك من كتابين وكتابي عالم موضع وعليين
اصلهم جمع على ثم سمي به اعلى لجهة قال تعالى لن عليين وما ادر اراك ما عليون وكذا اصر يعقون وصفون
وتضيئون وتفسرون ويبرون ودارون وفسطون كلها اعلام اما كن منقولة من الجمع فترفع بالواو
وتنصب وتجر بالياء كـ زيد بن علي تركنا احابك بنوه بصلره بصعين محضوب لجوب من الهمزة وفي
الاشرو بليت صفرون هذه اللغة الفصحى وفي المثني لغة اخرى وهي اجراؤه كمران وسلمان والتمزام الالف
واخرابه على النون اعراب مالا ينصرف وفي الجمع لغة اخرى **احدها** ان يجعل كفسلين في التزام الالف ويجعل
الاعراب في النون منصرف **الثاني** ان يجعل يهرون في التزام الواو وجعل الاعراب على النون منصرف
ان غير مصروف للقطعة فاشبه العجة **الثالثة** التزام الواو وفتح النون مطلقا وجعل
المثني كلمان والجمع كسنتين او هرون مشروط بان لا يجاوز سبعة احرف فان جاوزها لم يجر بالجر
ص **مسئلة** قد يضع كل من المفرد والمثني والجمع موضع الاجم وقاسه الكوفيون وابن مالك
بالابس والجمهور بالجمع ويجوز ان يكون الكسرين بشرط اضافته الى سني لفظا او بنة فان فرق بينهما
فخلاف **ش** الاصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له فيدل المفرد على المفرد والمثني على
اثنين والجمع على الجمع وقد يخرج عن هذا الاصل وذلك قياس مسوع وفيس في الاول ما ليس
جزا ااضف اليه مع وضع رجا لما يريدون اثنين ودينار كم مختلفة اي دنانير لرجلها حسنة
اي حستان وقال امرئ القيس بها العيان تهمل اي تهملان وقال الآخر اذ اذرت عيني
الزمان الذي مضى بصرا نلح ظلتا نحل اعيناي وقال طوا في بعض بطونكم لغوا اي بطونكم
وقالت لاطعت العراق ورافديه اي رافده لان العراق ليس له الامراء واحد ومنه لبيتك
واخوتك فانه لفظ مثني وضع موضع الجمع وقالوا شابت مفارقة وليس له الامم مرق واحد وعظيم
الملك وغليظ الحواجب والوجات والمرافق وعظيمة الاوراك فكل هذا مسوع لاي قياس
عليه وقاسه الكوفيون ومن مالك اذا امرع اللبس وهو ما ش على قاعدة الكوفيين
من القياس على الساد والمناذر قال ابو حيان ولوقس سني من هذا الا التثنية للالات
واختلطت الموضوعات والثاني ما اضيف لمتصنعة وهو مثني لفظا نحو قطعت راوس
الكسبيين اي باسمها او معنى نحو كفا عزمي الافواه عند عمر بن اي كاسدين فاعربت
افواهها عند عمر بنهما فان مثله ذلك ورد فيه الجمع والافراد والتثنية من الاول
قوله تعالى فقد ضعت فلو بكما وقراه ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
ومن الافراد فراه الحسن بدت لهما سواهما ومن التثنية فراه الجمهور سواهما فطردين مالك
قياس الجمع والافراد ايضا لفهم المعنى وخص الجمهور القياس بالجمع وقصر الالف
على ما ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع لراية اجتماع ثلثين مع فهم المعنى ولذلك

ربط ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليه الا سني واحدة لانه اذا كان له اكثر من سني فليحذف وقطع
اذني الايتان بالجمع ولا الافراد للابس ومن امثلة ذلك حمامة بطن الواديين ثم
اي بطن ما في فواديسا من الهمز والهمزة اذا كان قبلها ياءا بحذفان ظراهما مثل ظهور الترسين
فما تشد في من فوهما فتش لسا نسيهما بنوا فدان فرق متعينا هي لقوله تعالى على لسان داود وعيسى
ابن مريم فقال ابن مالك ايضا بقياس الجمع والافراد وخالفه ابو حيان لان الجمع انما قيس هناك لراية
اجتماع تثنيين وقد زالت بتفريق المتضمنين قال في الذي يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية وان ورد
جمع افاد اقتصر فيه على مورد السماع قال واما الآية فليست المراد فيها باللسان الجارية بل الكلام او الرسالة
فليس جزاين دوا ولامن عيسى **ص** **السادس** المضاف الى اثنين او واو جمع او يا مخاطبة
فبالون رفعا وحذف رفعا ونظرا وعليه لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا او قد تفتح وتضم مع
الالف واذا اجتمعت مع الوقاية جاز الف والافعال والحذف والاصح انها المحذوفة وقبل الاعراب بالواو
والالف والياء وقيل النون دليل وقيل الاعراب فيها **ش** **الباب الثاني** من
ابواب النية المضاف الى اثنين علامة كانت كيقومان الزيدان او صبرا كالمزيدان يقومان
او واو جمع لذلك كيقومون الزيدون والزيدون يقومون او يا مخاطبة كيقومين يا هذفا نه برفع النون
كما مثلنا ونصب ويجزم حذفها خوفا ان لم تفعلوا او لن تفعلوا او حمل الضب هنا على الجزم كما حمل على الجر
في المثني والجمع هذا امر له الجمهور وقيل ان الاعراب بالالف والواو والياء كما انها في المثني والجمع السالم
كذلك ورده صاحب السبب بانه لو كان كذلك لثبت النون في الاحوال الثلاثة وقيل الاعراب
نحو كانت مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها وعليه الاخفش والسيهيلي ورده ابن مالك بعدم
الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون له وقيل انها معربة ولا حروف اعراب فيها وعليه الفارسي قال
لانه لا يجز ان يكون حرف الاعراب النون لمعطوف للعامل وهي حرف صحي ولا الصبر لانه الفاعل
ولانه ليس في اخر الكلمة ولا ما قبله من اللامات ملازمها بحركة ما بعدها من الضمة برتن ضم وفتح
وكسر وحرف الاعراب لا يلزم الحركة فلم يبق الا ان تكون معربة ولا حرف اعراب فيها قال ابو حيان
وبين هذا القول وقول الاخفش مناسبة الا ان الاخفش يقول ان الاعراب فيها مقدرة فهاشبه
ورد حذف هذه النون حالة الرفع في النثر والنظم قري سحران نظرا هو اذ في الصحيح لا تدخلوا
الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تبوا وقال الشاعر ابنت اسري وثبتي تدلكي وجهك بالعنبر
والمشك الذي ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار والاصول في هذه النون الساكنة وانما حركت لانها
الساكنين فكسرت بعد الالف على اصله وفتحت بعد الواو والياء طلبا للحقة لاستثقال السمع بعدهما
وقيل تشبهت للاول بالثني والثاني بالجمع وقد تفتح بعد الالف ايضا قري العذائتي ان يخرج بفتح النون
وقد تضم معها ايضا ذكر ابن فلاح في نفسه واستدل بما قري شاذ اطعام تترزقانه تضم النون
واذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز ذلك نحو العذائتي والارغام والحذف وقري الحاخوني
واختلف في المحذوف حينئذ فذهب سبويه انها نون الرفع رحمه ابن مالك لانها قد حذف بلا
سبب ولم يبعد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عدا حذفة اولي ولاها نايبة عن الضمة وقد
عند حذف تخفيفا في نحو ان الله يا مكرم وما يعزكم في قراءة من سكن ولاها جزء كلمة ونون
الوقاية كلمة وحذف الجزء اسهل ولانه لا يحتاج الى حذف اخر للجزم والناصب ولا تغيير ثبات

بكتفها بعد الواو والياء ولو كان الحذف نون الوقاية لاحتجج الى الامرين وذهب المتأخرين الى ان الحذف
نون الوقاية وعليه الاخفش الاوسط والصغير والمبرد وابو علي وابن جني لانها لا تدل على اقواب فكانت
اولي بالحذف ولائها انما جئ بها لتقي الفعل من الكسر وقد امكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها اولي ولائها
دخلت لتغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت الحذف لزم وجود موثر بلا اثر مع انما حاسبه
ص السابغ المضارع المعتل وهو ما اخذ الف او واو او يا فيحذف اخر جزئ والحذف بالجازم
وقال ابو جبان التحقيق علمه وشكك ما قبله ضرورة وكذا البقاء وقيل سابع حذفه ضرورة واذ سبق
الحذف حذفه خلافا لابن عصفور **باب السابغ** من اقواب النية الفعل
المضارع المعتل وهو ما اخذ الف كتحشي وواو كعروا ويا كيرمي فانه يحذف حرف العلة نيابة
عن السكون قال ابن مالك وانما حذف الجازم حزم الحروف لانهما عاقت الضمة فاجريت في الحذف مجري
معا عاقتته وقال ابو جبان التحقيق ان هذه الحروف لحذف عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا
ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاقواب زائد
على ما هيء الكلمة وهذه الحروف منها لائها اصلية او منقلبة عن اصل الجازم لا الحذف الاضطراري ولا للقلب
عنه فالتقيا ان الجازم حذف الضمة بالمقدرة ثم حذف الحروف لئلا يلتبس الجزوم بالرفع لوقعت لاجاد
الصوره ويجوز في الشعر سكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيها بما لم يحذف منه شيء كقول
ومن يتق الله فان الله ميعه وورد ابق هذه الحروف مع الجازم لقوله ولا ترضاها ولا تملق
ولم تدع انا يا نيك والاسيا نني فالجمهور على انه مختص بالضرورة وقال بعضهم انه يجوز في سعة الكلام
وانه لغة لبعض العرب وخبر عليه قراءة لا تحذف ذكرا ولا تحشي انه من يتق ويصبر ثم اختلف حيث
ما الذي حذفه الجازم فقل الضمة الظاهرة لورودها كاسيا في وقبل حذف المقدرة قال ابو جبان
وفي ربح الخلاف يظهر في الان في قال حذف الظاهرة لم يحذف الا لان له لاصمة فيها ظاهرة ومن قال
المقدرة اجاز اقارها وشهد له ولا ترضاها والاول تاوله على الحال او الاستسنا فوذهب
اخرين الى ان الجازم حذف الحروف التي هي لامات وان الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة بل
حروف اشتباع تولدت عن الحركات التي قبلها ويجوز في الضرورة ايضا حذف هذه الحروف لغيره
جازم والمهموز من الافعال كيقري ويصور وجوز سهيل حزم ونص سيبويه وغيره كالفارسي
وابن جني على انه لا يجوز ابداله لينا محض الا في الضرورة قال الخضراوي وما حكى الاخفش من
قوس وتوضيت ورفوت لغة ضعيفة فاذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يحذف الاخر
له لان حكمه حكم الصحيح ويقدّر حذف الجازم الضمة من الهمزة قال سبغت من ليلان وانتيابها
من زارني ولم اؤراها احي ولم ادا اي لم اشعر بها وراي ولجار ابن عصفور حذفه اعطاه حكم المعتل
الاضطراري وقوله وان لا يبد بالظلم بظلم واجبت بانه ضرورة او على لغة تدي وكيف يعني **ص خاتمة**
تقدر الحركات في المضارع لئلا لا تقدر الكسرة والحرف المدغم والحكي على الاصح والمقصود ان لم ينصرف
لم تقدر الكسرة خلافا لابن فلاح وفيه خوخي **س** ذكرت في هذه الحائنة الاقواب المقدرة وذلك اربعة
انواع **الاول** ما يقدر فيه الحركات كلها وذلك حمة اشيا **الاول** المضارع لئلا التكلم فتقدر
فيه الضمة والفتحة على الحروف الذي تليه الياء والياء لا تقدر والكسرة الموجودة قبل الياء
حركة الاقواب اكتفى بما في المناسبة وقيل تقدر ايضا وهذه حركة المناسبة لوجودها في سائر الاحوال

داسحان

واستحقاق الاسم لها قبل التركيب **الثاني** الحرف المسكن للاذغام نحو قتل دا ودجالوت ويترى الساس
شكاري والعاديات ضحى ذلك ابو جبان في شرح السهيل **الثالث** المحكي في غومن زيدا لمن قال ضربت زيدا
ومن زيد لمن قال قام زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد على راي البصريين وعلى الاصح عدم في حالة الرفع
انها حركة حكاية الاقواب **السابع** المقصور وسيا في بابها التعذر بحركة الالف فان كان غير منصرف
قدر في حالة الجر الفتحة على بابها وقال ابن فلاح اليماني تقدر الكسرة لانهما امتنعت في غير المنصرف
للتقل ولا تقل مع التقدير **الحال** المضارع الذي اخره الذي يحكي لما ذكر في المقصور **ص** والضمة والكسرة
من المنقوص وهو ما اخره يا خفيفة لازمة لتكسرة وتقدر بفتحة ضرورة خلافا لابي حاتم وغيره الميون
الامعدي كرب على الاجود ولذا اظهرها وتقدر في اجوار الحذف **ش النوع الثاني** ما يقدر فيه
حركات فقط الضمة والكسرة وذلك المنقوص وهو ما اخره يا خفيفة لازمة لتكسرة كالفاضي والداغي
خلافا لحو كسي لتشددها وما اخره او يصبه بالياء لعدم لزومها وطبي ورمي لسكون ما قبلها وعلة
التقدير الاستئصال ولذا اظهرت الفتحة لفتحها على الياء وقد يقدر ايضا ولكن في الضرورة كقوله
وكسوت عاتجة فتركته وقوله ولوان واسن بالمدينة دارم وقوله كان ايد من بالقاع الغرق ولجار
ابو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصيحة وخبر عليه قراءة من اوسطما تطعمون اهلنا
يشكون الياء نعم ما اخرت من مركب اقواب متضايفين واخر اولها يا خور ايت معدي كرب ونزلت قال
قل في انه يقدر في اخر الاول الفتحة حالة الضمة بلا خلاف استحقا بالاجل حاله الباء وحالة الضمة مع الصرف
وقوي على الاجود اي انه اذا اجري على الاجود من احواله الثلاثة وفي حالة الاضافة ويقال بها
الباء ومع الصرف وليس راجعا للتقدير ومن الضرورة ايضا ظهور الضمة والكسرة في يا المنقوص ه
كقوله حديث الشري كابي الارزبد وقوله تربي به دوالي الزراع **ه** وقوله لا بارك الله في العواني خلا
وقوله ولم تحضب سمر الغوالي بالدم **ص** والضمة في نحو يغزو ويرمي وظهورها وتقدر بفتحة
ضرورية اوشا ذوا جاز الفراء في نحو يحيى فقل حركة الياء واذا غمما فتظهر **ش النوع الثالث**
ما يقدر فيه حركة واحدة وفي الضمة وذلك المضارع الذي اخره واو او يا لتقلها عليها وخفة الفتحة
عليها ظهرت وخلاف ذلك ضرورة اوشا ذوا ليقاس عليه كقوله في ظهور الضمة يساوي عدي
غير خمس دراهم وقوله اذ قلت على القلب بيلو قيفت **ه** وقوله في تقدير الفتحة لتقضي
ما وعدني غير غفلس وقوله اذا شئت ان تلهو ببعض حديثها وقوله ارجو وامل ان تدنوا مني
وخبر عليه قراءة او يعفو الذي بيد بالسكون وذهب الفراء في نحو يحيى لي جوار فقل حركة الياء الاولى
الى الساكن قبلها ويدغم فتظهر علامة الرفع **واشد** وكانا بين الساس شدة تضي بشدة بينها فتعي
والجمهور على منع ذلك قال ابو جبان الصحيح انه لا يقال يعن وانما يقال تعي هكذا السماع وقياس البصريين
لان المعتل الغين واللام تجري عليه مجري الصحيح فلا تغل قال والبيت الذي اشد لا يعرف قايلا
فلعله ممنوع اوشا لا يعتد به **ص** والسكون فيما كسر لساكنين ومهموز ابدل لينا محضا على لغة
ولم يلد اذا سكن اللام او وصل بضمير وفتح او كسر **ش النوع الرابع** ما يقدر فيه السكون وهو
ثلاثة اشيا احدها ما كسر لا تتقا الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا ان يملوا ان يملوا اذا ابدل لينا محضا
على اللغة الضعيفة كما تقدم الثالث لم يلد مضارع ولذا اذا سكن لامه وقضت الدال لا تتقا الساكنين
او وصل بضمير وفتحت الدال او كسرت كقوله **وذي** ولم يلد ابوان **ص** ولا يوجد واو قبلها

صحة الا في فعل او مبدئي او ايجي او عرض نظر فيها اولاً تلزم **ش** لا توجد كلمة اخرى او وقتها صفة الا في الافعال
كيدعو والمبنيات لمورد والطايبه او في الكلام الاعجمي كهد ورايت خطا بن هشام السمندي واوعض نظرها
غويًا ثم مررت بمورد اولاً تلزم كالاسماء الستة حالة الرفع **ص** وحذف حركة الظاهر ثلثها يجوز في الشعر
فقط **ش** اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال الصحيحة على اقول احذفها
الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان اباعه وحكاه عن لغة تميم وحذفه عليه قراءة وبجولتهن احق
بكون التاء ورسلا بسكون اللام فتوبوا الي بارئكم ومكر السبي ومما يشعركم ويامرهم بكونوا او اخرها
وقول الشاعر وقد بدا همتك من المنزلة وقوكه في ليوم اشرب غير مستحق والثاني في المنع مطلق
في الشعر وغيره وعليه المبرد وقات الرواية في البيتين وقد بدا ذلك في اليوم اسقى والثالث الجواز
في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال ابو جبران واذا نبت نعل ابي عمرو ان ذلك لغة تميم كان حجة
على المذهبين **ص النكرة والمعرفة** قال ابن مالك خذ النكرة عسيرة فهي ما عدا المعرفة **ش** لما كان
كثير من الاحكام الاسمية ينسب على التعريف والتكثير وكانا كثيرين الدور في ابواب العربية صدر الفحاة لك
التحيز كوجها بعد الاعراب والبناء وقد اثير الناس في خدودهم وليس فيها خدسالم قال ابن مالك
من تعرض لحذفها عجز عن الوصول اليه دون استدراكه عليه لان من الاشياء ما هو معرفة معنى نكرة
لفظا نحو كان ذلك عامكا او واول من امس قد لولها معنى لاشياء فيه بوجه ولم يستعمل الانكسار
وما هو نكرة معنى معرفة لفظا كاسامة هو في اللفظ كحجر في منع الصخر في الاضافة ودخول **ش**
وصفه بالمعرفة قبل النكرة ويجيء مبتدأ وصاحب حال وهو في الاشياء كاسد وما في استعماله على
وجهن كواحد امته وعبد بطنه في كثير العرب هي عنده معرفة بالاضافة وبعضهم يحذفون نكرة وتضعها
على الحان ومثلها ذواللام الجاهلية فمن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى لشيء عنه نكرة ولذلك يؤصف
بالمعرفة اعتبارا بلفظه او بالنكرة اعتبارا بمعناه واذا كان الامر كذلك فاحسن ما يبين به المعرفة
ذكر اقسامها مستقصاة ثم يقول وما سوى ذلك نكرة فلا وذلك اجود من تمهدها بدخول رب او
او اللام لان من المعارف ما تدخل عليه اللام كالفضل والعباس ومن النكرات ما لا تدخل عليه رب
ولا اللام كبن وقبي وكيف وديار **ص** وهي الاصل خلاف الكوفة والجمهور ان المعارف
متفاوتة في كبرها صغرهم فحاطب فعلم فغائب فاشارة ومنادي والامح ان تعريفه بالفضل
لابات منوية وانه ان كان علما باق فموصول فذول وثالثها هي سواء وما اضيف الي اخذها
فهي رتبة مطلقا او الا المضمر او دونه مطلقا او الا ان مذاهب وقيل العلم بعد الغائب
وقيل بعد الاشارة وقيل هو ارفعها وقيل الاشارة وقيل ذوال **ب** وينتهي اسم الله تعالى والامح
ان تعريف الموصول بعد الصلة لا بال **ب** وينتهي وان منه وما الاستنباطية تكران وان ضمير
النكرة معرفة وثالثها ان لم يجب تكثيرها وارفع الاعلام الامكن ثم الاناسي ثم الاجناس والاشارة
القريب ثم المتوسط وذي **ب** الحضور ثم عهد الشخص ثم الجنس ولا واسطة خلاف لراعيها
في الحالى من التنوين واللام **ش** فيه مسائل **الاولى** مذهب سيبويه والجمهور ان النكرة
اصلا والمعرفة فرع وتخالف الكوفيون وابن الطراوق قالوا لان من الاسماء ما تلزم التعريف **ص**
كالضمائر وما التعريف فيه قبل التكثير كمرت زيد وزيد اخر وقا الشلو بين لم يثبت هذا
سيبويه الاحال الوجود لا ما خليه هو لا واذا انطرت الي حال الوجود كان التكثير قبل التعريف

لان الاجناس هي الاول ثم الانواع ووضعها على التكثير اذ كان الجنس لا يختلط بالجنس والاشخاص هي التي حدثت
فيها التعريف باختلاف بعضها ببعض وقيل ويدل على اصاله النكرة انك لا تجد معرفة الاول اسم نكرة وجد
كثير من النكرات لا معرفة ان لا ترى ان الغلام وغلامى اصله غلام والمضمر اختصارا لتكثير المظهر والمشار بايب
بناء بالمظهر هذا استغنا به عن زيد الحاضر **الثانية** المعارف سبعة وقد ذكرتها في ترتيبها في الاعرف
وفي المضمر والعلم والاشارة والمفعول والمعرف بات والمضاف الي واحد منها والمنادي واعقل اكثرهم ذكر المنادي
والتراديه النكرة المقدر عليها نحو يا رجل فتعريفه بالفضل كما صحه ابن مالك وذهب قولهم الى ان تعريفه بات
مخدوفه وثاني حرف النداء منها قال ابو جبران وهذا الذي صحه اصحابنا ولا خلاف في النكرة غير المفعولة
نحو يا رجلا خذ بيدي انه باق على تكثيره واما العلم نحو يا زيد فذهب قوم الى انه تعرف بالنداء بعد ازالة
تعريف العالمية والاصح انه باق على تعريف العلية وانما ارداد بالنداء وضوحا واما الموصول فتعريفه بالهد
الذي في صلته هذا مذهب الفارسي وذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات تعرف بها وما ليست فيه
خومن وما تعرف لانه في معنى ما في ال اياها فتعرفت بالاضافة وعد امالك وان كيسان من المعارف
من وما الاستنباطية متين واستدل بتعريف جواهرها نحو ما عندك فيقال زيد وما دعاك الى كذا فيقال
لعاول والجواب يطابق السؤال والجمهور على انها تكران لان الاصل التكثير ما لم توحدة واصحة
ولا يما قايما مقام اي انسان واي شي واما تكران فوجب تكثير ما قام مقامها وما قيل من تعريف
الجواب غير لازم اذ يصح ان يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني انكرتهم **الثالثة** مذهب
اعية الجواهر المتقدمة والمعارف ان المعارف تنقسم الى ثمانية وذهب ابن خرم الى انها كلها متساوية
لان المعرفة لا تتفاضل اذ لا يصح ان يقال عرفت هذا النكر من هذا او اجيب بان مرادهم بان هذا اعرف
من هذا ان تطرق الاحتمال اليه اقل من تطرقه الى الاخر وعلى التفصيل اختلف في اعراب المعارف
فذهب سيبويه والجمهور الى ان المضمر اعرفها وقيل العلم اعرفها وعليه الضميري وعزى للكوفيين
ونسب لسيبويه واختاره ابو جبران قال لانه جزيي وضعها واشعرا لوابا في المعارف كلمات وضعها
جزيي لانه اشعرا لوابا في المعارف اشعرا لوابا في المعارف اشعرا لوابا في المعارف اشعرا لوابا في المعارف
اداة وعي لم يوضع له اداة ولم يذهب احد الى ان المعارف اعرفها اذ لا يمكن ان يكون اعرف من المعارف
اليه وبه تعرف ومحل الخلاف في غيره اسم الله تعالى فانه اعرف المعارف بالاجماع وثالث ابن مالك
اعرفها ضمير المتكلم لانه يدل على المراد بنفسه ويشاهده مدلوله وتعد صلاحية لغيره وبه تعرف
ثم ضمير المخاطبة لانه يدل على المراد بنفسه ومواجهة مدلوله ثم العلم لانه يدل على المراد خاصا
وغائبا على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب السالم عن ارباب غور زبد رانية فلو تقدم اسمان او اكثر
خو قام زيد وعمر وكلية تطرق اليه الابهام ونقص تملكه في التعريف ثم الشاربه والمنادي كلاهما في مرتبة
واحدة لان كلاهما تعريف بالفضل ثم ذوال وقيل ذوات قبل الموصول وعليه ابن كيسان
لوقوعه صلة له في قوله تعالى من انزل الكتاب الذي جاءه موسى والصفة لا تكون اعرف من الموصوف
واجيب بانه يدل او يتطوع او الكتاب علم بالعلية للتوراة وقيل هما في مرتبة واحدة يستعملان في تعريف
الموصول بات وقيل لان كلاهما تعريف بالفضل وقا ابن جبران لا اعلم احدا ذهب الى التفصيل
في المضمر فجعل العلم اعرف من ضمير الغائب الا ابن مالك والذين ذكروا انه اعرف المعارف المضمر قالوه
على الاطلاق ثم يليه العلم وذهب الكوفيون الى ان مرتبة الاشارة قبل العلم ونسب لابن المتسرار

مثال ما حذق جزئاً يؤده اليك وتصله جهنم ووقفا فالقه اليهم **التاسعة** كسر الهمزة في المثني والجمع
ككسرها في المفرد فيجوز في الصورتين عند غير الحجازيين وتضم فيما عداهما وعند الحجازيين مطلقاً
قائلاً أتومروا الضم مع الباء التزمه مع الكسرة **السادسة** قد تكسر بقلة كاف المثني والجمع بعد الكسرة
والياء الساكنة نحوكم وتكم وبكم وفيكم وهذه لغة حكاها سيبويه في الكسرة عن ناس من بكرين وابل
وقال انهار دية جداً وحكاها الفراء في الباء عن النضر **السابعة** اذا كسرت الهمزة في الجمع جاز كسر الهمزة اتباعاً
وهو الاقرب وضماً على الاصل وسكونها وقري بها انعت عليه والضم اشهر ان ولها ساكن والسكون
اشهر ان ولها متحرك ولذا قرأ الأكثر بالضم في بهم الاسباب وبالسكون في ومن يولاهم **الفاشرة** قد
تكسر بهم الجمع بعد الهمزة قبل ساكن وان لم تكسر الهمزة لقوله وهم الملوك وفيهم الحكام **ص** ويعود
على جمع سلامة واو وتكسر هي والياء واسم جمع هي او كفرد وقد تحلها دون لتشكل وصير المثني والانا
بعد اقل من كغيره وقيل قد يأتي مفرداً مذكراً والاحسن في غير العاقل تاؤه في الذئبة ونون في القطة
وفي العاقلات نون مطلقاً **ث** لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير الواو نحو الزيدون خرجوا ولا
يجوز ان يعود عليه التاء على التأويل بجماعة واما جمع التكسير لمذكر فعود عليه الواو نحو الرجال خرجوا
والتاء على التأويل بجماعة نحو الرجال خرجت ومنه واذا الرسل اقلت واسم الجمع يعود عليه الواو
نحو الرهط خرجوا والركب سافروا وضمير المفرد نحو الرهط خرج والركب سافروا في النون موضع الواو
للمشكلة لتحديث الهمز رب السموات وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب الشياطين وما
اضللن والاشرو وما اضلوا واما عدل عنه لمشكلة اظللن واقللن كما في لادريت واتليت وما رورات
غير ما جورات وضمير المثني والجمع الموث بعد افعال التفضيل كغيره نحو احسن الرجلين واحملهما واحسن
النساء واحملهن وقيل يجوز فيه حينئذ الافراد والتذكير كحديث خير ساءكن الابل صواح نساً قرش
احناه على ولد في ضعفه وارعاه على زوج في ذات بصره وثقوث الشاعر ومنية احسن النخلين جديداً
وسالفة واحسنه قد لا وهذا رأي ابن مالك ورده ابو حسان بان سيبويه يرضى على ان ذلك
شاذ مقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه والاحسن في جمع الموث غير العاقل ان كان للكثرة ان
يؤتى بالتاء في الرفع وهما في غيرهم وان كان القلة ان يؤتى بالنون كالجدوع انكسرت وكسرتما اولى
من انكسرت وكسرتين والاحذاع بالعكس وقد قال تعالى اثنا عشر شهراً منها اربعة حرم الى ان
قالت فلا تظلموا فيهن انفسكم اي في الاربعة والاحسن في جمع الموث العاقل النون مطلقاً سواء كان
جمع كثره او قلة تكسيرا او تصغيراً فالهذات خرجن وضربتهن اولى من خرجت وضربتها قالت
تعالى والمطلقات يتربصن والوالدان برضعن فطلقوهن لعدتهن ومن الوجه الاخر قوله
وارواح مطهرة فهو على طهر ولو كان على طهر لقبل مطهرات وقول الشاعر اذا العذاري
بالزحان تلفعت **ص** التاء في منفصل وهو للرفع انما تشكك والغرض انهم على الاصح والافصح حذوها
وصلا لا وقتاً وتيلوه في الخطاب تاء حرفية كاسمية لفظاً ونصرفاً وقبل المجموع ضمير وقيل التاء فقط
وقيل انا مركب من الف اقوم ونون تقوم وانت منها وتا تقوم ولا تقع انا موقع التاء وتا لهما
في الشعر ونحن له معطى او مشاركا وقيل اصله بضم الحاء وسكون النون وهو هو وهي وهما وهم
وهن لعينة والحناء روفاً للكؤينة وابن كيسان والرجاح ان الضمير الهمزة فقط وتا لهما الاصل
هو وهي والتاء في زابل وقد سكنها هو هي بعد واو واو واو ولا م وهما استهنام وكاف في جر

في كتاب الله يوم
خاف السموات والارض

الثلاث والالف الغايبة وقد مجموعها ضمير واحد جاز فقوم حذفها وقفاً **الفصل** الضمائر السابقة اصول وهذه فروعها
 فاذا اريد المثنى في الخطاب او الغيبة زيد على الثاني الرفع والكاف والها في المصوب والحريم والالف نحو ضربتها للمذكر
 والمؤنث وصمتت التثنية فيها اجزا الميم مجزئي الواو لفرعها مخرجاً وضربكاً ومزجكاً وضربهما ومزجها واذا اريد
 الجمع المذكور في المذكورات زيد ميم فقط نحو ضربتم ضربكم مزجكم ضربهم مزجهم وفي هذه الميم اربعة اشياء
 السكون وتبقي الياء الضم بأشباع وباحتلاس والضم قبل حركة قطع والسكون قبل غيرهما فان لم يكن ضمير متصل
 فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيبويه وبولس نحو ضربتموه ومنه ان لم يكن ضمير قوي
 ان لم يكن بها بالسكون ووجه الضم ان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها غالباً والاضمار في ضمير الجمع الاشباع بالواو
 كما اشبع ضمير التنبيه بالالف وانما تركت للتخفيف واذا اريد في المذكورات جمع الاناث زيدنون مشددة نحو
 ضربتن ضربتكن مزجتن ضربمن مزجمن واذا اريد في الغيبة الانثى زيد على الياء الن نحو ضربتها ومزجتها
 هذا هو الصحيح كما قال ابو حيان ان الالف زائدة تقويه لحركة الياء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر
 والمؤنث وقفاً **يا قوم** ان الضمير مجموع الياء والالف وبه جزم ابن مالك وادعى السراي انه لا خلاف
 فيه للزوم الالف سواء فصلت بضمير نحو اعطيتها هوام لا وقد جاز فقوم حذفها في الوقت وحملوا عليه **وقد**
 والكوامة ذات الهمزة الله به **وتنهت** نفسي بعدما كدت افعله **ايها** وافعلها **ص** وقد حذف
 الواو مع الماضي وتبقى الضمة وتكسر الياء بعد كسرة اوياء ما لم تتصل بضمير وكان فصل ساكن ولغة الحجاز
 الضم مطلق والافصح احتلاسها بعد ساكن ولو غير لين على المختار واشباعها بعد حركة وقبل هي والواو
 الناشئة ضمير وقل اسكانها لو ان حذف الساكن جاز الثلاثة وكسرها التنشئة والجمع كالمفرد وقد تكسر
 كما فهمنا بعد كسرة او ياء ساكنة وكسر ميم جندل اقيس وضما قبل ساكن وسكونها قبل حركة اشهر رتد
 تكسر قبله مطلق **ش** فيه مبادئ **الاولى** قد حذف الواو مع الماضي ويكتفي بابقا الضمة كقوله
 فلوان الاطبا كان حولي **وقوله** هلم اذا اناس جاءوا وحذروا **وقوله** اذا ساءوا ضروا
 من ارادوا **قاصد** بعضهم من العرب من يقول في الجمع الذين قاموا ولم يسمع ذلك مع المضارع
 ولا الامر **الثانية** هنا الف باب الضم كضربه وله وعلمه وتكسر بعد الكسر نحو مر به ولم
 يغطيه واعطيه وبعد الياء الساكنة خوفه وعليه ويرميه ابتغاء ما لم تتصل بضمير اخرف بها انضم نحو
 فغطيه موه ولم يعطيه موه فان فصل بين الياء والكسر ساكن قل كسرها ومنه قراءة ابن ذكوان ارجيه ولغاه
 ثم كسرها في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين اما الحجازيون فلغتهم ضمها الغائب مطلق
 وبها قرأ حفص وما انسانية بما بعد عليه وقرأ حمزة لاهله **الثالثة** اذا وقعت الياء بعد
 ساكن فالافصح احتلاسها سواء كان صحيحاً نحو منه وعنه والكرمه او حرف علة خوفه **وقوله** هذا اراي
 المبرد وصححه ابن مالك وخصه سيبويه بذلك خوفاً من العلة **وقال** لا افصح بعد غير الاشباع واختار
 ابو حيان اما بعد الحركة فالافصح الاشباع اجماعاً ومن غير الافصح **قوله** له زجرا كانه صوت جاد
الرابعة الجمهور على ان الضمير الياء وحدها والواو الخاصلة بالاشباع زائدة تقويه للحركة وزعم
 الزجاج ان الضمير مجموعهما **الخامسة** اسكان هذه الياء لغة قليلة فري بها ان الانسان لم يركب
 لكونه ومنها **قوله** الا لان عبوده سال والها **السادسة** اذا كان قبلها ساكن وحذف
 لغرض من جزم او وقف جاز فيها الاوجه الثلاثة الاشباع نظراً الى اللفظ لانهما بعد حركة والاحتلاس
 نظراً الى الاصل لانها بعد ساكن والاسكان نظراً الى خلوها محل الحذف وحقه الاسكان لولم يكن مقولاً

وفي شرح التمهيد لا يجرى جازا ذهب سبويه واكثر البصريين الى ان فاعلا حاشا وخلا وعدا اذا مضى صير
مستكن في الفعل لا يجرى جازا يدعى البعض المفهوم من الكلام ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت لانه عايد
على مفرد مذكر والتقدير خلا هو اي بعضهم زيد او ذهب المبرد الى انه عايد على المفهوم من معنى الكلام
المتقدم فاذا قلت قام القوم علم المخاطب وحصل في نفسه اذ زيدا بعض من قام فاذا قلت عدا زيدا فالفعل
عدا هو اي عدا من قام زيدا وقال ابن مالك الاجود ان يعود الضمير على مقدر الفعل اي عدا قياهم
زيد او هو غير مطرد فيمن لم يتقدمه فعل او نحو قاتل ولذا ليس ولا يكون اتفق البصريون والكوفيون
على ان الهمزة فيها مضمر لارم الاضمار ثم قاتل البصريون هو عايد على البعض المفهوم من الكلام السابق
وقال الكوفيون على المصدر المفهوم من الفعل السابق وردبانه غير مطرد كما تقدم قال واغا الترم الاضمار
في هذه الافعال الخمسة لجرها بحركي اداة الاستثنا التي هي اضرفيه وفي الافعال لا يظن بعينها سوى
اسم واحد فذلك بعد ما جري مجراها انتهى وما عدا ذلك جازر الاستثنا وهو المرفوع بالماضي كضرب
وضربت واسم فعله كهيأت والمضارع للغياب كضرب وتضرب هندا والوصف كضارب ومضروب
والظرف كزيد عندك او في الدار **مسئلة** احسن الضامير الرفع وتغلب في الاجتماع ومتى امكن
متصل بتعين اختيار او يتعين الفعل ان حص باغا وقال سبويه انه ضرورة وخبر الزجاء او رفع
بمصدر مضاف منصوب او بصفة جرت على غير صاحبها او اضمر عاملا واخر او كان معنويا او حرف
نفي او فضلا مستوع خلافا لمن خصه بالشعر وولي واومع او لا او اما او لا ما فارقته او بصفة عاملا
في مضمر قبله غير مرفوع ان احذر رتبة وانما انصلا غيبة ان اختلف لفظا وجازا رتبة ويجب غالبا
تقديم الاحض وضلا فان اخرجت الفعل وقيل بحسن وثالثها تحسن في ضمير مثنى او ذكر قبل وانما
ويجب في غيرهم واختار وصفا عا اعطيتك وخلف ثالثة في الاحياء الاصح فيهما وانصلا ثاني
ضربيه وضربك ومعطيتك ولذا اختلفت ولنته وقيل وصلها وثالثها وضربك يا دون خلت وتتبعين
الفعل في اخوات كان ومفاعيل اعلم ان كن ضمير فاعل الثالث كما عطيت ولذا انما او واخر ان قيل
ش احسن الضامير اخرها فضمير المتكلم احسن من ضمير المخاطب وضمير المخاطب احسن من ضمير الغائب
وذلك لثلاثة الاشتراك واذا اجتمع الاحض وغيره غلب الاحض تقدم ام تاخر فقال لا وانت وانت
وانا فعليا ولا يقال فعليا وانت وهو او هو وانت فعليا ولا يقال فعلا **ومتي** امكن اتصال الضمير
لم يعدل الى المنفصل لقصد الاختصار الموضوع لاحتمال الضمير الا في الضرورة كقوله بالباعث الوارث
الاموات قد مضت ايام الارض في دهر الدهار **ر** ويتعين انفصال الضمير في صور **احدها** ان
يضمير باغا كقوله وانما يدافع عن احسانهم انا او مثلي هذا ما جزم به ابن سبويه ان الفصل في البيت
ونحوه من الضرورات وتوسطه الزجاء فاجاز ولم يخصه بالضرورة ولم يوجه **الثانية** ان
ان يرفع بمصدر مضاف الى المنصوب كسمعت من ضربك هو قاتل ضمير عن كلفتم ظا فرب فقد
الثالثة ان يرفع بصفة جرت على غير صاحبها كزيد هندا ضاربها هو قاتل غيلان هندا مشغوف
بها هو مبدى له فحيا بان اذكر **بالترابطة** ان ضمير عامله كقوله وان هو لم يحمل على النفس
ضمير وقوله فان انت لم ينفعك عليك فان نسب **الخامسة** ان يوجه عامله كياك بغد **السادسة**
دسته ان يكون عامله معنويا وهو الابتداء وانت تقوم **السابعة** ان يكون عامله حرفا نفي
خوما من امهاتهم وما انتم تعجزون اذ هو مستويا على احد **الثامنة** ان يفصله متبوع كقوله

فانه

فانه يرعى اياها **نا** وخصه بعضهم بالضرورة و رد بقوله تعالى تخرجون الرسول واياكم **الثامنة**
ان يلى واومع كقوله يكون واياها بها مثلا بعد **العاشرة** ان يلى الاخوان لان لا تعبدوا الا اياه ما قام
الا **الحادية عشر** ان يلى اما نحو ما قام اما انا واما انت **الثانية عشر** ان يلى اللام الفارقة
كقوله ان وجدت الصديق حقا لا ياك لم يلى فلن ازال مطيعا **الثالثة عشر** ان ينصبه عاملا
في مضمر قبله غير مرفوع ان احذر رتبة نحو علمتني اياي وعلمت اياك وعلمته اياه بخلاف ما لو كان الضمير
الاول مرفوعا كما لتام علمتني فانه لا يجوز فصل الثاني بعدها واما اذ لم يتجد بان كان احدهما متكاملا او
للمخاطب او الغائب والاخر لغيره فان الفصل لا يتعين بل يجوز الفصل والفضل نحو ادرهم اعطيتك اياه
نعم قد تجدان في الرتبة ولا يتعين الفصل وذلك اذا كانا الغائب واختلفت لفظهما حكى الكسائي هم
احسن الناس وجوها وانصرحوها وقالت الشاعر انا الغناه فقوا كرم والد ومع ذلك فالفضل اكثر
واحسن فان لم يختلف اللفظان تعين الفصل **واذا** اجتمع ضميران فاكثر من فصله بان اختلفت الرتبة ويجب
غالبا تقديم الاحض فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو ادرهم اعطيتك فان اخر الاحض تعين الفصل
نحو ادرهم اعطيتك اياك وتذكر قول عمر اراد عني الباطل شيطان الذي شي اراسه وذهب المبرد وكثير
من القدماء الى ان الفصل مع التأخير احسن لا واجب وان الاتصال ايضا جائز نحو اعطيتهموك وذهب القراء
الى تعين الانفصال الان يكون مثنى او ضمير جماعة ذكور فيجوز اذ ذاك الاتصال والانفصال والانفصال
اكثر نحو ادرهم اعطيتهموك والغلمان اعطيتهموك ووافق الكسائي القراء وادجوا الانفصال
اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو ادرهم اعطيتهم كن **واذا** كان الفعل يتعدي الاثنين
ليس ثالثة بما خبرا في الاصل وجاز ضميرين مختلفي الرتبة جاز في الثاني الوصل والفضل نحو ادرهم
اعطيتك واعطيتك اياه والوصل ارجح عند ابن مالك ولازم عند سبويه ومرفوع عند الشلوبين
فهذه ثلاثة مذاهب فان اخرجت عن المنقول الثاني منه بالذي جاز ايضا نحو الذي اعطيتك زيدا ادرهم
والذي اعطيتك زيدا اياه ادرهم والوصل ارجح عند المازني وابن مالك لانه الاصل والفضل ارجح
عند قوم ليقع الضمير موضع الخبر عنه على قاع باب الاختيار ويجوز الامر ان ايضا في كل ضمير
منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو فاعل او منقول او باسم فاعل مضاف الى ضمير هو منقول
اول نحو زيد عجت من ضربته وضربني اياه ومن ضربك وضربك اياه والدرهم زيد معطوك
ومعطوك اياه والفضل في الثلاثة ارجح بلا خلاف ومسئلة اسم الفاعل رادها ابو حنيفة على التمهيد
ويجوز الامر ان ايضا في كل ضمير منصوب هو خبر في الاصل كما في باب ظن وكان نحو خلقك وخلقتك
اياه وكنته وكننت اياه وفي الارجح هذا **احدها** الفصل فيهما وعليه سبويه لانه خبر في الاصل
ولو بقي على مكانه لوجب الفصل فكان بعد الناس راجحا **والثاني** الوصل فيهما ورجحه ابن مالك
في الالفية لانه الاصل **الثالث** التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في كان ورجحه ابن مالك
في التمهيد وفرق بان الضمير في خلقك في عجز عن الفعل منصوب اخر خلافا في كنيته فانه لم تجزه
الامر فوقع خبر من الفعل فكان الفعل ماضيا له فهو مشبه بها ضربته ولان الوارد عن العرب
من الانفصال باب ظن وانصلا باب كان اكثر من خلافا في انا اخوات كان فلتعين فيها الفصل
كما في البديع والغنم كقوله ليس اياي واياك ولا تخني رقيب وشهد قولهم ليتني وليتني
واذا اوردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمير حكم الاول والثاني حكم باب اعطيت وان كان بعضها

نظاها فان كان المعمر واحد اوجب اتصاله او اثنين اول وثان وثالث فكا عطلت او ثان وثالث فكل ظننت
ص مسبقه تج قبل يا متكل ان نصب بغير صفة نون وقاية وحذفها مع التجب ولين وليت وقد
وقط ومن وعن شاذ علي الامح ومع حل ولعل اجود ولدن واعوات ليت جابر وقيل اجود وقال قوم الحروف
من اخوات ليت المدرجة وقوم المدغم فيها وتجري في غوانا وتج في لد وقد تلحق افعل من وايم الفاعل
وقبل ان نحو مشيئتي تنوين واختارها المحذوفة في فليتي خلافا لابن مالك **ش** يلحق وجوبا قبل يا
المكمل ان نصب بغير صفة نون الوقاية وذلك بان ينصب بالفعل ما مضيا ومضارعا وامرا كما كرمي
ويكرمي واكرمي متصرفا كما مثل او جامدا كهمي وعسي في وليتي واما احسنني وانم الفعل غوروي
وعليكي او الحرف غوانتي وكائني وليتي ولعلني وكئني وسميت نون الوقاية لانه تلحق الفعل من الكسر المشبه
لحزول لم تلحق الوصف نحو الضاري واصلا اتصالا بها بالفعل واما اتصلت بغير المشبه به وقا
ابن مالك ابل لانه تلحق من التباس امر المذكر بامر المؤنث لوقيل اكرمي ومن التباس يا المخاطبة بيا المكمل
فيه ومن التباس الفعل بالاسم في نحو ضرب اسم للفعل وقد تلحق الكسر الفعل في نحو اكرمي واياها
به انتهى ولذا يجب لحاق النون اذا جرت من او عن او قد او قط او جار والاثلاث بمعنى حسب اولدن فقال
مني وعني وقدني وقطني وحلني ولدي **وورد** حذفها في بعض ما ذكر وهو اقسام **قسم** شاذ
خاص بالضرورة وذلك في سعة الفاظ فعل التجب وليت قات اذ ذهب القوم للام ليس وليت
قات كنية جابر اذ كل ليتي وقد قات قدني من نصر الجيب قدي وقط ومن وعن قات ايتها
التا بل عنهم وعني لست من قليس ولا قيس مني واختار الكوفيون حذفها في الشعر من فعل التجب
لشبهه بالفعل الاسما من حيث انه لا ينصرف واجاز قوم في لسن واجاز الفراء ليت والجاره البدر
ابن مالك بكثرة في قد وقط واجاز الحزوي في من وعن فقوي علي الاصح راجع لتثنية **وقسم**
راجع وذلك في لفظين اجل ولعل فان الاعراض فيها مجلي ولعلي وهو الوارد في القرآن قات تعالى
لعلي ابلغ الاستبابة ومن لحاقها قوله فقلت اعبراني القدر لعلني **وقسم** جابر الحذف والحرف
من غير ترجيح لاحدها وذلك في لدن وان وان وكان ولكن قات تعالى من لدني عذرا قري والسبع
مشددا وخففا وقال اني انا الله ابي امنت بربكم واما لحقها النون فكيف لا يشبهها بالفعل الذي علت
لاجله واما شذ الحرف في ليت دون التوا في لانه اسبه بالفعل من بدل لعل اعاها مع ما ذورن والاحتماء
الامثال والمقاربات في لعل وذهب بعضهم الي ان الحذف فيها وفي لدن اجود من الاثبات وعليه
ابن عصفور في لدن حملا لانه على المحذوفة النون فانها لا تلحقها نون الوقاية بل نون الاصل
لان تلك دخلت للفرق فلا حذف ثم اختلف فقيل المحذوف النون الاولى المدغمه لانه ساكنه والسالكه
بشرع اليه الاعتلال وقيل الثانية المدغم فيها لانه طرف وتجري هذا الخلاف في انا وانا وكنا وكنا
فقيل المحذوف النون الاولى وقيل الثانية ولم يقل احد حذف في الثالثة لانه اسم وقد حكاه بعضهم كما
ذكر ابن قاسم في شرح الالف **وورد** حوق النون في غير ما ذكر شذوذا كما فعل النصفيل لحدث غير
الرجال اخوفني عليكم تشبيها له في الفعل معنى ووزنا خفوصا فعل التجب وكما شذ الفاعل في قات
امسلي الي قوتي شذرا وقوله وليتي المواقفي ليرد غايبا تشبيها لانه ايضا بالفعل وذهب هنام
الي ان النون في امسلي ونحوه مما لا لام فيه هي التنوين واجاز هذا صارتك وضاربي ورد بوجودها مع
اللام واما قول الشاعر نزل كالنعام يعمل مشكسا سوا الغاليات اذ فليتي اي فليتي واختلف اي النونين

المحذوف

المحذوفة فقال الرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل فلا تحذف وهذا هو المختار عندي وراجحه ابن
جني والخضر اوي وابو جبان وغيرهم وحكي صاحب البسيط الاتفاق عليه وقال سيبويه هي نون الاناث
واختار ابن مالك قياسا على تماروني قال ابو جبان هو قياس على مختلف فيه ثم هذا الحذف ضروري
لا يقاس عليه كما صرح به في البسيط قال ابو جبان وسبيله اجتماع المثلي **ص مسبقه** الاصل تقدم
مفسر الغائب ولا يكون غير الاقرب الا بدليل وهو لفظه او ما يدل عليه حسا او علما او جزؤه او كله
او نظيره او مصاحبه بوجه ويجوز تقديم مكل معمول فعل او شبهه على مفسر صريح ان كان موخر الرتبة
ومنع الكوفة غوضا ربه ضرب زيد وما راى احب زيد والعزاز يد اعلامة ضرب بتصرفه والجم نور ضرب
غلامه زيدا واجاز الطوال وابن جني وابن مالك وتج تقديم مز فوع باب نعم واول التنازعين ويجوز
رب وما ابدل منه مفسر علي الاصح قات الزمخشري واخبر عنه به **وصير الثالث** وهو لازم
الافراد وتذكير مع مذكر وتانيته مع مؤنث اجود واوجه الكوفة وابن مالك التذكير ما لم يله مؤنث
او مشبه به او فعل بعلامه فيخرج تانيته ويبر مبتدأ واسم ما علي الاصح فيهما ومنفويا في باب
ان وطن ويستتر في كان وكاد ومنعه قوم واما يفسر جملة خبريه صرح جزؤه بما خلا لا للكوفة في
ظننته قائما وانه ضرب اوقام ولا يقدم خبره ولا جزؤه خلافا لابن السبراني ولا يتبع بتابع وزعمه
ابن الطراوة حرف **ش** ضمير المتكلم والمخاطب يستعملان واصلا المصغر الذي يعود المشاهدة اما ضمير
الغائب فصار عن المشاهدة فاحتمل الي ما يفسر واصل المفسر الذي يعود عليه ان يكون متقدما لعلم
المعني بالضمير عند ذكره وان يكون الاقرب نحو لقيت زيدا وعمرو ايفحك فضمير يفحك عايد على عمرو
ولا يعود على زيد الا بدليل كما في قوله تعالى ووهبنا له اسحاق ويعقوب وجعلنا في ذريته
النبوة والكتاب فضمير ذريته عايد على ابراهيم وهو غير الاقرب لانه المحذوف عنه من اول القصة
الي اخرها ثم المفسر اما مفسر بلفظه وهو الغالب لزيد لقينته وقد يستغنى عنه بما يدل عليه حسا
عقوبات هي راودتني عن نفسي ويا ابت استاجم اذ لم يتقدم التصريح بلفظ زيتها وموسى لانهما كانا
حاضرين او علما خوانا انزلناه في ليلة القدر راى القرآن اوجز به او كله نحو والذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها اي المنورات التي بعضها الذهب والفضة وقوله اماري فافني المراعن
الغني اذا حشرت يوما وضاق بها الصدر اي النفس التي هي بعض النقي وجعل من ذلك اعدلوا هو
اقرب اي العدل الذي هو جزء مدلول الفعل لانه يدل على الحدث والزمان اذا هي لتعفيه جري اليه
اي التعفيه الذي هو جزء مدلول الفعل لانه يدل على ذات متصفة بالسفه او نظيره نحو عندي درهم
ونصفه اي ونصف درهم اخر ومنه وما يعمر من عمر ولا ينقص من عمره اي عمره اخر قالت الاليتي
هذا الحام لت الي حمامتي ونصفه فقد اي ونصف حمام اخر مثله في العدد او مصاحبه بوجه كما لا يستغنى
بمستلزم عن مستلزم خوفا على له من اخيه شي فاباع بالمعروف واد الله فضمير اليه عايد
الي العا الي الذي استلزمه على حتى توارت بالحجاب اي الشمس اغني عن ذكرها ذكر القضي **وقد**
تختلف الاصل السابق في تقديم المفسر فيخرج عن الضمير وذلك في مواضع **احدها** ان يكون
الضمير مكملا معمول فعل او شبهه ان كان معمول موخر الرتبة ولذلك صور ضرب غلامه زيدا
وغلامه ضرب زيد وضرب غلام اخيه زيد وغلام اخيه ضرب زيد لان المضاف اليه يكمل المضاف
وامثلة شبه الفعل اضارب غلامه زيدا اضارب غلام اخيه زيدا واما جار ذلك وشبهه لان معمول

موخر الرتبة والمفسر في شبه التقديم هذا راى البصريين ووافقهم الكوفيون في صور وخالفهم
في صور فقالوا اذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل فان اتصل الضمير بالمفعول مجزؤا او بما اضيف
للمفعول جاز التقديم نحو علامه ضرب زيد وعلامه ضرب زيد وان اتصل به منصوبا لم يخرج
ضاربه ضرب زيد وان لم يتصل بالمفعول ولا بالمتنصب لم يخرج ايضا نحو ما راى احبا زيد وما اراد اخذ
زيد قالوا لان في راى واد ضرب امر فوعا والمفعول لا ينوي به التأخير لانه في موضعه واجاب
البصريون بان المفعول لا يتصل بالمنصوب والمنصوب ينوي التأخير فليس اتصال المفعول به مما
يمنعه من الخروج به باجماع فان تقدم العامل نحو ما راى زيد واخذها اراد زيد جاز عند الكوفيين
ايضا هكذا نقل ابو جابر خلاف الكوفيين وقال ابن مالك غلب في القتل عنهم وفي شرب التمهيد
لاي جبان في اخر النايب عن الفاعل لو تقدم المفعول على الفعل نحو زيد ضرب علامه لم يخرج ذلك
عند الفراء واجاز المبرد جعله بمنزلة ضرب زيد علامه وقال ابن كيسان عندي فهمما فضل لانك
اذا قلت زيد ضرب علامه فنقلت زيدا في اول الكلام وقع بعد الكلام فصار المفعول قبل المظهر فغلبت
ولذلك ضرب زيد علامه في موضعه لا يتصل فيجعل بعد زيد لان العامل فيه وفيه الغلام ولحقا اذا
كان جوبا بعد العامل فكل واحد منهما في موضعه انتهى اما اذا كان المفعول الذي اتصل به الضمير مقدم
الرتبة نحو ضرب علامه زيدا فان المفعول بمنزلة المتقدم لعود الضمير نحو على متاخر لفظا وبشبه
وحكي المصنف الاجماع عليه لكن اجاز ابو عبد الله الطوال من الكوفيين وعزى الى الاخفش وزجحه
ابن جني وصححه ابن مالك لوروده في النظم كقولهم جزي ربة عن عدي ابن حاتم وقوله
سأستحي كساحله ذا الحلم اثواب سودد وقوله جرابه ابا الغيلان عن كبر والاولى قصره على
الشعر قال ابو جابر والحوار من القياس وهو ان المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل للثبته كالامتز
وصورة المسئلة عند المخبر ان يشاركه صاحب الضمير في عامله بخلاف نحو ضرب علامه جاز هذا فلا
يخوارجا لان ههنا لم يشارك علامه في العامل لانه مفعول بضمير وهي مجزوءة بالاضافة وذلك
ان المشاركة بمعنى الاشعار به لان الفعل المتقدم يدل بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول فان
لم يشارك لم يحصل الاستعار به فيشاركه المنوع في التقديم في هذا الموضع جاز وفي المواضع الاربعة واجب
الثاني ان يكون الضمير مفعولا بضمير وبالباء نحو لعمري جاز زيد وليس جاز زيد وطرقي جاز زيد
الثالث ان يكون مفعولا باول الفعلين المتشاركين نحو خوفوني ولم اجف الا خلا اني **الرابع**
ان يكون مجزؤا برب غوريه عطيا انقدت من عطية **الخامس** ان يبدل منه المفسر نحو اللهم
صل على المروق الرحيم هذا مذهب الاخفش وصححه ابن مالك وابو جابر ومنع قوم ذلك
وقالوا البديل لا يقصر ضمير المبدل وراد ابو جابر بالورود قات فلا تلزمه ان ينام البائسا
وقال فاستأنت به عود الحل **السادس** ان يخبر عنه بالمفسر نحو ان هي الاحياء الدنيا قات
الزخشي هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا ما تلو من بيانه واصله ان الحيوة الاحياء ثم وضع في
موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وبينها قات ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول
ما سأت قات ابن مالك وهذا من جيد كلامه وتوقف ابو جابر **السابع ضمير الشأن**
فان قسم الجملة بغيره قات ابو جابر وهو ضمير غائب ياتي صدر الجملة الخبر به في الاعلى قصد التكميل
استعظام السامع حديثه وتنضمه البصريون ضمير الشأن والحديث اذا كان مذكرا او ضمير الفصاة

اذا كان مؤنثا قد رواه من معنى الجملة اسما جعلوا ذلك الضمير بنفس ذلك الاسم المقدر حتى يصح الاخبار
بتلك الجملة عن الضمير ولا يحتاج فيها الى رابط لانهما نفس المبتدأ في المعنى والفرق بين الضامير
انه لا يعطى عليه ولا يوكد ولا يبدل منه ولا يتقدم خبره عليه ولا يفسر بغيره وسماه الكوفيون
ضمير المجزؤ لان لا يدري عندهم ما يعود عليه ولا خلاف في انه اسم يحكم على موضعه بالاعراب
على حسب العامل اما ذهب اليه ابن الطراوق من زعمه انه حرف فانه اذا دخل على ان كنهما عن الفعل
كما تكنهما وكذا اذا دخل على الافعال الناحية كنهما وتلغى كما يلغى باب ظن ومال ابو جابر الى موافقة
وسطر الجملة المفسر بها ضمير الشأن ان يكون خبريه فلا يفسر بالانشائية ولا الطلبية وان يصرح
بجزئها فلا يجوز حذف جزء منها لانه جازي به لتاكدها وتنجيم مدلولها واخذ من ذلك
كما لا يجوز تزخيم المندوب ولا حذف حرف الندامة ولا من المستعاث وزعم الكوفيون انه يفسر بغيره
فقالوا في طلبه قائما زيد ان اليا ضمير الشأن وقام مفسره وزعموا ايضا انه يجوز حذف خبر
الجملة فيقال انه ضرب وانه قام على حذف المسند اليه من غير ارادة ولا اضمار ولا يجوز ايضا
تقدم هذه الجملة ولا جزئها قال ابن هشام في المعنى وقد غلط يوسف ابن السرياني اذا قال في قوله
اسكران كان ابن الرعية ان كان شائبة وابن الرعية سكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان وضمير
الشأن لازم الافراد لان ضمير مضمون الجملة ومضمون الجملة مفرد وهو نسبة الحكم للحكوم
عليه وذلك لانتثية فيه ولا جمع ومذهب البصريين ان تذكر مع المذكر وتاثيره مع المؤنث
حين من خلاف ذلك نحو قول هو الله احد فاذا هي شاحصة انصار الذين لقوا فانها لا تسمى
الانصار ويجوز التذكير مع المؤنث والثاني مع المذكر كقراءة اولم يكن تدلهم اية ان تعلمه
بالفوقانية فان الاسم ان يعلمه وهو مذكر واوجب الكوفيون الاول وهو مردود بالسماح حكى
انه امة الله ذاهبة وفصل ابن مالك فقال يجب التذكير كما يجب الافراد فان وليه مؤنث
نحو انصار جارتك ذاهبة او مذكر شبه به المؤنث نحو انصار جارتك او فعل بعلامته تانيث
خوفانها لا تسمى الانصار فالتانيث في الثلاثة ارجح من التذكير لما فيه من مساكلة اللفظ وببرر
ضمير الشأن مبتدأ نحو قول هو الله احد واسم ما كقولك وما هو من ماسر الكلوم وتبقى به
نايات الدهرك لدايم الخجل ومنع الاخفش والفراوقه مبتدأ ولا لا يقع الا مفعولا ومنع
بعضهم وقوعه اسم ما وبرر منضوبا في بابي ان وطن نحو انه لما قام عبد الله وقوله علمته
الحق لا تخفى على احد كنت اصنع وقال تعالى من بعد ما كان تريغ قلوبهم في قراة تريغ
بالتحنية وتستن في بابي كان وكاد نحو اذا مت كان الناس تصفان ثامت واخر من بالذي
كنت اصنع وقال تعالى من بعد ما كان تريغ قلوبهم في قراة تريغ بالتحنية ومنع الفراء وقوعه
في باب كان وطائفة وقوعه في باب كاد **الفصل** ويسمى عمادا ورعاية وصفة ضمير رفع
متفصل يقع مطابقا لمعرفه قبل مبتدأ او منسوخ بغير معرفة او كفي في موضع اللام جامدا او مشتقا
لان تقدم متعلقه في الاصح قال ابن مالك وقد يقع بلفظ منه غيبة بعد خاضر مقام مضاف ونحو
الاخفش وقوعه بين حال وصاحبها وقوم بين ثلثين لمعرفة وقوم مطلق وقوم بعد اسم لا وقوم
قبل مضارع ويتعين كونه فصلا ان وليه نصب وولي طاهر منصوبا او قرن بلام الفرق على الاصح
وتحمله والابتداء قبل رفع والبديل ايضا بغيره والتوكيد ايضا بغير ضمير ويتعين الابتداء قبل رفع

ما ينصب قال سبويه وقال الجواز البصرية وتلوا والافرا وانما ولا النافية وقبل عار من الك وفي باب
ما ورجه وليس وتيم مطلقا والاصح وجوب رفع مغطوف بالواو ولا ولن ان كر الصهير والجزين ان
اتفقا وخو مال زيد هو القائم ومررت بعبد الله هو السيد وطلعت زيدا هو القائم جارته وثالثها
ان كان غير خلف ومنع هي القائمة ووقوعه بين ضميرين وخبرين وتصديره وتقدمه مع الخبر وتوسطه
بعد كان وظن وخو زين معنوي طن المتأخرى ك انبوجان وفي التوسط نظر والاصح انه اسم ولا محل
له وقبل محله كئاليه وقبل كئاليه وفائدة الاغلام بان ثاليه خبر لا تابع والتاكيد قال البيهقي
والاختصاص **ش** هذا مجت الصهر المستعمل عند البصريين بالفضل لانه فصل بين المبتدأ والخبر لا تابع
وهذا احسن لانه قد فصل حيث لا يصلح التبع خولت انت القيام اذا الصهر لا يتبع والكوفون سميون
عمادا لانه يعتمد عليه في الفايء اذ به يتبين ان الثاني خبر لا تابع وتبعه الكوفون سمته دعامة لانه
يدعم به الكلام اي يقوي ويؤكد والتاكيد من فوايد مجته وتبعه المتأخرين سماه صفة وفي انبوجان
وتبعه به التوكيد ومذهب الخليل وسبويه وطائفة انه باق على اسميه ذهب اثر الحاجة الى انه حذف
ومحذوف ابن عصفور كالكاف في الاشارة واذا قلت باسميته فالصحيح انه لا محل له من الاعراب وعليه
الخليل لان الغرض به الاغلام من اول وهله يكون الخبر خبرا لا صفة فكشبه بالحرف اذ لم يجابه المعنى
في غير فلم ينجح الى موضع بسبب الاعراب وقال الكسائي محله محل ما يجزم وقال الفراء محله قبله ففي زيد
هو القائم محله رفع عندها وفي طلعت زيدا هو القائم محله نصب عندها وفي كان زيد هو القائم محله
عند الكسائي نصب وعند الفراء رفع وفي ان زيد هو القائم بالعكس **ويق** بلفظ المرفوع المنفصل
مطابق قبله في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والحطاب والغنة ولا يقع الا بعد معرفة
مبتدأ او منسوبة خو زيد هو القائم كك انت الريب ان هذا هو القصص الحق تحذوه عند الله هو
خبر ولا يقع بغير الاسم معرفة كالامثلة الاول او تنبيه بها في امتناع دخول اليه كالمثال الاخير
وسواء كان ظاهرا ام مضمرا ام مفعولا باللام ام مضما في جازم ام متعلقا بتقدم متعلقه
عليه وسواء كان الناسخ فعلا ام حرفا هذا مذهب الجمهور في الجميع وفي كل خلاف فذهب ابن مالك
الى انه قد ينفع في المطابقة بمقع بلفظ الغيبة بعد خاضرقام مقام مضاف كقول **هـ** وكان بالاباط
من صدق براني لو اصبحت هو المصاناة فهو فصل بلفظ الغيبة بعد المفعول الاول وهو الثاني في
براني على حذف مضاف اي مضافي هو المضاف لحذف المضاف واقم التام مقامه وحله العكس
في المصاناة على ان هو تأكيد للمفعول في براني والمضاف مقدر والمضاب مصدر اي يطن مضافي المضاب
اي محتقر كل مضاب دونه وقال غير هو عند صدق بلفظ بمنزلة نفسه فاذا اصبحت في نفسه
وكان صدق قد اصبحت فجعل صهر الصدق توكيد الصهر لانه هو في المعنى محار او انشاعا
فهو من باب زيد زهير وذهب الاخفش الى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة هولاء
بناتي هن اظهركم نصب اظهر وتقول هذا زيد هو خبر امتك ورد بان اظهر نصب بكم على انه
خبر هن فكون من تقدم الحال على عاملها النظر في وذهب قوم الى جواز وقوعه بين تكررين
كعزتين في امتناع دخول **هـ** عليهما خو ما اظن احدا هو خبر امتك وحسب خبرا من زيد
هو خبرا من عمرو وذهب قوم من الكوفيين الى جواز وقوعه بين تكرين مطلقا وخبرها على
ان تكون امه هي ازي من امه وذهب قوم منهم الى وقوعه بعد اسم لا خو لا رجل هو منطلق

الرب في قوله زيد هو القائم
في قوله زيد هو القائم
في قوله زيد هو القائم

اخرون الى جواز وقوعه قبل المفعول نحو كان زيد هو يقوم وذهب الفراء الى انه لا يجوز وقوعه قبل
معرفة بغير اللام فلم يجوز كان زيد هو اخاك وكان زيد هو صاحب الجار ونحوه ووجب ابتداءه ورفع
ما بعده وكذلك يجوز وقوعه في باب ما و واجب فيه الابتدائية وجوز في ليس الوجهين ورحم الابتدائية
وذهب الكسائي والفراء الى جواز وقوعه في غير الابتدائية والناسخ خو ما بال زيد هو القائم وما شان
عمرو هو الجالس ومررت بعبد الله هو السيد ينصب الجميع وذهب قوم الى جواز وقوعه قبل مشتق تقدم
ما ظاهره التعلق به خو كان زيد هو بالجارية الكليل بشرط ان لا يقصد كون بالجارية في صلة الكليل
على حد وكما نوافيه من الراهدن فان قصدت لم تجزأ جاعا وذهب الفراء الى جواز ما ووقعه اول
الكلام قبل المبتدأ والخبر وقبل منه وهو محرم عليكم اخرجهم وذهب اخرون الى جواز تقدمه مع الخبر
خو هو القائم زيد وهو القائم كان زيد وهو القائم طلعت زيدا وذهب اخرون الى جواز توسطه
بين كان واسمها وبين طن والمفعول الاول خو كان هو القائم زيد وطلعت هو القائم زيد
ووجه المنع في الكل عند الجمهور ان فائدة صوت الخبر من توجهه تابعا ومع تقدم الخبر يستغنى
عنه لان تقدمه يمنع كونه تابعا اذ التابع لا يسبق على المتبوع فلو تقدم مفعولا طلعت علمنا
جاء وقوعه الفصل بينهما خو زيد اطلعت وان تقدم الاول وتأخر الثاني خو زيد اطلعت هو القائم
فخر جواز ذلك نظر قاله انبوجان **ق** ولا يقع بين الخبرين فلا تقول طلعت هذا الحلوه هو
الحامض لان الثاني ليس بالمفعول عليه وحده وقبل بدخوله بينهما قال ولذا لا يدخل بين الصهرين
خو زيد طلعت هو اياه خبرا من بكر وعند سبويه لانه تأكيد في المعنى لهذه الثلاثة وكل منها يعنى
عن صاحبه فان فصلت واخرت البدل جاز نحو طلعت هو القائم اياه لانه في سنة الاستئناف
وصار بذلك بمنزلة ان واللام في كلام واحد اذا تأخرت اللام وسواء كان الفصل بالمفعول الثاني او بظرف
مفعول الخبر نحو طلعت هو يوم الجمعة اياه القيام فان كان احدهما ضميرا والاخر ظاهرا جاز اتفقا
لعدم الضميرين المود وبين بالضعف خو طلعت هو نفسه القيام **واما** تتعين فصيلة هذا الصهر
في صورتين **الاولى** ان يليه منصوب وقبله ظاهرا منصوب خو طلعت زيد هو القائم اذ لا
الابتدائية نصب ما بغيره ولا البدلية نصب ما قبله ولا التوكيد لان المصير لا يوكيد الظاهر **والثانية**
ان يليه منصوب ويقرن بلام الفرق خو ان كان زيد هو الفاضل لامتناع الابتداء به لما سبق
والتبعية لدخول اللام عليه فان رفع ما قبله خو كان زيد هو القائم احتمل ان يكون فضلا وان
يكون مبتدأ ثانيا وان يكون بدلا فان كان المرفوع قبله ضمرا خو انت القيام احتمل الثلاثة
والتوكيد ايضا وان كان قبله رفع وتعلم نصب ولا لام او عكسه كان زيد هو القائم وكلت انت
القيام وان زيد هو القائم وانك انت القيام احتمل في الاولى ما عدا الابتداء وفي الثانية ما عدا البدل
وان كان بين منصوبين والاول ضمير احتمل الفصل والتوكيد خو طلعتك انت القيام **وتتبع** فيه
الابتدائية اذا وقع بعد مفعول طلعت ووقع بغير مرفوع وهو معنى قولي قبل رفع ما ينصب خو
خو طلعت زيد هو القائم وطلعتك انت القيام ولو وقع بغيره فالجرا خو ما زيد هو القائم فقال
سبويه يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل لان الفاء تدل على انه ليس ببعث وجوز المبرد
ولو وقع قبله لا الثانية واما نحو كان عبد الله لا هو العالم ولا الصالح فقال الفراء سمى الابتدائية
ولا يجوز الفصل وجوز البصريون لان لا تصلح فارقة بين الغت والمنعوت وان وقع بغير مشتق

وذهب

راضع للشي فان طابق الضمير الاسم غو طنت زيدا هو القيام ابوه او هو القائمة جارته فقام
البصر بكون يتعين الابتداء لا يجوز الفصل وجوز الكساي وفصل الدراين ان يكون الوصف خلفا من
موضوع فوافق الكساي او غير خلف فوافق البصريين وان لم يطابق نحو كان زيد هو القائمة جارته
فالضمير بكون يتعين هذا التركيب اصلا لا يرفع ولا ينصب لتقدم الضمير على الظاهر وجوز الكساي
على الفصل ويجري ما ذكر في باب ظن في ثاني وثالث باب اعلم ولو عطف على ما بعد الضمير بالواو فان
كرر الضمير يتعين في المعطوف الرفع ان اختلفا نحو كان زيد هو القيام وهو الامير واجاز هشام نصبه
ورفع المعطوف والمعطوف عليه ان اتفقا نحو كان زيد هو المقلد وهو المدبر واجاز هشام والفر
نصبها فان لم يكرر الضمير اجاز اتفقا نحو كان زيد هو المقلد والمدبر والعطف بلا ولكن كالواو فيما
ذكر نحو كان زيد هو القيام لاهو القاعد او لا القاعد وما كان زيد هو القيام لكن هو القاعد او كان
القاعد ويتم رفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبر لا يفت مع التوكيد واما في باب
الله هو خير وفا بركة الفصل عند الجمهور اعلام السامع بان ما بعده خبر لا يفت مع التوكيد واما في باب
ذلك البيا بكون وتعين السهلي الاختصاص فاذا قلت كان زيد هو القيام افاد اختصاصه بالقيام
دون غيره وعليه ان شأنك هو الابتداء واولئك هم المفلحون **ص العلم** هو ما وضع لمعين لا يتناول
غيره فان كان التعيين ذهنا فعلم الجنس وحكمه كعرفة لفظا ونكرة معني قبل وبرا دله اسم الجنس
والاصح انه وضع للماهية من حيث هي او خارجا فالنحو **ش العلم** ما وضع لمعين لا يتناول غيره
مخرج بالمعين التكرات وبما بعده شاير المعارف فان الضمير صالح لكل متكامل ومخاطب وغايب وليس
موضوعا لان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل صار جزئيا ولم يتركه
احد فيما اسند اليه احد **والله** واسم الاشياء صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل في واحد لم يشركه
فيما اسند اليه احد **والله** صاحبه لان يعرف بها كل نكرة فاذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء
بعينه وهذا معني قولهم انها كليات وصغار جزئيات استعمال **الشم** التعيين ان كان خارجا بان كان
الموضوع له معني في الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهني بان كان الموضوع له معني في الذهن
اي ملاحظ الوجود فيه كاسامة علم السبع اي لما هيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس واما اسم الجنس
فهو ما وضع للماهية من حيث هي ان من غير ان تعين في الخارج او الذهن كالاسد اسم **السبع** اي لما
هيته هذا يحري الفرق بينهما فانها ملتصقان لصدق كل منهما على كل فرد من افراد الجنس ولذا
ذهب بعضهم الى انها مترادفتان وان علم الجنس نكرة حقيقة واطلاق المعرفة عليه مجاز وورد
باختلافهما في الاحكام اللفظية فان العرب اجرت علم الجنس كاسامة وثعالة مجري علم الشخص في اقتناع
دخول **الشم** عليه واصله ومع الضمير مع علة اخري ونعته بالمعرفة ويجوز مبتدا وصاحب حال
خواسامة اجرا من تعالاه وهذا اسامة مقبلا واجري اسم الجنس كاسد مجري التكرات وذلك
دليل على افتراق مدلوليهما اذ لو اخذ المعني لما افترق لفظا وقد فرق بعضهم اهل العقول
بان اسد اذا وضع على شخص لا يمنع ان يوجد خارج الذهن ولا يمنع ان يوجد منها انسان في الذهن
الاسدية المعقولة التي لا يمنع ان يوجد خارج الذهن ولا يمنع ان يوجد منها انسان في الذهن
ثم صار اسامة يقع على الاشياء من لوجود ذلك المعني في الاشخاص وقد سبقت كلام الامة
في الفرق بينهما في كتاب الاشباه والنظائر الخوية فيطلب منه **ص** فنه مفرد عن غيره من اضافة

واسناد ومنزج ومضاف اسم وكنية بدت باب اوام او ابن او بنت ولقب افا ومديحا او دما وبوخر
عن الاسم غالبا وكذا عن الكنية على المختار ثم اذا اوردادون ال اصفيا وجوز الكوفية الاتباع والاتباع
او قطع ومنزج فان ختم بويه كسر وقد يعرب ممنوع الضرف وقد يضاف والا عرت ممنوعا مفتوحا اخر
الاول غير اليا والمنون ومضاف والاصح جواز منعه جليد وبنايه **ش** ينقسم علم الشخص الى اربعة اقسام
مفرد وهو ما عري من اضافة واسناد ومنزج لزيد **الثاني** ذو الاسناد وهو المحكي من جملة خبره
خوه وتا بط شرا وشاب قرناها واشرت اليه بقولي بعد ذلك ومنقول من جملة **وسيا** في مبسوط
في باب **مستدل** وهو باب التسمية اخر الكتاب الخامس **الثالث** ذو والمرج وهو كل اسمين نزل ثابتهما
مترلة ها الثاني وهو نوعان محتوم بويه كسيويه ونقطويه وفيه لغات الفصحى بناوه على الكسرة فليثا
لجانب الصوت وبليها الاغراب ممنوع الضرف وغير محتوم بويه كمعدي كرب وبعلبك فيه **ثلاث**
لغات الفصحى اغرابه اغراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني وينفتح اخر الاول للتركيب ما لم يكن ياكعدي
كرب فليكن او منونا وبليها اضافة صدره الى عجزه فينحصر ويجري الاول بوجوده الاغراب الا انه
لا تظهر الفحة في المعنى كانه مضيه كما تقدم وقد يمنع من الحجر الضرف حالة الاضافة ايضا في لغة حكاها
في التسهيل فيفتح نحو هذا معدي كرب على حمله موثقا والثالثة بناوه على الفحة في الجزئين مالم يعقل
الاول فليكن خمسة عشر وهن اللغة اكثرها بعضهم وقد نقلها الاثبات **الرابع** ذو والاصناف
وهو اسم وكنية فالاول كعبد الله وعبد الرحمن والثاني ما صدر باب كاي بكر اوام كام كلثوم وزاد
الرضي او ابن او بنت كاي اوي وبنت وردان ومن العلم اللقب وهو ما اشعر مدح كزين العابدي
او ذم كالف الناقة وينطبق به مفردا ومع الاسم ومع الكنية فاذا كان مع الاسم فالغالب ان يتاخر
وعليه ان مال كانه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطه وكفقه فلو قدم توهم السامع ان
المراد مسماه الاصل وذلك ما مؤن يتاخر فلم يعدل عنه وعلمه غيره بان اشهر من الاسم لان فيه
العلمية مع شيء من معني الغيت فلو اني به او لا اعني عن الاسم ونذر قوله بان ذلك الكلب عنرو
خيرهم حسبا وان كان مع الكنية فالذي ذكره جواز تقدمه عليها وتقدمها علمه ومقتضى
نقل ابن مالك امتناع تقدمه عليها وهو المختار نعم لا ترتيب بين الاسم والكنية **قاس**
ابن الصايغ والاولي تقدم غير الاشهر منهما اذا تاخر اللقب عن الاسم فان كان مفردا اصف
الاسم الى اللقب نحو سبعة كوز علي تا ويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم تخلصا من اضافة
الشيء الى نفسه وجوز الكوفية فيه الاتباع على البدل او عطف البيان واختار ابن مالك **لا**
الاصناف في مثل ذلك خلاف الاصل فان كان في الاول **اش** فليس الاتباع وفاقا نحو الحارث
كرز ذكر ابو حبان وغيره فان لم يكونا مفردين بان كانا مضافين نحو عبد الله بن العابد بن الاول
مفرد او الثاني مضافا نحو سعيد بن العابد بن او عكسه نحو عبد الله بطه اختعت الاضافة وتعين
الاتباع بدلا وبنا او القطع الى الرفع باضمار هو او الى النصب باضمار اعني **ص** ومنقول من
جملة **وسيا** في معتد روعين وصفة وماض ومضارع وامر قليل وصنوت وهو مقلد وشاذ
بنك او فتح او اغلال ما استحق خلافه وضدها ومرجل لم يستعمل قبل او جهلا ولم يصدر به
النقل اقول وقيل كلها منقولة وقيل مرجلة وغيرها وقيل ليس علما ماعل باضافة **الشم**
وتحذف في نداء اضافة حتما ودونها تررا كان قارنت ارجا لا او نقلوا الا فان لم ياصلا دخلت

والا فلا لا ينقول من فعل اختار **ش** ينقسم العلم الى منقول ومرجل وواسطة بينهما لا يوصف بفعل ولا ارجح هذا اراي الاكثرين وذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شيء مرجل وقا ان الوضع سبق ووصل الى المستحق الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في التكرات وتسمى بها وجهها حتى اضلها فتوجهنا مني بها من اجل ذلك مرحلة وذهب الزجاج الى انها كلها مرحلة والمرحلة عنده ما لم يعصم في موضعه النقل من محل اخر الى هذا ولذلك لم يجعل الالف في الحارث زابره وعلى هذا فكوت موا فقترت للتكرات بالعرض لا بالقصد حتى هذا الخلاف ابو حبان وقال قبله المنقول هو الذي يحفظ له اضل في التكرات والمرجل هو الذي لم يسبق له وضع في التكرات فكل قولين ويؤخذ من تقريره ل كلام الزجاج قول ثالث في حد المرجل انه لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا فلذلك حكيت فيه ثلاثة اقوال وعندك ان الخلاف المذكور هل كلها مرحلة او منقولة او بعضها والخلاف المذكور في حد المنقول والمرجلة اخرها مبني على الاخر كما بينت في السلسلة ثم قال ابو حبان ينقسم العلم الى قسمين منقول ومرجل بالنظر الى الاكثر والا فقل لا يكون منقول ولا مرجل وهو الذي علمه بالظنة وحكا ابن قاسم بصيغة قبل وتلك عادته في احاث شئجه اني حبان فظاهر ان ذلك من تقريره **ثم المنقول** من جملة وسباني في باب التسمية او من مصدر لنفسه وزيد وسعد او من اسم عين كاسد وثور وذئب او من صفة اسم فاعل كحارث وطالب او اسم مفعول كمنصور وسعود او صفة مشبهة كحسن وسعيد وصيغة مبالغة كعباس او من فعل ماض كسمر او من مضارع كيزيد واحمد وتغلب او من امر كاصمت اسما لفلاة وزعم بعضهم انه قد ينقل من صوت كبيه وهو صوت كانت امه ترصده به وتقول لا يمكن بيعة جارية حده قلبه به وقال ابن خالويه به العلم السمين فالنقل من صفة لاصوت قال ابن مالك وهو الصحيح **ش** المنقول فسمان معقبي وهو ما وافق حكم نظير من التكرات وشاد وهو ما خالفه اما بترك ما اسحق الادغام كحب فانه مفعول من الحب وقاسم محب بالادغام او بادغام ما اسحق الفلك **ظ** او بفتح ما اسحق الكسر كوهب والقياس كثرها لان ذلك حكم مفعول مما فاه واو وعينه محبة كوعد او كسر ما اسحق الفتح كعدي من معدي كرب والقياس فتح الدال كرمي او باغلال ما اسحق الاغلال الصحيح كد اران وما كان والقياس دوران ومو هان كالجولان والظوفان او بتصحيح ما اسحق الاغلال كمدن وخيوة والقياس مدان وخية بقلب الواو يا وادغامها لاجتماعهما وسكون السابق ومن امثلة المرجل سعاد وادد **واما** ذوالظلة فهو كل اسم اشتبه به بعض ما هو له اشتها راتا ما وهو ضربان مضاف كان عمرو بن رلان فكل واحد من لوز ووزر لان يطلق عليه ابن عمرو لان الاستعمال غلب على عبد الله وجابر وذاداة كالاغشي والهجاء اذ اغلب عليه من بني سبار ذي عشا وسوغ وفازع قوم في عهد من اقسام العلم وقالوا انه شبه العلم لاعلم وصحة ابن عصفور قال لان تعريفها ليس بوضع اللفظ على الشيء بل بالاشتراك اوالف ثم ان في علمها بها لازمة وجب حذفها في النداء والاضافة كحديث يارحمي ورحمن اللطيف والاخر وقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع وقوله احقا ان احطلكم هجائي وقارحها في غيرها لقوله اذا دبر ان منك يوما لقينته وحكي هذا عروق طالعا اما ما غلب بالاضافة فلا ينصل منها حال ولو قارنت اللام نقل علم كالمنصر والنعمان او ارجاله كاليسع والسحول فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم الا في التسمية قصد عمر احمد ويا يشكروا تغلب خلافا

في الاعشي

في الاعشي وخوه فانها مزية التعريف ثم عرض بعد زيادتها شمره وعلية اغتني بها الا ان الغلبة مشوقة بوجودها فلم تنزع ولم يبق ان الاداة النقل بان نقل ما مجرد ولان المنقول منه صالح انما كالمقدر والصفة واسم العين نظرفان لحي فيها الاصل دخلت الاداة فيقال الفعل والحارث والليث واث لم يلح استدعم التجريد فان لم يكن المنقول منه صالحا للاداة كالفعل كيزيد وشكر لم يدخله الا في ضرورته **ص** وقد ينكر العلم حقيقة او تقدير او مسماه او لو العلم وما يحتاج لتعيينه من المألوفات وانواع معان واعيان لا تولف غالبا ومن النوعي ما لا يلزم التعريف ومن الاعلام امثلة الوزن فما فيه مانع اخر منع صرفه غير منكر الادا وزن مثاه او الف تانث فان صلحت لاحاق فوجها وما لا فلا وما حكي به موزونه المذكور او فون بما ينزله منزله فلهو على الاصح وكذا الغض الاعداد المطلقة والمختار ح ضررها مطلق والاصح ان اسما الايام اعلام ولا لها للحي وكفا عن اسم العالم بفلان وفلانة وكنيته بابي فلان وام فلان وغيره باللام وجاء في الحديث بدونها واسم الجنس بين واهنة وحنث قبل والعلم ويعرف ويثنى ويجمع ويصغر ويجمع يثبت والحديث بكتيت وديت مثلك وذبة ولذا ولا يبطل الصغير العلمية وقيل الا الترخيم **ش** فيه مسائل **الاولى** قد ينكر العلم حقيقة نحو رايت زيدا من الزيد بن وما من زيدا كيزيد بن ثابت او تقدير القول ابي سفين لا قرش بعد التوهم وقول بعض العرب لا يضر لكم وجيز يثنى ويجمع وتدخل الالف ايضا في **الثانية** سميات الاعلام او لو العلم من الملائكة والانس والجن كجبريل وزيد والوليان وما يحتاج الى تعيينه من المألوفات كالثور والكت والكواكب والامثلة والخيل والبغال والحمير والابل والعنم والكلاب والسيارات والملايس كالبقرة والكاملة ورجل ومكة وسكاب ودلدل ويعفور وشدة ومهيلة وواشق وذوي الفقار وانواع معان كثره للبره وخجار الحجره وسائر الميسر وهيا من هياب الخضراء وانواع اعيان لا تولف غالبا كابي الحارث واسامة للاسد وابي جعفر وذواله للذئب وندر حجبها لاعيان ما لوفه كابي الدرع للاحق وهيان بن بيان للجهول شخصاً وشك وقور بن قور لنوع العبد واقعد بن قومي لنوع الامر واي الضال لنوع الفرس ومن النوعي ما لا يلزم التعريف قال ابن مالك لما كان لهذا الصنف من الاعلام خصوص من وجد وشياع من وجد جاز في بعضها ان تستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما يعطاه المعارف الشخصية وان يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما يعطاه التكرات وتعني بالنوعي نوع المعاني والمعارف والطريق فيه السماع فجاء من ذلك قبته ويكره وعدوه وعشيه تقول فلان ياتنثا فينه بلاشون اي الحين دون حين وفيه بالتشوين اي جينا دون حين ولذلك يتعهدنا غدوة ويكره بلاشون وعشيه بلاشون اذ اقصدت الاوقات المعبر عنها بهذه الاسماء والتشوين اي يكون من المبرور المواد واحدا وان اختلف التقديران ولم يسمع ذلك في نوعي الانواع بل جاء منه ملتزم معرفة كاسامة ودواله انتهى قلت ومن امثلة فينه حديث المؤمن ذب يعتاده الفينة بعد الفينة فادخل عليه اللام وذلك فرع التثنية **الثالثة** من الاعلام الامثلة الموزونة بها لاداة على المراد دلالة متضمنة الاشارة الى حروفه وهيا تة ولذلك تتبع النكرة بعدها حالان وتوصف بالمعرفة لقولنا لا ينصرف فعل المعقول وينصرف فعل غير معقول **ش** هي اربعة اقسام قسم ينصرف معرفة ونكرة خوف علم ان فيه سبب يمنع مع العلمية وقسم لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو ما كان بنا التانث كفعله او على وزن الفعل به او كى كالفعل او مزيد اخر الف ونوى كفعلات او الف لاحاق مقصور

كفعلى وزن جنطى مثال تعريفه فعلة وزن جفته وهذ او مثال تنكرها فعلة صحى العين جمع على
فعلاوات وهذ اقسام لا يصرف مطلقا لا معرفة ولا نكرة وهو ما كان على زنة منتهى التكسر كفاعل
ومفاعيل او ذالذ التثنت مقصور وتمدودة كفعلا وبافعل بالضم وقسم فيه وجهان وهو ما اخرج
الف مقصور صالحه للتثنت واللاحاق كفعلى بفتح الف اعتبارا ان حكم يكون الفة للتثنت امتنع
في الحالين وان حكم يكونها لللاحاق امتنع في التعريف وانصرف في التنكير وقال الخضر اوى اتفق اصحابنا
في امثلة الاوزان انها ان استعملت للافعال او غيرها جلت كالموزون خاصة حكيت نحو ضرب وزنه
فعل وانطلق وزنه انفعول وان استعملت للاسماء او غيرها جلت كما يجوز في خاصة حكيت نحو ضرب وزنه
اغلام فان كان فيها ما منع الصرف مع العلمية لم تنصرف لقولك فعلا لا يصرف فعلا لا يصرف وان
لم يرد بها ذلك واربدا حكاه موزونة مذكور معها فعلة خلافا لقولك ضارب وزنها فاعله ففهم من
لم يصرف هنا فاعله لان هذه الامثلة اغلام فهذا علم فيه تا التثنت ومهم من قاسم **صحى**
بمحالة موزونة وهم الاكثر فنصرف هنا فاعله واذ قالت عائشة وزنها فاعله منع من الصرف
اذلا حكاه توجب تنوينه وان قرن مثال بما ينزله منزلة الموزون فحله حكم ما نزل منزله من
الصفات مثاله هذ ارجل فاعله حكم اسود لانك منزله منزله فامتنع صرفه هذ اراى
سيبويه والمبرد وخالف المازني وقال ينبغي صرفه لان افعله مثل الموصف وليس بوصف الا ترى
انه يجب صرفه في قولك كل فاعل اذا كان صفة فانه لا يصرف ورد بانه من اللفظة في القيس دون
القيس عليه والمراجع حكمه في اللفظ **الاجبة** من الاغلام ايضا بعض الاعداد المطلقة وهي التي لا تقبل
بعد ودمذكور ولا محذوف انما تدل على محذوف العدد وانما كانت اعلاما لان كلامها يدل على حقيقة
معينة دلالة خالية من الشكك تضمنه الاشارة الى ما رسم به فاذا انضاف الى العلمية سبب اخر
امتنع الصرف نحو ستة ضعف ثلاثة واربعة نصف ثمانية هذ اراى الزحشرى وابن الجبار وابن
مالك يقولون جبان عن الشيعة انه يصرفها وهو المختار عندي قال ابن مالك ولو عومل بدمى المعامل
كل عدد يطلق لصحى يعني ان يجعل على قال ولو عومل بذلك غير العدد من اسماء المقادير لم يحزل ان الضمان
في حقها بها واقع خلافا للعدد فان حقا به لا يختلف وتسمى بالاختلاف ان الرطل والقدح مثلا يختلف
باختلاف المواضع **الخامسة** مذهب الجمهور ان اسماء الايام اعلام توجهت فيها الصفة فدخلت حكمها
التي للم صفة كالحارث والعباس ثم غلبت فصار كالدبران فالبسب مشتق من معنى القطع والجمع
من الاجتماع وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس وخالف المبرد في انها غير
اعلام ولا تاتيها للتعريف فاذا رالت صارت تكرات **السادسة** لنت العرب عن علم المذكر العاقل
نحو زيد بفلان وعن كنيته باني فلان او ابي فلانة وعن علم الموث العاقل نحو هذ بفلان وعن كنيته
بام فلان وام فلانة وفلان فلانة ولا يثنى ولا يجمعها واخرها غريب من الحاق التثنية
للموث وهو علم وانما تلحق للفرق بين الصفات والدليل على انه علم مع مؤنثة من الصرف في قوله
فلانة اصبحت حلة لفلان وكذا علم ما لا يعقل بالفلان في المذكر والفلانة في الموث فزادوا الفرق
بين العاقل وغيره وفي تهذيب الاسماء واللغات للبيروني انه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل اخذ
ابن جبان والبيهقي وابو يعلى عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة فقالت برسول الله ماتت فلانة
يعني الشاة الحديث وكذا عن اسم جلس غير علم بهدين في المذكر وهذ بفتح النون وهذت بسكونها في الموث

[illegible]

ذلك والكاف الثالث ان الكاف في موضع نصب وعليه التسمي وردبانه يلزم عليه ان يكون المفعول
الاول وهو الثاني في المعنى وانت اذا قلت ارابتك زيدا ما فعل لم يكن الكاف بمعنى زيد لعلم انه لا موضع
لها من الاعراب وان زيدا هو المفعول الاول وما بعده الثاني فان قيل لم يكن من قبل ما يتبعني الى
ثلاثة فيكون الاول غير الثاني اجاب ابو علي بانها لم تعد الى ثلاثة في غير هذا الموضع ولو كانت من هذا
الباب لتعدت اليها اما ارايت العلمية وعجزها للاستنباط فان الكاف اللاحقة لها صير منسوب
فطابق فيه الثاني كوارابتك ذاهب وارابتك ذاهبة وارابتك ذاهبين وارابتك ذاهبين
وارابتك ذاهبات لان ذلك جائز في افعال القلوب **الخامسة** تنقل الكاف الحرفية ايضا كثيرا
في الجا ورويد ونحو اسماء افعال خفيفة كالكاف اي اشرك ورويدك اي اهدل وقليلك اي اهدل
ذكر بعض نحو بلاك وكلاك وابصرك زيدا تريد ابصر زيدا وليسك زيدا قال البست جاعلي كاي
جعلي ونحك الرجل زيد وليسك الرجل عمرو وحبتك عمرو قاي قات وحيت وما حسنك ان احيت
خرجه ابو علي حليله اذ لا يخبر بان الفعل عن اسم عين **السادسة** قد يثبت ذو البعد عن ذي القرب
وذو القرب عن ذي البعد اما لرفع المثار اليه او المثير نحو ذلك الكتاب ذلكم الله الذي فذلك الذي
لمنتني فيه ان هذا القرآن يهدي او يضلهم ما عود ذلك اللعين فعل اهد الذي يذكر فذلك الذي يدرج
اليتم او عود ذلك قال في التسهيل كحكاية الحال نحو خلا مذهب ولا هو لا من عطا ربك هذا من شيعته
وهذا من عذوه زاد اهد البيان وكالتبعية بعد ذكر المثار اليه باوصاف قبله علي انه جدير بما يرد بعد
من اخلها نحو اوليك علي هدي الاية وقوي ويتعا فدان هو مذهب الجرجاني وابن مالك وطائفة ان
ذلك قد يشاهد بالقرين بمعنى هذا وهذا قد يشاهد بها للبعد بمعنى ذلك فانك تعالي ذلك فتلوه
عليك من الايات ثم قال ان هذا هو القصص وقاب الشاعر تامل خفا فاني انا ذلك **ص** اي هذا
ورده السهيلي وقال ان ذلك من النياكة السابقة لا الثعالب **ص** ويشاهد للكان بها لازم
الظرفية ويجزم من والي ولحقه لواحق ذلك لا تنصرف كانه وكما لك ثم وقيل بجي مفعولا به
وهنا وهنا وقد تصح بها الكاف وكما ويقال منه ومثمة وقف وهنت وقد يشاهد بها الكاف وهذا
لزمان وقال الفاعل هناك المكان وهناك للزمان **ش** قد يشاهد للكان القرب بها وهو لا زهر
الظرفية فلا يقع فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا ويجز بعض الحروف كما هو شأن لازم الظروف فيجزم
بني والي خوف عال من هنا الى هنا وتلقه لواحق ذاهب والكاف وحدها في التوسط والبعدها في القولين
والكاف مع اللام في البعد وتدخلها التثنية في هنا بكثرة وهناك بقلة ولا تدخل في هناك تضم
يلزم كانه حالة واحدة ولا تنصرف تصرف كانه ويشاهد للكان البعيد فقط بتم مفتوحة الثاثلثة
وهي هنا في لزوم الظرفية والجزم من والي وقيل انها مفعولا به وخرجه عليه قوله تعالى واذا رايت
ثم رايت ورد بان المفعول محذوف اختصارا اي الموعود به او اقتصارا اي وقعت منك روبة
ويشاهد للبعد ايضا بكسر الهمزة وهنا بفتحها والنون مشددة فمما قال كان درسا خالط الثريا
خالط من هنا وهنا وقد تصح بها الكاف دون اللام فيقال هناك وهناك وقد تصح بها التثنية
فيقال ههنا ويقال في هنا الخفيفة منه في الوقف قال قد اقبلت من امكنه من ههنا ومن ههنا ويقال
ايضا في ثم في الوقف ثم وقد يقال في هنا المشددة هنت مشددا ساكن التا قال وذكرها هنت
ولات هنت وقد يشاهد بها وهناك وهناك المشددة للزمان لقوله تعالى هناك ابشلي المؤمنين

الجملة

اي في ذلك الزمان لقوله قبل ان جاءكم من فوقكم ومن اسفل منكم **ص** في ذلك الموضع
استلقت وقول الاورد واذا الامور تعاظمت وتشابكت فمنهاك يعبرون ابن المزمع وقوت الاخر
حتت بزارولات هناحت **ح** اي والاحداث في هذا الوقت وذهبت المعنى الى ان كانت المكان وهذا
للزمان **ص اداة التعريف** قال الخليل وابن كيسان وابن مالك الثاني من قطع وقيل وصل
وسبويه قال ابو حبان وجميع النحاة اللام وتخلها الم وقيل فيما لا تدغم فيه التثنية التي لا يطأها
قدمت هذا الباب على الموصول تا في ختم المقدمات بالثانية المشتملة على المعاني من وما واي الخارجة
عن الموصولية فان ذكرها عقب الموصول على سبيل التبديل مناسبة وكونها مفردة خاصة انسب وفيه
توفية لقادي في هذا الكتاب وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بحاشية كما صنع ابن السكلي في جميع
الجوامع الاصل الى ان ختمت الكتاب السابع بحاشية في الخط كما ختم هو الكتاب بحاشية في التصديق وانضم
الى ما صنعتها هنا مناسبتا لاولي ان هذا الباب مختصر وباب الموصول يستدعي احكاما طويلة ومن
عادة المصنفين تقديم ما هو الاخصر وتأخير ما يستدعي فروعا واستطردأت الثانية انه قد
تقدم حكاية قول ان تعريف الموصول بالك على باب الاشارة مع انه عنده مخرج في المرتبة
وليس لما صغره وجه من المناسبة **الفصل** في اداة التعريف مذهبين احدهما انها ان تجملتها
وعليه الخليل وابن كيسان **و** **ح** ابن مالك فهي حرف تنافي والوضع بمنزلة قد وهل قال ابن جني وكان
الخليل يعيها **آ** ولم يكن يسميها الا لاف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال ثم اختلف على هذا املا
الهمزة قطع او وصل على قولين **و** **المذهب الثاني** انها اللام فقط والهمزة وصل احتلت للابتداء
بالتساكن وفتحت على خلاف سائر حركات الموصلة كحرف دوارها وعليه سبويه ونقله ابو حبان
عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعنده صاحب السبسط الى المحققين والفرق بين المذهبين على القول
في الاول بان الهمزة وصل ان الموصوع للتعريف على هذا اللام وحدها ثم احتلت همزة الموصلة بالتساكن
وعلى ذلك هي معتد بها في الوضع الهمزة استمع وخوة وتمنع الخلاف نظري في قولك قام القوم فعل الاول
حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم يكن ثم همزة التثنية لم يوت بها لعدم الحاجة اليها
مخرج هذا الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل وتعرضه لعدم النظر فيها وضع كلمة متحفة
للقيد بر على حرف واحد ساكن واقتضت حرف همزة وصل ولا نظير لها وان العرب تقف عليها تقول
الي ثم تتذكر فتقول الرجل كما تقول قدري ثم تقول قد فعل وقال الشاعر دغ ذا وحل ذا والحق
ذا ابراك بالشعر انا قد مللناه اجل ولا يوقف الا ما كان على حرفين واستدل للمذهب الثاني
بحدف الهمزة وصل واجيب بانها وصلت تخفيفا وبان الغافل يتخطاها ولو كانت في الاصل ان
كعد كانت في تقدير الانفصال ولم يتخطا واصب بان تقدير الانفصال لا يترب على كثرة الحروف
بل على افادة معني مما زرع لمعنى المصنوع كسوف وبان التذكير مدلول عليه بحرف واحد وهو التثنية
فوجب كون التعريف كذلك لانه الشيء يحل على ضده كما يحل على نظيره واجيب بان غير لازم
بل الاختلاف بها اولى وان سلم فشرطه تعذر الحمل على النظر قال ابو حبان وهذا الخلاف لا يحكي
شيئا ولا ينبغي ان يتشاعرا به وقد تخلصها ام في لغة عذبت لطي وخير قال ابن مالك لما كانت
اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فصير المعرف بها كانه من المصاحق العين الذي في ووه همزة جعل اهل
العين ومن دانهم بدلها مما لان اليم لا تدغم الا في ميم وقال بعضهم ان هذه اللغة مختصة

الاشارة كني وتوصل بالمضارع وتكونها بمعنى التعليل لزم اقتراحها باللام ظاهرة او مقدره حوجبت
لكي تكمي او كي تكمي
عوي يعني ان زيدا قائم فلهذا الثلاثة متفق
فالمهور انما لا يكون مقدرية بل لزم التعليل ويؤيد ذلك انه لم يسمع دخول حرف جر عليها وذهب
الفرا والفارسي والتبريزي وابو البقا وابن مالك الى انها قد تكون مقدرية فلا خلاف الى جواب
وخر جوا على ذلك يود احد من كويجر ودوالو تدهن ومهم من ليشمل ودويود واحب وعني واحار
والمتنوع وذي نوته ومن استعراها دون منهم عن نادرا حكايا صرك لموننت وانما توصل بفعل
متصرف غير امر **الخامس** ما خلافا لقوم منهم المبرد والمباري والاخفش وابن السراج والشهيني
في قولهم انها اسم مفتقرة الى ضمير وانك اذا قلت بحجبي ماقت فتدبرم القيام الذي منه وعلى راي
الجمهور انها توصل بفعل متصرف غير امر والاكثر كونه ما ضيا خوجا حجت ومن المضارع لما نصبت
السنتكم اي لوصف وجوز قوم منهم السبراني والاعلم وابن خروف وضلها بحجة اسمية لقوله كادما وم
تشفي من الكلب والجمهور منعوا ذلك وقالوا هي من البيت كافة وقيل يجوز في حالها انها عن طرف الزمان
وسياتي وذكر في السسط انها لا تكون ساكنة الا حيث يقع حلول المؤنولة محلها لان المؤنولة ساكنة
في المعنى لانك تسبك بها الجملة الى الوصف بالمفرد قالت ابو جابر ويرد قوله يسر المرد ما ذهب
اليابي اي ذهاب اليابي ولا يقع فيه المؤنول وقال الشهيني ان صلاها لا بد ان تكون فعلا غير
خاص بكل منهما عمل التنوين خوما صنعت ولا تقول مما جلست ولا ما جلس لانا الجلوس نوع خاص
ليس منهما فكلت قلت بحجبي الجلوس الذي جلست فكلت فكلت اخر الكلام مفسرا باوله رافعا للاهم
فلا معنى حينئذ انما ورد بالاسبق وتخص ما بنينا بها عن طرف زمان نحو خالدين فيها ما دامت
السموات والارض لا يصحهم ماد رشارق اي مرة دوامها ومنه درو رشارق ومنه قوله
وان يلبث لهما ان غصوا انا الحالم مالم يستعين بجهول وقوله اطوف ما اطوف ثم اوي
وسمي طرفيه ووقته وذهب الزحشرى الى ان ان تشاركها في ذلك وخبره عليه ان اياه الله
الملكت الا ان يصير فواي وقت ان اياه وحين ان تصدروا وقال ابو جابر والثرا الحاة لا يعرفون ذلك
ولا حجة فيما ذكره لاحتمال كونها للتعليل ولم نعد دليل على كون ان ظرفية مثل ما **ص** واسي وخو
الذي ذكره عالم وغيره وزعم بونس والفرا وابن مالك وقوعها مقدرية والتي لا تاه والاضل
لذي ونحلي بوزن فعل والتوفية الدال فقط ساكنة والفرا داوي اشارة والشهيني ذو صاحب قيل
وقد تعربت ياوها قيل وتكسر وتشديد بها كسر اوصا وحذوها ساكنة ما قبلها او مكسور العات
وقيل صرور واللدان واللدان واللتين اللتين والذين للجمع ذلك عالم او شبهه واغرابه لغة
ويغني عنه الذي مضى معنى الجرا ودونه قليل وقيل هي من وكا الذين الاولي وقد تقع لمونث وغير
عالم ويمدو الآ والاشين واغرابه لغة وجمع التي اللاتي واللواتي واللواتي وبلايات
او سكونا والآ واللواتي مكسورا ومغربا وذوات مضموها او مغربا وقيل اللاتي لمذكروا
وقيل التي في جمع غير عالم اكثر من اللاتي ولذي ولذان ولذان ولا في لغة وانهم ابو جابر
المؤنول الاسمي محمورا بالعدو فلم يحج الى حد منه الذي للمفرد المذكور في المكان او غيرهم والسبي
للمفرد للمونث لذلك واصلا لذي ولذي بوزن فعل كني زيدت عليها **الف** زيادة لامه او حرفا

بها على القولين

بها على القولين وقال الكوفون الاسم الدال فقط من الذي ساكنة لسقوط الياء في التشديد وفي الشعر
ولو كانت اضلام تسقط واللام زيدت لتكن النطق بالذال ساكنة ورد بانها ليس من الاسماء الظاهرة
ما هو على واحد وقال الفراء اضل الذي في المشار بها وكذا اضل التي في المشار بها وقال الشهيني اضل الذي
ذو معنى صا حب وقد را تقديرات حتى صارت الذي في غاية النقص والاضل لان ثم في الذي والتي لغات
اشبات انما ساكنة وفي الاصل وتثنيها مكسور قال وليس المال فاعله بعل وانما انك الا الذي
بنا له العلاء ويصطفيه لا قرب اقربيه وللقضي قال ابو جابر لم يحفظ التشديد في التي وانما ذكره ابن
مالك تبعا للجزولي واكثر اصحابنا وتشديد بها مضموها قالت اعني ما استطعت فالكريم الذي
بالف الحلم ان جفاه بذي وقال ابو جابر وطا هر كلام ابن مالك ان الكسر والضم مع التشديد بنا وبه
صرح بعض اصحابنا وصرح اصحابنا ايضا مع البناء بجواز الجر بوجه الاعراب وعليه اقتصر الجزولي
وحذف الياء واسكان ما قبلها قال فلم اربنا كان اخشى **الحجة** من الله به من ال عن غامر وقالت
فقد لنت نلومك ان نفسي وحذوها وكسر ما قبلها قالت والذي لو شالك انت بركا وقال شعلت بك
الب يتسك قبل ما بك ما بها من لوعه وغلام قال ابو جابر ومن ذهب الى ان ما ذكر من التشديد
والحذف بوجهيه خاص بالعر فذهبه فاسد لان امية العربية يقولها على انها لغات جارية في السعة
وذهب بونس والفرا وابن مالك الى ان الذي قد يقع مؤنولا حرفيا فيقول بالمصدر وخر جوا عليه
وخضتم كالذي خاضوا اي نحو ضمهم والجمهور ضعفوا ذلك واولوا الآية اي كالجح الذي خاضوا ومن
المؤنولان الاسمية اللذان للثنى المذكور فعلا والذين له نصبا وجرأ واللتين للثنى لمونث والذين
لجمع المذكور بالياء الا احوال كلها وتخص بالعاقل نحو الذين هم في صلاتهم خاشعون او ما تزل منزلته
نحو ان الذين ترعون من دون الله عباد تزل الاصنام لما عبدوها منزلة من يعقل ولذا دعا عليها
صهر العقلا في قوله بعد ايام ارجل مشوث بها واغرابه لغة طي وهذيل وعقيل فقال في الرفع الازو
بالواو قال فخن اللذون صبحوا الصبا حيا ويتبع الذي بمعنى الذين مضى معنى الجزا بكنة نحو والذي
جا بالصدق وصدق به ودونه بقلة نحو كمثل الذي استوقد نار ابراهيم ذهب الله بنورهم وقيل
ان الذي لمن تكون للواحد والثنى والجمع بلفظ واحد وعليه الاخفش قال اولئك اشياخ التي تعرفون
قال ابو جابر ولم يسمع ذلك في الثني ومنها الاولي بوزن العلى والمشهور وقوعها بمعنى الذين فيكون
للعقلا المذكورين كانت راي بني عني الاولي تحذوني وقال من الاولي تحشرهم في زمرة وقد يقع
للمونث وما لا يعقل قال وسلي الاولي سليمان على الاولي تراهن يوم الودع كالحل العقيل
وقد عرفت قال اي الله للشم لا ولا يكاهم ومنها اللاذ كالذين قرأ ابن مسعود الاي الوامن ثيابهم
وقال فاباونا من منه غلبنا الاقدمه والجمهور اوالاين قال وانا من الاين ان قدروا عفووا
ويعرب في لغة كاذبين قال هم اللاون علوا الغر عني ومنها لجمع المونث اللاتي واللواتي وبلايات
مع كسر ما قبلها وسكونه واللا واللوا بقصرها واللات بالناع على الكسر وبالاعراب لجمع المونث
السالمة وذوات بالياء على الضم وبالاغراب لجمع المونث السالم في لغة حكاها اليها ابن النحاس ومن
شوا اهدها قوله تعالى واللاتي باتن الفاحشة من نسائكم واللاويكس من الحيف من نسائك
وقوي يسن بالياء وقالت الشاعر وكانت من اللالا غيرها انك وقال من اللواتي بالصوار
وقال واخذ انك اللات زين بالكم وقالت جمعها من اتيق سوابق ذواته يفتن بغير سابق

في الدار والذي عندك اخوه ثم هذا المنوي واجب الاضام مالم يكن خاصا فانه يجب ذكره خوفا الذي يخلط
عندك او ياتي في الدار ولا يجوز حذفه مطلقا وسواء كان الطرف قريبا من زمن الاخبار ام لا واجاز الكسائي
حذف الخاص في القريب نحو نزلنا المنزل الذي اقمنا او الذي البارحة او الذي انما خلافا لنزلنا المنزل الذي
يوم الخميس او الذي يوم الجمعة **منه** يمنع تاخير موصول واجاز الكسائي تاخير كي عن موصول صلتهما
والغرض ان وفصله ومتعلقهما باجبي غالبا وبغيره في **ان** ولو في غيرهما ومنه قسم واعتراض خلافا
لان مالكا فيما ولي غير مخاطب ولا يتبع وخبر ويستثنى قبل تمامها وقد حذف صلة موصول اول اكتفاء الثاني
اشتركا او دلالة والحذف روي قال الكوفي جواز تقديم متعلق الصلة وثالثها ان كان **ان** مجزوءا عن وحذف
ما علم من موصول لا **ان** وحرفي غيران وثالثها ان عطف على مثله وصله لغير **ان** ولو في موصول باق **ان**
الموصول والصلة حرفيا كان واسمها جري اسم فاشبه بها الاسم المركب تركيب مزيج ومن ثم وجب لها
احكاما **احذفها** تقدم الموصول وتأخير الصلة فلا يجوز عكسه واذا امتنع تقدم الصلة امتنع تقدم
موصولها ايضا واجاز الكسائي تقدم موصول صلة كي عليها نحو جاز زيد العلم كي يعلم واجاز الغرا تقدم موصول
صلة ان عليها نحو اجبني العسل ان تشرب **الثاني** امتناع الفصل بينه وبين الصلة او من متعلقات
الصلة باجبي الاما شذ من قوله **ان** وبعض من وصفت الى فيه **ان** لسا في يقشو عنهم ادود **ان** فصل بالي وهو
اجبني من الصلة وبه موصولها ومحله بدل لسا في ويجوز الفصل بغير اجبني كمعول الصلة نحو جاز الذي زيد
اضرب ومنه صلة القسم كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا **وجملة** الاعتراض لقوله **ان** ما ذاولا
عقب في المدور زهت اما **وجملة** الحال لقوله **ان** الذي وهو مجزوء حرفيا فانه تعتبره بعد انشراح
وجملة النداء بعد خطاب كقوله **وانت** الذي تاسعدانت بمشهد **ان** قال ابن مالك فان لم يكن مخاطب
عد الفصل اجيبا ولم تجز الا في صرورة كقوله **من** مثل من ياذب يصطبان اما **ان** فلا يجوز الفصل
بينها وبين صلتهما حال لا باجبي ولا بغير لانها جاز من صلتهما وكذا الموصول الحرفي لان امتزاجه بصلته
اشد من امتزاج الاسم بصلته لان اسميته منتظمة بدونها ويستثنى ما يجوز فصلها نحو عجلت مما زيد
انضرب لانها غير عاملة بخلاف ان وان وتفرع على امتناع الفصل بين الموصول واصله **ان** قبل
تمام الصلة لا يتبع بتابع **من** نعت او عطف بيان او نسق او تأكيد او بدل ولا يخبر عنه ولا يستثنى
منه فلا يقال الذي **من** يوم زيد او لا جاز الذي الاريد اسيا وانع وقد ترد صلة بعد موصولين
او اكثر فليكن فيهما او مشتركا فيهما كقوله **ان** صل الذي والي بتا باخوه او دلالة على الحذف من الاول
كقوله **ان** وعند الذي واللات عندك اخته **ان** وبقي في المتن مسایل **الاولى** في جواز تقديم الطرف
والجوزر المتعلق بالصلة على الموصول اسميا او حرفيا مذهب احمد والشافعية مطلقا وعليه البصريون
والثاني الجواز مطلقا وعليه الكوفون وهو اختيارني للوسع فيها والثالث الجواز مع **ان** اذا جرت
من نحو وكأنا فيه من الزاهدين اني لكما لمن الناصحين وانا على ذلك من الشاهدين **ان** والشافعية
مطلقا ومنها اذا لم يخرب **من** وعليه ابن مالك ويبدل فجواز في غير **ان** قوله **ان** لا يتطاولا شذرافاته
كم من الذين وقرأ في السر والعلن وقوله واعرضهم عن عجمي **ان** وقوله كان جزاي بالعضان
اجلدا **ان** غير مجزوءة من قوله **ان** كانت ما احدثت بالحرب وقوله ولا في ثبوت الجي بالموسم
والما يعون مطلقا قد روي في الايات والابيات متعلق من جنس المذكور **الثانية** في جواز حذف
الموصول اذا علم مذهب احمد الجواز في الاسمي خبر **ان** دون الحرفي غيران وعليه الكوفيون

والغداديون

والغداديون والاختفص وابن مالك واحتجوا بالسماع قال **من** يجوز ان يؤول اليه منكم ويمدحه ويصغره
سواء قال قواله مالم يمتدح وما نيل منكم بمحمد دقق ولا متقارب اي ومن يمدحه وما الذي نلتم وقال
تعالى امنا بالذي انزل النسا وانزل الكرم اي والذي انزل النسا لان المنزل اليها ليس للمنزل النعم وقال
ومن آياته يريكم البرق ابي ان يريكم وقالوا سمعنا بالعدى خبر من ان تراه اي ان تسمع وبالقيا على
المضاف اليه اذا علم والثاني والثالث الجواز ان عطف على مثله كالاية والبيت الاول والمفعول ان لم يعطف
عليه كالبيت الثاني **الثالثة** في بيان جواز حذف الصلة اذا علمت قولان احدهما الجواز في الاسمي غير
ان كقوله **من** الاولي فاجمع جوهرك ثم وجههم اليها اي الاولي عرفت عدم مبالايتهم باعترافهم
وقوله **ان** وعرض عليها ان يصابا وعرضا اي وعرضا ما اصابها وفي الحرف ان بقى معول الصلة كقولهم
مالنا منطلقا انطلقت اي ان كنت خذو كان وفي صلة ان وموصولها باق وكذا قولهم كل شي ممرها
النسا وذكرهن اي ما عدا النساء **ان** ولا يحذف عائدات وثالثها يجوز بقية دليل وفوقه ان تعدي
وصفها للاثنتين او لثلاثة ورابعها يقل في متعدي واحد فحسن في غير واحد فحسن في غير واحد فحسن
الاختفص مضب والممازي جر والغرا يجوز ان ويسويده يقاس بالظاهر **ان** في حذف العائد من صلة **ان**
نحو الضارب بها زنده هذا اقوال **احذفها** المنع مطلقا وعليه الجمهور واختلف في محله انضوب هو
ام مجزوءة في حذف الاختفص الى انه منصوب والممازي الى انه مجزوء والغرا الى جواز الاخرين ويسويده الى
اعتبار بالظاهر فحذف جاز في الظاهر النصب والجرح نحو الضارب زيدا وزيد جاز في الضم نحو الضارب
جاء غلامك الزيدان وحذف وجب في الظاهر النصب نحو الضارب زيدا وجب في الضم نحو الضارب
زيد غلامك **والثاني** الجواز مطلقا لقوله ما المستقر الهوي المحمود عاقبه **ان** اي المستقرة **والثالث**
ان لم يدخل عليه دليل لم يحذف لا تقول جاني الضارب زيدا لانه لا بدري لصير المحذوف مفرد ام غير
مفرد ولا تغل هو مذكر او مؤنث وان دل عليه دليل كان حذفه قبيحا نحو جاني الرجل الضارب
زيد وهو على قبحه في اسم الفاعل الماخوذ من متعدي لثلاثة احسن منه في متعدي اثنين وفي متعدي
الاثنين احسن منه في متعدي ال واحد قال ابو حبان وما علل به قبحه من الاتباس من يلزمه في جاني من
ضربت ولم يقل احد بقبحه **والرابع** ان كان الوصف الواقع في صلتهما مأخوذا من متعدي واحد فالاثبات
فصحيح والحذف قليل نحو الضارب زيدا والضارب زيدا وان كان من متعدي اثنين او لثلاثة حسن الحذف
لاجل الطول والحذف من متعدي لثلاثة احسن منه في اثنين نحو جاني الظان زيدا مطلقا والمعطية
زيد درهما والمعلقة بكر اعروا مطلقا وان شئت الظان والمعطية والمعلق **ان** انه خاص بالضرورة
ان وحذف غيره ان كان بعض معول الصلة مطلقا والا فان كان متصلا منصوبا بفعل قال ابو حبان
تام او وصف او مجزوءا بوصف ناصب وصغفه ابن عصفور وقال الكسائي او غير وصف او حرف **ان**
بمثله معني ومتعلق الموصول او موصوف به قال ابن مالك او معني او كان معه مثله واية ابو حبان
ومثله ليس بعد نفي او حصر او معطوفا او معطوفا عليه خلافا للغرا في الاخير ولا حصر جملة ولا ظرفا
وشروط الصبرية طول الصلة غالبا الا في **ان** عايد الصلة غير الالف واللام ان كان بعض معول
الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف المعول نحو ان الذي قلت تريد قلت انه ياتي او نحو وان لم يكن
فاما ان يكون منفصلا او متصلا فان كان منفصلا لم يخرج حذفه نحو جاز الذي اياه اكرمت او ما اكرمت الا
اياه وان كان متصلا فله اخوال **احذفها** ان يكون منصوبا فان نصب بفعل او وصف جاز حذفه

خو الجدي الذي بعث الله رسولا اي بعثه ما الله موكله فضل فاحمدته به اي موكله او غيرهما لم يخرجوا
حالا لانه فاضل او كانه قسرا والحق به ابو جابر المنسوب بالفعل الناقص خو جابر الذي لنته زيدا قال
ابن قاسم وفيه نظر وقال ابن عقيل **الثاني** ان يكون جبره او اجور حذفه في صور
احد حال ان جبره باضا فانه صفة ناصبة له تقدير اخو فاقص ما انت قاض اي قاضيه وزعم ابن عصفوران
حذفه صغيف جدا ورده ابو جابر في قوله وبانه منصوب في المعنى ولا خلاف ان حذفا لمنسوب
قوي فكذا لما في معناه فان جبر باضا فانه صفة غير ناصبة خو جابر الذي انما صار به اسن او غير صفة
خو جابر الذي وجهه حسن لم يخرج حذفه واجازة للسماح لقوله اعوذ بالله وابانه من باب يخلق من خارج
اي يخلق بانه فانها ان يخرج حرف جبر الموصول او الموصوف بالموصول بعينه لفظا ومعنى ومتعلقا
خو جابر الذي مررت بالذي مررت اي به وشرب مما شربون اي منه فان جبره غير حرف
خو جابر الذي انت غلامه او لم يخرج الموصول اصلا خو جابر الذي مررت به او جبر حرف لا يماثل
ما جبره العايد في اللفظ في الذي حالته به او ما ناله لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على
زيدا ولفظا ومعنى لا متعلق كمررت بالذي خرجت به لم يخرج الحذف في الصور كلها وجوز ان مالكت
الحذف اذا تعين الكوف وان لم يوحده الشرط نحو الذي سرت يوم الجمعة اي فيه والذي رطل برزخ
ثم اي فيه حتى الحذف تعين الحذف كما حذفه في الخبر والموصول بذلك او لا استطاعته بالصلة فان
ويمكن ان يكون منه ذلك الذي يستر الله عنه اي به وقال ابو جابر لم يذكر احد ذلك في الصلة وامسا
ذروه في الخبر ولا ينبغي ان يقاس عليه ولا ان يذهب اليه الاسماع ثابت عن العرب وجوز ان مالكت
ايضا الحذف اذا جبر مثل الحذف عما يد على الموصول بعد الصلة وهو معنى قوي او كان معه مثله كقوله
ولوان ما عالجت لبي فودها نسبا استلثن به لكان الجبر واباه ابو جابر وقال ان البنت ضرورة
فقوي واباه ابو جابر عايد الى جميع قول ابن مالك **الحال الثاني** ان يكون مرفوعا فان كان فاعلا
او نائب عنه او خبر المبتدأ او الناسخ لم يخرج حذفه خو جابر الذي انما او ضربا او جاب الذي الفاضل
هو وان الفاضل هو وان كان مبتدأ اجاز شرط احدها ان لا يكون بعد حرفي نفي خو جابر الذي ما هو
قائم الثاني ان لا يكون بعد حرفي نفي في الدار الا هو او الذي في الدار هو الثالث ان لا
يكون معطوفا على غير خو جابر الذي زيد وهو مطلق **الرابع** ان لا يكون معطوفا عليه غير خو
جابر الذي هو وزيد فاضلان وخالف الفراء في هذا الشرط فاجاز حذفه ورد بانه لم يسمع وبانه يودي الى وقوع
حذف العطف صدر الخامس ان لا يكون خبر جملة ولا ظرف ولا محذوف في قوله تعالى الذين هم تران
وقولك جاني الذي هو في الدار لانه لو حذف لم يد راحذف من الكلام شي ام لا لان ما بعده من الجملة
والظرف صالح لان يكون صلة السادس ان يطول الصلة شرط ذلك التصريحون ولم يشترطه الكوفون
فاجازوا الحذف من قولك جاني الذي هو فاضل لو رده في قراءة مما على الذي احسن بالرفع اي
هو احسن من بعد بالدلا لا ينطق بما سلفه اي بما هو سلفه والتصريحون جعلوا ذلك نادرا وحلل
الخلاف في غير اي امّا هي فلا يترط فيها الطول اتفاقا لانهما مفتقرة الى الصلة او الى الاضافة فكانت
اطول فحسن معها تخفيف اللفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول وهو الذي في الساب والة
اي هو **السادس** وتنبى جيل على الضم عند سبويه وغلطه الرجا والفتا ووقا للكوفية
والخليل ويونس اغرابها فان حذف معناه اعربت على الصواب كما لو ذكرها والعابد وقبل تبني مع

الظرف

الظرف مطلقا وتصرف مع الناقص اي عمرو ولا قبل هو اذا سمي **ش** ولاي للموصولة اربعة احوال
احدها ان يذكر مصداقها وعابدها نحو جاني ايم هو قائم **الثاني** ان يحذف مصداقها ويذكر
عابدها نحو اضرب ايا هو قائم وفي معربه في هذين الحالتين باجماع **الثالث** ان تصادف وحذف كقوله
تعالى ثم لتنزعن من كل شيعة ايم اسند وقول الشاعر فسلم على ايم افضل وفي هذه الحالة
مبني على الضم عند سبويه والجمهور لشدته اتفاقا رها الى ذلك الحذف وهذا يتلزم بنا في الحالة
وقبل لان قاسمها مخالفا له فلما نقص من صلتها التي هي مؤنثة ومبنيه انما رجعت الى ما عليه احوالها
وبنت على الضم تشبها بغيره وبعد لانه حذف من محل ما سنده وذهب الكوفون والخليل وقول
الى اغرابها جيل واو الالية على الحكاية او التعليق على ان فيها قراة بالنصب وقال ابن مالك اغرابها
جيل قوي لا يما في الشرط والاستنباط تعرب قول واحد فكذا في الموصولة **الرابع** ان تقطع عن
الاضافة ويحذف العايد نحو اضرب ايا قائم وفي هذه الحالة معربة قال ابن مالك بل خلاف وقد
ذهب بعض النحويين الى بناءها على قياس الحال الثالث نقله ابو جابر والرضي فلهذا اشترى الى هذا
للخلاف بقولي على الصواب واذا انت اي بالثاني عند حذف ما تصادف اليه ينع العطف اذ ليس فيها الا
الثاني وكان ابو عمرو يسميها الضم في جيل للتاني والتعريف لان التعريف بالاضافة للنونية شبهة
بالعلمية ولذا منع من الضم في جمع المؤنث وقرئ ان مالكت بان شبه جمع بالعلم اشده من شبه اية لان
جمع لا يستعمل مع ما يصفى في الية بخلاف اية وقيل الخلاف انما هو قويا اذا سميت امرأة بانية في الدار
فلا تخفى بصرق اية وابو عمرو يسميها للتاني وما بعدها من الصلة كالصفة وحة الاختفاء ان
السمية لما كانت بالجمع صار التنوين بعض الاسم لانه وقع في الوسط **ش** يتخو زائعا حذو فاستأذنا
وتوكيدا لخلاف لابن السراج وكثير وحالا ولو مقدمه خلافا لشمس **ش** اذا حذف العايد المنسوب بشرطه
فقرئ توكيده والنسب عليه خو جابر الذي ضربت نفسه وجاني الذي ضربت وعمر واخلق فالاختفاء والكسائي
على الجواز ابن السراج والفرافصا به على المعنى واختلف عن الفراء في ذلك وانتقوا على محي الحال منه
اذا كانت موحدة عند في النقد برخوه في التي غانقت محذوفة اي غانقتها محذوفة فان كانت مقدما في التذيير
نحو هذه التي محذوفة غانقت فاجازها ثعلب ومنعها هشام **ص خامسة** من اللام والهاء والغير
شمو لا او تقصيدا وقيل مطلقا وما لغيره غالبا وبهم امره وصفات عالم قبل وله مطلق وقيل بقرينة
ش الاضطر من وقوعها على العاقل ولا تقع على غير العاقل الا في مواضع **احدها** ان تترك منزلته
خو ومن اضل من يدعوا من دون الله من لا يستحي له عبر عن الاصنام بن لتزبيلها منزلة العاقل
حسب ما عدها وقوله اسرب القطا هلم من يعبر جناحه نزل اللفظ منزلة العاقل لخطابه
ونذابه **الثاني والثالث** ان يقتصر معه في سؤال او تفصيل فالاول نحو ومنهم من يمشي على اذني
لا قترانه بالعاقل فيما فصل من في قوله خلق كل دابة من ما وزعم قوم منهم قطرب ووقع من على غير
من يعقل دون اشتراط اخذ من ظاهرا ورد من ذلك والغالب في ما وقع على غير العاقل وقد
يقع للعاقل نادرا نحو ما خلقت بيدي والسماء وما بناها الايات ولا اتم عابدون ما عبدو وسمع سبحان من
سبحك لنا ولورود هذا وامثاله زعم قوم منهم درسويه وابو عبيد ومكي وابن خروف ووقعها
على احاد من يعقل مطلقا وكان السهيلي لا تقع على اولي العلم الا بقرينة وتقع على صفات من يعقل

خوفاً ليكوا ما طاب لكم من النساء الطيب وعلى المهر امر كان ترى سخي تقدر انسانيته وعنده
انسانيته فتقول اخبرني ما هالك **ص** ويتبعان شرطاً واستنهاماً وانكر الفراحون ما قام وتكررت
مؤصوفتين خلافاً لقوم وشرط الكسائي ان وقوعها محل جابر بتكثير وبغضهم واجبه قال الفارسي ويقع
نكرة ثامة ويوصف بما في قول يعظم او حقيراً وتنويع وحلت نكرة من صفة في ما فعله ونحو والي
عما ان افعل وقيل معرفة فبهما وتراد قبل ومن **ش** تقع من وما شرط من نحو في عمل سواجره وما
تفعلوا من خير بعلله الله واستنهامتين نحو من الله غير الله ومات العالمين وتكررت مؤصوفتين
نحو مرتب من محب لك وبما يجب لك **ق** الارب من نفسه لك **ص** وصوهر بالغيب غير امين
وقالت ربما نكر النفس شي من الامور فوجد كل العقول وانكر قوم وقومها مؤصوفتين لانهما
لا يستقلان بانفسهما ونحو بان من الصفات ما يلزم الموصوف نحو لم الغفروا بها الرجل ومن وما
من هذا القبيل وزعم الكسائي ان العرب لا تستعمل من نكرة مؤصوفة الا في موضع يخص بالنكر كوقوعها
بعرب كقوله **ر** ب من انفتحت غنطاً قلبه **و** رد بقوله **ف** قلنا بافضلا علي من غيرنا وقبل يلق
الشرط وذكر الفارسي ان من تقع نكرة ثامة بلا صلة ولا صلة ولا يصير شرط ولا استنهاماً كقوله
ونعم من هو في سر وأعلان ولم يوافق احد علي ذلك نعم تقع ما كذلك في ثلاثة مواضع احدها
في السجح نحو ما احسن زيد الثاني في باب نعم غسلته نعم ودفعته دقنا على خلاف بعد قبل لانهما
معرفة اي نعم الفضل ونعم الدق قاله ابن خروف الثالث في قولهم اني عما ان افعل اي اني من امر فعلي
وقبل لانهما معرفة ايضاً وذهب قوم منهم ابن السكيت وابن عصفور الى ان ما تقع صفة للتعظيم
لقولهم لا امر ما جذع قصير انفه ولا امر ما يسود من بسود اي لا امر عظيم ومنه الحاقه ما الحاقه فغشيم
من الهم ما غشيم او التحقير نحو اعطيت عطية ما او التوبيخ نحو ضربت ضرباً ما اي نوعاً من الضرب
وفعلت فعلاً ما اي نوعاً من الفعل والشتم وراها في جميع ذلك زائدة وابطل ابن عصفور الزيادة بانها
في الاوایل والاواخر تقل وانها تقل وانها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي معنى التعظيم ونحوه
وتقع ما زائدة خوفاً من رخصة ما خطاياهم اما انت منطلق واجاز الكسائي زيادة من قوله **ش**
الزبير سنام الحمد فعدلت ذاك القبائل ولا اثرون من عددا اي ولا اثرون عددا والبعض يرون
انكروا ذلك لانها اسم والاستمالة لانزاد واولوا البيت على انها فيه نكر مؤصوفة اي من بعد **ع** د
ص ونقع اي شرطاً واستنهاماً وصفة نكرة حذفتها تادراً وقبل سابع **ق** ابن مالك وحالا والاخفش
وتكررت مؤصوفة **ش** تقع اي شرطاً كقوله اي حين تلم لي بقى ما سببت من الخبر فاتخذ في خليل واستنهاماً
خوفاً من الغرير احق بالامن وصفة نكرة لقوله **ع** دعوت امراء اي الذي استثنى عنه امر فاجابني
فان اضيفت اليه اشتق من صفة يمكن المدح بها كانت المدح بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي
اليه فاذا قلت بفارس اي فارس فقد اثبتت عليه بالمرسدة خاصة او الى غير مشتق
فهي للتساع عليه بكل صفة يمكن ان يفي بها فاذا قلت مرتب رجل اي رجل فقد اثبتت عليه
شأنه كافياً في كل ما يدرج به الرجل وانما توصف بها الوارثة المعروفة لانها الواضحة الى معرفة
كانت بعضها من يضاف اليه وذلك لا يتصور في الصفة والغالب ان المراد من النكرة وقد تحذف
كقوله **ع** اذا حاربنا كحاج اي متافق اي متافق وهذا في غاية التدوير لان المقصود بالوصف

بأي التعظيم والحدف منافع لذلك وذكر ابن مالك أنها تقع حالا لقوله: وقده عنها حتى أيا فتى، قال أبو جابر: قل بذكر اجتماعها وقوعها حالا وانشدوا البيت: برقع أيا على الأبد والخبر محذوف، والقدير أي فتى هو وأخبار الإخفش وقوعها نكرة موصوفة فتى سأل من وما نحو مررت بأي كرم، والجر هو رملعوا ذلك لأنه لم يسمع **ص الكتاب الأول في العدة وهي المرفوعات والمنصوبات**
بالنواسخ **ش** العدة عبارة من ما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام الأبدليل بقوم مقام اللفظ به وجعلوا أعرابه الرفع لما تقدم في أنواع الإعراب والحقق معها باللفظيات في نصب خبر كان وكاد واسم أن ولا ولا نظر فأنها عمد لأنها في الأصل المبتدأ والخبر ونصبت **ص المبتدأ** اختلف هل هو أصلا والفاعل والخبر روقا للرضي كل أصلا **ش** اختلف في أصل المرفوعات فقيل المبتدأ والفاعل فرع عنه وعرضي إلى سبويه وجهه أنه مبتدأ وفي الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن نكره والفاعل على نزول فاعليته إذا تقدم وأنه عامل معول والفاعل معول لا غير وقيل الفاعل أصلا وللبدا فرع عنه وعرضي للتحليل وجهه أن عامله للفظ وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي وأنه رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني وقيل كلاهما أصلا ولتبيين أحدهما نحو حمل على الآخر ولا فرع عنه واختاره الرضي ونقله عن الإخفش وابن السراج قال لذلك التميز والتشبيص أصول والنصب كالمفعول ولست بحمله عليه كما هو مذهب النجاة انتهى قال أبو جابر وهذا الخلاف لا يجدي **ص** فإبراهيم قال وهو المحذوف من عامل لفظي غير رابح وخو جوا عنه أو وصفا بقارفاً منفصلا ولو ضمير أخلافاً للكيفية كافٍ بشرطه تقدم نفي ولو غير أو استفهام وثالثها يجوز دونه بفتح ومنعه أبو جابر في غير ما والأهم وهو قائم مقام الفعل ومن ثم لا خبر له خلافاً لراعي أنه محذوف أو نال به ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يشي ولا يجمع الأعلى لغة الكوفي البر اعني خلافاً لابن حوط الله فان طابتهما خبر مقدم مفرد أو مكرراً وما استوي مفردة وغير جار ودخل بقول غير رابح هو هل من خالق غير الله قالوا حسبك درهم والخبر روقا بالخبر الكافجي أنه خبر ونحوه رب رجل عالم أفادنا **ش** حد النجاة المبتدأ بأنه الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيدي ونحوه مخبر عنه أو وصفاً سابقاً لأفعال منفصلة كافٍ فقولنا المجرد من عامل لفظي آخر الفاعل ونائبه ومدخول النواسخ والخبر وقيد العامل باللفظي بناء على رأيهم أن عامل المبتدأ معنوي وهو الأبدل وقولنا ونحوه يدخل خبراً رب رجل عالم أفادنا فرب رجل مبتدأ ولا أثر لرب لأنها في حكم الزايد إذ لا تتعلق بشي وهذا الحد غير مرضي عندي لأمرين أحدهما أن عامل المبتدأ عندي الخبر كما سياتي اختياري له وهو لفظي والآخر أنه أنه شامل للفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم فلذا أورثت بقولي قالوا وما قالوه في حسبك درهم غير مرضي أيضاً قال **ش** شيخنا الكافجي اختار أن يحسبك درهم خبر مقدم وأن المبتدأ درهم يحسبك نظر المقتضى فإنه محط الفائدة إذا قصد الأخبار عن درهم بأنه كافيه وما قال **ش** نحن هو الطيوان **ش** المبتدأ قسماً قسم له خبر وقسم له فاعل أو نائب عنه يعني عن الخبر وهو الوصف سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو منسوبة وسطره أن يكون سابقاً فليس منه أخواك من خارج أبو جابر القدم سطره وسطره مرفوعة أن يكون منفصلاً سواء كان ظاهراً أم ضميراً أو قائماً انتهى ومنع الكوفيون الضمير فلا يخبرون إلا قائم إن أنتي بالمطابقة تجعل الضمير مبتدأ مؤخرًا قالوا أنت الوصف إذا رفع الفاعل الساتر مسدداً الخبر جري مجري الفعل والفعل لا يتصل منه الضمير وورد بالسماع قال خليل ما واف بهدي انتهى إذا لم تكونا لي على من أقطع، وسطره أيضاً أن يكون

٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١
 ٥٧٢
 ٥٧٣
 ٥٧٤
 ٥٧٥
 ٥٧٦
 ٥٧٧
 ٥٧٨
 ٥٧٩
 ٥٨٠
 ٥٨١
 ٥٨٢
 ٥٨٣
 ٥٨٤
 ٥٨٥
 ٥٨٦
 ٥٨٧
 ٥٨٨
 ٥٨٩
 ٥٩٠
 ٥٩١
 ٥٩٢
 ٥٩٣
 ٥٩٤
 ٥٩٥
 ٥٩٦
 ٥٩٧
 ٥٩٨
 ٥٩٩
 ٦٠٠
 ٦٠١
 ٦٠٢
 ٦٠٣
 ٦٠٤
 ٦٠٥
 ٦٠٦
 ٦٠٧
 ٦٠٨
 ٦٠٩
 ٦١٠
 ٦١١
 ٦١٢
 ٦١٣
 ٦١٤
 ٦١٥
 ٦١٦
 ٦١٧
 ٦١٨
 ٦١٩
 ٦٢٠
 ٦٢١
 ٦٢٢
 ٦٢٣
 ٦٢٤
 ٦٢٥
 ٦٢٦
 ٦٢٧
 ٦٢٨
 ٦٢٩
 ٦٣٠
 ٦٣١
 ٦٣٢
 ٦٣٣
 ٦٣٤
 ٦٣٥
 ٦٣٦
 ٦٣٧
 ٦٣٨
 ٦٣٩
 ٦٤٠
 ٦٤١
 ٦٤٢
 ٦٤٣
 ٦٤٤
 ٦٤٥
 ٦٤٦
 ٦٤٧
 ٦٤٨
 ٦٤٩
 ٦٥٠
 ٦٥١
 ٦٥٢
 ٦٥٣
 ٦٥٤
 ٦٥٥
 ٦٥٦
 ٦٥٧
 ٦٥٨
 ٦٥٩
 ٦٦٠
 ٦٦١
 ٦٦٢
 ٦٦٣
 ٦٦٤
 ٦٦٥
 ٦٦٦
 ٦٦٧
 ٦٦٨
 ٦٦٩
 ٦٧٠
 ٦٧١
 ٦٧٢
 ٦٧٣
 ٦٧٤
 ٦٧٥
 ٦٧٦
 ٦٧٧
 ٦٧٨
 ٦٧٩
 ٦٨٠
 ٦٨١
 ٦٨٢
 ٦٨٣
 ٦٨٤
 ٦٨٥
 ٦٨٦
 ٦٨٧
 ٦٨٨
 ٦٨٩
 ٦٩٠
 ٦٩١
 ٦٩٢
 ٦٩٣
 ٦٩٤
 ٦٩٥
 ٦٩٦
 ٦٩٧
 ٦٩٨
 ٦٩٩
 ٧٠٠
 ٧٠١
 ٧٠٢
 ٧٠٣
 ٧٠٤
 ٧٠٥
 ٧٠٦
 ٧٠٧
 ٧٠٨
 ٧٠٩
 ٧١٠
 ٧١١
 ٧١٢
 ٧١٣
 ٧١٤
 ٧١٥
 ٧١٦
 ٧١٧
 ٧١٨
 ٧١٩
 ٧٢٠
 ٧٢١
 ٧٢٢
 ٧٢٣
 ٧٢٤
 ٧٢٥
 ٧٢٦
 ٧٢٧
 ٧٢٨
 ٧٢٩
 ٧٣٠
 ٧٣١
 ٧٣٢
 ٧٣٣
 ٧٣٤
 ٧٣٥
 ٧٣٦
 ٧٣٧
 ٧٣٨
 ٧٣٩
 ٧٤٠
 ٧٤١
 ٧٤٢
 ٧٤٣
 ٧٤٤
 ٧٤٥
 ٧٤٦
 ٧٤٧
 ٧٤٨
 ٧٤٩
 ٧٥٠
 ٧٥١
 ٧٥٢
 ٧٥٣
 ٧٥٤
 ٧٥٥
 ٧٥٦
 ٧٥٧
 ٧٥٨
 ٧٥٩
 ٧٦٠
 ٧٦١
 ٧٦٢
 ٧٦٣
 ٧٦٤
 ٧٦٥
 ٧٦٦
 ٧٦٧
 ٧٦٨
 ٧٦٩
 ٧٧٠
 ٧٧١
 ٧٧٢
 ٧٧٣
 ٧٧٤
 ٧٧٥
 ٧٧٦
 ٧٧٧
 ٧٧٨
 ٧٧٩
 ٧٨٠
 ٧٨١
 ٧٨٢
 ٧٨٣
 ٧٨٤
 ٧٨٥
 ٧٨٦
 ٧٨٧
 ٧٨٨
 ٧٨٩
 ٧٩٠
 ٧٩١
 ٧٩٢
 ٧٩٣
 ٧٩٤
 ٧٩٥
 ٧٩٦
 ٧٩٧
 ٧٩٨
 ٧٩٩
 ٨٠٠
 ٨٠١
 ٨٠٢
 ٨٠٣
 ٨٠٤
 ٨٠٥
 ٨٠٦
 ٨٠٧
 ٨٠٨
 ٨٠٩
 ٨١٠
 ٨١١
 ٨١٢
 ٨١٣
 ٨١٤
 ٨١٥
 ٨١٦
 ٨١٧
 ٨١٨
 ٨١٩
 ٨٢٠
 ٨٢١
 ٨٢٢
 ٨٢٣
 ٨٢٤
 ٨٢٥
 ٨٢٦
 ٨٢٧
 ٨٢٨
 ٨٢٩
 ٨٣٠
 ٨٣١
 ٨٣٢
 ٨٣٣
 ٨٣٤
 ٨٣٥
 ٨٣٦
 ٨٣٧
 ٨٣٨
 ٨٣٩
 ٨٤٠
 ٨٤١
 ٨٤٢
 ٨٤٣
 ٨٤٤
 ٨٤٥
 ٨٤٦
 ٨٤٧
 ٨٤٨
 ٨٤٩
 ٨٥٠
 ٨٥١
 ٨٥٢
 ٨٥٣
 ٨٥٤
 ٨٥٥
 ٨٥٦
 ٨٥٧
 ٨٥٨
 ٨٥٩
 ٨٦٠
 ٨٦١
 ٨٦٢
 ٨٦٣
 ٨٦٤
 ٨٦٥
 ٨٦٦
 ٨٦٧
 ٨٦٨
 ٨٦٩
 ٨٧٠
 ٨٧١
 ٨٧٢
 ٨٧٣
 ٨٧٤
 ٨٧٥
 ٨٧٦
 ٨٧٧
 ٨٧٨
 ٨٧٩
 ٨٨٠
 ٨٨١
 ٨٨٢
 ٨٨٣
 ٨٨٤
 ٨٨٥
 ٨٨٦
 ٨٨٧
 ٨٨٨
 ٨٨٩
 ٨٩٠
 ٨٩١
 ٨٩٢
 ٨٩٣
 ٨٩٤
 ٨٩٥
 ٨٩٦
 ٨٩٧
 ٨٩٨
 ٨٩٩
 ٩٠٠
 ٩٠١
 ٩٠٢
 ٩٠٣
 ٩٠٤
 ٩٠٥
 ٩٠٦
 ٩٠٧
 ٩٠٨
 ٩٠٩
 ٩١٠
 ٩١١
 ٩١٢
 ٩١٣
 ٩١٤
 ٩١٥
 ٩١٦
 ٩١٧
 ٩١٨
 ٩١٩
 ٩٢٠
 ٩٢١
 ٩٢٢
 ٩٢٣
 ٩٢٤
 ٩٢٥
 ٩٢٦

كافيا اي مغنيا عن الخبر لخرج خوا قايام ابوه ريد فان الفاعل غير مضي اولاً بحسن السكون عليه فزيد فيه
مبتداً وقايام خبر مقدم وشرطه ايضا تقدم نفي او استهزام باي ادواتها كما ولا وان وغير نحو غير
قايام الزيدان ومنه قوله غير ماضي على زمن ينقض بايهم والآخر وكما لمع وهما ومن ومضي
واين وكيف ولم واين ههنا خبر ابن مالت قياساً على سماع ما والآخر وقصر ابو جابر عن
اذ لم يسمع سواهما ولم بشرط اللوفون والاختصاص الاعتمادي على ما بنا على زاهم الا في عمله غير
معتمد وشرط ابن مالت استحساناً لا وجوباً فان جاز دونه بغير وجعل منه قوله خبر بنو ابي ولأنك
ملغياً واجبت بان خبر مقدم قد يطابق لان باب فاعيل لا يلزم فيه المطابقة ثم هذا الوجه قايام
مقام الفعل لشره شبه به ولا جاز ذلك منع مما منع الفعل فلا خبر عنه ولا يصغر فلا يقال
اضربت الزيدان ولا يوصف فلا يقال اضارب عاقل الزيدان ولا يعرف بال فلا يقال القايام اخوك
ولا ينبغي ولا يجمع فلا يقال اقامان اخواك واقامون اخوتك على ان اخواك واخوتك فاعل
الاعلى لغة الكوفي البراءة كما لا يقبل الفعل شيئا من ذلك وزعم بعضهم ان خبر هذا الوجه محذوف
ورد بانه لاحاجة اليه لتمام الكلام بدونه وزعم آخر انه الذي يليه وزعم ابن خوط الله انه محذوف
تثنيته وجهه واستدل بحديث او نحو جيم واجبت بانه على لغة الكوفي البراءة او على التقدير
والتأخير وعلى الاول لو نفي وجمع جعل خبراً متقدماً والمرفوع مبتداً موحداً ويجوز ذلك مع ما تقدم
في الافراد عوا قايام زيد وفي جمع التفسير عوا قايام الرجال وفي ما استوي فيه المفرد وغيره عوا جيت
الزيدان **ص** ورافع المبتداً قال الجمهور هو الابتداء وهو جعله او الخبر عنه وقيل جرده والخبر
المبتداً وقيل الابتداء وقيل عوا والخبر عوا فافق للكوفة وابن جني وابن خبان ترافعا وقيل ان كان
في الخبر ذكر والافيه **ن** في رافع المبتدا والخبر اقوال الجمهور وسيبويه على ان رافع المبتدا مقبولة
وهو الابتداء لانه بني عليه ورافع الخبر المبتدا لانه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء
وضعف بان المبتدا قد يرفع فاعلا عوا قايام ابوه صاحبك فلو كان رافعاً للخبر لادى الى اعمام
واحد رفعين ولا نظيره واجبت بان ذلك انما يجوز اذا احدثت الجملة وهي هنا مختلفة وبلده
قد يكون جامدا او ضميراً او محلاً لا يعملان **واحب** بان ذلك انما يجوز فيما جعل بطريق التثنية بالفعل
وعمل المبتدا ليس به بل بطريق الاضافة وقيل القائل في الخبر هو الابتداء (معناه) لانه طالب انما
فعل فيهما وعليه الاختصاص وابن السراج والرياني ورد بان اقوي العوا مل وهو الفعل لا يعمل
رفعين فالمعنوي اؤي **وقيل** القائل في الخبر هو الابتداء والمبتدا معاً وعلى هذا عمل الجمهور الا ان
او الابتداء بواسطة المبتدا قولان ونظير الثاني تقوي الفعل بواو المتصاحفة في المفعول **مع**
وبالافى للتثنية المستثنى وتقوي المعنى في معنى اللام او من وذهب الكوفون الى انها ترافعا
فالمبتدا رافع الخبر والخبر رفع المبتدا لان كلامهما طالب للآخر والخبر به ما وعده وضعف بانه
يلزم عليه ان يكون رتبة كل منهما التقديم لان اصل كل عامل ان يتقدم على معموله **واجب**
بمع ذلك بدليل ادوات الشرط فانها عاملة في افعالها الجزم وافعالها عاملة فيما نصب نحو
انما تدعوا ولوسلم قلنا كل منهما متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر فلا دور للاختلاف
الجملة انما تقدم المبتدا فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وقوله وانما تقدم الخبر
فالانه محط الفايضة وهو المقصود من الجملة لانك اذا ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض

وان كان

وان كان متأخراً في الوجود فهو متقدم في العقيد وهذا المذهب اختاره ابن جني وابو جابر وهو المختار
عندي وللكوفيين قول اخر ان المبتدا مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد ضربته لانه لو رال الضمير
انصب فكان الرفع منسوباً للضمير فان لم يكن ثم ذكر عوا القايام لزيد متوافقاً وعلى قول الجمهور يختلف
في الابتداء فالاصح انه جعل الاسم او الخبر عنه وقيل جرده من العوا مل الغلبة اي كونه معرياً منها
ص والخبر مفرد جامد ولا ضمير فيه خلافاً لراعه مشتق بخلافه ان لم يرفع ظاهراً ولا يحمل خبراً واحداً
وقيل اثنين ان قد خلف مؤنث وثلاثة ان كان **بالت** وفي نحو حمله جامداً قبل بقدر فهمها وقيل الاول
وقيل الثاني وقيل في المعنى لاني واحد **وتتر على** ابن جني قوله وقيل يبرز فاعلاً او ناكداً والاول
وقال الكوفي وابن مالت ما لم يومن ليس وحكمه خالاً ونعنا كالحبر والفعل ابو وقال ابو جابر اذا خلف
ليس كرا لفظاً **ن** الخبر ثلاثة اقتسام مفرد وجملة وشبهها وهو الطرف والمجور والمفرد والعوا مل
تسلط على لفظه مضافاً كان او غير وهو قنمان جامد ومشتق والمشتق ما دل على متصرف مصوغاً
من معتد كغبار ومضروب وحسن واحسن منه والجامد خلافه فالجامد لا يتحمل ضمير اخو زيد
اسدلاً بمعنى تجماع وزعم اللساني انه يتحمله ونسبه صاحب السبسط وغيره الى الكوفيين والزمان **ن**
قال ابن مالت وغيره وهو دعوى لا دليل عليها قال ابو جابر وقد رد بانه لو تحل ضمير الحار العطف
عليه موكداً يقال هذا اخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو والمشتق يتحمله ان لم يرفع ظاهراً
نحو زيد قائم بخلاف ما اذا رفعه لفظاً نحو الزيدان قائم ابو عوا او محلاً نحو زيد ميمون ونسبه ولا يتحمل ضمير
ضمير واحد وقيل ان قد خلف من مؤنث استتر فيه ضمير ان احدها المبتدا والآخر الموصوف الذي
صار خلفاً منه **ولا** فاذا كان في خبره فان كان صلة ان نحو زيد القايام ففيه ثلاث ضمائر للمبتدا
والموصوف الذي صار خلفاً منه **ولا** فاذا اكد قبل فيه زيد القايام **ن** نفسه نفسه ولو تعدد
الخبر المشتق والجمع في المعنى واحده نحو هذا حلو خامض ففيه اقوال قال الفارسي والسبسي **ن** ال
ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول ينزل من الثاني منزلة الخبر وصار الخبر انما هو بتمامها **وقال**
بعضهم يقدر في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالتصديق والتقدير هذا حلو فيه حموضة
وقال ابو جابر الذي اختار ان كلامهما محل ضمير الاشتقاقهما ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما
خبراً على حدة لان المقصود جمع الطبعين والمعنى ان فيه خلوة وحموضة **وقال** صاحب البديع
الضمير يعود على المبتدا من معنى الكلام كما نك قلت هذا امر لانه لا يجوز خلوة الخبرين من الضمير لئلا
تنتقض قاعده المشتق ولا الفراد احدها لانه ليس اولى من الاخر ولا ان يكون فيهما ضمير واحد
لان عاملي لا يعملان في محمول واحد ولا ان يكون فيهما ضميران لانه ضمير التقدير مركب حلو وكله
خامض وليس هذا الغرض منه قال ابو جابر وتظهر ضرورة الخلاف اذا اجاب بعد هذا ظاهر نحو هذا
البيتان حلو خامض زمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرين ان يكون الزمان مرفوعاً بالثاني وان
قلنا يتحمل كان فباب التنازع ولتعارض ادلة الاقوال سكت عن الترجيح قال ابن جني راجعت ابا
علي نيفاً وعشرين سنة في هذه المسئلة حتى تبين لي ثم ان جري المشتق على من هو له استتر الضمير
قال ابن مالت باجماع كعدم الحاجة الى ابراز عوا زيد ههنا ضارباً اي قال ابو جابر وليس
كما ادعاه من الاجماع ففي الاقوال اجازة لبعض اهل العلم ان يقول زيد وعمرو ضارباً هو فلو كان ضارباً
على غير من هو له ويرفع الضمير به او يحمله توكيداً وان جري على غير من هو له وجب ابراز سوا

لأرجع في الدار قال وأما المثال فيخرج على أن الب فيه للمبتدأ للجنس والبيت الواجب فيه إعادة المبتدأ
بلفظه وليس العموم فيه مراد إذ المراد أنه لا يصبر له عنها لأنه لا يصبر له عن شيء **الترتيب** عطف جملة فيها
ضمير المبتدأ بقية السببية على الجملة الخبر بها الحالية منه **خو** وأنسان عيني عسر المأثارة فيبذل وتارات
نح فيعرق فيزيد وضمير يعود على انسان المبتدأ أو هي معطوفة بالفاء على عسر المأثارة الخبر **الخامس**
عطف الجملة المذكورة بالواو اجازة هشام وحده خوريد قامت هند وأكرمها ومنعها الجمهور لأنها إما
تكون للجمع في المفردات لافي الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعدون هذان يقوم ويعقد **السادس**
شرط يشمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر خوريد يقوم عمروان قام اجازة الزجاء وحزم به ابن
هشام في المعنى وهو المختار **السابع** تكرار المبتدأ بمعناه خوريد جاء في ابو عبد الله إذا كان كنيته اجازة
الاختصاص مستد لا والذين مستكون بالكتاب وأقاموا الصلاة أنا لنضع أجرا المصلين والجمهور منعوا ذلك
وقالوا الرابطة العموم ووافق ابن عصفور الاختصاص كما جاز ذلك في الموصول حكى أبو سعيد الذي روي
عن الخذري وتابعه الحضراوي وحسنه ابن جني **الثامن** وجود ضمير عايد على المبتدأ ابتداء من بعض
الجملة الخبر بها اجازة الاختصاص أيضا نحو حسن الجارية العجبي هو فاعجبني خبر حسن ولا رابط فيها فربط
بالبدل الذي هو هو اذ هو بدل من المضمر الموث المستتر في اعجبني لعائد على الجارية وهو عايد
على الحسن **ص** وظرف أو مجزور قام عامله كون منوي في الأصح والتحقق وفاقا لأن كيسان أنه
الخبر والغافل في مرفوعة والمختار وفاقا لأن مالت تقديره اسم فاعل لتعنيته بعد ما ورجح ابن
الحاجب الفعل وعليه هو من قبيل الجملة وعلى الأول المفرد وقيل قسم براسه مطلقا وجوز الكوفية
النافية وبجمل استحق ومنعه الفراءان تقدم وبوكه ضمير وعمله باقي **ش** ذاقع الظرف أو الجار
والمجزور خبر ان شرطه تاما خوريد امامك وزيد في الدار بخلاف النافى وهو ما لا يفهم بمجوز
ذكره وذكر مغوله ما يتعلق به خوريد بك او فبك او عنك اي وانق بك وراعب فبك
وبعرض عنك فلا يقع خبر اذ لا يبرق فيه **ح** هنا مسائل **الادبي** اختلف في عامل الظرف أو
المجاور الواقعين خبرا فالاصح انه يكون مقدر وقيل المبتدأ أو عليه ابن خروف ونسبه ابن ابي
العافية الى سيبويه وأنه عمل فيه النصب لا الرفع لأنه ليس الأول في المعنى ورد بانه مخالف للمشهور
من غير دليل وبانه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل بالخالفه وعليه
الكوفيون فاذا قلت زيد اخوت فالاع هو زيد او زيد خلفك فالخلف ليس بزيد فخالفته اعلمت
النصب ورد بان الخالفه معنى لا تختص بالاسماء دون الافعال فلا يقع ان يكون عامله لان العامل
المعنى شرطه ان يكون مختصا بالمعنوي الاضعف اولى وعلى الأول مجزور تقدير الكون باسم الفاعل
وبالفعل فالقدير في زيد عندك اوفي الدار زيد كان او مستقرا وكان او استقرا واختلف في الأول
منها فرجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد والتعريف به في قوله
فانت الذي بخوصه الهون كان ولتعيته في بعض المواضع وهو ما لا يفهم فيه خبر الفعل خو لما
عندك فزيد وخرجت فاذا عندك زيد لان اما واذا المجازية لا يليها فعل ورجح ابن الحاجب تبعاً
للزحطري والفارسي تقدير الفعل لأنه امثل في العمل ولتعيته في الصلاة واجيب بالفرق فانه في
الصلاة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد ان قدرت اسم الفاعل على كان من قبيل الخبر المفرد
وان قدرت الفعل كان من قبيل الجملة فلا يخرج الخبر عن القسمين وقيل هو قسم براسه مطلقا وعليه

النصب على فريشان **الثالث** اذا قلت اليوم الجمعة جاز في اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة ما يتضمن عملا
كالسبت والعيد والظفر والاصحى والنبير وزان في الجمعة معنى الاجتماع وفي السبت معنى القطع وفي العيد معنى
العود وفي الظفر معنى الافطار وفي الاصحى معنى التضيئة وفي النبير معنى الاجتماع ولذا قيل في اليوم يومك
لانه على معنى شأنك وامرك الذي تذكر به واما الاحد وما بعده من الابهام فلا يجوز فيه الا لانه لان ذلك
لا يتضمن عملا والنصب انما هو على انه كان فيها شيء ولا شيء كان فيها بخلاف ما تقدم واحراز الفروغ
النصب في ذلك ايضا بناء على ان اي على معنى ان الامم من الاحد والاشين فيجعل الاحد والاشين واقعا
والان كما تقول في هذا الوقت هذا اليوم قال ابو جابر ومقتضى قواعد المقربين في غير اسماء الايام من
ايام الشهور ونحوها الرفع فقط نحو اول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم **الرابعة** اذا قلت ظهر كذا
خلقك جاز رفع الخلف ونصبه اما الرفع فلان الخلف في المعنى الظاهر واما النصب فعلى الظرف وكذا ما اشبهه
ذلك نحو نعلك استغفرك قال تعالى والرب اسفل منكم قوي بالخبرين فان كان الظرف المحبر به غير مقترن
بمعنى النصب نحو راسك فوقك ورجلاك تحتك بالنصب لا غير لان فوق وتحت لا يستعملان الا ظرفات
وقيل يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالمثالين المذكورين بخلاف ما ليس منه نحو فوقك قلنسوتك وتحتك
نعلك **ص** ومنعوا الاخبار بوجه واحد واجاز يونس وهشام وفي جواز تقديره خلف **ش** ومنع الجمهور
الاخبار بوجه واحد لانه اسم جري مجري المصدر فلا خبر به واجاز يونس وهشام فيقال زيد وحده
اجرا له مجري عنده وتقدر به زيد موضع التفرد وعلى هذا اهل يجوز تقديره فيقال وحده زيد كما
يقال في دار زيد قال يونس وهشام لا قال ابو جابر وحده يونس وهشام نعم العرب على قولهم
زيد وحده **ص** وبغنى عن الخبر مصدر ومفعول به وحال قال الكسائي ووصف مجور **ش** وبغنى
عن الخبر مصدر مجور بغير اي بغير سبب او مفعول به انما نحو العا هري عما يهدها عا مئة
وحال حتى لا تخفى زيد قائما اي ثبت قائما قوي وحسن عصبه بالنصب قال الكسائي ووصف مجور
كذا **ص** **مسئلة** الاضطر تعريف مبتدأ وتذكير خبر فان اجتمع في المعرفة المبتدأ
الا في كم مالت وخبر منك زيد عن سبويه وقد يعرفان في خبر في المبتدأ وقيل لا اعلم وقيل يجب ان
وقيل المعلوم عنده وقيل لا يعرف وقيل غير الضمة **ش** الاضطر تعريف لست لانه السند اليه حقيقة ان
يكون معلوما لان الاشتنا الى الجاهل لا يقيد وتذكير الخبر لان سببه من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل
والفعل يلزمه التذكير فموجب تذكير الخبر على تعريفه فاذا اجتمع معرفة وتذكير فالمعرفة المبتدأ والتذكير
الخبر الا في صورتين استثنيا عند سبويه **احدها** نحو كم مالت فان كم مبتدأ وهي تكرة وما بعدها
معرفة لان اكثر ما يقع بعد اسمها الاستنباط من مبتدأ وخوم قائم ومن قام ومن عندك محكم على كم
بالاستدلال لا قل على الاكثر **الثانية** افعل التفضيل نحو خير منك زيد وتوجيهه ما تقدم وتكمه
وغير سبويه بجعل المعرفة في صورتين المبتدأ اجزا على الفاعل وقال هشام بن عمار عندي جواز
التوجيهين اعلا للدليلين **واذا** اجتمع معرفتان في المبتدأ اقوال احدها وعليه الفارسي وهو ظاهر
قول سبويه انك بالخيار فاشيت منهما فاجعله مبتدأ والثاني ان الامم هو الخبر مجور زيد صدق اذا
كان له اصدقا غير والثالث انه محسبا لمخاطب فان علم منه ان في علمه احد الامرين او بشا له عن
احدهما بقوله من القام فقل في جوابه القام زيد فالجهول الخبر **والرابع** ان المعلوم عند المخاطب
هو المبتدأ والجهول الخبر **والخامس** ان اختلفت رتبة ما في التعريف فاعبرهما بالمبتدأ والاف الساب

والسادس ان الاسم متعين للابتداء او الوصف متعين للخبر نحو القايد زيد **ص** ويكره ان بشرط القابض ويحصل
غالبا بكونه وصفا او موصوفا بظاهرا او مقدرا او عاملا او دعيا او جوابا او واجب الصدر او مقصرا او متلا
او عطف على سابع الابتداء او عطف عليه بالواو او قصد به عموم او تنجيب او ايهام او خرق للعادة او تنويع او
حصرا او الحقيقة من حيث هي او تلي نفي او استنباطا ولو تغير عن خلافه لاسيما الحاجب او لا او واو
الحال او في الجزاء او اذا حجة او بينا او بينا او طرفا او مجزورا قال ابن مالك وابن النحاس او جملة خبر
ش يجوز الابتداء بالترك بشرط النافية وحصل غالبا باخذ امور **والثاني** ان يكون وصفا كقولهم ضعيف
عاذ بمروءة اي حيوان ضعيف النحى الى ضعيف والتمثلة بنحو ضعيفة **الثاني** ان يكون موصوفا اما
بظاهرا او اجزا مني عنده ولعمري مؤمن خير من مشرك او مقدر نحو التمن منون بدرهم اي منون منه
شوا هوذا تاب اي تشرعظيم **الثالث** ان تكون عاملة اما رفعها نحو قائم الزيدان من اجازة او نصبها
نحو امر معروف صدقة او خبر نحو غلام امرأة جاني وخمس صلوات كتبتك الله ومثلك لا يتخلل وغيرك
لا يجوز **الرابع** ان تكون دعيا نحو سلام على الياسين وبل للطفين **الخامس** ان تكون جوابا
نحو درهم في جواب ما عندك اي درهم عندي فيقدر الخبر متأخرا ولا يجوز تقديره متقدما لان
الجواب ليسلك به سبيل السؤال والمقدم من السؤال هو المبتدأ **السادس** ان يكون واجبا للتقدير
كالاستنباط نحو من عندك والشرط نحو من يوم امم **السابع** ان يكون مصغرا نحو جيل جاني لانه
في معنى رجل صغير **الثامن** ان يكون مثالا اذا لامثال لا تغير نحو لئن عبد يا ف لك كذا
التاسع ان يعطف على سابع الابتداء نحو زيد ورجل قائم ان قول معروف ومغترق خير من صدقة
العاشر ان يعطف عليه ذلك نحو طاعة وقول معروف اي امثاله من غيرهما **الحادي عشر**
الى السابع عشر ان يقصد به عموم نحو كل يوم او تنجب نحو لزيد او ايهام نحو ما احسن زيدا
او خرق للعادة نحو تنجب تحديت وبقرة تكلت او تنويع نحو فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساويوم
ننشره او حصر نحو شواهر ذات اب اي ما اهر ذات اب الاشر وشي جاك اي ما جاك الاشياء والحقيقة
من حيث هي نحو رجل خير من امرأة ومرة خير من خراة **الثامن عشر الى الخامس والعشرين**
ان يسبقه نفي نحو ما رجل في الدار واستفهام نحو اله مع الله هل رجل في الدار وقصر ان الحاجب
في شرم واقية على الامم المعادلة بام نحو رجل في الدار امراة قائم ابن هشام في المغني
وليس كما قال اولولا نحو لولا اصطبار لا ودي كل ذي مئة او او الحال نحو سربنا ونجم قد اصف
او في الجزاء لقولهم ان ذهب غير فعير في الرهط وغير القوم سبدهم او اذا الفجائية نحو خرجت فاذا
رجل بالباب او بينا وبينهما نحو كذا او الخبر وهو ظرف او مجزور او جملة نحو ولدت
زيد لكل اكل كتاب قصرك غلامك رجل والحق الجملة في ذلك بالظرف والمجزور ذكر ابن مالك
قال ابو جابر ولا اعلم احدا او افقه انتهى وقد وافقه عصره به اله ابن النحاس شيخ ابن حبان
في تعليقه على المقرب **ص** **مسئلة** الاضطر تاخير الخبر ويحت ان احدا عرفا ونكرا ولا يسان والافصح
او كان طلبا او فعلا فليرفع البارز فالجهوم يقدم وثالثها المختار ان كان محسبا لامثالا او اقترن بالاف
او الا او انما قيل او الباء الزائدة والمبتدأ الارم الصدر او ما وتلوا ما **ش** الاضطر تقدم المبتدأ
وتأخير الخبر لان المبتدأ المحكوم عليه فلا بد من تقدمه لتحقيق ويجوز تأخير خبره بحيث لا مانع نحو قائم
زيد ويحت التزام الاضطر لاسباب **احدها** ان يوم التقديم ابتداء الخبر بان يكونا معرفتين

او بكرتين متساويتين ولا قسبة خوزيد اخوك وافضل منك افضل مني فان كان قسبة جاز التقديم نحو
ابو يوسف ابو حنيفة وقوله بنونا بنونا بنينا وقوله قبله الام احيا اكرمها واعذر الناس بالجهل
وافهمها اي اكرمها الام الاحياء ومنهم من اجاز التقديم مطلقا ولم يلتفت الى ايهام الانعكاس وقال
القائده حصل للحاطب سوا قدم الخبر واخر وقد اجاز ابن السيد في قوله سوا النسا البجا تران يكون شر
النسا مبتدا والخبر خبره وعكسه ومنهم من منع التقديم مطلقا ولم يفصل بين ما دل عليه المعنى وغيره
الثاني ان يكون الخبر طلبا خوزيد اضربه وزيد هلاضربه **الثالث** كذا
الرابع ان يكون الخبر فعلا خوزيد قام اذ لو قدم لا وجه الفاعلية فلورفع البارز فاطلق الجمهور جواز
تقديمه خوفا مما الزيدان وقا مؤا الزيدون وحضه والذي رحمه الله بالجمع ومنعه في المثني لبقا الالباس
على السامع لسقوط الالف للاقاة الساكن ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنف ومنع قوم التقديم مطلقا
محاالة التثنية والجمع على الافراد لانه الاصل **الخامس** ان يقتصر الخبر بالفاعل الذي ياتني فله
درهم لان الف دخلت لشبهة بالجزا والجزا لا تقدم على الشرط **السادس** ان يقتصر بالا او انا نحو وما
محمد الرسول انما انت نذير وبشر وصل الاعلى المعول **السابع** ان يكون مبتدا لازم الصدر
كالاستفهام نحو ايم افضل والشرط نحو من يقيم معه والمضاف الى احد نحو غلام ايم افضل وغلام
من يقيم معه وصبر الثمان نحو هو زيد منطلق ومدحول لام الابتداء خوزيد قائم **الثامن** ان يكون
المبتدا دغا نحو سلام عليك وويل لزيد **التاسع** ان يكون المبتدا بعد ما نحو انا زيدا فاعلم ان الف لا
تلي اما **العاشر** ان يقع الخبر مؤخرا في مثل نحو الكلاب على البقر وهذه الصور هي الاثني في قول
ويمنع ان قدم مثلا كذا خبر بعضهم ان يقتصر الخبر بالما الزائد نحو ما زيدا يقيم على لغة الاحمال
ص ويمنع ان قدم مثلا كذا خبر او كان ذا الصدر خلافا للاختصاص والمازني اوكم الخبرية او مضاف الى
ذلك او اشارة ظرفا او مفعلا للابتداء كخبره خلافا للجزوي او دال على ما يفهم بالتقديم ومنه سوا
على امت افتد على ان مدحول الهمزة مبتدا وقبله عكسه وقبله فاعل مغن وقيل مفعول وسوا
لا خبر له او مستند دون اما الى ان خلافا للفرا والاختصاص او الى مقرون باذاه حصر او فاذي
صبر ملاسبة لان امكن تقديم صاحبه ومنع الاختصاص في ذاك زيد الكوفية في ذاك قام زيد او عيد
زيد وقيام او ضربته زيد وقيام او قام ابوه زيد وزيد ابوه ضرب او ضربت واخا زيدا هشام والكسائي
الاخير وضربه دون قائم **ش** يمنع تأخير الخبر ويجب تقديمه لانتساب **احدها** ان يستعمل
كذلك في مثل لان الامثال لا تغير لقولهم في واد بنو سعد **الثاني** ان يكون واجبا لتقدير كاستفهام
نحو ابن زيد وكيف عمرو والمضاف اليه نحو صبر اي يوم الشتر **الثالث** ان يكون كخبرية او مضاف اليها
نحوكم درهم مائة وصاحبكم غلام انت **الرابع** ان يكون اسم اشارة ظرفا نحو زيد وهما عمرو وقوي
ثم الله شهيد ووجه تقديم القياس على سائر الاشارات فانك تقول هذا زيد ولا تقول زيد هذا
الخامس ان يكون تقديمه مفعلا للابتداء بالنكرة وهو الظرف والجورور والجملة كما سبق **السادس**
ان يكون دال على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو هو درك فلوا خرم يفهم منه معنى التحجب
الذي يفهم مع التقديم ومنه سوا على امت افتد على ان المعنى سوا على القيام وعدمه فذوق
الهمزة مبتدا وسوا خبره قدم وجوبا لانه لو اخر لثبوت التامع ان المتكلم مستفهم حقيقة وقبله سوا هو
المبتدا والجملة خبره وقبله هو مبتدا والجملة فاعل على من الخبر والتقديم استوي عندي ائت اخر

فقدت

قعدت وقبل هو مبتدا لا خبر له والجملة مفعول بلا ابا لي معينا سوا قاله الشهابي **السابع** ان يكون الخبر
مستندون اما الى ان المفتوحة المشددة وصلها نحو واية لهم انا حملنا اذ لو اخر البس بالمشددة وجوز
الفرا والاختصاص تأخير قياسا على السند الى ان الحفظة نحو وان تصوموا خير لكم فان ولي اما جاز التأخير
اتفاقا نحو عندي اصعبا روا اما اني جزم يوم النوي فلو جاز كان يبرئ **الثامن** **والثاسع** **والعاشر**
ان يكون مبتدا الى مقرون باذاه حصر كلبلا بلس نحو ما في الدار الاريد وانما في الدار زيد او الى مقرون
بغا نحو انا في الدار فزيد او الى مشتمل على صبر ملاسبة نحو في الدار صاحبها اذ لو اخر عاد الصبر على متأخر
لفظا ورتبة واذا علم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع علم ان ما عداها يجوز فيه التقديم والتأخير سوا
كان الخبر رافعا صبر المبتدا او سبيلا او ناصبا صبره او مشتملا عليه او على صبر ما اضيف اليه او المبتدا
مشتمل على صبر ملاسبة الخبر الاول نحو قايما زيدا والثاني نحو قايما ابوه زيد والثالث نحو ضربته زيد
والرابع نحو في داره زيد والخامس في داره قيام زيد وفي داره عبد زيد والسادس خوزيد اخوه
ضرب وزيد ابوه ضارب ومنع الكوفون تقديم الخبر في غير الرابع والمفسر في الاخبار الاهتمام ما منهم
فاجاز الاخبار بصورته ووافقه الكسائي على جواز الضميمة الثانية وهي زيد ابوه ضارب دون زيد
ابوه ضارب وعصمه ابو علي ان الاصل الاخبار بالمعروف والاخبار بالفعول خلاف الاصل فكان المبتدا النسبة
اليه اجنبي فلا يفصل بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل وعصمه عن بان الخبر اذا كان
فعلا لا يجوز تقديمه فلا يجوز تقديم معول له بخلاف اسم الفاعل وعصمه بان تقدم معول الفعل
او في لغوته واجاز الكسائي ايضا التقديم في الثالث ومنع الاختصاص التقديم في الرابع على ان زيد امر فوع
بالجزور وانما اجاز الكوفون ولم يجزوا قايما زيد وضربه زيد لان الصبر في قولك في داره زيد
يعتمد عليه الا ترى ان المفعول في الدار زيد وحضر هذا الصبر بالمرء واجبه الصبر بان السماع
حيثي انا ومشوم بشوك وذهب ابن الطراوة الى جواز زيد اخوك ذن قايما زيد على مذهب
له غريب خارج هنا سخا فند **ص** **مسئلة** مخوف ما علم من مبتدا وخبر وحيث صح فهمت في
الاولى قولان في المحذوف من زيد وعرو قائم ثالثا الخبر ويقل بعد اذ **ش** يجوز حذف ما علم من
المبتدا والخبر فالاول يكثر في جواب الاستفهام نحو وما ادراك ما هذه نار اي هي نار قل حل انلكم
بشمن ذلك النار اي هو النار وبعد الجواب نحو من علم صالحا فلنفسه اي فعله لنفسه وان تحاطبهم
فاخوانكم اي فهم اخوانكم وبعد القول نحو وقالوا اساطير الاولين اي هو ويقل بعد اذ الفجائية
نحو خرجت فاذا السبع ولم يقع في القران بعدها الا اثبات ومنه في غير ذلك سورة انزلناها براءة
من الله ورسوله اي هذه وآلاتي نحو اكلها ذآم وظلها اي ذآم والمحصات من الذين اوتوا الكتاب
اي خلكم **واذا** دار الامر بين كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط القاذرة وقام العبد
الاولي كونه الخبر لان المحذوف في اخر الجملة اسمها نقل القولين بن ابا ز ومثال المسئلة قصير جميل
اي شاي صغير جميل او صغير جميل امثل من غيره واذا جئت بعد مبتدا خبر واحد خوزيد وعرو
قايما فذهب سبويه والمازني الى ان المذكور خبر الاول وخبر الثاني محذوف وذهب ابن السراج
وابن عصفور الى عكسه وقالت اخرون انت غير في تقديم الهمزة **ص** ويجب في مبتدا خبر
نعت مقطوع لم يرح او اذم او ترحم او مضمر بدل من اللفظ بفعلة او مخصوص نمر او صريح قسم ونحو
من انت زيد ولا سوا خلافا للمبرد والسيرافي وكبعد لاسيما اذ ارفع **ش** يجب حذف المبتدا

في مواضع **أحدها** إذا كان خبراً عنه بيعت مقطوع لم يجر نحو المذبح أو دم نحو مرت برزبلا ناسق
أو ترجم نحو مرت بكر المشكن وأما القزم فيه الحذف لا يتم لما فعلوا هذه النعوت التي نصبوا لتزموها
الناسب أما على أنهم قصدوا النسا المذبح والدم والترح كما فعلوا في النداء لولا ظهورها في الأوامر والأخبار وأخري
الرفع مجري النصب أما غير الثلاثة من النعوت فيجوز فيه الحذف والدخول نحو مرت برزبلا الجباط أو هو الجباط
الثاني إذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمرني بسمعه والاصطلاح في هذا النصب
لأنه حتى به بدلاً من اللفظ بفعله فلم يجر الظاهر وأما نصبه لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدل ثم حمل الرفع على
النصب فالقزم أصلاً والمبتدأ **الثالث** إذا أخبر عنه بمفعول في باب نعم الرجل زيد أي هو زيد **الرابع**
إذا أخبر عنه بمفعول في باب لا فعل أي بين **الخامس** قول العرب من أنت زيد مذكورك زيد
السادس قولهم لاسوا حكاة سبويه وتأولوه على حذف مبدل أي هذا لاسوا ولا حكاة سوا أو هو
واجب الحذف لأن المعنى لا يستويان وأما المبرد والسري في الظاهر **السابع** قولهم لاسما زيد بالرفع لا
بما الذي هو زيد **وغيره** بعد لولا ولولا لا امتناع قال الجمهور مطلقاً والخيار أوفى للو ما في وابن
الشجري والشلوبين وابن مالك يجب ذكره إن كان خاصاً ولا دليل وعليه لولا قومك حديثاً عنه وفيه
يجوز وتكمل الخبر الجواب وقيل ثلثها رفع بها وقيل بمفعول وقد نفي المتقدمين لولم تحضر ومعهم قسم ضم
لاخبر في الأصح وأما مع والكوفيه سدت عنه والجمهور أنه منه حشك بيم الناس وضرب زيداً
وإن المقدور إذا كان وقيل ضرب به وقيل ثابت وخو به بعد الحال وقيل بظهور وقيل لا خبر والفعل
معن وقيل هو قائماً وفيها ضميران وقيل لا وقيل سدت عنه وقيل ضرب في فاعل مضمر ورفع قائماً ضرورياً
وجوز الأختلاف بعد فصل مضافاً إلى موصولة بكان أو يكون وابن مالك مقروناً والحال وشجري
مجوز مصدر مضاف وفي ثلثها المختار أن أضيف إليه وأخري ابن عثيمين وكل ما لا حقيقة له في الوجود
والخيار أوفى بالسبويه منع وقوع هذه الحالة فعلاً وثالثها مضافاً مرفوعاً وتقدم بها وثالثها إن
كانت من ظاهر ورابعها أن تعدي المصدر وتوسطها ومفعولها وثالثها إن لم يفصل وجوابها جملة
بواو لا وثالثها أن عري من ضمير ودخول كان على مضمرها وأما على وعلى بزيد كان قائماً على
زيداً لا ما ضميرك فكان حسناً صفة للبا والكاف والثنائية قبلها وعبد الله وعبد الله بزيد قد بين
ش يجب حذف الخبر في مواضع **أحدها** بعد لولا الامتناع لأنه معلوم بمقتضاها إذا ذهبت
على امتناع لوجود والمبدل لول على امتناعه هو الجواب والمبدل على وجوده هو المبتدأ فإذا قيل
لولا زيد لا كرمته هروا لم يشك في أن المراد وجود زيد منع من الأرام عمرو وجاز الحذف لتعني المحذوف
ووجب لسد الجواب وخلوله محله ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف ونحو المعري في قوله فلولا
العبد يسكه لسألاً وقيل الرمان وابن الشجري والشلوبين وتبعهم ابن مالك عما إذا كان الخبر التوكيد للمطلق
فلولا زيد كونه بعينه لا دليل عليه لم يجر الحذف فعلاً عن أن يجب نحو لولا زيد سألنا ما سلم ومنه قوله
صل الله عليه وسلم لولا قومك حديثاً عنده بكفرك لا شئت البيت على قواعد إبراهيم فإن كان عليه
دليل جاز الحذف ولا يشك في أن المراد وجود زيد محمودة لم ينح ومنه بيت المعري السابق والجمهور أطلق
وجوب الحذف بناءً على أنه لا يكون بعدها إلا كونا مطلقاً فاق ابن أبي الربيع أجاز قوم لولا (زيد) قائم
لا كرمته ولولا زيد جالس لا كرمته وهذا لم يثبت بالسماع والمقول لولا جالس عمرو ولولا قائم
زيد انتهى فليت والظاهر أن الحديث حرفته الزواة بدليل أن في بعض رواياته لولا أحد ثمان قومك

وهذا

وهذا أجاز علي القاعد وقد بينت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضابع وأبي حبان أنه لا يستدل
بالحدث على ما خالف القواعد النحوية لأنه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول والآحاديث رواها العجم
والمولدون ومن لا يحسن العربية فادعوا على قدر السنتهم وكجولاً فيما ذكر لولم يثبت عليه ابن النحاس
في تعليقه على المقرب وذهب قوم إلى أن الخبر بعد لولا غير مقدر وأنه الجواب وذهب الفراء إلى أن
الواقع بعد لا ليس مبتدأ بل مرفوع بها لا استغناء بها كما يرتفع بالفعل الفاعل ورد بها لولا كانت
عاملة لكان الخبر أو في ثمان من الرفع لا ختمها بالاسم وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بفعل مقدر
بعد ما تقدم لولا وحذف زيد أو نحوه لظهور في قوله فقلت بلى لولم يثبت على شغل وذهب جماعة
من المتقدمين إلى أنه مرفوع بملول لقيامها مقام فعل تقديره لولم يوجد ولم يحضر **الثاني** إذا وقع
خبر قسم صريح نحو لعمرك وأيم الله وأمانة الله وأما وجب حذفه لكونه معلوماً وقد سدد الجواب
بخلاف غير الصريح فلا يجب حذف خبر بل يجوز إثباته نحو علي عهد الله لا فعل لأنه لا ينعى بالشئ
يذكر المعنى عليه وما تقدم لا يعمل إلا في القسم وقيل إن أيم الله وخو خبر محذوف للتقدير والتقدير
قسي أيم الله **الثالث** إذا وقع بعد أو بمعنى مع نحو كل رجل وصنعته أي مقترنان فالخبر محذوف
لدلالة الواو وما بعدها على المعجوبة وكان الحذف واجباً لقيام الواو مقام مع ولو جئ بجمع لكانت
كلاماً تاماً هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الخبر لم يحذف وإنما اعتد عنه الواو كما غشا
المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير واختار ابن خروف فإنه لم تكن الواو صريحة
في المعية بأن احتملت العطف نحو زيد وعمر ومقر وثان جاز الحذف والابنات **الرابع** اختلف في
قول العرب حشك بيم الناس فقيل الصفة في حشك صفة بيا وهو اسم سمي به الفعل وبني على الفعل
لأنه كان معرباً قبل ذلك فيتحمل على فعله ويعمد وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء والجمهور على أنها
صفة أعراب فقيل هو مبتدأ الخبر لأنه لا معنى لكشف واختار ابن طاهر **الخامس**
مسئلة ضرب زيداً قائماً وضابطها أن يكون المبتدأ مقدر أعاملاً في ضمير صاحب حال بغيره
لا يفصح أن يكون خبراً عنه وهذه المسئلة طويلة الذبول كثيراً لاختلاف قولهم لا يفصح أن يكون خبراً عنه
بتأليف مستقل **واقول** هنا اختلف الناس في أعراب هذا المثال فقال قوم ضربني مرفوع
على أنه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربني زيداً قائماً أو ثبت ضربني زيداً قائماً وضعف بأنه
تقدير مالا دليل على تعيينه لأنه كما يجوز تقديره بجوز تقديره بغيره وأما لا يفصح أن يكون خبراً عنه
لا سبيل إلى إضمار **وقال** الجمهور هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيد مفعول
به وقام حال **فهم** اختلفوا هل يختار هذا المبتدأ إلى خبر ولا فقال قوم لا خبر له وإن الفاعل
أعني عن الخبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في أقام الثان والتقدير ضربت زيداً قائماً
وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الإقتضا رعليه مع فاعله كالمشبه به **وقال**
الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال نفسها هي الخبر **فقال** الأولان الحال
إذا وقعت خبر المصدر كان فيها ضميران مرفوعان أحدهما صاحب حال والآخر من المصدر وأما
احتيج إلى ذلك لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لا بد فيه من ضمير أي يسم نفسه
نفسه **وقال** الفراء الحال إذا وقعت خبر المصدر فلا ضمير فيها من المصدر الخبر بها
على صاحبها في أفرادة وتثنية وجمعه وعرها من ضمير المصدر للزوم من مذهب لشرط والشرط

تجدد المصدر لا يتخلل ضمير المصدر وإنما احتيج الى ذلك لان الحال لا بد ان يكون ضمير المصدر حال صاحبها
والحال لا بد فيه من ضمير اي قائما بنفسه **وقال** ~~المراد بالاحوال اذا وقع خبر المصدر~~
خوضري زيد ان قام وكما نصب قائما وكفه على الحال عنده وعند الاولى وان كان خبر الما
يكن عين المصدر الان القائم هو زيد لا الضرب فلما كان خلافا انتصب على الخلاف لانه عندهم يوجب
النصب **وقال** ان كسانا انما اعنت الحال عن الخبر لشبهتها بالظرف فكانه قبل خبري
زيد في حال قيامه وضعف قول الكسائي وهشام بان العامل الواحد لا يعمل رفعا في ظاهره
قلنا لا يعمل في ضميره وبان الحال لو نفي خوضري اخوتك قائمين لم يكن ان يكون فيه صيرار
لانه لو كان لكان احدهما مثني من حيث غوده على صاحب الحال المثني والآخر المفرد لعوده على المبتدأ
المفرد وتثنية اسم الفاعل واقراده انما هو محسب ما رفع من الضمير فكان يلزم ان يكون اسما
الفاعل مفردا مثني في حال واحد وهو باطل وقول الفرأبان ان الشرط مفردة لا يعمل للحمية لانه
لا يقدّم موقع الجواب فهو محذوف والضمير محذوف معه وقول ابن كيسان بانه لو كان زما قد ر
لما كان ان تقول زيد قائما لانه معنى زيد في حال قيامه وهو مجموع اجماعا **وقال**
الجمهور بتقدير خبر الخبر اختلفوا هل يجوز اظهار فعل نعم والجمهور على المنع ثم اختلفوا في كيفية
ومكانه فحكى البطونسي وابن عمرو عن الكوفيين انهم قدروه ثبات او موجود بتقدير قائما
وضعف بانه تقدير مالا دل عليه في اللفظ فانه كما يجوز تقدير ثابت بجوز تقدير منتهى او معذور
وقال البصريون يقدر قبل قائما ثم اختلفوا في كيفية **فقال** الاخفش تقديره
خوضري زيد اصربه قائما واختار ابن مالك لما فيه من قلة الحذف وضعف بانه لم يدر زيادة
علي ما افاده الاول **وقال** يجوز تقديرهم اذ كان قائما ان اردت الماضي واذا كان قائما ان اردت
المستقبل فحذف كان وفاعلها ثم الظرف وجهه تقدير الظرف دون غيره بان الحذف توسع
والظرف البقي به والزمان دون المكان لان المصدر احداث حدث والزمان اجدر به واذا
دون غيرها لاستغراق اذ الماضي واذا المستقبل وتقدر بكان التامة دون غيرها من الافعال
لاحتياج الظرف والحال الى عامل ودلالتهما على الكون المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يعتقد
في قائما انه خبر كان المقدر للزوجه التنكير وفاعلها ضمير يعود الى زيد وهو الزمخشري
عوده الى فاعل المصدر والتا اذ اعرفت ذلك منها مسائل **الاولى** لا يجوز رفع الحال المذكورة
اختيارا بان يقال خوضري زيد قائم الا ان اضطر الى ذلك فيرفع لاعتلى انه خبر خبري بل خبر
مبتدأ محذوف والتقدير خوضري زيد او هو قائم والجملة حال سدت مسد الخبر وسوا في ذلك
المصدر الضمير كالمثال المذكور وغيره وجوز الاخفش الرفع بعد افعال مضاف الى ما موصوله
مكان او يكون نحو اخطب ما كما او يكون الامر قائم برفعه خبرا عن اخطب ووافقه ابن
مالك **وقال** فيه محاذان احدهما اضافته اخطب مع انه من صفات الاعيان الى ما يكون وهو
في تاويل الكون والثاني الاخبار بقاء مع انه في الامثل من صفات الاعيان عن اخطب ما يكون مع
انه في الثاني كون الفعل التفضيل بعينه بما يضاف اليه والحال على ذلك فصدا للمبالغة وقد فتح
ياها باول الجملة فصعدت باخرها مرفوعا وقال ابن النحاس وجه ابن الدهان رفع الاخفش
قائما بان جعل اخطب مضافا الى احوال محذوفة تقديره احوال كون الامير قائما **الثانية**

قوله سدان
المصدر مع
او من الاول
فان المصدر
منه بالاحوال
قد سدد خبره
مع موصوله

اضل

اضل المشيلة ان يكون المبتدأ مصدرا كما تقدم ومثله ان يكون مضافا الى مصدر اضافته بعض لكل
او كل لجميع نحو ان شري السويق ملتوتا وكل شري السويق ملتوتا ومعظم كلامي معلما وهل يجري
ذلك في المصدر الموصول نحو ان ضربت زيدا قائما او ان ضربت زيدا قائما الجهمي رلا والوفون نعم
والثالث المنع ان يصيب اليه كالمثالين والحوار ان يصيب اليه كخطب مما يكون الامر قائما وهذا هو
الصحيح وبالع ابن عصفور فاجري كل بما لا حقيقة له في الوجود مجري المصدر في ذلك **الثالثة**
في حوار وقوع هذه الحال فعلا اقوال احدها وعليه سيبويه والفرأبان والثاني في الحوار وعنده
الاخفش والكسائي وهشام وابن مالك للسمع **قالت** **وقال** عهدي بها في الحرب قد سددت **وقال** عهدي بها في الحرب قد سددت **وقال** عهدي بها في الحرب قد سددت
فعلك ذاك **وقال** عهدي بها في الحرب قد سددت **وقال** عهدي بها في الحرب قد سددت **وقال** عهدي بها في الحرب قد سددت
في المقارع المرفوع لان النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشرط والمقارع المرفوع
ليس من لفظه ما تحسب مذهب لشرط وعدي للفرأبان **الرابعة** في حوار تقديم هذه الحال
على المصدر اقوال احدها الحوار وعنده البصريون سوا عدي المصدر ام كان لازما نحو قائما
خوضري زيد او ملتوتا شري السويق والثاني المنع وعليه الفرأبان سوا كانت من ظاهر نحو سريعا قائم
زيدام مضمر نحو مشرعا قائما مك والثالث الحوار اذا كانت من مضمر والمنع اذا كانت من ظاهر
وعليه الكسائي وهشام والرابع المنع ان كان المصدر متعديا والحوار اذا كان لازما وفي توسطها
بين المصدر ومفعوله نحو شريك ملتوتا السويق قولان احدهما المنع وعليه الكسائي والآخر
هشام والفرأبان ابوجان وحكي الحوار عن البصريين ولعله لا يصح فانه مشكل لان فيه
الفصل بين المصدر ومفعوله خلافا تقدم بها فليس فيه ذلك وفي توسط معوم لها بينهما
وبين المصدر ومفعوله خوضري زيد افرسار قائما قولان احدهما الحوار وعنده البصريون
والكسائي لعدم الفصل بين المصدر ومفعوله والثاني المنع وعليه الفرأبان السالم مرد الى
الاستقبال فلا تقدم معوله عليه **الخامسة** في حوار وقوع هذه الحال جملة اسمية
اقوال احدها المنع سوا كانت بواو او بدو وبها وعليه سيبويه والثاني الحوار مطلقا وعليه
الكسائي واختار ابن مالك لورود السماع في قوله خيرا ابراني من كلوي خليف رضى
وشرب عدي عنه وهو غضبان **والثالث** حوار بواو لا بد منها وعليه الفرأبان على مور
السمع **السادسة** في حوار دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان احدهما نعم
وعليه البراني وابن السراج خوكان خوضري زيد قائما والثاني لا وعليه ابن عصفور لان
نعوين الحال حين الخبر انما يكون بعد حذفه وحذف خبر كان فيجوز **السابعة** في حوار اتباع
المصدر المذكور بان يقال خوضري زيد الشد يد قائما قولان احدهما الحوار قياسا وعليه
الكسائي وابن مالك والثاني المنع لان الموضع موضع اختيار ولم يرد به سماع **الثامنة**
في حوار نحو علي بزيد كان قائما قولان احدهما وعليه ابو علي لان اسم كان حينئذ ضمير
علي على خبر كان من حيث المعنى والقائم ليس نفي العلم ولا منزلة لان الحال حينئذ من
الضمير وضمير المصدر لا يعمل والثاني نعم ان كان زائدا **التاسعة** اذ نسبت عن المصدر
الذي سدت الحال مسد خبره قبل ذكر الحال خوضري زيد اهو قائم فقولان احدهما
الحوار وعليه البصريون وهو مبني او قائما سدت مسد خبره والثاني المنع وعليه الفرأبان

العاشرة اجازوا اما ضربت فكان حسا علي ان حسا صفة للضرب ومنعها الفاعل انه صفة للبا
والكاف **الحادي عشر** اجاز الكساي وهنام عبد الله وعهدي نريد قد بين لانه لعبد الله وزيد وكان
خبر اللعنه كما تكون الحال خبر المصدر ومنع ذلك الفاعل ابو حنيفة وقباس البصريين يقتضي المنع
ص وان ولي معطوفا فيهما الخبر ويمنع تقديمه خلافا لمن منعها **ش** فيه مسئلتان **الاولى**
اختلف هل يجوز ان يوتي بمبتدا ومعطوف اليه بواو وتبعه فعل لاحدهما واقع علي الاخر نحو عبد الله
والزحج يباركها فقبل لا لان يباركها خبر عن احدهما فيلزم بقا الاخر بلا خبر وقيل نعم واختار ابن
الاسكافري وابن مالك واستدلوا علي صحة بقول الشاعر واغلم بانك والمنية شارب بعداها
ثم اختلف في توجيه ذلك فوجه من اخاره من البصريين علي ان الخبر عذوق والتقدير عبد
الله والريح تجريان يسارها ويسارها في موضع نصب علي الحال واستغني بها عن الخبر لدلالة
عليه ووجه من اخاره من الكوفيين علي ان المعنى يساريان ولم يقدر وا محذوف اذ من بارك فقد
باركته ولو كان العطف بالواو او ثم لم يصح المسئلة اجماعا ولو حذف العاطف صححت المسئلة اجماعا **الثانية**
هل يجوز ان يوتي بمبتدا مضافا ويحذف عنه خبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف لقولهم
راكب الناقة طلحان قولان لا احدهما لا وعليه اكثر البصريين والثاني نعم وعليه الكساي وهنام
ويحرم به ابن مالك علي ان التقدير ركب الناقة والناقة طلحان حذف المعطوف لوضوح
المعني وجوز بعضهم ان يكون مضاف اي ركب الناقة احد طلحين ومثله غلام زيد ضربتهما
وعلي هذا لا يجوز تقديم الخبر بان يقال الطلحان ركب الناقة اذ لم يبق دليل سابق علي تثنية
الخبر والمرنوع الخبر عنه واحد **ص** ويتعدا الخبر بعطف وغيره وكما قلنا ان لم يختلف بالافراد
والجملة ورايها ان احدا يخلو خامقن والاصح في نحو منع العطف والتقديم وتالياها
تقديم احدهما وعلي منع التعدد السابق اولي والباقي صفة وقيل خبر مقدم **ش** اختلف
في جواز تعدد الخبر لمبتدا واحد علي اقوال احدها وهو الاصح وعليه الجمهور الجواز كما في النحون
سواء اقترنت بعاطف ام لا في الاول لقولك زيد فقيه وشاعر وكاتب والثاني كقوله تعالى
ذوالعروش وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقول الشاعر من يكن ذاب
فندابني مقيظ مصيف مشقي والقول الثاني المنع واختار ابن عمشور والكثير من المغاربة
وعلي هذا في ورد من ذلك فجعل فيه الاول خبرا والباقي صفة للخبر ومنهم من جعله خبر مبتدا
مقدرا والقول الثالث الجواز ان احدا في الافراد والجملة فالاول كما تقدم والثاني يجوز زيد
ابوه قام اخوه غار والممنوع ان كان احدهما مفردا والاخر جملة والارباع قصر الجواز علي ما كان
المعني منهما واحدا نحو الرمان خلوصا معني اي مزوز زبد سر اسير اي اضبط وهو الذي يعمل
بكتائبه وهذا النوع فيه ترك العطف لان مجموع الخبرين فيه منزلة واحد وجوز ابو
علي استعمله بالعطف كغيره من الاخبار المتعددة فقال هذا خلوصا معني قال صاحب البديع
ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما علي المبتدا عند الاكثرين ولا تقدم احدهما
وتأخر الاخر واجاز بعضهم انتهى ومن ذلك يجعل في التقديم ثلاثة اقوال كما حكيتها في المتن
ص وتنو الي مبتدا اي في خبر عن اخوها ويجعل مع خبره خبر مملووه وهكذا ايضا في غير الاول
الي خبر مملووه او جازا لروابط عكسا والمختار خلافا للحاجة منعه في الموصولات **ش**

اذا تعددت مشدات متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان **احدهما** ان تجعل الروابط في المبتدات
فتحذف عن اخرها وتجعله مع خبره خبرا مائلا وهكذا الي ان تحذف عن الاول بتاليه مع ما بعده
ومثله في الاول الي خبر مملووه مثاله زيد عن خاله اخوه ابوه قائم والمعني اني اخي خاله عم مثاله
زيد عن اخوان الزيد ونصار ابو حنيفة عندها باذنه والمعني الزيدون صاروا الاخوين عندهما
باذن زيد قال ابو احسان وهذا المثال ونحوه مما وصفه الخوئيون للاخبار والتمرس ولا يوجد
مثله في كلام العرب البته قال ومثله من الموصول الذي الذي اللذان التي ابو حنيفة اخبرها
اخوات اخيه زيد وقال ابن الجار العري لا تدخل موصولا علي موصول وانما ذلك من وضع
الخبرين وهي مشكلة جدا انتهى ولهذا اخترت عدم جريان ذلك فيه **ص** **مسئلة** تدخل
الفا في الخبر جواز بعد مبتدا تضمن شرطا كالك موصولة مستقبل عام خلافا لسيبويه او غيرها
موصولة لا نظري او فعل يقبل الشرطية خلافا لمن اطلق او حوز الماضي او المصدر بشرط او الاسمية
او مفعول الد او وصف او نكر عامة موصولة بذلك وخصه ابن الحاج بكل بشرط فقد نفى واستفهام
او مضاف اليها مشعر بجازاه او موصوف بالموصول علي الاصح او مضاف اليه وقيل في خبر كل مضافة
الي غير ذلك ويجوز الاختصاص في كل خبر والفاعل ان تضمن طلبا **ش** لما كان الخبر مرتبطا بالمبتدا
ارتباط المحكوم به عليه لم يحتج الي حرف رابط بينهما كما لم تحتج النعل والفاعل الي ذلك فكان
الاكثر ان لا تدخل الفا علي شي من خبر المبتدا لكنه لما لحظ في بعض الاخبار معني ما تدخل الفا فيه
دخلت وهو الشرط والجزا والمعني الملاحظ ان يقصد ان الخبر مستحق بالصلة او الصفة وان
يقصد به العموم ودخولها علي خبرين واجب وهو بعدا كما سياتي في اواخر الكتاب الثالث
وجاز ذلك في صور **احداها** ان تكون الموصولة مدغامة نحو الزانية والزاني
فا جلدوا والسارق والسارقة فاقطعوا وهذا ما حرم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد
والزجاج وذهب سيبويه وجمهور البصريين الي منع دخول الفا في هذه الصيغة وخروجها الايتين
ونحوها علي حذف الخبر اي فيما ينال علم الزانية اي حكم ذلك **الثاني** ان يكون المبتدا غير
الك من الموصولات وصلته ظرف او مجزور او جملة تصلح للشرطية وهي الفعلية غير الماضية وغير
المعندرة باداة شرط او حرف استقبال كاسمي وسوق ولن او قد او ما النافية مثال الظرف
قوله مالذي الجازم للبيث معار **ف** فعنون وما له قد يضيغ ومثال المجزور قوله تعالى
وما كن من نعمه فئن الله ومثال الجملة قوله تعالى وما اصابكم من مصيبة فبما كست ابدكم
وبدل علي ان ما موصولة سقوط الفا في قراءه نافع وابن عامر ولا يجوز دخول الفا والصلة غير
ما ذكر وجوز ابن الحاج دخولها والصلة جملة اسمية نحو الذي هو يا بني فله درهم وجوز بعضهم
دخولها والصلة جملة فعلية مصدرية بشرط نحو الذي ياتي اكرمه فهو مكرم حكاه في البسيط عن بعض
شيوخه ورد بان الفاء دخلت شبه المبتدا بالشرط وهوها منتف لان اسم الشرط لا يجوز
دخوله علي اداة الشرط وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو الذي راينا امس فله
كذا واستدل بقوله تعالى وما اصابكم يوم النجف الجمعان فباذن الله وما افا الله علي رسوله
منهم فما اوجفتم واوله لما نعون علي معني التبيين اي وما يبين اصابته اياكم وهو مفيد
وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل مطلق وان لم يقبل الشرطية حكاه ابن عمشور فاجاز نحو

الذي ياتي في قوله وان لم يتجز دخول اداة الشرط على ما الثانية لان هذه الشرط حقيقة وانما هو مشبهة بانه غير محفوظ من كلام العرب واذا لم يسمع من كلامنا ان يكون امتنع من اجازة ذلك لما ذكر من ان الصلة اذ ذاك لا تشبه فعل الشرط ومنع هشام دخول الفاعل استيعاف الشروط اذا اكمل المؤصول او وصف لذهاب معنى الجزاء ذلك وايد بان ذلك لا يفظ من كلام العرب **الثالثة** ان يكون المبتدأ انشراح عامة موصوفة باخذ الثلاثة اعني الظرف والمجرور والفعل الصالح للشرطية نحو عنده حزم فهو سعيد وعبد الكريم فما يصنع ونفس تسمى في تجارها فلن تخيب ونقص ابن الحاجب ذلك بكل والصحيح التعيين **الرابعة** ان يكون المبتدأ موصوفاً الى التكرار المذكور وهو من مشعر مجازاه كقوله وكل خير كدي فهو مشبول **الخامسة** ان يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالمؤصول نحو والقواعد من النساء اللاتي لا يرحون نكاحاً فلن عليهن جناح ومنع بعضهم دخول الفاعل في هذه الصورة لان المحرر عند ليدن بمشبه الاسم الشرط لان اسم الشرط لا يقع بعده الا الفعل والاسم المؤصول بالذي ليس كذلك واول الآية على ان الالاي مبتدأ ثان والثاني دخل في خبره لانه مؤصول وهو وخبر خبر الاول **السادسة** ان يكون المبتدأ مضاف الى المؤصول نحو غلام الذي ياتي في قوله دهم ومنه قول وكل الذي حملته فهو حامل وقيل دخول الفاعل في خبر كل مضاه في غير ذلك اما الى غير مؤصول كقولهم كل نوة عن الله او الى مؤصول غير ما ذكر كقوله كل امرئ مباحدا وميدان فينوط بحكمة المتعالي وخوز الاخفش دخولها في كل خبر خوز يد فيطلق واستدل له بقوله وقابلة خولان فانك فتاتهم وقوله انت فانظر لاي ذاك قصير والجهرور اولو ذلك على ان خولان خبر هو محذوف وانت فاعل عقدر فسم الظاهر وخوز الفراء والاعلم دخولها في كل خبر هو امرأته خوز يد فاصد به وزيد فلا تضربه واستدل بقوله تعالى هذا فلبيذ وقوة وقول الشاعر يارب موسى اظلم واظلمه فاصب عليه ملكا ليرحمه **ص** والقصير دخول الناس على مؤصول شرطي وزيل الفاء الا ان وان ولكن على الاصح قل ولعل قبل وكان مضارعاً وفعل اليقين **ش** اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ اذا كان مؤصولاً بقصد معنى الشرط فالجهرور على جواز ومنعه الاخفش لان ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله وعلى الاول اذا دخلت زالت الفاء من خبره لن والاشبه بها باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله مالم يكن الناسخ ان وان او لكن فانه يجوز دخول الفاعل بها كانهما صيغة العمل اذ لم يتعين بدخولها المعنى الذي كان مع الاستدال ولذلك حاز العطف معها على معنى الاستدال اخواتها ليدن ولعل وكان فانها قوية العمل معبرة المعنى فتقوى شبهها بالافعال فتساوتها في السمع من الفاء مع ان وان ولكن ايضا لانها تحقق الخبر والشرط فيه توقف فبعد عن الشبه ورد بالسمع قائ تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم واعلموا انما عذبهم من شيء فان الله غفور حكيم وقال الشاعر ولكن ما يقضى فسوف يكون فان عملت في اسم اخر جاز دخولها اجما على جوازها الذي ياتي في قوله دهم وقيل يجوز دخول الفاعل بها لعل الحاقها بها لا يعين المعنى وقيل يجوز ايضا دخولها مع كان بلفظ المعطوف مع لا يلفظ الماضي ومع فعل اليقين كعملت دون طننت وعلمه ابن السراج **ص** ولا يعطف قبل خبر ذي فاعند الكوفية وجوز ابن السراج **ش** قائ ابو جابر في شرح التمهيد اذا جي بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين

ولجان

واجاز ابن السراج **ص** **نواسخ الابتداء الاولى** كان واصبح واغنى وامسى وظل بات وصار وليس متطفا ودام بعد ما الظرفية وزال ماضي بزال وانفك وبروح وخفي وقتا وافتا واوز ورام معاجا بعد نفي وشبهه وقد انفصل وتغير وترفع المبتدأ اخلافا للكوفية ويسمى اسما وفاعلا وقيل ان رفع لشبهه ونصب لغيره يسمى خبرها ومفعولا والكوفية حالا والغير انشراح ويرفعان بعدها باضمار الثاني وثالثها الفاء لا تدخل على ما لزم صدر او حذف او ابتداء في عدم تصرف او خبر جملة طلبية ولا داء والمنفى بما ليس على ما خبره مفرد طلبى على الاصح ولا صار وخوها ودام وتلوها على ذي ماض وشروط الكوفية والباقي قد وابن مالك وليس على قلة الشأن والحق قوم بعبارة راض وعاد وان ورجع وحار واستحال وتحوّل وارند وما تجأت حاجتك وقعدت كانهما خبرية وقوم غدا وراح والفراء سحر والحجروا ظهور وقوم كل فعل ذي نصب مع رفع لا بد منه والكوفية هذا وهر من ادا بها التقريب مرفوعا بعدها ما لا ثاني له وسموها تقريبا والرفع اسم التقريب **ش** اي هذا امحى الادوات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنتسج حكم الاستدال او اربعة انواع كان واخواتها وكاد واخواتها وان واخواتها وطن واخواتها وما الحق بذلك **فاما كان** فذهب البصريين انها ترفع المبتدأ ويسمى اسما وربما يسمى فاعلا مجازا لشبهه به وقع ذلك في عبارة المبرد وغيره باسم الفاعل ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه شي وانما باق على رفعة واستدل الاول بانصال الضمير بها وهي لا تنصل الا بالعامل ونصب الخبر بها اتفاق اللزيق ويسمى خبرها وربما يسمى مفعولا مجازا لشبهه وكان قياس هذه الافعال ان لا تعمل لانها ليست بافعال صحيحة اذ دخلت للدلالة على تعيين الخبر بالزمان الذي بنيت له وانما عملت تشبيها بما يطلب من الافعال الصحيحة اسمين خوصرب فرفع اسمها تقديرها بالمعنى هذا مذهب سيبويه وذهب الفراء الى ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انصب لشبهه بالحال فكما زيد صاحبك مشبه عند مجازيضا حكما وذهب الكوفيون على انه انصب على الحال بوزوده مضمر او معرفة وجامدا وانه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال واعترضه بوقوعه جملة وظرفا ولا يقع للمفعول كذلك واجبت بالمتبع بل تقع الجملة موقع المفعول نحو قال زيد عرفا صل والمجرور نحو مررت بزيد والظرف اذ اتوسع فيه وجوز الجهرور رفع الاسمين بعد كان وانكره الفراء ورد بالسمع قائ اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر من بالذي لت اصنع وقال وليس منها شفا الدائم بدول ثم اختلفوا في توجيه ذلك فالجهرور على ان في كان ضمير الشأن اسما والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر ونقل عن الكسائي ان كان ملغاة ولا عمل لها ووافقه ابن الظراوة **والمثقف** على عدة من هذه الافعال ثلاثة عشر ثمانية لاشراطها وهي كان واغنى واصبح وامسى وظل وبات وصار وليس ودام نحو واوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا اي مرة دوام حيا واربعة شرطها تقدم نفي او شبهه وهو النهي والدعاء وهي زال ماضي بزال وانفك وبروح وفقي والاربعة بمعنى واحد باتفاق الخويين وسوا كان التي حرفا او فعلا واسم لقوله لن تزلوا لذككم ثم لارلت لكم حالة طود الحال وقوله ليس منك ذاغنى واعتزاز **ش** قائ كل ذي عفة يقل فتوع وقوله غير منك اسير هوي كل وان ليس يعتبر ومثال النهي

مط
الاسماء
والنحو
ما على
مصرها

صاح شمر ولا تزل ذكر الموت . فسيان له ضلال مدين . ومثال الدعا . ولا زال منها لاجر عاكب القطر
وسوا كان النفي مملوطة به كما مثل الم مقدار اقولته تا الله تغتوا تذكر يوسف اي لا تغتوا وقول
الشاعر تنفك فتسمع ما جيت بها لك حتى تكون . اي لا تنفك . وقوله . لعمري دها رالت
عزير . اي لا زالت وقوله . وابرح ما دام الله يحمد من منتظا حيدا . اي لا ابرح وسوا كان
متصلا بالفتل ام مفعولا بيبه وبيته كقول . ولا اراها تزال ظالمه تحدر في فرجة وتنكوها
واحتذر عاصي يزال التي معنار عها يزول وهو فعل تام لازم معني يحول والقي معنار عها يزول
وهو فعل متعد معني مكر والمتهور في في كسر العين وفيها لعله بالكسح وثالثة افتا قال في الحكم
ما فتيت افعلا وما فتات افتا فتا وفتوا افتان الاخيرة تميمية وذكر الثالثة ايضا ابو زيد
وذكر الصفا في فتوا يغتوا على وزن ظرف لعة في فتا ثم ان ما زال واخواتها تدل على ملازمة
الصفة للموصوف مذكرا قابلا لها على خبر ما قبلها فان كان قبلها متصلة الزمان دامت له
كذلك نحو ما زال زيد عالما وان كان قبلها في اوقات دامت له كذلك نحو ما زال زيد يعطي
الذراهم قال ابن مالك وكذلك في العمل وفي ورام معناها قال وجها عربيتان ولا نكاد
النحويون يعرفونها الا من عني باستقر العريب ومن شواهد استعمالها قول . لا يني
الحب شمة الحب ما دام فلا يحسنه ذا ارعوا . وقوله . اذا رمت من لا يبريه مفعلا . سلوا
فقد ابعدت في ثرومك المرمي . قال . واحتررت بقولي معني زال من وفي معني فتر ورام
معني حاول او حول قال ابو حبان ذكر اصحابنا ان ورا دها بعض البغداديين في افعالا
هذا الباب لان معناها ما زال غوما وفي زيد قائما ورد بان لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها
لها في العمل الا ترى ان ظل زيد قائما معناه اقام زيد قائما النهار ولم تجعل العرب لاقام
اسما ولا خبرا كما فعلت ذلك بطل قالوا والتمزام للتكثير في المنصوب بها دليل على انه حال ولما
البشائر فان المنصوب الاول على اسقاط الخافض اي لا يني عن شمة الحب والثاني بحمل الحال
لتنبيه قوم منهم ابن مالك بصار ما كان معناها وذلك عشرة افعال . اي من كقوله
رشدته حتى اذا تعودوا امن نضما كالحصان اجردا . وعاد . كقوله . فله مقوعا جارا لرشد
امرا . وال بالمد كقوله . ثم الت لا تكلمنا كل حي معقب عقب . ورجع كقوله . ورجع
بالاكباد منكسرات . وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا . وخار . بالهمزة . كقوله . وما المر
الا كالمهاب وصوبه . مخور كماد ان هو ساطع . واستحال كقوله . اذ العداوة تتحل
مودة . بتد ارك المعونات بالحسنات . وفي الحديث فاستحالت عربا وحول كقوله . مالك
من نعي تحلل اتوتسيا . وارند كقوله تعالى فارند بصيرا والتاسع قولهم ما جات حاجتك
قبل واول من قالها الخوارج لان عباس حين راسله على اليهم ويروي برفع حاجتك وبسببه
على انما خرجات لانه اسم استفهام والتقدير اية حاجة صارت حاجتك وينصبه على
انه الخبر والاسم ضمير ما والتقدير اية حاجة صارت حاجتك وما متدا والجملة بعونها
خبر والعاشرة . فعدت كانه حربة . من قولهم تتخذ سفرتي حتى تعد كانه حربة اي صارت
كانه حربة فكانها حربة خبر فعدت فاللحقون طروا استعمال هذين الفعلين لقوة التبيه بينهما
وبين صار وجعلوا من ذلك جاتا البرق فبرزن وكما عني وقعد لا يسأل حاجة الاقضاها اي صار

وجعل

وجعل منه الزخري قول تعالى فتقعد مذموما وغيرهم قصروا على المثليين وقالوا في التماسه
الاول ان المنصوب فيها الحال وان الت معني جعلت ولا تكلمنا جواب القسم ووافق عليه ابن
مالك في اب وقعد **والحق** قوم منهم الزخري وابو النقا والجزي وابو عصفور بافعال هذا
الباب عند اوراق معني صار او معني وقع فعلة في وقت العدو والرواح وجعل من ذلك حديث اعد
عالمنا وحديث تغر وخارضا وتعود بظانا وتقول عدا زيد ضاحكا وراج عبد الله منطلقا اي صار
في حال ضحك وانطلاق ومنع الجهور منهم ابن مالك وقالوا المنصب بعد ما حال اذا لوجود الانكسار
والحق الغرابها اسحر والحجر واطهر ذكرها في كتاب الحدود قال ابو حبان ولم يذكر لها شاهدا على ذلك
وبها تحقت افعال الباب ثلاثين فعلا وذهبت الكوفيون الى ان هذا وهذه اذا اريد بها التثريب
كان من اخوات كان في احتياجهما الى اسم مرفوع وخبر منصوب كيف اخاف الظلم وهذا الخليفة
قادما وكيف اخاف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسم
الاشارة لاني له في الوجود نحو هذا ابن صياد اشق الناس فيعربون هذا تقريرا والمرفوع
اسم التثريب والمنصوب خبر التثريب لان المعنى انما هو على الاخبار عن الخليفة بالقدوم وعن
الشمس بالطلوع واتي باسم الاشارة تقريرا للقدوم والطلوع الا ترى انك لم نشر الهمما وجها
حاضرا وايضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج الى تبينهما بالاشارة اليهما وتبين ان
المرفوع بعد اسم الاشارة خبر عنه بالمنصوب لانك لو اسقطت الاشارة لم تحل المعنى كما لو اسقطت
كان من كانا زيد قائما **وقال** بعض النحويين يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب
بعد مرفوع لان فيه عوقا مريد كريا وذهب زيد محمدا فان جعلته تائما مضى على الحال
ادعرت ذلك فشرط ذلك الذي تدخل عليه افعال هذا الباب . ليكون مما له الصدر كما سما
الشرط والاستفهام وكما الخبرية والمقرون بلام الابتداء او كما لزم الحذف كالجبر عنه نعت مقطوع
ومما لزم الابتداء كقوله اقل رجل يقول ذلك الا زيد والكلاب على البقر لجر يانه كذلك
مثلا وكذا ما بعد لولا لامتناعية واذا العائية ومما لزم عدم التصوف كما من في القسم وطوي للمؤمن
وويل للكارفوسلام عليك ولا خبر جملة طلعت وشهد قوله وكوي بالكارم ذكر يني **وشرط**
ما تدخل عليه دام وليس والمنق من جميع افعال هذا الباب زيادة على ما سبق ان لا يكون خبر
مفردا طلبيا لان له القدر وهذه لا تقدم خبرها فلا يقال لا املك كيف ما دام زيد ولا ابن
ما زال زيد ولا ابن ما يكون زيد ولا ابن ليس زيد ولم بشرط ذلك الكوفيون فسوا بينهما وبين
غيرها ولم بشرطه التلويين في ليس بئنا على اعتقاده جواز تقدم خبرها ولا بشرط ذلك والمنق
بغير ما كل ولا ولن ولا في غير المنق اجماعا **وشرط** ما يدخل عليه صار وما بمعناها ودام ورا
واخواتها زيادة على ما سبق ان لا يكون خبر فعلا ماضيا فلا يقال صار زيد علم ولذا اللواتي لانهما
نعم الدوام على الفعل واتصاله بمن الاخبار والماضي يقوم الانقطاع فتد افعا وهذا متفق عليه
واختلف في جواز دخول بقية افعال الباب على ما خبره ماضيا فالصحيح جواز مطلقا وعليه البصريون
لكن في كلامهم نكح ونورا كثره توجب القياس **قال** تعالى ان كان قبضه ان كنت قلته
ان كنتم امنتم او لم تكونوا امنتهم **وقال** الشاعر . ثم امحو العبد الذرهم . **وقال** . وقد كانوا
قاسي الحى ساروا . وحكي الكساي عن العرب اصبت نظرت الى ذات التا نير يعني ناقته **وشرط**

الكوفون في ذلك اقترابه بعد طاهر او مقدر وجمعهم ان كان واخواتها انما دخلت على الحمل لتدل
على الزمان فاذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحجج اليها الا ترى ان المفهوم من زيد قام ومن كان زيد قام شي واحد
واستراط قد لا يها تقرب الماضي من الحال **وشرط** ابن مالك لدخول ليس على الماضي ان يكون اسمها
ضمير الشأن لقولهم ليس خلق الله اشعر منه قال ابو حيان وليس هذا التخصيص بضمير محلي اي عصفور
اتفاق الضميرين على الجواز من غير تعبد فان قيل ليس لنفي الجواز فيلزم من الاخبار عنها بما لا يمتنع فيشاقص
فالجواب انها لنفي الحال في الجملة غير المتعبد بزمان واما التعبد فتعقد على حسب القيد **ص** وتدل
على الحدث خلافا لقوم ولا تنصبه على الاصح وقيل لم يلفظ به في الطرف والحال خلافا **ش** وثدل
اختلاف في دلالة هذه الافعال على الحدث فمعهم قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني
وابن برهان والجرجاني والثعلبي والمنهوي والمنصور انها تدل عليه كالزمان كسائر الافعال وذهب
ابن خرون وابن عصفور الى انها مشتقة من احدث لم يطق بها وقد تغير من كلام العرب انهم يتعملون
الفروع ولا يبين من الاصول وردهذا الاول بالسماح قال وكونك اياه عليك يسير وحكي ابو زيد
معند رقي وحكي غيره ظلمت افعل كذا اطلوا وت افعل كذا بيتية ومما كلام العرب كونك مطيعا
مع الفخر خير من كونك غاصيا مع الغنى من بنى الامر واسم الفاعل منها ولا يبينان من الزمان
ويبين على هذا الخلاف عملها في الظروف والجوار والمجورورين قال بدلا لهما على الحدث اختار عملها فيه
ولذا اعلق بعضهم الجورور في قوله اكان للناس عجبا كان وقال لا يدل عليه منه وقد صرح الفارسي
بانها لا يتعلق بها حرف جر ثم قال وفي عملها في ظرف الزمان نظرا انتهى وحكي ابو حيان الخلاف
الذي في عملها في الظروف والمجورورين عملها في الحال فن منعه قال لانه لا يستعملها في الحال
والعامل مستند ومن جازي حال الحال يعمل في هذا وليس فعلا فكان اولي اما نصيبها المصدر
فالاصح منه على القول بانها لا يمتنع هو فاعل المتعلق به الخبر واجاز السيراني وطائفة
فيقال كان زيد قائما كونا **ص** وبعد خبرها كما مروا ولي بالمنع **ش** وبعد خبر كان الخلاف
في بعد خبر المبتدأ والمنع هنا اول ولهذا قال به بعض من جوزه هناك في درسيه وابن ابي ابي
وجوه ان هذه الافعال شبيهت بما يتعدي الي واحد فلا يزداد على ذلك والمجوزون قالوا هو في الامر
خبر مبتدأ فاذا جاز تعدده مع العامل الاضعف وهو لا يبدأ افع الاقوي اولي **ص** وترد الحصة
الاول قيل وبات نصا خلافا للكر في ظل **ش** رد كان واضع وامني وامني وظل عيني صار فلا
يقع الماضي خبرا لما تقدم لقوله تعالى ونبت الجبال نبشا فكانت هيا منبتا ولنم ازواجنا
ثلاثة فاصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مشودا **ش** في الشعر ثم اخذوا كانهم وراق حيف
فالوت به الصبا والدبور وقوله امست خلا وزعم لكة الاصمعي والها باري شارح اللغ
ان ظل لا ياتي بمعنى صار بل لا يتعمل الا في فعل النهار وقال بعضهم هو مشتق من الظل فلا يتعمل
الا في الوقت الذي للشمس فيه ظل وهو ما بين طلوعها وغروبها وزعم الزمخشري ان بات بمعنى
صار قال ابن مالك وليس بغير لعدم شاهد على ذلك مع التثنية والاستقرار وجعل منه بعض
المشاخرين فان احكم لا يدرى ان كانت يرم وضيقا بانها حملت على المعنى الجمع عليه وهو
الدلالة على ثبوت مضمون الجملة للاف **ص** ومن احسن ما عيجه به قوله **ش** احكي كما ذكرت
كليب **ص** ابيت كما في اطوي نجري لان كلما تدل على عموم الاوقات **ص** وكما تنصرف في الاليس وقيل دام

ولمصارفها

ولمصارفها ما لا يغيرها **ش** جميع هذه الافعال تنصرف فيا في منها للمفارع والامر والمصدر والوصف
الا ان الامر لا ياتي بصيغة من المتعمل منفيها الاليس فيج على عدم نصرفها ولما دام في نفسه كثير من المتاخرين
على انها لا تنصرف وهو مذهب لغوا وحزم به ابن مالك قال ابن الدهان لا يتعمل في موضع دام يدوم
لانه جري كالمثل عندهم وقال ابن الجباز لا تنصرف ما دام لا ياتي للتوقيت والتايب فتعبد المستقبل
قال ابو حيان وما ذلك من عدم نصرفها لم يذكره البصريون ولمصارف هذه الافعال من العمل
والشرط ما لا ياتي منها وكذا سائر الافعال ومن امثلة ذلك قوله تعالى فكونوا احياء او حياء
ولم اكن بغيره **ش** وقول الشاعر وما كل من يبدى البشاة كائنا **ش** احاك اذ لم تلقه لك منجدا
وقوله **ص** قضى الله يا اسما ان لست زابلا **ش** احبك حتى تغن الحفن تغص **ص** ووزن كان ففعل
وقيل فعل وتين فعل والامثلة لست وحكي كسر اللام وضما وبطل عملها مع الا في عيم خلافا
لملك النجاة واتي على وفي نفيها وما قالها الاصح الحال مالم يفيد مدحها بزمان فحسبه والاسير
في زال يزال في فعل وحكي يزيد ففعل والعصم تلقى القسم **ش** فيه مسائل **الاقوي الاصح**
ان وزن كان ففعل بفتح العين وقال الكسائي فعل بالضم ورد بان لو كان كذلك لم يقولوا كان لان
الوصف من فعل فيعمل واما ليس فذهبت لجمهور ران وزنها فعل بالكسر خفف ولزم التخفيف لنقل
الكسرة على السا واستدل لذلك بانها لو كانت بالفتح لصارت الى لاس بالقلب كما ع اوبا لضم لقليل
فيها لست بالضم اللام ولا يقال الالست بفتحها قال ابو حيان على سماع فيها لست بالضم فذل على انها
بنيت مع على فعل ومرت على فعل وحكي الفراء ان بعضهم قال لست بكسر اللام واما زال فلا يشهر
في مقارعتها زال فوزنها فعل بالكسر وحكي الكسائي فيه ايضا زيد على وزن يبيع وعلى هذا فوزنها
فعل بالفتح قال ابو حيان وحكي فعلى عن الفراء الا ان اقول ذلك **ش** نزال النافعة حاجات
على فعل يفعل وفعل يفعل كنتم ينتم ونتم ينتم **الثالثة** ذهب قوم الى ان لست وما نحو صان
بنى الحاك وينو على ذلك انها يعينان المفارعة وذهبت اخرون الى انها بنفيا الحال والماضي
والتقبل والضمي توسط ذكره الثعلبي يجمع بين القولين وهو ان اصلها بنفيا الحال مالم يكن
الخبر مخصوصا بزمان فحسبه ومن امثلة استقبال المنق قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مضروفا
عنهم ولستم باخذبه الا ان تغضوا فيه وقول حسان وليس يكون الدهر مادام بديل وما
هم خارجين من النار وما هم عنها بغائبين ومن امثلة مضى المنق بليس قول العرب ليس خلق الله
مثله **الثالثة** حكي ابو عمرو بن العلاء ان لغة بني عيم افعال ليس الاحلا على ما قولهم ليس الطيب
الا المسك بالرفع على الاحال ولا صهر فيها وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر فقال له ابو عمرو نعمت
بابا عمرو وادج الناس ليس في الارض مخاري الا وهو ينصب ولا يمتي الا وهو يرفع ثم وجه ابو عمرو
خلق الاحمر واما محمد البريدي الى بعض المخارزين وجهه ان يلقيناه الرفع فلم يفعل والى بعض القميين
وجهه ان يلقيناه النصب فلم يفعل ثم رجعا واخبرا بذلك عيسى واما عمرو فاخذني عيسى خاتمة
من اصبعه ورمى به الى عمرو وقال هؤلاء هذا افقت الناس وزعم ابو تار الملقب ملك النجاة
ان الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبر محذوف وقد يرم الا المسك الخمر والجملة في موضع
نصب خبر ليس وزعم ابو علي ان اسم ليس ضمير الشأن والطيب مبتدأ والمسك خبر والطيب اسمها
والخبر محذوف والا المسك بدل كانه قيل ليس الطيب في الوجود الا المسك او الطيب اسمها والا

معد
الاعمال على قولهم ليس الطيب الا المسك

المشكك نعت له والخبر محذوف كأنه قيل ليس الطبيب الذي هو غير المسك طبيباً في الوجود وحذف
خبر ليس عنهم المعنى كثير وضعف بان الاحتمال اذا ثبت لغة فلا يمكن التأويل **الرابعة**
نشد **ص** ونسبنا قصة فان اكتفت بمرفوع فتامة ولزم النقص ليس وزال خلاف
للفارسي وفي خلاف للصفا في قيل وظل ومن الناقصة ذات الشان وقالها لا ولا **ش** هذه
الافعال تنسب تقاضا واختلف بسبب تنميتها ذلك فقبل لعدم دلالتها على الحدث بناء على انها
لا تنفرد وقيل وهو الاصح لعدم اكتفائها بالمرفوع لان قايدها لا يتم به فقط بل تنفرد الى
المضروب ثم منها مالزم النقص وهو ليس باتفاق وزال خلاف للفارسي فانه ذكر في بؤاده
الاعراب استعما لها تامة عوفيت عن الامر فناء اذا نسبته وزعم اليها يادي ان ظل ايضا لا
تستعمل الا ناقصة قال ابو جبان وهو مخالف لنقل امية اللغة وهو انها تكون تامة وبقية الافعال
تستعمل بالوجهين واذا استعملت تامة واكتفت بالمرفوع فتكون كأن بمعنى نعت نحو كان الله ولا
شي معذ وحديث نحو واذا كان الشيا فادفوني وحضر نحو وان كان ذو عسرة فنظرة ووقع نحو ما
شا الله كان وكفل وغزل يقال كنت القبي كفلته وكنت الصوف غزلته واضمح واخرى وامشي بمعنى دخل
في الصباح والضحى والمساء لقوله تعالى فتجان الله حين تقومن وحين تصبحون وقول الشاعر
وما فعلاني انني حسن القراء اذ الليلة الشهاب اضيى جليلها وظل بمعنى دام او طال او قام
بها راوي بات وبات بمعنى قام ليلا او نزل باليوم ليلا وصار بمعنى رجع نحو الى الله تضرع الامور
وضم وقطع نحو فضرهن اليك ودام بمعنى نحو ما دامت السموات والارض وانفك بمعنى خلص
او انفصل نحو انفك الامير او الحاتم وبرج بمعنى ذهب واطهر وبالمعنيين فسر قولهم برزخ الحفائ
ووفي بمعنى فتر وضعف وراه بمعنى ذهب وفرق وذكر ابن مالك ان فتا المفتوحة تامة
معنى تشر او اطفأ حكى الفراء فتاة عن الامركسرية والنار اطفأها قال ابو جبان وهذا وهم
وتفخيف اعاداك بالثاثلثة كما في المحاج والمحكم وقد اختلف في كان الشا نية فالجور على انها
من اقسام الناقصة وذهب صاحب البديع الى انها من اقسام التامة وذهب ابو الفاسم بن ابراهيم
الى انها فتم براسها **ص** وحذف اخبارها لقربية ضرورة وثالثها الاليسي ولو ذواتها **ش** فالت
ابو جبان نعت اصحاب على انه لا يجوز حذف اسمها وانما هي واخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا
ولا اقتصا راما للاشتم فلانه يشبه بالتفاعل واما الخبر فكانه قاسه جواز الحذف لانه ان روعي
اصله وهو خبر المبتدأ فانه يجوز حذفه او مال الله من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار
عنده عوضا من المصدر لانه في معناه اذ القيام مثلاً كون من كوان زيد والاغواض لا يجوز
حذفها قالوا وقد حذف في الضرورة كقوله **ص** روي بامر كنت منه والدي برياً ومن الخبر
الطوي رمان **ق** وقوله ليس عليك للبعث من خائف يعني جوارك حين ليس بخبر اي
في الدنيا ولنت برياً ومن الخويين من اجاز حذفه لقربية اختياراً وفصل ابن مالك فتعنه
في الجميع الاليسي فاجاز حذف خبرها اختياراً ولو بلا قربية اذا كان اسمها نكرة عامة فتشبهها
بلا كقولهم فيها حكاه سيبويه ليس احد اي هنا وقوله **ص** فاما الجود منك فليس جود وقوله
سسته وخلفه انه ليس ناصر فترم من ضرنا خير معقل **ق** وما قاله ابن مالك ذهب اليه
الفراء فقال يجوز في ليس خاصة ان يقول ليس احد لان الكلام قد يتوهم تمامه بليس ونكره كقولك

ما من احد

ما من احد **ص** وقد تلى الواو جملة وخبر ليس وكان منفيه بعد الا وفاق للاختفش وان مالكت
فهيما **ش** فيه مسيلتان **الاولى** قد تدخا الواو على اخبار هذا الباب اذا كانت جملة تشبه
بالجملة الثانية كقوله **ق** وكانوا اناسا ينفخون فاصبحوا **ق** والثر ما يعطونه البطر الشرر **ق** وقوله
فظلوا او منهم سابق **ق** وقوله **ق** اخرتني دمة العين بالهمل **ق** هذا مذهب الاختفش وتابعه
ابن مالك والجور انكروا ذلك وقالوا الجملة على الحال والفعل على التمام **الثانية** ذهب الاختفش
وابن مالك ايضا الى جواز دخول الواو على خبر ليس وكان المنفية اذا كان جملة بعد الا **ق** كقوله
ليس شي الا وفيه اذا ما قابله عن المصراع اعتبار **ق** وقوله **ق** ما كان من بشر الا وميئته **ق** عتومة
لكن الاحمال تختلف **ق** وقوله **ق** اذا ما سئور البيت ارضين لم يكن **ق** سراج لنا الا ووجهك انور **ق**
والجور انكروا ذلك واولوا **الاول** والثاني على حذف الخبر ضرورة او على زيادة الواو وقالوا الخبر
في الثالث **ظ** ويجوز توسيطها ومنعه الكوفية مطلقا وابن معط وداد بعضهم
في ليس **ش** اجاز البصريون توسيط اخبار هذا الباب بين الفعل والاسم اي حيث يجوز تقديم
الخبر على المبتدأ قال تعالى وكان حقاً علينا نصر المؤمنين وقال ليس البر ان تولوا وقال الشاعر
لا طيب للعيش ما دامت منعصة لذاته بادكار الموت والهمم **ق** وقال فليس سوا عالم وجهول
ومنعه الكوفية في الجميع لان الخبر فيه خبر الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه ومنعه بن معط
في دام ورد بانه مخالف للنص السابق والقياس كسائر اخواتها وللإجماع ومنعه بعضهم في ليس
تشبهها وهو محجوز بالسماع والخلاف في ليس نقله ابو جبان عن حكاية ابن درسيه ولم ينظر
به ابن مالك فحكي فيها الاجماع على الجواز تبعاً للفارسي وابن الدهان وابن عصفور **ص**
وتقدم بها لا دام والمنفي بما وليس على الاصح وفي زال واخواته **ثالثها** الاصح ان نفي بغير ما قال
ذو بوز وابن ولم والاصح يجوز بينها وما في دام خلاف **ش** يجوز تقديم اخبار هذا الباب على الافعال
الادام وليس والمنفي بما اما دام فحكي الاتفاق عليها لانها مخرطة بذول ما المصدر رتبة الظرفية
والخرق المقتدر لا يبعث ما بغير قيا قبله واما المنفي بما غير زال واخوته ففقه القولان البصريون
على المنع والكوفيون على الثاني واما ليس فجمهور الكوفيون والمبرد والراجح وابن السراج والسرياني
والفارسي وابن اخنوخ والجاحاني والثر المتاخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل
التعجب وعسى ونحو وليس يخامع عدم التصرف وقد ما البصريين ونسبه ابن جني الى الجمهور
واختاره ابن بريهان والزهري والشلوبين وابن عصفور على الجواز لتقديم معوله في قوله
تعالى اليوم يا يهم ليس مضروفا عنهم وروي بين ليس وبين الافعال المذكورة واما زال
واخوته فموجب تقديم الخبر عليها **ثلاثة اقوال** **احدها** المنع مطلقا سواء نفيت بما او بغيرها
وعليه الفراء **الثاني** الجواز مطلقا وعليه **ثالثها** الكوفيون لان ما عندهم ليس لها المصدر كغيرها
والثالث وهو الاصح وعليه البصريون المنع ان نفيت بما لان لها المصدر والجواز ان نفيت
بغيرها كالا ولما وان والحق دريوز لم يكن ما تمنع التقديم ان نفي بما اما تقديمه على
الفعل دون ما بان توسط بينهما نحو ما زال زيد فالاصح جواز وعليه الاكثرون ومنعه
بعضهم لان الفعل مع كذا فلا يفصل بينهما واما توسط بين ما دام فنع صاحب الافصاح وبدر

سنة بتمتع

ما من احد

الذين ابن مالك على انه لا يجوز لان الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بعمولها ولا ان دام
لا تنصرف وقال ابو حيان القياس الجواز لان ما حرف مصدر غير عامل ولا يمنع فيه ذلك الا ان
بيئت ان دام لا تنصرف فيجوز المنع **ص** ويجوز ان يمنع لما مر **ش** قد يجب توسط الخبر او تقديمه
وقد يمنع كل من ذلك للامور الموجبة والمالعة في خبر المبتدأ مثال وجوب التوسيط ما كان قائما
الا زبد ومثال وجوب التقديم ابن كان زبد وكم كان مالك ومثال وجوب احدى على سبيل الخبر
كان في الدار ساكنها وكان في الدار رجل يجوز تقديم الخبر وتوسطه ولا يجوز ثانيا في
وجوب التأخير كان بعلم هند خبرها لا خبر الضير وصار عدي صديقي للباس **ص** وفي تأخير
الجملة ثالثا يجب ان رفع خبر الاسم وينبغي تقديم خبر آخر مرفوعة وفي منصوب لا ظرف ثالثا
يفتح لظاهرا غراب مشاركا عروفا وتكررا ولا يلزم معول خبرها كغيرها خلافا للكوفة وابن السراج
اللاظرف ويجوز مع خبر وتقدمه **ش** فيه مسائل **الاولى** اختلف في وجوب تأخير الخبر عنها اذا كان
جملة على اقوال احدى يجب مطلقا فلا يجوز تقديمه ولا توسطه سواء كانت اسمية نحو
كان زيدا بوه قائم ام فعلية رافعة خبر الاسم نحو كان زيدا يقوم ام غيرا فعله نحو كان زيدا
يمر به عمودا ومستند المنع في ذلك عدم سماعه والثاني لا مطلقا فيجوز التقديم والتوسط وذكر
ابن السراج انه القياس وان لم يسمع وصححه ابن مالك قال لانه وان لم يسمع مع كان قد سمع
مع الابتداء كقول العززدقي الى ملك ما امد من عارب بوه ولا كانت كليب نصا جرة قائم
ويدل لجواز مع كان تقدم معول في قوله تعالى اهول اياكم كانوا يعبدون وانفسهم
كانوا يظلمون وتقديم المعول بواو التقديم العامل والثالث المنع في الفعلية الرافعة لخبر
الاسم والجواز في غيرها وصححه ابن عصفور قال لان الذي استقر في باب كان انك اذا اخذتها
عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو اسقطتها من كان يقوم زيد على ان يقوم خبرا مقدما
فقلت يقوم زيد لم يرجع الى المبتدأ والخبر **الثانية** لا يجوز تقديم خبر مع تأخير معول
المرفوعة فلا يقال قائما كان زيدا بوه اي كان زيدا قائما بوه لما فيه من الفصل بين العامل
ومعوله الذي هو خبره منه فان كان معوله منصوبا نحو اكلنا كان زيدا طعامك ففية
اقوال ثالثا يجب التقديم ولا يمنع لانه ليس بخبر من ناصبه لكونه فضلة فان كان ظرفا
او محذورا جاز بلا قيح اجماعا لان العرب تتسع في الظرف والمحذور مما لا تنسج في غيرها نحو
مسافرا كان زيدا اليوم وراغبنا كان زيدا فيك **الثالثة** تقدم من صور امتناع تقديم خبر المبتدأ
ان ينشأ ويا في التعريف والتكثير للبيان ولا يجري ذلك هنا في ظاهرا الاعراب لان نصب الخبر
يليه فيجوز كان اخاك زيد ولم يكن خبرا منك احد فان خلق الاعراب وجب تأخير الخبر للباس
نحو صار عدي صديقي وصار فتاك مولاك **الرابعة** مذهب اكثر البصريين انه لا يجوز
ان يلي كان واخوالها معول خبرها من معول وحال وغيرها الا الظرف والمحذور فلا يقال
كان طعامك زيدا اكلنا ولا كان طعامك اكلنا زيد وهذا الحكم غير مختص بباب كان بل لا يلى
عاملا من العوامل ما نصبه غيره او رفعه فان كان معول الخبر ظرفا او محذورا جاز ان يلي كان
مع تأخير الخبر وتقدمه للتوسع في الظرف والمحذورات وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين
منهم ابن السراج ان يليها غير الظرف ايضا لوروده في قوله بكا ان اياهم عطية عودا **ش**

واجب

واجب بان اسم كان ضمير الشأن مشتق منها وعطية مبتدأ خبر عود والجملة خبر كان فلم يلا العامل
كان ضمير الشأن وجوز بعضهم ان يكون فيه زائدة فان تقدم مع الخبر على الاسم جاز اجماعا نحو كانت
اكلنا طعامك زيدا وكذا يجوز تقدمه على كان نحو طعامك كان زيدا اكلنا وعليه قوله تعالى وانفسهم
كانوا يظلمون واعلم انه ينشأ في كان زيدا اكلنا طعامك اربعة وعشرين تركيبا وقد سقطت في الاشياء
والنظائر وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيدا اكلنا وكان طعامك اكلنا زيدا واكلنا كانت
طعامك زيدا **ص** واذا اجتمع معرفتان فاقوال المبتدأ وقيل الخبر غير الاعرف الاشارة مع غير
والا ان وان وقيل ما يراد بثبوته مطلقا وقيل ان قام مقامه او شبه به وقيل ما مع جواب او
نكونان بمسوغ تحريف في الاخبار هنا وان بمعرفة عن نكرة قالها سايغ ان افاد النكرة غير صفة
محضة **ش** اذا اجتمع في باب كان معرفتان ففي ما يتبعين اسما وخلافا خبر الاقوال السابقة
في المبتدأ او الخبر مع زيادة اقوال اخر فقيل خبر فاتها ما جعلته الاسم والاخر الخبر وعلمته
الفارسي وابن ظاهرا وابن خروف وابن فضال وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال
واذا كان معرفتين فانت بالخيار ايهما ما جعلته فاعلا رفعت ونصبت الاخر وقيل ننظر الى
المخاطب فان كان يعرف احد المعرفتين ويجعل الاخر جعل المعلوم الاسم والمجهول الخبر نحو كان عمرو
اخو بكر عمرو اذا قدرت ان المخاطب يعلم ان لبكر اخا ويجعل كونه عمودا وكان عمرو اخا بكر اذا كان
يعلم عمرو ويجعل كونه اخا بكر وعلى هذا السيراني وابن الباري وابن الضايغ وحملوا كلام سيبويه
على ما اذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه وقيل ان لم يستويا في رتبة التعريف جعل الاعرف
منهما الاسم والاخر الخبر نحو كان زيد صاحب الدار وقيل الخبر غير الاعرف الا اذا اجتمع اشارة مع
غير ضمير فانه يجعل الاشارة الاسم وان كان مع اعرف منه كاعلم والمضاف الى الخبر نحو كانت
هذا اخاك لان العرب اعطت بتقديم الاشارة لمكان التنبيه الذي فيه اما مع المصنف فلا
ولهذا كان ها انا اذا فصحت من هذا انا وانا لان كان احدها ان او ان الموصوفين فان الاختيار جعلها
الاسم والاخر الخبر ولهذا اكثر القرأ فان جواب قومه الا ان قالوا بنصب جواب فبهم
بالمضمر من حيث انهما لا يوصفان كما لا يوصف فعمولا معاملة اذ اجتمع مع معرفة غير
فان الاختيار جعله الاسم لانه اعرف وقيل الخبر ما يراد اشارة مطلقا نحو كان عقوبتك عزلا
وكان زيدا زهيرا وقالت الشاعرة فكان مضى من هديت برشده انت الهداية لنفسه ولو
قال فكان حادي من اضللت به لانت الاضلال وعلى هذا ابن الطراوة وقيل الخبر ما يراد
اشارة بشرط ان يكون احدها في مقام الاخر او مشبه به كالمثاليين الاولين بخلاف ما اذا كان
هو نفسه كالبيت وقيل ما مع من جوابا فهو الخبر والاخر الاسم حكى هذه الاقوال ابو حيان ثم اختار
تبعيا لجماعة تفصيها بعمها فقال اذا اجتمع معرفتان في هذا الباب فان كان احدها قائما مقام
الاخر او مشبه به فالخبر ما يراد اشارة وان كان هو نفسه فان عرف المخاطب احدها دون الاخر
فالمعلوم هو الاسم والاخر الخبر وان عرفهما او جهلتهما فان كان احدها اعرف من الاخر فهو الاسم
والاخر الخبر الا المشار مع الضمير وان استويا في التعريف فانت بالخيار وان كان احدها ان وان
المصدرين فانه يتبع جعله الاسم قائم وضمر النكرة وان كان معرفة فانه في باب الاخبار
يعامل معاملة النكرة اذا اجتمع مع المعرفة لان تعريفه لفظي من حيث علم علي من يعود اما

ان تعلم من هو في نفسه فلا واذ اجمع نكرتان فان كان لكل منهما مسوغ لا يند اقلك الخيار فاشت جعلته
الاسم والاخر الخبر نحو كان رجلا قائما واكان قائما رجلا وان كان لاحد مسوغ دون الاخر فالذي له
المسوغ هو الاسم والاخر الخبر نحو كان كل احد قائما ولا يجوز ان قائم كل احد **واذا** اجمع نكرة ومعرفة
فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا يعكس الا في الشعر هذا مذهب الجمهور وجوز ان مالت العكس
اختيارا بشرط القابضة ولو نكرة غير صفة محضة قال لانه لما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل
والمنعوب مشبها بالمفعول جاز ان يعنى تعريف المنعوب من غير تعريف المرفوع كما جاز ذلك في باب
الفاعل ومن وروده قوله **كان** سلافة من بيت راس **يكون** مزاجها عسل **ومما** وقوله **ولا**
يك موقف منك الوداعا **قال** وقد حمل هذا السب في باب ان على ان جعل في الاسم نكرة والخبر
معرفة كقوله **وان حراما** ان اسب مجاشعا **باب** في التسم الكرام الحضارم **واجاز** سبويه ان
قريباً منك زيد **ص** وان قصد انجاب خبر ما قرن بالاول ان قيل ولو قرن تنفيس او قد اوم بالخلاف
للغرازاك واخوانه ولا يكون اسم هزم نكرة وثالثها يجوز مع الماضي ويكثر في ليس وكان بعد في وشبهه
ش فيه مسئلتان **الاولى** اذا قصد انجاب خبر في ايا كان قرن بالاول ان قيل ذلك نحو ما كان زيد الاقاي
وليس زيد الاقاي وسوا هذا الباب وغيره نحو ما ظننت زيد الاقاي فان لم يقبل ذلك بان كان الخبر
لا يستعمل الا منفيا لم يجوز دخول الاعلى نحو ما كان مثلك الا احدا وما كان زيد الاقاي لاضاحكا وكذلك
لا تدخل على خبر زان واخوته لان نفيها انجاب فان قولك ما زال زيد عالما فيه انبات
العلم لزيد فهو كقولك كان زيد عالما وهذا لا يدخل عليه الا فذلك ذلك **واما** قول ذي الرمة
حراحي لا تشك الامناحه **على** الخلف او ترمي بها بلدا فقرا **فقبل** خطا منه ولهذا لم يحتمل الا
معنى يتبع ولكن ملازمة **ص** ففقد كلامه وقيل موصول على زيادة الا او تمام تشكلا ومنها
حال وهذا يجوز دخول الاعلى خبر مفعول **الثانية** مكثرت وقوع اسم ليس نكرة محضة لان فيها معنى
النفي المصوغ للاستدلال لنكرة لقوله **كم** قد رايت وليس بشي باقيا **من** زار طيف الهوى **ومرور**
وبشا ركا في ذلك كان بعد في وشبهه كقوله **اذلم** يكن احدا باقيا **فان** التام في ذو الاسمي **وقوله**
ولو كان حي في الحياة بخلافه **خلدت** ولكن ليس بشي خالده **وهذا** لم يلق بها في ذلك **ص** **واخوته**
وترا دفا كان لم يزل وتزاد وسطا قيل واخرافا رقة وقيل لعلها خبر مقدر رها وشديدين جاز ويجوز
اذ الكوفة اصبحت واسمى والغرا تكون والباقي ان لم ينص للمعنى وقوم كل فعل لازم **ش** فيه مسئلتان **الاولى**
مختص كان بمرادف لم يزل كثير الي انها تأتي في الدوام وان كان الاصل فيها ان تدل على حصول ماد ظن
عليه فاما معنى مع انقطاعه عند قوم وعليه الاكثر كما قال ابو جبان او سكنوها عن الانقطاع وعدمه
عند آخرين وحزم به ابن مالك ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو وكان الله سمعا
بصيرا اي لم يزل متصفا بذلك **الثانية** حتم ايضا بانها تتراد بشرط ان تكون بلفظ الماضي **متوسط**
بين مسند ومسند اليه نحو ما كان احسن زيد اول مرة كان مثله ومنه حديث ابي بن ادم **وتجوز**
الغرازاك **وتما** بلفظ المضارع كقوله **انت** تكون **ما** جند نيل **وجوز** ايضا زيادتها احرا
جوز زيد قائم كان قبا ساعلي الفاظ اخر اورد بغير سماعه والزيادة خلاف الاصل فلا يستباح
في غير مواضع المعتادة وشذ زيادتها الجار والجوزور في قوله **مسراة** بي اي بركت ساموا
قلي كان المسومة العرب **قال** ابو جبان ولا يحفظ في غير هذا البيت وجوز الكوفون زيادة

بين

اصح

اصبح وامسى حكوا اما اصبحت ابردها وما امسى ادفاها وحمل على ذلك ابو علي قوله **عدو** عليك **ص**
وشا بينهما **اصبح** مشغول **بمشغول** **وقوله** **اعتاد** لي قول ما هويت فابني **كثير** اري امسى اليك ذنوبي
واجاز الغرازاك زيادة سائر افعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب اذ لم ينقص المعنى نحو ما
اصبح احسن زيد او ما زيد اصبح قائم واستدل على ذلك بان العرب قد زادت الافعال في نحو قوله
فاليوم قدبت تيمونا **وتشمتا** **فاذهب** فابك **والا** يام من عجب **ولم** ان يامع بالذهاب **والصحيح**
ان ذلك كله لا يجوز لاحتمال التاويل وما لا يحتمل من ذلك من القلة بحيث لا يناس علة **وقد**
اختلف في كان المبرزة هل لها فاعل فذهب السرا في والصمري الى انها رافعة لصير المصذر الدال
عليه الفعل كانه قيل كان هو اي كان الكون وذهب الفارسي الى انها لافاعل لما لان الفعل اذا استعمل
استعمل ما لا يحتاج الى فاعل استغنى عنه بذليل ان فلما فصل ولما الزايرة فلا يبيح في نحوها من
الاشناد **ص** ويجوز حذفها كان واسمها ان علم بعد ان ولو كثر وهلا ولا بقلة ويجوز رفع
تاليها ان احسن تقدير فيه او معه والا فلا وجوز بونس وابن مالك جرمقرون بارن لاوا وان
عاد اسم كان على مجرور كحرف وحمل على الف جواب ان خبر مبتدأ اولى من خبر كان مضمرة او كان
او مفعول بلائق واضار الناقصة قبلها اولى وقيل بعد لدن ونحوها وجب بعد ان وقيل وبعد
ان معوصا منها ما وقيل هي التامة والمنعوب حال وقيل العامل وقيل غير عوض فيظهر
ان **ش** حتم كان ايضا من بين سائر افعالها بانها قد تعمل محذوفة وذلك اقسام **الاول**
ما يجوز بكثرة وذلك بعد ان ولو الشرطيتين فتحذف هي واسمها اذا كان صير ماعلم من غاب
او حاضر مثاله بعد ان مع الغائب قوله **قد** قيل ذلك ان حق وان كذبا **فما** اعتذر ان من
قول اذا قيل **ومع** المسكلم قوله **جدي** على بطون ضية كلها **فما** الما منهم وان مطلقا
ومع الخطاب قوله **لا** تغزبن الدهر **مطرف** **ان** ظالمك ابر **وان** مطلقا **ومثاله**
بعد لوم مع الثلاثة قوله **لا** يام من الدهر **ذو** يغى **ولو** ملكا **جنوده** ضاق منها السهل والجل
وقوله **علتك** منانا فلست بامل **نذاك** ولو عزبان ظلمان عاريا **وقوله** **انطق** نحو
ولو مستخرجا احنا الحق غلاب **وان** غلبا **ولو** ظهر الفعل في نحو هذه المثل لجاز قال سبويه
وان شئت اظهرت الفعل ولا يجوز عند عدم الاظهار الاضبط الثاني على انه خبر كان وقد عا
يجوز فيه الرفع والجوز **الاول** **اذ** احسن هناك تقدير فيه او معية او نحو ذلك كقولهم
الناس تجزون باعمالهم ان خير الخيرة ان شرا فشر والمرد مقبول بما قيل به ان سيفا فسيف
وان خجرا الخجرا **فان** تصاب خيرا **وشرا** وسيف **وخجرا** على تقدير ان كان العمل خيرا او كانت
المقبول به سيفا وارتفعها على انها الاسم على تقدير ان كان في اعمالهم خيرا وان كان معه
سيف او على تقدير كان التامة والاول اولى وهو معنى قول واضار الناقصة قبلها اي
الف اولى من التامة وعلمه ابن مالك بان اضار الناقصة مع الضم متعين وهو مع الرفع
ممكن فوجب ترجحه ليجري الاستعمال على سن واحد ولا يختلف العامل ومثاله **بغ**دلو
الاطعام **ولو** غمرا **فالغيب** على تقدير ولو يكون الطعام غمرا والرفع على تقدير ولو يكون
عندكم غمرا او على كان التامة فان لم تحسن تقدير ما ذكرنا متنع الرفع كالاسات السابقة
ومثله سبويه بقولك امرز بايم افضل ان زيد او ان عمروا **والثاني** بعد ان فقط اذا عا

اسم كان على محو و يحذف سوا اقترنت ان بلام ام لا كقولهم مررت برجل صالح الاصلح فطالح وامرر
بائهم افضل ان زيد وان عمرو فصالح وزيد بالنصب على تقدير ان لا يكون صالحا وان يكون ريدا وحل
يونس فيه الجرح على تقدير ان لا امر صالح او لا ان مررت بصالح بعد مررت بطالح واجاز في زيد
على تقدير ان مررت بزيد وان مررت بعمرو فوافقه ابن مالك على اطراده وقصره وغيره على
السمع لان الجرح بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس قال ابو حيان والاصواب مع الجمهور لما في الاول
من التكلف ولم يسمع مثله ذلك بعد لولا اصلا وقوي وجعل نالي الف الى اخره استر به ان قولهم
فجر من المثال السابق يجوز فيه ايضا الرفع والنصب والاول ارجح لان المحذوف معه شيء واحد
وهو المبتدأ ومع النصب شيان ولان وقوع الاسمية بعد ف الجرح في الرفع قال في
يجري به خير والنصب على حذف كان واسمها اي كان يجري خيرا او على الحال اي فهو بلفظه خيرا
او على المفعول بفعل لا يبق اي فهو يجري اي يعطي خيرا وعلم من ذلك ان في مسئلة اذ خيرا فخير
اربعة اوجه احدها نصب الاول ورفع الثاني واصنعها عكسه ويدهمها نصبهما ورفعهما
ثم قال الشلوبين انها متساوية لان ما في نصب الاول من القيمة يقابله حسن رفعه وقال
ابن عصفور بل رفعهما احسن لقلة الاضرار فنهما بالنسبة الى نصبهما **القسم الثاني** ما يجوز
بقلة وذلك في ثلاث صور الاولى والثانية بعد هلا والاقا **ابو حيان** يجري مجرى لوعوها
من الحروف الذاللة على الفعل اذا تقدم ما يدل عليه لكنه ليس بكثرة الاستعمال الثالثة بعد لن
كقولهم من لدنولا قولي ابلابهم اي من لدن كانت شولا والشول بفتح الحجة التي ارتفعت
الثاني من النون واحدها شائلة او شادرا وتلاوها وان يتلوها ولاها وقولي ويجوها وقول
التشديد وشهها مثلا قولة ازمان قومي والجماعة كذا في لوم الرجال ان تملا خيلا محيدا
قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة **القسم الثالث** ما يجب وذلك في صورتين
الاولى بعد ان المصدرية اذا عوض منها ما كقولهم ابا خراشة اما انت ذا نفر اي لان
كنت تحذف اللام اختصارا ثم كان كذلك فان فصل الضمير وجئ بها عوضا عنها والتمزج حذف
كان ليللا يحى بين العوض والمرفوع بقدر اسم كان والمنصوب خبرها هذا هو
الصح في مسئلة وثيق فيها اقوال اخر فذكر بعضهم ان كان المحذوف فيها تامة والمنصوب
حال وزعم ابو علي وابن جني ان ما هي الرافعة الناصية لكونها عوضا من الفعل فتايت ما به
في الفعل العمل وزعم المبرد ان ما زائدة لا عوض فيجوز اظها ركان معها نحو ما كنت منطلقا
انطلقت ورد بان هذا كلام جري مجرى المثال فيقال كما سيع لا غير وليس هذا الموضوع من مواضع
قياس زيادة ما الثانية بعد ان الشرطية اذا عوض منها وتلك قليلة بالنسبة للاول كقولهم
افعل هذا الا لا اي ان كنت لا تفعل غيره وقول الاخر امرت الارض لو ان مالا لو ان ثوقا
كنت او جالا او ثلثة من غنم امالا اي ان كنت لا تحذرها وما عوض من كان وانما كان هذا قليلا
لكنه الحذف ولا يحذف مع الكسوة معوضا منها مالا في هذا الوقت اما كنت منطلقا انطلقت
كان ما زائدة لا عوض ولا يجوز اما انت منطلق انطلقت تحذف كان **ص** وتحذف ثوقا
سأكنه جرما والثامة اقل مالم توصل بضمة او ساكن خلاف ليويس **ش** يجوز حذف نون كان
خفيفا بشرط ان يكون من متعارف خلاف الماضي ولا امر مجزوم بالسكون خلاف المرفوع والمنصوب

والجزم

والجزم بالحذف وان لا توصل بضمة نحو ان يكتنه فلن تسلط عليه ولا ساكن نحو لم يكن الذين كفروا امثال
ما اجتمعت فيه الشروط ولم اك بغيرك من المصلين ولا تك في ضيق فلم يثبت ينفعهم ايمانهم وسوا
في ذلك الناقصة كما مثلنا والثامة لكن الحذف فيها اقل نحو وان تك حسنة بالرفع قال ابو حيان
وتحذف هذه النون شاذ في القياس لانها من نفس الكلمة لكن بسوغة كثرة الاستعمال وشبه النون
محذوف العلة وانما يجوز عند ملا فاة الضمير لان الضمير يرد الشيء الى اصله كما ردتون لذا اذا اختلفت
التيها فقبل لذه ولا يجوز لده ولا عند الساكن لانها تحركت فيضعف الشبه واجاز يونس
حذفها مع الساكن ووافقه ابن مالك تمسكا بنحو قوله لم يكن الحق سوا ان حاجه رسم
دار قد يعنى بالضرورة وقوله فان لم تكن المواة ابدت وسامة وقوله اذ لم تكن الحاجات
من جهة القتي والجمهور قالوا ان ذلك ضرورة وما قاله ابن مالك من ان النون حذفت للتخفيف
وتقل اللفظ والتقل بثبوتها قبل الساكن اشبه فيكون الحذف ح اولى رده ابو حيان بان التخفيف
ليس بعد العلة انما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة وقد ضعف الشبه كما تقدم
فقال اخذ جزئها والعلة المركبة نزول بزول بعض اجزاها **ص** **مسئلة** الحق بليس احرف اما
النافية عند اهل الحجاز وزعم الكوفية النصب بعدها باسقاط الباء وشرطه بقاء النون لان نقعه
بالا او انما وثالثها بنصب ان نزل الثاني منزلة الاول واربعا ان كان صفة ولا يدل منه خلافا
للصغار لا بغير وجوز الفرار فعه وققد ان وجوز الكوفية نصبه وهي كاهة لانا فيه خلافا لغيره
وما خلافا ليقوم وتأخير الحذف خلاف للفرام مطلقا ولا خلاف مع الاو قبل نصبه لغة ومعوله
خلافا لابن كيسان ومنعه الرماني مرفوعا ايضا وفي تقدم الطرف ثالثها الاصح عندهم يجوز معولا
لاخرا وعندي عكسه ولا يقدم معول على ما حال وثالثها يجوز ان تصد الورد **ش** اصل العمل للفعال
بديلان كل فعل لا بد له من فا على الاما استعمل زابدا نحو كان او في معنى الحرف نحو قل او مركب مع
غيره نحو حبة او ما علم من الاسماء فليشبهه بالفعل واما الحرف فتقدم انه ان اختص بما دخل عليه
ولم ينزل منه منزلة الحرف منه علم فيه فان لم يختص او اختص وتنزل منزلة الحرف منه لم يعلم فيه
لان جزء الشيء لا يعلم في الشيء **وما** من قبل غير المختص ولها شبهتان **احدها** هذا وهو عام
فيما لا يعلم من الحروف ورعاه بنوميم ولم يعلموها **والثاني** خاص وهو شبهتها بليس في كونها
للنن ودخله على المبتدأ والخبر وتخلص المحتمل للحال كما ان ليس كذلك ورعاي هذا الشبه اهل
الحجاز فاعلموها عملا فرفعوا اليها المبتدأ اسمها ونصبوا اليها الخبر فخرها اليها فادب الله تعالى
ما هذا بشر اما هن امهاتهم هذا مذهب لضربين وزعم الكوفيون ان ما لا يعمل شيئا في لغة
الحجازيين وان المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها والمنصوب على استقامت الب
لان العرب لا ساكاد تنطق بها الا بالباء فاذا حذفوها عوضا منها النصب كما هو المعهود عند
حذف حرف الجر وليس عرفوا بين الخبر المقدر منه الباء وغيره وردت بكتن من الحروف الحارة حذفت
ولم ينصب ما بعدها وعلى الاول لا عمالها على بعض شروط **احدها** بقاء النون فان
النقص بالابطال العلة نحو وما حذو الارسل وكذا اذا ابدل من الخبر ببدل منصوب بالاعوفا
زيد الاشياء لا يعا بد لا تحاد حكة البذل والمبتدل منه وخالف قوم في هذا الشرط يجوز يونس
والشلوبين النصب مع المطلق لو زوده في قوله وما الدهر الا يخطونا با خلة وقوله

وما حق الذي بعثوا راء وسبق ليلة الانكالا واجيب بانه نصب على المصدر راء ينكل نكالا
ويعدب معدباي بعديا ويدور واران منحون اي ذواب وقال قوم يجوز النصب ان كان الخبر
هو الاسم في المعنى نحو ما زيدا الا احاك او من لا منزلته نحو ما زيدا الا زهرا وقال اخرون يجوز
ان كان صفة نحو ما زيدا الا قاعا وقال الصفا في المبدل يجوز نصبه لكن على الاستثنى لا البدلية
وان انتقص بغيره يورث فيجب النصب عند الضرر بين نحو ما زيدا غير قائم واجاز الفراء الرفع **الخط**
الثاني فقد ان زيدت بعد ما بطل العمل لقوله فان قلنا حين ولكن وقوله
بني غداة ما ان اسم ذهب ولا صرف ولكن اسم الحذف قال ابن مالك لما كان عمل ما استحضنا
لا قياسا شرطه الشروط المذكورة لان كلا منها حال اصلي فالقاع علمه بقويته والحقلي علمه باؤ
عن بعضها توحيق واحصى الاربعة يلزم الوهن عند عدمه للخلو من مقارنة ان تزيل شيئا
بليس لان ليس لا يلزمها ان فاذا وليت ما تبينا في الاستعمال وبطل الاعمال انتهى وذهب
الكوفون الى جواز النصب مع ان ورووا قوله ما ان اسم ذهبا ولا صرفا بالنصب والبصريون
على ان ان المذكور زائدة كافة وزعم الكوفون نافية كذا حكوه وعندني ان الخلاف في انما
ينبغي ان يكون مرتبا على هذا الخلاف **الخط الثالث** ان لا يؤكده بما فاه الكذب بها بطل العمل نحو
ما ما زيدا قائم قائم في الغرة وهي كافة وحكي هو والفارسي عن جماعة من الكوفيين اجازة النصب
لقوله لا استدلالا لاسيما في ما في حكم احد مسميها واجيب بانه شاذ او مؤول اي في ما جرى
الحزن ثم ابتدا ما قلنس موكلة **الخط الرابع** تاخير الخبر فان تقدم ارتفع كقوله وما حق
ان يمدح المرء نفسه وجوز الفراء نصبه مطلقا نحو ما قائم زيد وجوز الاخفش مع الاخو ما قام
الازيد وحكي الحزمي ان ذلك لغة سمع ما مسميا من اعتب وقال الفرزدق اذ هم قريش واذما
مثلم بشر وقال اخر جازان اذما مثلم اخوان والجمهور اولو ذلك على الحال خوفا في ما راجل
والخبر مخدوف وهو العامل فيها اي ما مثلم في الوجود واذ المنع النصب في حال تقدم الخبر في
تقدم معموله او في نحو ما طعمك زيدا اكل واجاز الكوفون وابن كيسان نصبه قاسما على الاولين
ولم كذا فان تقدم الخبر او معموله وهو ظرف او جار ونحو ما في الدار
او ما عندك زيد وما في انت معنيا في قوائك اخرها منع النصب لغيرها والثاني الجواز
للتوسع فيها والثالث جواز النصب ان كان الظرف المتقدم معمول الخبر والمنع ان كان هو
الخبر وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه وصريحه في الكافية الكبري وشرحها وابن هشام
في الجامع وعندني على هذا وهو النصب ان كان الظرف المتقدم الخبر والمنع ان كان معموله
ص وما عطف على خبرها بكن ويل رفع ونصب خبرها اجود ومنع قوم نصب مقطوف
لنفس مطلقا ولا بغير ما الامزة ولا تحذف خلافا للكسائي ولا اسمها ولا خبرها مالم تكف بان
وسد بنا النكرة معها **ش** فيه مسایل **الاولى** اذا عطف على خبر ما بكن او بل تعين في المقطوف
الرفع نحو ما زيد قائما لكن قاعا او بد قاعا على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو ولا يجوز النصب
لان المقطوف بها موجب وما عمل الا في المنى اما المقطوف بغيرها نحو ليس زيد قائما لكن قاعا
وولا قاعا والعرف خلافه **الثانية** اذا دخلت حرف الاستثنا على ما الحجازية لم تغيرها عن
العمل نحو ما زيد قائما كما تقول الشئ قائما **الثالثة** اجاز الكسائي اصناما واشد فقلت لها

والله يدري مسافر اذا اصمرت الارض ما الله صانع اي ما يدري ومنع البصريون ذلك **الرابعة**
لا يجوز حذف اسم ما قاسا على ليس واخواتها فلا تقول زيد ما مطلقا تزيدها هو ولا اخرها
لذلك فان قلت بان جار تشبيها بلا كقوله لنا مواثا ان من حديث ولاصال التقدير فما خبرك
وما كمال منته اي ذي حديث **الخامسة** شدب النكرة مع ما تشبهها بلا سمع ما باس عليك
كما قالوا اباس عليك واشد الاخفش ما باس لو ردت عليها حية قليلا على من يغرف الحق
عابها **ص** ان النافية عند اهل العالمية بشرط ترتيب وعدم نقص وانكرها اكثر البصرية
وقيل لانها لا مع الاش ان النافية ايضا من الحروف التي لا تختم فكان القياس ان لا تعمل
فلذلك منع اعمالها الفراء واكثر البصريين والمغاربة وعزى الى سيبويه واجاز اهلها كالكسائي
واكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وصحح ابو حبان لمشاكلة ما
في النفي وكونها النفي للحال وللتسارع حكي عن اهل العالمية ان ذلك نافي عنك ولا صارك وان احد
خبر من احد الابالغا فيه وسمع الكسائي اعرابيا يقول ان قائما فانكرها عليه وظن انها ان المنزلة
وقعت على قائم قالست فاستثنته فاذا هو يريد ان قائما ففعلهم الهمزة وادغم على ما
لما هو الله ربي وقواسميد بن خيران الذين يدعون من دون الله عبادا امثالكم وقاس الشاعر
ان هو مستوليا على احد وقاس ان المراد منيا بانقضا حياته ولكن بان سعي عليه فيجذلا
وذهب بعضهم الى انها اذا دخلت على الاسم فلا بد ان يكون بعدها الاخوان الكافون الا في غرور
وبرده ما تقدم **ص** وتزاد ايضا بعد ما الموصولة المستدرة والاول قبل منة الانكار وضرورة
بعد ما التوقية قال قطرب وترد معنى قد والكوفية واذ **ش** الاستطراد الى ذكر بقية معاني
ان فاتها تكون نافية كذا ذكر شرطية كاسياني وزائدة وذلك في مواضع **احدها** بعد ما النافية
كما تقدم واشتد اليه بقول ايضا **ثانيها** بعد ما الموصولة كقوله برجي المرء ان لا يراه
اي الذي لا يراه **ثالثها** بعد ما المستدرة كقوله ورج الغنى للخير ما ان راتته **رابعها**
بعد الاستفاحية كقوله الا ان سري ليل فت كني **خامسها** قبل حرف الانكار قيل
لا غرابي اخرج ان اخضبت البادية فقال انا انه منكوا ان يكون رايه على خلاف ذلك **وغيره**
قطرب ان ان تاتي بمعنى قد وخبره عليه فذكر ان نعت الذكرى **وغيره** الكوفون انها تاتي
اذ خرج عليه ليدخل المحذوف ان شاء الله امين والجمهور انكره والامرين وقالوا هو في
الامين شرطية والقصد في الاولى التبيين وفي الثانية التبرك **ص** لا عملها اكثر من ان
وقيل عكسه وقيل لا تعمل وقيل في الاسم فقط بشرط ان لا يلامر فوعها وتكبر جزوها والغاء
بن جني **ش** ايضا من الحروف غير المختصة وفي اعمالها اقوال **احدها** وهو المشهور
انها تعمل كالحاقا بليس كقوله تغر فلاشي على الارض باقا ولاور رما قضي الله واقا
الثاني انها لا تعمل اصلا ويرتفع ما بعدها بالاسند والخبر ولا نصب اصلا وعليه ابو الحسن
الثالث انها اجرت مجري ليس في رفع الاسم خاصة فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئا وعليه
الزجاج واستدل له بانه لم يسمع النصب في خبرها مملوطة كقوله من صدعن نراها
فانا ابن قسي لا يراه وقوله في اللحم حين لا مستصير ورد بالذات السابق وعلى الاول
قال ابن مالك عملها اكثر من عمل ان وقال ابو حبان الصواب عكسه لان قد عملت نثرا ونظما

ولا اعلم انما قليل جدا لم يرد منه صريحا الا البيت السابق والبيتان لا يتبعن عليهما القواعد
ولا اعلم انما اربعة شروط المذكوران في ان والثالث ان لا يفصل بينهما وبين مرفوعها فان فصل
بطل عملها لانها اصغر من ما وما شرطها عدم الفصل والرابع تنكير اسمها وخبرها نحو لارجل قائما
ولم يعتبر ابن جني وطائفة هذا الشرط فاجازوا العمل بها في المعارف كقوله **وقلت** سواء القلب
لانا باغيا **سواءها** ولا عن جملتها متراجعا **وتأوله** الجمهور على ان الاصل لا اري باغيا حذف
الفعل وانفصل الضير وباغيا حال **تنبيه** قات ابو حنيفة لم يصرح احد بان اعمال لا يعمل ليس
بالنسبة الى لغة مخصوصة الا صاحب المقرب ناصر المطرزي فانه قال فيه بنوعيم لا يعملها وغيرهم
يعلمها ومن كلام الزمخشري اهل الحجاز يقولون انا دون طي وفي البسيط القياس عند بني عجم وعدم
اعمالها ويحتمل ان يكونوا وافقوا اهل الحجاز على اعمالهم **صريح** لا وفي لازمة الثانية
وقيل لغوي وسيبويه ركبنا كانا وقيل فعل ماض وقيل اضمارا ليس وقد تكرر في بعض بالحق قيل
ومرادفه ولا تعمل في هذا خلافا لان عصفور ولا يذكر هذا **هنا** والاكثر حذف الاسم والعطف على خبرها
كما وانكر الاخفش عملها وفي قول له كان وجرا لغيرها الزمان وقد نص في اليها حين ولو تكرر او قد
تخذف ح دون التاوجات مفردة **ش** اختلف في لات فذهب سيبويه الى انها مركبة من لا والنا
كانا وايد احكر عند النسيمة بها كالحكي لوسيت بانما وذهب الاخفش والجمهور الى انها لازمة الثانية
لنا نبت الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقلت ثم وربت وذهب ابن الطراوة وغيره الى انها ليست
للتاين وانما زيدت على الحين لقوله **العاطفون** حين ما من عاطف **اي** حين ما من عاطف
وذهب ابن ابي الربيع الى ان الاصل في لات ليس ايدلت سببها تا كما في ست فعادت اليها الالف
لان الاصل في لات ليس لاني لا يعمل وكلمهم كرهوا ان يقولوا لبت فيصير لفظها لفظ التثنية ولم يفعل
هذا الامع الحين كما ان لادن لم تشبه نونها بالتثنية الامع عدوة وفي البسيط ويحتمل ان تكون التا
بدلان سن ليس كما في ست وانقلبت الى الفاعل القياس فتكون ليس بنفسها ضعفت بالتغير
فعلت في لغة اهل الحجاز عملها وموضعها وهو الحال واختلفوا عملها على اعلل اقول احرفها
وهو مذهب سيبويه والجمهور انها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ الحين خاصة قال في البسيط ورب
سني محقق في العمل بنوع ما لا ليس كما اعلل لادن في عدوة خاصة والنا في القسم وقيل لا تقصر
على لفظ الحين بل تعمل ايضا في مرادفه كواو وساعة وعليه ان مالكا كقوله **نذم** البغاة
ولات ساعة مندم **والتزموا** فيها ان لا تذكر الجز ان معا بل لا بد من حذف احدها والاكثر كون
الحذف الاسم وقد يكون الخبر قوي بالوجهين قوله تعالى ولات حين مناص **اي** ولان الحين
حين مناص او ولان حين مناص لهم **وخرجه** هنا كسائر مرادف الحين **وقولان** احدهما نعيم
وعليه الشلوبي وابن عصفور كقوله **لات** هنا ذكرني خبرهم نوار ولات هنا حنت **اي** ليس
هذا اوان حينين والثاني لا وعليه ان مالكا ومعنى قوله ذكر وشبهه **هنا** وهذا نص علي
الظرفية خبر ما بعده والفعل بتقدير ان لاني هنا ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى في الا ان
يدخل عليه من اوالي ووافقه ابو حنيفة **القول الثاني** انها لا تعمل شي بل الاسم الذي يجرها
ان كان مرفوعا فمبتدأ او منصوبا فعلى اضمار فعل اي ولات اري حين مناص فقله ابن عصفور
عن الاخفش وضاحب البسيط عن السرا في واختاره ابو حنيفة لانها لم تحفظ الايتان بعدها

فان اصل
سني

باسم

باسم وخبر فتثبت ولان ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسم لات كانوا قد تصرفوا في المرفوع مما
يتصرفوا في الاصل الا انه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف لانه لم يحفظ في الفعل لاني في موضع
من المواضع **القول الثالث** انها تعمل عمل ان وهي للبنى العام وعزي الاخفش جعل ولات حين
مناص بالنصب اسمها مثل لا غلام سفر والخبر محذوف اي لاني **الرابع** انها حرف جر خفض اسمها
الزمان قاله الفراء واشد طلبوا اصلها ولات او ان وقرني ولات حين مناص بالجر **ومن** انكلام
لات انها قد تكسرتا وهما وانها قد نضت في اليها حين لفظا كقوله **وذلك** حين لات او ان حليم
او قد نزل كقوله **تذكر** حين لاني لات حين **اي** حين لات حين تذكر وقد حذف في حين اضافة
الحين وثبت في كقوله **العاطفون** حين ما من عاطف **ارادهم** العاطفون حين لات حين
ما من عاطف حذف حين مع لاقاله ابن مالك وقد جات لات غير مصفا في البها حين ولا مذكور بعدها
حين ولا مرادفه من قول الافوه **ترك** الناس لنا اكنا فهم **وتولوا** لات لم نغن الصرار **وهي** هنا
حرف في موكب بحرف النفي وهو لم وليست عاملة والعطف على خبر لات العاملة كالعطف على ما
فتنصت وترفع في خولات حين جلع ولا حين طيش وبتعين الرفع في خولات حين قلق نل حين
صبر ولكن حين صبر **ص** تزداد اليها في خبر منفي بلنسي وما ولو زيدت كان بعد
اسمها خلافا للفراء والخبر مثل خلافا لاسم او ظرف يستعمل اسما وقال هشام مطلقا والكسائي
او كان التشبيه ولا يختص بالحجازية خلافا للفارسي ولا منصوب خلافا للكونية فيحوز بعد
ان وفي مقدم وثالثها فيه لاني ان فصل بمفعوله وقد تزداد بعد نفي فعل ناسخ ولا ومنع
قياسهما ابن عصفور ولا المبرية واسم ليس موحرا وخبر مبتدأ بعد هذا ولكن ولات وان بعد
نفي ودونه قالت ابن مالك وحال منفية وخالفه ابو حنيفة والاخفش وكل وجب **ش**
تزداد اليها في خبر ليس وما اذا كان منفيا نحو ليس الله بكافي ومما ركب بغافل وفائدة زيادتها
دفع توح ان الكلام موح لا محتمل ان السامع لم يسمع النفي او الكلام فتوجه موجبا فاذا جئ
بالبارفع الوهم ولذا لم تدخل في خبرها الموجب ولا يجوز ليس زيد الا بقاء وما لا يزيد الا غاير
فلو زيدت كان بين اسمها وخبرها لم يجر دخول الباء عند الفراء واخا ز البصريون والكسائي نحو
ما زيد كان بقاء ولو كان الخبر مثلام يجر دخول الباء عند هشام واخا ز البصريون والكسائي نحو
ما زيد بمثلك ولو كان الخبر ظرفي فاء جاز ان يستعمل اسما جاز دخول الباعلمها وان لم يستعمل
اسما كحتم عر عند البصريين واخا ز هشام نحو ما زيد بحث حب واخا ز الكسائي دخولها
في الخبر اذا كان كاف التشبيه حتى ليس بكذا لك ولا يختص دخول النسخ خبر ما الحجازية بل تدخل
في خبر التثنية خلافا للفارسي والزمخشري لوجود ذلك في اشعار بني عجم ونثرهم وان الباء
انما دخلت الخبر لكونه منفيا لا لكونه منصوبا بل لدخولها في ما ان بقاء وامتناعها في كنت
جاء ولا تخفى ايضا بالخبر المنصوب خلافا للكونية فيحوز ولو بطل عمل ما لزيادة ان او تقدم
الخبر في الاصح قات لعرك ما ان ابومالك بواه ولا يصعب قراه **كذا**
وقد تزداد الباء في خبر فعل ناسخ مني غولم ان بقاء **وقال** فلما دعاني لم يجد لي بقعد
وقد تزداد في خبر لا اختص ما كقوله **فكن** لي شفيقا يوم لا دوشفاة **بمعنى** قسلا غير سوادين
قارب **ومن** قياس ذلك في التثنية ابن عصفور وقد تزداد في لا التبرية قالوا لا خبر خبر بعذر

أي خبر وفي اسم ليس إذا تأخر عن الخبر كذا وفي خبر المبتدأ بعد فعل كقول
مستعمل أملا هذا أخو عيسى لذيد بن داود وفي خبر كذا لقلوبه ولكن أجزاؤه فعلت بغير وفي خبر لثيت
كقوله لا ليت ذا العيش الذي يمد يداه وفي خبر إن بعد نفي وذو نية لقوله تعالى أو لم يروا
إن الله إلى قوله بما در وقوله الشا عرفت فأنك مما أحدث بالجرب وذكر ابن مالك أنها تزداد
في الحال المنفية كما رجعت نحايته ركاب أي خايته ونارعه أبو حبان كون احتمال البها لالحال لازمة
أي لحاجة خايته أي ملتصقة بحاجته وجوز الأخفش زيادة البها في كل موجب كجوزيد بن داود
وأستدل بقوله تعالى خزاينة عثها وأوله الجمهور على حذف الخبر أي وأفع ص **مشيئة**
ول عاطف بعد ليس وما وصف تلاء سبي رفع والوصف ماله أو جعل مبتدأ وخبر أو اجنبي جاز
عطفه بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها وتجرى بان جوع على الأصح وجبت بعد ما الرفع وجوز
الكو في نصبه وجزم لأن حذف لا وأطلق هشام فان تأخر الوصف عن الاجنبي جاز نصبه خلاف لقوم
ش إذا عطف على خبر ليس وما وصف يتلوه سبي عطى الوصف ماله مفرد أو رفع به السبي نحو
ليس زيد فقامي ولا ذاهبا أخوه وما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه ونحو جعل السبي مبتدأ متوقفا
والوصف خبره فتح مطابقة وان تلاء اجنبي في ليس يخطف على اسمها والوصف المتلوه على
خبرها فينصب نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا أخوه وفرد معطوف على زيد وذاهبا على قائما
فان كان الخبر محذورا أجاز جر الوصف انصافا نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا أخوه ونحو في الحالين
على الابتداء والخبر وقبل لا يجوز النصب في الأولى بل تتبع الرفع قياسا على ما ورد بالسمع على
سبويه ليس زيد ولا أخوه قاعد بن وقيل لا يجوز الخبر لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا
خبر ما عطف على اسمها كقوله **لعمركم ما مغب بترك حقه ولا منسى مغب ولا منسى**
وأجاز الكوفون النصب ان نصب الخبر والجران جر فحوا ما زيد قائما متعلقا اجزاي اذا قام
زيد مبتدأ واحد ويقال عندهم ما زيد متعلق ولا خارج عمرو بالجر اذا حذف لان حذف
لا يمنع الجر عندهم الا هشام فان نه تجر كله ولو تأخر الوصف في العطف نحو كذا زيد قائما ولا عمرو
خارج جاز مع الرفع النصب عند سبويه والخليل والكسائي وهشام ومنع النصب نحو بون الفذما
الذين رد عليهم سبويه **ص الثاني** كاد وكرب واوسك وهليل وأول والتم لمقاربة الفعل
وجعل وطفق كسرا وفتحاً وبألفا واخذ وعلق وانشا وذهب للشروع فيه وعسى والخلق للوجه
وزاد ابن مالك وابن طريف والسرقي جري وتعلب قام واليهاري كارب وقارب وقرب
واحال وأقبل وأظلم واشق وشارف وقرب ودنا وأثروا وقعد وذهب وأوردت ودلف
واذلف واشرف ونهبا واستف وبعضهم طاروا ونهرى ونشب والحي ابتدا وعبا وقد ترد عسى
اشغافا وقيل هو معناه وقيل كرب للشروع **ش الثاني من قول الشيخ الأبيد**
المقاربة وتسميتها بذلك على سبيل التغليب اذ هي ثلاثة اقسام **أحدها** ما هو لمقاربة
الفعل وهي ستة الفاظ أشهرها كاد وأغرى لها أولى ومن شواهد قول **قعداري** بين هاد
بين منها وأول ان تزيد على الثلاث **والثاني** كارب بفتح الراء وكسرهما والفتح افصح وزعم
بعضهم انها من افعال الشروع واوسك وهليل ومن شواهد قول **وطينا بلاد**
المعتدين فهليلت نفوسهم قبل الامانة ترسفا **والثالث** ومن شواهد حديث وان ما

في خبر المبتدأ
في خبر المبتدأ
في خبر المبتدأ

نبت

نبت الربيع لقتل او لم اي يلم ان يقتل ويحدث لولائه شيء فضاء الله لام ان يذهب بصره **والثاني**
ما هو للشروع في الفعل وهو ستة الفاظ جعل قال **فأخذت اسبالا** **والثالث** وقد
جعلت اذا ما قتت تغلق ثوبى فانها تسمى الشا رب الثمل وطفق بكسر الفاء وفتحها والكسائر
ويقال طبق بكسر الباء قال تعالى وطفقان بخصفان واحدا قال **فأخذت اسبالا** **والرسم** جيني
وعلق قال **أراك علقنت** تغلم من اجربا وانشا **قال** انشا اعرب عما كان مكنونا **وخب**
قال هببت الوم القلب في طاعة الهوى **قال** ابن مالك واغريه ان علق **وخب الثالث**
ما هو لترجي الفعل وهو لفظان عسى واخلاق نحو اخلاقك السما أي تخبر فهدر الافعال
المتفق عليها في هذا الباب وزاد ابن مالك فيها حري للترجي كقوله **محري** ان يكون ذلك وكانا
وقال ابو حبان والمحفوظ ان حري اسم مؤن لا يثنى ولا يجمع قال **تعلب** انت حري من ذلك اي
حقيق وخلق قال ابن قاسم ولكن ابن مالك **ثقة** قل **ظا** هو كلامها انه مفرد بذلك
وليس كذلك فقد سبقه الى عدتها ابن طريف والسوفسطي وزاد ثعلب في افعال الشروع قام ونشد
قامت تلوم وبعض اللوم اوسه **وزاد** ابو الحجاج ابراهيم بن احمد بن يحيى ليهاري في كتابه السبي
الاملا المنخل في افعال هذا الباب مع قام المذكورة كارب وذاذ كربع وذلك سعة عشر فعلا وزاد
غيره طاروا ونهرى ونشب وزاد كذا **الحج** استدا وعبا فبلغت افعال الباب اربعين فعلا
قال ابن قاسم وما زاده اليهاري ومن ذكر لا يقوم دليل على انهم من افعال الباب وقد ترد عسى
للاشفاق من المكروه وهو اقل من مجيها للرجال وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا
شيئا وهو خير لكم وعسى ان يحبوا شيئا وهو شر لكم **ص** ويلزمها لفظ الماضي وسمع مضارع كاد
واوسك واسم فاعلا وحكي الجوهرى مضارع طفق والاختش مصدر وقطرب مصدر وكاد وبعضهم
فاعله ومصدر القاهر مضارع عسى وفاعله والكسائي مضارع جعل وبعضهم الامر والتفضل
من او شك وقوم فاعل كرب **ش** افعال هذا الباب جامدة لا تتصرف ملازمة للفظ الماضي
وعلى ذلك ابن جني انها ما قصد بها المبالغة في القرب اخرجت عن بابها وهو التصرف ولذلك كل
فعل يراد به المبالغة كنع وبليس وفعل التحب وعلله ابن سبي ونالا استغنا بلزوم المضارع خبرها
فلم يبنوا منها مستقلا وعلله ابن عصفور بان معناها لا يكون الا ماضيا اذ الخبر عن الحال الا وقد
استقر في نفسك والماضي يستعمل في الحال الذي هو للشروع لارادة الاتصال والدوام ولا يكون
معناها مستقلا اصلا واستثنى منها كاد واوسك فسمع فيها المضارع قال تعالى بكاد زينت
بضى **وقال** الشاعر **يوسكت** من فوم مننته **بل** المضارع في او شك استمر من الماضي حتى زعم
الاضمعي انه لا يستعمل مع الماضي وسمع اسم الفاعل من او شك قال **فوشكه** ارضنا ان تقول
وقاسك فانك فوشكه ان لا تراها **وحكي** الجوهرى مضارع طفق قال ابن مالك ولم اراه
لغيره والظاهر انه قال ذلك رايه وحكي الاختش مصدر رطفق وحكي قطرب مصدر كما دكتدا
وكدد ودة وقال بعضهم كوه او كاد انقله في السبط وحكي ابن مالك اسم الفاعل من كاد وانشد
اموت استا يوم الزحام وانما **بقينا** برهن بالذي انا كائدا **اي** بالموت الذي كدت اتيه وحكي
عبد القاهر الجرجاني المضارع واسم الفاعل من عسى كذا **وحكي** الكسائي مضارع جعل
روي ان البعير يهرم حتى يجعل اذا شرب الماء **وحكي** ابو حبان الامر وا فعل التفصيل من او شك

لا يخبر

وانشد قول زهير واوشك بحالم خنسه تبع وقوله باوشك منه ان يسادر قرنه وحكم قوم
اسم الفاعل من كرت كذا **ص** والفكاد واوشك با ووشك با ووشك با ووشك با ووشك با
للاخفش وكسر عسي لغة ومع صهر رفع قليل **ش** كاد من ذوات الواو وحكي سيبويه كدت يضم
الكاف ولا يكون هذا الا من الواو وقيل من ذوات التاء كذا وزعم الاخفش ان كاد
قد تزداد واستدل بقوله تعالى ان الساعة اتيه اكاذا يخفيها والهمز ثانيا ولو الاية على معنى
اكاذا اخفيها فلا اقول هي اتيه وكسر التاء من عسي لغة وحكي ان الاعراب عسي فهو عسي
واذا انقلبت ثانيا صهر الرفع نحو عسيت وعسين وعسيتا وعسيتا جاز فيها الفتح والكسرة
واشهر وقوي بالوجهين في السبع اتمام صهر النصب فليس الا الفتح **ص** **مسئلة** فعل كذا
لكن خبرها مضارع مجزوم من ان مع هاءل ومما للشروع ومعها مع او كي والرجاء في الباقي الوجهان
والخبر في مع كاد وكرب اعرف وعسي واوشك قيل وقارب بالعكس ونذر دخول ان مع جعله والباقي ان
في اوشك والسبب ان في عسي وتجي خبرها وكاد مفرد او جعل جملة اسمية واسناد عسي الى الثاني
ونفيها ونفي خبر كاد وزعم الكوفي ان بدل ما قبله وقوم مفعول به وقوم باستقاط الخار وقيل
يضمن الفعل وقيل رفع ساد عن الخبرين **ش** افعال هذا الباب تعمل على ان ترفع المبتدأ انما
وتنصب الخبر خبرا لها ويدل على ذلك محي الخبر في بعضها منصوبا كما سياتي ولا خلاف في ذلك حيث
كان الفعل بعدها غير مقرون تان اما المقرون فزعم الكوفيون انه بدل من الاول بدل المصدر
وزعم المبرد انه مفعول به لانها في معنى قارب هذا الفعل ويجز رامن الاخبار بالمصدر عن الجثة
وردد بان هنا لا تقول بالمصدر وانما هي في الفعل كذا في الفعل تراخيا وزعم اخرون ان مؤنثه
نصب باستقاط حرف الجر لانه سقط كثيرا مع ان وقيل يتضمن الفعل معنى قارب وزعم ابن مالك
ان مؤنثه رفع بان والفعل بدل من المرفوع ساد مسد الخبرين كما في احسب الناس ان يتركوا قال
في البسيط وهذه التاويلات غريبة الالفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع انها لا تسوغ وجهها
وا **نفسر** هذه الافعال بالترام كون خبرها مضارعا ثم هو ثلاثة اقسام ما نحن بخرده
من ان وهو هاهل وافعال الشروع لانها لا تأخذ في الفعل خبرها في المعنى حال وان تخلص للاستقبال
وما يجب اقتراحه بها وهو خبر اولي وافعال الرجاء من مخلصات الاستقبال فناسبه ان وما
يجوز فيه الوجهان وهو خبر التواقي والاعرف في خبر كاد وكرب الحذف قال تعالى وما كادوا
يفعلون يكاد زيتها يضي وقامت الشاعرة كرت القلب من جواه يذوب ومن الايات قوله
قد كاد من طول العلى ان تمجيا وقوله قد كرت اعنا فيها ان تقطعا والاعرف في عسي واوشك
الايات قال تعالى وعسي ان تتركوا فعني الله ان ياتي بالفتح فهد عسيت ان توليت ان نفسدا واوقال
الشاعرة ولو سئل الناس المراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا او يملعوا ومن الحذف
قوله عسي الكرت الذي امسيت فيه يكون وراه فيه قريب وقوله باوشك من فرم
منبته في بعض غزاة يوا قعها قال ابو جيان وزعم الزجاج ان قارب مما الاجود فيه ان
يستعمل بان ورد عليه وعلى من ادخلها في افعال المقاربة بانها لا تستعمل الا بان ولست من
هذا الباب لانها ليست داخلية على المبتدأ والخبر بل هي مفعولها اسماء في فيصم الكلام تقول
قارب زيد القيام ونذر دخول ان في خبر جعل قال ونذر دخول البا في خبر اوشك كما

اعاذل

اعاذل يوشك بان تربي **ص** ونذر دخول التامين في خبر عسي عوضا من ان قال عسي في بعد هذه
ستطفي علامة الكل والجواخ ونذر مجي خبر عسي وكاد استيا مفردا قال لا تلحنني ابي عسيت
حياتها وقال فانت الى فهم وما كدت ايبا وهذا تنبيه على الاصل لئلا يجهل ونذر خبر جعل
جملة اسمية لقوله جعلت قلوحي بني سهيل من الاكوار مرثعا قارب ونذر اسناد عسي
الى صهر الشأن حكى علام ثعلب عسي زيد قائم **ص** ولا يتقدم خبرها ويتوسط بلان ومعتها
يختلف ويحذف ان علم ولا يرفع اجنبيا مطلقا ولا سببيا غالبا الاخبار عسي وقد عني اسمها نكرة محضة
وتسند اوشك وعسي وكذا اخولق في الاصح الى ان يفعل فيعني عن الخبر وقيل هي تامة ح فان
وقعت خبر اسم سابق جاز الاضمار وتركه قال دريود وهو اجود وقد يوصل بعسي خبر نصب
اسما جلا على لعل وقيل خبرا مقدما وقيل نائب المرفوع وقيل هي حرف ج وقد يقتصر عليه ونفي
كاد نفي المقاربة وقيل بدل على وقوع الخبر ببطر وقيل انت يا بنفقه وعكسه **ش** فيه مسائل
الاولى لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل فبقا فلا يقال ان يقدم عسي ردا نقا لما
حكاه في البسيط قال ابن مالك والسبب في ذلك ان اخبار هذه الافعال خالفت اصلها بلزوم
كونها افعالا فلو قدمت لازدادت محالقتها الاصل وانها فانها افعال ضعيفة لا تصرف فلها
حال ضعف بالنسبة الى الافعال الكاملة التصرف فلم يتقدم اخبارها لتفصلها كان واخواتها
ومحال قوة بالنسبة الى الحروف فاجوز توسطها تفصيلا لها على ان واخواتها فان اقترنت بان
في التوسط قولان احدهما الجواز كغيره وعليه المبرد والسري والفارسي ومحي ابن عصفور
والثاني المنع وعليه الثلوثين **الثانية** يجوز حذف الخبر في هذا الباب اذا علم ومنه قول
تعالى فططق منحا اي منحي لدلالة المصدر والاحسن كما قال في الحشني انه ما ورد فيه الخبر
است مفردا تنبيه على الاصل كما تقدم في صاعا وابا ومن الحذف خبر من تاتي اصباحا وكاد
ومن عجل اخطا او كاد وقوله وقد داق طعم الموت او كرا **الثالثة** يتعين في خبر هذا الباب
ان يعود منه صهر الى الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا جديا ولا سببيا فلا يقال ططق زيد
يتحدث اخوه ولا انشا عمرو وينشد ابنة لانها حات لتدل على ان فاعلتا قد تلبس بهذا الفعل
وشرع فيه لا غير ويشتكي عسي فان خبرها يرفع السببي كقوله وما ذا عني الحجاج يبلغ جهنم
على روية رفع جهنم وقولي غالك اشرب به الى ما ورد نادرا من رفع خبر خبر عسي السببي
كقوله واسقنه حتى كاد مما ابته يكلمني احجار وملاعه وقوله وقد جعلت اذا
ماقت يتقلني توي قال ابو جيان وذلك عند اصحاب الجوز وقالوا ما ورد من ذلك
الرابعة حق الاسم في هذا الباب ان يكون معروفا او مقارنا لها في باب كان وقد يرد نكر
محضة كقوله عسي فرج ياتي به الله انه كذا **الخامسة** تسند اوشك وح
وعسي واخولق الى ان يفعل فيعني عن الخبر ويكون ان والفعل سادة مسد الخبرين كما سدت مسد
مفعولي حسب وقيل بل هي تامة مكنته بالمرفوع كما في كان التامة كقوله تعالى وعسي ان
نكرها شيئا عسي ان يبعثك ربك مفا محجودا وقول الشاعر سيوشك ان يبعثني الى
كريم بمالك بالنداء قبل السؤال ويقول اخولق ان تخطر السما وقال الحضراوي لا يجوز ذلك
في اخولق بل يخص ذلك باوشك وعسي فان تقدم والحال هذه اسم ظاهر غور يد عسي ان يخرج

جاء فعل الفعل مسند الي ان يفعل كما تقدم وجعله مسند الي ضمير الاسم السابق وان يفعل الخبر
فعل الاول مجرد الفعل من علامة التثنية والجمع والتانيث نحو الزيدان عسى ان يقوموا والزيدون
عسى ان يقوموا وهذا عسى ان تقوم واليهنات عسى ان يهن وكذا الوثنيك واخولون وعلى الثاني
بلحق بها فيقال في الامثلة عسسا وعسوا وعسيت وعسين والخبر يرد اجود كما قال دريود وقال
ابوجبان وقت من قدم على نقل وهو ان الخبر يرد لغة لقوم من العرب والاحاق لغة الاخرين
ونسيت اسم القبيلتين فليس كل العرب تنطق باللغتين وانما ذلك بالنسبة الى لغتين انتهى
اما غير الثلاثة فلا تسند لان يفعل بحال **السادسة** حق عسى اذا اتصل بها ضمير ان لا يكون
الايضوة المزجج هذا هو المشهور من كلام العرب وبه نزل القرآن ومن العرب من ياتي به
بضوء المنصوب المتصل فتقول عسائي وعسائك وعسائه قال يا ابتاع عليك او عسائك فذهب
سبويه اقرار الخبر عنه والخبر على حاله مما من الاسناد السابق الا ان الخلاف وقع في العمل فكس
العل بان نصبت الاسم ورفعت الخبر حلا انا على لعل وقد صرح به في قوله فقلت عسائه نار
كاس وعسائه برفع نار ومذهب المبرد والدارسي عكس الاسناد اذ جعل الخبر عنه خبرا والخبر
مخبرا عنه ويلزم منه جعل الخبر عسائي اسما صريحا ومذهب الاخفش وابن مالك اقرار الامر في العمل
والاسناد لكنه يجوز في الضمير جعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب وهو محل رفع نيابة عن الرفع
كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والخبر في قوله اكرمك انت وانما كانت ومذهب السمرقاني
انها حروف كل فعل وقد يقتصر والحالة هذه على الضمير المنصوب كالبيت المصدرية فكون الخبر
الخبر محذوفا كما يقع ذلك في لعل السابقة وزعم قوم ان نفي كما دأبت الخبر وانما نفي
له وشاع ذلك على الاسناد حتى قال بعضهم ملغزا فيها اعوي هذا العنصر ما هي لفظة
جرت في لسان جرهم وعود اذا استعملت في معرض الحمد اشبت وان اشبت قامت مقام جود
واستدل لذلك بقوله تعالى قد عوها وما كادوا يفعلون وقد ذكروا ويقولون بكا
زيتها يضي ولم يضي والتحقيق انها كساير الافعال نفيها نفي وانما اشبت للمقاربة الفعل
ولا يلزم من مقاربة الفعل وقوع الفعل نفيها نفي للمقاربة للفعل ويلزم منه نفي الفعل
ضرورة وقوعه انما لم يقرب الفعل لم يقع منه الفعل وانما اشبت للمقاربة الفعل ولا
يلزم من مقاربة الفعل وقوعه فقولك كاد زيد يقوم معناه قارب القيام ولم يتم ومنه بكا
زيتها يضي اي يقارب الاضائة الا انه لم يضي وقولك لم يكد زيد يقوم معناه لم يقارب القيام
فضلا عن ان يصدر منه ومنه اذ اخبر بدم لم يكد براهها اي لم يقارب ان يراها فضلا عن ان يري
ولا يكاد يسيغه اي لا يقارب اساعته فضلا عن ان يسيغه وعلى هذا الزجاج وغيره وذهب
قوم منهم ابن جني الى ان نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطوء لاية وما كادوا يفعلون فانهم
فعلوا بعد بطوء والجواب انها محولة علي وقتي اي قد عوها بعد تكرار الامر عليهم بزمعها
وما كادوا يذخونها قبل ذلك ولا قاموا الذبح بل انكروا ذلك اسد الانكار بديل قولهم انكروا
هروا **الثالث** ان للتاكيد ولكن للاستدراك قبل والتوكيد وهي بسيطة والكوفية مركبة من
لكن ان اولها كان اولان او الباء وكان للتشبيه زاد الكوفية والتحقيق والتقريب والشك ان
كان الخبر صفة او جملة او ظرفا وتدخل في تنبيه وانكار وتجب والاصح انها مركبة وانه لا يتعلق

لها

لها فها ولتب للمعنى ويقال لت ولعل لترج واشفاق قال الاخفش وتعليل والكوفية واسننهام
والطوال وشيك وهي بسيطة ولا ميا اصل وقيل زابح وقيل ابتدا ويقال عل ولعن وعن ولا
ورعن ورعن ولعن ورعن ولعن ولعن ولعن ولعن **الثالث من خواص الابدان** الاخرف
الحسنة المشبهة بالفعل وعددها خمسة كما صنع سبويه والمبرد في المقضب وابن السراج في الاصول
وابن مالك في التسهيل لاسية لان وان واخره وانما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع وان
كانت غيرين فان الثانية فرع الاول قال ابن مالك فان قيل ينبغي ان لا تعد كان لان اصلها ان زيدت
علمها الكاف فالجواب ان ذلك اصل منسوخ لاستعنا الكاف عن متعلق به بخلاف ان فليس اصلها
منسوخا بديل جواز العطف بعد ها على معنى الابدان كما يعطف بعد المكسورة **فان** التاكيد
ولذلك اجبت بها القسم كما يجاب باللام في قولك والله لزيد قائم وزعم ثعلب ان الغرافا
ان مقدرة لغضم متروك استغنى عنه بها والتقدير والله ان زيد القائم وان المفتوحة ايضا
تفيد التوكيد كما ذكر في اشكال ذكرته في الفقه القريب على معنى اللبيب **ولكن** للاستدراك
ومعناه ان يثبت حكما لحكوم عليه بخالف الحكم الذي للحكوم عليه قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها
كلام ملفوظ به او مقدر ولا بد ان يكون نقيضا لما بعده او ضد له او خلافا على رأي نحو ما هذا
ساكن لكنه متحرك وما هذا الاسود لكنه ابيض وما هذا قائم لكنه شارب ولا يجوز زيد قائم
لكنه بكرا قائم بالاجماع وذكر ابن مالك وصاحب البسيط انها للتاكيد ايضا قال في النسخة
معناها الاستدراك الخبر بوجه انه خواف لما قبله في الحكم فاني به لرفع ذلك التوهم وتقدم
اولنا كيد الاول وتحقيقه او ملاكسه ترتفع ذلك التوهم بالارادته انك وحولوا قام فلان لنت
لكنه لم يتم فاكنت لكن مادلت عليه لو كان في المعنى مخرجة في الاول توهمها ولذا لا يقع
بين وفائقين واختلف فيها احدى بسيطة ام مركبة فالجواب عن الاول انها منسجمة من
خسة اخرف وهي اقصى ما جاء عليه الخرف والكوفيون على الثاني ثم اختلفوا فقالت الغرافا
هي مركبة من لكن ساكنة البون وان المفتوحة المشددة طرحت الهمزة محذوفت نون لكن للاقا بها
الساكن وقال قوم من الكوفيين هي مركبة من لا وان حذف الهمزة وزيدت الكاف وقال
اخرى منهم هي مركبة من لا وكان وانما زرع التسهيل فاذا قلت قام زيد لكن عروا لم يتم فكانت
قلت لا كان عروا لم يتم والمعنى فعل زيد لا كفعل عروا لم يكسرت الكاف كسرت الكاف عند حذف
الهمزة لتدل على المحذوف ككثرة التعديل **وكان** للتشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره وزعم
الكوفيون والزجاجي انها تاتي للتحقيق والوجوب بقوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض
لبس بها هشام اي ان الارض لانه قد مات ورثاه بذلك وقرجه ابن مالك على ان الكاف
للتعليل كاللام اي لان الارض قلت وعندي خدر اخضر من هذا وهو انه من باب جاهل
العارف كقوله ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم خزع على ابن طريف وزعم
الكوفيون انها تكون للتقريب في نحو كانك بالشتا بقبل وكانك بالفرج انت وكانك بالديار ولم تكن
وبالاجرة ولم تنزل اذ المعنى تقريب اقبال الشتا وانتان الفرج وزوال الدنيا وبقي الاخرة
وزعم الكوفيون والزجاجي انها اذا كان خبرها استباحا مدا كانت للتشبيه نحو كان زيد املا

وإذا كان مشتقاً كانت للشك بمنزلة ظننت ونوحت نحو كان زيداً قائماً لأن الشيء لا يشبه نفسه
وأجبت بأن الشيء يشبه حاله ما به في حاله أخري فكأنك شئت زيدا وهو غير قائم به
قائماً أو التقدير كان هيبته زيد هيبته قائم ووافق الكوفي على ذلك ابن الطراوة وأن السيد
وشرح ابن السيد بأنه إذا كان الخبر فعلاً أو ظرفاً فكأن إذا كان صفة وقد تدخل كما أن
في التثنية والآنك رأيت السحب تقول فعلت كذا وكذا في لا أعلم وفعلت كذا كان الله لا أعلم ما
تفعلون وقال تعالى ويكأنه لا يعلم الكافرون فهي للسحب على جعل وأي مفعولة وأختلف
في كذا أسبطة أم مركبة فقال بالاول شردمة واختار أبو حنيفة لأن التركيب خلاف الامثلة
فالاول ان تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كما في الكاف وقال بالثاني للتثنية وسبويه والاختلاف
وخمسة البصريين والفراء وانها مركبة من أن وكاف التشبيه وأصل كذا زيداً اسداً ان زيداً كاسداً
فالكاف للتشبيه وان مؤكدة له ثم اراد بالاهتمام بالتشبيه فلما دخلت الكاف على ان وجبت
فجهاً لأن المسنونة لا تقع بعد حرف الجر وادعى الخضر اوى انه لا خلاف في انها مركبة من ذلك
وأختلف على هذا أهل متعلق هذه الكاف بشئ على قولين أحدهما وهو المعنى لا اله الا الله
فأرقت الموضوع الذي يمكن ان يتعلق فيه محذوف ثالثاً مكاناً لها من التعليل وعلى هذا الرضى
وابن عصفور والثاني نغز عليه الزجاء قال الكاف في موضع رفع ومذخوراً في تأويل المصدر
والخبر محذوف فاذا قلت كذا في اخوك فالتقدير كذا خوفي اباك موهود ورد بان العرب لم تظهر
قطماً ادعى اصحابه وعلى عدم التعليل حلها بما فيه على جرمه فلهذا لا احتمال لان حرف
اقواها عند الاول بدليل فيجوز الهمزة بعدها **وليت** للفتى ويقال ليت بابل ان التاء وادغامها
في التاء ويكون في الممكن وغيره غوليت الشئ يعود **ولعل** للترجي في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو لعل الساعة قريب فلتعلمك باخع نفسك ولا تستعمل الا في الممكن وزاد الاخفش
والكسائي في معانيها التعليل وخرج عليه لعله يتذكر او يخشى وزاد الكوفيون في معانيها
الاستغناء وخرج عليه وما يدريك لعله يزكي وحديث لعننا اعدناك وزاد الطوال في
معانيها الشك والبصيريون رفعوا على هذه المعاني الى الترجي والاشفاق والهمز على
ان لعل بسيطاً ولا اله الا الله في البسيط عن الكوفيين والآخر النحويين وقيل مركبة من
عل واللام الزائدة وقيل هي لام الاستدراك او قبحها عشر لغات اخر عدتها ثلاث عشرة لغة عمل
بحذف اللام قال لا تهن الفقر عليك ان موضع يومك والدم قد رفعه ولعن بابل اللام
بونا قال اخوك ولا تدري لعنك سائله وعن حذف اللام من هذه ولان بابل العين
هزقة واللام بونا قال عوجا على الظل الجمل لانا نسكى الديار كما بنى ابن حذام وان
يحذف اللام من هذه وخرج عليها وما يشعركم انها اذا جأت لا يومنون وعلى ابن السوف
انك تشترى لنا وعن بابل اللام را كما في رجل ورع ورع ولعن بالعين المحبة فيهما
بدلان المحبة ورجل بالمحبة حكاهما في الغرة وعن بالهمزة حكاهما ابو حنيفة ولعلت وهي
اقلنا استعمالاً كما قال الفارسي في تذكرته ولعا ولوان حكاهما
وحكي لوان القالي في اماليه وقال قال رجل من يدعوى البراه الضالة فقال
اغرائي لوان عليهما خارا السور يريد لعل عليهما واشد على لعن بالهمزة قول ابي الهمز اعد لغنا

والرهان برسالة قال عيسى ابن عرسمعت ابا الهمز ينشد هكذا **ص مسئلة** نعل عكس كان
وقال الكوفية الخبر باق وتعدده كان ولا يخبر بواحد عن متعاطفين بتكررها ولا تدخل على ما لا
يدخله دام وفي ما خبر به خلف ومنع الاخفش وقوع سوف خبرت ومبرمان لما في اللعل وخص
بحواراه فيه وبالممكن وتجوز الفراء نصب جزري ليت وابن سلام وابن الطراوة الباقي وتقع ان
اسماً لها بفصل وللت بدو له فتسد عن الجزين والحق الاخفش بليت لعل وكان ولكن والفراء
ابن وان **ش** كان له هذه الاحرف شبه كان من لزوم المبتدأ والخبر والاستعانة بها على عملها
مغسوساً لتكون معه كمفعول قدم وفاعل اخر تبينها على الفرعية ولان معانيها في الاخبار
فكانت كالعدد والاسماء كلفلات فاعطينا اقراراً بهما ولا خلاف بين الفريقين انها الناصب
للانتم واختلف في الخبر فذهب البصريين انها الرافعة ايضا ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه
شئ بل هو باق على رفعه قبل دخولها واستدل له السهيلي بانها اضعف من الافعال فلم تجز
ان تعمل عملين وسمع من العرب نصب الجزين بعدها قبل هو مؤول وعليه الجمهور وقيل سابع
في الجمع وانه لغة وعليه قوله ان حراسنا اسداً وقوله ان العجوز حمة لجوز ورا
وقوله كان اذنيه اذا تشوقاً قادمة او قلنا محرفاً وقوله ايا لثني حرا ابوا
وقوله ياليت ايام الصبار واجعا وسمع لعل زيدا اخانا والجمهور اقلوا ذلك وشبهه
على الحال واصنافه وحذف الخبر ونق في المتن مسائل **الاولى** في حوار تعدد خبر هذه الاحرف
خلاف قال ابو حنيفة والذي يلوح من مذهب سبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس
لانها انما عملت تشبيهاً بالفعول والفعل لا يقتضي مفعولين فكذلك هذه مع انه لم يسمع في شيء
من كلام العرب **الثانية** لا يجوز لانا خبر واحد عن متعاطفين بتكريرها ولا يقال
ان زيداً وان عمرو منطلقان من جهة ان الخبر يكون معمولاً لعاملين وهو لا يجوز **الثالثة**
ان لا يكون الخبر في جميع هذا الباب مفرداً طلياً كما لا يكون في دام كذلك واختلف في جملة الهي
وسمى ابن عصفور وقوعها خبراً هي لقوله ان الذين قتلتم سندهم امس لا حسوا بينهم من
لنكم بانا قال ابو حنيفة وينبغي تخصيص ذلك بان وخذها لانها لم ترد السماع فاست
والذي نصب عليه شيوخنا المنع مطلقاً وتناولوا البيت على اضرار القول وضع مبرمان وقوع
الناصب خبر اللعل فلا يقال ليت زيدا سوف يقدم لان ليت لما لم يثبت وسوف لما ثبت واخص
خبر لعل بحوارا دخول ان فيه حملاً على عيسى قال لعلي ان ينبغي لك حيلة وفي الحديث
لعل احدكم ان يكون الحق بحته وقولي وبالممكن من تقرير **الرابعة** تقع ان للفتوحة
ومعولاً لها اسماً لهذه الاخرف بشرط الفصل بالخبر الا ليت بلا شرط حوارا عندي انك
فاضل وكان في نفسك انك فاضل ولا يجوز ان **الخامسة** فاضل وخوم وخجور في ليت خوليت
انك عندي فتكون ان ومعولاً لها سادة مسددة لليت والحق الاخفش بليت في ذلك
لعل وكان ولكن خوليت انك منطلق ولكن انك منطلق وكان انك منطلق **السادسة**
الجري وهذا ردي في القياس لان هذه الحروف انما تعمل في المبتدأ وان لا يبتدأ بها ولا حار
هشام ان ان زيداً منطلق حق بمعنى ان انطلق انطلافاً زيد حق وحار الكسائي والفراء
اذخال ان لقوله وخبرت ان انما بين يده وجران اخري والجناب رطب قال الفراء

معلوم
بغير الابهة

لفعل القسم اول في ذلك خلاف من قال نعم فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت مفعولا ومن قال لا
واما في تأكيد المقتضى عليه لاعتامله فيه كسر ومن جوز الامر ان اجاز الوجهين **الحال الثاني**
ما يجب فيه الفتح وذلك في مواضع **الاول** بعد لولا نحو فلولا انه كان من المستحسن الثاني بعد
لولا نحو ولو انهم صبروا **الثالث** بعد ما الظرفية نحو لولا انك ما ان في السماء **الرابع**
بعد حتى الابتدائية وهي العاطفة والجار نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فان قدرتها عطف
كان في موضع نصب او جاز في موضع جر اما الابتدائية فتكسر بعدها نحو مرض حتى انه يبرج
الحال بعد اما الحفظة اذا كانت بمعنى حقا فان كانت الا الاستغناء كسرت بعدها
وروي بالوجهين قولهم لما انك ذاهب فخرج على المعنيين **السك** بعد لاجرم غالبا قال
مقال لاجرم ان لم النار اى حقا ونقص العرب اجزاها نحو في اليمن فكسر ان بعدها **السادس**
اذا وقعت في موضع اجزى حرق او اضافة نحو ذلك بان الله مثل اما انكم **الثامن** اذا وقعت في موضع
رفع بفعل بان تقع فاعله او نائبه عنه نحو اولم يكفهم انا انزلنا كل اوحى الى الله استمع او
باستد ابا ان تقع مبتدأة نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة **علا** اذا وقعت
في موضع رفع على الخبر فانها تكسر كما تقدم **التاسع** اذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو ولا
تخافون انكم **علا** نحو حبت زيدا انه قائم فانها في موضع كذا خبر في المعنى فتكسر وهي في هذه
المواضع كلها مؤولة مع مفعولها بمقدور مفرد ما خذ من لفظ خبرها ان كان مشتقا نحو تلغني
انك متعلق او تنطلق اى اذلا فاك ومن الاستقرار ان كان ظرفا او مجزورا نحو بلغني ان
زيدا عندك او في الدار اى استقرار ومن الكون ان كان اسما جامدا نحو بلغني ان هذا زيد
اى كونه زيدا وانك ذلك السهيل وقال انما يؤل بالمصدر ان الناصبة للفعل لانها ابراع الفعل
المحصر في ان المشددة انما تؤول بالحديث لان خبرها قد يكون جامدا وهو لا يجر بالمصدر
لانه لا فعل له واجيب بانه يقدر بالكون كما تقدم **الحال الثالث** ما يجوز فيه
الامر ان فبا اعتبار تقديرها جملة تكسر وباعتبار تقديرها بمصدر تفتح وذلك في مواضع **الاول**
بعد اذا الفخائية لقوله ولنت اري زيدا كما قيل سيدا اذ الله عبد الفق واللاهزم روي
بالكسر على عدم التاويل وبالفتح على معنى اذا عبوديته خاضعة **الثاني** بعد فاحذوا عن عمل
منكم سواي خذوا له ثم تاب من بعده واقتل في نه عفوز رحيم قري بالكسر وبالفتح على معنى فالغفران
خاضع ومنه نحو اما في الدار فان زيدا قام **الثالث** بعد اى المفسر **الرابع** اذا وقعت
ان خبرا عن قول وخبرها قول وفعل القولين واجزى خوال ما اقول واول قولى اى احمد الله
فالفتح على تقدير حمد الله **الحال** بعد من ومنه نحو ما رايته منذ او منذ ان الله خلقني اجاز
الاختصاص الكسر وصحة ابن عصفور لان منذ ومنه يلها الجمل ومنه بعضهم لان الجملة بعدها تاويل
المصدر وصحة سيبويه وابن السراج عوار الفتح ساكتين عند اجازة الكسر وامتناعه ولم يقل
اخذ بتعيين الكسر وامتناع الفتح **والاصح** ان الفتوحة فرع المكسورة ونالها اضلال واختار
وفاقا للمخشي وابن الحاجب انها بعد لولا فاعل انك مقتدر اوقاك متى مبتد الا خبر له او
مقدر قبل او بعد اقوال **والاصح** ولا يجب كون الخبر بعدها فعلا خلافا للمخشي والسيراني
مطلقا وابن الحاجب في المشتق **ش** فيه مشكلتان **الاولى** الاصح ان المكسورة اضل والفتوحة

فرع عنها

فرع عنها لان الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد ومع الفتوحة مؤول بمفرد وكون المنطوق
به جملة من كل وجه ومفردا من كل وجه اضل لكونه جملة من وجه ومفردا من وجه ولان المكسورة
مستغنية بمفعولها عن زيادة الفتوحة لا تستغنى عن زيادة والمجرد من الزيادة اضل ولان الفتوحة
نصير مكسورة تحذف ما يتعلق به ولا نصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة والرجوع اليه تحذف
اضل المتوصل اليه بزيادة ولان المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التاكيد والفتوحة تفيد
وتعلق ما بعدها بما قبلها ولاها اشبه بالفعل اذ هي عاملة غير مؤولة والفتوحة عاملة
ومؤولة ولاها مستقلة والفتوحة كبعض اسم اذ هي وما عكس فيه بتقدير وقاس قوم
الفتوحة اضل المكسورة وقال اخرون كل واحد اضل براسها حكاه ابو حيان **الثانية**
اذا وقعت ان بعد لولا ذهب سبويه واكثر البصريين انها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف والجوز
اظهاره لحذفه بعد لولا وذهب الكوفيون والمبرد والرحاجي والمخشي وان الحاجب الى انه
فاعل بفعل مقدر بعد لولا تقدير ثبت وهذا هو المختار لا غنا به عن تقدير الخبر وبقا لعل حالها
من الاختصاص بالفعل ثم ذهب قوم منهم المخشي والبرقي الى انه يجب وقوع خبر ان والحالة
هذه فعلا ليلين خبر المافات لو من ايلها الفعل ظاهرا نحو ولو انهم صبروا ولا يجوز لوان زيدا
احوك لا كمتك وقال ابن الحاجب هذا اذا كان مشتقا منه ح يتعين فعله فان كان اسما
جامدا وجوز الخضراوي وعنه وقوع خبرها جامدا ومشتقا غير فعل وظل الصواب لزوده
قال تعالى ولوان ما في الارض من شجرة الا اذا وقعت
ملاعب الرياح **ص** **مسئلة** تدخل اللام اسم المكسورة المفعول والعماد والخبر المؤخر واول
جزءي الاسمية اولى وفي مفعوله متوسطا ظرفا ثانيا لها الاصح ان خبر الخبر قيل وحالا مفعولا به
وقوقف ابو حيان لامتاخر او جوزه الزجاء مع مدحوا على الخبر فان تاخر عنه دون الاسم فاجاز
ابن خروف قاسما ولا شرط وجوز ابن الانباري في الجواب وما ضا متصرفا قاس سبويه
وجامدا لا قد واطلق خطاب ولا مفعوله ونقيا وواو مع وخلا لاسادة وواو وخبر ان ولكن
على الاصح في الكل ومنعها الكوفية في تنفيس والبرقي شرط معترض واطن والى وحق ومذ وجوز
دخول لامين وهي لام الابتداء اخرت كراهة نوالى توكيدى وقال ثعلب ومعاد مقابلة للبا في ما
وهشام والطوال جواب قسم مقدر وقد تدخل على كان وشدت في خبر مبتدأ واسمى وزان
وراي وفي لنتك مع تأكيد الخبر ودونه وقيل هي لام القسم وقيل اضله له انك فان صبحت
نون توكيد بقران او ما ضا متصرفا دون قد توى قسم وفتحت **ش** تدخل اللام بعد ان
المكسورة على اسمها المفعول اما بالخبر كوان لك لاجر او بمفعول الخبر كوان فيك لزيد اراغب
او بمفعول الاسم كوان في الدار لساكننا زيد وعلى ضمير الفضل كوان هذا الهو القصص الحق وعلى
الخبر المؤخر عن الاسم كوان ربك لذو فضل بخلاف المقدم عليه فلا يقال ان لعندك زيدا فان
كان الخبر جملة اسمية جاز دخولها على اول جزئها وعلى الثاني والاول اولي لتعيينه في الفعلية
نحو وانا لحن الصافون ومن دخولها على الثاني قوله وانك من خاتمة تحارب
شقي ومن سألته لسعيد وفي دخولها على مفعول الخبر اذا كان متوسطا بين الاسم والخبر وهو
طرف او مجزوة اقوال **والاصح** اخذها الجواز مطلقا وان دخلت على الخبر وعليه المبرد وصح

بعد اللام من الله والهمزة من ان وبانه لم يبي مع اقوال الهمزة في موضع قال ابو حبان ويجوز دخول اللام
على كان لقوله . فت بعد وكان لم تشع **الرابعة** اذا صحبت اللام بعد ان فون تالكيد وما ضيا متصرفا
عائرا من قد نوي قسم ويكون اللام جوابه لا لام الابتداء وان زيد يقوم وان زيد القام وحيد منع
الكسر اذا تقدم على ان ما يطلب موضعها نحو علمت ان زيد يقوم اول قام وانما امتنع الكسر لان اللام
ح في موضعها غير منوي بها التقديم قبل ان خلافا في علمت ان زيد المنطلق فانها تكسر معها لانها مقدمه
في البنية معلقة للفعل عند فتحه ان وان اخبر للعللة السابقة **ص** **مسئلة** ترد ان كنع خلافا لابي
عبيدة فتمل **ش** اختلف هل تاتي ان خرف جواب بمعنى نعم فانت ذلك سبويه والاخفش ومحمدا
ابن عصفور وابن مالك والكنز ابو عبيدة ومن شواهد من انك قول ابن البرمكي قال له لعن الله
نافه حملتني تلك ان وراكها ولا عمل لها ح وخبر الاخفش علمها قراءة ان هذان لساجران **ص**
وتخفف فتمل خالبا وتلزم اللام ان خيف لبيس بالنافه وهي الابتداء بنية ونالها ان دخلت على اسمية
في والاغرها فعلى الاصح تكسر ان كنت لمنا ولا تعمل في صهر ولا يلزمها غالبا فعل الامتناع في ناسخ
ماض او متصرف خلافا لان ما كني وقاس كالاخفش ان قلت لمسا ولا تخفف وخبرها ماض ولا
تعمل الكوفه بل نافية واللام كايلا وقال الكسائي ان دخلت على فعلية والاعلمت والفراي كقوله **ش**
تخفف ان الكسوزة فينبطل اختصا صرنا بالجملة الابتداء بنية ويقلب افعالها وقد فعل على فالة وظلالها
بدا علمت كمالها وعن مشددة الا انها لا تعمل في الضمير الا في ضرورة بخلاف المشددة ونقول انك
قام بالتشديد ولا يجوز انك تمام بالتخفيف واما دخول اللام وعزم ذلك من الاحكام فهي كالمشددة
سواء اذا حملت لزمت اللام **ص** **ش** الجزين فرق بينهما وبين ان النافية للانس ساجران
زيد القام ومن ثم لا تلزم مع افعال لعدم الالتباس ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله **ص**
انا ابن ابا الضيم من ال مالك وانما لك كانت كرام المعادن لانه كمدح وكوكانت نافية كان نحو
ولا حيث كان بعدها فنحو ان زيد لن يقوم اوم يقيم او ليس قائما او ما يقوم لعدم الالتباس
في الجمع واختلف في هذه اللام فذهب سبويه والاخفش الاوسحا والصغير والخرجا بغداد
وابن الاخضر وابن عصفور الى انها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزمتم للفرق وذهب الفارسي
وابن ابي العافية والشلوبين وابن ابي الربيع الى انها لام اخرى غير تلك احتلت للفرق لان
تلك منوية للتأخير من تقديم هذه خلافا لما ادخل في الجملة الفعلية بخلاف تلك ولان هذه
تعمل ما قبلها فيما بعدها بخلاف تلك لا يقال انك قتلت لمسا ولا انها تدخل على غير المشددة والضمير
ومعوله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك واجاب الاولون بان ذلك كله مما جازت بهما ونسخ
تخفف على خلاف الاصل لضرورة الفرق فانها بغير الكثر من ذلك وذهب بعضهم الى التفصيل بين
ان تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء او الفعلية فتكون الفارقة قال ابو حبان ونسوة
الخلاف تظهر عند دخول علمت واخواتها فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علفت وقد
اختلف في الحديث المشهور قد علمنا ان كنت لمؤمننا الاخفش الصغير والفارسي ثم ابن الاخضر وابن ابي
العافية فقال الاخفش الاخضر لا يجوز في ان الكسر بنية على ان اللام لام الابتداء فعلت فعل العلم
عن العمل وقال الفارسي وابن ابي العافية لا يجوز الا الفتح بنية على انها غير فاعلم تعلقه ولا ياتي
الحفظة في الغالب من الافعال **ص** **ش** اما كان متصرفا ناسخا ما ضيا كان او ماضا رجلا وان كانت

كبيرة

كبيرة وان وجدنا الترفيع في سقم وان يكاد الذين لفروا وان نظنك لمن الكاذبين وقواي وان لئالك
يا فرعون مثبورا وزعم ابن مالك انه لا يليها الا الماضي وانما ورد من المضارع تحفظ ولا يقاس عليه قال
ابو حبان وليس يصح ولا اعلم له موافقا انتهى ونذر ابلا وها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود ان
لبنتم لقليل وقول الشاعر شلت يمينك ان قلت متيما ومكحي ان فتحت كاسك لسوط
وان يزمتك لنفسك وان بسيتك لهمة فالمصريون الا الاخفش على ان ذلك من القلة تحت لايقاس
عليه وذهب الاخفش الى جواز القياس عليه ووافقه ابن مالك ولا تخفف وخبرها ماض متصرف
فلا يقال ان زيدا ذهب لعدم سماع مثله ولا يزلزم فيه احد حذو رين اما دخول اللام على الماضي
او عدم لزوم اللام وكلاهما امتنع هذا كله مذهب البصريين وذهب الكوفون الى ان المشددة
لا تخفف اضلا والحفظة انما هي حرف نشاي الوضع وفي النافية فلا عمل لها البنية ولا تؤكد فيها
واللام بعدها للالتصاف بمعنى الا ويجزون دخولها على الناسخ وغيره وذهب الكسائي الى انها
ان دخلت على الاسم كانت تحفظة من المشددة عاملة كما قال المصريون وان دخلت على الفعل
كانت للنفي واللام بمعنى الاحكام قال الكوفون وذهب الفراء الى ان الحفظة بمنزلة قد الا ان قد
تخص بالافعال وان تدخل عليها وعلى الاسماء وكل ذلك لا دليل عليه ومردود سماع الاغراب
نحو وان كلالا ليوقيهم ان كل نفس لما علمها كما حفظ قرنا بالنصب وسمع ان عمرو المنطلق **ص**
وتخفف ان فاعلها الاصح تعمل جوازا في مضمر ولا يلزم ان يكون الشأن على الاصح والخبر جملة اسمية
مجردة او منع لا او شرط او رب او فعلية فان نصرف ولم يكن دعا قرن غالبا بنفي اولوا وقد
وتنفليس **ش** تخفف ان المفتوحة وفي افعالها مذهب اقدم انها لا تعمل شيئا في ظاهر ولا في
مضمر ويكون حرف مضمر ربا مملأ كسائر الحروف المضمرية وعليه سبويه والكوفون الثاني انها
تعمل في المضمر وفي الظاهر نحو علمت ان زيدا قائم وقري ان غضب الله عليها وعليه طائفة من
المعاربة الثالث انها تعمل جوازا في مضمر لا في ظاهر وعلمته الجمهور قال ابن مالك فان قبل ما الذي
دعي الى تقدير اسمها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهما قبلها مفعلة ولم يحذف
الحذف فالجواب ان ثبت علمها الاختصاص بالاسم فادام الاختصاص بنفي ان يعتقد انها
عاملة وكون العرب تتبجح وقوع الافعال بعونها الالبصل ثم لا يلزم ان يكون ذلك الضمير
المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض المعاربة بل اذا امكن عوده الى حاضر او غايب معلوم كما في
اولى ولذا قدر سبويه وان يا ابراهيم قد صدقت الروفا انك ولا يكون خبرها مفردا كل
جملة اما اسمية مجردة مفردة لها المضمر اخو واخوة عواهم ان الجملة او الخبر نحو ان هالك كل من
يخف وينتقل او مفردة بلا نحو وان لاله الا هو او باداة شرط نحو ان اذا سمعتم انا من الله
او ترب نحو تيقنت ان رب امرئ خيل حائبا امين ونحو ان حال امنا او فعلية فان كان فعلها
جامدا او دعاء كتحج الى اقران بني نحو وان لنس للانسان الاماسعي وان عسى ان يكون
ان بغير معترك الجياح اذن والخا مستكبر ان غضب الله عليها وان كان متصرفا غير دعا قرن غالبا
بنفي نحو فلا يزرون ان لا يرجع اليهم قولان لن جمع عظامه ان لم يره اخذ قال ابو حبان ولم يحفظ
فيما قبله ولا في ما بعده ان لا يقدم على جواز حتى يسمع او يلوغوا ان لو نشا اصبتا ه وان لو ده
اشتقا ما ان لو كانوا يعلمون الغيب ان لو يشا الله اهدي الناس او بقدر نحو ونعلم ان قد صدقت

أو يحرف تنفيس نحو علم أن سيكون وتد رخلوها من جميع ما ذكر كقولهم علوا أن يوهلون فما ذوا وخرجه
عليه قراءة لما أراد أن يتم الرضاغة بالرفع وكذا اندراجها في بارز كقولهم فلو أنك في يوم الرضاة التي
ص وكانت فاقوالها وبقا خبرها مفردا واسميتها وفعلية مع لم أفلا أو قد ش تحذف كانت
وفي أعمالها في الاقوال الثلاثة في أن أحدها المنع وعليه الكوفون والثاني الجواز مطلقا في الضمير
والبارز لقوله كان طيبة تعطوا وقوله كان ندبة حقان في رواية النصف فيهما الثالث الجواز
في المضمون في البارز ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضا كما في أن يزيد عليها بجواز كون خبرها مفردا
كقوله كان طيبة في رواية الرفع وحيلة اسمية كقوله كان يد ياه حقا في رواية الرفع وفعلية
مضد رفع بل نحو كان لم تغن بالانحس أو بل الحارمة قال أبو حنيفة ولم يسمع وينبغي أن يتوقف في جواز
أو بقدر نحو لما نزل برحمتنا وكان قد أي وكان قد زالت ص ولكن فلا تعمل خلافا ليويس **ش**
تحذف لكن فلا تعمل أصلا لعدم ساعده وعلى بمسألة لفظ الفعل وبزوال موجب أعمالها وهو
الاختصاص إذ صارت يلبسها الاسم والفعل وأجاز يونس والاحقشي أعمالها قياسا على أن وان
وكان ص لالعل وجوز الفارسي ونوي الشأن **ش** لا تحذف لعل وقال الفارسي تحذف وتعمل
في ضمير الشأن محذوف **ص** **مسئله** تلي مالت فتعمل وتعمل ولا يلبسها الفعل بحال في الأصح والباقي
فلا تعمل وجوز الزجاجة في الجواز والحريري في لعل وكان وأوجه الفرافيت ولعل وهو رابع
كافه وقيل نكح يفسرهما ما بعدها خبرا وقيل ثالثة والأكثر أن معها تفيد المضمون وأنما
حنان قال التنوخي والرخشي والبضاوي وأن **ش** توصلت بما يجوز أيضا أعمالها وأعمالها
كفأما وروي بالوجهين قول تلي الالتماس هذه الحام لنا ويوصل بها الباقي فتكفيها عن العمل وتلزم
الاحمال نحو ما الله الله وأحد أعا الحكم الله وأحد والفرق بينهما وبين لبت أن لبت أشد بالأفعال
منها ولذا لزمها نون الوقاية بخلاف البواقي وأنها باقية الاختصاص فلا تدخل على الأفعال
بخلاف البواقي فإما تدخل عليها مع غوايتها يوحى إلى أنها خلقناكم عبثا كما نيسا قوت ولكنا
استعمل موبد لعلها أضأت لك النار الحمار المقيد فلها نعين فيها (الانغا) وجاز في لبت الاعمال
رعيًا لقوة اختصاصها بالأعمال الحافا بخواتمها قال أبو حنيفة ووقعت على كتاب تاليف طاهر القزويني
في النون وفيه أن لبتا ثلها الجملة الفعلية قبل نقله أبو جعفر الصغار من البصريين لكن الاختصاص
على سعة حفظه قال أنه لم يسمع قط لبتا يقوم زيد ونقل أبو حنيفة عن القدا أنه يجوز أيضا الفعل
لبت لأنها بمعنى لو وأنشد فلبت دفعت الهم على ساعة وخرجه البصريون على حذف الاسم
وقد اشترت إلى الخلاف في الخاليتين بقولي ولا يلبسها الفعل بحال أي لا مع ما ولا مجردة وعمل من
جمع المسيلين ثلاثة أقوال وذهب الزجاجة إلى أنه يجوز الإعمال في الجمع حكى أنما يرد في قياس
في الباقي ووافقه الرخشي وابن مالك ونقله عن ابن السراج وذهب الزجاجة وابن أبي
الربيع إلى أنه يجوز في لبت ولعل وكان خاصة وسعين الانغا وإن وإن ولكن وعزى إلى الاختصاص
ووجه باشر أن الثلاثة الأولى في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الأخرى فإنها لا تغير معنى
الابتداء وذهب الفراء إلى وجوب الإعمال في لبت ولعل ولم يجوز فيها الانغا وعند أبي جواز الوجهين
ولبت وإن قصر على السماع وتعين الانغا في البواقي لعدم سماع الإعمال فيها **ش** ما المذكور
زائدة كافة عن العمل مهيئة لدخول هذه الحروف على الجمل هذا هو المعروف وزعم ابن درسي

وتعني

وتعني الكوفيين أنها نكرة مبهمه بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التخييم والجملة التي بعدها في موضع
ومعنى أنها كالتى بعد ضمير الشأن ورد بها لوكانت لذلك لا استعملت مع جميع النواتج كضمير الشأن
وزعم أبو علي الفارسي أنها نافية واستدل بأنها أفادت معها الضمير نحو ما الله الله وأحد كما أفادة
النفي والإشبات بالأوامر ذكر من أفادتها الضمير قول الأكثرين وأنكره طائفة يسيرة منهم من الخاء
أبو حنيفة والحق الرخشي بأنها المكسورة أي المفتوحة فقال أنها تفيد الضمير لأنها فرعا وما ثبت
للأصل ثبت للفرع وقد اجتمعا في قوله تعالى قل أوحى إلى أعا الحكم الله وأحد فالأولى لقصر الصلة
على الموصوف والثانية بالعكس قال أبو حنيفة وهذا نفي أنفرد به قال ودعوى الضمير في الآية
بأطلة لا تقتضيها أنه لم يوح عليه غير التوحيد وأحد **ش** بأنه ضمير مقيد إذا الخطاب مع
المشركين أي ما أوحى إلى في شأن الرئوسية إلا التوحيد لا الإشراف فهو قصر قلب على حدود
محمد لا رسول إذ أنت صفات صلي الله عليه وسلم مختصة في الرسالة وإن كان قصر أفراد وقد
وافق الرخشي على ذلك البضاوي وسبقه التنوخي في الأقصى القريب ولم يتعرض من له
سواء فمأملت **ص** **مسئله** كان لا أن لم تكرر وقصد بها النفي العام في نكرة ثلها غير مقولة
لغيرها لكن أن كان غير مضاف ولا شبيهه ركب معها وبني على ما نصب به ومنعه التماثل
وقيل يغرب مطلقا وقيل مثني وجمعًا وقيل إن ركبتم عمل في الخبر قبل ولا الاسم وهل يكسر
المونث بتثنية أو ذواته أو يفتح أقواله والأصح جواز الأخيرين ويجب تنكير الخبر وتأخير
ولو ظرفًا وذكر أن جهل خلافا للقوم والأخيرة غالت والنزعة ثم ويكثر مع الأوبرف نالها
بدلان محل الاسم وقيل لا معه وقيل ضمير الخبر وقيل خبر اللامع اسمها ويجوز نصبه خلافا للجرى
وربما حذف الاسم ذواته وجوز مبرمان حذف لا وربما ركب مع لا الزائدة والجمهور أن لا بالكت
ولا بدري لك مضاف واللام زائدة وابن مالك عومل لأم متعلقة بمقدّر غير خبر والخيار
وفاق للفارسي وابن سعيون وابن الطراوة على لغة القصر وكذا الخبر ولا حذف اللام اختار
ولا تفصل بطرف خلافا ليويس وقيل الخلف في الناقص ويجوز باعتراض والجمهور لا يلزم تنوين
شبه مضاف وجوز ابن مالك بقلة وابن كيسان حسن وبني **ش** هل بعد النكرة أن عملت
في ظرف والكوفية المطلق ولا تعمل في مفعول خلاف للرما في معرفة خلافا للكسائي في علم موزد
ومضاف لكنية وله والرحمن والعزير والفرا في ضمير غائب وأشار **ش** بعمل الأفعال الحافا
بها لسانها في النقص والدخول على المسند والخبر ولا أنها لتؤكد النفي كما أن لتؤكد الإثبات
فهو قياس نقض والحكايتها بلسان قياس نظير لأنها نافية مثلها فهو أقوى في القياس لكن عملها
عمل أن أفصح وأكثر في الاستعمال ولم شروط **الأول** أن لا تكرر فإن كررت لم يتعين
أعمالها بل يجوز كما سباني في التوابع **الثاني** أن يقصد بها النفي العام لأنها تحذف بالإنشيد
فأن لم يقصد العموم فتارة تلغى وتارة تعمل عمل ليس **الثالث** أن يكون مفعولها نكرة
فلا تعمل في معرفة باجاء البصريين لأن عموم النفي لا يتصور فيها وخالف الكوفيون في هذا
الشرط فأجاز الكسائي أعمالها في العلم المفرد نحو لا زيد والمغنا في كنية نحو لا أباحمد ولله أو
الرحمن أو العزيز نحو لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ووافقه الفراء على لا عبد الله
قال لأنه حرف يستعمل يقال لكل أحد عبد الله وخالفه في الأخيرين لأن الاستعمال فيها

لم يكن كما لزم عبد الله والكسائي قاسمهما عليه وجوز الفراءا عاها في مذهب الغالب واسم الاشارة خولا
هو ولا هي ولا هذين لك ولا هاتين لك وكل ذلك خطأ عند البصريين وامامنا سمع مما ظاهره افعالها
في المعرفة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا هلك كسري فالكسري بقدره واذا هلك فقصير فلا قصير
وقوله قضية لا ابا حسن لها وقول الشاعر يكون ولا امير في البلاد وقوله لا همم الله لك
وقوله سكي على زيد لا زيد مثله في قولنا باعقاد تكبيره كما تقدم في العالم بان جعل الاسم واقعا على
مساواة وعلى كل من اشبهه فصار تسمية لعمومه او بتقدير مطلق واما قولهم لا اباك والخالك ولا يدري
لك ولا غلامي لك وزيدت اللام تحسب اللفظ لئلا تدخل لعل ما ظاهره التعريف فقيه اقوال
احدها وعليه الجمهور انها اسم مضاف الى المحرور باللام واللام زائدة لا اعتداد بها ولا تعلقي والمحرور
محذوف والاضافة غير محضة فهي في مثلك وعزك لك لانه لم يقصد نفي اب او اخ معين فلم يعمل
لا في معرفة قال اهدموا بيتك لا اباك وزعموا انك لا اخالك وقال لا تعنين بما استأذنه عون
فلا يدري لامري الا بما قدر الشا في انها اسم مفعولة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في
الاعراب والمحرور باللام في موضع الصفة لها وهي متعلقة بمحذوف والمحرور ايضا محذوف وعلته
هشام وابن كيسان واختلف ابن مالك قال لا ابا لو كانت مضافة لكانت الاضافة محضة اذ
لنفس صفة عاملة فيلزم التعريف ورد بعدم الخصار غير المحرور وعليه الفارسي وان لسعون
وابن الظراوة واما اختصاره لسلا من التاويل والزيادة والحذف وكلها خلاف الاصل وكان
القياس في هذه الالفاظ لا بلك ولا ابي لك ولا يدري لك قاسمها في الاسلام ولا بلى سواء
وقاسمها تامل فلا عيب في صارفها لانه كثيرا لا يستعمل بما تقدم مع مخالفة القياس ولم
يرد في غير ضرورة الامع اللام وورد في الضرورة قال ابا الموت الذي لا يداني ملاك كما
اباك تخوفيني ولا يجوز ايضا في غير ضرورة المفضل بين اللام والاسم بطرف او محذوف اخر خولا
ابا اليوم لك ولا يدري بها لك وجوز يونس في الاختصار كذا احكامه ابن مالك وقال النوحات
الذي في كتاب سيبويه ان يونس يفرق في المفضل بالظرف بين الناقص والتمام فيجوز بالاول دون
الثاني ورده سيبويه بانه لا يجوز بواحد منهما بين ان واسمها ولا في باب كان فلا يجوز ان عندك
زيدا مقيم وان اليوم زيدا مضافا وكذا كان فاذن لا فرق بين الناقص والتمام واجاز سيبويه المفضل
بجمله الاعتراض خولا فاعلم لك **الشرط الرابع** ان لا ينفصل بين لا والنكرة بشي فان فصل
يقع الرفع بضعفها عن درجتها ان خولا فاعلم لك وجوز الرما في بقا النصب حتى لا كذلك رخلا
ولا كزيد رخلا ولا كالعشبة زابرا واجيب بان اسم لا في الاولين محذوف اي لا احد ورخلا
تفسير والثالث على معنى لا اري **الشرط الخامس** ان تكون النكرة غير مفعولة لغيرها
مفعولا في نحو حيث بل زاد فان النكرة فيه مفعولة للبا وخولا مرجحانهم فانها فيه مفعولة لفعل
مقدر فاذا اجتمعت الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر لكن انما يظهر نصب الاسم اذا كان مضافا
مخولا لاجب بر مفعول او شبهه بان يكون عاملا في تقديره عمل الفعل خولا طالعاه جلا حاضر ولا
راعي في الشر محذوف فان كان مفردا اي غير مضاف ولا شبهه ركب معها وبني هذا مذهب الثوري
البصريين واختلف في موجب البناء فقبل تنقيح معنى ما كان قابلا قال هل من رجل في الدار
فقال يجيبه لارجل في الدار لان نفي لا عام فينبغي ان يكون جوابا لسؤال عام ولذلك صرح بمن في

بعض

بعض المواضع قال الامام سبيل الى هذه وصحة ابن عصفور ورد بان المضمين معنى من حولا
لا الاسم وقيل تركيبه معها تركيب خلة عز بدليل زواله عند الفصل وصحة ابن الصائغ ونقل عن
سيبويه وقيل لتضمنه معنى اللام الاستغراقية ورد بان لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لغتته
امس الدابر وذهب الجرمي والزجاج والرازي والرماني الى ان المفرد معها مغرب ايضا وحذف التنوين
منه تخفيفا لانا ورد بان حذفه من النكرة المطولة كان اولي وبانه لم يجهد حذف التنوين الا لمنع
صرف او اضافة او وصف العلم بان او ملاقات ساكن او وقف او ثبوت وهذا ليس واحدا مما قبل البناء
فتعين البناء وذهب المبرد الى ان اللشي والجمع على حرف معربان معهما لانه لم يجهد فيها التركيب مع شي
اخر بل ولا وحده في الكلام العرب مني وجمع مبنيان ونقص بانه قال ببناءهما في النداء فكذا هنا وعلى
الاول فينبغي مدحوا على ما ينصب فيه فالمفرد وجمع التكسير على الفتح خولا رجلا ولا رجلا
في الدار والمثنى والجمع على التثنية فالا الفتح بالعين متعاقبا وقوله اري الربيع لا اهلين
في عروصاته وقوله يحشر الناس لابن ولأبنا الا وقد علمتم شئون وما جمع الموت السالم فيه
اقوال احدها وجوب بنايه على النكرة لانه علامة بضمه الثاني وجوب بنايه على الفتح
وعليه الفارسي والمازني الثالث جواز الاثرين وهو الصحيح للسمع فقدرى بالوجهين قوله
والذات للشيب وقوله لاسايعات ولاجا واباسلة قال ابو حنيفة وخرج بعض اصحابنا الكسري
والفتح على الخلاف في حركة لارجل فن قال انها حركة اعراب اوجب هذا الكسري ومن قال حركة بنا
اوجب الفتح للتركيب فحذف الحركة ليست للذات خاصة انما هي للذات ولا ومن جوز
الوجهين راعى الاثرين ثم اذا بني على الفتح جواز او وجوب فلا تنبى كما هو ظاهر وان بني على الكسر
فقبل تنوين وعليه الدهان وابن خروف لان التنوين فيه كالنون في الجمع فيثبت كما ثبتت في لاسلبي
لك فان اضيف لفظا او تقديرا اعرب بالكسري واما خولا فاما ثبوتك او لا ثبوتك لك
ومنع التركيب غالب دخول الباعل لا وجوب بل زاد وسمع حيث بلا شي بالفتح وهو نادر والجمع
على ان لا هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب واما في التركيب فذلك عند الاخفش والمازني والمبرد
وات را في جماعه وصحة ابن مالك اجزاها مجري ان وقيل انها لم تعمل فيه شي بل لامع النكرة
في موضع رفع على الابتداء والمرفوع خبر الابتداء وصحة ابو حنيفة وعزاه لسبويه فاستدل بخوار
الارتجاع بالرفع قبل استكمال الخبر خلافا ان وذهب بعضهم الى انها لم تعمل في الاسم ايضا خلافا
التركيب لانها متارة منه بمنزلة الجزء وجزء الكلمة لا يعمل فيها وبقى في المتن مسائل **الاولى**
يجب تكثير خبر لا ان اسمها نكرة فلا يخبر عنها بمعرفة وتاخر عن اسمها ولو كان ظرفا او
محذورا لضعفها فلا يجوز الفصل بينهما وبين اسمها لا يخبر ولا اجبى
الثانية حذف خبر هذا الباب ان علم غالب في لغة المحقق زملتم في لغة عجم وطى فلم يلقوا
به اضلا خولا ضير فلا فوت لا ضرر ولا ضرار لا عدوي ولا طمر لا باس واغاكرا او وجب لان لا
وما دخلت عليه جواب استنهام عام والاجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيرا ولذا
يكثفون فيها بلا ونعم وحذفون الجملة بعدها راسا واكثر ما يحذفه المحققون مع الاخولا
اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله وان لم يعلم بقربية قاله امكاليه لم يحذف عند احد
نقل عن ان غير خولا احدا غير من الله قال ابن مالك ومن نسب اليه التزم الحذف مطلقا

فقط غلط لان حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفاعلية والعرب مجوعون على ترك النكاح
بلا فائدة فيه يشي الى الزخري والفرقي ورأى حذف الاسم وابقى الخبر قالوا الاعلى اي لا بأس
عليك وجوز مبرمان حذف **الثالثة** اذا وقعت الابدح لاجاز في المذكور بعد هذا الرفع والنصب
خولا سيف الاذوالفقار واذوالفقار ولا اله الا الله ولا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمي
وقال لاند في الكلام فكانت قلت الله ورد بانه تم بالاظهار والرفع على الدل من محل الاسم
وقيل من محل لامع اسمها وقيل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وقيل على الخبر لانه اسمها لانها
في محل رفع بالابتداء **الرابعة** ندر تركيب التكرار مع الازايرة تشبيها بالثانية لقوله لوم يكن ه
عطفا لاذنوب انا وهذا من التشبيه المحووظ فيه مجرد اللفظ وهو نظير تشبيه ما الموضوع له
بما الثاني في زيادة ان بعدها **الخامسة** الجهور على ان الاسم الواقع بعد اذا كان عاملا في العدة
يلزم تنوينه واغرابه مطلقا وذهب ابن كيسان الى انه يجوز فيه التنوين وتركه وان الترتك
احسن احواله مجري للمفرد في البناء لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث انه لو اسقط لعم الكلام
وذهب ابن مالك الى جواز تركه بقله تشبيها بالمضاف لاسما لقوله اراني ولا كفران بالله انه وذهب
المجذاد يونس الى جواز بنايه ان كان عاملا في ظرف او مجرور نحو ولا جلال في المظالم
الضريح وذهب الكوفون الى جواز بناي الاسم المطول نحو لا قابل فولا حسنا ولا صواب ضربا لثبرا
ص وتفيد مع الهمة قويا وكذا استعملها ما خلا في اللطوين فلا تغرو وتثني فلا تلتقي ولا خير
ولا مقدر او لا اتباع الاعلى اللفظ خلا فاللبرد **ش** اذا دخلت هزة الاستفهام على لا كانت
على محال **احدها** ان يراى الاستفهام عن الشيء المحض دون تقدير ولا انكار ولا توبيخ
خلاف اللطوين اذ زعم ان لا يقع مجرد الاستفهام المحض دون انكار وتوبيخ قال ابو جبران
والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل لقوله الاصطبار لسلما ليا حلك **الثاني** ان
يكون الاستفهام على التقدير والانكار والتوبيخ كقوله الاطمان الا فرسان عادية وقوله
الا رعو ان ولت كسبته وحكم لا في هذين المعنيين حكما لوم تدخل عليها الهمة من جواز الغايات
واما العمل ان وعمل ليس جميع احكامها **الثالث** ان يدخلها على معنى التمني فذهب سيبويه
والخليل والجري الى ان لا تعمل الا عمل ان في الاسم خاصة ولا يكون لها خبر الا في اللفظ ولا يتبع اسمها
الا على اللفظ خاصة ولا يلغى محال ولا يعمل عمل ليس نحو الا غلام لي الاما باردا الا بالي الا غلام
لي الا غلامين الاما ولينا الاما وعسلا باردا خلوا وذهب المبرد والمازني الى جعلها كالجمود
فيكون لها خبر في اللفظ او في التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز ان تلغى وان
تعمل على ليس والفرق بين هذين المذهبين من جهة المعنى ان التمني واقع على الاسم على الاول
وعلى الخبر على الثاني ومن شواهد هذا قوله الاعرولي مستطاع رجوعه فتراب ما اناث
بد الغفلات ومستطاع خبر رجوعه والجملة صفة **ص** مشبهة تختار اخلاق المبرد
تكرارا اذ لم تعمل ولم يكن مدحها بمعنى فعل وفي المفرد من خبر معنى انا ولغت وقال وما ض
لفظا ومعنى وقد يغنى حرف نفي وتغرض بين جار ومجرور وزعم الكوفية ح اسمها كغير مضافا
ش اذ لم تعمل اما لا اخل الفضل او لكون مدحها معرفة فذهب سيبويه والجمهور لزوم
تكرارها ليكون عوضا عما فيها من مصاحبة ذي العموم اولان العرب جعلتها في جواب من سأل

قوله الاما في
الجملة صفة
للمفرد من خبر
معنى انا ولغت
وقال وما ض
لفظا ومعنى
وقد يغنى حرف
نفي وتغرض بين
جار ومجرور
وزعم الكوفية
ح اسمها كغير
مضافا

بالهمة ومنه السؤال بها لا بد فيه من العطف فلذلك الجواب واجاز المبرد وان ليسا مع الفضل
والمعرفة ان لا تكرر كقوله بكت اسفا واسترجعت ثم اذنت ركايتها الا البنا رجوعها وقوله
لانت شائبه من شائبا شي وذلك عند الجمهور ضروري نعم ان كان مدحها في معنى الفعل لم تكرر
خولا فوكك ان تفعل لانه ضمن معنى لا ينبغي ولذا الالبك السؤلة في معنى لا يسوءك الله لانها لا تكرر
مع الفعل ويلزم تكرارها ايضا اختصارا اذ اولها مفرد معنى لها خبر او لغت او خالا خور ندر لا يقيم
ولا قاعدا ومررت برجل لا يقيم ولا قاعدا ونظرت اليه لا قاعدا ولا قاعدا ولم تكرر في ذلك
ضروري في قوله حياتك لا تنفع وموتك فاجع وقوله هربت العدي لا مستعينا لعصبة
ولكن با نواع الحدايع والمكر وتكرار ايضا في الناضي لفظا ومعنى غوزيد لا يقيم ولا قاعدا فلم يبق شي
لا تكرر فيه سوى المضاف نحو لا يزيد لا يقوم وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها وهو قليل لقوله
فلا هو ابداهها ولم يتجوزاد لا بين الجار والمجرور فخطاها الجار كقولهم جيت بلا زائد **ص**
التراب الافعال الدالة على ان **احدها** نحو الغلبة وقصد وسوق ولتم وعفظ واقامة وخل
وعد الاحساب وانكر اكثر البضرية وزعم لا الكفالة ورئاسة وسمن وهزال وجعل للقبير
واججاد واجباب وترتيب ومقارنة وهب جامدا ولا ختن بالضمير خلا للجريري وانكر البضرية
او يفت كعلم لا لعله وغرقان ووجه لا الاصابة وعنى وحزن وحقد والغنى الى وانكرها
البضرية ودرى لا تحتل وانكرها المعاربة وتعلم كعلم جامدا وقال ابو جبران ينصرف اوها
كظن لا تهم وانكر العبدري كونهما للعلم وزعمها الفراء للكذاب وحسب لالون وخال تحال لا لعت
وظلع وزاي لا لا بصار وضرب ربه قال الفارسي وابن ماس ولا راي وما مر قلبى او غويك
كصير واصار وجعل وجعل جامدا ورد وكذا ترك واتخذ واتخذ في الاصح والحق العرب
باري العلمية الحلية والاختش بعلم سمع معلقة بعنى وخبرها فعل موت وقوم بعشر ضرب
مع مثل وان ابى الربيع مطلقا وهنك عرف وابصر وابن درستويه اصاب وصادق وغادر وان
اقبل كان وخطاب كل متعدي واحد ضمن تحويل وتبعث خلق والسكاكي توم وتيقن وشعروبتين
واصاب واعتقد وتمني ورد وهب كاحسب **ش** **الزابع من النواحي** الافعال الداخلة
على المبتدأ والخبر فتصميمها مفعولان وهى اربعة انواع **الاولى** مادك على ظن في الخبر
وهو خمسة افعال **احدها** جى والمضارع نحو قال فركنت احجو الباعور والخائفة
اي الظن فان كانت بمعنى غلب في الحاجة او قصد او رد او ساق او كتم او حفظ تعدت الى واحد
فقط او بمعنى اقام او تحلل فلا زمة **ثانية** عد انتبها الكوفون وبعض البصريين ووافهم
ابن ابي الربيع وابن مالك لقوله فلا تعد للمولى شريكك في الغنى وقوله لا اعد الاقتار
عدما ولكن اى لا تظن ولا ظن وانكرها اكثر فان كانت بمعنى حسب من الحساب الى العد
الذي يراد به احصاء المعهود تعدت الى واحد وخبره عليه تعدون غير السبى افضل محذوم
على ان افضل بدل **ثالثة** زعم بمعنى اعتقد لقوله زعمتني شيئا ولست بشيخ وقوله فان
تزعجيني كنت اجهد فيكم ومصدر الزعم قول يقترن به اعتقاد مع اول يعجز وقال ابن دريد
اكثر ما يقع على الباطل وفي الاضمار زعم بمعنى علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى الكذب
اعتقد فقد يكون علما وقد يكون منكرا ويكون ايضا ظنا غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب

ويجوز

بالحق
بالحق
بالحق
بالحق

فان كانت بمعنى كفل تعدت الى واحد والمصدر الزخامة كقوله علي الله ازرأق العباد كما زعموا
او بمعنى راس تعدت ثار الى واحد واخرى كحرف الجر اربعى سمى او هزل فلازمة يقال زعت
الشاة بمعنى سميت وبمعنى هزلت **ثانيا** جعل بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا اي اعتقدوهم فان كانت بمعنى صير فستاتي في افعال التصدير او بمعنى اوجد نحو وجعل الظلمات
والنور واوجب نحو جعلت للعامل كذا او التي نحو جعلت بعض متاعى على بعض تعدت لواحد او بمعنى
المقاربة فقد مرت في باب كاد **خامسا** كتب انتهى الكوفة واتن عصفور وابن مالك كقوله
فقلت اجري ابا خالده ولا تهنى امرؤا خالكا اي ظننى وقوله فنهى امه هلكت ضياء
يريد اميرها وابو زيد وهي جامة ولم يستعمل منها سوى الامر لا ما من ولا مضارع ولا وصف
ولا امر باللام ويتصل به ضمير مؤنث والمثنى والجمع وزعم الجوزي **النوع**
الثاني ما دل على يقين وهو خمسة ايضا **احدها** علم غوفان علمتوهن مؤنثات فان كانت
بمعنى عرف تعدت لواحد نحو لا تعلمون شيئا او بمعنى علم علمته فهو اعلم اي مستفوق الشفة العليا فلازم
ثانيا وجد نحو وان وجدنا الثرم لفا سقى ومصدرها وجدان عن الاخفش ويجوز عن السيرافي
فان كانت بمعنى اصاب تعدت لواحد نحو وجد فلان ضالته وجدانا او بمعنى استغنى او جردن او
حقد فلازمة ومصدر الاول وجد مثلث الواو والثانية وجد بالفتح والثالثة موجد **ثالثا**
التي بمعنى وجد انتهى الكوفة وابن مالك كقوله قد جربوه فالكوه المغيث اذا وانكرها المصنف
وان عصفور وقالوا المنسوب ثانيا خال واللام فيه في البيت زابزع **رابعا** دري بمعنى علم
عددا ان مالك كقوله دري الوفي بالهند يا عمرو قا غنط قال واكثر ما يستعمل معداة
بالا كقوله دريت به فان دخلت عليهم هجرة النقل تعدت الى واحد بنفسها والى اخرها بالبا
قال تعالى ولا اذراكم به وقال ابو جحان لم يعد لها اصحابا فيما يتعدى لاثنتين ولعل
البيت من باب التضمن ضمن دريت معنى علمه والتضمن لا ينقاس ولا يتبغى ان يجعل اصلا
حتى يكثروا اثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمن فان كانت بمعنى ختل تعدت لواحد نحو دري
الذئب الصيد اذا استخفى له ليفترسه **خامسا** تعلم بمعنى اعلم كقوله تعلم شفا النفس
فهرعدوها قال ابن مالك وهي جامة لا تستعمل فيها الا لامر قال ابو جحان وتابع فيه
الاغلم وليس بصحيح لان يعقوب تعلمت فلانا خا رجعا بمعنى علمت اما تعلم لا بمعنى اعلم من تعلم
يتعلم فتصرف بلا نزاع ويتعدى لواحد **النوع الثالث** ما استعمل في الامر من الظن واليقين
وهو اربعة افعالا **احدها** فن استعملنا بمعنى الظن ان نطق الاظن وما نحن
بمستيقنين وبمعنى اليقين الذين يظنون انهم ملاقوا ربه وزعم ابو بكر محمد بن عبد الله بن ميمون
العديري ان استعمالنا بمعنى العلم غير مشهور في كلام العرب وابقى الآية ونحوها على باب
الظن لان المؤمنين حتى الصديقين ما زالوا وجلين خافين النفاق على انفسهم وزعم الفراء ان
الظن يكون شكاً وقيناً وكذا بالياء واكثر البصريين يذكرون الثالث فان كانت ظن بمعنى التهم
تعدت لواحد نحو ظننت زيدا ومنه وما هو على الغيب بظنني **ثانيا** حسب من الظن وحسبون
انهم على شيء ومن اليقين حيث التقى والمؤخر جارح والمصدر رخصان فان كانت من لوث
نحو حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض او كان ذا شقرة فلازمة **ثالثا** خال خال من الظن

قول

قوله خالك ان لم يغضض لطرف ذاهوي ومن اليقين قوله دعاني العذاري عمن وفلقتي
لي اسم فلا ادعى به وهو اول والمصدر رخيلا وخالا وخيلة وخيالة وخيلان وخيلة وخيلولة
واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يتحقق فان كانت بمعنى تكبر او طلع من خال الفرس طلع وللضارع
منها ايضا خال فلازمة **ثانيا** راي قال تعالى انهم يرونه بعد اي يظنونه وتراه
قريباً اي يعلم فان كانت بمعنى انصر وضرب الرية تعدت لواحد قال الفارسي وابن مالك وكذا
التي بمعنى اعتقد قال ابو جحان وذهب عندي الى ان التي بمعنى اعتقد يتعدى الى اثنين ويدل له
قوله راي الناس الامن راي مثل راية خوارج تراكيب قصد الخارج وافعال هذه الانواع الثلاثة
شي قلبية وهي للمراد حيث قيل افعال القلوب **النوع الرابع** ما دل على دل على كقول وهو غانز
افعال صير واصار المنقولان من صار احري اخوان كان بالتضعيف والهمز قال قصير وامثل كعصف
ما كوكب وخعل بمعنى صير نحو فجعلناه حباً وذهب حكيم بن الاعرابي وذهبني الله وذاك اي صير لي
ولا يستعمل منها بمعنى صير الا الماضي فقط ورد نحو لو بردوكم من بعد انما كنتم كفارا وترك كقوله
تعالى ليخترت عليته اجراً وفي قواة لاخذت واتخذ الله ابراهيم خليلاً وانكر بعضهم تعدي ترك
وتخذواخذ الى اثنين وقالت انما يتعدى الى واحد والمنصوب الثاني خال قال ابن مالك
والحق ابن ابي ابي اركان المنقول من كان بمعنى صار قال وما حكم به جابر فاسئالا اعلم متعوضاً
وقاسك ابو جحان لا اعلم احداً من النجاة يقال له ابن ابي لي في شذوه الاعلم رجل اسمه مسلم بن
احمد بن ابي الاديب يكنى ابا بكر اخذ كتاب شيبويه عن ابي عمير الجباب قال وما قاله ابن مالك
من انه جابر قياساً ممنوع فان مذهب شيبويه ان النقل بالان قياس والحق العرب برأي العلة
الحلية فا دخلوها على المبتدأ والظن ونصبوها بها منقولين اجرا لها من حيث ان كلامهم
اذراك بالباطن فقوله اراهم رفعتي جمع اذما تعري الليل فاخذل اخذالا وفي التنزيل
اي اراي اعصر خيراً فاعلم مضارع راي الحكيمة في صيرين متصدين يحكي مسمى واحد وذلك خاص
يعلم ذات المنقولين وما جرها على والحق الاخفش تعلم سمع المتعلقة بعين الخبر بعدها بفعل
دال على صوت نحو سمعت زيدا بكلامه بخلاف المتعلقة بشيوع نحو سمعت كلاماً وسمعت خطبة
ووافقه على ذلك الفارسي وابن تائش و ابن عصفور وابن الضايغ وابن ابي الدرع وابن
مالك واحتجوا بانها لما دخلت على غير مشيوع اي انا بمنفوع ثانيا يدل على المظنون والجمهور
انكروا ذلك وقالوا لا يتعدى سمعت الا الى منفوع واحد فان كان ما يتبع فهو ذلك وان
كان عينا فهو المنفوع والفعل بقر في موضع نصب على الحال مبني واحتمل ابن السيد
لقولهم بانها من افعال الحواس وافعال الحواس كلها تتعدى الى واحد وبانها لو تعدت الى اثنين
لكانت من باب اعطي او من باب طن وبطلان الاول كون الثاني فعلاً والفعل لا يكون في موضع
الثاني من باب اعطي وبطلان الثاني انها لا يجوز الغاؤها وباب طن يجوز فيه الالغا والحق
قوم بصير ضرب مع الليل خوان يضرب مثلاً ما بعوضة وضرب الله مثلاً عبيد املوكا واضرب
لهم مثلاً اصحاب القرية فقالوا هي في الايات ونحوها متعدي الى اثنين قال ابن مالك
والضواب ان لا يلحق به لقوله تعالى ضرب مثل فاستعوا له فبنيت للمفعول
واكتفت بالمر فوع ولا يفعل ذلك بشي من افعال هذا الباب قال ابو جحان وهو استدلال

ظاهر الا انه يمكن تأويله على حذف المفعول لدلالة الكلام عليه اي ما يذكر وذبح ان الى الربيع
الى ان ضرب بمعنى صير يتعدى لاثنتين مطلقا مع المثل وغيره نحو ضربت الفضة خلت الاومات
الله ابو حبان والحق هشام بافعال هذا الباب عرف وابصر والحق بها ابن درستوبه اصاب وصار
وعادرو الحق بها بعضهم خلق بمعنى جعل كقوله وخلق الانسان ضعيفا والجمهور انكر ذلك
وجعلوا المنصوب الثاني في الجمع خالوا وزعم جماعة المتأخرين منهم خطاب الماردي انه قد يجوز ان
يضمن الفعل المتعدي الي واحد معنى صير ويجعل من هذا الباب فاجاز حفر وسط الدار بركا
بمعنى صيرت وسط الدار بركا ولا يكون بركا بمعنى لانه لا يحسن فيه ولذا بينت الدار مجددا وقطعت
الثوب قصصا ولجلد لعل وضعت الثوب عماما لان المعنى صيرت قال ابو حبان والعلم ان هذا
من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس عليه وزعم السكاكي كذا **ص مسئلة**
مدخولها كان او ذوا استفهام وانكر السهمي مدخولها على حزي ابتداء بنصبها مفعولين وقيل
الثاني شبه حال **ش** ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الافعال وما افلا الالمبتدأ المشتمل
على استفهام خواهم افضل وكلام من عندك فانه لا يدخل كان لان الاستفهام له الصذر
ولا يؤخر ويدخل عليه ظننت ويؤخر عليهم خواهم ظننت افضل وغلام من ظننت عندك فاذا
دخلت على المبتدأ والخبر نصبتما مفعولين وكان الاضداد لا تؤثر فيها لان العوامل الداخلة
على الجمل لا تؤثر فيها الا انهم شبهوها باعطيت فصحت الاسمين كذا مذهب الجمهور وزعم الفراء
ان هذه الافعال لما طلبت اسمين شديت من الافعال بما يطلب اسمين اخرها مفعولان
والاخر حال خواتم زيد ايضا جكا واستدل بوقوع الجمل والنظروف والتجوز ان موقع المنصوب
هنا كما يقع موقع الحال ولا يقع شي من ذلك موقع المفعول به فدل على ان انتصابه على
التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به قال ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يتم
بدونه وليس ذلك شأن الحال لانه ليس بحال حقيقي بل شبه بها والمبشبه بالشي لا يحكي
خبره في جميع احكامه الا ترى انه على قول البصريين لا يتم ايضا بدونه وليس ذلك شأن
المفعول من حيث انه ليس بمفعول حقيقي بل شبه به عندكم واستدل البصريون بوقوعها
معرفة ومضرا واسما جارا كالمفعول به ولا يكون شي من ذلك حالا ولا يقدح بوقوع الجمل والنظروف
موقعه لانها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو قال زيد وعمر مطلق ومررت بزيد
وانكر السهمي مدخولها على المبتدأ والخبر اضلا قال بل هي بمنزلة اعطيت في انها استعملت مع مفعولها
ابتداء قال والذي حمل النحويين على ذلك انهم راوا ان هذه الافعال يجوز ان لا يذكر فكون بين
مفعوليهما ابتداء مبتدأ وخبر قال وهذا باطل بل ليل انك تقول ظننت زيدا جرو ولا يجوز ان تقول
زيد عمرو الاعلى وجه التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت اذ قصدت انك ظننت زيدا عمروا نفسه
لا شبه عمروا قال ابو حبان والعلم قول النحويين وليس دليلهم ما توجه بل دليلهم رجوع المفعولين
الى المبتدأ والخبر اذ الغيب هذه الافعال **ص** وسيد عنهما ان ومعمولاها وتقدم ما جردني
وتأنيبا لغيره كان **ش** فيه مسايل **الاول** يسد عن المفعولين في هذا الباب ان الشدة ومعمولاها نحو
ظننت ان زيدا قائم اعلم ان الله على كل شي قدير وان كانت بتقدير اثم مفرد للطول وتجزيان الخبر
والخبر عنه في الذكر في الصلة ثم اخذ في فيه عند سيبويه وذبح الاخفش والمبرداني ان الخبر محذوف

والنقد

والنقد برأين زيدا قائم ثابت او مستقر وكذا سيد عنهما ان وصلتها نحو احبب الناس ان
يتركوا التضمن مستند ومستند اليه مصرح بهما في الصلة **الثانية** حكم هذه المفعولين في
في التقديم والتأخير كما لو كان قبل دخول هذه الافعال فالاصل تقدم المفعول الاول وتأخير الثاني
ونحو وعلمه وقد تجب الاصل في نحو ظننت زيدا اصديقا وقد عرفت خلافه في نحو ما ظننت زيدا
الاختلاف واستجاب الوجوب في البيتين معروفة في باب الابتداء **الثالثة** للمفعول الثاني هنا
من الاقسام والاحوال متاخر كان وذلك معروف مما هناك **ص** ويجوز حذفها لدليل لا خبرها
ذونه وفافا ويجوز له في الاصح لاجل ادونه وفافا للاخفش وخوذه الاكثر مطلقا والاعلم والظن
لا العلم وادريس سماعا في ظن وخال وحسب فان وقع محلا طرفا او ضميرا او اشارا لم يقصر ان
كان احدهما ولا دليل لان لم يكن **ش** الحذف لدليل يسمى اختصارا ولا غير دليل اقتصارا اخذ في
المفعولين هنا لدليل جاز كقوله باي كتاب ام بانه سنة تري جهم عارا على ومجتب **هـ** اي
ومجتب ختم عارا على واما حذفها لغير دليل كما اقتصر على اظن او اعلم من اظن او اعلم زيدا
منطلقا دون قرينة ففيه مذاهب اخرجها المنع مطلقا وعليه الاخفش والجرمي ونسبه ابن مالك
لسيبويه والجمهور كان طاهر وابن خروف والكلوبين لعدم الفائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن
ما ولا علم ما فاشبه قولك النار خارج الثاني الجواز وعليه النحويين منهم ابن السكيت والسيوطي
وصحبه ابن عصفور لوروده قال تعالى اعلم علم العليم فهو يري اي يعلم وفافا
وظننت ظن التصور وحكي سيبويه من يسمع على اي يقع وما ذكر ما عدم الفائدة ممنوع لخلوها
بالاشارة الى الفاعل الثالث الجواز في ظن وما في معناها **د** علم وما في معناها فافا وعليه الاعلم
واستدل بحصول الفائدة في الاول دون الثاني اذ الانسان قد يخلو من الظن ففيد قوله
ظننت انه وقع منه ظن ولا يخلو من علم اذ لا اشيا بغيرها ضرور لعله ان الاثنين اكثر الواحد
فلم يفد قوله علمت شيئا لوروده بانه يفيد وقوع علم عالم كين يعلم السراج المنع قياسا والجواز
في بعضها سماعا وعليه ابو العلاء ادريس فلا يتعدى الحذف في ظننت وظلت وحسب لوروده
فيها واما حذف احد المفعولين اقتصارا فلا يجوز بل اخلاق لان اصلها المبتدأ والخبر وذلك
غير جائز فيها واما اختصارا فيجوز نقله عند الجمهور ومعه طائفة منهم ابن الحاجب ومجته
ابن عصفور وابو اسحق بن ملكوز بالاقصا روقا على باب كان وفوق الجمهور بان مفعول
كان كالفاعل وخبرها كالحديث اياها فصار عوضا منه فلذلك امتنع الحذف هنا خلافا لغيره هنا وقد
ورد السماع هنا بالحذف قال **هـ** ولقد نزلت فلا تظني عنهم مني بمنزلة المحاكمم **هـ** اي
واقعا او حقا وعلى بعضهم المنع بانها متلازمان لا فتقار كل منهما الى صاحبه اذ هما مبتدأ
وخبر في الاصل فالخبر حذف احد المفعولين لا يودي فيهما فلم يحذف احد في اذن الاخر
وفوق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف احد في اذ لا يودي فيهما الى ليس وهنا
يودي الى الثاني ما يتعدي منها الى اثنين بما يتعدي الي واحد فان وقع موقع المفعولين
طرف نحو ظننت عندك او جرو نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اشار نحو ظننت ذلك
امتنع الاقتصار عليه ان كان احدهما ولم يعلم الحذف لما تقر من ان حذف احدهما اقتصارا
ممنوع وان لم يكن احدهما بان اريد بالطرف مكان حصول الظن وذلك العلة وبالصغير صغير

المصدر والاشارة اليه او كان احدهما وعلم الحروف جاز الاقتصار عليه ويكون المصدر جازا للعلم به
 وخص متصرف القلبى بالانحاء والوسط والآخر وهو اول اخر او في الوسط خلف لامقدم
 خلافا للكونية والاختصاص والبيان في مواعيد ويجوز بضعف بعد معمول فعال الاصح يجوز ظننت
 يقوم زيد وتعم الرجل زيد او اكل زيد اطعمك وقد يقع ملغى بين معمولين وسوفى ولا
 يجب انما بين الفعل ومفعوله خلافا للكونية وتوكيد ملغى بمصدر نصب قبيل ومضاف في لبا
 ضعيف وقوفه ضمير فاشارة وتوكيد جزملة بمصدر الفعل بدل من لفظة منصوب فلا تقدم نظرا
 لقوم فعل الاصح لا يعمل وكذا على الاخر عند الغرض وثا لها يقدم ويعمل مع متى فان خطبت خبره رفع
 وعمل حقا **ف** محقق لمنصرف من الافعال القلبية وهو ما عدا اهب وتعلم من الانواع الثلاثة
 بالانحاء وهو ترك العمل لغير ما في لفظا وحالا وانما يجوز اذا تاخر الفعل عن المفعولين يجوز بدق
 ظننت او توسط بينهما يجوز بدق ظننت قائم لصعوبة ح تقدم المفعول عليه كما هو شأن القام
 اذا تاخر والجمهور انه على سبيل التخيير لا التزم فلك الانحاء والاحوال وذهب الاخفش الى انه
 على سبيل التزم واختاره ابن ابي ابيس فان بدأت تخبر بالشك اعلمت على كل حال وان بدأت
 وانت تريد اليقين ثم ادركت رفعت الشك بكل حال وعلى الاول فالانحاء تاخر اولي من احواله
 دون المتوسط خلافا لحواله لان الفعل اقوي من الابتداء اذ هو حامل للفظ وقيل كما هو الاله عادل
 قوته تاخير فضعف لذلك مقايمة الابتداء بالتقدم ومن شوهه الانحاء المتاخر قوله **هـ** ما
 سيد انا بزعمان وانما والمتوسط قوله وفي الاراجيز خلعت اليوم والعشيل **و** اما اذا انصرف الفعل
 فلا يجوز فيه الانحاء عند البصريين وجوز الكوفيين والاختصاص والاحوال ابن الطراوة الان انما
 عندهم احسن واسندوا بقوله اني رايت ملاك البشمة الادب **و** قوله وما اخال لدينا منك
 تنويل **و** قوله **و** اخال اني لاحق مستنبح **ب** بالكسر البصريون خرجوا ذلك على تقدير تخبر
 الشأن لانه اولي من الغا العمل بالكلية ويتفرع على الخلاف المذكور مسابيل **احدها** نحو
 ظننت يقوم زيد وظننت قام زيد فعند الكوفيين والاختصاص لا يجوز نصب زيد وعند البصريين
 يجوز لان النية بالفعل التاخير **الثانية** اظن نعم الرجل زيد يجوز نصبه عند البصريين
 دون الكوفيين **الثالثة** اظن اكل زيد اطعمك يجوز على قول البصريين دون الكوفيين
 فان تقدم الفعل على المفعولين ولكن تقدمه معمول جاز الانحاء بضعف نحو ظننت زيد قائم
وقد يقع المفعول بين معمولين ان لقوله ان الحب غلت مضطرب وبين مفعول ومفعول
 عليه كقوله **و** لكن دعان الخمر احب والتمر **و** بين سوف ومفعولها كقوله **و** ما ادري
 وسوف اخال ادري **فان** وقع بين الفعل ومفعوله نحو قام اظن زيد ويقوم اظن زيد فالانحاء
 جائز عند البصريين واجب عند الكوفيين ويؤيد البصريين شيك اظن ربيع الطاعين **هـ**
 روي برفع ربيع ونصبه قال ابو جيان والذي يقتضيه القياس انه لا يجوز الا الانحاء الاحوال
 مترتب على كون الجزين كانا مبتدأ وخبر وكسبا هنا كذلك والاولادى الى تقدم الخبر الفعل
 على المبتدأ **ويصح** توكيد الملغى بمصدر منصوب يجوز بدق ظننت ظنا منطلق لان العرب يقيم
 المصدر اذا توسط قيام الفعل وحذف مكانه لا يجمع بين العوض والعوض ويضعف توكيد
 بمصدر مضاف لليا يجوز بدق ظننت ظني قائم وبضمير اقل ضعفا يجوز بدق ظننت منطلقا

فاجزاه مجزى المصدر الصريح واما كونه اقل ضعفا منه فلان المفعول عوضا انما هو المصدر
 لاصح ومثله توكيد باسم الاشارة يجوز بدق ظننت ذاك منطلق قال ابو جيان وانفقوا على انه
 احسن من المصدر واختلغوا هل هو احسن من الضمير او الضمير احسن منه او هما سواء وجه الاول
 ان الضمير يتوهم منه رجوعه الى زيد ووجه الثاني ان اسم الاشارة ظاهر منفصل فهو اشارة بلفظ
 المصدر وتوكيد الجملة بمصدر الفعل بدل من لفظة منصوب يجوز بدق منطلق ظننت اورد ظننت
 منطلق تاب ظننت مناب ظننت ونصب نصب المصدر الموكد للجمل فلا يجوز تقديمه عند الجمهور
 كما لا يقدم حقا من قولك قام حقا لان شأن الموكد التاخير وجوز قوم منهم الاخفش تقديمه
 فعل الاول لا يجوز احواله واما قالانه لو عمل لا يحق التقديم لكونه غاملا والتاخير لكونه
 موكدا واستحقاق شي واحد تقديم وتاخير في حال واحد محال واختلف مجزى التقديم فاغما له
 فاكتره على المنع لانه لو عمل لم يكن على الفعل الحذف دليل ومنهم من اجاز فقال ظننت زيدا
 قائما وفي التقديم قولك ثالث انه يجوز مع متى نحو ظننت زيدا ذاهبا قايما على متى
 تظن زيدا ذاهبا قايما **ق** ابو جيان الاحوال في ظننت زيدا قايما كان عندهما اجورا لادوات
 الاستفهام طلبة للفعل فجاز اخبار الفعل بعدها لذلك ومنه ذهب الى احواله انما ومنه
 في ظننت زيدا قايما لانه ح ليش بن عصفور فان جعلت متى خبر الظن رفع وعمل وجوبا نحو متى
 ظننت زيدا قايما لانه ح ليش بمصدر موكد ولا يدل من اللفظ باللفظ كما هو بقدر حرف مقدر
و الفعل **ح** وخص ايضا بالتعليق وهو عطف معنى لا لفظا في ذي استفهام او مضاف له
 او تالي ما وان النافية اولام ابتداء قال ابن مالك اوقه **ك** لو وان التاء اول الفارسي
 او لعل وانكر تغلب لظن وقيل القسم مقدر فيها معلق وقيل في ان ولا وقيل هو وجواب
 المفعول وقيل يجوز العمل مع ما واختلف هل يخص بالتميمه **س** يخص ايضا المتصرفي
 من الافعال القلبية بالتعلق وهو ترك العمل في اللفظ لاني التقدير لما نفع واهل العطف على
 الجملة المتعلقة بالتميم لان تحلها نصب والموانع كون احد المفعولين اسم استفهام نحو علمت
 اتم قائم لعلم ابي الجزين اخفى ومضافا اليه نحو علمت ابو من زيد او مدحولا له نحو علمت
 ازيد قائم ام عروفا ومدحولا لما التافية نحو وظننا انهم من حميين لقد علمت ما هو لا ينطقون
 اولان التافية نحو وتظنون ان لستم الاقلالا اوللام الابتداء نحو ولقد علموا ان اشترى ووجه
 المنع في الجميع ان لها المصدر فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها وعدا ان مالك من المعلقة لام القسم
 كقوله **و** ولقد علمت لنا تين مديني **ق** ابن ابي جيان ولم يذكرها كذا حتى بنا بل صرح ابن
 الدهان في العزة بانها لا تعلق وعدا ان مالك ايضا لو كقوله **و** ولقد علم الاقوال لو ان خانت
 اراد ثلث المالك كان له **و** فسر **و** عدان التراج منها لانية وذكرها النحاس نحو اظن لا يقوم
 زيد قايما ابو جيان ولم يذكرها اصحيا بنا وعدا ابو علي الفارسي منها لعل نحو وما يدريك
 لعله يزكي وما يدريك لعل الساعة قريب **و** ووافقه ابو جيان لانه مثل الاستفهام في انه
 غير خبر وانما بقدر منقطع عما قبله ولا يعمل فيه وذهب نعلب والمبرد وابن كيسان الى انه
 لا تعلق من الافعال الاما كان بمعنى العلم واما الظن ونحوه فلا تعلق ورجح الثلوثين
 ووجهه ادريس بان الة التعليل في الاصل حرف الاستفهام وحرف التاكيد اما التحقيق فلا

يكون بعد الفعل لانه نقيضه واما الاستفهام فتزداد والظن ايضا ترد فلا يدخل على مثله وذهب
بعضهم الى ان القسم مقدر بعد هذه الافعال مع جميع المعطيات المذكورة وانه هو المعطى لاهي وقوم
الى انه مقدر في ان ولا وقوم الى القسم المضمر وجوابه في موضع مفعول الفعل وذهب بعضهم الى انه
يجوز الاعمال مع ما نحو علمت زيد اما ابوه قائم ثم قيل هذا خاص بالتمية لان الحجازية كالنقل
والفعل لا يدخل على الفعل فلا يقال علمت لزيد قائما وقيل غام فيها لانها ليست بفعل
ص والحق مع استفهام ابصر وتفكر وسال قات قوم ونظر وابن مالك ونسي وما قارنا
لا غير هذا خلافا لليونس ونصب علمت زيدا ابومن هوارج والوجه ابن لسان ونصب على الاصح
بعد ارايت بمعنى اخبرني ولذي استفهام منها ماله ذواتهم المعلق ان تعدي لاشتمال فالجواب
سدها والثاني ان ذكر الاول او يحرف فنصب باستقائه اول واحد في هو فان ذكر قبل كل
وقيل اشتمال وقيل حال وقيل ثان على تضمينه **ش** فيه مسائل **الاول** الحق بالافعال
المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة ابصر وتفكر وسال فستبصر ويصبرون بابي المفعول
وتفكر تفكره تفكر اياه بعين ام فدا وسال نحو شال ايتان يوم الدين وزاد بن خروف
نظروا فقام ابن عصفور وان مالك نحو افلا ينظرون الى الابد كيف خلقت قال ابن التبرير
ولم يذهب احد الى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن مالك نسي كقوله ومن انتم ان
نسينا من انتم ونارعه ابو حسان بان النعت بحمل الموضوعية وحذف العادي من هم انتم
وزاد ابن مالك ايضا ما قارب المذكور من الافعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو انا تربي
اي برقي هنا على ان راي بصريه ويستفتونك احق هو لان استفهاما بمعنى استعلم في طلب
العلم لينبؤكم انكم اخسن عالا ونارعه ابو حسان بان راي في الاول علمه بعض واخبار يونس تعلق
كل فعل وانكم في الاخر موصولة حذف صدر صلتها فنبت وهي تدل من ضمير الخطاب بدل بعض
والجاز يونس تعلق كل فعل غير ما ذكر وخبر عليه ثم لنتزع من كل شعبة انهم اشد وللمهور
لم يوافقوه على ذلك **الثانية** اذ اتقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو علمت زيدا ابومن
هو جازي به بالاتفاق لان العامل مسلط عليه ولا مانع من العمل واختلاف في رفعه فاجاز
سبويه وان كان المختار عنده النصب لانه من حيث المعنى يستفهم عنه اذ المعنى علمت ابومن زيد
وهو نظير قولك ان احد الا يقول ذلك الا ترمي ان احد اعماء يقع بعد نفي لكن لما كان ضميره قد
نفي عنه الفعل وهو ضمير واحد صار كان النفي دخل عليه ومنعه ابن كيسان لظاهرها شرع
الفعل ورد بالسماع قال **فوالله ما ادري عذري لوسه** السدان قاضاك ام ينشزع
الثالثة بحث النصب بعد ارايت بمعنى اخبرني نحو ارايتك زيدا ابومن هو لا يجوز التعليق لرفع
كل جاز في علمت زيدا ابومن هو لانها في معنى اخبرني واخبرني لا تعلق هذا مذهب سبويه
ونارعه كثيرون وقالوا كثيرا ما تعلق ارايت قال تعالى قل ارايتكم ان اناكم عذاب الله وانتم
التاعة اغر الله تدعون ارايت ان كذب وتولي لم يعلم بان الله يري في ايات اخر واجبت بانها
حذف فيها المفعول اختصارا اي ان اتيكم عذابكم وقال ابو حسان في باب التنازع فان
ارابت وفعل الشرط تنازعا الاسم بعد فاعل الثاني وحذف من الاول لانه منضوب اي ان يلبس
اي العذاب ويضمير في ارايت مفعول فعل الشرط الذي يمكن تسليط ارايت عليه **الرابعة**

لا اسم

لا اسم المستفهم به والمضاف اليه مما بعد ما لما دون الافعال المذكورة فلا يوشرفه
طننت واخواته بل يبقى على حاله من الاعراب فان كان مرفوعا على الاستفهام بقي كذلك وان كان
مفعولا به بقي مفعولا به او مصدر او ظرفا او حالا بقي كذلك مثلا علمت اي الناس صديقك
واهم ضربت واي قام فت ومتى قام زيد وكيف ضربت زيد **الخامسة** الجملة بعد المعلق في هذا
الباب في موضع المفعولين سادة مسددا فان كان التعلق بعد استيفاء المفعول الاول كما في علمت
زيدا ابومن هو في موضع المفعول الثاني واما في غير هذا الباب فان كان الفعل مما يتعدي بحرف
الحرف فالجملة في موضع نصب باستقائه نحو علمت اهدا اصحح اولا وجعل ابن مالك منه فليست اياها
ازكي طعاما اي الى وان كان مما يتعدي لواحد في موضع نصبه نحو علمت اهدا اصحح اولا وجعل ابن مالك منه فليست اياها
مذكور نحو علمت زيدا ابومن هو فالجملة بدل منه هذا ما اختاره الكوفي وابن مالك ثم قال
ابن عصفور بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيدا وامر زيدا ابومن هو واجتنب
الى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى وقال ابن الصايغ في بدل الاستعمال والاختار
الى تقدير وذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم الى ان الجملة في موضع نصب على الحال وذهب
الفارسي الى انها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمينه معنى علمت واختاره ابو حسان
ص ونصب ايضا وراي بصريه وجملة نحو ارايتك زيدا فاعلمنا ومفعولنا ضمير متصلين مخدري
معنى والاكثر منع نفس مكانه وقد تشاركتنا عدم وقد وجد ويمنع مطلقا ان اضمر فاعلمنا
وفهم مفعول ونحو مضاف اليه خلافا للاختلاف وجوز الكسائي ان ابرز **ش** تختص ايضا من
المتصرف من الافعال القلبية نحو ارايتك زيدا في ضميرين متصلين لمسي واحد اخذها فاعلا
والاخر مفعولا نحو طننتني خارجا وانت طننتك خارجا وزيد طننته خارجا قالت تعالي
ان راه استغني وقال الشاعر وختلني لي اسم **و** قال **و** قلت اخالي لا حزع **و** قال
قد كنت احسبني كاهني واحد **و** قال **و** حب وما حبتك ان حسبتا **و** قال وقاله معايا
وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير **الاول** نحو طننت نفسي عالمة خلافا **ق** ابن كيسان
نعم والاكثر لا ولا يجوز ما ذكر في سائر الافعال لا يقال صرت بنفي ولا ضربت ولا اريد ضرب
بالايقاف وعلم سبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو قال رب اني ظلمت نفسي وقال المبرد
لئلا يكون الفاعل مفعولا وقال غيره لئلا يجمع ضميران برحمان الى شي واحد اخذها رافع والاخر
نصب ونحو لشي واحد وقال الفرما كان لا تطلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فقط
على اسمه الا بالفضل نعم الحق بافعال هذا الباب في ذلك راي البصري والحملي بكرة وعدم وفقد
وجد بقلة كقول الشاعر فلقد اراي للرمح درية **و** قوله تعالى اني اراي اعصم خيرا
وحكي الفرع اعدمتني وفقدتني ووجدتني وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة اما قوله
اخرسني وجدي فشما ذالم نقل اخرس نفسي فان كان احد الضميرين متصلا اجاز في كل فعل نحو
ما ضربت الاياك وجمع الاتحاد مطلقا في باب ظن وغيره ان اضمر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول
نحو ظن زيدا قايما الا هو وما ظن زيدا ضرب بر يظن نفسه وضرب نفسه فان اضمر مفعولا
جاز نحو ما ظن زيدا قايما الا هو وما ظن زيدا قايما الا اياه وما ضرب زيدا الا هو وما ضرب زيدا
الاياه **ص** **مسئلة** حكى بالقول وتصريفه الجمل وفي لفظ المحونة خلف ولا يلحق به معناه

خلاف الكوفية وابن عصفور وينصب مفعولاً وقيل نعت مصدر ومرد لفظه خلافاً للقول
وحكي غير مقدارهم جملة وقد مضى في قول وقابل إلى محكي ويعني عنه وحذفه كثير ويزاد
ويحذف كظن مطلقاً في لغة وقيل شرطاً تضمن معناه بشرط الاستفهام فقط في لغة وفي المشهور
وانضاله أو فضله بظرف أو مفعول قال الأكثر أو اجنبي وكونه مضارعاً لمخاطب قال ابن مالك
وخالاً وشنع ابوجحان والتمثيل وإن لا يعدي باللام للمعول وجوز البراء في ما من والكوفية
في امر فان قد شرطاً للحكاية وجوز معاً بل جيب في قول زيد منطلق لمن بلغته عنه **ش**
القول وما ينصرف استعالات **احدها** ان يحكى به الجمل نحو قال اني عبد الله يقولون ربنا
امنا قولوا امنا وان تحت فحكت قولهم ايد اكلنا ثيابا الآية والقائلين لاخوانهم هلم اليها يقول
لهم لا زكي مال ذي نخل ولا اضدان يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز ان يحكى على المعنى بالاجماع فاذا
قال زيد عمرو ومنطلق فلان ان تقول زيد عمرو منطلق أو المنطلق عمرو فان كانت الجملة مذكورة
حكيت على المعنى بالاجماع فتقول في قول زيد عمرو قائم بالجبر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل يجوز الحكاية
على اللفظ قولان مع ابن عصفور المنع قال لا هم اذا جاوزوا المعنى في العربية فيلجئ ان يلتزموه
في الجوزة واذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو انطلقت فلان ان تحكى بلفظه فتقول قال فلان
انطلقت ولك ان تقول قال فلان انطلق او انه انطلق او هو منطلق وهل يلحق بالقول في ذلك
معناه كناديت ودعوت وقرات ووضعت واوصي قولان احدهما نعم وعليه الكوفيون نحو ونا دوا
يا مالك ليتغن عليا ربك فدعا ربه اني مظلوم فانصرف بالكسر فواحي اليهم ربه لم يملك
الظالمين قرأت الحمد لله رب العالمين واختار ابن عصفور وابن الصايغ وابو جحان سلامته
من الاضمار والثاني لا وعليه البصريون وقالوا الجمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمون للتصريح به ونا دوي
ربه نداء خفياً قال رب ونا دوي نوح ربه فقال رب ونا دوي استجاب الاعتراف رجاء لا يعبر قولهم
بسم الله قالوا اما اغني واختار ابن مالك **الثاني** ان ينصب لمفرد وهو نوعان احدهما
المؤدي معنى الجملة كالحديث والشعر والخطبة كقوله حديثاً وشعراً وخطبة ونصبه على المفعول
به لانه اسم الجملة والجملة اذا حكيت في موضع المفعول به فكذلك ما بعدها وقيل انه نعت مصدر
مخذوف اي قولاً الثاني المراد به مجرد اللفظ وهو الذي لا يكون اسماً للجملة نحو قلت كلمة
هذا ما ذهب اليه الزجاجي والزحشري وابن خروف وابن مالك وجعلوا منه يقال له ابراهيم
اي تقول له الناس ابراهيم اي يطلقون عليه هذا الاسم وذهب جماعة منهم ابن عصفور الى
انه لا ينصب بالقول بل يحكى اما المفرد غير ما ذكر فليس فيه الا الحكاية على تقدير مهمم الجملة
كقوله اذا دقت فاها قلت طعم مذاقه اي طعمه طعم مذاقه وقد مضى في لفظ قول ولفظ
قائل الى الكلام المحكى كما مضى في ساكن المصادر والصفات كقوله قول يا لخرخال بهن منى
فسرعين الكهول والشبان وقوله واجبت قائل كيف انت بصالح وقد يعني القول عن المحكى
به بان مخذوف لظهور كقوله لحن الاوتي قلمت فاني مليتم برئت ابل اهتمام بكم رجاء
اي قلمت فاني مليتم وقد مضى في القول دون المحكى به وهو كثير جيب في قول
ومنه فاما الذين اسودت وجوههم انفرتم اي فقال لهم **الثالث** ان يجعل على ظن فينصب
المفعولين وذلك في لغة بني سليم مطلقاً يقولون قلت زيدا قائماً من غير اعتبار شرط

من الشروط

من الشروط الاتية واختلف هل يغلو به باقيل على معناه أولاً يغلو به حتى يضمنونه معنى الظن
على قولين اختارنا بينهما ابن جني وعلى الاول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله
قلت وكنت رجلاً فطناً هذا ورب البيت اشرايينا اذ ليس وفي لغة النحوي العرب بشرط تقدم
استفهام بالهمزة او غيرها من الأدوات وانضاله به وكونه فعلاً مضارعاً لمخاطب كقوله متى
تقول انقلص الرواسما على ام قاسم وقاسما وقوله علام تقول الربح يشغل غانقي وحكي
الكسائي انقول للعيان عقلا اي انظن فان فقدت الشروط فيما ذكر بعيت الحكاية بان لا يتقدم استفهام
او يفصل بينه وبينه نعم يستثنى للفعل بالطرف والمفعول مفعولاً او خالاً كقوله ابعده بعد
مجاهلنا وخوفي الدار تقول زيدا واحمد انقول هنذا وامته قال ابوجحان وكذا معمول
المعول نحو اهنا تقول زيدا ضارباً وقيل لا يضر الفعل مطلقاً ولو باجني نحو انت تقول زيد
منطلق وعليه الكوفيون واكثر البصريين ما عدا سيبويه والاخفش وكذا يستعين الحكاية في غير
المضارع والمضارع لغو لمخاطب وذهب السري الى جواز اعمال الماضي بشرط المضارع وذهب
الكوفيون الى جواز الاعمال الامر بشرطه ايضا وذكر ابن مالك لاعمال المضارع شرطاً خامساً وهو
ان يكون للحال لا للاستقبال وانكر ابوجحان وقال لم يذكر غير شرط السهلي ان لا يعدي الفعل
بالا نحو اتقول لزيد عمرو ومنطلق لانه ج سبعة عن معنى الظن لان الظن من فعل القلب وهذا
قولك ممنوع واذا جتمعت الشروط فالاعمال جائزة لا واجب فتجوز الحكاية ايضا مراعاة للافضل
نحو اتقول زيد منطلق وكذا اعماله مطلقاً في لغة بني سليم جائزة لا واجب **ص مشيئة**
تدخل الهمزة على علم وراي فتتصب ثلاثة او اربعة الفا على وحكم الثاني والثالث باق ومنه الاكثر
التعليق وقوم الالغا وثالثها ان تثنى للمفعول **ش** تدخل الهمزة المسماة حمزة النقل وحمزة
التعديبة على علم وراي المتعديين للمفعولين فتعديهما الى ثلاثة مفاعيل او اربعة الذي كان فاعلاً
وذلك اقصى ما يتعدي اليه الفعل من المفعول به نحو اعلمت زيد اعروا قاه واريت زيدا عروا
كريباً وللثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لها في باب علم وراي من جواز الالغا والتعليق
وغيرهما ومنع قوم الالغا والتعليق هنا سواء بنيت للمفاعل ام للمفعول وعليه ابن القواس
وابن ابي الربيع لان مبني الكلام عليها ولا يخفى بعد ما مضى الكلام على الابداء ومنع اخرون التعليق
ان بنيت للمفاعل وعليه الجزولي لما فيه من اعمالها المفعول الاول والآخران بالنسبة الى الصبرين
وذلك تناقض لانه حكم بقوة وضعف معانها ما اذا بنيت للمفعول به ومنع اخرون التعليق
دون الالغا وعليه الاكثرون ومنع قوم الغاعل دون اري وعليه الثوبين لان علم مؤثر فلا تلحق
الافعال المؤثرة واري بمعنى اظن فوافقه في الالغا كما وافقه في المعنى ورد بان علم وعلم متوافقان
في المعنى فلزم تساويهما في الالغا وقد ورد التسامع بالغايهما حتى البركة اعلمنا الله مع الاكابر
وقاسم الشاعر وانت ترائي الله امع عامم واستدل ابن مالك للتعليل بقوله
نعاي ينيكم اذا مر قم الآية وقول الشاعر خذار فقد نبئت انك للذي سحري بما سعي
فتسعد او تشقى **ص** وحذفها واحذفها للدليل جائز وما دونه فتح سيبويه وابن الباديس
وابن طاهر حذف الاول والاقتصار عليه وجوز الاكثر حذف الاول دونها اوها دونها
والثوبين حذفه دونها والحرمي عليه **ش** يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة ويعنيها

لذلك كقول من قال اعلمت زيد ابكرا قائما اعلمت واما الاختصار وهو الحذف لغير دليل فغير
مذاهب **احدها** وعليه الاكثر منهم المبرد وابن كيسان وريحان ابن مالك وخطاب
يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخرين بشرط ذكر الاول كقولك اعلمت كسرك سميت
بالحذف المعلم او اعلمت زيد اخذ في الثاني والثالث اذ لم يحل الكلام من فائدة بذكر المعلم به
في الصورة الاولى والمعلم في الثانية **الثاني** وعليه سيبويه وابن النادش وابن طاهر
وابن خروف وابن عصفور لا يجوز حذف الاول ولا الاختصار عليه وحذف الاخرين بل لا بد من
الثلاثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والاخران كما في باب طن وقد منع هو لاحد فها فيه
اختصارا **الثالث** وعليه الشلوبين يجوز حذف الاول فقط مع ذكر الاخرين كقوله اعلمت كسرك
سميت ولا يجوز حذف الاخرين دون الاول ولا حذف الثلاثة ولا حذف الاول واحد الاخرين ولا
حذف احد الاخرين فقط **الرابع** وعليه الجرمي واختار ابن القواس يجوز حذف الاخرين
فقط لانها في حكم مفعولي طن دون الاول في حكم الفاعل **ص** والحق سيبويه باعلم بنا والحق
ابن عريق واشعر وادري والفرار واخبر واخبر والكوفية والمتأخرون حدث والاخص وابن
التراب اظن واحسب واخال وازعم واحد وابن مالك وقوم اري الحليمة والحريري علم
والجرجاني استغنى وتغضهم اكسى **ش** الجمع على تعدية الى ثلاثة اعلم واري وزاد
سبويه بنا كقوله ونبت قنبا ولم ابله كما زعموا اخبر اهل اليمن وزاد ابن هشام الخ انبا
وعرف واشعر وادري وزاد الفرار في معانيه خبر بالتدريج واخبر كقوله وخبرت سود
القلوب مريضة وقوله وما عليك اذا خبرتني دنفا وزاد الكوفون حدث وتبعهم المتأخرون
كالخجزي وابن مالك قال ابو حيان واكثر اصحابنا كقوله ممن حدثتموه له علينا الولا
وزاد الحريري في شذو الحجة علم المنقول بالتضعيف قال ابو حيان ولم يوجد في لسان العرب
متعدية الى ثلاثة وزاد ابن مالك اري الحليمة كقوله تعالى اذ برئهم الله في مقامك قللا
ولو ارادهم كسرا وزاد الاخفش وابن التراب اظن واحسب واخال وازعم واوجع قيا ساعا
اعلم واري ولم يسمع وزاد الجرجاني استغنى وزاد بعضهم اكسى فبلغت افعال الباب تسعة عشر
والجمهور منعوا ذلك واولوا المنشاء به على النظمين وحذف خبرا والحال **ص** وما
بني للمفعول فكظن **ش** ما بني للمفعول من افعال هذا الباب صار كظن فيا وجاز في ظن جاز
فيه قال ابن مالك الا اختصارا على المزفوع فانه غير جائز في ظن لعدم الفائدة جازها حصول
الفائدة وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين فاعني عن التصريح باستثنايه **ص الفاعل وتايبه**
الفاعل المزفوع له العامل على جهة وقوعه منه او قيامه به **ش** لما كان الكلام يتقدم من مبتدا
وخبر ومنشأ عنه نوابغ ومن فعل وفاعل ومنشأ عنه التايب عن الفاعل اخصرت العمد في ذلك
وقدم الكلام على النوع الاول مما ينشأ عنه وهذا هو النوع الثاني فالفاعل ما اسند اليه عامل
مرفوع على جهة وقوعه منه او قيامه به فالعامل يشمل الفعل نحو قام زيد وما ضمن معناه
كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة والامثلة واسم الفعل والظرف والحزور والمفرع
مخرج نحو واسم الضمير الذي ظلموا وقولنا على جهة وقوعه منه كضرب زيد او قيامه به كات
زيد **ص** وزعم هشام رافعه الاسناد وقوم شبهه المبتدا وظن مفعلي الفاعلية وقوم اخذوا

الفعل

الفعل والكسائي كونه داخل في الوصف ونصب المفعول بوجه والجمهور يجب تأخيرهم وذكرهم وحذف
مع عامله والمصدر راو فاعل الاثنين او الجماعة المؤكدة ويعذر في عموم بداهة مناسبتهم وقد جرح
ابو الباء الزايد وتغلب في كسري قال ابن الزبير ان كانت بمعنى حسب **ش** فيه مسائل **الاولى** في رافع
الفاعل اقوات احدها وعليه الجمهور انه العامل المسند اليه من فعل او ما ضمن معناه كما فهم من قوله
لانه طالب له الثاني ان رافعه الاسناد اي النسبة فيكون العامل مفعوبا وعليه هشام وزاد بان
لا بعدل الي جمل العامل مفعوبا الا عند تعذر المفعول الصالح وهو هنا مؤخر الثالث شبهه بالمبتدا
من حيث انه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدا بالخبر ورد بان الشبه معني والمعايير يستقر بها
عملية الاسماء الدارج كونه فاعلا في المعنى وعليه خلف كما نقله ابو حيان ورد بقوله مات زيد
وما قام عمر والحامس **لذا** **الثانية** الصريح وعليه البصريون انه يجب في
تأخير الفاعل عن عامله ويجوز الكوفون تعدية خبره عن زيد قام مستدلين بقوله ما للحال
مشبهتا وبسبب اي وبسبب امثله وتأوله البصريون على الابتداء واصار الخبر الناصب وبسبب اي ظهر
او بقت وعثرة الخلاف فظهر في نحو الزيدان او الزيدون **الثالثة** الصريح ايضا وعليه البصريون
انه يجب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه وفوق ما بينه وبين خبر المبتدا بانه كالصك في عدم تأثره
بمعامل متلوه وكالمصاف اليه فانه يعتمد البتة وتجزأ المركب من الامتزاج متلوه ولزوم تأخره
والخبر ميانا للثلاثة وهو مقدم الفاعل لا مقدم المبتدا وبان من الفاعل مما يستمر فلو حذف
لا لتصل الحذف بالاستتار خلاف الخبر وذهب الكسائي الى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدا
والخبر وريحان السهيلي وابن مضاء يستثنى على الاول صور يجوز فيها حذف احد هاتين رافعه
تعاله كقولك زيد لما قال من اكرم والتكديرا كرم زيد اخذ في الفاعل مع الفعل فانيها فاعل
المصدر يجوز حذفه نحو اطلقوا في يوم ذي سبخة يتبعها ثانيا فاعل فعل الاثنين للمؤنث
والجماعة المؤكدة بالنون غولنلون فاما ترون فان ضمير الحاطية والجمع في التقاء الساكنين
فان قلت دما ظاهرا حذف في غير المواضع المذكورة قوله تعالى ثم بداهم من بعد ما راو
الايات وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن فالجواب ان
الفاعل فيه ممن مقدر راجع الى ما دل عليه الفعل وهو المبتدا في الآية لدلالة بداهة الفاعل
في الحديث لدلالة يشرب وتقتضي بذلك ما اشبهه **الرابعة** قد جرح الفعل الفاعل
بمن الزايد خوفا منهم من ذكر اري ذكر ابو الباء الزايد خوفا من الله والحل في الصورتين
رفع فيجوز الاتباع بالتوقع والجزم مراعاة للحل واللفظ وعلمت في زيادة الثاني فاعل
كل نحو ولي بالله واليا ولي بالله نصير **ص** ويجوز دعاء مله ان كان ظاهرا من علامة تنبيه
وجزم الا في لغة الكوفي البراعنة وقيل هو خبر مقدم وقيل الثاني بدل **ش** اذا اسند الفعل
الي الفاعل الظاهر فالجمهور جرحه من علامة التنبيه والجمع نحو قام الزيدان وقام الزيدون وقام
الهندات ومن العرب من يحمي الف والواو والنون على انها عروفي دوال كذا التانيث
لاصاير وهرم اللغة يستعملها الضمير في لغة الكوفي البراعنة ومنها قوله وقد اسلاه
مبعدا وحيي وقوله يتو موني في اشترا المضل افعلي فكلم اليوم وقوله يوم الربيع
عاسنا الفصحى عر السحاب وقوله يجوز ان يعصران يعصرن السليط اقرب

ومن المتعدي من جعلها متعديا ففعل ما بعد ما بدل منها وقيل مبتدا والجملة السابقة
خبر عن المفعول الأول لنقل الامية الى اللغة وعربت لحي وادرسه وكان ابن مالك يسميها لغة
يتعاقبون فتكملاكية وهو مردود **ص** ويحذف لقربية الجواب نفي او استنفام ولا يقاس بلبك
يزيد ضارح وقيل يجوز ان يكون من وجوز قدم زيد عمرا اي ليضرب لذلك **ش** يجوز حذف عامل الفاعل
لقربية كان بجواب به نفي او استنفام كزيد في جواب ما قام احد او من قام وما حذف فيه لعدم
اللبس قوله تعالى يس له فيها بالغدو والاصال رجال علي قاة بنايخ للمفعول اذ التقدير
يُسَخَّرُ رجال لدلالة يس على ذلك فتعنه الجمهور ويضرب الجرمي وابن جني وابن مالك حسب
لم يلبس لفاعل بالنائب عنه فلو قيل يوعظ في المسجد رجال على معنى يعطى رجالا بجر لصلاحية
اشاد يوعظ الهم بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فانه يجوز لعدم اللبس واجاز بعض النحويين
زيد اعزوا بمعنى ليضرب زيد عمرا اذ كان ثم دليل على اضرار الفعل ولم يلبس ومنع ذلك بسبويه
وان لم يلبس لان اضرار فعل الغائب هو على طريق التلخيص واضمار كزيد على اضرار فعل اخر لان
المعنى قل لم يضرب فكثر الاضرار فرفض **ص** **مشيئة** الاصل ان يلي فعله وقد يفصل بمفعول
لان اللبس خلافا لابن الحاج في مقدار الاضرار او كان ضمرا غير محصور ويجب ان كان المفعول ضمرا
او يوضر ما حصر منها بانما وكذا الاخلاق للكتابي مطلقا والقران وابن الانباري في حصر الفاعل
وحكم المتصل بضمير **ش** الاصل ان يلي الفاعل الفعل لانه منزل منه منزلة الجزاء ويجوز الفصل
بينهما بالمفعول نحو ضرب عمرو زيد ويجب السماع على الاصل اذ حصل لليس كان تحلى الاغراب ولا
قربية نحو ضرب موسى علي اذ لا دليل على تبين الفاعل من المفعول هذا اما من عليه ان لا يراه
والجزوي والمتأخرون وتأريخهم في ذلك ابو العباس بن الحاج في ندر على المقرب بان سبويه
لم يذكر في كتابه شيئا من هذه الاغراض الواهية وبان في العربية احكاما كثيرة اذ احدث طرا
مها ليس ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عمرو وعمرو فان اللفظ هما واحد ولم يمنع ذلك تصغيرها
او تصغير احد من امتناع **ص** القاصد العروفة بين العقلاء احوال ما يتخاطبون به لما لم يمنع
ذلك من عرض فلا بعد لذلك جواز ضرب موسى عيسى لافادة ضرب احد من الاخرين غير
تعبينه انتهى فان كان قربية معنوية او لفظية جاز وفاقا نحو اكل الكثرى موسى واصنت سعدى
الحج وضرب موسى سعدى وضرب موسى العاقل عيسى ويجب السماع على الاصل ايضا اذ كان الفاعل ضمرا
غير محصور نحو ضرب زيد او كرمك لان الفعل يودي الى انفصال الضمير مع امكان اتصاله
وتعين الخو وحق الاصل اذ كان للمفعول ضمرا والفاعل ظاهرا الما ذكر نحو ضرب بني زيد ويجب كاختر
المحضور فاعلم ان كان او مفعولا ظاهرا بانما اجبا على خوف الاكياس وكذا ابا اغلى الاصم اجرا الى
مجري انما نحو انما ضرب عمرو زيد اي لا ضارب له غير **ص** وقد يكون لزيد مضمون اخر وانما
ضرب زيد عمرو اي لا مضمون له غير **ص** وقد يكون لعمرو ضارب وكذا انما ضرب زيد انما وانما
ضرب زيد او اياك وما ضرب عمرو الا زيد وما ضرب زيد الا عمرو وما ضرب زيد الا انا وما
ضربت الا زيدا او الاياك واجاز اللساني تقديم المحصور بالافعال كان او مفعولا لامن اللبس فيه
بخلاف انما ومنه قوله فا زاد الاضعف ما في كلامها وقوله ولما ابى الاجاحا قوله وقوله
فلم يدرك الله ما يجب لنا وقوله ما عاب الا لئيم فعلا ذاك **ص** واجاز الفراء وابن الانباري

تاخير

تاخير الفاعل ان حصر المفعول ومتعا تقديمه ان حصر هو لان الفاعل اذا تاخر في اللفظ كان في سبة
التقديم محصل المحصور فيه تاخير من وجه وهو النية بخلاف ما اذا كان هو المحصور وقدم فانه يكون
في رتبته فلم يحصل المحصور فيه تاخير بوجه واما التقديم والتاخير لاصصال الفاعل بضمير المفعول
او عكسه فقدم في تحت الصغير فاعني عن اعادته هنا **ص** **مشيئة** تحذف لغرض تعلم وجهه
وضعة ورفعة وخوفها واهام ووزن وجمع واجاز فينبوب عنه المفعول به فيماله ويقام الثاني من
باب اعطي اذ لا لبس ومنعه قوم وثالثها ان كان نكرة والاول معرفة ورابعها قبيح وظن واعلم
خلافا لقوم ان امن ولم يكن جملة ولا ظرفا قيل ولا نكرة والاول اولى لانا في اختار وثالث اعلم على
الصغير فيها **ش** قد يترك الفاعل لغرض لغوي او معنوي كاعلم به خو لئب عليكم القتال للعلم بان
فاعله ذلك هو الله او ليجزله كسرقة المتاع او يعظم فيصان اسم المفعول عن مقارنته لقولك اودي فلان اذا
من بلى مثله بدل المقادورات او كحقيق فيصان اسم المفعول عن مقارنته لقولك اودي فلان اذا
عظم او حق من اذاه او خوف منه او خوف عليه فيترد ذكره او قصدا بهامه بان لا يتعلق مراد الحكم
بتعبينه خو فان احصر ثم واذا جيب ثم واذا قيل لكم تتقوا او اقامة وزا الشعر لقوله واذا
بشرت فاني مثلك **ص** مالي وعرضي وافرم بكلم **ص** او اصلاح الجمع نحو من طابت سريرته حمت
سيرته او قصدا لاجازة ومن خاف مثله ما عوقب به ثم بغى عليه فينبوب عن المفعول به
فيماله من رفع وعبدية وخو وب تاخير وامتناع حذف ونزل منزلة الجزاء فان كان الفاعل ضمرا
الاكثر من واحد فان كان من باب اعطي ففي اقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الاول اقوال
اصحها وعليه الجمهور الجواز اذ امن اللبس نحو اعطي درهم زيدا او الاحسن اقامة الاول والمنع
اذا لم يؤمن وتعين الاول نحو اعطي زيدا درهمي لو اقيم الثاني حمل هو اخذ او ما خوذ ذو
الثاني المنع مطلقا والثالث المنع ان كان نكرة والاول معرفة لان المعرفة بالرفع اولى قياسا على
باب كان وعزاه ابوذر الحاشي للفارسي والسراي فيمنع اي اذا كان نكرة والاول معرفة
فان كان معرفة كالاول كان في الحسن سوا وعدي للكوفي **ص** **الثالث** كان من باب ظن او اعلم فقيم
انعتاقا قولك **احدها** الجواز اذ امن اللبس ولم يكن جملة ولا ظرفا مع ان الاحسن اقامة
الاول خو ظننت ظا لعم الشمس واعلم زيدا لك شمس واللعن اللبس خو ظن صديقك
زيدا واعلم بشرا ريد قاتك او كان جملة او ظرفا خو ظن في الدار ريدا ووطن زيدا ابو قاسم
زيدا قاتك ابو حنبلان فان عدم المفعول الاول واعلم زيدا اعلامك في الدار واعلم زيدا اعلامك
اخوة سابر وهذا ما صححه طلحة وابن عصفور وابن مالك **والشأن** المنع مطلقا وتعين
الاول لانه معتمد على الاصل وهو اشته بالفاعل فكان بالنيابة عنه اولى وهذا اما اختار
الجزوي والحضر اوى **والثالث** الجواز بالشرط السابقة بشرط ان لا يكون نكرة فلا يجوز
ظن قاتك ريدا قاتك ابو حنبلان فان عدم المفعول الاول ذهبت الجملة فتقتضي مذهب
الكوفي في الجواز نحو علم اثم اخوك وصروه به السراي والخاس ومنعه الفارسي **وان**
كان من باب اختار فقيمة قولان اصحهما كما قال ابو حنبلان وعليه الجمهور وتعين الاول وهو
ما تعدي الله بنفسه وامتناع اقامة الثاني نحو اختار زيد الرجل وبه ورد السماع منا
الذي اختار الرجل سماحة وجوز الفراء وابن مالك اقامة الثاني نحو اختار الرجل زيدا واسار

ابو حنبلان الى ان الخلاف مبني على الخلاف في اقامة المجزور بالحرف مع وجود المفعول به
المتحرك لان الثاني هنا على تقدير حرف الجر **ثالثا** من باب اعظم ولا يجوز اقامته قال
الحضرة آوي وابن ابي الربيع بالاتفاق لكن قال ابو حنبلان ذكر صاحب المنكر جواز عن بعضهم بشرط
ان لا يلبس نحو علم زيد الكسك سمين وهو مقتضى كلام السهيلي وجزم به ابن هشام والجامع
ص فان فقد قال الكوفية والاحفش اولا قيل وتأخر فصدر متصرف لا يؤكد ولو مضى **اد**
عليه غير العامل قيل او هو لا صفة خلافا للكوفية او ظرف مختص متصرف ولا في غير ومقدر وصفه
خلف او مجزور بزيد وكذا اعين وقال هشام الناب صيرهمم والفر الحرف وابن درستويه والسهيلي
والزندي صير المصدر فعلى الاصح لا يقدم والجمهور لا يقيم مفعول له ويميز ويحرف في مصدر وغيره
وقدم ابن عصفور وابن معط المجزور وان حنبلان المكان وهو المختار وينصب غير النابيه بتعدية
وقيل بالاضافي **ش** ان حرف المجزور اقامه غير المفعول به مع وجوده على قولين احدهما لا وعليه
البصريون لانه شريك الفاعل والثاني نعم وعليه الكوفيون والاحفش وابن مالك لوروده قرأ ابو
جعفر وليجزي قوما بما كانوا يكفون وقرأ قاصم بنحى المؤمنين اي النجاة وقال **ثالثا**
لسبب ذلك الحرف والكلاباء وقال لم يعن بالعليا الاسديا **ا** قال ابو حنبلان ونقل ابن الدهان ان الاحفش
شيط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ فان تقدم على المصدر والظرف لم يجز الا في مفعول
به قال ابن قاسم فالذهب على هذا ثلاثة فان جوزه اوله ولكن فقد المفعول به جاز اقامته غير
من مصدر او ظرف او مجزور وشرط المصدر ان يكون متصرفا بخلاف سحان الله ومعاذ الله لا التزام
العرب فيه النصب وان لا يكون للتاكيد خلافا في قام زيد فقام ما لعدم الغاية اذ المفعول منه غير
المفعول من الفعل ونحو في الجواز المفعول به نحو ستر سريدي والصبر الذي دل عليه غير الفعل
العامل نحو بل سريدي قال ما ستر سريدي فالناصب صير في سريدي لول عليه بغير سري وهو
القول العامل نحو بل المذكور فان كان مذكورا عليه بالفعل لقولك جلس وضرب وانت تزد هو اي
جلس وضرب لم يجز قال ابو حنبلان وفي كلام ابن طاهر اشعار بجواز ولا يجوز اقامه وصف المصدر
مقام المصدر الموصوف فلا يقال في سريدي سريديك بل يجب نصبه واجاز الكوفية
وشرط الظرف ان يكون مختصا بخلاف غيرهم فلا يقال في سريدي سريدي مكان سريدي وقت
مكان لعدم الفائدة ويجوز سريدي وقت صعب وجلس مكان بعيد وان يكون متصرفا بخلاف ما لزم
الظرفية كسريدي وعند لان نيابة عن الفاعل يخرج عن الظرفية واجاز الكوفيون والاحفش ذلك
نيابة عن المتصرف نحو سريدي عليه سحر وجلس عندك ولا يجوز ايضا نيابة الظرف الموصوف ويجوز ان
الشر اقامه المصدر وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر فالصريون على المنع
والكوفيون على الجواز **ثانيا** المجزور فان جري يحرف زيدا فالخلاف في اقامته وان في محل رفع
نحو احذر قولك ما ضرب من احذر فان جري غيرم فاختلف على اقوال **احد**
وعليه الجمهور ان المجزور في محل رفع وهو الناب خوسر يزد كما لو كان الحار زيدا **والثاني**
وعليه ابن هشام ان الناب صيرهمم مستتر في الفعل وجعل صيرهمم ليعمل ما يدل عليه
الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان اذ لا دليل على تعيين احدهما **والثالث** وعليه
الفران الناب حرف الجر وحده وان في موضع رفع كما ان الفعل في زيد يقوم في موضع رفع قال

ابو حنبلان

ابو حنبلان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مرزيد بعرو فذهب البصريين ان المجزور في موضع نصب
فاذا بني للمفعول كان في موضع رفع ومذهب الفران حرف الجر في موضع نصب فلذا ادعي انه اذا بني
للمفعول في موضع رفع **الرابع** وعليه ابن درستويه والسهيلي والزندي ان الناب صيرهمم على
المصدر المفعول من الفعل والتقدير هو اي الصبر لانه لو كان المجزور هو الناب لقيل سرت يمد
ويجلى في الدار وكان اذا تقدم بصير مبتدا كما هو شأن الفاعل وذلك لا يتصور في المجزور ورد
بان العرب تصدر معه بالمصدر والمفعول نحو سريدي سريديا بدل على انه الناب واجيد
عن ترك الثاني بانه نظير كفي يمد في ضلها فانها على قطعها ولا يثبت في وعن امتناع البتة
بوجود المانع وهو العامل اللفظي ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديره نحو سريدي سريديا لا
يجوز ولذا على الثالث وعلى الرابع يجوز وبه صرح السهيلي وابن اصمغ وكذا على الثاني قال ابو حنبلان
ولم يذهب احد الى ان الحار والمجزور معا الغائب فيكونان في موضع رفع **اد** اجتمعت الثلاثة
المصدر والظرف والمجزور فان تحرف في اقامة ما شئت هذا مذهب البصريين وقيل بخار اقامه
المجزور وعليه ابن معط وقيل بخار اقامه طرف المكان وعليه ابو حنبلان ووجهه بان المجزور في اقامته
خلاف المصدر في الفعل دلالة عليه فلم يكن في اقامته كسر ف **ا** ولذا الظرف الزمان لان الفعل
يدل على الحدث والزمان يحوهم بخلاف المكان فاغايده دلالة لزوم كد لانه على المفعول به
في اشبه به من المذكورات فكان اولى بالاقامة **كادا** اقتضى لفعل مفعولين او ثلاثة اقم
احدها نصب الباقي بتعدي الفعل المبني للمفعول اليه عند ستيويه والجمهور وقيل لا ينصب به
وانما هو منصوب بفعل الفاعل المبني للفعل المفعول في اعطيت زيد ادره في دره من منصوبا
على اصله بفعل الفاعل واختار الزحشرى وذهب الفران وابن كيسان الى انه منصوب بفعل
متدراي وقيل واخذ وذهب الزجاج الى انه انتصب على انه خبر تام سمع فاعلم كما في كان زيد
قائما ولا يجوز نيابة المفعول له اذا كان منصوبا اتفاقا وفي المجزور الحرف قولان احدهما لا
ينبغي ان المجزور لا يقام ولانه بيان لعلم الشيء وذلك لا يكون الا بعد ثبوت الفعل مرفوعة وهذا
ما صححه الفارسي وابن جني وقيل يجوز بناء على جواز اقامة المجزور ولا يجوز ايضا اقامة التفسير
وجوز الكسائي وهشام فيقال في امتلات الدار رجا لا امتلي رجا وحكي خرم مطبوعة به نفس
قال ابو حنبلان لا يقام في هذا الباب مفعول له ولا مفعول متعده ولا حال ولا تمييز لانه لا يتسع فيها
خلاف المصدر والظرف **ص** ويقام في كان قيل صير المصدر وقيل ظرف او مجزور مفعول وعليهما
يحذف جزاها ويجوز الفران اقامة الخبر المفرد وكين بقام وجعل يفعل فارعا والكسائي بنى
المجزول وفي اللازم صير مصدر او مجزول او فاعل اقوال **ش** فيه مثلان **الاول**
اذ جوز انما كان للمفعول فقد اختلف في ما يقام مقام المرفوع فقيل صير مصدرها ويحذف
الاسم والخبر وعليه السرافي وابن خروف وقيل ظرف او مجزور مفعول لانه على انها تتحمل
فيها ويحذف الاسم والخبر ايضا وعليه ابن عصفور ويجوز الفران اقامة الخبر المفرد نحو كين قام
في نحو كان زيد قائما ويجوز ايضا اقامة الفعل في كان زيد يقوم او قام فيقال كين بقام او
قيم ولا يقدري في الفعل شي وجوز ايضا في جعل من باب المقارنة فيقال جعل يفعل كذلك
من غير تقدير في الفعل ووافقه الكسائي في البابين الا انه يقدري في الفعل صير المجزول والبصريون

على المنع مطلقا **الثانية** اذا بني الفعل اللازم للمفعول في النايب اقوالك احدها ضمير المفعول
 كجلس اي الجلوس وعلية الزجاجة وابن السند قال ابو جابر وبجعل فيه اختصاص اي الجلوس المفعول
 الثاني ضمير المفعول وعلية الكسائي وهشام لانه لما حذف الفاعل اسند الفعل الى احد ما يعمل فيه المفعول
 او الوقف او المكان فلم يعمل اليها المفعول في ضمير مجهول الثالث انه فارغ لا يصير فيه وعلية الفراء
ص **مستبهم** لا يكون الفاعل ونايبه جملة ونالها نحو ان كان قلبا وعلق **ص** **اختلف**
 في الاسناد الى الجمل على هذا اذهب اصحاب المنع فلا تكون فاعلا ولا نايبا عنه والثاني الجواز لوروده
 في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه فاجازوا بحديثي تقدم زيد وظهر لي اقام
 زيد ام عمرو واجيب بان الفاعل في الآية ضمير البدل المفعول من بدا او ضمير السجى المفعول من السبح
 والثالث يجوز ان يقع فاعلا او نايبا عنه لفعل من افعال القلوب اذا علق نحو ظهر لي اقام زيد
 ام عمرو وعلم اقام بترام خالدا خلافا نحو بشري خزه عند الله فلا يجوز ونسب هذا للسيبويه **ص**
المضارع يرفع اذا جرد من ناصب وجازم وهو ز افعه عند الفراء وابن مالك وابن الجار
 وقيل تعربه من العوامل اللفظية مطلق وقيل الالحال وقيل نفس لمعنا رعة وقيل السبب الذي
 اوجب اغرابه وقال البصريه وقوع موقع الاسم والكسائي الزايد **ش** لما انقضت الكلام في ح
 مرفوعات الاسماء ختمت بالمرفوع من الافعال وهو الفعل المضارع حال جرده من الناصب والجارم
 ومن عامل الرفع فيه اقوال احدها نفس الجرد والتعري من الناصب والجارم فهو معنوي وهو
 رأي الفراء واختار ابن مالك وقال انه سالم من النقص ونسبه لحدائق الكوفيين واختار ايضا ابن
 الجار والثاني وقوعه موقع الاسم فهو معنوي ايضا وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين
 وقال ابن مالك انه مشتق من جوهلا تفعل وهذا ان تفعل ومالك لا تفعل ورايت الذي يفعل
 فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الفعل لا يقع فيها والثالث وعلية الكسائي انه ارتفع
 بحزوف المضارعة فيكون عاملا لفظيا والرابع انه ارتفع بنفس المضارعة وعلية ثعلب
 قال ابو جابر في الرفع للفعل المضارع سبعة اقوال **احدها** انه التعري من العوامل
 اللفظية مطلقا وهو مذهب جماعة من البصريين وعزى في الاقصاد للفراء والاحفش **والثاني**
 الجرد من الناصب والجارم وهو مذهب الفراء **والثالث** وهو قول الاعلى ارتفع بالاحمال وهو
 قريب من الذي قبله وهو على المذهب الثلاثة عدي **والرابع** وعلية جمهور البصريين انه
 ارتفع بوقوعه موقع الاسم فان يقوم في غوزيد يقوم وقع موقع قائم وذلك هو الذي اوجب
 له الرفع **والخامس** وهو مذهب ثعلب انه ارتفع بنفس المضارعة **والسادس** انه ارتفع
 بالسبب الذي اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب وهو على هذه المذاهب الثلاثة
 شيوي معنوي **والسابع** وهو مذهب الكسائي انه ارتفع بحزوف المضارعة فاقوم مرفوع بالهزة
 ونقوم مرفوع بالنون ونقوم مرفوع بالياء ويقوم مرفوع بالياء وهو على هذا اللفظ قال ابو جابر
 ولا فائدة هذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم نطق **ص** **خاتمة** انت بعض الرفع بالحاء ورف
 والاعلى بالاحمال في نحو يقال له ابراهيم وابن عصفور يرفع العدد الجرد المتعاطف فان حذف التعاطف
 وقف وهو سيبويه اشياء واحدا التثنية ونقل هذا ربعة الى ثلاثة ومنها غير **ش** فم ثلاثة
 انواع من المرفوعات على قول ضعيف **احدها** كذا **الثاني** الرفع بالاحمال

انته الاعلى وجعل منهم قوله تعالى يقال له ابراهيم فارفع ابراهيم عنده بالاحمال من العوامل لانه
 لم يتقدم عامل يؤثر في اللفظ فيقول منهم لا والمعمل اذا لم يرفع الي ضم انفع وسائر الناس انكروا ذلك
 وخرجوا الآية على غيرهم فهم من خرجها على انه مفعول صريح ليقل فيكون من حكاية المفرد وكان
 قال بطلق عليه هذا اللفظ ومنهم من قال انه منادي حذف منه حرف النداء اي يا ابراهيم ومنهم من
 قال هو خبر مبتدأ قال ابن عصفور يرفع الاسم اذا كان مجردا وكان معطوفا على غيره او معطوفا
 عليه غير ولم يدخل عليه عامل في اللفظ ولا في التقدير نحو واحد واثنان وثلاثة واربعة فان عوي
 من العاطف كان موقوفا نحو واحد واثنان وثلاثة اربعة كان الترتيب الذي حدث فيه بالعطف قائم
 مقام العامل في حدوث هذه الصفة والضمير ان هذه ليست حركة اغراب لكونها لا عن عامل **ص**
الكتاب الثاني في الفضلات

كذا

ص **المفعول به** اختلف في ناصبه فالبصرية عامل الفاعل وقيل الفاعل وقيل هي وقيل كونه
 مفعولا وقيل نصب الكل تشبيها به وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعها ونصبها وهو الواقع
 عليه **الفعل** بذات من الفضلات بالمفعول به وقد حرم صاحب المنص وغيره بانه ما وقع
 عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعليق ليدخل نحو اوجدت ضربا واحدا وقيل لا وما صرحت زيدا
 وقد اختلف في ناصب المفعول به فالصربون على انه عامل الفاعل الفعل او شبهه **قاس**
 هشام من الكوفيين هو الفاعل وقال الفراء هو الفعل والفاعل معا وقال خلف معنى المفعول اي
 كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامل كونه فاعلا وقوي وقيل نصب الكل تشبيها به واسررت
 به الي ما ذكره ابو جابر في شرح التمهيد ان انقسام المفعول الى مفعول مطلق ومفعول به ولم
 وفيه ومعهم هو مذهب البصريين واما الكوفيين زعموا ان الفعل انما له مفعول واحد وهو
 المفعول به وبها فهم عندهم ليس بشي منها مفعولا وانما شرب بالمفعول وسمع رفع المفعول به
 ونصب الفاعل حكوا حرق الثواب التسمير ولسر الزجاجة وقال الشاعر مثل الفتاة قد
 هدا جون قد بلغت حمران او بلغت سواهم محروا والسوايات هي الباغية وسمع ايضا رفعها قائم
 كيف من صاعد عفتان وبوم ونصبها قائم قد سالم الحيات من الغدما والمبني لذلك كله
 لهم المعنى وعدم الالباب ولا يساس على شي من ذلك **ص** ويجب تقديم ان تضمن شرط او
 استثنى ما خلا للكو فية فيما قصد به استثنى او اضيف اليها او دتمت فاصلا جواب اما او
 امرفيه الفا او كان مفعول مفسر الجواب او كم الخبرية الا في لغية وتأخر ان كان وان او مع فعل
 نهجي ومؤنول تحرف او جازم لا عليه اولام ابتدا او قسم او قد او سوف او قلما او ربما ونحو ما زيد
 عمرو الا يضرب قائم الرندي وضرب القوم بعضهم بعضا وقوم ومفعول الامر والهي ونحو
 فيما عدا ذلك واذا قدم افاد الاختصاص خلافا لابن الحاجب ما يكن محققا والحق ان الله غير
 الحضر وفاقا للتبكي **ش** الاصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل وقد يقدم على الفاعل

جوازاً ووجوباً كما تقدم في بابه ويقدم على الفعل جوازاً نحو فرياً هدي وفرياً حق عليه الضلالة
فرياً كدبهم وفرياً تفعلون وقد يجب تقدمه عليه وذلك في صور **أحدها** إذا تضمن شرطاً
نحو من كرم أكرم وأبهم تضرب أضربه **ثانيها** إذا تضمن شرطاً نحو غلام من تضرب تضربه
ثالثها إذا تضمن استثناءً ما خورأت وأبهم لقيت ومي قدمت وابن أمت سواك أنت في ابتداء
الاستثناء أو قصد به الاستثناء في ووافهم الكوفية في الأول وجوزوا في الثاني أن لا يلزم الصدر لما
حكوا من قولهم ضرب من منا وتعمل ماذا وتصنع ماذا وإن ابن الما والعشب جواباً لمن قال إن في
موضع كذا أما وعشباً والبصر بكون حكوا بشدو ذلك **رابعها** إذا تضمن شرطاً نحو غلام
من رأت **خامسها** جواباً أما خوقاً ما اليتيم فلا تنهر كذا **سادسها** إذا كان مفعول كرم الخبرية نحو كرم غلام
نصير فغلام امرؤ دخلت عليه الفاء جوازاً فاضرب **سابعها** إذا كان مفعول كرم الخبرية نحو كرم غلام
ملكك أي كثير من العلمان ملكك وحكي لا تخش أن يجوز تأخير عن الفاعل في لغة رديه نحو ملكك
كرم غلام **وقد يمنع** تقدمه عليه وذلك في صور **أحدها** أن يكون ان المشددة أو الحففة نحو
عرفت أنك أو أنك منطلقاً قال أبو حنيفة وقياس ما جازع الفرمان الابتداء بالمشددة
وما جازع هشام من أن أن ريداً قام حق جوازاً للتقديم **ثانيها** أن يكون مفعول مع فاعل محي نحو ما
أحسن ريداً **ثالثها** أن يكون مع فعل موصول يعرف حكوم من البران تكلف لسانك **رابعها**
أن يكون مع فعل موصول مجازم حكوم أضرب ريداً فلا يقدم على الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم
فإن قدم على الجازم جاز **سابعها** أي ثامناً أن يكون مع فعل موصول بلام الابتداء أو لام قسم أو
قد أو سوف نحو ليضرب ريداً عرواً والله لأضربن ريداً قد ضربت ريداً سوف أضرب ريداً **ثامنها**
أن يكون مع فعل موكد بالنون فلا يقال ريداً أضربن قاله الرضي ولعل ذلك لكون تقدم المفعول
على الفعل دليل على أن الفعل غير مهم واللام توضح عن مرتبة وتؤكد الفعل بوزن بكونه مهم
فيثبتاً فإن في الظاهر كذا **سادسها** إذا قدم المفعول في الاختصاص عند
الجمهور نحو أياك نعبد وأياك نستعين أي لا نعبد بل الله في عبدي لا غير وخالف في ذلك ابن
الحاجب ووافقه أبو حنيفة فقال لا الاختصاص الذي يتوجه كثيراً من الناس من تقدم المفعول
وهم وعلى الأول شرط أن لا يكون التقديم متحققاً كالصور المبذولة كذا
والشهور أن الاختصاص والحصر مترادفان واختار السبكي التفرقة بينهما وإن الحصر نفى غير
المذكور وأثبت المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصية من غير تعرض لنفي غير
وهما تان المشتكتان من علم البيان لا الحصر فيطلب بنسب الكلام فهما من كلام شريح الفقيه المغاني
وكتاب الإتيان **ص** وحذف المفعول لأناب ومتحقق منه وجواب وحضور وحذف عامل
حقيقاً ولذا يجوز ريداً ضربه خلافاً للكوفية وينوي الاختصاص في الفعل للزوم أو الإيذان بالتعميم
أو حصر حذف الفاعل ومي حذف بقوله فاعلها غالباً ويجوز بالآراء كثر من مفعول
عرفت وخو لا تلقوا بأيديكم وقليل في ذلك النين وخو كلف بالمرء وكذا أن تحدث بكل ما سمع
ش فيه مسائل **الأولى** الأصل جواز حذف المفعول به لأنه فضيلة ومتنع في صور أحدها أن يكون
نائباً عن الفاعل لأنه ضرر علة كالفاعل **ثانيها** أن يكون متحققاً منه نحو ما أحسن ريداً
ثالثها أن يكون مجازاً بابه كزيد لمن قال من رأت إذا لوحظ فلم يحصل جواب رابعها أن يكون

مفعولاً

محضراً نحو ما ضربت إلا زيدا إذا لوحظ لا فهم نفي الضرب مطلقاً والمقصود نفيه مقيداً بإحسانها
أن يكون عاملاً حذفاً نحو خير الناس وأسر العذ ونا ليلاً يلزم الإحسان في سادسها إذا كان المبتدأ غير
كل والعائد المفعول يجوز ريداً ضربه فلا يقال اختياراً ريداً ضربت حذف العائد ويرفع ريداً بحيث
عند الحذف نصب زيد قال الصغار أجاز سبويه في الشعر ريداً ضربت ومنع ذلك الكسائي والفر
واختار سبويه وحكي عن أبي العباس أنه قال لا يضطر شاعر إلى هذا الآن وإن المرفوع والمنقوب
واحد ونقل عن هشام أنه أجاز ريداً ضربته في الاختيار وهذا نقل أبو حنيفة ونقل ابن مالك عن
البصريين الجواز في الاختيار وعن الكوفيين النفي إلا في الشعر فإنه أعلم **الثانية** إذا حذف المفعول
نحوي للدليل عليه نحو فعال لما يري ريداً لا يري وقد ينوي ما تضمن الفعل المتعدي معنى يقتضي للزوم
كما تضمن اللازم معنى يقتضي التعدي كضمن أضرب معنى لطف في قوله تعالى وأضرب لي أي الطغ في فهم
وأما الإيذان بالتعميم نحو حيي وميت يعطى وينع ويقطع وأما البعض الإعراف السابقة وحذف الفاعل
كالإيجاز في وأسمعو أو اطعوا والشاكلة في أن إلى ربك المنتهي وأنه هو المحك وأبى والعلم في أن
لم تفعلوا ولن تفعلوا والجعل في قولك ولدت فلانة وأنت لا تدري ما ولدت وعدم قصد
التعدي في ومن يظلم مثله نذر عذاباً والتعظيم في كنت الله لأعلن أنا وأرسلني والخوف في الغضب
في الله فلا يذكر المفعول من جوفاً منه **الثالثة** إذا حذف المفعول بعد لو فهو المذكور في جوابها غالباً
نحو ولو شاربك لآمن من في الأرض أي ولو شارباً لآمن من في الأرض ولو شارباً لآمن من في الأرض
أي ولو شارباً لآمن من في الأرض وقد لا يكون كذلك لقوله قالوا لو شاربنا لآمن من في الأرض
لو شاربنا لآمن من في الأرض لا نزل ملائكة بقرية السبائك **الرابعة** إذا حذف المفعول
عرفت وخو وهما زيدت فيه الثاني في المفعول نحو ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وهري التهلكة
التي لا تليد بسبب إلى السبائك ومنه يرد فيه بالحادث بظلم أي أيديكم وجذع وسبأ والحادث أو قل
زيداً في مفعول ما يتعدي لأن من كقولك تسقى النخيل بشارد بسام وقد زيدت في مفعول
كفي التعدي لواحده ومنه الحديث كفي بالمرء وكذا أن تحدث بكل ما سمع وقوله كفي بفساد علي من
غيرنا حب النبي محمد أياً نأ **خامسها** إذا تعدد مفعول في غير ظرف فالأصل تقديم فاعل معني
وما لا يتعدي تحرف ومن ثم جاز خلافاً في الشام أعطيت درهمه ريداً ودرهم أعطيت وثالثها منع
الأول دون الثاني وأمنع خلافاً للكوفية أعطيت ما لكم الغلام وجبت ويمنع لما مر **ش** إذا
تعدد المفعول فإن كان في باب ظن وأعلم فعلوم أن المبتدأ فهمها يقدم على الخبر والفاعل في باب
أعلم يقدم على اثنين وإن كان في غيرهما كباب أعطى واختار فلاضل تقدم ما هو فاعل معني في الأول
وما يتعدي الباء الفعل بنفسه في الثاني على ما ليس كذلك لأنه أقوى فالأصل في أعطيت ريداً
درهماً واخترت ريداً الرجال تقدم ريداً لأنه أخذ الدرهم واختار من الرجال ويتفرع على ذلك
جواز تقدم المفعول الثاني إذا اتصل به ضمير يعود على الأول إنما عليه فقط نحو أعطيت درهمه
ريداً أو على العامل أيضاً فهو درهم أعطيت ريداً يعود الضمير على مقدم في الرتبة وإن تأخر
في اللفظ فهو نظير ضرب غلام ريداً والجواز في الصورتين مذهب الثوريين خلافاً في الشام
في منعه لهما ولتخص البصريين في منعه الأولى دون الثانية قال أبو حنيفة ونبي منعه على أن
المفعولين في رتبة واحدة بعد الفاعل فأيها تقدم فذلك مكانه خلافاً ما إذا قدم على الفعل

فان الفية به التأخير نحو يروي تقدير بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير وما يفرع عن الاصل
انما امتناع اعطيت ما لك الغلام يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة لان المالك هو الاخذ فهو
نظر ضرب غلام زيد والكوفون جوزا ذلك على تقدير تناول الفعل للغلام او لا فالاول عندهم
هو الذي يقدر الفعل اخذ الم قبل صاحبه وقد خرج عن هذا الاصل فقال اعطيت درهما زيدا
واخترت الرجال زيدا ساجير ما حقه التقديم وقد يجب الالتزام الاصل في خواصه زيدا عمرا
لانه لو قدم لم يدر زيدا خذام ما خوذ وقد يجب الحذف عنه في خواصه الغلام ما لك ليغود
الضمير على مقدمه ويؤخر المحصور منها اعطيت زيدا الادريه ما اعطيت درهما
الا زيدا **مسألة** حذف عاملة قياسا لقربة ويحذف سماعا في مثل وشبهه لان
بكثر استعماله خلافا للزحشرى كالكتاب على المقر انما هو اخيرا احشفا وسوكيل من انت
زيد اكل شي ولا هذا هذا ولا زعماءك ان تاني فاضل الليل واهل النهار ديار الاحباب عديرك
وكذا مزحبا واهلا وسهلا خبر لا دعاء من باب المصدر وقيل مصدر مطلقا وقيل جعل المنصوب
مبتدا وخبر فيلزم حذف ميمه والاصح ان من سبوحا وقد وسع على نصب **ش** بجوز حذف
ناصب المفعول به قياسا لقربة جوزيد الم قال من ضربت اي ضربت نعظم او بعد من
شرع في اعطاي اعطى وخبر الم ذكر ويا اي راي وخديتك لمن قطع حديثه اي تم وممكن لمن
تاهب لي اي تريد او اراد والقرطاس لمن سدر سمي اي نصب ومعنى كونه قياسا لانه لا يقتصر
فيه على سحر والسماع ومنه في القرآن ما انزل ربك قالوا خبر اي انزل خيرا بل ملة اشرهم
اي تتبع ويجب الحذف سماعا في الامثال التي حركت كذا فلا تغير لقوله كل شي ولا هذا
اي انت ولا تترك هذا ولا زعماءك اي هذا هو الحق ولا اتوهم وقيل التقديم ولا زعم
ولذا ما شبه المثل في كثرة الاستعمال نحو انما هو اخيرا اي والواو انما في تمام بكثر استعماله
نحو انت امرأ صبرا اي وانت فانه لا يجب ايضا رفعه فان ابو حيان وقد عطف الزحشرى
عن هذا جعل انما هو اخيرا وانت امرأ صبرا سوا في وجوب افعال الفعل وقد يفسر سبويه
على انه لا يجب افعال الفعل في انت امرأ صبرا وعلى ذلك بانه ليس في كثرة الاستعمال
مثل انت خيرا لك وقولهم الكتاب على البقر باضار رسل ومعناه فخل بين الناس جميعا
خيرهم وشرهم واعتنم انت طريق السلام فاشكها وقولهم احشفا وسوكيل مثل من ينظم
الناس من وجهين ومعناه ان يعطيني حشفا وشكى الكيل واما من انت زيدا فاصل ان رجلا
غير معروف تسمى مزيد وكان زيد مستورا بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي
الفضل وقع عن ذلك وقيل له من انت زيدا على جهة الانكار عليه كانه قال من انت
تذكر زيدا او ذا كذا زيدا وفي قولهم من انت تخبر الخاطب وقد يقال لمن ليس اسمه زيد
من انت زيدا على المثل الجاري واما كل شي ولا هذا فمعناه اي كل شي ولا تات هذا اقرب
كل شي ولا تقرب هذا واما هذا ولا زعماءك فمعناه ان الخاطب كان يزعزع زعمات قالت
ظهر خلاف قوله فلهذا هذا الكلام وهذا مستلحق من حذف اي هذا الحق ولا يحسن هذا
اللفظ بل يقول اقول كذا ولا زعماءك واعلم كذا ولا زعماءك واما ان تاني فاضل الليل واهل
النهار فالمعنى يجد من يقوم لك مقام اهلك في الليل والنهار وهو مما يجري مجرى المثل في كثرة

الاستعمال

الاستعمال واما ديار الاحباب فمعناه ان ذكر وقال ابو حيان ان اراد ان ما لك هذا اللفظ مخصوص
فيحتاج الى سماع ولم يقف عليه وان اراد لفظ ديار مضافا الى اسم الجوبة فكثير قال ذو الرمة ديار
ميه ادي بساحسا وقال طرفة ديار سلمي اذ يصعدك تالتي وفي البسيط ما قصه ومنها ذكر الدار
فانه كثير عندهم فاستعملوه حذف الفعل لقوله ديار ميه اي اذكر ومثله ذكر الايام والمعاهد والدمى
لانه يستعمل عندهم كثيرا وما عديرك فمعناه احضر عاذرك قالك اريد حياته واريد قتلي عديرك
من خيلك من مراد واما مزحبا واهلا وسهلا اي ليلى وخفيا لاجرا وهذا استعمال آخر للمعنى
صادفت رجلا وسعه ومن يقوم لك مقام الاهل وسهلا اي ليلى وخفيا لاجرا وهذا استعمال آخر للمعنى
فصدك ودعا للسا فر والاول هو المراد هنا واما الثاني فتقديره لئلا يكون بالفعل فقد يجرع سبويه
برحمتي بلادك واهلك قال ابو حيان واما قد يجرع بالفعل لان الدعاء لما يكون بالفعل فقد يجرع سبويه
من لفظ الشيء المدعوه فعل تقديره سبويه يكون انصب مزحبا على المصدر لا على المفعول به وكذلك
اهلا وهذا الذي قد يجرع سبويه انما هو اذا استعمل دعاء اما اذا استعمل خبرا على تقدير صادفت واصبت
فيكون مفعولا به لا مصدرا قال ووه القواس فنب سبويه ان مزحبا مفعول به اي صادفت رجلا
لا ضيقا وان مذهب عن انه مصدر يدل عن اللفظ بفعله ومن العرب من يرفع المنصوب في هذه
الامثلة وكونها على الابتداء والخبر فيلزم حذف الجذر الاخر كما لزمه افعال الناصب نحو كل شي اي اسم
بمعنى قصد وديار الاحباب اي تلك وكلاهما وعمر اي لي وزدي ومن انت وزيد اي ذكرتك او ظلمتك
وكذا البواقي قالك الامزحبا واديك غير مفسق اي الا هذا مزحبا او لك مزحبا وانما سبويه
وبالسبب ميمون المفسد قوله يلمن المعروف اهلا ومزحبا واما سبوح وقدوس فقالان بالرفع
عند سماع من يذكر الله على افعال المذكور فليس بمصدرين وبالنصب على افعال المذكور قدوسا
اي اهلا ذلك فاختلف على هذا الفعل الناصب واجب الاضمار واجابته فقال
التلوين وحاجة بالاول واخرون بالثاني **مسألة** ما نصب **ش** ان كان ايا او مكررا
او متعاطفا ولا يجوز اظهاره واجابته قوم مع الكثرة ولا يحذف عاطف بعد ايا الانصب المحذور
باصار اخر وجهه بمن وبكلى تقديرها في ان تفعل وتعطى المحذور على اياي وايانا وعلى اياك
واخوته ونفسك وشبهه من الخطاب ويضم ما يليق كنه وانق وقيل لكل ناصب ولا يحذر من
ظاهرو صير غائب الامعطوف والصير هنا موكدا ومعطوف عليه كغيره **ش** من المنصوب
على المفعول به باضار فعل لا يظهر **باب** **التحذير** وهو الزام الخاطب الاحترار
من مكروه او ما جرى مجرا له واما يلزم الاضمار مع ايا مطلقا نحو اياك والشرقا لناصر لاي
فعل مضمر لا يجوز اظهاره ومع المكرر نحو الاسد الاسد انت لان احد الاسمين قام مقام الفاعل
ومع التعاطف نحونا فة الله وسبقها استغنا بذكر المحذور منه عن ذكر المحذور ما عدا هذه
الصور الثلاث يجوز فيه الاظهار ويجوز بعضهم اظهار العامل مع المكرر كما في البسيط وقال
الجزولي يقيم فيه الاظهار ولا ينعى ويمتنع عند قوم والشاعر في التحذير ان يراد به الخطاب
فاذا حذر بايا انضل بصيرم وعطف عليه المحذور نحو اياك او اياك او اياك او اياك او اياك او اياك
والشر ويضم فعل امر يليق بالحال نحو اتق وباعد ورح وظرودك وما شبه ذلك
ويحذر بنفسه وشبهه من المضاف الى الخطاب معطوف عليه المحذور ايضا باضار ما ذكر

خو راسك والحايط ورجلك والحجر وعينك والنظر الى ما لا عمل وقتك والحرام وكونه مغفولاً فامذهب
السرا في جماعة فيكون التقدير اياك باعد من الشر واحد الشر واختر ان عصفور وان مالت
وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل اخر مضمر فيكون الكلام حلتين وعلى الاول
يكون جمل واحد والتقدير اياك باعد من الشر والشر منك فكل منهما مباح من الآخر ولا يحذف العاطف
بعد اياك الاول والخدور منصوب بتأنيب اخر مضمر او مجزور ومن نحو اياك الشر فلا يكون مجزوراً ان يكون الشر
منصوباً بما انتصب به اياك بل بفعل اخر تقديره مع الشر واياك من الشر ويجوز تقديره من مع افعل
لاطرا وحذف حرف الجر مع ان اذا من اللبس نحو اياك ان تفعل اي من ان تفعل وقد يكون المجزور للتكلم
سمع اياي وان يحذف اجزاء الارب اي اياي عن حذف الارب ويحذف الارب عن حذف الارب ولا يكون
المجذور وظاهراً ولا ضميراً غائباً الا وهو معطوف نحو اياك والشر وما زراسك والسيف وقوله ولا
تصح اخا الجمل واياك اياه اي باعد منه وباعد منك واما قولهم عور عينك المحر ففعل حذف
العاطف اي والحجر وقولهم قايده واياك الشواب شاذ اي لباعد من الشواب ولباعد من منه وسكن المفعول
في هذا الباب مؤكداً ومعطوفاً عليه حكمه في غيره وهذا ضمير ان اخذ في لفظ اياك والاخر ما تضمنه اياك
من الضمير المنقول اليه من الفعل الناصب له فاذا اكدت اياك قلت اياك نفسك ان تفعل او اياك نفسك
والشر وان بالخير في تأكيد بابت قبل النفس وترك واذا اكدت الضمير المستكن في اياك قلت اياك انت
نفسك ان تفعل او اياك انت نفسك والشر فاذا عطفت على اياك قلت اياك وزيداً والاسد وكذا
راسك وجلبك والضرب وان عطفت على الضمير المستكن فقلت اياك وزيداً ان تفعل كما ان قبلي اخي
توكلم بابت ثم الفعل المضمر في هذا الباب يجب تقديره بعد اياك ولا يجوز تقديره قبلها وان اتصل
باعذك مثلاً فلما حذف ان فصل الضمير لا بد يلزم منه تعدي الفعل الراجع للضمير الفاعل الضمير المتبذل
وذلك لا يجوز الا في افعال القلوب وما حمل عليها الا في اياي اذ اقدر ناصبه فعل امر فانه يجوز ان تنفص
هذا الخدور **ص ومنه ما نصب اعز** باضمار الزم ان يعطى او كور ويجوز اظهاً ر دونهما ولا يكون
ضميراً وقديره مكرر وانما يعطى فيهما بالواو ويجوز كون تأنيبها مفعولاً لامع **ش** من المنصوب مفعولاً
به باضمار فعل واجب الاضمار **باب الاعراب** وهو الزم مخاطب العكوف على ما يحيد عنه وانما
يجب الاضمار في صورتين اذا عطى او كور كقولك الاهل والولد وقولك العهد العهد الزم او شبهه فاك
اخاك اخاك ان من لا اخاله ويجوز الاظهار فيما عداها نحو العهد فيجوز ان تقول الزم العهد واخفظ
العهد ولا يكون الغرض به الاظهار فلا يجوز ان يكون ضميراً وقديره المكرر فاك لحد يرون بالوظ
اذ قال اخو الخدم السلاخ السلاخ ولا يعطى في هذا الباب وباب الخدور لا بالواو لانهما على الجمع
وهن للمقاربة هنا في الزمان خلاف الفاء ولم دلالة على الترخي ولان المعطوف هنا شبهه بالتاكيد
اللفظي لان اياك والشر معناه اياك البعد من الشر والشر منك والتوكيد اللفظي اذا اختلف اللفظ
لا يكون الا بالواو ويجوز كون ما بعد الواو في اليابين مفعولاً لامع لانها لما كانت للمقاربة في الزمان
جاز ان يلحق فيها معنى المعية **ص ومنه ما نصب على الاختصاص** قال سيبويه بتقدير باعني
ونحو ابي بعد ضمير متكلم وقل بعد مخاطب وغائب في تاويله خلاف للصغار وصغارها كالتد الاجرة ووضها
باشارة وقال السرا في معربة مبتداً وخبره والاخص منادى ومتبوعه مرفوع ولا يزداد
عليه ويقوم مقامها منصوباً معرفاً بالـ او اضافة قال سيبويه والاكثر بنو ومعه واهل وال

ابو عمرو

وابو عمرو ولا ينصب غيرها وقل علماً ولا يقدم منصوب على الضمير **ش** من المنصوب مفعولاً به بفعل
واجب الاضمار **باب الاختصاص** وقد سيبويه باعني وعخص باي الواقعة بعد ضمير المتكلم
نحو انا افعل كذا اياك الرجل والهم اغفر لنا ايها العمامة وقوله جدي يعفوقا نبي اياك العبد للالعفو
با التي قد جردت اياك اختصاصاً بها لا عمل لما جرى مجرى النداء لم يكن في المناديات ملزم النداء على صيغة
خاصة الا اياك الرجل فلازمة معنى لفظية الذي في النداء فانسب ان يكون وعخص مفسراً فلا يقال
مثلاً انا افعل زيد زيد نفسك وحكم اي في هذا الباب حكمها في باب البذر ان بنا على الضم حكومتها
على موضعها بالنصب ووضعها باسم الجنس ملتزماً فيه الرفع واستثنى ابن مالك في التسهيل دخول
حرف النداء فانه لا يدخل عليها هنا لان المراد بها الحكم والمكمل لا ينادي نفسه وزاد ابو حسان ووضها
باسم الاشارة فانه ممنوع هنا فلا يقال علي اياك الفقرة تصدق سوا قصدتها التعيين ام صرف الي
اسم الجنس وزعم السرا في ان اياها معربة ومنها حركة اعراب لباعني ان تقديره انا افعل كذا هو
اياك الرجل المخصوص به او مبتداً تقديره الرجل المخصوص انا المذكور وزعم الاخفش انها منادى لاهل
في غير الشرط والاستثناء لا يكون الا على النداء قال سيبويه ولا يكونان ينادي الانسان نفسه
الا تدي ان عمر قال كل الناس افقد منك يا عرقا س وهذا الاولي من ان يحذف اي عن باها ورد
بان بقية الباب لا يمكن فيه تقدير بالحرف عن عن العرب وبك الله ويقوم مقام اي في الاختصاص
مصرحاً بنفسه اسم ذال على مفهوم الضمير معرف باللام عن عن العرب اقوي الناس للضعيف
او الاضافة قال سيبويه واكثر الاسماء المضافة دخولاً في هذا الباب بنو فلان ومعه مضافة
واهل البيت قال فلان وقال ابو عمرو والعرب تنصب في الاختصاص من هذه الاربعة ولا ينصبون
غيرها قاتل عن بني ضية اصحاب الجمل وقال انابني مفرق قوم ذو ووضي وقال
عن بنات طارق شئ على المارق وقال لنا معشر الانصا ومجد فوعلى بارضنا خير البرية احمد
وفي الحديث عن معاشرة الانبياء لا نورث وقوله كونه على كونه روية ساقها كيتف الضباب
ولا يكون اسم الاشارة ولا غير ولا تترك البنية ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير انما
يكون بعزم نحو ابيد وبين ما نسب الله واخيراً وحل وقوع الاختصاص بعد ضمير الخطاب نحو
بكت الله نرجوا الفضل وسجنا نك الله العظيم ونعد لفظ غائب وفي تاويل المتكلم او مخاطب نحو
على المعارب الوضيعة اياك البالغ فالمتعرب لفظ غيبة لانه ظاهر كونه في معنى على او عليك
ومنع الصغار ذلك البنية لان الاختصاص شبه للنداء فكما لا ينادي الغائب فكذلك لا يكون فيه
الاختصاص **ص ومنه المنادى** ويقدر ادعوا وانا دي انشأ وقل ناصبه القصد وقيل
الحرف نيابة وقيل اسم فعل وقيل فعلاً وهو هرة لتقريب واي له او لتعبد او متوسط اقوال
ويا ويا وهيا واي والبعيد حقيقة او حكماً وقد ينادي يا القريب وقيل تركب بينهما
قيل وللنوسط وزعم الجوهري ايا مشتركة وبعضهم المرفوع للنوسط وباللغريب وان
السيكيت هاهنا بدلاً للهمزة وتختص باب المنادى **ش** من المنصوب مفعولاً به بفعل لازم الاضمار
باب المنادى ولزوم اضماره استنباط الاستحسان بظهور معناه وقصد الانشأ
واظهار الفعل يوم الاخبار وكثير الاستعمال والنحو يصح منه تحريف النداء ويقدر بانادي او
ادعوا انشأ هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى ان الناصب له معنوي وهو القصد ورد

بانه لم يجهد في عوامد النصب وذهب قوم الى ان الناصب له حروف النذر ثم اختلفوا فقبل على سبيل
النسابة والعوض عن الفعل فهو على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به وعليه الفارسي ورد
بحوار حذف الحرف والعرب لا تجمع بين العوض والمفعول منه في الذكر ولا في الحذف وقبل على ان حروف
النذر اسماء افعال بمعنى ادعوكا في بمعنى اتفهم وليس ثم فعل مقدر ورد بانها لو كانت كذلك لكانت
الضمير وكان يجوز ان تكتب كما سمع في اسماء الافعال ولاكتفي بها دون المنصوب لانه فضله ولا قابل
بانها تستعمل كلاما وقبل على انها افعال وقيل يابح رديا به كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل
بساير العوامد وقد قالوا يا ايها الناصب منفصلا ولم يقولوا يا ك فدل على ان العامل محذوف وذهب
بعضهم الى ان النذر اسم ما هو خبر الاشياء وهو النذر بغير صفة وحروف النذر اسمية **احد**
المرجع والجمهور انها القريب نحو افاطم هذا بعض هذا التذلل وزعم شيخ بن الجار انها المتوسط
قال ابن هشام في المعنى وهو خرف لا جاعلهم وذكر في شرح التسهيل ان النذر انما قيل في كلام
العرب وتبعه ابن الصائغ في حواشي المعنى وما قاله مزود وقد وقعت لذلك على اكثر من
ثلثمائة شاهد وافردت بالتأليف **الثاني** اي بالنفي والضمير والسكون قال لم تسمع اي
عبدني رونق النفي وفي معناها اقول قيل للقريب كالمترج وعليه المبرد والجزي وقيل البعيد
كما وعليه ابن مالك وقيل للمتوسط **الثالث** يا وحي ام الكتاب ومن لم قال ابو حسان انها في
الحروف وانما تستعمل القريب والبعيد مطلقا وانه الذي يظهر من استقرار كلام العرب وقال ابن مالك
هي للبعيد حقيقة او حكاية كالتام والسماهي وفي المعنى لابن هشام باحرف ليد البعيد حقيقة او حكاية
وقد ينادي بها القريب يؤكد او قيل هي مشتركة بين البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط
وذكر ابن الجار عن شيخه ان القريب وهو خرف لا جاعلهم **الرابع** يا وحي البعيد وفي المعنى
انها ليد القريب والبعيد قال في المعنى كذلك قال الايطانية الوعظية بن جلال
وبين النفا لانت ام ام سالم **الخامس** هيا للبعيد قال هيا ام عمرو وحي اليوم عندكم وهاؤه
اصغر وقيل بزل من حمزة ايا وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام في المعنى **السادس** اي
بالمد والسكون **السابع** ايا بالمد وحي للبعيد وقد حكاه الكوفيون عن العرب الذين يتقوت
بغير منهم وذكر الاخفش في كتابه الكبير او جعلها ابن عصفور في المقرب للقريب كالمترج
الثامن واذكرها ابن عصفور نحو افطمتها واذكرها ابن عيسى والجمهور انها حقيقة بالندبة
لا تستعمل في غيرها وحكي بعضهم انها تستعمل في غير الندبة قليلا كقول عمر ابن الخطاب لعمر بن
الغاص واخي لك يا ابن الغاصمي **ت** وانما يظهر نصب مضاف وشبهه ونكره لم تقصد ويبني
على ما يرفع به لفظ او تقدر انما مفرد ونكره مقصور وزعم الرباعي اعراضها فانها وصفت
فقبية المضاف وقيل يجوز البناء والنصب وقيل ان كان فيه ضمير عليه وجب النصب او خطاب فالرفع
وهو زعم ثعلب ثم حسن الوجه والكوفية نصب اثني عشر وبعضهم كل مثنى وجمع ومنع الاصمعي نذر
النكر مطلقا والمنازي بلا قصد والكوفيون ان لم تدخل خلف مؤنث ولا يتصل بين مضاف باللام
وقد يعمد عاملا في مصدر وطرف وتحذف تنوين منقوص لا ياءه خلافا لتنوين فان كان نذرا
اصلا واحدا فاق **ث** تكون للمنادي مفعولا به كان منصوبا لكن انما يظهر بنفسه اذا كان
مضافا نحو يا عبد الله يا رجلا سوا او شبهها به نحو يا خير من زيد وقوله فيا موقدا نار الغيرك

صواها او نكره غير مقصودة كقول الاعرج يا رجلا خذ بيدي وبني العلم المفرد اعني غير المضاف
وشبهه والنكره المقصودة على ما يرفع به لفظ وهو الصفة في المفرد والجمع المكسر وتجمع الموث
السالم نحو يا زيد يا رجل يا رجل يا هند آت والالف في المثنى نحو يا زيدان والواو في الجمع السالم نحو
يا زيدون او تقصد بيا في المقصور نحو يا موسى والمنقوص نحو يا قاضي وما كان مبنيا قبل النذر نحو
يا سبويه ويا حذام ويا خمسة عشر ويا برق خزه هذا مذهب الجمهور وعليه البناء الوقوع موقع
كاف الخطاب وقيل بنية بالضمير وخمسة بالضم لئلا يلبس بغير المنصرف لوفتح وبالمضاف للمالك
كسر وزعم الرباعي انها معربان وان الصفة اعراب لاني ونقد ابن الانباري عن الكوفيين وذهب
بعض الكوفيين الى جعل المثنى والجمع بالياء حملا على المضاف وذهب الكوفيون الى ان اثني عشر اذا
نودي اجري على اصله من الاضافة فيعرب نفسا بالياء والبعيد يودي يتبعونه على التركيب مبني
بالالف لان اضافته غير حقيقة وذهب ثعلب الى بنا نحو انما نحو حوض الوجه على الضم لان اضافته
في سنة الانفصال ورد بان البناء ثاني عن شبه الضمير والمضاف عادم له وذهب الاصمعي الى منع
نذر النكره مطلقا وذهب المازني الى انه لا يتصور ان يوجد في النذر نكره غير مقبل عليه وان
ما جاء منون فاما لحقه التنوين ضروري وذهب الكوفيون الى حوازيها ان كانت خلفا من
مؤنث بان كانت صفة في الاصل حذف مؤنثا وخطته نحو يا ذا هبنا والاصل يا رجلا ذا هبنا والجمع
ان لم تكن كذلك وهذه اربعة مذاهب في النكره غير الموصوفه اما الموصوفه فمفرد او جمع او ظرف
فيحوز نذرا وهاؤه قاف وهي من شبه المضاف فتنبص نحو يا رجلا كريما يا عظمى برجي لكل عظمى الاما
تحذف من ذوات عرف وقيل يجوز فيها البناء والنصب قاله الكسائي وفضل الفرأف وجب النصب
اذا كان القايدها ضميرا **الحديث** نحو يا رجلا ضرب زيد والضم اذا كان ضمير خطاب نحو يا رجلا
ضربت زيدا ولا يجوز نصب المضاف للمنادي باللام الا في الضرورة كقوله يا موسى لعل ضرار
الاقوام وقد يعمد عاملا للمنادي في المصدر كقوله يا هند دعوت صب داي دنف وفي الطرف
كقوله يا دار بين المقاد والحزن ما صنعت يدي النوي الاولي كانوا اهل البيت وتحذف تنوين
المنقوص المعين بالنداء نحو يا قاضي لحذوت البناء وينبت ياءه عند الخليل اذا لموجب حذفها
وقالت يونس حذف لان النذر دخل على اسم مغرب منون محذوف الياء فذهب التنوين من
الحذوف الياء فتبقى حذف الياء حاله وتقدر الصفة في الياء المحذوفة كما يقدر فيها حركة الاعراب
مع ان النذر انما كان تغييرا وتخفيفا سبب ان لا تثبت الياء فان كان ذا اقتدر واحد تثبت الياء
باجتماع نحو يا مرحي ويا ياق عليا لان مر ذهب عينه ولا يهذف فاه ولا يهذف فاذ
نودي ردت اللام **ص** وينون منادي للمضمر والاختيار عند الخليل وسبويه بقا الضم
وقوم النصب وابن مالك في الاول في العلم والثاني في النكره وعندي عكسه **ش** نحو
تنوين المادي المبني في الضرورة بالاجتماع ثم اختلف هل الاولي بقا صفة او بنفسه فالخليل
وسبويه والمنازي على الاول علما كان او نكره مقصودة كقوله كل سلام الله يا مظهر علمها
وقوله مكان يا جمل خيت يا رجلا وابوعمر وعيسى ابن عمرو الحزميين والمبرد على الثاني
ردا الى اصله كما رد غير المنصرف الى النكره عند تنوينه في الضرورة كقوله يا عبد الله لقد وفيتك
الاو في يا سيدا ما انت واختاره ابن مالك في شرح التسهيل بقا الصفة في العلم والنصب

في النكرة المعينة لان شبيهها بالضم اضعف وعندي عكسهم وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالتباس فيه والضم في النكرة المعينة لان لا يلتبس بالنكرة غير المقصودة اذ لا فرق حينئذ الا الحركه استواءها في التنوين ولم اقف على هذا الراي لاحد **مسئله** يحذف حركة النداء الامع الله والمتعاق والتعجب والمدحوب ومنع البصرية اختيارا مع اسم الجنس والاشارة في نكرة لم تقصد وحذف المنادي ذونه خلف وقد يفصل بامر **مسئله** يحذف حرف النداء اختصارا وفي التنزيل يوسس صف اعرض عن هذا ريبا لا تزج اياها المؤمنون ويستثنى من ذلك الجواز في المضاف اخذها اسم الله تعالى اذ لم يخف الميم نحو يا الله الثالث المتعاقب نحو يا يزيد الثالث التعجب منه نحو يا الله الرابع المدحوب نحو يا زيدا الخامس اسم الجنس السادس اسم الاشياء السابع النكرة غير المقصودة هذا مذهب البصريين وذهب طائفة الى جواز حذفه في الثلاثة الاخيرة وعليه ابن مالك لحديث ثوبان جسر واشتدي ازمه انفرجى وثوبان ذي الدرة يمتلك هذا الوعد وعذام وقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقولون وقوله شئني سيد اضيعا بيوت اي يا ضيعا والاولون حملوا ذلك على السدود والضرورة الا لا يه فعله الابتداء والخبر ولا هذا واما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما تقدم غير مرة ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ يا حرمنا حذف للمنادي وابقا حرف النداء الجزم ابن مالك يجوز ان يفتل الامر والدعاء وخبر عليه قوله تعالى ان لا يسجدوا وقول الشاعر يا لعنة الله والا قوم كلمه والصالحين على سمعان من حار اي يا قوم او يا هؤلاء قال ابو جابر والذي يقتضيه النظر انه لا يجوز لان الجمع بين حرف فعل النداء وحذف المنداد في احواف ولم يرد ذلك سماع من العرب فيقبل ويأتي في الآية والبيت ونحوها للتنبيه وقاس ابن مالك حق المنداد ان يمنع حذفه لان غاملا حذف لزوما الا ان العرب اجازت حذفه والترتيم ابقا يادبلا وتكون ما بقدر امرا او دعا لانها من توكيد المأمور والدعوى يستعمل النداء قبلها كثيرا حتى صار الموضوع فيها على المنداد اذ حذف وبقيت يا نحن حذفه لذلك وقد يفصل بين حرف النداء والمنداد بامر كقول الحميد مخاطبا منها لطيفة الا يا فاك سوا اللطيف ارا دت بالطفيفة فرحمت وفصحت **مسئله** والاصح لا ينادي ضمير قاسم في حرف الخطاب ولا مضاف لكاف ولا معرف بآل في السعة خلافا للوقوف في الاية والحكي قاس المبرد والمؤصول وابن سعدان والجنس المشبه به لا ذوعده به وعليه ولحن **مسئله** لا ينادي ضمير عند الجهور اما ضمير الغيبة والتكلم فلا يهاين قصان النداء اذ هو يقتضي الخطاب واما ضمير الخطاب فلان الجمع بينه وبين النداء الحسن لان اخذها لا يعني عن الاخر وجوز قوم نداه تسكا بقوله يا حرمين انحر يا انتا وقول الاخص يا اياك قد كفتك واجاب الاولون بندورم ولا ينادي اسم الاشارة المتصل بحرف الخطاب نحو يا ذاك قاله السرافي وغيره واجاز ابن كيسان ونقل عن سيبويه ولا ينادي مضاف لكان الخطاب نحو يا غلامك المنداد من له الخطاب فكيف ينادي من ليس بمخاطب ولا ينادي المعرف باب فلا يقال يا الرجل الا في الضرورة لان في ذلك جمعا بين اداتي تعريف وجوز الكوفون في الاختيار ومن وروده في التعريف فيا الغلامان اللذان قرا وقوله عباس يا الملك المتوج والذي

عرف

عرفت له بيت العلى عدنان وقوله من اجلك يا ابي نيت على وسنفي البصريون شئني اخذها اسم الله تعالى فيقال يا الله لان اللفظ لزم فيه كانهما من بنية الكلمة ويجوز ان يقطع همزة ووصله والثاني لجملة المسمى بها كان يسمى بالرجل قائم فاذا ناديت قلت يا الرجل فتل لانه سمي على طريق الحكاية واستثنى المبرد ثانيا وهو الموضوع اذا سمي به نحو يا الذي قام لمسي به ووافقه ابن مالك قاس ابو جابر والذي مضى عليه سيبويه المنع وتفرق بينه وبين الحمد انما سمي فيها بشيئين كل واحد منهما اسم تام والذي بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث فلا يجوز فيه النداء واشتثنى محمد بن سعد ان اسم الجنس لشبهه فاجاز نداه مع المنداد نحو يا الاسد شدة وبالفعلية هيبه ووافقه ابن مالك لان تقديره يا مثل الاسد شدة وبامثل الخليفة نحن لتقدير دخول يا على غير الالف واللام ولا ينادي ما فيه انت العهدة ولا التي للعلم ولا التي للصفة تمام بل اذا نودي هذا النوع حذف منه الت قال انك يا حارث نعم الحارث وقاس عمر بن مرة يا فرزدق كنهها **مسئله** اذا نودي اشارة وصف بذي الرفع فان استغنى عنه جاز نصبه او اي ضم وتليها التنبيه عوضا من الاضافة مفتوحة وقد تضم وذي اللفظة من فوعا ويجوز المازي نصبه وصفا وان السديان وزعمه ملك النخاعة مبينا والبدلان يا او موضوع بغير خطاب او باشارة بلا كافي قبل اوهاقات ابن الضابع ان نعت بدي الت لا يتبع بغيرها ولا يقطع عنها وموت ثنائيت صفته وقيل لها مبقاة من الاشارة وقيل اي موضوعا بالمرفوع خبر المحذوف **مسئله** اذا نودي اسم الاشارة وجب وصفه بما فيه اللفظ او موضوعا نحو يا هذا الرجل يا هذا الذي قام ابوه ويحب رفعه الوصف اذا قدر اسم قاسم استغنى عنه بان التني بالاشارة في النداء ثم جى بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرفع على اللفظ والنصب على الموضوع واذا نودي اي وجب بناؤها على الضم والاولاوها التنبيه اما عوضا من مضاهي المحذوف او توكيد معنى النداء او وصفها اما ندي اللفظ مرفوعا نحو يا هذا الانسان يا هذا النبي وقيل انه عطف بيان لا وصف قال ابن السكيت لانه ليس مشتقا وقيل انه يجوز نصبه قاله المازي حملا على موضع اي ورد بان الحمل على الموضوع انما يكون بعد تمام الكلام والنداء لم يتم بما مضى من جمل العمل على موضعها وبان المقصود بالنداء هو الرجل وهو مفرد وانما اتى بياي ليتوصل اليها لانه من رزم ملك النخاعة ابو ترار انه مبني وان اللفظ فيه برب من يا كذا **مسئله** لا يجوز الوصف بما فيه اللفظ للنداء واللفظ للعلم او التي للعلم ولا ما فيه اللفظ من مثني او مجموع كان على قبل دخولها فلا يقال يا هذا الذي نزل ولا يا هذا الذي نزلون واما موضوع مصدر رباب حال من خطاب نحو يا هذا الذي نزل عليه الذكر يا هذا الذي نزل اموا ولا يجوز يا هذا الذي نزل كما لا يجوز ان ينادي واما باسم اشارة عاز من الكاف نحو يا هذا الذي نزل كما لا يجوز يا هذا الذي نزل كما لا يجوز ان ينادي يجوز ما فيه الكاف كما لا يجوز نداه ويجوز ان ينادي كيسان نحو يا هذا ذلك الرجل وضوط ابو الحسن ابن الضابع لجواز وصف اي باسم الاشارة ان يكون اسم الاشارة منعوتا بما فيه الالف واللام كالبيت السابق وقوله الا يا هذا السابلي ابن عت ولا يجوز انتاع اي بغير حرمة الثلاثة فلا يقال يا هذا صاحب الفرس مثلا ولا يقطع عن الصفة فلا يقال يا هذا

بكونها ذكر ويثبت لثاني الصفه قال تعالى يا ايها النفس المطمئنة وفي البدع ان
ذلك اولي لافاجت فحوز بالمرأة ولا يلحقها من علامه الفروع غير التا لعلامه تثنية ولا جمع
قال تعالى ايها الثقلان ايها المؤمنون وحكمها التثنية الفخ عند اكثر العرب ويجوز معها
في لغة بني اسد وقرى في السبع يا ايها الساحر ويقولون يا ايها المرأة وقيل ان هذا التثنية في ايها
ليست متصله باي بل مبقاه من اسم الاشارة والاصل يا اي هذا الرجل فاي منادى للنفس بموصوف
وهذا الرجل استنبأ في تقدير هولاء ايها ما وحذف ذلك اكتفاها من الدلالة الرجل عليها
وعليه الكوفون وقيل اي موصولة والمرفوع خبر مبتدأ محذوف والحمد صلته اي وعليه الاخفش
ورده المازني وابن مالك بانها لو كانت موصولة لوصلت بالطرف والمجزوء والجملة الفعلية
واحد بان ذلك لا يلزم اذ له ان يقول ايهم التزموا ايهما ضربا من الصلته كما التزموا ايتها
ضربا من الصفة على وانكم ورده ابن مالك ايضا بان له لوصح ما قال لحاظ ظهور المبتدأ واجاب
ابو حنبلان بان له ان يقول ايهم التزموا محذوف في هذا هذا الباب لان الدان باب حذف وتخفيف
بذلك جواز الترخيم فيه خلاف غير ورده الزجاج بانها لو كانت موصولة لوجب ان لا تنضم لانه
لا يثبت في النداء الا اذا قدرت مبتدئة قبله ثم التزموا فيها في النداء ما كان قبله ورده بعضهم بان ايا
الموصولة لا تكون الامضا فله لفظا اونية والامضا مستغنية في هذه بوجوبها واجيب بانها
عوضت فيها ما مضى المحذوف في محراب فكلها مضافه **مسألة** اذ انودي علم
وصف بان متصل مضاف لعلم قال الكوفية او بعين جاز فتحه وفي الاجود وتقدر فتح المقدار
خلق وقد ضم الابن اتباعا لوزن الجزجاني فتحه بنا ومثله فلان بن فلان وصل بن وصل والحق
الكوفية كل ما اتفق فيه لفظ المنادي والمضاف اليه ويجب فيه في غير النداء حذف تنوينه الا
لصوزج وزعمه ابو علي مركبا ومثلون تابعاً لمركب والاصح ان الوصف بانة كان في بيت لا في
النداء او جهان **مسألة** اذ كان المنادي على موصوف بان متصل مضاف الى علم نحو يا زيد بن
عمر وخار في المنادي مع الضم الفخ اتباعاً للحركة ابن اذ بينهما ساكن وهو خاخر غير حصين
واختلف في الاجود فقال المبرد انضم لانه الاصل وقال ابن كيسان الفخ لانه لاكثر في كلام العرب
فان كان مما تقدر فيه الحركة نحو يا عيسى ابن مريم فقال ابن مالك يتعين تقدير الصفة
ولا ينوي بدلاً في فتحه اذ لا فائدة في ذلك واجاز الفراء تقدير الصفة والفتحة ولو كانت
المنادي غير علم نحو يا غلام ابن زيداً وعلى بغير ابن لكنه غير صفة بل يدل اوبيان او منادي
او مفعول بمقدار وصفه لكنه غير متصل بنحو يا زيد الفاضل ابن عمرو او متصل لكنه غير مضاف
الى علم بنحو يا زيد بن اخينا او وصف بغير ابن بنحو يا زيد الكريم تعين الضم في الصور كلها ولم يجز
الفخ واجاز الكوفون الفخ في الاخر وهو ما اذا وصف بغير ابن مستدلين بقوله يا جود منك
يا عمر الخواد اعلى ان الرواية بفتح الذر او علوه بان الاسم ونعتة كالشيء الواحد فلما طال النعت
بالنعت حركوه بالفخ وحكي الاخفش ان من العرب من يضم نون الالين اتباعاً للضم المنادي
وهو نظير من قبل الحمد لله بضم اللام وزعم الجزجاني ان فتحه ابن بنا كذا
قال ابن مالك والحق بالعلم المذكور في جواز الفخ نحو يا فلان بن فلان ويا مثل بن مثل

ويا سيد

ويا سيد بن سيد لكثرة الاستعمال كالعلم قال ابو حنبلان والذي ذكره اصحابنا ان المسلم مفروضة
فيما اذا كان للنادي والمضاف اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ المنادي ولفظ ما اضيف
اليه بن نحو يا كريم بن كريم ويا شريف ابن شريف او ابن الشريف وكتب بن كلب او ابن
الكلب وذكروا في ذلك خلافاً فالصغير بن الصغير المنادي وينصبون ابن والكوفون وابن
كيسان بن عمرو بن محرم يا زيد بن عمرو في جواز الضم والفخ كما اخرب العرب ذلك في غير النداء
في حرف التنوين من الموصوف قال الكيت **مسألة** ويا كلب ابن كلب فاصبحت **مسألة** وقال اخبر
فان اباكم مثل ابن صل وما ذكره البصريون هو القياس اذ الاعلام قبل للتغير من غير هذا
انما هي ثم الموصولة التي يجوز فيها فتح المنادي يجب فيها غير حذف تنوينه لكثرة الاستعمال
والثقا السالكين نحو قام زيد بن عمرو وقام فلان بن فلان بخلاف قام غلام بن زيد او زيد
بن اخينا نعم الحق بعضهم ما اذا اضيف ابن الى مضاف الى علم نحو قام زيد بن اخي عمرو وشروط
بعضهم في المضاف اليه ابن التذكير لانهم لا ينسبون الرجل الى امه فلا حذف التنوين من مثل
زيد بن عليه وشروط بعضهم في التعليل التكرار قال ابو حنبلان وهو باطل انما ذلك في ابن وابنة
التنوين فيما اجمع فيه الشروط ضرورة قال حارث بن قيس بن ثعلبة الا ان يحمل على ان ابن يدل
لا صفة كما في قوله تعالى وقالت اليهود عذير ابن الله فيمن نون عزير الا ان اخبر وزعم ابو
علي الفارسي ان حذف التنوين من نحو قام زيد بن عمرو للتركيب وانهم بنوا الصفة مع الموصوف
وان نون ابن حنبلان اعراب والى تا بعة النون بمنزلة الميم في قولهم هذا امرؤ ورايت امرأ
ومررت بمرء ولما كانت اللذان حرف اعراب لم تنون لان التنوين لا يكون وسطا قال ابن مالك
وهذا امرؤ وبالاجماع على فتح الحزور الذي ينصرف نحو صلى الله على يوسف بن يعقوب
ولو كان كذا قال كسر وا **مسألة** اذ كان الموصوف عالماً مؤنثاً ونعت وابنة مضاف الى علم محذوف
في النداء من جواز الفخ وفي غير من وجوب حذف التنوين حكم المذكر الموصوف بان نحو يا هند
ابنة زيد وقامت هند ابنة زيد وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره وحجهم القياس على ابن
وذهب قوم الى السماع لان السماع انما ورد في الابن وهو خرو عن الاصل فلا قياس عليه وفي
الوصف ثبت في غير النداء وجهان رواها سيبويه عن العرب نحو هلم هند بنت عاصم
بالتنوين ونحو كذا لكثرة الاستعمال فقط وليس فيه الثقا السالكين الذي في ابن وابنة
ولو كان للنادي المؤنث مسيب في الاصل نحو يا رقي شي ابنة عمرو لتغير حركة النون الاصلية
ويكون فتح الاتباع تقدير اذكر ابو حنبلان **مسألة** واذا كثر لفظ المنادي مضافاً نحو يا تيم تيم
عدي فثبت الثاني ند او باضمار اعني اوبياناً قال ابن مالك او توكيداً او التثنية او الغتا وهم
الاول او نصب امثاله لثلاث في معه او هو محم او ثلث مقدار او مركبا او اتباعاً احوال
واسما الجنس والوصف ان كان لعلمين خلافاً للكوفية **مسألة** اذ ذكرت منادي مضافاً
وكررت المضاف اليه فلا اشكال بنحو يا تيم عدي تيم عدي وهو توكيد محض وان كررت
المضاف وحده بنحو يا تيم تيم عدي فلك ان تضم الاول على انه منادي مفرد ونصب الثاني
على انه منادي مضافاً مشتتاً او منصوباً باضمار اعني او على انه عطف بيان او يدل
زاد ابن مالك او على انه توكيد قال ابو حنبلان ولم يذكر اصحابنا وهو ممنوع لانه لا معنى

كل هو واضح ولا لفظي لا خلافي جهتي التعريف لان الاول معروف بالعلية او النبر او الثاني بالاضافة
اللام يضيف حتى سلب تعريف العلية واجاز التبر في نصبه على النعت وبتاول فيه معنى
الاشتقاق وهو ضعيف ولك في الاول ايضا النصب لكن النصب اوجه واكثر في كلامهم واختلف
في وجه النصب فقال سيبويه هو الاضافة الى متلو الثاني والثاني معجم بين المضاف والمضاف
اليه والاصل يا يتم عدي بنه حذف الضمير من الثاني واجم قالوا ولا يجوز التفضل بين المتضاميين
بغير الظرف الا في هذه المسئلة خاصة وقال الفراهي هو الثاني معا مضافا الى المذكور اخذ من
قوله قطع الله يد رجل من قالها ان الاسمين مضافان الى من ولم يصحح به هنا وقال
المبرد هو على نية الاضافة الى مقدر مثل المضاف اليه الثاني والثاني توليد اوسيان اوبدب
وقال الاعلم هو على التركيب وفتح الاول والثاني بالاعراب جعل اسماء واحدا واصنفا
كما قالوا فقلت خمسة عشر وقال البراء هو على الاتباع والتحقيق مثال يا زيد بن عمرو
لان الثاني صفة مثل ابن وليس ذويه في الكثرة ههنا خمسة اقوال ولا تحفل بمشكلة بالعلمين
عند البصريين فيجوز النصب في اسمي الجنس نحو يا رجل رجل القوم وفي الوصفين نحو يا صاحب صاحب
زيد وخالف الكوفيون فاوجبوا في اسمي الجنس ضم والاول وفي الوصفين ضم لا يوجبون او نصبه
منونا نحو يا صاحب صاحب زيد **مسئلة** لزم الله من الاسماء فل وفلم وهما كناية
عن نكرة وقيل علم وقيل ترخيم فلان وفلان وجوز ضرورة ومكرمان وملايمان ومجانبان
ومكذبان وملكحان ومطيان وملام ولومان ونومان وههنا والمعدول الى فعل فيجب مذكر
وفعال مبنيا على الكسر لسبب موث الا لضرورة وسمع رجل مكرمان وملايمان وقد رابحان
القول وينقاس فعال سببا وامرا على الاصح في ثلاثة مجرود تام منصرف وقاس ابن طحمة
الامر من افعال **ش** من الاسماء لا زمت الله فلم يتصرف فيها بان يتعمل مبتدأ ولا
فاعلا ولا مفعولا ولا محذورا بل لا تتعمل الا في النداء وهي قسمان مشعور ومفليس **فيس**
المشعور قل للرجل وفلة للثاة يقال يا فلن ويا فلة وقد جرد في الضرورة قال في حجة امسك
فلان عن قل واختلف فيها فقيل هما منقوصان من فلان وفلان حذف الالف والنون
ترخيم وبه جزم ابن مالك ونسبه ابو حبان للكوفيين وقيل هما كنانتان عن علم من يعقل
وعليه ابن عصفور وصاحب البسيط قال ابو حبان ومذهب سيبويه انهما كنانتان
عن نكرة من يعقل بمعنى يا رجل ويا امرأة فلما حذف منه حرف وبي على حرفين بمنزلة
دم وتركبه فلن وقيل كناية لمنادي وفلان كناية ي بدليل انه اذا سمي به ثم صغر قيل
فلي وليس اصله فلانا فذلك تركبه فلن وقيل كناية لمنادي وفلان كناية عن اسم سمي
به للحديث عنه خاص غالب فيها مختلفا المعنى والمادة وفل الذي في الشعر السابق هو فلان
صغيره الكا عركه لك ضرورة وليس هو المحقق بالنداء انتهى **ومنها** ههنا قال ابن مالك
يقال للمنادي المصغر باسمه في التذكير يا هن ويا هنان ويا هتوت وفي التانيث يا هنت
ويا هنتان ويا هنتات وقد يلى او اخرهن ما يلى او اخر المندوب من الالف وهما السكت
فيقال يا هناة يسكنون الهاء وكثرها لا تتقا الساكنين وضمها تنبذ بها الضمير ويا هنتاه
ويا هنانية ويا هنتانية ويا هنونة **ومنها** ملام ولومان ونومان في نداء الكثير اللوم والنوم

ولا يقاس

ولا يقاس عليها قطعاً قال اذا قلت يا نومان لم يحجر الذي اريد ولم ياخذ بشي سوى حجلي
ومنها مفعولان في المرح والزم ذكر الاكثر انه مشعور لا يقاس على ما حاشته والذي سمع منه ستم
الفاظ مكرمان للعزيز المكرم ومجانبان وملكحان ومطيان وملذبان وذكر بعض المعاربة انه
منقاس وانه يقال في الموت بالياء وحكي ابن سيرين رجل مكرمان وملايمان وامراه ملامانه
وحكي ابو حاتم هذا زيد ملايمان فنه من اجاز استعماله في غير النداء بقلة وقال ابو حبان
الذي اذهب اليه في خرجته انه على افعال القول وحرف النداء والتقدير من سبب لحذف القول
ومنها فعل المندوب في سبب المذكور جزم ابن مالك بانه لا ينقاس والمشعور منه يا كع ويا فسق
ويا خبت ويا عدل وهي معذولة عن الكع وفاسق وخبت وغادر قال ابو حبان واصحاب
منصو اعلى القياس فيه وقال المبرد اذا اردت بفعل مذهب المعرفة جاز ان تبني في النداء من كل
فعل فعل وامر حديث لا تقوم الساعة حتى يكون استعد الناس بالنداء كع بن كع فليس هذا
للمحقق بالنداء ولا مفعولا لانه معزوف وهو وصف كع ولما قوله شهادة سدي لمجاده عذر
فصروا والمفليس فعال للمندوب في سبب الموت نحو يا كع ويا خبت ويا فسق ولما قوله
الي بيت قصصه لكع فصرور على انه اول بافعال القول او الدعا وحرف النداء اي يقال
لها او تدعي يا لكع وهذا النوع مبني على الكسر لمصنوعه من جهة العذل والتأنيث
والوزن وينقاس فعال في السبب بلا خلاف وفي الامر وفاقا لسبويه وخلافا للمبرد من كل فعل
ثلاثي مجرد تام منصرف نحو يا لأم ويا قدار بمعنى يا لأمه ويا قذار ويا قذار ويا قذار وقوم بمعنى
اخلس وانطق ويا فلا يبنى من غير ثلاثي ولا من مزيد بل يقتصر فيه على ما سمع خوراك من
اذرك خلافا لابن طحمة ولا من ناقص ولا يجوز كوان منطلقا ولا يات ساهرا بمعنى كن وت
ولا من جامد ولا يجوز وذار ولا وداع زيدا بمعنى ذر ذوق **ومنها** اللهم والله عوذ
حرف النداء ومن ثم لا يات شرم في سعة خلافا للكوفية ومنع سيبويه وصفه وجوز المبرد
بمرفوع ومنصوب وشدي غير نداء وحذف لامه وقد يتعمل تمكينا للجواب ودليلا على الندوة
ش من الاسماء الخاصة بالنداء اسماء الله وشدا استعمال في غيرهم قال في الاعشى
كحلفه من ابي رباح سمعها اللهم الكبار وشدا ايضا حذف ال منه قال ان كنت قلت محنة
واصله الحلاله زيدت فيه الميم المشددة عوضا من حرف النداء او من ثم لا يجمع بينهما الا في الضرورة
لقوله اني اذا ما حدثت لها اقول اللهم يا اللهم هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الجمع
بينهما بنا على راءهم ان الميم ليست عوضا منه بل بغيره من جملة محذوفه وهي امثا غير
ومذهب سيبويه والخليل ان هذا الاسم وهو اللهم لا يوصف لانه صا عندهم مع الميم بمنزلة
الصوب يعني غير متمكن من الاستعمال وقال في قوله قل اللهم فاطر السموات انه على نداء اخر
اي يا فاطر وذهب المبرد والزهج الى حوا وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على الوضع
وجعل فاطر صفة له قال ابو حبان ومذهب سيبويه لانه لم يسمع فيه مثل اللهم الرحيم
ارحمنا ولا يبر وخوها محملة للنداء قال في المطرزي في شرح المقامات وقد تتعمل
الله غير الدعاء تمكينا للجواب ومنه الحديث اللهم ارسلك قال في الله نعم ودليلا على الندوة
كقوله العلماء لا يجوز اكل الميتة اللهم الا ان يضطر فيجوز **مسئلة** الندبة اعلان

خالداً أما هلكنا . وهل بالموت يا الناس . وقد حذفت المتعاطف به قتل بالمستعاطف من اجله كقول
بالانسان ابو الامشام . على التوغل في بغي وعدوان . اي بالقوي لانا . واذا ولي يا اسم لا ينادي
الاجاز اخو بالحب . ويا لله . ويا حي جازي الالام الفتح على انه مستعاطف به اي يا عجب احضر هذا
وقتك والكسر على انه مستعاطف من اجله . والمستعاطف به عذوف . وكانك دعوت عنز تنبيه
على هذه الشئ . وزعم الكوفيين ان لام الاستعاطف بعض الك . وان اصل بالفلان يا ال . فلان تحذف
لكثرة الاستعمال كما قالوا في امن . وانه اصل الوقف عليها في قوله . اذا الداعي المشوب قال ما لا
والصبريون قالوا بل هي لام الجريد ليل وقوع كسرهما في العطف ولو كانت بعض الك لم تكن لكسرهما
موجب ونقل الاول عن الكوفيين ذكر ابن مالك . ونازع فيه ابو حيان بان الفراء قال . ومن الناس
من زعم كذا فذكرهم وطاهر هذه العبارة منه انه ليس مذهب الكوفيين ثم انهم يقل به وهو
من رويهم فلذا لم اعزه في المتن اليهم بل قلت خلافا لراعيه . وتعاقب الالام الف كالمندوب
فلا يحتمل ان يكون خوياريد العزوق بلحظها السكت وقفا ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل ان
اللام هي الاصل ويختص باب الاستعاطف والتعجب بها من بين ساير حروف النداء وربما وردت
واي التعجب . **باب الاستعاطف والتعجب** . انما اعرب المستعاطف والتعجب منه مع كون منادي وعلم
البناء موجوده فيه لدخول اللام التي هي من خصائص الاسماء فرفع الى اصله وعلى هذا الاموضع
رفع له فنبعت بكسر والنصب وقيل لان يا صا حكما في النداء فكم التعامل اذا البنا فيها يشبه
بالاعراب فلما دخل الحرف لغناه زال عمل اللفظ وصار بمنزلة ما زيد بحان فعلى هذا انه
موضع رفع فنبعت ثلاثة **اوحد** . **مسألة** . الترقيم حذف اخر المنادي ولا يرخم
غيره الا ضروره . انصحه ولو غير علم ودي تا ومعوذ . ومنظر في الاصح ولا ملازم الند او مندوب
ومستعاطف باللام قطعاً ولا دواها ومضاف ومبني غير البند اخلاق كراعيه **مسألة** . الترقيم
لغة التسهيل واصطلاحاً حذف اخر الاسم با طراد فلا يسمي مثل يدمرهما ويحذف في المنادي
والتصغير والمقصود هنا الاول وهو لاد عند الاطلاق فلا يرخم غير المنادي الا ضروره بشرط
صلاحية الند اخلاقاً ما لا يضل له كالمعرف بالث وسوا في جوارحه في الضروره العلم وغيره وذو النان
والحال منها والمعوذ وغيره . والمنظر وغيره كما حرم به ابن مالك وقال ابن مالك منها في غير
الند الا العلم لانه السمع والاشاهد وغيره وزد بقوله ليس على المندوب حال اي حاله
وقال بعضهم لا يرخم فيها ثلاثي حال من التا كما لا يرخم في الند او قال بعضهم اذا رخم في غير
الند اعوض منه يا سائلة كقول من الشحالي وخضر من انهم . وقاب المبرد لا يجوز الترقيم
في غير الند الا على سبب التمام لقوله طريف ابن مال ليل الجوع والحضر . ولا يجوز على سبب الانتظار
لحذف ورد بالقياس على حال الند او بالسماع قال ابن حارث ان اسق لرويه اي ابن
حارثه وما ورد من ذلك فيما فيه الت كقول فواطنا ملة من ورق الحمي اي الحام في الحذف
الذي هو غير الترقيم ولا يرخم الاسم الملازم للند اذ كثر انهم بان في شمر التسهيل قال
وكما ملام فليس ترقيم ملامان بل بنا على مفعول من اللوم قال . ونحو الصانع على انه لا يرخم
المندوب الذي يحقته علامه النديه ولا المستعاطف الذي فيه اللام قطعاً واجاز ابن خروف
ترقيم المستعاطف اذ لم يكن فيه لام الاستعاطف كقول ادم لك بن صعبه ابن سعد

وقال ابن الصايغ انه ضروري ولا يرخم المنادي المضاف عند البصرين لان المضاف اليه ليس
هو للمنادي ولا يرخم الا للمنادي واجاز الكوفيون وابن مالك تحذف اخر المضاف اليه لقوله
خدا وحظكم يا ال عكرم واذا كروا . في اشياء اخرى واجاب سيبويه بانها ضروره قال ابو حيان
ولو ذهب ذاهب الى جواز ذلك اذا كان اخر المضاف اليه تا الثاني وقفا مع الوارد ومنعه اذا
كان غيرهما لكان مذهباً ولا يرخم المندوب بسبب غير البند ايجاب حذام . ويرحم ذو النان
مطلقاً خلافا لابن عصفور في خصوصية من خصه . والمندوب في النكر مطلقاً لانه لا يرخم
ان كان علماً قيل او نكره مقصوده زائد على ثلاثة قيل او ثلاثة عرك الوسط قيل او ساكن
مسألة . تا الثاني لا يترط في ترخيم علمه ولا زياده على الثلاثة بل يرخم وان كان
ثاني غير علم كقول بعض العرب يا شرا ارجي تريد يا شاة اقبلي فاك ولا تشرعي قال ابو حيان
وبتثني فله الخاص بالنداء لانه لا يجوز ترخيمه وان كان مؤنث بالانتم ان كان المؤنث بالانتم
على الاطلاق في ترخيمه كقولك في هذه سمي به يا هب اقبل وان كان نكر مقصوده فقيم خلاف
ذهب المبرد الى انه لا يجوز ترخيمه وزد انهم يرخمونه بغير قوله يا ناي سيري عنقا فسيح .
وفي النديع لا يجوز المبرد ترخيم النكرة العامة خوفاً وخلفاً . **مسألة** . يرخم منها ما كان مقصوداً
وهو خلاف ما حكاه غيره فلذا قلت مطلقاً وزعم ابن عصفور انه لا يجوز ترخيم صليحة لانه كناية
عن الجاهل الذي لا يعرف قال الشاعر . اصلحه ابن قلمة من فقع . لستك لا ابالك
مزدري . قال ابو حيان واطلاق النحويين تحالفه وايضا وان كان كناية عن جهول فانه
علم الاتري اهم منعوه الصنف للعلية والثاني . **مسألة** . حكم اسامة للاسد والعارى من تا
الثاني انما يرخم بشرطين ان يكون علماً خلافاً لاسم الجنس والاشارة والموصول وان يكون زائداً
على ثلاثة فلا يرخم الثلاثي وذهب بعضهم الى جواز ترخيم النكر المقصوده لانه في معنى المعرفة
ولذلك نبعت بها فاحازية غصنفر يا غصنفر واستدل بما ورد من قولهم اطرق كراي
كراوان . ويا صاح اي صاحب . والجمهور جعلوا ذلك شاذاً وذهب الكوفيون الا لكسائي الى انه
جواز ترخيم الثلاثي بشرط ان يكون محرك الوسط فيقال في حكم باحك وهذا مبرور به سماع ولا
يقبله قياس ونقل ابن باشار ان الاخفش وافق الكوفيين على ذلك قال ابن عصفور فان كان
الثلاثي ساكن الوسط امد وعمر ولم يحذف ترخيمه قولاً واحداً عند اهل البصر فلان اقبل
ما سبق عليه الاسم بعد الترقيم ثلاثة احرق واما عند اهل الكوفة فليست يبق على حرفين
ثانيتها ساكن فليست الا ذوات حو من وعن قال ابو حيان وليس كما ذكر بل الثلاثي فيه
موجود حكمي ابو البقاء الكسيري في كتاب التبيين ان بعض الكوفيين اجاز ترخيمه ونقل
ابن هشام الخضراوي عن الاخفش فقال ما نصبه اجاز الفراء وحماكم ترخيم الثلاثي
المحرك الوسط واجاز ابو الحسن وحذف ترخيم الساكن الوسط من الثلاثي .
ويرخم المخرج حذف ثانياً وقيل انما يحذف حرف او حرفان وقيل انما فقط من ذي ديه
ومن اثني عشر وقوعه الالف ايضا ومنع سيبويه ترخيم الحمله والوجهان المخرج
واكثر الكوفية ذابوه والفراء مركب العدد على الجري علم الكناية والكوفية المسمى
به من تثنية وجع **مسألة** . فيه مسائل **الاولى** . اختلف في ترخيم العلم المركب

تركيب مزج فاعلم على جواهر مطلقا ومنع الكثر الكوفي في ترخيم ما اخرج فيه وقال ابو حبان
الذي اذهب اليه انه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج لان فيه ثلاث لغات البنا ويليغي ان لا
يرحم على هذه لانه مبني لا بسبب البند الحذف والاصافة وقد منع البصريون ترخيم المضاف
ومنع الضيف ويليغي ان لا يجوز ترخيمه لانه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم واما قواهم
اقا تلت في الحجاج انهم ازرله در اب وانترك عندهم فواديا يردد راجد في هذا من الترخيم
في غير البند المصروف وهو شاذ فاذا لا تبني عليه القواعد قال ولم تعتمد الضام في ترخيم
على سماع ائمة قالوه بالقياس من جهة ان الاسم الثاني منه شبه في الثاني فهو مثل
معاملته بالحد في الترخيم قال ولو لم يكن غير مستوعب اختلاف في كيفية ترخيمه ففانك
البصريون كلهم تحذف الثاني منه فيقال في حضر موت وخمسة عشر وسبويه باحضروا يا
خمسة ويا سيب وسبع ذلك ابن كيسان لانه يلبس بالمفردات وقال تحذف منه حرف
او حرفان فيقال يا حضرم ويا بعلب في بعلبك لان ذلك ادل على الحذف وفان حذف الثاني باسرع
واجاب الاولون عن اللبس بانه يزول بالانطمار فيعين اذا حذفت وقال الفراء في اخره وبه
لا تحذف منه الا الهاء خاصة ثم تقلب الباء الفاء فيقال في ياسبويه **الثانية** اذا سمي بانثا
عشر واثنتا عشر رخم تحذف الحذف وتحذف منه الالف ايضا فيقال يا آئن واثنتا عشر في ترخيمها
لؤلؤم يركبوا وهذا ايضا على ان المركب مبني العدد اذا سمي به يجوز ترخيمه وهو مذهب البصريين ومنع
الفراء **الثالثة** ما سمي به من الجمل كقائط شرا في ترخيمه خلافا فذهب اكثر الكوفيين الى المنع وابن
مالك الى الجواز وقوله عن سيبويه خطأ فان سيبويه فيقال يا تاسم تحذف الثاني وقال
ابو حبان هذا النقل عن سيبويه خطأ فان سيبويه في المنع وقد سقطت عن رتبة في النكت التي
ابا على الالف ومما ضم اليها **الرابعة** لا يستثنى من العلم المفرد شي عند الجمهور واستثنى
الجزمي مسئلة طامرين طامركاية عن لا يعرف ولا يعرف ابوه فلم يحز ترخيمه لانه كتابه عن
اسمه ورد بانهم رخصوا فلان اسمع يا فلا يقال وهو ايضا كتابه واجيب بان فلا كتابه عن
الاعلام فرخم كما يرخ العلم وطامرين طامركاية عن جمهور لا عن علم واستثنى الكوفيون ما سمي
به من مثني وجنح تلحمه فنحوا ترخيمه والبصريون يجوزوه تحذف العلامة والياء
وتحذف مع الاخر متلوه ككنا ساكنا زابدا قبل اكثر من حرفين وحركة تجانسه وجوز الجزمي حذف
ثاني الفتح والاختفاء المقلوب عن اصل والفر الساكن الصحيح ولين بعد حرفين وقيل ان كان
واو او قوم للذغم والكوفية يا فعلا يا والالف قبلها وتحذف زابدا ان زيدا معا لم يبق على حرفين
ولذا ان حركت او لم تحرك على الجمهور واما متلوا ابنا فمعهم الاكثر وجوز سيبويه ان يبق ثلاثة ولم
ينتظر وقال ابو حبان يجوز ان والترك اكثر **الخامسة** تقدم ان الترخيم حذف الاخر وحذف
مع الاخر ايضا ما قبله من حرفين ساكن زابدا قبل اكثر من حرفين وحركة تجانسه سواء
كان الاخر صحيحا اصليا ام زابدا ام حرف علم بشرط ان لا يكون هاءا ثانيا فيقال في منصور
ومسكين ومروان واسما وزيدون وهذات اغلام يا مهن ويا مسك ومامرو
يا اسم ويا زيد ويا هذ فان اختلف شرطهما ذكرتم حذف ما قبل الاخر ولا تحذف ان كان صحيحا
كجعفر ولا يثبت محركا كقنور وصبيح ولا اصليا كخنا رومقاد فان الفها منقلبة عن يا ووافو

خلافا

للاختفاء حيث جواز الحذف في هذه الصور فقال يا تحت ويا منق ولا ما قبله حرفان فقط كجاء
وتمود وسعيد ليل يشبه الاسم بقا به على حرفين الادوات خلافا للفراء حيث جواز الحذف فيه
فيقال يا عم ويا تمود ويا سع وقيل انما قال الفراء بالحذف في تمود فقط فرادا من بقا اخر الاسم ولو
ابعد ضمة ووافق البصريين في عماد وسعيد لانتفا ذلك وجوز ايضا حذف ما قبل الاخر من ساكن
صحيح قبله حرفان فقط امر قال فيقال يا هز قال لانه لو بقي الساكن اشبه الادوات اذ ليس
في الاسم التمكن مما اخرج ساكن ورد بانه على لغة التمام لا يشبهها وعلى الانتظار المحذوف مراد
وجوز اخرون حذف الساكن الصحيح ان كان مدغما كقرشت لانه في قوة حرف واحد ولا ما قبله
حركة لا تجانسه كغرينق وفردوش خلافا للفراء والجزمي حيث جواز الحذف فيه فيقال يا غرن
ويا فرد ولا ما قبل هاءا الثانية كسعلاه وميمونه عند اكثر من واجاز سيبويه حذفه ان بقي بعد
ثلاثة احرف فصا عدا ولم ينتظر المحذوف قاتك ابو حبان والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد
السماع قاتك اخا رين بذر وكيت ولاية يريدها رشة ابن بدر وقاتك يا اربط انك فاعل
ما قلت يريدها رطاه وقاتك انك يا معاويا ابن الافضل يريدها معاويه ويا ابن الافضل
منا دي ثان لان بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله يا معاوي ثم يبتدي يا ابن
الافضل ثم قال ابو حبان والوجه ان ذي التا الذي هو على اكثر من اربعة احرف وجهين احدهما
وهو الشايع الكثير ترخيمه تحذف التا فقط والثاني وهو قليل ترخيمه تحذف التا وما يليها
ومما فيه زيادتان زيدا معاويا عدا فان ذلك الفا الثانية كجرا والالف والنون في نحو سكون وعلا م
الثنية والمجتمعين كما تقدم وبالنسب كطاييل والواو والتا في مكنون ورهوبوت وكلم ثلاثة شروط
الاولى **كون زيادتهما معا** كما ذكر فلوم يرا د معا كعليام محذوف لان الاولى زبد
للحق ما زبدت الاخرى لاهو فعلى ساسرداج وزلزال وكذلك حولايا وبرديا لا تحذف
لانها لم يزد امعا بل الاخرى جات للتاين بعد ما كانت الاولى للالحاق الثاني ان يبقى الاسم
على ثلاثة فان بقي على اقل لم يحذف كيدان او بنون على الثالث ان يكون اول الزيادة تين
ساكنان فان كان محركا لم يحذف كغرينق ومن الخوئين من حذفهما معا وما اخرج ثلاثة زوايد
ما قبل اخر حرف علم كحولايا وبرديا لا يحذف منه الا الاخير فقط عند البصريين وجوز الكوفيون
حذف الثلاثة قاتك ابو حبان وقيل ان قولهم يقتضي حذف الثلاث في رعنوتا ورهوبوت
ص مسئلة الاجود انتظار المحذوف فلا يغير الباقي الا يحرك ما كان مدغما ان تلا الفاقيل
اولا وما كان له لا اضل السكون فيفهم على الاصح وثالثها حذف كل ساكن يبقى قال الاكثر
والا بر د ما زال سبب حذفه ويتعين الانتظار في ذي التا ان البس وقيل مطلقا وقيل لا بشرط
اللبس في الاعلام وفي ما يودي الى عدم نظير على الاصح ويعطى اخر ما لم ينتظر ما استحق
لوحته وضعها وبريد ثالث تاي دي لين ويضعف ثانيا ان جهل وعنده الكوفية فيما قيل
اخرج ساكن **ث** في المرحم لغتان الانتظار وهو بنية المحذوف وترك الانتظار وهو
عدم نيته والاول اكثر استعجالا واقواها في نحو وجا عليه ما قري ونا در اياما
وقول زهير يا حارلا ارمين منكم بداهية وجا على الثاني يدعون عند تر والرماح كما هنا شر
اذ انتظر فلا يغير ما بقي بل يبقى على حركته وسكونه يقال يا جعفر ويا هرق ولا يعمل فيقال

في ثمود وعلاوة وسقاية يا ثمود يا علاوة يا سقاي **احمد** راجعاً خربك ما كان ساكناً
 ولا ذمام ان كان قبله الف كاحجار وحجار علمين فراراً من التثنية الساكنة خلاف ما اعرض غير الف
 تحدث ومجهر فانه يبقى على سكونه خلاف الف في قوله بخر بخره ايضا وصحت حركة على راي الناس
 او على رايه فبالحركة التي كانت له في الاصل فحرك في احوار بالفتح وفي حجار ومجهر بالكسرة فان لم يكن
 له حركة في الاصل الاصل كاحجار بنت فبالفتح لان اقرب للحركات وقيل بالكسرة على اصل التثنية
 الساكنة نقل ابن عصفور عن الفراء وقيل بسقوط كل ساكن يبقى بعد الاخر حتى ينتهي الى المتحرك
 فقال يا اسحق نقل صاحب روس المسائل عن الفراء **الثاني** ان يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف
 لو اوجع كقاصون ومضطفون عليان فان التاء والالف حذفتا للاقاء الواو فاذا ارجح بحذف الواو
 مع النون ردت التاء والالف لرد الالف الى قبلها فيقال يا قاضي وباصطفي هذا مذهب النحويين
 وقاسوه على رد ما حذف للنون التاكيد الخفيف عندها في الوقف وعلى رد ما حذف للاضافة
 عند حذف المقادير واليه وخالفهم ابن مالك وقال لا يرد هنا فيقال يا قاضي وباصطفي واللام ردم
 مغير بسبب ازالة الترخيم ما كان يحتمل ويتعين الانتظار في موضعين **احمد** راجعاً ما فيه ثالثاً
 اذا خيف التباسه بالمدرك كعصر وفضي وعادله وقاسم اذ التمام فيه يوم ان المادي مذكر هكذا حزم
 به ابن مالك واطلق صاحب روس المسائل المتع من غير اعتبار للبين التثنية قال ابو حبان وفصل
 شيوخنا فلم يعتبروا للبين في الاغلام واعتبروه في الصفات قال وهو الذي دل عليه كلام سيبويه
الثاني في ما يلزم بتقدير تمامه الاداء الى عدم النظر كما لو رجم فليلسان فانه لو قدم تمامه لم يوجد
 فيعمل بكسر العين في التعجب العين وهو بيت مهمل كذا حزم به ابن مالك قال ابو حبان هذا مذهب
 الاخفش واما سائر النحويين كالبرقي فانهم اجازوا فيه التمام ولم يعتبروا اما يقول الله الاسم
 بعد الترخيم من ذلك لان الاوزان انما يعتبر فيها الاصل لا ما صار الى الله بعد الحذف واذا اترك
 الانتظار اعجل آخر الاسم ما يحتمل لوجه وصفه فاضم طاهر ان كان صحيحاً فيقال يا حاروباً
 جعف ويا هرق وتقدر فيه الضمة ان كان معطلاً كقولك في تاجيه يا ناجي يكون اليا وتعمل
 بالقلب او الابدال كقولك في ثمود يا ثمود يا ثمود اليا والياء في الاسماء المتكسرة ما اخرج واوقها
 ضمة وفي علاوة وسقاية يا علاوة يا سقاي بالياء والياء في الاسماء المتكسرة ما اخرج واوقها
 وفي قطوان يا قط يا قط بالياء والياء في الاسماء المتكسرة ما اخرج واوقها
 يعلم ان ثالث كلامهم به اذا حذفت التاء وصغفت الالف حركت التاء ثنية فاقبلت هذه
 فقبل بالاء وان علم ثالث جبي به كذا ان علمت في ربح حذف التاء وحذف الواو وهو الواو لان
 اصله ذوات ولذا قيل في التثنية ذواتا فيقال يا ذواتا ولا تتعين لغة التمام عند البصريين
 في شي من الاسماء وقاسم الكوفيون يتعين فيما اذا كان قبل الاخر ساكن كسر قبل فراراً من
 وجود اسم ممكن ساكن الاخر **احمد** وجوز الاكثر زيادة التاء مفتوحة فيما حذف منه وقوم
 الالف المدودة ويوقف على المرحم حذف اليا غالباً ما ساكنه وفي الحذف وفي اول السكت خلف
 ويعوض منها الف الاطلاق ضرورة **الثاني** فيه مثلثان **الاول** سمع من كلام العرب مثل
 يا غابشة بفتح التاء قاسم التايعة كلبني لم يامية تاصب الرواية بفتح امية فاختلف
 النحاة في تخرجه ذلك فقال ابن كيسان هو مرخم وهذه التاء المبدلة من هاء التانيث التي تلحق

في الوقف

في الوقف انبتنا في الوصل اجد المرحم في الوقف والزمها الفتح انتاعاً بحركة اخر المرحم المنتظر وذهب
 قوم منهم الفارسي الى انها اختلفت ساكنة بين حرف اخر المرحم وحركته فحركته وكذا عام الى القول
 بزيادة تايحشوا لانها لو دخلت بعد الحذف وحركته لكان الاسم قد حمل ووجب بناؤه على الضمة وذهب
 اخرون منهم سيبويه الى ان التاء زيدت اخر البين انما التي حذفت في الترخيم وحركت بالفتح
 انتاعاً وعلى هذه الاقوال الاسم المرحم وقيل انه غير مرخم والتا غير زائدة بل هي تاء الكلمة
 حركت بالفتح انتاعاً بحركة ما قبلها والاسم مبني على الضمة تقدراً كان الاول من يازيد بن عمرو
 لذلك وهذا اختار ابن مالك في شرح التسهيل بعد جزمه بقول سيبويه في التسهيل واختار
 ايضا ابن طحمة والحق قوم في جواز الفتح بذي الالف المدودة فاجاز ان يقال يا عفر
 سلمي بالفتح قال ابن مالك وخذ اليا في الوقف على المرحم حذف التا عند هاساكنه
 من القواعد **الثانية** لا تتعني غالباً في الوقف على المرحم حذف التا عند هاساكنه
 فيقال في الوقف على مثل يا طح يا طح وتدرجها حكي سيبويه يا حردل في الوقف يردح
 يا حرملة قال ابن عصفور وهذا يسمع ولا يقاس عليه وقال ابو حبان بل يقاس عليه لانه
 ليس في ضرورة شعر ككلمة قليلة واذا وقف بها فهل هي التي كانت في الاسم قال قبل ترخمه
 اعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة مقلوبة هاء او هي غير هاء وهي هاء السكت المزبورة في الوقف
 خلاف جزم ابن مالك بالاول قال ابو حبان وخاصم ان الترخيم لا يكون الا في الوصل
 فاذا وقفوا فلا ترخم قال وطاهر كلام سيبويه قال وحمل زيادتها كما اذا رجم على لغة
 الانتظار اما اذا رجم في لغة التمام فلا لانه نقص لما اعبر من اعليه من جعل اسماً تاماً حكي
 بنوه على الضمة وقد جعل بدل اليا الف الاطلاق عوضاً منها في الضرورة قال في قول النحوي
 يا صبا عاذرك ابن عصفور وغيره ونص عليه سيبويه فقال واعلم ان الشرح الاصل
 حذفوا هذه اليا في الوقف وذلك لانهم يحذفون المزة التي تلحق القوافي بدل منها **الثانية**
المنقول هو المصدر وقيل بختم بما فعل عام وقيل اعم منه **الثانية**
 انما هي منقولة مطلقاً لانه لم يقدح حرف جركاً للمفعول به ولم وفيه ومعهم والمصدر رهون
 المنقول حقيقة لانه هو الذي يحدثه الفاعل واما المفعول به محل الفعل والزمان وقت
 يقع فيه الفعل والمكان محل الفاعل والمفعول والفعل والمفعول له علم وجود الفعل
 والمفعول مع مصاحب للفاعل والمفعول قال ابو حبان سمي ما انتصب مصدره مفعولاً
 مطلقاً هو قول النحويين الاما ذكر صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب الى مفعول
 مطلق والي مؤكد والي متسع فالمفعول المطلق عنده ما كان من افعال العامة نحو فعلت
 وصنعت وعملت واوقعت فاذا قلت فعلت فعلاً فالواقع ذات الفعل لان الذات الواقعة
 مناهي هذا ولا يقع منها الجواهر والاعراض الخارجية عنها فلا يكون مطلقاً في حقها بل في حق
 الله كقولك خلق الله زيداً فانه مفعول مطلق فلذلك المفعول المطلق اعم من المصدر المطلق
الثانية وهو اصل الفعل والوصف وقاسم الكوفية الفعل وابن طحمة كل اصل وقوم الفعل
 اصل الوصف **الثانية** مذهب اكثر البصريين ان المصدر اصل والفعل والوصف فرعان
 مشتقان منه لان علياً ما تضمنه من معني الحدث وزيادة الزمان والذات التي

قام بها الفعل وذلك شأن الفروع ان يدل على ما يدل على الاصل كزيادة هي فائدة الاشتقاق
ومذهب الكوفيين ان الفعل اصل والمصدر مشتق منه لان المصدر موكد للفعل والمؤكد قبل
المؤكد ولان المصدر يغفل باغتيال الفعل ويصح بصحة ذلك شأن الفروع ان يدل على الاصل
وذهب ابن طهم الى ان كلا من المصدر والفعل اصل براسه وليس احدهما مشتقا من الاخر
وذهب بعض البصريين الى ان المصدر اصل للفعل والفعل اصل للتوصف وزد بانه ليس في الوصف
ما في الفعل من الدلالة على زمن معين فبطل اشتقاقه منه ويعين اشتقاقه من المصدر
قالت ابو حيان وهذا الخلاف لا يحد لي من مذهب **ص** ثم ان لم ينفذ زيادة على عاملم فمذهبهم
لتوكيد والاختصاص لنوع وعدد ويثني ويجمع دون الاول وفي النوع خلف **ش** المصدر نوعان
مبهم وهو ما يساوي معنى عاملم من غير زيادة كقمت قياما وجلست جلوسا وهو محدد
التوكيد ومن لم لا يثني ولا يجمع لانه بمنزلة كثير الفعل فعمله معاملة في عدم التثنية والمبهم
ولذا قال ابن ابي ابي انه من قبيل التاكيد اللفظي وقيل انه من التاكيد المعنوي لانه لا يزيل الشك
عن الحدث ورفع الجواز وعليه الابدي وغيره وقسمه حول التاكيد المعنوي الى قسمين ما لا يزيل
الشك عن الحدث وهو بالمصدر وما لا يزيله عن الحدث عنه وهو بالنفس والعين ويخص
وهو ما زاد على معنى عاملم فيفيد نوعا او عدد او خوصرت ضرب الامير او ضربتين او
ضربا ثانيا ويثني ذوات العدد ويجمع بكلاهما واما النوع ففيه قولان احدهما انه يثني ويجمع
وعليه ابن مالك قياسا على ما يجمع منه كالفعل والالباب والعلوم والثاني لا وعليه الثوري
قياسا لانواع على الاحاد فانه لا يثني ولا يجمع لاختلافها ونسبه ابو حيان لظاهر كلامه
سيبويه قال والتثنية اصل من الجمع قلنا تقول قمت قيامين وقعدت قعودين والاحسن
ان يقال نوعين من القيام ونوعين من القعود **ص** وبناصبه مثل وصفه وفعل فان كان من
لفظ وجري فيه وقال ابن الطراوة بفعل مضمر او السهيلي بمضمره وان لم يحرف فثابت
انما غير معناه فيفعل المضمر والافه او من غير لفظه فاجمروا بمضمر وثابت ان كان لتوكيد
او محض لولا فعل **ش** ينصب المصدر مضمر مثل خوفنا من حديد حزننا من جزاءه فمؤفورا
وتحذف من ضرب زيد عمر واضربا وبالوصف اسم فاعل غو والذاريات ذروا والصفاء صفوا
والعاصفات عصفوا واسم مفعول خوات مطلقا وبالفعل غو وما يذلو تديلا
هذا ان كان من لفظ وهو جار عليه كما مثلنا على مذهب الجمهور ونفي صاحب الافصح فيه
الخلاف وقال الطراوة هو مفعول به بفعل مضمر لا يجوز اظهاها في التقدير في قعد
فعودا قعد فعل فعودا وقال السهيلي كذلك الا انه قال انصبه مضمر من لفظ الفعل السابق
فاذا قيل قعد فعودا فهو غير مفعول به بقدر افعلي لا يجوز اظهاها في التقدير في قعد
عن الظاهر بل دليل فان كان من لفظ وهو غير جار عليه نحو ننتقم من الارض شيئا فثلاثة
مذاهب احدها انه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني والثاني انه منصوب
بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمر او الفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف
وعزة السبويه والثالث التفصيل فان كان معناه مغاير المعنى الفعل الظاهر
كالاية فنصبه بفعل مضمر والتقدير فثبت ثبانا لان النيات ليس بمعنى الانبات فلا يصح

توكيد

توكيد به وان كان غير مغاير فنصبه بالظاهر كقوله وقد نطوت انطوا الخصب لان
التطوي والانطوا بمعنى واحد واختار ابن عصفور وان كان من غير كلفم فثلاثة مذاهب
احدها وعلم الجمهور انه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله السالك الثغر البقطن
كالها مثنى الملوكة عليها الخيل الفصل **ش** مثنى منصوب بمضمر دل عليه السالك والثاني
انه منصوب بالفعل الظاهر لانه معناه فتعدي اليه كما لو كان من لفظه وعليه المازني والثالث
وعليه ابن جني التفصيل فان اريد به التاكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه كفعدت جلوسا
وقمت وقوفنا بالهك انه من قبيل التاكيد اللفظي فلا بد من اشتراك مع عاملم في اللفظ
او بيان النوع عمل فيه الظاهر لانه معناه وقامت ابن عصفور الاخرى التاكيد بما ذكره ولما
الذي لغز التاكيد فان وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر ايضا لقوله والى حلفه
لم تحلل حلفه منصوب بحلفت مضمره وان لم يوضع له فعلا انصب بالظاهر ولا يمكن ان يكون
لفعل من لفظه لانه لم يوضع **ص** والاختصاص بالالعهد والجس وقيل لا تدخل الا ان
وصف ونعت واصافة ولا تعاقبه ان والفعل خلافا للاختصاص ونسب نصافه ككل
ونعته وضمر ونوع وهنية وعدد وشارف واوجب ابن مالك وصفا به ووقت ونعت
وما استعمله وشرطية والى لا يالم يجهد ومنه علم كسبحان وبرم وفجار واستعمل نحو عطا
وتواب مضمر او لا يقاس والاكثر لا ينصب مصدرين موكدا ومنه كقوله وقيل يجوز وثلاثة
ش فيه مسائل **الاولى** الاختصاص في المصدر يكون بالان اما عهدة غوضرت الضرب
تريد ضربا معهودا بينك وبين المحاطب اي الضرب الذي تعلم او جنسية غوز يربط
لخالوس مرير الحسن والتكثير ويكون بالنعت خوفت قيا مطويلا وبلاضافة خوفت قيام
زيد والاصل قيا مثل قيام زيد حذف المصدر ثم صفته وقام مقامها المصدر فاغرب
باغرابه **الثانية** لا يجوز ان يقع ان والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربته ان اضربه
لان ان تخلص الفعل بالاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر لم تقع المبهمة وعلمهم بعضهم
بان ان يفعل يعطى حولة الفعل ويحاول المصدر ليست بالمصدر فذلك لم يسعها ان
تقع مع صلتها موقع المصدر وحكي عن الاخفش اجازة ذلك **الثالثة** يقوم مقام
المصدر المبين ما اضيف اليه من كل وبعضه خوفا لا تميلوا كل المثل لمتة بعض اللوم وما
اذري معناه خوضرت اي ضرب ولا تضرون شيئا وضمر خوفا اعذبه احد امن
العالمين ونوع خوفا والنا زعات غرقا رجعت القهقري قعدت القرفصا وهيدة خو
ما كمينه سورا وعاش عيشة مرضية وعدد غوضرت ثلاثين ضربة واسم اشارت
غوضرت ذلك الضرب قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة
المقصود به ذلك المصدر وردة ابو حيان بان من كلامهم طننت ذلك يشرون به الى
المصدر ولذلك اقتصروا عليه اذ ليس مفعولا اول ولم يذكروا بعلم المصدر تابعا له
وعلى هذا خرج سبويه ووقت خوفا لم تغض عينك لئلا ارمدا اي اخفاض لئلا
ارمدا ونعت خوفا وذكر ربك كثيرا او ما الاستفهام منه غوما تضرب زيدا اي اضرب
تضرب وما الشرطية غوما شئت ثم اي اي قيام شئت والى غوضرت سوطا ورشقت

بعضها والاصل ضربته سوط ورشقه سهم ويترد في جميع اسما الات الفعل فلو قلت ضربته
خشيته ورشيته اجره لم يحز لان الاجز لم تخدم الة للزمي والخشيته لم تخدم الة للضرب **الرابعة**
من المصدر وما هو علم للمعنى كسبحان علم للتسبيح وبرم علم للمبرم وفجار علم للفجر وسار علم للسيرة
يقال برم وفجر وسار وفجر معلق على الجنس **الخامسة** استعملوا العطاء مصدر را بمعنى
الاعطاء والثواب مصدر را بمعنى الاثابة فالتا عر وبعد عطائك المايه الرباعه وقالت
عالي مؤابا من عند الله وذلك مستموع لا يقاس عليه **السادسة** منع الاغشش والمبرد
وان السراج والاكثر من عمل الفعل في مصدرين مؤكده ومبين وذهب البراق وان طاهر
الي انه يجوز ان ينصب ما وان ينصب ثلاثة اذا اختلف معناه كما هو ضربت ضربا شديدا
ضربتني وعلى الاول الثاني بدل ومن المستوع في ذلك قوله ووطننا ووطننا على حقيق ووطي
المقيد ثابت القدم ولا يصح فيه البدلية لان الثاني في غير الاول فيضرب على افعال **منه**
عذر في عامله لقربته ويجب في مواضع منها ما كان بدلا من فعله وتقدر مع ما لا فعل له كذفر
والاصح ان لهما فعل وانه لا يقاس في الدعاء وثالثها يقاس ان كان لم فعل وجار فمعها
وقبض اضافتها وما اضيف نصب وفي عطف ونحو على تب وعكس خلف وعلى الجواز ينصب ونحو
وتب على حاله ويقال ويلم ويل له ويل طويل وبالنصب فهما وعول وعول ولا يفرد
عنه ومضافا للتبني كلك بعد سقيا والاقت في المعرف الرشح وهو سماع في الاصح **ش**
يجوز حذف عامل المقدر لقربته لفظية كقولك حيثما لمنا قال اي سير سرت او معنوية نحو
تاهبا ميمونا لمن رايته يتاهب لسفر وحج اميرور الم قدم من حج وسعدا متكور الم سعي في مؤب
ويجب الحذف في مواضع **منه** حيث كان المصدر بدلا من اللفظ بالفتك سوا كما في فعل متغلا
كسقيا ورعا او ميمالا اي غير موضوع في لسان العرب كذفوا بمعنى نثنا وافه وهي ربح الادن
ونفعه وهي ربح الاظفار فيقدر الثلاثة فعل من معناه وجعل ابن عصفور من ذلك **ش**
بمعنى عليه ومنه ثم قالوا اجتمعا بهم اى غلبني جهما وقال ابو حيان حكى ابن الاعراب وغيره
انه يقال للقوم اذ ادعى عليهم بهمهم الله فتكون منصوبا بفعل متغلا لا مفعلا واختلاف حال ينقسم
على تاسع من هزم الالفاظ في الدعاء للانسان او عليه كسقيا ورعا وجردا وعدا وسحقا وتغلا
ونكسا وبوسا وخيبة وتبا او يقاس عليها فيبويه على الاول والاغشش والمبرد على الثاني
قال ابو حيان وينبغي ان يفصل فقال ما كان له فعل من لفظه نقاس وما لا فلا وقد جاز
بعضها في الشعر فوعا قال اقام واقوى ذات يوم وخيبة الاول من يلقى وشريميسر
فالحجور خيل له ولا تغفل هزم المصادر معناه الا في قبيح من الكلام واذا اضيف للنصب
حتم ومما جاز ما بعدك ويحذفك وان شاكسا اذ اما الما يري بلغتنا بلادنا فيعد
الماوي من حصير ومتعب ومما استعمل مفردا معناه قولهم للمصاب المرحوم ونحو فلا ت
وويح وويح له وللتعجب منه وثالثا وويبك وويبك وويبك وويبك قال
الجزولي وهو استعجاز واحتقار قال ابن طاهر ويح كلمة يقال رجة وويبك كلمة يقال
في معني رافه وهي مضافه الى المفعول ومنى اصغرها كزمت النصب ولا يجوز فيها الرفع لانه
مبتد الاخر له واذا افردت جاز الرفع والنصب تقول ونحو له وويح له وويل له وويل له

ولا يقوى النصب في هذا قوله في غير لان هذا مصدر ر لا فعل له وانما يقوى النصب في المصدر
الذي له فعل نحو حمدا وشكرا فالرفع في نحو وويل قوي والغالب على ونحو الرفع وعلى ت النصب
اذا افرد نحو تاله ويجوز ان له وقال ابن ابي التبريق تشاكك التزم نصبه وويح لك التزم
رفعه وفي وويل لك الوجهان ولو فست لسا وينا لكن لا يتعدى التمع فان عطف ونحو على تب
نصبته ولا يجوز رفعه لانه لا خبر له وان عطفت تب على ونحو حاله قبل العطف ويكون جملتان
فعلته على اسميه لسا وينا في المعنى ويقال تب له ونحو له فلا يكون في ونحو الا الرفع كحال
قبل العطف انتهى ومنع الما في عطف ونحو على تب وعكس قال لان ونحو رجة له وت
بمعنى خسرا ان له فيكون منصوبا ان يدعوله وعليه في حين واحد واجيب بان ونحو اخرج
عذر الدعاء وليس معناه الدعاء او تب ايضا دعاه على حدقات الله ما اشعره ويقال
للمصاب المعضوب عليه ويلم ويل له وويل له وويل طويل وويل طويل في نصبه
في الاضافة ويجوز هو والرفع في الافراد ويقال عول وعولك ولا يفرد اما فتعلا تانعا
لويل ومضافا للتبني كلك في سقيا لك واما المعرف بالث فالرفع فيه احسن من النصب
لانه صار معرفة فقوى فيه الابتداء نحو الويل له والخبية لكن اذا خال لك ليس مطردا
في جميعها وانما هو سماع نص عليه سبويه فلا يقال انسق لك والرعي وقال الفراء والحري
نقيا سده ووجاه ابو حيان **ش** ومنه المنة كلبتك وسعدتك وحناشك ودواليك
وهذا اذ بك وحجاز بك وحذار بك وحواليك ولا تنصرف وتلزم الاضافة واما فيهما لظاهر
قال ابن مالك شاذه كغايب وخالف ابو حيان فان افردت تصرفت وزعم يونس لبامفردا
قلت الفم وتثنيها للتثنية وقيل للشفع وزعم السهيلي في حناشك خاصة والكاف فيما هو
خبر مفعول وطلت فاعل وقال الاعلى حرف خطاب وسمع كب كاس **ش** من الواجب حذف
عامله لكونه بدلا من فعل قولهم في اجابة الداعي لبيك وسعدتك اي اجابة بعد اجابة
واستعداد بعد استعداد اي كلما دعوتني وامرنتني اجبتك وساعدتك ولا يتعمل سعدتك
ويحذف بل تانعا للتبني كقوله بعد ويلم ويجوز ان يتعمل حناشك ويحذف ومنه قولهم
حناشك اي عتقا بعد عتق وقد نطق بفعله قالك تحنى على هذا الملك فان
لكل مقام مقالا ودواليك من المدول قالك اذا شق فردا شق بالفر دمثله ودواليك
حتى كلنا غير لابس اي قدا ولنا دواليك كان الرجل في الجاهلية اذا اراد ان يعقد مع امرائه
شق كل واحد ثوب الاخر ليؤكد المودة وهذا اذ بك قالك ضربا هذا اذ بك وطعنا ونضنا
اي بهد اذ بك وحجاز بك اي تحجز حجاز بك اي تمنع وحذار بك اي تحذر اي لكن منك
حذر بعد حذر زاد صاحب البسيط وحواليك اي اطافه بعد اطافه وهذه المصادر ركها لا
تنصرف وهي ملزمة فيها الاضافة والعكس فان افرد منها شي كان متصرفا كقوله
فقال حنان ما اتي بك ههنا واختلف في تثنيتهما اهي تثنية شفع فهما الواحد
والمراد اجابة مؤصوله باخري ومساعدته مؤصوله باخري وحنان مؤصوله باخري
تثنية برادها التثنية على قولين اصحهما الثاني وقالت السهيلي بالاول في حناشك
خاصة كالمراد رجة في الدنيا ورحة في الاخره وزد بان من العرب من استعمل وهو لا

يعتقد الآخر قال طرفه **ح** حنانك بعض الشراؤون من بعض **و** ذهب نوحس الى ان لبيك اسم
مفرد واصل قبل الاضافة لبا مقصور اقبلت الغربة لا اضافة الى الضمير كما قبلوا في لبيك وعليك
والذي ذهب اليه الخليل وسيبويه والجمهور انه تشبيه لب كان حنانك تشبيه حنان لانه سميع لست
ولم يسمع لبا وذكر ابن مالك ان اضافة لبيك الى الظاهر شاذة كاضافة الى ضمير الغائب قال فلي
يدي مرور وقال لبيد ان يدعوني ورده ابوحسان بان سيبويه قال في كتابه يقال لبي زيدا وسعدك
زيد فساق ذلك مساق المنقاس المطرد والكاف في لبيك وسعدك وحنانك الواضع موقع الفعل
الذي هو خبر في موضع المفعول لان المعنى لزوما وانقبذ الاجابتك ومساعة لما تحمى ومعنى
قوله سبحان الله وحنايته اسبح واسبحه والكاف في هذا ذيك ودوالك وحنايتك اذا
وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل كما قال هذك ومد اولئك ونحنك وزعم الاعلم ان الكاف
حرف خطاب لا موضع لانها من الاعراب كهي في اصرتك والحقاك وذلك وحذف النون لشيء
الاضافة ولان الكاف تطلب الاتصال بالاسم كما نصا لما بانهم الاشارة والنون تمنعها من ذلك
فحذفت ورده بان وقوع الاسم الظاهر وضمير الغائب موضع الكاف يطل كونه حرفا وسمع مفرد
لبيك لب بالكسر وهو مصدر بمعنى احبته منصوب مبني كما من وعاق لقله تمكنه كذا فعل عليه
سيبويه ورده ابوحسان على ابن مالك حيث قال انه اسم فعل بمعنى احبته **ص** ومنه سبحان
الله ومعاد الله ورحمته ويلزم سبحان الله في الاصح ويصرف ويلزم الاضافة وعرف سبحان بان
في الشعر واخبر منونا وعبر من قبل انه مبني **ش** من البدل عن فعل سبحان الله اي براه له من
السوا وليس مصدر السبح بل اسم مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاشي وكوليت من لولا
وهم صفت وافقت وسوفت وبناكك ولبيت من صه واف وسوق وباني ولبيك ولا يقال سبح
مخفيا فيكون سبحان مصدر الة ويلزم الاضافة ولا يتصرف وقد يفرق في الشعر منونا ان لم
ينو الاضافة لقوله سبحان سبحا ناعوذ به **ع** وغير منون ان نوبت لقوله سبحان من
عليه الفاجر اذ ادسبحا ن الله فحذف اللط في اليه وابقى المضاف في حاله وعرف بان
والشعر قال سبحانك اللهم والسبحان ومن ذلك معاذ الله بمعنى عبادا لله ويلزم ايضا الاضافة
ولا يتصرف ومنه المحرمان الله بمعنى استزراق الله ويلزم ايضا الاضافة ولا يتصرف ولم ينطق
له بتعل من لقله فيقدر من مضاه اي استزراقه ولا يتعمل مفردا بل مقترنا مع سبحان الله
وقيل يتعمل وحده لان سيبويه لم يذكر مقترنا مع سبحان ولا يسه على ذلك ومذهب سيبويه
ان سبحان علم للتبج منوع الضرف وقيل هو مبني لانه لا يتصرف ولا يتعمل محذوف هذا
الموضع فاشبه الحرف **ص** ومنه سلاما وحجرا ومنه عجا وحجرا ومنه الاكفرا وهل
هو خبر او انشا ويلزم اجتماعها خلافا ومنه افعلم وكرامة ومستم ونعمة عن وحج
ونعام عن ولا افعلم ولا كيد ولا لها ولا فعلته ورعا وهو انما وجارفع بغيرها وطرده
ابن عصفور ومنه صلتا وكرما في التبع وهل منه غفرانك خلافا **ش** من البدل عن فعل
سلاما بمعنى بركة منكم لا خبر بنشا ولا شر ولا تصرف خلافا سلام بمعنى الضمة فانه
يتصرف ومنه حجرا بكسر الحاء يقال للرجل اتبع هذا فيقول حجرا اي امعا اي امتع نفسي
وابعد وابرامنه وقال سيبويه اي ستر وبراه من هذا ومنه قوله تعالى ويقولون

حجرا محجورا ولا يتصرف اذا كان مشا با معنى المباراة والفعود خلافا ما اذا كان عال اصله من
المنع والشر من غير ان يشاب هذا المعنى فانه متصرف كقوله تعالى الذي حجروا من ذلك عجا
وحجرا او شكر الاكفرا قال ابن مالك وهي انشا قال ابوحسان وكذا قال الثوبين ايضا فقلت ان
قلت كيف يكون هذا اما لا يظهر فاعلم ولا شك انه يجوز ان يقول حدث الله حمدا واحمد حمدا
فالجواب ان ما تكلم به سيبويه وحده الذي هو نفس الحمد اعني الذي هو صيغة الانشا
للحمد هذا لا يظهر منه التعل بل يتعا قبان والذي اورد المعترض انما هو محض الخبر عن
الحمد لا نفس الحمد قال ابوحسان والذي ذكره ابن عصفور ان هذه الالفاظ خبر فانه قال
عجا وحجرا او شكر الاكفرا فانه مقام افعالها الناصبة لها اي اعجب عجا
واحمد حمدا واشكر شكر وتعارق ويلد واخواتها في ان معنى هذه الخبر ومعنى تلك الدعاء
وتعارق سبحان الله واخوانه وان كان معناها الخبر من جهة انها تتصرف فتشعل من فوعة
قال عجب لتلك قضية واقا متي **ع** فكم على تلك القضية اعجب **ع** وتلك القصيدة لا تتصرف
وقد سردها سيبويه مع ما هو خير فقال هذا باب ما ينتصب على افعال الفعل المترك وكف
اظهاره من ذلك قولك حمدا وشكرا الاكفرا وعجا وافعلا ذلك وكرامة ومستم ونعمة
عن وحجرا ونعام عن ولا افعلا ذلك ولا كد ولاها ولا فعلن ذلك ورعا وهوانا
فانما ينتصب هذا على افعال الفعل كما تك قلت احمد الله حمدا واشكر الله شكرا واعجب عجا
والرمك كرامة واسرك مستم ولا كد كرامة ولاها ورعا ثم قال سيبويه
وقد جا بعض هذا افعلا يبتدئ ثم يبنى عليه كقولك عجب لتلك قضية البيت قال سمعنا
بعض العرب يقال له كيف اصبحت فيقول حمدا لله وثنا عليه كانه يقول امري وشاني
حمد الله وثنا عليه انتهى قال ابو عمرو بن نفق قول سيبويه حمدا وشكرا ولا كد الاكفرا
بالثلاث حجمة وقد نفرد وعجا مفرد عن وقال ابن عصفور لا يتعمل كقوله الامع حمدا
وشكرا ولا يقال ابد احمد او حرم وشكرا الا ان يظهر الفعل على الجواز ولا يلزم الاضمار
الامع الاكفرا فمزم الامور كحري المثل ينبغي ان يلزم قهرا ما التزم منه العرب
وقال ابوحسان لا يتعمل افعلا وكرامة الاجواب ابد او كان قابلا لال افعلا ذلك اذا فعل
فقلت افعلم والرمك بفعلم كرامة واسرك مستم ولا يتعمل مستم لا بعد كرامة
وكذلك نعم عن بعد حبا لا يقال مستم وكرامة ولا نعم عن وحجرا وكرامة هنا اسم موضع
موضع المقدر الذي هو الاكرام وكذا النعمة عن اسمان في معنى النعام ونعام عن بعيم
النون وكسرها وفخها وانكر ثلوثين الفع والاد الذي قدر سيبويه في كيد اختلاف فيه
فقال الاعلم هي النافعة والمعنى ولا كد اكارب الفعل وحذف الخبر للعلم به وقال
ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة وهما من هممت بالشئ ولا فعلن ذلك ورعا
جواب لمن قال افعلم وان زعم ان زعم رعا وان هان هوانا قال ابوحسان وقول سيبويه
وقد جا بعض هذا افعلا فيه دليل على انه لا يفرده صرح صاحب البسط وهو مخالف
لكلام ابن عصفور انما تتعمل من فوعة انتهى ومن ذلك قولك في التبع كرامة وصلا
لانه صار بدلا من الكرم به واصلف قلت بعضهم ويقدر باصم كرم وصلا

لان ابنيته التي حبس من مالها مقدر الالفعل ومن ذلك غفرانك عدم ان ممالك شعاع
للزجاجي فيما هو يدل من اللفظ باللفظ وقيل هو من قبل ما يجوز ان يارنا صبه واضطرب
كلام ابن عصفور في ذلك فترج قال بالاول ومنه قال بالثاني واختلاف في الفعل الناصب
له معنى الطلب ام بمعنى الخبر فذهب الزجاج الى الاول وان التقدير غفرانك وغفرانك
السجاء ونزدي الى سبويه وذهب الزهري الى الثاني وان التقدير غفرانك غفرانك
وجوز بعضهم الرفع على الاستدأ واصحاب الخبر اي غفرانك مطلوب **ص ومنه**
الواقع في توجيه مع استغناء اول النفس او غيرها او تفصيل غائبة طلب او غيرا وانا
عن خبر اسم عين بتكرير او حضور او مؤكد جملة لا يحتمل غيره ويسمى مؤكده نفسه او غفل مؤكده
غيره ويلزم منه معرفة السمة ولا يقدم عليها في الاصح الا جازك لا تفعل اللازم للاضافة
لناسب الفاعل واولا به غالبا لا اول اولن وجوز الزجاجي توسط وسيبويه رفعه والبرد
النا في **ومن** المشبه به متحرك اخر وث بعد جملة مشتملة على معناه وضاعف دون ضم
للجمل ويجوز ان يسمع قاسم ابن خروف بضعف وابن عصفور سوا وهو اولي ان دخلت الجمل
س من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توجيه سوا كان مع استغناء
كقوله اذ لا اذا سب العدي تار حريمهم وراهوا اذا ما يحكون الى السكاه ام دونه كقوله
خولا واجالا وغيره مولى بتبديت الشب السيادة والحدة سوا كان التوجيه الى الجمل
كامل وكقوله اطربا وانت ففسري ام للنفس كقول عامر بن طفيل مخاطب نفسه
اغرن كعزم البعير في بنت سلوليه **ومن** ما وقع تفصيل غائبة طلب او غيرا فالطلب
خوفشدة والوثاق قاتما منا بغدا واما قد والخبر نحو لاجهدن فاما قد واقعة تحت
واما بلوغ السؤل والامل **ومن** نابت عن خبر اسم عين بتكرير او حضور جوز
سير اسير اي سير وكقولك انا جدر لجد او اهلك بزداد اذن ما الى اتفاق سبيل
اي اجد جدر والخبر نحو انما زيد سيرا واما زيدا لاسير اي سير وكقولك الانك
المستوجبون تفضلا بدار الى نيل التقدم في الفضل اي مبادرون بدار اجعل اللفظ
في التكرير عوضا من ظهور الفعل وقام مقامه في الخبر انما او ما والا فلو كان الخبر عنه
اسم معني وجب رفع المصدر خبر عنه جودك جدر عظيم واما بدارك بدار حريم **ومن**
ما وقع مؤكده المضمون جملة فان كان لا يتطرق اليه احتمال نزول بالمصدر رسمي مؤكده النفس
لانه بمنزلة تكرير الجملة فكأنه نفس الجملة نحو لم على دينار اعترافا وان كان مفهوما
الجملة يتطرق اليه احتمال نزول بالمصدر رسمي مؤكده الغنم لانه كس بمنزلة تكرير الجملة
فانوعها لفظا ومعني غوانت ابني حقا كالك ابو حبان وهذا المصدر المؤكده في
ضربته جوزان ياتي نكرة ومعرفة باللام وبالاضافة فالنكرة نحو هذا عبد الله حقا
وقطعا ويثبت وهو عالم جدر او المعرفة نحو هذا عبد الله الحق واليقين لا الشك
والمضاف نحو صنع الله وكتاب الله وقد التزم في بعضها التعريف نحو البتة كقولك لا افعل
البتة ومعناه القطع ولا يعود الى البتة وانت طالق البتة ثم حذ المصدر المؤكده بضمير
لا يجوز تقديم على الجملة المؤكدة على الصحيح وسببه ان العامل فيه فعل يفسد مفعولها

وهو بضمير المسمى

من جهة

من جهة المفعول اذ التقدير في له على دينار اعترافا اعترافا بذلك اعترافا وفي هو ابني حقا حقا
حقا فاشبه ما العامل فيه معنى الفعل فلم يجز تقديم قياسا عليه واجاز الزجاجي توسط
فيقال هذا حقا عند الله قال لانه اذا تقدم مجرد فقد تقدم مما يدل على الفعل واستشهد بقوله
وكذاكم مصير كل اناس سوف حقا تبليهم الايام وقوله اي ورب القاهم للهدى ما رأت
حقا يا بني عدي اخا اعتلال وعلى ادي اي سفير واجاز قوم تقديمه واستدلوا بقوله
احقار زيد منطلق واوله الما لغون على ان حقا هنا نصب على الظرف لاعلى المصدر راي او حق
زيد منطلق نص عليه سبويه قال ابن مالك رحمه الله واما قولهم احذرك لا تفعل فاحذر
فيه الفارسي تقدير ان يكون لا تفعل في موضع الحال والثاني ان يكون اصله
احذرك ان لا تفعل ثم حذفت ان وبطل عملها وزعم السلوبين ان فيه معنى القسم ولذلك قدم
انتهى وقال ابو حبان قد ادخل سبويه في المصدر المؤكده ما قبله وهو بمنزلة احق لا تفعل
كذا ولا يستعمل الامضا فغالبا بعد لا اول اولن قال في النهاية والاسم المضاف اليه جمل حقه
ان يناسب فاعل الفعل الذي بعده في التكلم والمخاطب والغيبة نحو احدي اكرمك واحذرك
لا تفعل واحذر لم يفعل واحذر لم يزرنا وعلمه ذلك انه قصد يؤكد الجملة التي بعده فلو
اضفته لغير فاعله اختلف التوكيد قاسم ابو حبان فان قلت كيف ادخل سبويه في هذا
المصدر المؤكده لما قبله وليس كذلك لانك اذا فرضت مؤكدا فاما يكون مؤكدا لما بعده قلت
انما هو جواب لمن قال انا لا افعل كذا وانا افعل كذا فبلا شك ان المتكلم يحل كلامه على الحد
فهو مجرد فيما يقول فاذا قلت احذر ذلك جدا فهو مؤكده لما قبله ويجوز سبويه رفع هذا
النوع كالمصدر المؤكده لجملة على تقدير الابتداء او يكون لازم الاضمار كالفعل فصنع
الله مثلا هو اذ ذلك وجوز المبرد رفع الثاني في الخبر المكرر والمضمر فيقال زيد سير سير واما
انت سير **ومن** المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توجيه سبويه
نحذوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه كقولك
مررت به فاذا له صوت صوت حمار وله ضراة ضراة التكل وقوله له صريف صريف
القعود بالمسد واختار يقولنا مشعرا نحذوث عن ما لا يشعر به حوله ذكا ذكا الحمار
فلا يجوز نصبه لان نصب صوت وشبهه اما كان لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا الى فاعل
اذ التقدير في وله صوت وهو بصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل
في موضع وكذا لا يمكن في له ذكا فلم يستقم النصب ويقولنا بعد جملة عما بعد مقرر نحو
صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه ويقولنا حاوية الى اخره عن غوفها صوت صوت حمار
وعليه نوع نوع الحمار فالنصب في ذلك ضعيف لانه لا يثبت على صاحب الصوت فلم يمكن
تقديره بصوت فوجه النصب على منعهم ان الصوت يدل على الصوت ويقولنا ولا صلاحية
للعمل عما يفعله للعمل في المصدر نحو هو صوت صوت حمار فان صوت حمار هنا ينتصب
بصوت لا يصح سره اذا اجتمعت الشروط فان كان معرفة تعيين فيه ما ذكر من النصب
على المصدر نحو له صوت حمار وان كان نكرة حار فيه مع ذلك النكرة بتقدير فعل
اي يخرجهم ويبديده صوت حمار ويجوز الرفع في المعرفة والنكرة على الاشباع بدلا منها

ونعتا في التركة وعلى الخبرية بتقدير المبتدأ فيها وجعل ابن خروف في نصب في هذا النوع أقوى
من الرفع قال لأن الثاني ليس الأول فيدخل الجواز الانتساع وجعل ما ابن عصفور متكا في
لأن في الرفع الجواز في نصب الأصناف والانتساع أولى من النصب أن دخلت الجمل من صاحبه كما
تقدم **مسألة** أنا بواعده صفات كعائذ ابك وهنيا واقايت وقد تعدوا أديانا
كثرا وحيد لا وفاه كفيك وأعوور وذئاب ولا تقاس وفي الصفات خلف والإصح أنها أفعال
والأعيان مفعولات وسمع رفع ترب وقاس سبويه رفع أعيان غير الدعاء **مسألة** أنا بوا
عن المصدر اللزم أصناف ناصبه صفات كعائذ ابك وهنيا لك واقايت وقد تعد الناس
واقايت وقد سار الرب وفي أسما فاعلين وهني من هني كشراف من شرف قال بعض
المخاربة وهي موقوفة على السماع وزعم بعضهم أن ذلك مقيس عند سبويه يقال لكل من
لزم صفة دأب علم بأحوال صاحبها وأخبارها وأنا بوا عنه أعيان أسما أعيان قالوا ثريا وحيد
لا في معنى ترب تده أي لا أصاب خبر أو الترب التراب والحيدل الجواز وقالوا فاه كفيك
أي قال داهية وسعمل هذا في معنى الدعاء أي دهاه الله وقيل ضمير فاه الحبيبة وقالوا
أعوور وذئاب والمفعول به الانتكاد وأصله أن بني عامر لما قاتلوا بني أسد جعلوا في
مقدمتهم عند القاجل أعور مشبه الخلق ذئاب وهو السن فقال بعض الأسديين ذلك
منكر عليهم ولا يقاس هذا النوع اجتماعا لأفعال أرضا ولا جمل ولا رأى الأكثرين أن نصب
الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لتمامها الملتزم أصنافا والتقدير أعور وذئاب
والفعل اتعد ونصب الأعيان على المفعول به بفعل مقدر والتقدير أطمع الله أو الزمك
تربا وحيدا والزمك الله فاه كفيك واستقبلون أعور وذئاب وذهب المبرد إلى
أن هزم الصفات منصوبة على أنها مصادر رجاء على فاعل كالسائر والغائبة والثلوثين
ذهب مجزم إلى أن تربا وحيدا لا انتصاب انتصاب المصدر بدليل جواز دخول اللام فيقال
تربا لك كما يقال سقيا لك وذهب ابن عصفور وابن خروف إلى أن أعور وذئاب
خال والتقدير استقبلون أعور وسمع رفع ترب على الابتداء وما بعد الخبر قال فترب
لأفواه الوشاة وحيد قال أبو حيان ولا ينقياس الرفع في أسما الأعيان التي تدعى بالأنواع
قلت فوها لك على قصد الدعاء بحز وأما غير المدعوى بها فقال سبويه لو قال
أعوور وذئاب كان مصيبا له قال أبو حيان وهو مبتدأ خبر مقدر أي مستقبلكم أو
مصادفكم **مسألة** شرطه أن يكون مقدر لا خلاف لبونس معللا قبله
أفعال الناطق وشرط المتأخرون والأعلم مشاركتها لفعل وقت وفاعلا الجزوي والمبرد
والريائي تنكير والإصح أن نصبه نصب المفعول به المتعاضد في الأصل جاز الأنواع المصدر
ولا يفعل من لفظ واجب الاختيار فان فقد شرط جوبا للام أو من أو الباقيل أو في الإصح
أن وزن وبكثرتهم مقرونا بات ومقل مجردا ومنع الجزوي ويستويان مضافا ويجوز
تقديمه خلافا لنوم لا تعدده ولو مجردا **مسألة** قال أبو حيان تنظا فترت نصوصا لحوين
على اشتراط المصدرية في المفعول له وذلك أن الباعث إنما هو الحدث لا الدوام
وزعم يونس أن قومك من العرب يقولون أما العبيد فدو عبيد بالنصب وتأوله

غيا المفعول

على المفعول له وإن كان العبيد غير مقدر وأول المخارج بتقدير التملك يصير إلى معنى المصدر
كانه قيل أما تملك العبيد أي مما تذكر من أجل تملك العبيد وشرطه أن يكون معتلا لا
المصدر الذي لا تعليل فيه كقعد جلوسا ورجع التثني وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون
من أفعال النفس الباطنة نحو جاز برحوقا ورغبة بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو جاز
زيد فتلا للكفار وقرأه للعلم فلا يكون مفعولا له وشرط الأعلام والمتأخرون مشاركتها
لفعل في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني ناديا بخلاف ما لم يشأ له في الوقت نحو وقد نصت
لنوم شبها لأن النص ليس وقت النوم أو الفاعل نحو والي لشعري لذكر أنك هزم ففاعل
نغروي هزم وفاعل ذكر أنك عري لذكر أي أبك فيجوز أن باللام ولم يشرط ذلك سبويه
ولا أخذ من المتقدمين فيجوز عندهم أن يمتك أسس طعنا عدا في معزوفك وجبت حذر
زيد ومنه بركيم البرق خوفا وطعنا ففاعل الأمانة هو الله والخوف والطعن من الخلق
وشرط الجزوي والمبرد والريائي كونه بغير وإن وجدت فيه الب فزأبك لأن
المراد ذكر ذات السبب الحامل فتلفي فيه التركة فالشعرين زيادة لأختها واليهما ورد
سبويه واليهما نوربان السبب الحامل قد يكون معلوما عنه المحاطب فيجوز عليه فيعرفه
ذات السبب وأما المعلوم له ولا تنافي بينهما فجوز الشروط باتفاق واختلاف
ستم وبقي سابع وهو أن لا يكون من لفظ الفعل فان كان مفعولا مطلقا لأن الشيء لا
يكون علت لنفسه وهذا الشرط راجع إلى معنى الشروط المذكورة كما قال أبو حيان فلهذا كسر
أصريح به واختلف في ناصبه فالصحيح وعليه سبويه والفارسي أن ناصبه مفعول للحدث
نصب المفعول به المتعاضد في الأصل كحرف جبر لأنه جواب له والجواب انداعلى حسب
السؤال فتقولك في جواب لم ضربت زيدا ضربته ناديا أصله للتأديب إلا أنه استقط
اللام ونصب واهذا بعد اليم في مثل ابتغى الثواب بقصدت له لأن الضمير يرد الإشياء إلى
أصولها وذهب الكوفيون إلا أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على استقامت حرف الجز
ولذلك لم يترجموا له استغنا بيا المصدر عنه وكانه عندهم من قبيل المصدر المعنوي
فاذا قلت ضربت زيدا ناديا فكذلك قلت أدبته ناديا وأذهب الزحاج فيما نقل ابن
عصفور عنه إلا أنه ينتصب بفعل مضمون لفظه بالتقدير في حيث أكرامك أكرامك
أكرامك حذف الفعل وجعل المصدر عوضا من اللفظ به فلهذا لم يطره ومضى فقد
شرط من الشروط المتقدم وجب جزم باللام وامتنع النصب فقال فقد المصدرية حيثك
لما وللشعب والسمن ومثاله فقد لك ركة البستان السابكان وقد جزم عن أوالبالا أنها
في معنى اللام نحو خاشعا متصدعا من خشية الله فيظلم من الذين هادوا قبيلا وقيل في
نحو دخلت المرأة النار في حرم ولا يتعين الجمع مع أنه وإن كانا خبر مقدرين لا يمت
يقدران بالمصدر وإن لم يتحد فهما الفاعل أو الموقت لأن حرف الجز حذف في معهما كخبر نحو
أزورك أن تحسن إلي وأنت تحسن إلي ولا يتعين النصب أيضا عند استيفاء الشروط بل يجوز
مع الجزم أن كان مجردا من اللام والإضافة والنصب الترويض الجركا لا مثله السابق ويجوز
ضربته لتأديب وزعم الجزوي إلى تعين نصبه ومنع جزم قال الثلوثين ولا سلف له في ذلك

وان كان معروفا باللام فالجواب اكثر ويقل النصب كقولهم **الا** اقعده الجني عن الاسباحة وقوله **شدوا**
 الامانة فوسانا وركباننا ويجوز للجن والاعارة وان كان مضافا استوى نصبه وجره قال تعالى
 ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وقال لا يلاف قريش ويجوز تقديم المفعول على عامله ومنع
 ثعلب وطائفة ورد بالسماح قال **فاجزعا** ورب الناس ابكي وقال طربت وما شوقا الى
 البيض اطرب ولا يجوز تعدد المفعول له منصوبا كان او مجزورا ومن منع في قوله تعالى ولا
 تمسكوهن ضرارا لتعتدوا فتمسكوهن على جعل ضرارا منعولا له وانما يتعلق به على جعل
 ضرارا محالا **الافعال** **فبها** هو ماض من اسم وقت معني في باطراد لواقع فيه
 ولو مقدر ان اصاب له ويصلح له مهم الوقت ويختص به فان خاز ان خبر عنه او غير غير من تصرف
 اما منصرف كحين او لا غدوة وبكرة عليا والافعال منصرف كعجيدات بين وما عني من بكرة
 وسحر وضي وضحوة وصباح ومساء وليل ونهار وعمة وعشا وعشية وقد منع وجوز الكوفية
 تصرف محي وعمة وليل او ممنوع كسحر معينا مجرد **اشبه المفعول** **فيه الذي**
يسمي ظرفا ماض من اسم وقت او مكان معني في باطراد لواقع فيه مذكور او مقدر ان اصاب
 له في حين جنس يشمل الطرف والحال والسهل والهيل من قول العرب مطرنا السهل والجبل وقولنا
 من اسم وقت او مكان محذوف الحال وقولنا باطراد محذوف السهل والجبل من المثال المذكور فان
 لا يقاس عليه لافي الفعل ولا في الاماكن فلا يقال اخضنا السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والقلول
 بل يقتصر فيه على مورد السماع بخلاف ما ينصب على الظرفية فانه يجوز ان يخلف الاسم والفعل
 غيرهما تقول جلست خلفك فيجوز فعدت خلفك وجلست امامك والنصب للمفعول فيه
 هو الفعل الواقع فيه ظاهر او خفي وقت يوم الجمعة وقت امامك فالقيام واقع في يوم الجمعة وفي
 الامام وهو العامل فيه او مقدر اخو زيد امامك والقتال يوم الجمعة فالعامل فيهما كان او
 مستتر وهو مقدر لا مفعول به وبدات في المتن بالكلام على ظروف الزمان فلذا اقتصر في الحذف
 على ذكره وهو اوسع من المكاد لان جميع اشياء الزمان صالحة للنصب على الظرفية مهما كانت
 او مختصة والسبب في تعدي الفعل الى جميع ظروف الزمان قوة دلالة علمها من جهة ان الزمان
 اخرجه لولي الفعل كما ان السبب في تعديته الى جميع ظروف المكان قوة دلالة علمها من جهة ان
 يدل علمها من جهة المعنى واللفظ **فالمبني** ما وقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وجين
 وزمان وينصب على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل ومنه استري بعبد
 لئلا لان الاستري لا يكون الا بالليل قال بعضهم ولا ينكر التاكيد في الظروف كما لا ينكر في المصدر
 والحال **والخاص** فسمان معذور وهو مال مقدر من الزمان معلوم كسنة وشهر ويومين
 والحرم وسائر اشياء الشهور والصف والشت ولا يعمل فيه من الافعال الا ما ينكر ويبدأ ولا
 فلا يقال مات زيد يومين ومن ثم قدر في اماتة الله مائة عام والشيء وغير معدود وهو الاسما
 الايام كالسنة والاحد وما يخص بالاضافة كيوم الحمل او باليوم والنملة او بالصفة
 كقعدك عندك يوما فتعد عندك فيه زيد وما اضافت اليه العرب لفظ شهر من اعلام
 الشهور وهو رمضان وربيع الاول وربيع الآخر خاصة **شر** ظرف الزمان فسمان **احد**
 متصرف وهو ما جاز ان يستعمل غير ظرف كان يكون فاعلا او مبتدأ او خبرا او ينصب مفعولا

به او ينجز

به او ينجز بغير من كسر في يوم الخميس ويوم الجمعة مبارك واليوم يوم الجمعة واجب يوم الجمعة
 ويجوز ان يكون في يوم القيامة ثم هو نوعان منصرف كحين ووقت وساعة وشهر وعام وكذا
 وغير منصرف كغدوة وبكرة عليا قصد هما التبعين ام لا لان عليهما ما جسيما فتسخران
 استعمال اسما فاما يقال عند قصد التبعين اسما شر السباحة وعند التبعين هذا اسما
 فاخذ من يقال عند قصد التبعين غدوة او بكرة وقت نشاط وعند قصد التبعين لاسيرن الليل الى
 غدوة او بكرة وقد خلوا من العلمية بان ينكر اخذها فيصرفان ويتصرفان ومنه ولحظة
 زرهم فيها بكرة وعشا قال ابو حيان جعلت العرب غدوة وبكرة عليا لهذا الوقتين
 ولم يفعل ذلك في نظائرها كعقمة وضحوة وكحوا وذكر بعضهم ان غدوة في الآية اما ثلث
 لثلاث عشرة عشا **التالي** غير متصرف بان لا خبر عنه ولا خبر بغيره بل يلزم النصب على الظرفية
 او خبر من او تمام يحكموا بتصرف ما خبر من وخبرها كعند وقيل وبغداد من كثرت زيادتها
 فلم نعيد بدخولها على الطرف الذي لا يتصرف وهو انما نوعان ممنوع العترة كسحر اذا كان
 من يوم بعينه وجره من ان والاضا فذكر عوار ورك يوم الجمعة سحر وحيثك سحر وانت
 تريد ذلك من يوم بعينه بخلاف ما اذا كان نكرة فانه يتصرف ويتصرف في نحو حينها سحر
 وكذا ان عرف بانك او الاضا فم غوسير يزيد يوم الجمعة سحر وسحر ومتصرف كعبدات
 بين بمعنى اوقات غير متصلة وذي جمع بعد مصغره ومعناه ولقيته مرارا متفرقة قريب
 تقفها من بغض جمع بعد يدل على ما اراد من المراد ويقصصه بذلك على ما اراد من تقاربها
 لان تصغير الظرف السراذبة التقريب ومنه ما عني من بكرة وسحر وضي وضحوة وصباح
 ومساء وليل ونهار وعمة وعشا وعشية وهذه الاشياء تواتر اريد بها انما كان معينه في وقت
 مواضع العترة وان كانت نكرة ولذلك لا يتصرف ويوصف بالتكرار تقول انتك يوم الخميس
 ضحي مترفع وانتك يوم الجمعة عتمة متاخرة وقد منع عتمة الضرف فتصغر اذا ذاك على
 جنسها كغدوة واحراز الكوفيين تصرف ما عني من عتمة وضحوة وليل ونهار فتقول سحر غلينة عتمة
 وضحوة وليل ونهار **ومنه** ما لم يصف من مركب الاضخان كصباح ومساء اي كل صباح
 ومساء ومساء وبه المضاف معني خلافا للحزري في تخصيص الفعل بالاولى وذو ذوات
 مضافين كوقت الا في لغة وانكرها السهيلي في ذات ويقع تصرف وقت صف حين عرض قيام
 ولم يوصف **الحق** بالمتنوع التصرف ما لم يصف من مركب الاضخان كفلان كفلان يزورنا
 صباحا ومساء ويوم اي كل صباح ومساء وكل يوم قال **ومن** لا يتصرف الواشنة
 صباحا ومساء بضوئه خيالا **وقالت** في الرزق يوم يوم فاعمل طلبا وابغ الفقعة زادا
 وهو مبني حينئذ لتضمنه معنى حرف العطف خمسة عشر خلافا ما اذا اضيف المصدر الى الخبر فانه
 يتصرف فيرفع ظرفا وغير ظرف كقولهم **ولو** لا يوم يوم ما اردنا وقولهم **وقد** غلاك
 مسيب حين لاحي **ولذا** اذا لم يركب بل عطف خوفان ليتأهرا صباحا ومساء وزعم
 الحزري في درع الفواص انه فرق بين قولك يا تنيا صباحا مساء على الاضافة وصباح
 مساء على التركيب وان الفواص يوهون في ذلك فلا يفرقون بينهما وان الفرق هو ان السراذبة
 به مع الاضافة انه ياتي في الصباح وجره اذ قد بر الكلام ياتينا في صباحا ومساء والسراذبة عند

تركيب الاسمين وتباينهما على الفتح انه ياتي في الصباح والمساءل صباحا ومساء فحذف العاطف
وردد عليه ابن بري بان هذا الفرق لم يقل احد بل صرح البراني بان سر عليه صباح مساء وصباح مساء
وصباحا ومساء معا هذا واحد فالت وليس سر عليه صباح مساء مثل قولك ضربت غلام زيد
في ان السر لا يكون الا في الصباح كما شهر ان الضرب لا يقع الا بالاول وهذا الغلام ذون الثاني
لانك اذا لم ترد ان السر وقع فيهما لم يكن في محكك بالمسا فائدة وهذا نص واضح والحق العرب
انما بالمصنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية ذواتا مضافين الى زمان محققين ذواتا مضافين
وذاتا مضافة وذات مفعول وذات مفعول قال اذا شد العصاة ذوات يوم الالفة فانها اجازت
فيها التصرف فيقال سرى عليه ذوات لنيل برقع ذوات قال بعض المنعجين عزمت على اقامة ذي
صباح وزعم السهمي ان ذوات مفعول وذات يوم لا تصرف في لغته ختم ولا غيرها وان الذي يتصرف
عنده انما هو ذو فقط ورده ابو حيان بتصرف سيبويه والجمهور خلاف ذلك والسبب وعدم
تصرف ذوات في لغته الجمهور انما في الاصل صاحب وصاحب صفتان الظرف محذوف والتقدير
في لغته ذاصباح ومساء صاحب هذا الاسم وذات يوم قطع ذوات يوم محذوف الموصوف واقترنت
صفة مقامه فلم يتصرفوا في الصف لئلا يكثر التوسع وعبارة ابن ابي العافية فضعت لذلك ولم
يحل الاظرفا وان اضافها مما قيل اضافة السمي الى الاسم وهي قليلة في كلام العرب فلم يتصرفوا فيها
لذلك واستغنى جميع العرب التصرف في صفة حين عرض قيام مقامه ولم يؤلف لولاك
سر عليه فبها او حديثا او طويلا فبها او صافي عرض حذو موصوفها وانما تصبغت على الظرفية
فلو تصرف فيها فبها فبها او حديثا او طويلا فبها او صافي عرض حذو موصوفها وانما تصبغت على الظرفية
استعملت طرفا وهي الاصل صفة محذوف وملي بحسن فيها التصرف نحو سر عليه قريب وسر عليه
ملن اي قطع من النهار وكو وصفت حين فيها انصفت التصرف نحو سر عليه طويلا من الدهر لانها
لما وصفت صارعت الاشياء وما صبح جواب كم او متى وهو اسم شهر لم يصف اليه شهر
فيل او اصف قال ابن خروف ولذا شهر مفرد واعلام الايام او كان الابد والدهر والليل
والنهار مقرونا بالان لالمبالغة في الفعل واقع في كل تعميم او تواريجا ويجوز في غير هذا
التعميم والتشخيص ان يصلح وجواب تعريف جواب كم خلافا لابن السراج واصناف شهر الى كل
الشهور ووافق سيبويه وخلافه للمتاخرين وقيل نظير المعطوف والموقوف نصب المفعول تباينة
عن المصدر وقيل على حذف المصدر **ش** ما صبح ان يقع جوابا لكم ولا يصلح ان يكون
جوابا لمي هو ما كان موقفا غير معرف ولا يخص بصفة نحو ثلاثة ايام ونومين فانه
يصلح ان يكون جوابا كم سرت فهذا النوع يكون الفعل في جميعه اما تعميما واما تنقيها فاذا
قلت سرت يومين او ثلاثة ايام فالسر واقع في اليومين او في الثلاثة من الاول
الى الاخر وقد يكون في كل واحد من اليومين او الثلاثة وان لم يقع من اول اليوم الى اخره ومن
التعميم صمت ثلاثة ايام ومن التنقيط اذنت ثلاثة ايام ومن الصراح لهما احدث ثلاث
لنال ولا يجوز ان يكون الفعل في احد الايام او الليالي ويكون جواب كم كسر كما ذكر ومعرفة
كالنومين المجهودين وانكر ابن السراج ان يرد جواب كم معرفة لانه من جواب متى اذ يتراد
بها الوقت ويحكم العدد وما صبح ان يقع جوابا لمي فان كان اسم شهر غير مضاف اليه لفظ شهر

فذلك

فذلك يكون الفعل واقع في جميع تعميما او تنقيط الحوسرت المحرم وصرت صفر محتمل
الامر بين واعتكفت المحرم للتعميم واذنت صفر للتنقيط وكلها بفتح جواب متى سرت ومتى
اعتكفت ومتى اذنت وان كان غير اسم شهر فالعمل بخصوص بفعلة عومتي قدمت فيقال يوم الجمعة
فكون القدوم في بعضه وكذا ان كان اسم شهر مضاف اليه لفظ شهر فانه يجوز ان يكون في بعضه
وفي جميعه نحو قدم زيد شهر رمضان وطمت شهر رمضان هذا مذهب الجمهور وزعم الزجاج
انه لا فرق بين المضاف اليه شهر وغيره وانه يجوز ان يكون العمل في بعضه وان يكون في جميعه
قال ابو حيان وهو خلاف نص عليه سيبويه قال والتفرقة بين ذلك بالاستقراء والسمع
وليس للفتن بين فيه حال وزعم ابن خروف ان الفرق بين رمضان وشهر رمضان من جهة ان
رمضان علم شهر ليس كذلك انما هو معرفة باضافته الى رمضان وكذلك سائر الشهور
والعلم واقع على الشخص كجمع صفاته فذلك اسم الشهور كما لا غلام ولا يقع على بعض الشهور
قال وليس كالشهر لانه واقع على جزء من الشهر مفردا او جمعا من جهة انه ليس علم
فاجاز ان يقال سرت الشهر وان ترد ان السري في بعضه واجاز ان يعمل في الشهر ما لا يتناول
حولفتك الشهر وكذا زعم في اعلام الايام انها كالغلام الشهور فاذا قلت سرت او سرت
الحسن لم يكن العمل الا في جميع الايام علمان فاذا اذنت اليه يوم او ليلة فقلت سرت يوم
الثنت او ليلة الثنت خاز ان يكون السري في بعضه وفي جميعه لان تعريفه بالاضافة واجاز
لذلك ان يعمل في المضاف اليها ما لا يتناول حولفتك يوم الحسن ولم يجزه في الحسن وسائر
ايام الاسبوع فلا يقال لفتك الحسن ولا لفتك الثنت قال ابو حيان وما زعم باطل
لان الاسم يشاوب مستواه حكمت نكرة كان او معرفة علم او غير علم والتفرقة بين اسم الشهور
اذ اضيف اليها شهر وبينها اذ لم يصف اليها شهر من جهة انه اذا انفرد الشهر ولم يصف فالعمل
فيه جمعه لانه يتراد به ثلثون يوما ويجوز ان يكون في بعضه وكذلك اسم الايام يجوز ان يكون
في كلها وفي بعضها لانها من قبيل الحسن غير المعطوف وتعمل فيه المتناول وغيره فسوا اضيف اليه
يوم ام لا انتهى وكذا ان كان جواب متى الابد والدهر والليل والنهار مقرونة بالان واللام فانها
مثل رمضان اذ لم يصف شهر يكون للتعميم نحو سر عليه الليل والنهار والدهر والابد ولا يقال
لغيت الليل والنهار وانت ترد لانه في ساعة من الساعات ولا لغيت الدهر والابد وانت
تريد يوم فيه فان قصدت المبالغة جاز اطلاقه على غير العام نحو سرت عليه الابد من الدهر
جاز لا تعميم السري في جميع الابد وما سوي ما ذكر من جواب متى من اعلام الشهور غير المضاف
اليها شهر والابد ونحوه وذلك نحو اليوم والليل ويوم كذا وليلة كذا واسماء الايام واسماء ذلك
يجوز فيه التعميم والتشخيص ان يصلح في الاول نحو قام زيد اليوم والثاني حولفتك زيد
اليوم ويحتمل انما الحوسر زيد اليوم ولون ما يكون العمل في جمعه نحو ظرف وانتصب انتصاف
الظرف هو مذهب الضريرين وزعم الكوفيين انه ليس تظرف وانه ينتصب انتصاف
المشهد بالفعل لان الظرف عندهما انتصب على تقدير في واذا عم الفعل الظرف لم يتقدر
عندهم فيه في لان في تقتضي عندهم التبعيض وانما جعلوه مشبها بالفعل لا مفعولا لانه لا يتراد
بنوه على ان في راوة ينتصب بعد الافعال اللازمة قال ابو حيان وما ذهبوا اليه باطل

لاهم بنوه علي ان في تقضي التبعيض وانما هي للوعا قات نعالي فارسلنا عليهم رعا صرصر في ايام
خسرات فادخل في علي الايام والفعل واقع في جميعها سحرها علمهم سبع لئال وثمانية ايام ضومنا
وقالت ففري القوم فيها صرعي فادخل في علي صرعي الايام والشيء مع ان الرواية متصلة في جميعها
وذهب بعض النحويين الى ان ما كان من الظروف تعطى غير ما اعطى الفعل كالظروف المعذرة
والوقتة فنصب الفعل على تقدير ما يتبعها عن المصدر فوسرت يومين كانه قال
سرت سيرا مقدر يومين لانه لادلالة للفعل عليه وقيل هو مبتدأ ضربه سوطا اي
سير يومين فحذف والضم انه تعدي اليه بعد حذف الجار فنصبه والقول لان الحكماء في اخر
لقوله راجعان الى اصل الظروف لا الى مشتقة النعم وحيثما بلان لقولي في اول الباب
لواقع فيه ناصبه وبقي مسئلة اضافة شهر الى اسم الشهر فاقاب ابو حيان ظاهر كلام
السهمي جوار اضافة شهر الى كل اسم الشهر ووليتي ذلك فلم تتعلم العرب من اسم
الشهر مضافا اليه شهر الارضين في ربيع الاول وربع الآخر واما غير هذه الثلاثة
فلا يضاف اليه شهر لا يقال شهر المحرم ولا شهر صفر ولا شهر جمادى قال وهذا اخذ
اكثر النحويين فاجاروا الاضافة شهر الى سائر اعلام الشهر ولم يخصوا ذلك بالثلاثة التي
ذكرناها انتهى **من مستبسل** بضمة للظرف من الامكنه ما دل على مقدرو في كونه منها
خلاف ولا يعرف الا بالاضافة او جري مجراه باطراد ومنعه الكوفة الا بالاضافة لا يخص الا ب
وحوها والحق به منذ ما قرن بدخلت وقيل هو مفعول به وقيل انشاع وقيل جئت النفس
ان انشع المذخول لان ضا في قال الفراء وكذا ذهبت وانطلقت وابن الطراوة والطريق مطلق
والحق به قيا ما اشتق من الواقع فيه وسما عا عند سيبويه والهم نور ما دل على قرب
او بعد يومين من جرك الكلب **من** الذي يضل للظرفية وتعدي اليه الفعل من الامكنه اربعة
انواع **احدها** ما دل على مقدار ويعبر عنه بمقدور قال ابو حيان وهذا متعارف بان نحو
ميل وقرسج وبريد وغلوم وهذا النوع اختلف فيه هل هو داخل تحت حد المذهب ام لا فالشلوبين
على الثاني لان المذهب ما لا نهاية له ولا حدود محصورة وهذه الظروف المقدرة انما هي
معروفة وحدود محصورة لان الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والفارسي وغيره على
الاول لانه انما يرجع تقديرها الى السماع الا ترى ان الغلوم ما يباع والميل عشرة ايام والقرسج
ثلاثة امثال والبريد اربعة فراسخ والباع لا ينضب الا بتقريب لانه يزيد وينقص فليزم ان
يكون هذه المقدورات غير محقة النهاية والحذوذ بل تحديد على جهة التقريب قال
ابو حيان والضم انه شبهه بالمذهب ولذلك وصل اليه الفعل بنفسه وما ذكر من ان هذا
المقدار ينصب الفعل نصب الظرف هو قول النحويين الا السهمي فانه زعم ان انتصاب
هذا النوع انتصاب المضاف لا انتصاب الظرف لانه لا يقدر بفي ولا يعمل فيه الا ما كان
في معنى المضي والحركة لا يقال فعدت ميلا ولا رفدت ميلا والظرف يقع فيه كل ناصبه فهو اسم
مختل معذرة فكا ان سرت خطوة مقدر فذلك سرت ميلا ونحوه **الثاني** ما لا يعرف
حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كانه وناحية وورا ايام ووجه وكجائتي من قوله
حي خطان جنابني انما يعنون خطين كالتفان العسيرة وكجائي في قوله جنبي فطيم اميل ولا فرق

وكا قطار

وكا قطار من قولهم قومك اقطار البلاد وسوا في جوار نصب ما ذكر على الطرق المذهب والمبين وذهب
الكوفيون الى انه لا يجوز نصب المذهب لعدم الفايعة بل لا بد من وصف مخصوص وما في حكمه فوجدت
مكنا صالحا وكذلك في الجهة ولا يقال فعدت قدما ولا خلفا الاعلى الحال كانت قلت متقدما
ومتاخرا فان خصصت بالاضافة جاز نحو فعدت قدما امك وخلفك **الثالث** ما جاز مجراه
باطراد قال ابن مالك وذلك صفة المكان الغالبة عوهم قريبا منك وشرقي المسجد ومصادر
قامت مقام مضاف اليها تقدير اخو قولهم هو قرب الدار ووزن الجمل وزنته قال والمراة
بالاطراد ان لا يختص ظرفيته بما مل فكا لا يختصا ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه وجعل
ابو حيان من ذلك قنك وخوك وقربك بمعنى قريب الا انه اشبه بالغة قال
وشرقي منسوب الى الشرق ومعناه المكان الذي يلي الشرق قال وذكر سيبويه من هذا
النوع هو فصدرك وهو صدرك وهو صديقك وسوا في هذا النوع وما قبله النكرة
والمعرفة هذا امذهب البصريين واما الكوفيون فلا يكون ظرفا لكان عندهم الا معرفة
بالاضافة فان كان نكرة فليس بظرف عو قام عبد الله خلفا وورا بمعنى متاخرا وقد اما بمعنى
متقدما اما المختص وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالجدار والمسجد والحائوت وقيل هو
ما كان لفظه مختص ببعض الاماكن دون بعض وقيل ما كان له اقطار يخصم وبهايات
خطبه فلا يتعدي اليه الفعل الا بواسطة في اذ اريد معنى الظرفية جلست في الدار الا
ما سمع من ذلك بدونها فانه يحفظ ولا يقاس عليه وهو كل مكان مختص مع دخلت نحو
دخلت الدار والمسجد فذهب سيبويه والمحققان انه منصوب على الظرف تشبيها للمختص
بغير المختص وذهب الفارسي ومن وافقه الى انه مما حذف فيه في انشاعا وانتصب
على المفعول به وذهب الاقتصار وجماعة الى انه مما يتعدي بنفسه فهو مفعول
به على الاصل لاعل الانشاع وذهب السهمي الى انه ان اتسع المذخول فيه حتى يكون كالبلد
الخطيم كان النصب لا بد منه كدخلت العراق ويقبح ان تقول دخلت في العراق وان
ضا في بعد النصب جدا لان المذخول قد صار ولو جازا ونقح كدخلت في البحر وادخلت اصبعي
في الحلقه قال ابو حيان وسكت عن المتوسط وقياس تفصيل انه يجوز فيه الوجود
التعدي بنفسه وكواسطة في والحق الفراء بدخلت وذهبت وانطلقت فقال العرب عدت
الى اسم الاماكن دخلت وذهبت وانطلقت وحكى اناهم يقولون دخلت الكوفة وذهبت
اليمن وانطلقت الشام قال ابو حيان وهذا اسم لم يحفظ سيبويه ولا عزم من البصريين
والفراء نقة فيما ينقله وقالت المبرد ليس من هذا الباب بل هو مما استعمل منه حرف
الجر وهو الافي ومما سمع نصبه الطريق قال كما عمل الطريق الثعلب اي في الطريق
وهو ضروري لقوله فالأخفى ام معبد اي في خفي وذهب بعضهم الى ان انتصاب الطريق
ظرفا يجوز في الاختيار وانه مشهور في كلام العرب ومقبول واختاره ابن الطراوة
النوع الرابع ما دل على محل الحركة المشتق هو من اسمه لمفعد ومرفد ومضلي
ومعكف نحو فعدت مقعد زيدا وقعودي مقعد زيدا وهو مقفيس شرط ان يكون
العامل فيه اصل المشتق منه ولا يجوز ان يعمل فيه غيره فلا يقال فعدت محلي

قال كل شيء محدث الغور فعمداه صريح وضار وقال الم الف في الدار ما نطق سوي طلال
ويوصف كالحجوج رحل سوي زيد قال اصحابهم الجليل كان فيهم سوا ما قد اصاب بني النضير
وتفرد سوي عن غير بانها تنزيم الاضافة لفظا خلافا غير فانها تقطع عنها لفظا وتنوي كما
سباني ولا يعترض على هذا بقوله تعالى مكانا سوي فان سوي فيه بمعنى مشي ولسن
الذي الكلام فيه ونضاف سوي الى المعرفة والتركيب كالمبتدئين الساتين وقيل انما تنفرد
عن بانها لا تنضاف الا الى المعرفة بخلاف غير فانها نضاف الى الترتيب وردة انوها تنفرد سوي
طلل وسوي لليل ونحو كثرات **ومن هنا** عند وهي لبيان كون مطروقا خاصا حسنا او
مغني او قريبا حسنا او مغني في الاول خوف لاراه مستفرا عنده والثاني خوف ان الذي عنده
علم من الكتاب والثالث خوف عند سدره المنتهى عند حاجته الماوي والرابع خوف عند مديك
مقتدر رب ان لي عندك بنتا في الجنة وانهم عندنا طين المصطفين الاختيار ما عندهم ينقد وما
عند الله تعالى وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولى ولم تستعمل الا منصوبة على الظرفية
كما مثل او محمودة من خواصها راحة من عندنا وانما تستعمل في غيرها في الايام لانها
تصدق على الجهات الست والاشهر كسرعينها ومن العرب من يفتحها ومن العرب من يضمها
ومن هنا لذي وهي بمعنى عند لا بمعنى لذي في الاصح ومن كانت مغربة كان تفارق لذي عنده
من اوجه احدها انما لا تحذف الا عند غير من كما تقدم والثاني ان عند تكون ظرفا للاعيان
والمعاني كما تقدم ولذي لا تكون ظرفا للمعاني بل للاعيان خاصة يقال عندي هذا القول
صواب ولا يجوز لذي ذكر ابن السخري في اماليه ومبرمان في خواصه الثالث انك تقول عندي
مال وان كان غائبا ولا تقول لذي مال الا اذا كان حاضرا قاله الجري وابوهلال العنبري
وابن السخري وزعم المعري انه لا فرق بين لذي وعنده قال ابن هشام في المعاني وقول غيره
اولي ونقلب الي لذي مع الصبر يا كاري وعلى قال تعالى ولدينا مزيد وما كنت لذيهم لا
مع الظاهر غولدي الحاجر لذي الابواب ومن العرب من تقول لاني مع المضمرا ايضا كالظاهر
ولد الي وعلى قال الامم يا حيا ع لالي نا عن الناس الصراعة والموافاة فلو برت عقولكم بصرت
بان دواكم لانا وذلكوا اذا اتفقونا على نصر اعدائكم علانا **من هنا** يتوسع في المنصرف
فيجعل مفعولا به ويضم غير مقرون بفي نحو اليوم سرت ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظرف
بل اذا اضمحضت اضمحاضا غير مقرون بفي نحو اليوم سرت ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظرف
بل اذا اضمحضت وجب التضرع بفي لان الصبر يرد الاشياء الى اصوالها ففعال اليوم سرت فيه وسوا
في التوسع ظرف الزمان والمكان فالاول نحو يوم شهدناه سليمان وقامرنا رب يوم لي لاه
اطلال والثاني نحو مشرب اشربه وسئل والاصد شهدنا فيه واطلال فيه واشرب فيه ونحو
الاضافة اليه على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والها رياسارق الليل اهلا الدار والمفعول به
نحو شرب اشربه اشهر يا مشروق الليل اهلا النار ولا يصح الاضافة عند ارادة الظرف لان
تقدير في حول بين المضاف والمضاف اليه فيصح قاله الفارسي ولان الحافض اذا دخل على الظرف

مخرج عن الظرفية قاله ابن عصفور ويجوز حمل الاستناد اليه نحو في يوم عاصف انا خاف
من ربنا يوما عبوسا مخطرا هذا عليه الليل والنهار قال بعضهم ويؤدد ويبدل ويتلنى منه ولا
يجوز في الظرف غير المتوسع فيه قال صاحب البسيط وفي هذا الظرف والتوسع شرط الا ان
يكون الظرف متصرفا في كثره الظرف لا يتوسع فيه لان التوسع منافي لعدم التضرع اذ يلزم منه
ان يبدل اليه ونضاف اليه الثاني والثالث ان لا يكون العامل جزافا ولا انما حاصلا لانها لا يمكن
في الظرف لا في المفعول به والمتوسع فيه مشبه بالمفعول به فلا يعلان فيه والشرع ان يكون
متعديا الى ثلاثة لان الاتساع في اللزوم له ما يشبه به وهو المتعدي الى واحد والاتساع في
المتعدي الى واحد ما يشبه به وهو المتعدي الى اثنين والاتساع في المتعدي الى اثنين له ما
يشبه به وهو المتعدي الى ثلاثة فيجوز فيها واما ما يتعدي الى ثلاثة فليس له ما يشبه به اذ ليس
لنا فعل يتعدي الى اربعة فيصح هذا ما صحح ابن مالك ونسبه ابن عصفور للاكثرين وعزه غير
المرد وقيل يجوز في المتعدي الى ثلاثة ان يضاف اليه بنو حروف الى سبويه وابوهجان الى الجمهور
ولا مبالاة بعدم النظم واللام تجز في اللزوم اذ ليس يبعد نضبه المفعول واما حار فيه لغير
من الحار فكذا هنا وقيل يمنع الاتساع مع المتعدي الى اثنين انما لانه ليس له اصل يشبه به
اذ لا يوجه ما يتعدي الى ثلاثة كحق الاصل والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وهذا
ما صحح ابن عصفور قياسا لما ذكره وسما عا لانه لم يرد الا في المتعدي لواحده واللازم قال
ابوهجان والامر كما قال من عدم السماع مع المتعدي لاثنتين الخاضع ان لا يكون العامل كان
واخواها ان قلنا انها تعمل في الظرف جارا من كثر الحار لانها اذا رفعت ونضبت بشبهها بالفاعل
المتعدي والعمل بالشبه محارفا فانضبت الظرف على الاتساع وهو محارف ايضا كالحار فيمنع
منه قال ابو حيان وهذا ما يقتضيه النظر ونظير قولهم دخلت في الامر لا يجوز حذف
في لان هذا الدخول محارف ووصول دخل الى الظرف بغير وساطة في محارف لم يجمع عليها محارفات
وقال ابن عصفور يجوز الاتساع معها كسائر الافعال ان قلنا بانها لا تعمل في الظرف فواضح
انه لا توسع ولا يمنع التوسط اضافة الظرف الى المظروف المقطوع عن الاضافة المعوض منه
التوسع نحو سير عليه وما انتصب من المضاد نصب الظرف بجوز فيه التوسع ومنه لقد قطع
بينكم واما صفة الظرف نحو سرت قليلا فيضعف فيها التوسع الا ان وصف **وصف** وينوب
مقتدر عن مكانا نقله وزمان كثره وقد يجعل ظرفا دون تقدير او مقام عن مضاف اليه
لا مصدر كما قول خلافا للزحشري **ش** وقد ينوب عن الظرف مضاد كان الظرف مضاف اليه ظرف
ولا بد من كونه معينا لوقت او مقدار وهو كثر في ظرف الزمان نحو حبك صلاة العصر او قدوم
الحاج وانظر تلك حليبا فة قليل في المكان نحو حبك قرب زيدا في مكانا قربا وقد يجعل المصدر
ظرفا دون تقدير مضاف لقولهم احببتا انك ذاهبت اي اوفى وقد يكون النائب اسم عن
غولا كلمة القارطين والاصل من غيبة القارطين ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو
ان والفعل نحو وترغبون ان تكموهن اذ اقدر في خلافا للزحشري **ص** الكلام في الظرف
المنبات ش او ردت في هذا الفصل ما لم استبق الى سبعة واستنباه من مبني ظروف
الزمان والمكان مرتب على حروف **ص** اذ الوقت الماضي والمستقبل في الاصح وتلزم

ابو عبيدة وتزاد **ش** من الظروف المبينة اذ او الدليل على اسميتها الاخبار بها مع مباشرة
الفعل نحو الغمام اذ اطلعت الشمس وانما انما من اسم صريح نحو اعمك غدا اذ اطلعت الشمس
وغيره من الظروف المبينة معنى الشرط غالبا ومن ثم ابرأوها الجملة الفعلية ولازمت الظان جوابها
عواذنا بضر الله الى قوله فبحر وقد لا تضمن معنى الشرط بل يتجوز للطرفية المحضة نحو
والليل اذ انقضى الليل اذ اسبح وزعم قوم انما نحن عن الطرفية فقال ابن مالك انما وقعت
مفعولاه في حديثه اني لا اعلم اذ كنت على راسك اذ كنت على غصبي ووقعت مبتدأ في قوله
اذ وقعت الواقعة والخبر اذ الثانية وكما فضة رافعة بالنصب خالان والمعنى وقت وقوع
الواقعة خافضة لعموم رافعة لآخرين هو وقت زرع الارض ومجوز في قوله حتى اذ انا
وسبق الى ذلك ان حتى من الثاني والاختصاص من الثالث والتميز وانكروا ذلك كله وجعلوا حتى
في الآية حرف ابتداء اذ اخل على الجملة باسرها ولا عمل له واذا وقعت طرف جوابه محذوف اي
انفسهم اقسامنا وكنت اذ واجبا واذا الثانية بدل من الاولى واذا في الخبر طرف محذوف هو
مفعول اعلم اي شئت وكنت وخرج اخرون انها خبر عن الاستغناء فقالت ابن مالك انما وقعت
للماضي في قوله فقال واذا اراوا انا او انما انفسوا اليها فان الآية نزلت بعد انقضاء
وكذا او لا على الذين اذا ما اتوا ليحلهم قلت لا احد الآية وقال قوم انما وقعت لالحال في قوله
والليل اذ انقضى لان الليل معيار للغيثان وتختص اذا ما متيقن وجوده نحو انك اذ اتممت
او اخرج نحو انك اذ ادعوتني خالان فانها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمضمر كقوله قل
ان كان للذين ولد ولا تدخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل على المتيقن لكونه مهم الزمان
عواذنا من ثم هم الخالدون ولكن اذا اخلص بالمتيقن والمظنون خالقت ادوات الشرط فلم تحرم
الافق الصورة كقوله واذا انصبت خصاصه فتجمل واذا كنت على اذ على الشرط فلا تدخل على
التركاز على الصريح وقيل نزلت عليه حكما واختاره ابن عصفور فلو قال اذ اذ كنت طالع
فما كنت ثم قامت انك في العزة ثانيا وثالثا يقع بها شي على الاول دون الثاني وكما لا يدخل
على التكرار لانك انك على العموم على الصريح وقيل يدل عليه قوله اذ اطلقت امرأة من نسائي
فبعد ما عيدي حر فطلق اربعام لعنك الاعيد واحد وتدخل اليمن على الاول ويعتق اذ
على الثاني وتلزم اذ الاضافة الى جملة صيرها فعل سوا كان مضارعا نحو واذا انتلى عليهم اياتنا
واذا ما تاتيهم بآية ام ما ضحكوا اذ اجاك المنافقون وزعم الفراء ان اذا اذا كان فيها معنى الشرط
لا يكون بعدها الا الماضي وقال ابن هشام ابرأوها الماضي اكثر من المضارع وقد اختلف في قوله
والنفس راعية اذ امارت على ما واذا اتراد ال قليل تقع وقد يلحق اسم بغير فعل فيقول
فعل ينفس الفعل بعد الاسم عواذ السبا انشئت وجوز الاخفش ابرأها حمله فيها اسمان
مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل كقوله اذا باهلي ختم خطيبي وفي ناصب اذ اقول ان احدها
انه شرطها وعليه المحققون واختاره ابن حبان بخلافه على ما مراد وان الشرط والثاني انه
ما في جوابها من فعل وفي شبهه وعليه اكثر من لما تقدم منها ان ملازمة الاضافة الى شرطها
والمعنى في الية لا يعجز المتعاقب في الاشارة بقول ومن ثم اني قولي وتضاف ابداء الاولون انفصلوا
عن ذلك بان قالوا بغير ما فتها وترداد اللفا جاء فخص بلحاجه الاسم في اجزم به ابن مالك

ورده ابو حيان وقيل تدخل على الفعل مطلقا وقيل تدخل على الفعلية المفعولة بعد نقل
الاختصاص ذلك عن العرب نحو خرجت فاذا قد قام زيد قال في المعنى وجهه ان التزم الاسم
معها انما هو الفرق بينها وبين الشرطية الخاصة بالفعلية والفرق حاصل بقدر لا تقتصر
الشرطية بها ولا تختص الجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الجملة لا الاستغناء نحو خرجت فاذا
الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى وهي حرف عند الكوفيين والاختصاص واختاره ابن مالك
وبر حجة قوله خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر الهمزة لان لا يعمل ما بعدها في قبلها وطرف مكان
عند المبرد والفارسي وابن جني واي بكون الحياض واختاره ابن عصفور وطرف زمان عند الرياشي
والراجح والاختصاص الزخري وابن طاهر وابن خروف والشلوبين انما على ما شئت انما فاذا
قلت خرجت فاذا زيد بكونها خبرا على المكان اي فالحصير زيد لا على الزمان لانه لا يخبر به
عن الحية ولا على الحرف لانه لا يخبر به ويذكر بها الفاء دالة عليها واختلف فيها فقال المازني هي
زائدة للتاكيد لان اذ الخامسة فيها معنى الاتساع ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء وهذا
ما اختاره ابن جني وقال مبرمات في عاطفة الجملة اذ او مدخولها على الجملة قبلها واختاره
الشلوبين الصغير وايدى ابو حيان كوقع في موقعها في قوله تعالى ثم اذا انتم تشرنوبون
وقال الزجاج دخلت على جدها في جواب الشرط وزعم ابو عبيدة ان اذ اذ قد تكرر واستدل
بقوله حتى اذ اسلكوكم في ماهد سلا كما سلك الى الشرد قال فزادها لعدم الجواب
فكأنه قال حتى سلكوكم وتاولة ان حتى على حذف جواب اذ **الان** لوقت حضرة انقضاء
وزعم الفراء متفولا من ان والحرف اعرابه والفاء عن عطا ووقيل اصله وان قبل وطرفه
غالبية **ش** من الظروف المبينة **الان** حقيق الله عني والدليل على اسميتها دخول الـ وحرف الجر
عليه وهو اسم الوقت الخاص بجمعه كوقت فعل الانسان حال النطق به او الخاص بجمعه
خوفت **الان** **الان** خوف الله عني قال ابن مالك وطرفيته على غالبية لازمة فقد عجز
عنها الى الاسمية كحديث في النور **الان** حين انتهى الى قعرها فالان في موضع رفع
بالابتداء يعني انتهى خمر وهو مبني لامنا فته الى جملة مذكرها ملحوظ كقوله الى **الان**
لاهيمن ارجوا لك بعد المنيب عن ذلك **الان** والفاء منقولة عن اول قولهم في معناه الاواب
وقيل عن يالان ان بين اذا قرب وقيل اصله وان قبلت الواو والفاء حذف لتقيا الساكنين
ورد بان الواو قبل الالف لا تقلب كالحواد والسواد وقيل حذف الواو والفاء الى الالف
كما قالوا ارام ورواها استعلاوه مزع على فعل ومزع على فعال كزمن وزمان واختلف في علته
بنا في فعال الزجاج بني لتضمن معنى الاشارة لان معناها هذا الوقت ورد بان النصب
معنى الاشارة وهو لا يدخل الـ وقال ابو علي لتضمنه معنى لام التعريف لانه استعمل
معرفة وليس على ذلك فيه زائدة ومنعوه ان ما لك فان تضمن اسم معنى حرف
اختصاصا رايانا في زيادة ما لا يعتد به هدام كون المزيد مضمنا معناه فكيف اذا كان اياه
وقال المبرد وابن السراج لانه خالف نظائره اذ هو نكرة في الاملا استعمل ما اول
وضعه باللام وباب اللام ان يدخل على النكرة وكذا قال الزخري سبب بنايه وقوعه
في اول احواله بالالف واللام فان حصر الاسم في اول احواله التجرد منها ثم يعرض تصرفه

فتلقه فلما وقع الآن في أول احواله بالالف واللام خالف الاسماء واشبه الحروف ورده ابن مالك
بلزوم بناء الجاهل العبر واللات ونحوها مما وقع في أول احواله بالالف واللام وبانه لو كانت مخالفة
الاسماء لغير الاسماء موجبة تشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بنا كل اسم خالف الاسماء بوزن
او غير وهو باطل باجماع وقال ابن مالك بني لشد الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا
يجمع ولا يصغر خلاف حين ووقت وزمان ومترج قال ابو حيان وهو مردود بما رده هو على
التركيب وقال الفراء لما بني لانه نقل عن فعل ما مضى وهو ان بمعنى حان فبق على ما به ح
استغنى على حد ايامه عن قيل وقال ورد بانه لو كان كذلك لم تدخل عليه النسب كما لا تدخل على
قيل وقال وحار فيه الاغراب كما يجوز في قيل وقال وذهبت بعضهم الى انه معرب وفتحه اغراب
على الطرفية واستدل له بقوله كاتبا ثم تتغير الكسر النون اي من الان فحذف النون لانها السالفة
وغيره دل على انه معرب وضعفه ابن مالك باحتمال ان تكون الكسرة كسرة بناء وتكون في بناء الآن
لغات الفتح والكسر كما في شتان الآن الفتح الكسر والفتح والفتح عند في القول باغرابه لانه لم
يثبت لبنائه على معتبر فهو منصوب على الطرفية وان دخلته من جر ووجهه عن الطرفية
غير ثابت ولا يصح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرر غير مزعم وفي شذوذه الالفية لا يصح
ان الذي قال بان احكاه او ان يقول باغرابه كان او انا معرب **ص** امس كما يلي يومك مبني
على الكسر كالزجاج والزجاجي والفتح لغة واغرابه غير منصرف رفعاً ومطلقاً ومنصرفاً لغة
وزعمه قوم حكماً من الامر فان انت اغراب غالباً وكذا ان اصيف او نكر او ثي اجمع او صفر
ص امس اسم معرفة منصرف يستعمل في موضع رفع ونصب ويجر وهو اسم زمان موضع
اليوم الذي يليه اليوم الذي انت فيه او ما هو في حكمه في ارادة القرب فان استعمل الطرف فهو مبني
على الكسر عند جمع العرب وعلة بنايه بنصبه معنى الحرف وهو لام التعريف ولذا لم يثن
مع نونه معرفة لانه لم ينضم اليها وانما ينضم اليها ما هو حاصل واقع وعده ليس بواقع والفرق
بينه وبين سحر حيث لم يثن انه لما عدل عن السحر بنصب معنى الحرف بل انيب مناب السحر
المعروف فصا ومعرفة مثله بالنسبة كما صار عمر معرفة بالنسبة عن عامر العجل وقال
ابن كيسان بني لانه في معنى الفعل الماضي واغراب عدل لانه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل
معرب وقال قوم علة بنايه شبه الحرف اذ اختلف في الدلالة على ما وضع له الى اليوم الذي
انت فيه وقال اخرون بني لشبهه بالاسماء المهمة في انتقال معناه لانه لا ينضم بمسعى دون
اخر واجاز الخليل في لقيته امس ان يكون التقدير لقيته بالامس فخذ الحرفين البناء انت
فتكون الكسرة على هذا كسوة اغراب وزعم قوم منهم الكسائي انه ليس مبني ولا معرباً بل هو
محكي سمي من فعل الامر كما لو سمي باصبع من الصبا فقوله حيث امس اي اليوم الذي كنا
نقول فيه امس عندنا او معنا وكما نوالك ما يقولون ذلك للزور والخلط اذ اراد الانصراف
عنه فكثر هذه الكلمة على السنتهم حتى ماتت اسم الوقت وتعريفه بالاشارة الى انه اليوم
الذي قبل يومك وقال السهيلي تعريفه بالاضافة كتعريف جمع وان استعمل غير ظرف
فذكر سيبويه عن الجاهليين بناءوه على الكسر رفعاً ونصباً وجرّاً كما كان حال استعماله
طرفاً تقول ذهب امس بما فيه واحببت امس وما رايتك منذ امس قال اليوم اعلم

ما يعني به

ما يعني به **ص** ومضرب بفصل فضائه امس **ص** ونقل عن بني عيم انهم يوافقون الجاهليين حالة النصب
والجر في البناء على الكسر ويعربونه اغراب مالا ينصرف حالة الرفع قال شاعرهم اعظم بالرجال
ان عن ياس **ص** وبني امس الذي ينضم امس **ص** وبني عيم من يعرب اغراب مالا ينصرف في حالتي
النصب والجر انصفاً وعلة ما ذكر في سحر من العدل والتعريف وعلة قوله **ص** اني رايت عجباً
مذا امساً ومنهم من يعربه اغراباً المنصرف فينبوذه الاحوال الثلاثة حكاه الكسائي ومضى
الزجاج ان بعض العرب يبنونه وهو مبني على الكسر تشبيهاً بالاصوات وحكي الزجاجي والزجاجي
ان من العرب من يبنيه وهو طرف على الفتح فتلخص فيه حال الطرفية لغتان البناء على الكسر
وعلى الفتح وحال غير الطرفية حسن لغات البناء على الكسر بلا تنوين مطلقاً وتنويناً واغرابه
منصرف وغير منصرف مطلقاً واغرابه غير منصرف رفعاً ونصباً وجرّاً فان قارب
البناء اغراب غالباً غوان الامس ليوم حسن وقال تعالى كان ثم تغى بالامس ومن العرب
من ينصب البناء على **ص** قال **ص** واتي وقت اليوم والامس قبله **ص** سارك حتى كان النفس
تغرب **ص** كسر الين وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم قالوا والوجه في خرجته ان تكون
البناء زائجة لغير تعريف واستغنى عن المعرفة فاستدغم البناء او تكون هي المعرفة
وجر على (ص) رايتك بالاشارة الى الكسر اغراباً لبناء وتغرب أيضاً حال الاضافة غوان امساً يوم طيب
وحال التنكير نحو معنى لبناء امس حسن لا يزيد اليوم الذي قبل يومك وحال التثنية نحو امساً
وحال الجمع نحو امس وامس وامس قال قمر بن ابي ذؤيب تلمس تلمس تلمس العروس
قال ابن مالك في سحر الكافية وحال التصغير قال ابو حيان وهو مخالف لبعض سيبويه وغيره
من النحاة ان امس لا يصغر وكذا اعدا استغنى بتصغير ما هو اشتراك وهو اليوم والليل
قال نعم ذكر المبرد انه يصغر فتبعه عليه ابن مالك وكذا ذكر ابن الدهان في العبر
وهو ذهل عن نص سيبويه **ص** بعد طرف زمان لازم الاضافة فان اصيف او حذف
مضافه ونوي لفظه اعرب او معناه ضم بنا وقديون ح وبنو اغراباً وان نكر نصب طرفاً
وقد يجر ويرفع ولا يضاف لغيره حتى يكف بما **ص** من الطرف المبني في بعض الاحوال
بعد وهي طرف زمان لازم الاضافة له امس **ص** امس **ص** ان يصغر بمضافه
خو جئت بعدك فهو معرب منصوب على الطرفية **ص** فانها **ص** ان يقطع عن الاضافة
لفظاً ومعنى قصيد التنكير فذلك لقوله **ص** شراباً بعد اعل لذة حمر **ص** وقد يجر
قري لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقد يرفع روي فاشربوا بعد بالرفع
ص ان يقطع عنها بان يحذف المضاف اليه لكن بنوي لفظه فيعرب ولا يبنون
لاشتغال المضاف اليه بالحذف **ص** ان يحذف ونوي معناه فيبني على الضم نحو
له الامر من قبل ومن بعد اي من قبل الغلبة وبعدها وعلة ابن مالك بانه كان
حقها البناء والاحوال كلها تشبهها بالحرف لفظاً من حيث انها لا تنصرف بثنية ولا
جمع ولا اشتقاق ومعنى لا تنصرف اي بان معناه لكن عارض ذلك
لزومها للاضافة فاغربت فلما قطعت عنها ونوي معنى الثاني دون لفظه اشبهت
حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك الى السبيلين المذكورين



فثبت وفي الاضمار اكثر النونين يقولون لما اوردت من مضى فيها وتضمنت اشبهت الحروف لتعلمها
بالحروف بعدها معنى يعلق الحروف بغيرها فثبت لذلك مع النونين وكلاهما اعراب حكمي
هشام راسه قبل ومن قبل وانشد ولا وجد العذري قبل حمل وانشد للحليل قوله فما شربوا
بعد المرة خيرا بالضم منونا ولا يضاف بعد جملة ما لم يكف بما تكفوله اعلا فقه ام الوليد بعد ما
افنان راسك كالنعام المحلس ومثله فيما ذكر قبل واول وامام وقدام وورا وخلف واسفل
وتصرف الكل متوسط وانكره الجوزي ومنه شمال وفوق وتحت ولا يتصرفان وعلا وانكران
اي الربع ايضا فثبت لفظا واشبهه الجوهري ودون وحسب لكن نصيبا على الحال وغير بعد
ليس قال البراء بن ابي السراة وابو حيان ولا يجوز فيها والحق زوفا في الاخفش اعراها
مختلفا والحق بعضهم كلا ولا يتصرف بينهما والحق ان اول اواث وان لا يستلزم ثانيا
واذ لو وقع اسما صرفا وانث بالتثنية مثل بعد فيما تقدم من اعراها في الاحوال الثلاثة
وبناءها في الحالة التي يصح على اللفظ المذكور قبل واول وامام وقدام وورا وخلف
واسفل ومنه شمال وفوق وتحت وعلا ودون وحسب وغير من قبل الالة
السابقة ومن تنكرها قوله فساع الى الشراب وكنت قبلنا وفقدت قراة من قبل بالجر
والنونين ومن سب لفظ الاضافة اليه فيه قوله ومن قبل ناري كل مولى قرابة كذا رواه
الثقات بكسر الهمزة وحكى ابو علي ابا هذا من اول بالفتح على تنكيره ممنوع التصرف والضم
على سببه الاضافة ذون قصد الى لفظ المضاف اليه وبالجر على قصد لفظه قال في الصحاح فان
اظهرت الحذف نصبت فقلت ابراهيم اول فقلت وقال الشاعر امام وخلف المرء من لطف ربه
كوالى تزوي عنه ما كان محذرا وحكى الكيتابي اقول تمام ام اسفل بالنصب على تقدير ارفق هذا
ام اسفله قال الشاعر ولم يكن لنا اوك الامن ورا اوزرا وقال لغيا شريكه من
قدام وقال اوتيت فوق من كليب من عل وقال جلود صخر حطة السبل من عل اي
مكان عال ويقال قبضت عشرة بحسب اي خشي ذلك وهذا احشيك من اجل وقبضت عشرة
ليس غير اي ليس غير ذلك مقبوضا وذكر ابن هشام ان شرطها ان تقع بعد ليس وان قول
الغيا لا غير غير جائز وليس كما قال فقد صرح البراء بن السراة وابو حيان ان لا يحسب
فذلك وانشد ابن مالك فعن عمل اسلفت لا غير شمال ويجوز فيها زيا دة على اخوانها
البناء على الفتح فيقال ليس غير والاخفش يقول اعراها في الضم والفتح معا وان حذف النونين
لا ينتظر المضاف اليه وعلى الفتح خبر ليس والاسم محذوف اي ليس المقوم غير ذلك
وراه هو الحسن اعندي لما تقدم في الموصولة ثم انصب في الظرفية الاحسب
فعل الحال قال ابن هشام وما اظن نص على موجودا وانكر ابن ابي الربيع اضافة فعل
لفظ لكن الجوهري صرح بجوازها فقال يقال انتبه من عل الدار بكسر الهمزة قال ابو حيان
ومن غير ذلك ما ذهب اليه محمد بن الوليد من جواز حذف النونين من كل فتقول كل منطلق
جعل غاية ميل قبل وبعد حكا عنه ابو جعفر النحاس وانكر عليه علي بن سليمان ان الظروف
قد خضبت بعلية ليست في غيرهما وما بني من الظروف للذوارة فانه لا يتصرف وانما المغرب
منها فذكر ابن مالك ان فوق وتحت لا يتصرفان اصلا قال ابو حيان ونص على ذلك الاخفش

فقال

فقال اعلم ان العرب تقول فوقك راسك وتحتك رجليك لا يختلفون في نصب الفوق والتحت
لانهم لم يتعلموا الاطراف او جروورين من قال تعالى فخر عليهم السقف من فوقهم وقال
تجري من تحتها الانهار وقد جاء جرف فوق بعلى في قوله فاقسم بالله الذي اهتر عرشه على فوق
سبع وبالنون في قوله لست رهنا بفوق ما استطيع وكلاهما شاذ وامام بن عثمان
فكثير نصير فيهما كما تقدم واما قبل وتحت والنته بعدها الى اسفل فتصرفها متوسطه فري
والركب اسفل منهم بالرفع وقال فعدت كلا الفرختين تحسب انه مولى الحافة خلفها وامامها
ويقال امام زيد من ورايه وزع الجوزي انه يجوز استعياها الاطراف ولا يفسر على
استعياها استعيا ولا يضاف قبل انصاح لجملة ما لم تكف بها خوفا وبقي سبيل تنعين بانث
الاولى العضم ان اصله اواث بوزن افعل قلت الامم الثانية واوامم ادعيت بذليل
قوله في الجمع اوايل وقيل اصله وول بوزن فوعل قلت الواو الاولى هزرة وامام الجمع على
اواول لا يستحقان اجتماع الواوين بينهما الي الجمع **الثانية** العضم ان اول
لا يستلزم ثانيا وانما منعاه ابتد الشيء ثم قد يكون له ثا وقد لا يكون تقول هذه اول
مال النسلته وقد يكسبه بعد ثا وقد لا وقد انه يستلزم ثا كما ان الاخير يقتضي اولا
فلو قال ان كان اول ولدك يدنيه ذكرا فانك طالق فولدت ذكرا ولم يلد غيره وقع الطلاق على
الاول دون الثاني **الثالثة** لاول استعيا لان احدهما ان يكون صفة اي افعل تنقيد
بمعنى الاسبق فيعطى حكم الفعل التفضيل من مع التصرف وعدم تانيته بالتا ودخول من عليه
نحو هذه اول من هذين والقيته عام اول والثاني ان يكون اسما فيكون مضروفا وخولفت
عاما اول او لا ومنه ماله اول ولا الحرف قال ابو حيان وفي محفوظ ان هذا يثبت بالتا وتصرف
انصا اوله واخره بالنون **ص** بين المكان وقيل للزمان وقال الزجاج في نصب ما نص في
اليه وتصرفه متوسط وحك العطف عليه ما لو او وان اضيف لمفرد فان حقيقة ما او الالف
عرض فيه الزمان والروية والاضافة للحميل ولو فعلته على الاصح وقيل يضاف لزمان محذوف
لا الجملة وقيل ما او الالف كافة ولا موضع الجملة وقيل ما كافة والالف اشباع وقيل للثاني
وتضاف بين المصدر لا بينا على الاصح وقيل هي محذوفة منها وتليت ضرورة تكاف
التشبيه وتركب بين خمسة عشر قبلي على الفتح فان اضيفت صدرها جاز انما الظرفية
او اضيف اليها تعين زوايا **ث** قال ابو حيان اصل بين ان تكون ظرفا للمكان
وتتحلل بين شئين او ما في تقدير شئين او اشياء من الحفقت ما او الالف لزم الظرفية
الزمانية وصرفه بغير اصحاب انما ظرف زمان بمعنى اذا ومنه الحديث ساعة يوم
الجمعة بين خروجه الامام وانقضا الصلاة انتهى وذكر الزجاج في انها نصب ما نص في
اليه ونصيرها متوسط قال تعالى هذا افرق بيني وبينك لقد تقطع بينكم بالرفع
مؤدة بينكم بالجر ولا يضاف الا الى متعد دو من اضيفت لمفرد وجب تنكيرها معطوفة
بالواو كالأية الاولى واذا الحفقت الالف او ما كذبت ايضا فثبت ان الحمل سوا كانت اسمية
لقوله فثبت نحن من فته اتانا وقوله فثبت العسرا دارت مناسير او فعلية
وهو قليل لقوله فثبت نسوس الناس والامر امرنا وتقول بيننا انصفتي ظلمي ومنع

تعميم اضافتها الى الفعلية والاقوال لاتضاف الا الى الاسمية واول البيت وخو على انما رخص وزعم
بن الانباري ان بين ح شرطية وما ذكر من ان الجملة بعد بنيا وبينما معناه انهما نفسها دون حذف
مضاف وانها في موضع خبر مذهب الجمهور وذهب الفارسي وابن جني الى ان اضافتها الى الجملة على تقدير
حذف زمان مضاف الى الجملة لان المضاف الى الجملة ظرف الزمان دون ظرف المكان ولان بين تقع على
الكثير من واحد لانها وسط ولا بد من اثنين قافويهما والتقدير بينهما او قات زيد قائم افضل محمدا
واختار ابن السكيت وذهب قوم الى ان ما والاين كافيا في الجملة بعد الموضع لان من الاعراب
وذهب اخرون الى ان ما كافة عن الحقيق والاف اشباع لان كون الالف كافة ما ثبت وثبت وكونها
اشباعا في الجملة بعد الالف في موضع خبر بالاضافة وبعد ما لا يحل انما من الاعراب والاختار للمعارفة
وزعم قوم ان الالف للثبات ووزع فعل ورد بان الظروف كلها مذكورة الا ما شذ وهو قد ادم
وزع اولاحاجة الى الدخول في الشاذ من غير داعية وقد تعاضف بنيت الى مصدر رقا
بنيا تعاضف الكافة وروعه والحق بعضهم بنيتا فاجاز اضافتها الى مفرد مصدر نحو بنيتا قيام
زيد قام عمرو وقال ابو حيان والضمير انه لا يجوز لانه لم يسمع ولا يسمع كاس بنيتا على بنيتا ولا
تضاف بنيتا الى مفرد غير مصدر وكنى اقا فاك ابو حيان وسببه ان تستدعي جوابا فلم يقع
بعدها الا ما يعطي معنى الفعل وذلك والجملة والمصدر من المفردات وقد حذف خبر المبتدأ
بعدها وبنيتا كدلالة المعنى عليه كقوله فبنيتا العشر كما قد حذف الجواب لذلك كقوله
فبنيتا الفتي في ظل نعام غضة تباكرم اخناها وشراف الى ان رمتها الحاديات بسلكة يصيق بها
منه الرحاب الغمام وتلت بنيتا كافي التشبيه في الشعر فاك بنيتا كذا ان رمتي معصنا
قال ابو حيان وباضافة بنيتا الى المصدر راحة ابو حيان ان لك بنيتا غضة من بنيتا
كما قال بعضهم لان بنيتا لاتضاف وانما هي مكتوفة بما دخلت على المختلطين وتركيب بين خمسة عشر
فتبني على الفتح كقوله في حقيقته وبنيتا القوم لفظة بنيتا لا اصل بين هولا وبين هولا
فاثبتت الاصلية وركبت الاثنان تركيب خمسة عشر فانا اصيف صدر بين بنيتا الى عجزها كاخار
بنيتا الظروف كقولك في احكام الامر المشتمل بين بنيتا وزوالها كقولك بين بنيتا اقلس من
الانبدال وان اصيف النبت تعين زوال الظروف ومن ثم خطا ابو الفتح من قال عجزه بين بنيتا
بالفتح وقال الصواب عجزه بين بنيتا بالاضافة **ص ح** بنيتا للثبات وجوز واعرابها
لفحة وتلزم الاضافة للجملة ونذر المفرد وقاسه الكسائي وتركها اندر فتعوض ما وجوز
الاختصاص وقوعها للزمان ونصر فيها نادر وانكرو ابو حيان وفي وقوعها اسم ان ومفعولا
خلف وزعمها الزجاء مؤنولة **ش** من الظروف المبينة حيث وعلم بنيتا شهاها
بالحذف في الافتقار الى استعمال الاضافة الى جملة ونبتت على الصم تشبهت بقيل ونعد
لان الاضافة للجملة كالاضافة لان اشرها وهو الجرح لانها من العرب ما بناها على الفتح
طلبت للتحقيق ومنهم من بناها على الكسر على اصل النطق بالسكانين ولغة طي اذالك
ياها واو فيقولون حوت وفي ثاها ايضا الحركات الثلاث ولغة فتعوض اعرابها يقولون
جلست حيث كنت وحيث من حيث جرت جرحها من وهي عندهم لعند وقري يستند رجم
من حيث لا يغفلون بالكسر فيحتمل الاعراب ولغة البناعلي الكسر وسوا في الجملة الاسمية

او الفعلية قال في المعنى واصنافها الى الفعلية اكثر واكثر ارجح النصب في جلست حيث زيد ارادة
وندرت اضافتها الى المفرد كقوله بنيتا المواضع حيث في العاصم وقوله اما ترى حيث سئل طالعنا
والكسائي يقيسه واندرك من ذلك عدم اضافتها للفظ بان تضاف الى جملة محذوفة معوضا عنها ما
كقوله اذ اريد من حيث ما تحت له اي من حيث حيث والاصح فيها ان تكن للكان قال الاخفش
وقد نرد للزمان كقوله للفتى عقل يعش به حيث تهدي ساقه قدمه اي حيث تهدي
ولا تستعمل غالب الا ظرفا ونذر جرحها بالبا في قوله كان هيا حيث يعلى الارار وبالي وقوله
الى حيث التت رخلها ام فتشم وبلي في قوله فاصبح في حيث التفتت بشرتهم وقال ابن مالك
تصرفت نادرو من وقوعها محذورة عن الظروفية قوله ان حيث استقر من انك راعيه هي
فيه عنز وامان رخت اسمان وقال ابو حيان هذا خطأ لان كونها اسم لان فرع عن كونها
اسم لان فرع عن كونها تكون مبتدأ او لم يسمع ذلك فيها البتة بل انما في البيت هي وحيث
الخبر لانه طريق ولا يصح انما لا تستصرف فلا تكون فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ انتهى وقال
ابن هشام في المعنى العاكب كونها في محل نصب على الظروفية او خفض من وقد خفض بغيرها
وقد يقع مفعولا وفاقا للفارسي نحو الله اعلم حيث تخجل رسالته اذ المعنى انه سبحانه
يعلم نفس المكان المحقق لوضع الرسالة لاش في المكان وناصبها يعلم محذوف مذكورا لعلنه
فاعلم لا باعلم نفسه لان الفعل التفضل لا يصب المفعول به الا ان اوله يعلم قال ولم يقع اسمها
لان خلافه لان مالك انتهى وزعم الزجاء ان حيث مؤنولة **ص** دون للمكان ونصرفه
قال البصريته ممنوع والاختصاص قليل واختار وفاقا للفتى المعاربة يستثنى به فان كان بمعنى
ردى في غير ظرف **ش** من الظروف المبينة في بعض الاحوال دون كما تقدم ذكره في اخوات
قبل وبعد وهو للمكان تقول بعد زيد دون عمرو اي في مكان منقطع عن مكان وهو ممنوع
التصرف عند سبويه وجمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيين الى انه يتصرف لكن
بقلة وخبره عليه ومما دون ذلك فقال دون مبتدأ وبني لاضافته الى مبني والاولون قالوا
تقدر مع ما دون ذلك فحذف ما وقال الشاعر وباشرت جد الموت ولقوت ذوابا وقال
وغير الحمي ذوابا ما وراجها بالرفع ويستثنى به كسري فيما نقله ابو حيان في شرح التنزيل
عن بعض الفهات الحنفية ونقله **لذا** اما دون بمعنى رددي كقولك
هذا ثوب دون فليس بطرف وهو متصرف في جوه الاعراب **ص** ريت مصدر استعمال
بمعنى الزمان فاصيف للفعل وقد يليه ما رايته او مصدرية والكترو وقوعه مستثنى في معنى
ولم يصرحوا بنيتا والعللة قامة **ش** ريت مصدر رايته ريت اذ البيا فاذا استعمال
معنى الزمان خازان يضاف الى الفعل فتقول ائتتكت ريت قائم زيدا في قد ربطه قائم زيدا
خرجت الى طرف الزمان خازانها ما جاز في الزمان انه بنيتا كسائر اسما الزمان المضافة
الى الفعل المبني فكذلك في الظروف المبينة ومن شواهد قوله لا تصعب الامن
الارث مريكة وقوله خليل ريت رقت ريت اقصى لانه وقد يفضل بين ريت والفعل
مما قال ابن مالك زايمة او مصدرية كقوله تحياه حين ملقي بنال السول راجه ريت
ما يستثنى **ص** عوضا مثلث لعموم المستقبل وقد يرد المعنى وقد يضيق للغايضين

كان اي لذن كانت غدوة قال سيبويه لا ينصب لذن غير غدوة ولا يقول لذن نكر لانه لم يكن في كلامهم واذا اعطى على غدوة المنصوب بعدها ففعل لذن غير وعينه جازع عند الاختصاص في المصروف الجرح على الموضع والنصب على الفعل وضعف ابن مالك في شذوذه الكافية النصب واوضحه ابو حيان ومنع الجرح لذن غدوة من نصبه ليس في موضع جرح فليس من باب العطف على الموضع قال ولا يلزم من ذلك ان يكون لذن انصب بعد هذا ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ الاقربا لانه يجوز في التواني ما لا يجوز في الاوائل عدم المشبهة مذكوره في الكافية الشافية ساقطة من التسهيل

ص على حرف وجود لوجود وقال ابن السراج والفارسي وابن حني طرف كاذومعني بالماضي ويتنهي جملتين وعاملها الجواب ويكون ماضيا قال ابن عصفور ومضارع ابن مالك واسميه باذا والفا وحذف لدليل من الظروف المبنية لما التقي حكمه وجوز لوجود والقول بغير فنيها راي ابن السراج الفارسي وابن حني وجاعده حتى قالوا انها طرف بمعنى حين وعبار ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة ومذهب سيبويه وابن خروف انها حرف وتقتضي جملتين وحدت ثانيا معناه وجود اولها نحو ما كانا اكرمتم والعامل فيها على الظرفية جوابا ويكون فعلا ماضيا اتفقا كما في المثال المذكور وقوله فلما احاطتم الى الدراع ضمت وجوز ابن عصفور كونه مضارعا عوفيا ذهب عن ابراهيم اللؤلؤي وجائز ان الشرطي محاذي ذلك والجمهور اولوه بالماضي اي حاذوا اذ الجواب محذوف اي قبل محاذي وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة بالماضي او باذ المحاذية خوفا مما عارضه ابن السراج في غير يشركون وقيل في ايه الفا ان الجواب محذوف اي انفسوا فسمي وقد حذف الجواب لدليل كالاية المذكورة

ص **مأذوم** وهي الاصل خلافا لابن ملكون وقيل المحذوف اللام والسين مركبة وقيل اصلها ما ذو وقيل ما ذو وقيل من ذو او كسر ميم ما لعة وسكون من ذو قبل حركتها وقبل ساكن اشهر فان ولهم ما جملة فظرفان مضافان اليها او الى زمان مقدرا قولان وقيل مستد ان خبرها زمن مقدرا او ماض اسم مرفوع فقال المبرد وابن السراج والفارسي مستد ان له ومعناها الامد في حاضر ومعدود وقول المدح في ماض والاختصاص والزجاج والبرجاني ظرفان خبرها ومعناها بين والكوفية والسهيلية وابن مضا وابن مالك مضافان لفعل حذف والثاني فاعله وقوم خبره محذوف او محذوفان وقيل انما بمعنى من في ماض وفي حاضر وما والي في معدود والشرع نوجب جزه في الحال ورجح خبره من الماض ورفع من ذو ويجوز رفع مصدرها بعد هذا ويجوز وان وصلها ولا يجز ان مضمرها ولا يلحقان بالمضمر على الاصح فيهما

ش من الظروف المبنية مذوم وبسببته وقيل مركبة وعلم الكوفون شر اختكفوا فقال المبر اصلها ذو ومن الخارج وذو الطائفة بمعنى الذي وغيره اصلها من اذ حذف الرمز فالتحق ساكنان النون والذال حركت الذال وجعلت حركتها الغنة التي هي انقل الحركات لانها صلت متفي شينين من والي اذ قولك ما رايته منذ يومان معناه من اول هذا الوقت فقام مقامه فتقوت ثم صلت الهم انما حركت الذال وعندي ان التعليل بالجملة على سائر الظروف قبل وبعد فقط وعوضا اولي ومذا من ذو ومن محذوفه منها عند الجمهور بدليل رجوعهم الى ضم ذاب مذهبهم لاقاء الساكن غومذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسر

اولان بعضهم يقول منذ من طويل فضم مع عدم الساكن على ان بعض العرب يكسر قبل الساكن على اصل التثنية الساكنين وقال ابن ملكون حكى اصلان لان الحذف والتقصير لا يكون في الحروف ولا في الاسماء غير المتكلمة وردة السلوين بانه قد جاز الحذف في الحروف الاثري تخفيفهم ان وان كان وقالوا في كحل على وقد جعل سيبويه على ما اعلو وكسر ميم مذوم من لغة بني سليم كذا قال ابن مالك وقال ابو حيان حكى للحيا في نوادر كسر من ذو عن بني سليم وكسر من ذو عن عكل ولهما ثلاثة اخوال **الاول** ان يلبسها الجملة الاسمية او الفعلية كقوله وما زلت ابغى المال اذ انا بافع وقوله ما زال منذ عقدت يده ازارع وقوله منذ ابتدلت ومثل مالك ينفع

هـ اهاح طرفان فقيل الى الجملة وعليه سيبويه والتراقي والفارسي وابن مالك وقيل الى زمان مضاف الى الجملة وعليه ابن عصفور لانها لا يدخلان عنده الا على اسم الزمان مملوطة اها او مفذوع قال التقدير في رايه منذ يذوقايم منذ من قائم وقيل اهاح مبتد ان فيجب تقدير زمان مضاف الى الجملة يكون هو الخبر وعليه الاختصاص

الحا **الثاني** ان يلبسها اسم مرفوع غومذ يوم الخميس ومبذ يومان وفيها ح مذهب **احدها** وعليه المبرد وابن السراج والفارسي اهاح مبتد ان وما بعدها خبره ومعناها الامد ان كان الزمان حاضرا او مفذوعا واول المد ان كان ماضيا حزه حاضرا المعنى وعبار اهاح حان وتقديرها في المنكر الامد والتقدير امد القطع الروية يوم الخميس **الثاني** وعليه الاختصاص والزجاج والبرجاني ان المرفوع بعد هذا مبتد ومبذ طرفان خبره كما اذا اضيف الى جملة وها حان بين وبين مضافين شعبي ما لفته مذومان بيني وبين لقاية يومان ولا يخفى ما في هذا من التعسف لانه تقدير ما يصح جوابه في موضع من

الثالث وعليه التراكيب والسهيلية وابن مضا وابن مالك اهاح طرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبق فاعلها والاصل مذكان او مضى يومان قال ابن مالك ويرجح ان فيه اجراما ومبذ على طريقة واحدة فهو اولى من اختلاف الاستعمال وفيه خلاص من ابتدا بكرة بلا مسوغ ان ادعي التنكير ومن تعريف غير معناه ان ادعي التعريف قال ابو حيان وقد ورد بان الكوفيين انما قالوا ذلك بناء على رايهم انها مركبة من من وذو الطائفة او من واذا بعد هذا من الصلابة او المصاف في الله وحيا باطلان وبان اخبار الفعل ليس بقراس **الرابع** وعليه بعض الكوفيين انه خبر مبتد محذوف بناء على انها من من وذو الطائفة والتقدير ما رايته من الزمن الذي هو يومان والكلام على هذا القول وما قبله جملة واحدة وعلى الاولين جعلتان وعلى هذا اختلف حلا لجملة مذوم ومبذ مرفوعا محل من الاعراب فقال الجمهور لا وقال السراجي انها في موضع الحال كانه قال ما رايته متعديا وورد بانها خرجت بخبر الجواب كانه قيل له ما امد ذلك قال يومان وبانه لا رابط فيها من ضمير او واو **الحال** **الثالث** ان يقع بعد هذا اسم محذوف فقيل حان اسمان مضافان لان الاسمية قد ثبتت لهما فلا يخرجان عنها ما يمكن بقا وحيا عليها وقد امكن ذلك بان يفعل طرفين في موضع نصب بالفعل قبلها والجمهور على انها ح حرفا خرا لهما الفعل اليكم كما يوم وصل حرف الجرح نقول

منكم سرت كما تقول بكم اثرت ولو كانا طرفين لجاز ان يستغني الفعل بعدها عن العمل فهما
باعماله في خبرهما فكان يقال منكم سرت فيه اوسرته ان اسع كما تقول يوم الجمعة قت فيده او
منكم سرت ولم تنك العرب بذلك وعلى هذا المعنى ان كان الزمان ماضيا ومعنى في ان كان حاضرا
ومعنى من والى جميعا ان كان معزودا نحو ما تراه من هذا الخليل او مذكورا او عامنا او مذكورا
ايام والى العرب على وجوب خبرهما الحاضر وعلى ترجيح خبر ماضيا على رفعه وترجيح رفع
مد لماضي على خبره ومنما التشر في منقوله وربع عفت ان كان من زمانا ومن القليل في منقوله
اقوين مذبح ومنذ حضر ويجوز وقوع مصدر بعدها نحو ما تراه من هذا الخليل او مذكورا او عامنا او مذكورا
ان وصلتها بعدها نحو ما تراه من هذا الخليل او مذكورا او عامنا او مذكورا
من رفع او حذر وهو تقدير زمانا ايضا ومنذ لا تحران الا التظاهر من اسم الزمان او المصدر
على ما بين واجاز المبرد ان جازم عصر الزمان نحو يوم الخليل وما رآته منذ او منذ ورد بان
العرب لم تقله ولا يلحق مذ ومنذ بالظروف المستقرقة عند الجور من الضميرين ومن قال
بانه مبتدأ ان في الحال التي في الحق بالمتصرف **ص** **ص** لكان الاجتماع او وقت
وتجرب من وقع خبر او صلته وصفة وحالا وسكوها قبل حولة وسرها قبل تكون لصفة
ولست ح حرف خبر خلاف للنحاس وتقدر فتكون حالا بمعنى جميع وعزم بقلة وهل هي ح
مقبور خلافا ولا تنسب الاتحاد في الوقت وفاق للشلب وان كان لونه واي حيا **ص**
ش من الظروف العادية المتصرف مع وهي اسم لكان الاجتماع او وقتة تقول زيد مع
عمرو وجئت مع العصور ويدل على استلزامها في قولك معا ودحوها معي عليها في قولهم
ذهب من معه وقد اخذ اذكر من معي قال ابن مالك وكان حقه البناء لشبهه بالحرف في الجود
الحض وهو لزوم واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هي على حرفين بل انما خلق
العود الا انها اعرابت في اكثر اللغات لشيء منها عند وقوعها خبرا وصفة وحالا وصلته
وذا على حضور وعلى قرب فالخضور مخني ومن معي والقوب كان مع العشر شيئا ونسبها
قبل حركته نحو زيد مع عمرو وسرها قبل تكون نحو زيد مع القوم لغة رقيقة وحولتها
اعراب فلذلك تشرت بالعوامل في من معه ومن سكن بني وهو النحاس واسميتها حيا
السكونا فية على الاصح كما يشعرب كلام سبويه لانها معناها منبئة ومفربة واطروزم
النحاس انها حرف خبر وليس بصحة انتهى وبذلك عرف وجه ذكره في الطرفية المبنيات
لانها منبئة في بعض اللغات مع التفتة في اول الكتاب باعراها وتقدر عن الاضافة فتكون
في الاكثر منصوبة على الحال نحو جاني زيدا وبكر معا وقول وقوعها في موضع رفع خبرا كقول
افيقوا بني حرب واحوانا معا وقوله الكف حين حاجتنا معا واختلف في معا فذهبت
الخليل وسبويه وصحح ابو حسان الى ان فتحها اعرابا في حال الاضافة والكلمة ثبات
اللفظ حال الافراد وحال الاضافة وذهب يونس والاختش وصحح وان مالك الى ان
فتحها لفتحة يافتي وانها حين افردت رد اليها الحذف وهو لام الكلمة فصا رمة موزا وابتدأ
ابن مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كما لم يقو وروى ابو حسان بان شأن الظرف غير المتصرف
اذ اخبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع تقول لزيد ان عندك وذهب ابن مالك الى انها

في الافراد

في الافراد مسأولة لمعنى جميع قال ابو حسان وليس يصح فقد قال ثعلب اذ قلت حيا جميعا احتمل
ان فعلها في وقت او وقتين واذا قلت حيا معا فالوقت واحد ولذا ذكر ابن خالويه انها
باقية الدلالة على الاتحاد في الوقت **ص** ومنها كل زمن منهم مضاف للجملة فان صدرت
بمعنى فيها وه راجح او معرب مخرج ومنه البصرية او ما اولام تتغير او لا التبرية فلكذلك
وقد تحز اسمها ويرفع ومنع سبويه اضافة مستقبل لاسمته وخوز لاخفش وان ما لالت
ش من الظروف التي تبني جوار الاوجوب على اسم الزمان المبنية اذا اضيفت الى الجمل والمراذ
بالمهمة ما لا يخفى بوجه حين ومدة ووقت وزمن وما يختص بوجه دون وجه كنهان وصباح
ومسا وعداة وعشية بخلاف ما يختص بنصرف او غيره كما مسي وعده فانه ايضا الى الجمل
ومنه الحذود والمخود والوقت كيومين وليكنين واشبوع وشهر وسنة فلا يضاف شي من
ذلك الى الجمل الفعلية والاسمية على الصحيح عند ابن مالك وغيره ويضاف الجمع اليها كالمفرد
وسواها في الجمل الفعلية والاسمية لكن البناء راجح فيما كان صدرها مبنيا نحو يوم وليلة امه
على حين عانت المشيب على حين تستغيثين كل حكمة مرعوم فيما كان صدرها مع باقيا نافع
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالبناء وقرى السنة بالاعراب وقال الشاعر على حين
لا بد ويترجى ولا يحضر ومات كرم على حين الكلام قليل وقال علي بن النعمان اصل خبرك
رويت الثلاثة بالفتح ومنع البصريون البناء في هذا القسم واوجبوا الاعراب وادان مالك
مذهب اللوحيين بالسماح لقراءة نافع السابقت والابيات وان صدرت الجمل بما او لاخ
ليس لم تختلف الجملة من بقاء رفعها الاسم ونصبها الخبر والاضافة عالا كقولك على حين
ما هذا عن نصاي وقوله ولكن لي شغفنا يوم لا ذو شاعة بمعنى فتسلا عن سوادن
قارب وان صدرت بلا التبرية بقي اسمها ايضا على ما كان من قبل او نصب وقد تحز ويرفع
حكي جديك يوم لا حر ولا برد بالبناء وبالجز والرفع ومات تركتني حين لا مال اعيش به
بالرفع ومذهب سبويه ان الظروف اذا كان بمعنى التقبل تعين اضافة الفعلية والاعوز اضافة
للأسمية لانه بمعنى اذا وهي لانضاف اليها فلو كان انيتك حين زيد ذاهبا خلافا الذي بمعنى
الماضي فانه بمعنى اذ فضاف للفعلية والأسمية معا كهي وذهب الاخفش الى جواز اضافة
المستقبل الى الأسمية ايضا وصحح ابن مالك مستند لاخوقوله تعالى يوم هم بارزون
قال ابو حسان اما احوار الاخفش ذلك لانه مجز في اذ ان تضاف الى الأسمية فكذا
ما هو معناها **ص** او لمبني والحق به في ذلك نافع الدلالة كغيره ومثل والحقار وفاق
لان مالك لا يبنى مضافا لمبني مطلقا **ش** من الظروف التي تبني جوار الاوجوب على اسم
الزمان المهمة اذا اضيفت الى مبني مفرد نحو يومين وجينته والحق را الاكثر وان كل اسم ناقص
الدلالة كغيره ومثل ودون وبين فبنوه اذا اضيف الى مبني نحو ما قام احدكم قال
تعالى انه حق مثل ما انتم تنطقون وقرى ان يصيبكم مثل ما اصاب بفتح اللام وقال
وبنا دون ذلك لقد تقطع بينكم وقال الشاعر واذ اما مثلهم بشر وقال لم يبع الشرب منها
غير ان نطق والقول بين المضاف الى تا المسك ما شعب هذا الاصل وذهب ابن مالك
الى انه لا يبنى مضافا الى مبني بسبب اضافة الى اضلا لظرفا ولان الاضافة من خاصين

الاسماء التي تكون سبب البيا وتعلبه في غير ما موضع فكيف تكون داعية اليه والفتحات في الشواهد
التشبيهية حركات اعراب فمثل في الابد الاولى حال من ضمير حق المسكن وفي الثانية مصدر او حال وفاعل
يصيبكم الله وفي البيت حال وفي غير المثال والبيت حال واستثنى وذون وبين منصوبان على الظرفية
وهذا الذي ذهب اليه هو المختار **ص** ولا يتحقق الرابط الجملة للمضاف اليها الا نادرا **ش**
قال ابن مالك حال مضاف الى جمله مقدر الاضافة الى مصدر من معناه ومن اجل ذلك لا يعود منها
ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك عند نادر القول **ص** منعت منه لتمام ولدت
فيه وقوله ويحسن ليله لا يستطيع بنا حياها الكلب الا هربا فالمعروف انه اذا كان في الجملة
ضمير فصلت عن الاضافة وجعلت صفة لقوله تعالى وانقروا يومئذ ترجمون فيه **ص** **المنقول**
معه هو الثاني واو المصاحفة والاصح انه مقس فقل لا تختص واخبروا بما صلح فيه العطف
ولو جازا والشرا في اللمر بما كان الثاني موثرا الاول وهو سبب والحضر اوي بما في معنى
ما سمع **ش** **المنقول** معه هو الثاني واو المصاحفة خرج غير الثاني واو اما قد يطلق عليه
في اللغة مفعولا معه كالحزور ومع وبنا المصاحفة فيه من مفعول من العامل السابق الامم الو او
وهنا لا ينهم الامم الو او وفي كون هذا الباب مقبلا خلاف في بعض النحويين يقتصر في مسابله
على السماع ونسبه جماعة للكثيرين قال ابن عصفور ومعناه انهم لا يحزرونه الا حيث لا يراد بالواو
معنى العطف لخص لان السماع انما ورد به هناك والحق استغفال القياس فيه ثم اختلف فيقوم
بفتشونه في كل شئ حيث يراد بالواو معنى العطف المحض نحو قام زيد وعمر واو حيث لا يتصور معنى
العطف املا نحو قعدت او سحكت وانتظرتك وطلوع الشمس وعليه ابن مالك وطالبه
والمجاهد كما قال ابو جابر ان خضوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المنقول به فلا يجوز حدث لا يتصور
معنى العطف لتمام الادلة على ان او ومع عطف في الاصل ولا حيث يخص معنى العطف لان
دخول معنى المنقول به هو الذي سوغ خروجه من يقتضيه العطف من المثال الذي توترها
العرب على غيرها الى النصب وقال وسوا صلح فيه العطف حقيقة نحو جازا البرد والطالبسة لان
الحج يعي منها ومجازا نحو سار زيد والنيل اذ يعي عطفه على الجاز من جهة انه لا يفارق زيدا
في حال سركه كما لا يفارق من سار به وقال المبرد والسرا في قياس فيما كان الثاني موثرا الاول
وكان الاول سببا له نحو جازا البرد والطالبسة فالبرد سبب لاستعمال الطالبسة وجبت وزيدا
اي كنت السبب في حبه وقال ابن هشام الحضر اوي الاتعاق على ان هذا امطر في لفظ الاستسوا
والحج في المشع وفي كل لفظة سمعت ويبيح عندي ان يقاس على ما جمع ما في معناه وان لم يكن من
لفظة تقاس وصل على جازا وافق على استوي وفعلت على صنعت وكذا في معناه بما ليس
من الفاظها ومما ليس لا ينبغي ان يحوز انتهى **ص** وناصبه بما سبقه من فعل او شبهه
وقيل الو او وقال الزجاج مضمرة بعدها والكوفية للخلاف والاختصاص انصب انتصاب الظرف
والامح ينصبه المتعدي وكان لامعنوي كما شارح **ش** في ناصب المفعول معه اقوال
احدها والاصح انه ما تقدمه من فعل او شبهه نحو جازا البرد والطالبسة واستوي
الما والخشبة والناقدة متروكة وفصيلها واسترا اربا وزيدا حتى فعل وسوا في الفعل اللازم
والمتعدي عند الكثيرين غولوا خلد الاسد لا كلك ولوترت الناقة وفصيلها لزمها

اقال

وقال قوم لا يكون الامح غير المتعدي لئلا يلتبس بالمنقول به فلا يقال ضربتك وزيدا على انه
مفعول معه وجعل يكون مع كان الناقصة خلاف قال قوم لا لانه ليس فيها معنى حدث تعدي
بالواو والمجهول لان النصب انما مشتقة وانما يدل على معنى سبوي الزمان وقد قال الشاعر
يكون وابهاها كما لا بعد **ش** وقال فلو لم اكنتم وبني ابيكم ومذهب سيبويه انه لا ينصب
العامل المعنوي كحرف التشبيه واسم الاشاع والظرف والجار والمجرور واجاز ابو علي نحو هذا
لك واياه وعلى هذا ردي مطوبا **القول الثاني** ان ناصبه الو او وعليه الجرح في
اختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعلت فيه ورد بانه لو كان كذلك لا ينصب التعمير معها
كما ينصب بان قواها وبانه لا ينظر لها اذ لا يعمل الحرف نصب الا وهو يشبه بالفعل **الثالث**
ان ناصبه فعل مضمرة الو او وعليه الزجاج قال فاذا قلت ما صنعت فاباك فالقيد بولا
يست اباك وانما يعمل فيه الفعل السابق لفعل الو او وعورض بالعطف فان فصل الو او فيه
لم يعم من تسلط العامل وبان في ذكره احواله للباب اذ يصير منصوبا على انه مفعول به لا
مفعول معه **الزابع** ان نصبه بالخلاف ونسبه ان ما لك للكونين ورد بان الخلاف
معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المحررة من اللفاظ وبانه لو كان الخلاف ناصبا
لقبل ما قام زيد لكن عمرو ومقوم زيد لا عمرو واقتله احد من العرب قال ابو جابر وهذا القول
لنصف الكوفيين واكثرهم والاختصاص على ان الو او مبيته لما بعدها ان ينصب ننصب
الظرف لان اصلها البرد والطالبسة مع الطالبسة فلما حذف مع وكنت منتصه على الظرف
ثم ائت الو او مقام ما انتصب ما بعدها على انتصاب ما مع التي وقعت الو او معها اذ لا يصح
انتصاب الحروف كما يرتفع ما بعدها الواقعة موقع غير بار ترفع عن نحو لو كان فيهما الاله الا الله
لفسدتا والاصل غير الله **ص** ولا يقدم على عاملة ولا مصاحبه خلافا لابن حاتم ولا يفصل من الو او
بظرف ولا يكون جملة خلافا لاصول **ش** **المنقول** معه لا يتقدم على عاملة باتفاق
لان اصلها الو او العطف والمعلوف لا يتقدم على عامل المعلوف عليه اجماعا ولا يتقدم على مصاحبه
انصا لما ذكر واجاز ابن حاتم فيقال استوي والخشبة الما لوزوده في العطف قال عليك
ورحمته الله السلام وسماعة هنا قال جعت وخشا غنية وفخمة ولان باب المنقول في التقدم
اوسع محال من باب التابعية وانما المانع من التقدم هنا الحمل على ذلك فاذا جاز في الاصل بقله
او اضطرار جاز هنا بكثرة وسعة ولا يجوز الفصل بين الو او والمنقول معه بظرف ولا بفعل
فلا يقي مقام زيد واليوم عمرو وان جاز الفصل بالظرف بينهما وزع مصدر الافا مثل ان المفعول
معه يكون جملة وخرجه عليه قولهم جاز زيد والشمس طالعة من جعلها حالا لانها لا تنحل الى مفرد
يثنى حيثما فعل ولا مفعول فلا هي مؤنثة واجيب بانها مؤنثة بالحال السببية اي جاز زيد
طالعة الشمس عند مجيء وقيل تول مبتكر او عوج **ص** ويجب العطف بعد مفرد خلافا
للمصريين وثالثها نحو زان اول جملة والنصب بعد مضمرة متصل لم يؤكد وهو نحو ما لك
وزيدا بكان مضمرة قبل الجار او مصدر لا بس بعد الو او وقال السرا في بلاس فان كان
منفصلا او طاهرا رجع العطف واوجب بعضه وقد ينصب بعد ما وكيف بمقدور وهو كانه ناقصة
وقيل تامة وقد رسيبويه مع ما كنت وكيف تكون فقالا ولاديتعين وفروق والصرا في لا

ورجح النصب ان خيف فوات المعية فان لم يصلح الفعل اجاز اضرار صالح فان لم تحسن مع وجب وقيل
بمعنى يتسلط به ويستويان في مضمركم كدور راسه والحايط من كل متعاطفين باضرار الفعل
نقل مسائل هذا الباب بالنسبة الى العطف والمفعول معية خمسة اشياء **الاول**
ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب على المفعول معية وذلك شئ واحد هو ان لا يتقدم الواو الا
مفعول خواتم ورايك وكل رجل وصنعتة والرجال واعضادها والنساء واعجازها هذا قول
الجمهور وجوز الصيرفي فيه النصب بلا تاويل وجوز بعضهم فيه النصب على تاويل بما قبل الواو انه
حمله حذف ثانيا في خبره والى التقدير بكل رجل كما في وصنعتة والثاني ان تقدم الواو وحمله غير
متضمنة معنى فعل خوفك انت اعلم وما لك والمعنى عاكلك وهو عطف على انت ونسبته العلم
اليه مجاز **الثاني** ما يجب فيه النصب ولا يجوز فيه العطف ان تقدم الواو وحمله تعلية او
اسمية متضمنة معنى الفعل وقيل الواو ضمير متصل بخبر واو مرفوع لم يؤكد بمفصل نحو ما لك
ورند او ما شاؤك وزيد او ما صنعت واياك فنتعين النصب هنا على المفعول معية ولا يجوز
العطف لا متناحاه الا في الضرورة والنصب في الاستسمية كما في مضمرة قبل الجار وهو اللام وشان
اي ما كان شأنك وزيد او مصدر لا بس منونا بعد الواو اي ما شاؤك وملازمة زيد
او ملازمة استك زيد اذ انض عليه سبويه قال ابو حنيفة ان فلان عن شخصه ابن الصايغ وهذا التقدير
معنى لا اعتراض لان عند سبويه مفعول معية وتقدر بالاملازمة جعل مفعولا به لا مفعولا
معية وقال السراي وابن خروف المقدر فعل وهو لاس لان المصدر لا يعمل مقدرا **الثالث**
ما اختار فيه العطف مع جوار النصب وذلك ان يكون الجوز في الصورة السابقة طاهرا او
ضمير المرفوع من مفعول ما شاؤك عند الله وزيد وما انت وزيد فالأحسن جر زيدا في الاول
ورفعه في الثاني لا يمكن العطف وهو الاصل ويجوز فيه النصب مفعولا معه ومعية بعض
المتأخرين كما بن الحاجب ورد بالسماع قال وماتت في السراي في متلف وسمع ما انت
وزيد وكيف انت وقصعة من تريد قال سبويه اي ما كنت وزيد وكيف انت وزيد وكيف
انت وقصعة من تريد قال سبويه اي ما كنت وزيد وكيف تكون وقصعة من تريد لان كنت
وتكون يتعان هذا التمران في قال الفارسي وغيره وكان هذه المصنعة تامة لانها قصة لا تفعل
هنا فكيف حال دون هذا واختار في الشلوين وقال ابو حنيفة النصب هنا الناقصة وانها
تعمل هنا فكيف خبرها وكذا ما واختلف في تقدير سبويه مع ما كنت ومع كيف تكون اذ كانت
مقصودا لسبويه وقال بضم في كل منهما الكافي والمستقبل وتابعد ابن طاهر ورد ابن ولاد
على المبرد وقال انه لا يجوز الا ما قدر سبويه لان ما دخلت معنى التحقير والاكثار اذ يقال
لمن انكر عليه ما لم يرد ولا يست ما انت وزيد الامن لم يقع منه ذلك ولا ينكر الامانيت
واستقر دون ما لم يقع وليست محذورة الاستفهام وما لك فعل يابها من الاستفهام والمعنى كيف
تكون اذ وقع كذا اي على اي حال تكون الاستفهام انما يكون عند المستقبل **الرابع** ما اختار
فيه النصب مع جوار العطف وذلك ان يختص شروط العطف كمن يخاف منه فوات المعية المقصودة
غولا تعتمد بالسمك واللبن ولا يصحك الاكل والشبع اي مع اللبن ومع الشبع لان النصب يبين
متراد المتكلم والعطف لا يبينه وكذا اذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو فكونوا انتم وبني ابيكم

مكان

مكان الكليتي من الطحال فان العطف وان حسن من حيث اللفظ لكن يودي الى تكلف في المعنى
اذ يصير التقدير كونه انتم وليكونوا هم وذلك خلاف المقصود فاما ما يقع الفعل للتسلط على
تالي الواو امتنع العطف عند الجمهور وجاز النصب على المعية وعلى اضرار الفعل الصالح خوفا جعوا
امرهم وشركهم لا يجوز ان تجعل وشركهم معطوفا لان اجمع لا ينصب الا الامر والكيد وخوفا
فاما ان تجعل مفعولا معية او مفعولا باجمعوا مقدرا ومثله تنوفا للدار والايان فالايان
مفعول معية او مفعول باعتقروا مقدرا فاما ان تحسن والحالة هذه مع موضع الواو تقى
الاخبار وامتنع المفعول معية ايضا لقوله **الخامس** ما يجوز فيه العطف والمفعول معية على السواء
للعطف في العيون وموضع الواو غير صالح لم يقدر وكلمة وذهب جماعة منهم ابو عبيدة والاصمعي
وابو محمد واليزيدي والمازني والمبرد الى جوار العطف على الاول بنضمين العامل معنى يتسلط
به على المتعاطفين واختار في الجزري وقال يجوز في العطف ما لا يجوز في الافراد نحو اكلت خيرا
وليتا فضمين رجعت معنى حسن **الخامس** ما يجوز فيه العطف والمفعول معية على السواء
وذلك اذ الدصمير الرفع المتصل نحو ما صنعت انت واباك وخوراسك والحايط اي خل اودع
وشانك والحق اي عليك بمعنى الزم وامر او نفسه اي ادع وذلك مقس في كل متعاطفين
على اضرار فعل لا يظهر فالعفة في ذلك والعطف جائز ان والفرق بينهما من جهة المعنى اذ المعية
مبهة الكون في حين واحد دون العطف لاحتمال مع ذلك التقدم والتأخر قال ابو حنيفة وفي
تمثيل سبويه بهذا الامثلة وعلى من يعتقد ان المفعول معية لا يكون الامع الفاعل **ص**
ويطابقه وحال بعدم واوجه ابن كيسان **نقل** اذ وقع بعد المفعول معية خبرا قبله او حال
طابق ما قبله نحو كان زيد وعمر متفقين وجا البرد والطباسة شديدا ويجوز عدم المطابقة
لما قبل بان يثنى نحو كان زيد وعمر متفقين وجا البرد والطباسة شديدا ويصح ذلك ابن
كيسان واوجب المطابقة للاول قال ابو حنيفة واية تختار لان باب المفعول معية باب
ضيق واكثر المحوئين لا يقبلونه فلا ينبغي ان يقدم على احرازه شي من مسابله للاسماع من العرب
ص المستثنى هو المحذوف بالا او احدي انقوتها بشرط الافادة فان كان بعضا فمقتضى والا
فمنقطع بقدر يكتفى وقد التوفيق بسوي وابن سفيون الا فيه مع ما بعده كلام مستأنف ولاه
يشك في فعل فان حذف المستثنى منه فله مع الاماله مع سقوطها ولا يكون بعد مصدر مؤكد
قطعا ولا في غير ذلك او شبهه في الاصح وفي لازمه كولو لا وحلف وجوز الزجاء الابدالي في التخصيص
ويكون نصب ما قام الازيد او ان ذكر نصب بالا او بما قبلها اوجه بواسطتها او بان مقدرة بعدها
او بان محذوفة من ان ركب الامنها ومن لا او خلافة للاول اوباء سثنى اقوال فان كان متصلا
موجزا متفقا او كفي اختيار انت اعه بدلا وقال الكوفية عطف ولا شرط افراد المستثنى منه
ولا عدم صلاحية للارتكاب ولا في نفسه تعريف المستثنى منه ولا اختار النصب في متراد ولا مردود
به متضمن الاستثناء خلافا لواعدها فان توسط بين المستثنى منه وصفته فكذلك وقيل النصب
راجع وقيل مساو وقيل واجب وانما منقطع مع متصل متقدم وموجب لغز وهل المتقدم
بدل او مبذل او يقاسر خلف ولا ينبغي مجوز بربايد واسم لا التبرية على اللفظ وجوز الكوفية
في نكرة مجزور ومن والاخفش ومعرفة وان عاد قبل صالحة للاتباع على مبتدا او منسوخ بغير

زال وأخوته صبر أو وصف قال أبو حيان أو حال اتبع العابد حوازا أو صاحبه اختيارا وكذا
مصافي ومضاهي الله **عبرت** بالمتشني كان مالم في الشئ من خلاف قصر الخاء سبويه
من بغير بالاستئناس لأن الباب للمضويات والمستثنى أحد هال الاستئناس كما ترجم في بفتح
الأبواب بالمفعول والحال دون المفعولية والحال قال أبو حيان اجري ابن مالك الباب على
ما قبله من المفعول معه فكل جوب لما بعد وأومع بالمفعول معه كذلك بوب لما بعد الأوسته
بالمستثنى وحده المحذوف بالأواصر اخواتها عقيب أو تقدير من مذكور أو متروك شرط الفائدة
فالخبر شامل لجميع الخصائص وبالأغراض ما عدا المستثنى منها وتحقيقا هو المتصل فانه بعض
الخبر منه غوامض كقولك **الازيد** وتذكر اهو المنقطع نحو ما لم به من علم الاتباع الفطن كان
الظن وان لم يدخل في العلم تحقيقا لأنه ليس بنفسه فهو في تقدير الدخول فيه اذ هو مستحضر
بذكره لتمامه مقامه في كثير من المواضع وتوضيح استثنى خبره مما قبله تقدير او من هذا
الفصل ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبع من العباد في الخط في الاضافه
معنى الاضافه لا خاصية اليوم من امر الله الامن رحم ولا تنكحوا اماتكم اباؤكم من النساء الاما قد
سلف لان السابق زمانه لا يصح دخوله ومثال المذكور ما تقدم والمتروك ما صيرت الازيد
اي احدها وقولنا بشرط القابض لبيان ان المنقطع لا يستثنى من في الواجب ما لم تنفد فلا يقال
ما قوم الارجل ولا قام رجال الازيد لعدم الفائدة فان اذ جاز غوفلنت فيهم الف سنة
الاخيرين عما وقام رجال كانوا اذ دارك الارجل والفائدة كما صلت في النفي للعلوم غوما حان
احدها او الازيد وكذا الاستثنى من المعرفة المنقطع التي لم تخصص غوقام المقوم الارجلا
فان خصصت جاز غوقام المقوم الارجلا منهم **ش** المنقطع بقدر عند المضربين ولكن المشددة لأنه
في حكم جملة متصلة غير الاولى فيقولك ما في الدار احدها احرار اتي تقدير لكن في حار احرار اعل ان
استدراك مخالف كما بعد لكن فيه ما قبلت خبرهم استغوا فاجر والآخرى لكن لما كانت لا يقع
بعد جاز الامر خلاف لكن فانه لا يقع بعد جاز الاكلام تام لقبوه بالاستئناس تشبهها بها اذ كانت
استئناس حقيقة وتفرقا بينهما وبين لكن والكوفيين بقدر ونة بسوى وقال قوم منهم ابو الحار
ابن سغون الامع الاسم الواقع بعدها في المنقطع تكون كلاما متناظرا وقال في غوقامه
وما بالكوب من احد الا الاواري **الافيه** بمعنى لكن والاواري اسم انما منصوب بها والخبر محذوف
كانه قال لكن الاواري بالربع وكذا خبر لا كما حذف خبر لكن في قوله ولكن زحيا عظم المشافر
قال ابو حيان ولا يسوي للتصديق والمنقطع في الادوات فان الافعال التي يستثنى بها لا تقع في
المنقطع لا تقول ما في الدار احدها احرار **ش** استثنى منه تاريخ يكون محذوف وتارة يكون مذكورا
فالاول تجري على حسب ما يقتضيه العامل فله من رفع ونصب وجزءه لتعريفه له
ووجود الاستقوا غوقام الازيد وما صيرت الازيد وما صيرت الازيد وما صيرت الازيد
وما في الدار الا عمرو ولا يكون ذلك عند اكثر النحاة الا في غير الموصوب وهو النفي كما مثله في النفي
والاستنهام غولا تقولوا اعل الله الاحق لا تغدون الا الله وان كان ذلك الا المقوم الظالمون
وجوز بعضهم وقوعه في الموصوب انما غوقام الازيد وما صيرت الازيد وما صيرت الازيد
يلزم منه الكذب او تقديره ثبوت القيام والمغرب والمرو لجميع الناس الازيد وهو غير جاز

مخلاف

مخلاف النفي عنهم الافراد فانه جاز ولو كان الموصوب لازما لدني كلوا ولا فذهب المبرد الى جواز
التفريع نحو لا تقوم الازيد الا كرمك ولو كان هيا الازيد لا كرمك واية غير لان التفريع
يدخل في الجملة الثابتة واما الجواب الذي هو منفي حار عن دخلت فيه الا واحدا الزحيا والابدال
في التخصيص اجز الى جري النفي غوقام كانت قوية امنت فنفعها ايمانها الاقوم بوضع
والتفريع يكون في كل المعولات من فاعل ومفعول به وعن الا مصدر المولد فانه لا يكون
فيه ولذلك اولوا قولك تعالى ان نفل الاظن على حذف الوصف اي طن ضعيفا واجاز الكسائي
في نحو ما قام الازيد مع الرفع على الفاعلية نصب على الاستئناس قال ابو حيان وهو مبني على
ما احاز من حذف الفاعل وجوز ايضا بناء عليه الرفع على البدل من الفاعل المحذوف وهو افق
الكسائي على اجازة النصب طائفة واستدلوا بقوله **ما سبق** الى الحد والفتايد غير
يا ابن الاكرم من والدا **فروى** بنصب الحد وغيره ما سبق الحد غير كوفي **اجيب** بان خبر فاعل
مرفوع والفتايد باضافة الي مبني **والثاني** وهو المستثنى من مذكور نصب على التخصيص
الا في وفي ناصبه اقوال **احدها** انه الا ويحذف ابن مالك وعزاه لسبويه والمبرد واستدل
بانها مختصة بدخولها على الاسم وليس جزء منه فعلت فانه كان ولا التبرئة **الثاني** انه
بما قبل الامن فدل وخبر من غير ان يعدي اليه بوساطة الا وعزى لان خبر وفي لا نصب غير
به بلا واسطة اذ وقعت موقع **الالثاني** انه بما قبل لا يعدي اليه بوساطة وعلمه
السراي وابن البادش والفارسي وابن بشار ذو الردي وعزاه الكليني للتحقيق قياسا
على المفعول معه فان ناصبه الفعل بوساطة الواو ونسبه ابن عصفور لسبويه واجاز
ابن الضابع ورفقا بيبه وبين غير بان ما بعد الامشبه بالنظر للتحقق الذي لا يصل اليه
الفعل **الابو اسلم** حريف الحد وغيره لا ينام ما كالنظر للمهم يصل اليه الفعل بنفسه وقدر فيه
بان قد لا يكون قبل الفعل غوقام **الازيد** **الرابع** انه بان مقدرة بعد لا وعلمه
الكسائي فيما نقله السراي قال تقديره لان زيد لم يقع **الخامس** انه بان عطفه ركت لا
منها ومن لا وعلمه الغير قال ولابد ان رفع من رفع تغليب حكم لا ومن نصب غلب حكم ان
السادس انه انتصب لخالفه الاول لان المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الاول
او عكسه وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور **السادس** انه باستثنى مضمرا وعليه المبرد
والزجاج فيما نقله السراي ولم يخرج عندي قول من ان ارسلك الخلاف واقول انها الثلاثة
الاول والاخير وسوا في نصب المستثنى من المذكور المنفصل والمنقطع الموصوب وغيره غوقام المقوم
الازيد واجاز المقوم الاحراز وما قام احد الازيد وما صيرت احد الازيد وما صيرت احد
الازيد وقال تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله ومن يقبض من رحمة ربه الا المقوم الضان اون
ما فعلوه الا قليل منهم وهو يدل عند البصريين بدل نفع من كل لانه على شئ تكرر العاقل
وعطف عند الكوفيين ولا عندهم حرف عطف لانه مخالف الاول والخالفه لا تكون في البدل
وتكون في العطف بديل ولا ولكن واجيب بان الخالفه واقعة في بدل النقص لان الثاني فيه
مخالف الاول في المعنى وقد قالوا امرت برجل الازيد ولا عمرو وهو يدل لا عطف لان من شرط
لا العاطفة ان لا تكرر قال ابن الضابع ولو قيل ان البدل في الاستئناس قسم على حدته ليس من ذلك

والثاني وهو المستثنى من مذكور نصب على التخصيص

الابدال التي عرفت في باب البدل لكان وجهها وهو الحق وحقيقة البدل هنا انه يتبع موقع الاول
ويبدل مكانه انتهى وزعم بعض الصوريين ان الاتباع يختص بما يكون به المستثنى منه مفرد او قد
رد عليه سيبويه بقوله تعالى ولم يكن لهم منه الا انفسهم فجمع وقد ابدل منه وشرط بعض القدماء
الاتباع عدم صلاحية المستثنى منه للاتحاد كاحد وخوف ورد بالاتباع قال تعالى ما فعلوه الا
قليل منهم وشرط الفراء الحذف التبع في اختيار فيه الاتباع ان يكون المستثنى منه معرفة وورد بالاتباع
قال تعالى ولا يلفظت منهم احد الا امرأتك فيمن نصب وصفي سيبويه ما مررت باحد الا زيدا
وما اتاني احد الا زيدا واختار ابن مالك النصب في المترادف عوماتك احدى الحزب شأن تقع
الناس الا زيدا ولا تنزل على احد من بني نهم ان يديهم الا فستأ قال لانه قد ضعف التشاكل
بالبديل لظول الفصل بين البدل والمبدل منه قال ابو حيان وهذا الذي ذكره لم يذكره اصحابنا واختار
ابن مالك ايضا النصب فمما رده كلام تضمن الاستثناء كقول القائل قاموا الا زيدا وان شئت
تعال ان الامر بخلافه فتقول ما قام القوم الا زيدا فتعصب ولا ترفع لانه غير مستقل والبدل
في حكم الاستقلال قال ابو حيان وهذا التصانم يذكره اصحابنا الان ابن عصفور حكى قوم عن
ابن السراي ورده **واذا** اتبع الحذف عن اولياء الزايدتين او اسم لا الجنسية تعين اعتبار المحل
خوما في الدار من احد الا زيدا وما من الله الا الله واحد وليس زيد بنى الاشتاء ليعابه
ولا الله الا الله وانما تجزى الاتباع على اللفظ لا على الفعل في المعرفة سوى التا والواو الموجب
واختار الكوفيون اتباع حذو ر من اذا كان المستثنى نكرة واختار الاضطر ولو كان معرفة بنا
على رايه من حوازي زيادة من في المعرفة والموجب والشدة عليه قوله وما بالربع من احد الا
الاواري **وعلم** من القودان المنقطع والمقتض للمفرد والمؤخر الموجب لاختيار ر فيه
الاتباع بل جعل النصب في الغلظة في اللغة السريعة خوما لم يرد من علم الا اتباع الظن وما في
الا ان احمد شيعته فشرعوا منه الا قليلا منهم وقد شبه سيبويه نصب المقدم بنعت
النكرة اذا تقدم عليها فانه ينعى على الحال بعد اتباعه في لغة فم يتبع المنقطع بشرط
صحة اعتباره عند المستثنى منه خوما في الدار لا وند قال ويلحق ليس فيها التمسك **الا** العافية
والا العيس فان لم يصح اعتباره خوما زاد الامتناع وما نفع الاما من تعين مقبده عند ختم
العوب وكذا ان تقدم خوما في الدار الاحار واحد في لغة يتبع المقدم حكى سيبويه ما في الا
ايوك اخذ قال سيبويه فيجعلون احدا ابدا ابوك مبدلا منه ووجهه الا بدي بان البدل
لا يمكن تقديمه وقيل هو بدل وهو في سنة الناحية وقال ابن الصايغ اخذ بدل من الا مع
الاستم جوعين وهو شبه بدل الشيء من الشيء لان ما قام الا ابوك في قوة ما قام غير ابوك
وغیر استك اخذ فمض انطلاقة عليه قال ابن عصفور ولا يقال علم هذه اللغة وقد فاسده
الكوفيون والخبر اكون وابن مالك ومن الواو منه قوله **اذ** لم يكن الا البيهون شافع
وقوله فلم يبق الا واحد منهم شقرا اما المتوسط بين المستثنى منه وصفته خوما راجي
احد الا زيدا خبر منك وما قام القوم الا زيدا العقل وما مررت باحد الا زيدا خبر منك
فيحذف فيه الاتباع بدلا والنصب على الاستثناء كالمشاعر والاتباع فيه هو المختار ايضا
مثله للمشاكل هذا مذهب سيبويه واختلف النقل عن المازني قال في مشهور عنه موافقه

سبويه

سبويه ونقل ابن عصفور عنه انه يختار النصب ولا يوجهه لان المبدل منه منصوب الطرف فلا
يلتزم ان يوصف بعد ذلك ونقل ايضا عنه انه يوجب النصب ويمنع الا بدي الى الفصل عنه ثالثة
اقوال قالت ابو حيان والنصب ح اجود من النصب متأخرا ونقل ابن مالك في شذوه الكافية
عن المبرد اختيار النصب ثم قال وعندي ان النصب والبدل مستويان لان لكل واحد منهما
مرحبا فتكا في في لغة يتبع المؤخر الموجب وخبره عليه فزاد فشرعوا منه الا قليلا **واذا**
عاد على المستثنى العام فله الامتداد او احد نواحيه فمير قبل المستثنى العام منه للاتباع
انتم القوم العائدين حواز وصاحبه اختار اخوما اعم بقوله ذلك الا زيدا وما كان حذو عليه
الا زيدا وما حدث احد يقول ذلك الا زيدا فيحذف في هذه الامثلة ان يجعل زيدا ثا بعد
المبتدا او لا يتم كان او المفعول الاول فيكون بدلا منه وهو المختار لان المسوغ للاتباع هو النصب
وهو اقرب الى الظاهر منه الى المضمرة وتحوز ان تجعل تابعا للمضمرة فتكون بدلا منه لان النصب
موجه عليه من جهة المعنى وسواء كان العائدين من الخبر كما تقدم او من الموصف خوما فيهم احد
اخترت عنده بدلا زيدا وما كان فيهم احد يقول ذلك الا زيدا قال ابو حيان والقياس يقتضي
اخر الحال محري الصفة في ذلك خوما اخوتك في البيت عاتين عليك الا زيدا فيحذف اتباع زيد
اخوتك او للمعز المستكن في عاتين لان الحال موجه عليه بالنصب في المعنى وسواء في المسئلة المتصل
والمنقطع خوما اخذ بقوله ارحم الا الوخش قال في لغة لا تزي بها اخذ محكي على الاكوال
فكوالها بالرفع بدل من ضمير محكي وهو منقطع الا ان اخذ او ضمير خاص بالعاقل فلو كان العائدين
بعد المستثنى خوما اخذ الا زيدا يقول ذلك او المستثنى غير صالح للاتباع خوما احد شفع الا الغير
ولما لم يرد الا النصب تعين النصب وامتنع الاتباع البتة ولو كان العاملا غير ما ذكره فما شكر
رحل الرمة الا زيدا وما مررت باحد اعرفه الا محضرو تعين اتباع الظاهر وامتنع اتباع
الصغير اذ لا تأثير للنصب في الروم واعرف ولذا ما زال واحفوت من النواحي خوما راجع
واقدم من بني تميم يسترقدا الا زيدا لا يجوز فيه الاتباع الظاهر لانه في معناه الاتحباب
قالت ابو حيان وهذا يختص بالاستثناء باللام مثل الخويون الابهة والظاهران غير ذلك
خوما طنت احد يقول ذلك غير زيد بالنصب تتعا احد وبالرفع تتعا للصير قال ابن مالك
وفي حكم الظاهر والمضمرة من اتباع اهما غيت المضاف والمضاف اليه خوما حوا احد الا زيدا
ان شئت اتبع المضاف فترفع والمضاف اليه فحصر **ص** ولا يقدم اول الكلام وخوون الكوفيين
والزجاج ولا بعد حذف في خلاف الا بدي وقدمه الكسائي عليه والفرا الامع المزق وعشام
مع الدائم وفي تقديمه على المستثنى منه وخامل متوسط كلام ثالثة يجوز ان كان العاملا
متصرفا **ك** الجهنور على منع تقدم المستثنى اول الكلام موجبا كان او منفيا فلا يقال الا
زيدا قام القوم ولا الا زيدا ما اكل احد طعامك ولا ما الا زيدا قام القوم لانه لم يسمع
من كلامهم ولا ان الامثلة بل الحاطفة وهو وواو مع وجها لا يقدمان وخوون الكوفيون والزجاج
تقديمه واستدلوا بقوله خلا الله الارواح اسواك وانما اعد عباي شعبة معا عبا لك
وقوله وبلد ليس بها طوري ولا خلاف الجح بها انسي ورد في خلا وهي فرع الافلاصل
اولي بذلك وجوز الا بدي في المعنى بعد سبق حرف النية كقوله ولا خلا الجح قال لانه

لم يتقدم على الكلام بحيلته لسبق لا النافية وجوز الكساي تدعيمه على حرف النفي ايضا واجازة
القدر الامتع للرفع ومنه هشام الامع الدائم اما تقديمه على المستثنى منه وعلى العامل فيه
اذ لم يتقدم وتوسط بين جزئي كلام فقيه مذهب **احدها** المنع مطلقا سواء كان العامل متل
منصرفا ام غير متصرف فلا يقال القوم الازيد اقاموا ولا القوم الازيد اقاموا ولا القوم الازيد
في الدار تشبهوا بالمتغول معه قالت ابو حيان وهذا مذهب من يري ان العامل في المستثنى
ما تقدم من فعل وشبهه **والثاني** الجواز مطلقا وصححه بعض الخارئة لوزودة قالت
الاحل على ما خلا الله باطل فلا استثنى من غير باطل وباطل عامل في ذلك الضمير وقاس
كل دين يوم القيامة عند الله الازيد الحنفية بور **والثالث** الجواز مع التصرف والمنع في غير
وعليه الاخص وصححه ابو حيان لان السماع انما ورد بالمتقدم والمتصرف فيقتصر عليه ولا يقدم
على غيره الاثبت من العرب **ص مبنية** لا يستثنى باداة شتان دون عطف على الاصح
وقيل قطعاً والخلاف في موجه فقول حسن وقيل صحيح على انها بدل ومعمول مضمر وقيل بدل
ش لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شتان فلا يقال اعميت الناس الاعرج والاعمى والارباب
ولا ما اعطيت احدا درهما الا عمروا دانقا تشبهها بواو مع حرف الجر فانها لا يصلح
الا الى معمول واحد واجاز قوم تشبها بواو العطف حيث قالت ضرب زيد عمروا وبشر
خالدا وقيل لم يقل احد يجران في صحة التركيب فيقوم قالوا بفساده وانه حين
يقوم قالوا ان تشبه لا على الاستثنى بل على ان الاول بذل والثاني منصوب بفعل مضمر
من لفظ الفعل الظاهر والتقدير الاعرجوا واعطيتهم الدنانير واعطيتهم دانقا واحدا فاحد درهما
وضرب بعضا وقيل كلهما بذلان من الاسمين الكساي يفتن قبل فيبدل من الرفع مرفوع ومن
المنصوب منصوب وعليه ابن السراج وقد ورد ابدال اسمين من اسمين في الموضع في قوله
فاما نزعنا النعم بالنعم بعضه بعضا مما تعدد المستثنى مع العطف فقوم القوم الازيد او عمروا
فما نزعنا النعم بالنعم **ص** والواو بعد حمل متعاطفة للكل ولو اختلف العامل في الاصح وقيل ان سبق
لغيره وقيل ان عطف بالواو بعد مفردين يعم لكل الثاني فان تقدم فلا لاوك فان كان احدهما
مرفوعا ولو معني فلا مطلقا **ش** قالت ابو حيان هذه المسئلة قل من تعرض لها من الخاة
قالت ولم ارم من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في التسهيل والنا مادي في شرحه **قلت**
والامر كما قالت فان المسئلة بغير الاصول البق وقد ذكرها ابو حيان في نفسه في الاشارة
فاجبت ان لا اخلي كتابي منها فنقول اذا ورد الاستثنى بعد حمل عطف بعضها على بعض فهل
يعود للكل فيه مذهب **احدها** وهو الاصح نعم وعليه ابن مالك الا ان يقوم دليل
على ارادة البعض قالت تعالى والذين يرمون أزواجهم الآية فقوله الا الذين تاكلوا ثيابا
ان فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا الا في الجمل لما قام عليه من الدليل وسواء اختلف العامل
في الجمل ام لا على ان العامل في المستثنى انما هو الا لا افعال السابقة **الثاني**
انه يعود للكل ان سبق الكل كغرض واحد نحو حسبت داري على اعمامي ووفقت بسيتاني على
اخوالي وسبقتم سقاني لغيراني الا ان يسا فروا والا فلا اخيرة فقط نحو اكرم العلى وجلس
ديارك على اقاربك واعتق عبيدك **الثالث** ان عطف بالواو عاد للكل او

بالفاو ثم

بالفاو ثم فلا اخيرة فقط وعليه ابن الجاح **الرابع** انه خاص بالجملة الاخيرة واختاره ابو
حيان **الخامس** ان احد العامل للكل او اختلف فلا اخيرة خاصة واذ لا يمكن عمل العوا ممل
المختلفة في مستثنى واحد وعليه اليها مادي بناء على ان عامل المستثنى الافعال السابقة دون
الا **واما** الوارد بعد مفردين وهو حيث يعم لكل منهما فانه الثاني فقط كذا جزم به ابن مالك
خو غلب ما به مؤمن ما يتي كافر الا ان يتي فان تقدم الاستثنى على احدهما تعين الاول نحو
الليل الا قليلا نصفه قالوا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه لكنه تقدم على نصفه فاختص
بالليل لان الاضطرار الاستثنى التاخير ولذا لم تقدم عليه معا فانه يكون الاول نحو استبدلت
الازيد امة اصحابنا باصحابكم فلا زيدا مستثنى من قوله من اصحابنا لامن قوله باصحابكم هذا
اذ لم يكن احدهما مرفوعا لفظا او معني فان كانا مختصين به مطلقا او لا كان او ثانيا نحو ضرب
الازيد اصحابنا اصحابكم وممكت الا الاصا غير عبيدنا ابنانا وضرب الازيد اصحابنا اصحابكم
وممكت الا الاصا غير ابنانا عبيدنا والاشان الثاني فاعل من حيث المعني لانهم لا يملكون
فان لم يعم كونه لكل منهما بل احدهما فقط تعين له نحو طلق نسا وهم الزيدان الا الحسينيات
واصبى الزيد بن نسا وهم الازوي الهني واستبدلت الازيد من امانينا بعبيدنا **ص** وتكرر الا
توكيد فبديل غير الاول منه ان كان معني عنه والاعطف بالواو وجوز الصمري حرطها ولغيره
فان امكن استثنى بعض من بعض فكل ما يليه وقيل الاول وقيل الثاني منقطع او لا فان فرع
العامل شغل باحدهما ونصف غيره والانصب الكل ان تقدمت استثنى وكانت ابن السيد
يجوز خالا واستثنى الاول وخالية الباقي وعكسه وغير واحد ان تاخرت وله مال مند او جوز
الايدي نصب الكل استثنى ورفعا واحدها بغيا او بدلا ايضا في النفي فحكمها معني كالاول
ش اذ كررت الافها حالان **الاول** ان تكون للتاكيد فتجعل كانهما زيدا لم تذكر ويكون
ما بعد الثانية بدلا عما بعد الاولى نحو قام القوم الاحمد الا بابكر وفي كنيته وشروط هذا التكرار
ان يكون الثاني يعني عن الاول كما ان ابابكر يعني عن ذكر محمد فان لم يكن يعني عنه عطف بالواو
لما بينته للاوك نحو قام القوم الازيد او الاحقر او قد اجتمع في قوله فالك من سبعة الاحاء
الارسيم والارمل والرمل ضربان من العدد والرمل لا يعني عن قوله الارسيم فعطف
بالواو وحيا يعنيان عن قوله الاعداء فلم يعطف الارسيم **الحال الثاني** ان تكرر لغير
تاكيد فان امكن استثنى بعضها من بعض فقيه مذهب **احدها** وعليه البصري تون والكساي
ان الآخر يستثنى من الذي قبله والذي قبله يستثنى من الذي قبله الى ان ينتهي الى الاول
حوله على عشرة الانسعة الا ثمانية الاسبعة فانه لا سعة مستثنى عن ثمانية يعني واحد يستثنى
من سبعة وهي من عشرة فصم الاشفاع داخله والاولا راجعة فالمقربة اشان **الثاني**
انها كلها راجعة الى المستثنى منه الاول فاذا قلت له على عشرة الا اشان فالمقربة ثمانية
ومثان ونوع الاول المقربة اشان وتسعون **الثالث** ان الاستثنى الثاني منقطع وللمقر
به على هذا اشان وتسعون ايضا وعليه الفراء والمعنى عليه له عندي ما به الا عشرة سوى الاثنى
التي له عندي وان لم يكن استثنى بعضها من بعض فان كان العامل مفرغا شغل بواحد منهما
ايا كان متقدما او متاخرا او متوسطا ونصب ما سواه نحو ما قام الازيد الاعرج والابكر ولك ان

ترفع بذلك زبد عروها او بكر الكين الاول اولى وان لم يكن مفردا فان تقدمت بصفتها المجمع على
الاستثنائها نحو ما قام الازيد الاعز والاحبال احدى وزعم ابن السيد انه يجوز في ذلك الاستثانة
اوجهه النص على الاستثنائها كما نصه عليه الخوئيون والنصب على الحال قات لا يوافقها تأخرت لحاظ كونها
صفات لان الاوصاف بها فان تقدمت انصبت على الحال وجعل الاول حالا والثاني استثنائها وعلمه
ورديان الا غير متمكن في الوصف بها فلا يكون صفة الا وهي تابعة في اللفظ ولا يجوز تقديمها اضلا وان
تأخرت فلا احد على حاله مفردا والباقى النص عوقام القوم الازيد الاعز والاكبر ويجوز تقديمها اضلا وان
في الاحتجاب نصيب المجمع على الاستثنائها كما قاله الخوئيون ورفع المجمع على الصفو ورفع احد على
على الصفة ونصب الباقى على الاستثنائها كما قال ابن السيد فيما تقدم ان الصفة في المردود وجوز في النفي
نصب المجمع على الاستثنائها ورفع المجمع على التبدل او الكسب ورفع احد على الوجهين ونصب الباقى
على الاستثنائها وحكم ما بعد الاول من هذا النوع حكم الاول من دخول في غير الموجب وخروج في
في الموجب **ص** ويجوز استثنائها المسماوي خلافا لقوم والاكبر وفاقا لابي عبيد والسيراي والكوفي
وعليه حكم جامع الامن اطعم لا المستغرق خلافا للفراف والعدد ثانيا لا يجوز عقد صحيح وهو من
الاشياء نفي وعلمه خلافا للكساي ومباحث الاستثنائها من صناعات الاصوليين **ق** قال
ابو حيان اتفق الخوئيون على انه لا يجوز ان يكون المستثنى مستغرقا للمستثنى منه ولا يكون المستثنى
الا ان ابن مالك نقل عن القزويني جواز ذلك على الف والالفين واختلفوا في غير المستغرق والفرافيين
انه لا يجوز كون المستثنى منه او اكثر بل يكون اقل من النصب وهو مذهب البصريين واختاره
ابن عصفور والابدي والكر الكوفيين واجازوا ذلك وهو مذهب ابي عبيد والسيراي واختاره
ابن خروف والكوفيون وابن مالك وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين الى انه يجوز ان
يكون الحذف النصف فما دونه ولا يجوز ان يكون اكثر من ذلك الجواز الاكثر فوكم تعالى ان عبادي
ليس لك عليهم سلطان الا من انتهيك من الغاوين والغاوين اكثر من الراشدين ومن رغب
عن مله ابراهيم الامن نفسه وخديث مثل عبادي حكم جامع الامن اطعمه والمطعمون
اكثر قطعاً وجوز النصب قوله تعالى قم الليل الا قليلا نصفه قال ابو حيان وجميع ما استدلل
به على التناول والى والمستغرق من كلام العرب انما هو استثنائها الاقل واختلف الخوئيون في الاستثنائها
من العدد على مذاهب اربعة الجواز مطلقا واختاره ابن الضايغ والثاني المنع مطلقا واختاره
ابن عصفور لان اسما العدد مخصوص فلا يجوز ان تزداد الا على ما وصفت له والثالث المنع ان كان
عقد اخو عند عشرين الا عشرين والجواز ان كان غير عقد خوله عزم الا اثنين وزد هذا وما
قبله بقوله تعالى فليست فيهم الف سنة الا حين عاماً وقال ابو حيان لا يكاد يوجد استثنائها
من عدد في شيء من كلام العرب الا في هذه الآية الكريمة قاله في شيء من ادب العرب
على استثنائها من عدد ولا ان خرجت بحذف التثنية ومذهب الجمهور ان الاستثنائها من النفي اشياء
ومن الاشياء نفي فقوم القوم الازيد الاعز او ما قام احد الازيد بدله الاول على نفي القيام عن زيد
والثاني على ثبوته وخالف في ذلك الكساي وقال انه سكوت عنه لاذلاله على ثبوته عليه ولا
ثبوته له واستفاد من الاشياء في كلمة التوحيد من عرف الشروع وبقية مباحث الاستثنائها للذكاة
في الارشاد من علم الاصول لانها بالحق فلا ضربنا عند ذكرها هنا **ص** **مسألة** بوصف

بالاوتشاليها

بالاوتشاليها جامع منكر قال ابن الحاجب غير محصور او شبهه او ذوا الجنسية قال الاخفش ان غيرها
في سبويه كل نكرة وقوم كل ظاهر ومفرد وقيل المراد بالوصف البيان وشرطه ان يصح الاستثنائها وقيل
المتصل وقيل التبدل وقيل ان يتعذر وان لا يحذف موضوعها ولا يليها **ش** الاصل في الا ان تكون
للاستثنائها وفي غير ان تكون وصفاً ثم قد تحذف احد مما على الاخرى فيوصف بالاولى بشئ غير والمفهوم
من كلام الاكثرين ان المراد الوصف الصفاي وقالت بعضهم قول الخوئي ان الوصف بالاولى بشئ غير والمفهوم
انه عطف بيان وعلى الاول الوصف بها وتاليها لها وحدها ولا بالتالي وخذه كالوصف بالحار
والجيد وشرط الموضوع ان يكون جمعا منكر اخو جاني رجال مرسون الازيد ومنه لو كان فيهم
الهة الا انه اؤتمه لجمع نحو ما جاني احد الازيد وزاد ابن الحاجب في الكافية بعد قوله جمع
منكر غير محصور قال النيلي وهو اخترا من العدد دخوله على عشرة الادرجها فانه يصح الاستثنائها
او ذوات الجنسية لانه في معنى النكرة نحو قليلها الاصوات الاتعابها الخلاق ذي الب العمدية
هذا ما حرم به ابن مالك شعاً ابن السرياه والمبرد وجوز الاخفش ان يوصف بها المعرفة بال
العمدية وجوز سبويه ان يوصف بها كل نكرة ولو مفردا او مثلاً بلوكا معناه رجل الازيد واختاره
وما قبله صاحب السبب وجوز بعض المغاربة ان يوصف بها كل ظاهر ومفرد ونكرة ومعرفة
وقال ان الوصف بها ينافي سائر الاوصاف ومن شروط الوصف بها ان يصح الاستثنائها بخلاف
غير فلا يجوز عندي درهم الاجيد ويجوز عن جدي كذا قال ابن مالك وغيره وقال ابو حيان
انه كالمجمع عليه الا ان تشكل سبويه بلوكا معناه رجل الازيد في اللفظ لانه لا يجوز فيه الاستثنائها
وليد لو كان فيهما الهة الا ان الله لا يجوز فيه الاستثنائها لانه لا عموم فيه استعرا في بندره فيه ما بعد
الافاق وقد انفصل بعض اصحابنا عن ذلك بانه لا يعني بجهة الاستثنائها المتصل كل اع منه
ومن المنقطع والاية يصح فيها الاستثنائها المنقطع وقد صرح المبرد والحري بجواز الوصف بها
حيث يصح المنقطع وشاهد قوله تعجب عنه اقربوه اليه لصننا والحبوب فاقربوه مؤمنون
بالا واصحاب الجنون واللبا من جنسه والقصور مرفوعة وسوا كان الاستثنائها مما يجوز فيه
التبدل لولا وزعم المبرد ان الوصف باللام ينافي الا فيما يجوز فيه التبدل ولذلك منع قام الازيد
بحذف الموضوع وجعل الاصفة لانه لا يجوز فيه التبدل وزاد بالسمع قال وكل ام مفارقة
اخوة لعربك الا الفرقدان فالفرقدان صفة ولا يمكن فيه التبدل واعرب ابن الحاجب
فقط في وقوع الاصفة ان يتعذر الاستثنائها وجعل البيت المدكور شاذاً ومن شروط الوصف بالا
ان لا يحذف موضوعها بخلاف غير فلا يقال جاني الازيد ويقال جاني غير زيد ونظيرها في ذلك
الجملة والظروف فانها تقع صفات في لا يجوز ان تنوب عن موضوعها وان لا يليها بان تقدم
عليه منصوبة على الحال لاها غير متمكن في الوصف كما تقدم **ص** قال الكوفي والافخش
ونزد عاتفة كالواو والاعراب كالا استثنائها والاصمعي وابن جني وزاد **ش** انبت الكوفيون
والافخش لا معنى ثالث وهو العطف كالواو وخروج اعلمه ليد لا يكون للناس عليه **ح**
الا الذين ظلموا لا يخفى في لدى المرسلون الامن علم اي ولا الذين ظلموا ولا من ظلموا وثالثها
الجموع على الاستثنائها المنقطع وانبت الاصمعي وابن جني انما معنى رابعاً وهو الزنادقة
وخارجا عليه قوله حواشي ما تنفك الامانة وخبره عليه ابن مالك اري الدهر الامحور

بأخذه. واجب بتقدير لا في الثاني وبأن تنفك ثامة فغيرها نفي ومناخه حال **ص** ولا يلزم
نعت ما قبلها خلافا للزحشري ويذكرها في النفي مضارع مطلقا ومماض إن ولت فعلا قبل أو حسب
قدر لا يعمل تأليها فيما قبلها ولا عكس الاستثنائي منه أو صيغة قال الإخفش أو ظرف وحال
وإن الأسماء أو مرفوع والكسائي مطلقا **ش** فيه مسأيل **الأو** لا يفصل بين الموصوف
وصفته بألا فلا يقال جاني الأراك لا بها كشي واحد فلا يفصل بينهما بها كما لا يفصل بينهما بين الصلة
والموصول ولا بين المضاف والمضاف إليه وإن لا وما بعدها في حكم جملة مستأنفة والصفة لا
تستأنف ولا تكون في حكم مستأنف كذا ذكر ابن مالك نعتا للإخفش والفارسي وذكره أيضا
صاحب النسخ وروى عليه الزحشري حيث جواز ذلك في المرفوع ما مررت برجل الأمثل وفي
الجملة غوما مررت برجل واحد الأريد خبر منه وما أخلفنا من قرينة الأولى كتاب معلوم بأنه
مذهب لا يعرف لصري ولا كوفي وقائ الصواب أن الجملة في الآية والمثال حاله وإنما يفصل بينهما
على الحال لوضوح الفرق بينهما لجواز تقدم الحال على صاحبه وخالفه بالأعراب والتكثير **الثاني**
يلى الألفي النفي فعل مضارع مطلقا سوا تقدم ما فعل أو اسم غوما كان زيد الأنصرب عمرو أو ما
خبره زيد الأعرابونه وما زيد الأنصرب لكذا وما من شرط أن يتقدم ما فعل غوما يأتيهم من رسول
الأنصربون يستهزئون قال ابن مالك ويعني عن تقدم فعل اقتضان الماضي بقوله ملحد
الأقربين أنه سدي وحكم الأيزال موبلا لا بها تقرره من الحال فاشبه المضارع والمضارع لا
يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم والاسم بالأو لا أولى لأن الثاني لا يكون إلا اسما أو موبلا وأما
سأغ وقوع الماضي بتقدم الفعل لأنه كمنع كمنع جعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان كذا فلهذا فيه
فعلان كما كان مع كذا وفات إن كانا هرا جازا ثم رد وقوع الماضي مع قد بدون تقدم فعل فلهذا
من تقدم من النسخة وفي البدع لو قلت ما زيد الإقام أخرفان أدخلت قد جازها قوم **الثالث**
الاستثناء فجملة مستأنفة لأنك إذا قلت ما القوم الأزيد فكذلك قلت ما القوم ما
منهم زيد فتعني هذا أن لا يعمل ما بعد لا فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها في لا يقدم معول
تأليها عليها فلا يقال ما زيد إلا أنا ضارب وقال الرمانى لا يقال ما قومك زيد الأضاربوه
لأن تقدم الاسم الواقع بعد الألفي ما خبرها يزف ذلك معوله كما تقرر من أن المعول لا يقع
الأحيت يقع العامل ولا يوحى معول ما قبلها عنها فلا يقال ما ضرب الأزيد عمرو أو ما
ضرب الأزيد عمرو وما من الأزيد عمرو والألفي أضارب عامل يقتضيه ما قبله ويستثنى من هذا
القسم المستثنى منه وصفته فجوز تأخيرها كما تقدم غوما قام الأزيد أحد وما مررت بأحد
الأزيد آخر من عمرو ولما ذكر الكسائي تأخير المعول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجزوا أو استد
بقوله قنا زاذني الأعرابا كلامها وقوله وما كلف إلا ما جدد غير ما نيس وقوله تعالى
وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا إلى قوله بالسبابة والزبر ووافقه ابن الأباري في المرفوع
فقط كما تقدم في باب الفاعل بتوجيهه ووافقه الإخفش في الظرف والجور والحال
غوما حلس الأزيد عندك وما من الأعرابيك وما جتا الأزيد ركبنا قال أبو حيان وهو
المختار لأنه ينسأج في المذكورات ما لا ينسأج في غيرها **ص** **مثله** يوسف وغيره يستثنى
جدا ولها أعراب تكون الألفي مطلقا لغة وناسبتها قال الجمهور كونها فضلة والكسائي

الاستثنائي والفارسي حال فيما معنى الاستثناء والمختار أنها قائمة مقام معناها وإن أصله النصب
بأستثنى ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها قليل وبالأوالصفة وفي العطف بالابتداء
غير خلق ويحذف في ثالي الأوغر بعد ليس قيل ولم يكن **ش** تقدم إن غير أصلها الموصف وأنها
محمولة في الاستثنائي على الاستثنائي بها مجزور بأخذا فنها إليه وتقررب بما للاسم الواقع بعد
الامن وجوب نصب في الموجب غوما قام القوم غوما زيد وفي المنقطع وفي المقدم ما جتا القوم غير
الحير وما جتا غوما زيد أحد ومن جواز ورعها الانشاع في المنفي غوما أحد غير زيد ومن كونه
على حسب العامل في المرفوع غوما جتا غوما زيد وما رأت غير زيد وما مررت بغير زيد ونقص
بني أسد وقصبة يفتحان في الاستثنائي مطلقا وإذا انصب على الاستثنائي في الناصب أنها
أقوالك **أحدها** وعليه المصاريب أن انصباها انصباها **الثاني** الاستثنائي في الواقع بعد الأول الناصب
له كونه جافضلة بعد تمام الكلام وذلك موقوف في غير **الثاني** وعليه السرافي وأب
البادش أن ما منصوبة بالفعل **الثالث** وعليه الفارسي أنها منصوبة على الحال وفيها
معنى الاستثنائي كما أن ما عدا زيد أمقدر من غير في موضع الحال وفيها معنى الاستثنائي والذي
اختار أن النصب لتمام ما مقام معناها وإن أصله النصب بأستثنى مفعلا وهو الذي
أصله في أصل الاستثنائي أن نصبه بأستثنى لازم الأضمار وجعلت الأعراب عن النطق به
وأذا عطف على المستثنى بها جاز في المغطوف مراعاة اللفظ فجاء وهو الإخوة غوما جتا
زيد وعمرو ويجوز مراعاة المعنى فنصب في غوما جتا غوما زيد وعمرو ويرفع في غوما جتا
أحد غير زيد وعمرو وليس ذلك عطف على غير بل على مجزور بها لأن أصله النصب بالإنشاء
كذا قالوه وهو يؤيد ما اخترته من أن غيرا قائمة مقام معناها في الأعراب ووجه ما منع
عطفه على غير نفسها بأنه يلزم فيه التثنية في العامل فيستحيل المعنى قال أبو حيان
وما ذكره في العطف يقتضي جريانه في سائر التوابع من نعت وبيان وتأكيد وبدل غوما جتا
غير زيد نفسه أو العاقل أو أبي حفص أو أخيك فالنصب أن يجوز في الجميع المحر والرفع ولم
ينصبوا إلا على العطف إلا أنه في لفظ ابن عصفور ما يقتضي القوم حيث غير بالتابع فقات
وجوز في تابعه الجمل على المعنى قال وقد صرح صاحب البسيط بخبرنا ذلك أيضا وعمر إذا
كانت صفة إلا أنه فيها من المحتمل على المعنى وفي الاستثنائي من المحتمل على الموضع فهو في الاستثنائي
أقوي وذكره سيبويه أيضا وقات قوم أنه خاص بالاستثنائي ولا يكون في الصفة والظاهر
الأول قال ويجوز وجه آخر وهو القطع على الابتداء وأما المغطوف على المستثنى بالألف يجوز
فيه الامتداد كنه في الأعراب وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بأختر غوما جتا الألف
زيد وعمرو على أن لا في معنى غير لان مكانها واحد وأنشدوا عليه وما جاء هذا الشوق الإحاطة
تغنت على حشر سمر قيودها بروي برفع سمر على لفظ حاطة وأجهر على معنى غير حاطة
قال أبو حيان وفي هذا دليل على اجز النعت بحري العطف وأنها لا تتقدم به والمالغون
حملوا الجر على الجواز وإذا كانت غير استثنى في العطف بعدها بالإخلاف فذهب أبو عبيد
والإخفش وابن السكيت والزجاء والفارسي والرمانى إلى جواز ذلك أما على تقدير زيادة
لأواما على الجمل على المعنى لأن الاستثنائي في معنى النفي قال قولك جتا القوم الأزيد أي معنى

حاشا القوم الأريذ وهو هنا أوي لان غير في اصلها تعطي النبي وذهب الفراء وتعلب الى اللبس كما في الااذ
لا يقال جاوا الأريذ ولا عمرو ولا يجوز حذف ما بعد الا وبعد غير وذلك بعد لیس خاصة يقال جاني
زيد ليس الا وليس غيري ليس الحاشي الا هو وغيره وقضت عشره ليس الا وليس غيري ليس
المقبوض غير ذلك او ليس غير ذلك مقبوضا قال ابو حيان وليس هذا باستثنا من الأول لانه
يكون تابعا لما ليس بمعني لان ما بعد ليس هو الأول كيف كان واحتلف هذا بجوز الحذف مع لم يكن
فاجاز في الاختصاص وان ما كان غولم يكن غير ومنه السرا في لان الاصل في باب كان ان لا يجوز فيها
حذف الاسم ولا الضم وحاشا ليس الا وليس غير على خلاف الاصل **ص** ويستثنى بيده منقطع لا زمر
النصب والاضافة الى ان وصلتها غالبا وهي بمعنى غير وقبل على وقبل من اجل ويقال مبد
من ادوات الاستثنا بيد ويقال فيها مبد باندال بياها مبد وفي اسم ملازم لاضافة الى ان وصلتها
غوا الاخرى السايقون بديهم او غوا الكتاب من قبلنا ومعناها معنى غير في المهور الا انها
لا تقع مرفوعة ولا محذورة بل منصوبة ولا تقع صفة ولا استثنا متصلا وانما يستثنى بها
في الانقطاع خاصة قال في الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه لشر المال بيدانه فحل وفي الحكم ان
هذا المثال حكاة السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وقبل هي بمعنى من اجل وخرج عليه حديث
انا افسح من نطق بالصاد بيداني من قرش وقال ابن مالك وغيره انها فيه بمعنى غير في حد ولا
عيب فهم غير ان سيقوهم البيت واشد ان يفسر على جملة بمعنى من اجل قوله عدا فعلت ذلك
بيداني اخاف ان هلك ان ترقى **ص** وحاشا وخلا وعد بالنصب افعالا محذورة قبل بلا فاعل
والاصح انه ضمير النقص وقبل المصدر في الحروف متعلقة كغيرها اولها لزيد ان حاشا كغيرها قول
وفي الفراء حرفية حاشا والخبر بلا مقدرم والآخر في فعليتها وحرفية تاليها ويليان ما وهي
مصدرية ومن ثم نعين النصب معها وقبل زائدة فحذف وقيل بمعنى المدح ولا تدخل على حاشا
خلاف لبعضهم ولا الاطلاق وقيل يجوز ان حرت وقد تدخل على خلاف وعدا مع ما وترد
حاشا فعلا متصرفا وقيل لام الخبر فعلا او انما بمعنى التثنية مبتدأ في لغة او اسم فاعل
اقوال وقد حذف عدا بعد ما حوكل شي منه ما النسب وقال الفراء لا حمر ما استثنى **ش**
من ادوات الاستثنا حاشا وخلا وعد او نصب المستثنى بها وحرفا ذا نصب كن افعالا
لا تثنى ليس من قبل الاسماء العاملة ومدخولها لا يلب القوامل كمدخول الااذ لا يقال ما قام
القوم خلا زيدا بالرفع فانعت الاسمية والحرفية معا وهي جامدة في صرح على لفظ الماضي
فلا تنصرف بمضارع ولا امر واذا حركت حروف جر لانها لا تنصرف القوامل كغيرها فليست
اسما ولو كانت افعالا لم تنصرف بحرف واسطة حرفه وهي على هذا متعلقة بما قبلها
من فعل او شبهه كسائر حروف الجر فحاشا مع المحذورة ونصب واختار ابن هشام في المعنى انها
لا تتعلق بالحرف في الزائدة لانها لا توصل معنى الفعل الى الاسم بل تزيد وعندها لانها بمنزلة
الا وهي غير متعلقة وقبل موضعها نصب من تمام الكلام كغيرها استثنى بها ومنه النصب بها
قوله حاشا قريشا فان الله فضلهم وحكى الله اعفرك ومن سمعني حاشا الشطآن
وابا الاصم وقوله ولا خلا الحن يا ابيني وقوله على اسلمي وعدا اباهة ومن الحمر
بها قوله من رام حاشا النبي ورهطه وقوله حاشا ابي ثوبان ان به وقوله

حاشا

حاشا اي من سام معدور وقوله خلا الله لا رجوا سواك وانما وقوله عدد الشيطان والطفل
الصغير وانكر بعض الكوفيين منهم الفراء حرفية حاشا وقال انها فعل ابد القوام حاشا حاشي
وان الحمر بعد هاء لام مقدرة والاصل حاشا لزيد لكن كثر الكلام بها فاسقطوا اللام وحذفوا الهاء
وانكر سيبويه والكثر البصريين فعليتها وقالوا انها حروف دائما بمنزلة لا لكنها جاز المستثنى وانكروا
ابن حاشا حرفية خلا وعد او قالوا انها فعلا بمعنى المفاخرة والمجاورة ضمن معنى الاستثناء
والعذر سيبويه انه لم يحذف النصب حاشا ولا الحمر بعد القلته وانما نقول الاختصاص والفراء
ثم على فعليتها حذف الالفات وذهب الفراء الى ان حاشا فعل لا فاعله قال ابو حيان ويمكن
النصب وخلا وعد ابدك كقلا لما اشترت من معنى الامر اتفق بقية الكوفيين والبصريين على
ان في علمنا خبر مستثنى فيها لازم الاضمار ثم قال البصريون هو عا يد على النقص المفهوم من
الكلام والتقدير قام القوم عدا هو اي بعضهم زيدا او قال الكوفيون عا يد على المصدر المفهوم
من الفعل اي عدا قياهم اريذا وهو غير مطر فاما بتقديم فعل وحده ويكون الضمير عا يد اعل
النقص او المصدر راين ولم يجمع ولم يوثق لانه عا يد على مفرد مذكر ويدخل ما على خلا وعدا فيشتعين
النصب بعدها لانها مصدرية فدخلوا بها بعين الفعلية لقوله الاكل شي ما خلا الله باطل **هـ**
وقوله على النداء ما عداي فاني وزعم الجري والربيعي والكسائي والفارسي وابن جني
انه يجوز الحرف على تقدير ما زائد في المظني فان قالوه بالقياس ففاسد لان ما لا تتراد
قبل حروف الجر بل بعدها او بالسماع فتشادعت لاي قياس عليه وقيل ما ظرف بمعنى المسددة
فحله نصب والتقدير قام القوم في وقت مجازتهم زيدا في وقت خلوعه وما المصدرية كثر
ما تكون ظرفا ولما يعصم دخول ما المصدرية على حاشا فقلد تشك بقوله رأت الناس
ما حاشا قريشا فانما نحن افضلهم فعلا والذي نض عليه سيبويه اللبس وذهب الكسائي الى
انه يجوز دخول الاعلى حاشا اذا حرك وحكى قام القوم الا حاشا زيدا ومع البصريون ذلك
كما ان نصب لانه جمع بين اداتين لمعني واحد والحكاية شاذة لاي قياس عليها وترد حاشا
في غير الاستثنا فعلا متصرفا متعديا تقول حاشيته بمعنى استثنيت منه ومنه الحرف ما حاشا
فاحمره ولا غيرها وقال النابعة ولا حاشي من الاقوام من اخذ ويقع حاشا قبل لانه الحمر
هو حاشا الله وهي عند المبرد وابن جني والكوفيون فعل قالوا التصرف في حاشا بالخذف قالوا
حاشي وحشا ولا دخلهم اياها على الحذف والصحيح انها اسم مصدر مرادف للتثنية بدليل قراءة
بعضهم حاشا الله بالتثنية كما يقال نمنن بالله وقراءة ابن مسعود حاشا الله بالاضافة
كما قال الله وانما ترك التثنية في قراءة الجمهور لانها مبتدئة لشبه حاشا الحرفية لفظا وزعم
بعضهم انها اسم فعل بمعنى انما او ثمرات وحاشا على ذلك بناؤها وبردها عن ابيها في بعض
اللغات وروي من كلام العرب كل شي منه الا النساء وذكرهن مخرجه ابن مالك على ان صلة ما
محذوفة وهي عدا حذفها وابتنوا معونها وانما اصغر عدا لانها متفق على فعليتها بخلاف
حاشا وخلا فانها مختلف في فعليتها فكان المتفق على فعليتها اولى بان يكون هو المحذوف
وزعم الفراء لا حمر ان ما استثنى بها كالا وخرج عليه الحكاية المذكورة ورد بانها غير عفوطة
فلا يخرج عليه ومعني الحكاية كل شي يسير ما عدا النساء وذكرهن وخرج بها السهيلي على ان

منا فية كل من استثنى بها **س** وليس وبلا يكون نصبا خيرا ولا قدما **س** اول الكلام يجوز كونهما
صفة صحت في الاستثناء فيرفعان صفة المطابق **س** من ادوات الاستثناء ليس ولا يكون وفي النافية
لاخري الزحلت للاستثناء ونصبان المستثنى على انه خبر ايها والاسم صفة مستتر لازم الاستثناء كما تقدم
في معنى الصبر خو قام القوم ليس زيد او غيره الناس لا يكون عدوا ولا قيدا فيكون فلو فليت بما اولا
اولن لم يقع في الاستثناء ومن سوا هذا ليس قوله اذ احب القوم الكرام ليس **س** ويجوز ان يطبق
المؤمن على كل خلق ليس الحياة والكذب وقد يوصف بليس ولا يكون حيث يقع الاستثناء بان
يكون نكرة مبينة قالت ابن مالك او معروفا بالاسم ليس نحو ما اتاني احد ليس زيد او ما اتاني
رجل لا يكون شيئا واتاني القوم ليسوا اخوتك قالت ابو حيان ولا اخاك في ذلك خلافا لابي الا ان المنقول
اختصاصه بالنكرة دون المعروف بالاسم الجنس ولا يجوز في النكرة المؤنثة نحو انتني امرأة لا تكون
فلانه اذا ليعم الاستثناء منها ولا في المعرفة خو جبا القوم ليسوا اخوتك بل يكونان في موضع
نصب على الحال واذا اوصف بهما رفعاً صحت الموصوف المطابق له فيرفع نحو ما احبته امرأة ليست
او لا يكون فلانه وما جاني رجال ليسوا زيدا او ليسا لسن الهندات قال ابن ابي عمير في اجاز الوصف
ليس ولا يكون لانها خفي في النفي عن الثاني وهو معنى الاستثناء وليس ذلك في خلا وعدا
الا بالنفي فلا يوصف بهما لانها ليسا مع مني محذوف لا يقال ما انتني امرأة عدت هند او وعدا
س وبلا سيما عند الاخفش واي حاتم والناس والاصح ليس ما بعدها مستثنى بل منسوبة
على اولويته بما نسب لما قبله وقام خطاب مشكوك عنه وسي اسم لا وقبله خات وقيل لا زائدة
واصله سوي وتخفيفا بها خلافا لابن عصفور وسكن فاعرف في الام او العين قولان فان نالها
معرفة جربا لاضافة وما زائدة يجوز حذفها في اخلافا لغيره او يرفع خبر عروف وما موصولة او
موصوفة او نكرة مجازا والنصب تمييزا لما نكرة تامة وقيل ظرفا صلت بها وتدل على كونه وقام
درجته بخص الخبر بالتحقيق والرفع بالتشليل وقيل يلحقا طرف وفعل وشرط فاما فهو في وجوب
الواو قبل الاخلف ويقال لا سيما وناسيا **س** عدد الكوفيين وجماعة من البصريين كالاخفش
واي حاتم والفارسي والنحاس وابن مضاء ادوات الاستثناء لاسيما ووجهه انك اذا قلت
قام القوم لاسيما زيد فقد خالفهم زيد في انه اولى بالقيام منهم فهو خالفهم في الحكم الذي ثبت
لهم بطريق الاولوية قالت الخضراوي لما كان ما بعدها نفيها ما قبلها وخارجا عنه بمعنى
الزيادة كما ان استثناء من الاول لانه خرج عنه بوجهه بل يكتله واقرب ما يشبه به قوله
فتي حلت خيرا غير انه خواد فابقي من المال باقيا لان كونه جوادا خبر لكن زاد في هذا
الخبر على غير ما هو خبر والفهم ايها لا تعد من ادوات الاستثناء لانه مشترك لهم في القيام
وليس تالكيد القيام في حقه خبره عن يكون قايما وما يبط ذلك دخول الواو عليها وعدم
صلاحية الاما في اخلافا سائر الادوات فلما كثر بعدها ليس مستثنى بل منسوبة على اولويته
بالحكم المنسوب لما قبلها فان نالها معرفة مجزورة نحو لاسيما زيد فبالاضافة وبما زائدة
وزيادة ما بين المضافين مفعولة ويجوز حذفها نحو لاسيما زيد نص عليم سيبويه وزعم ابن هشام
الخضراوي انها زائدة لازمة لا حذف وليس كما قالت او مفعولة نحو لاسيما زيد خبر مستند
محذوف وما موصولة بمعنى الذي مجزورة باضافة سي والجملة صلة والتقدير لاسي الذي

هو ان

هو زيد فاجاز ابن خروف ان تكون ما نكرة موصوفة والجملة صلة وان نالها نكرة مجزورة الامر ان
وثالث وهو النصب وقدر وي بالاوجه الثلاثة قوله **س** ولا سيما يوم بدان جليل **س** واختلف
في وجه النصب فقيل انه على التمييز وما نكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالاضافة والمنسوبة
تفسير ايها اي ولا مثل شي يوما وقيل انه على الظرف وما بمعنى الذي وهو صلة ايها اي ولا مثل
الذي اتفق يوما محذوف للعلم كما قالوا اي الذي امسى اي الذي وقع وانفق وقيل ان ما حرفا
كافالسي عن الاضافة والمنسوبة تمييزا مثل قولهم على التمر مثلها زيد واستحقه ابن مالك
والكلوبين وقيل ايها كافة وهو ظرف قاله ابن الضايغ اي ولا مثل ما كان لك في يوم وقد يلحقها
ظرف كقوله **س** يسر الكرم الجدر لاسيما الذي شهادة من في خير منقلب **س** ونقول بجدي الافتكا ف
ولاسيما عند الكعبة ولا سيما اذا قرب الصبح وفعل كقوله **س** فق الناس في الخير لاسيما **س** ينيك من
ذي الحلال الرضي **س** وشرط قوله **س** اري السك تحلو اله والغم والغنى **س** ولا سيما اذا كنت بالمديس
الضخم **س** ومن احكام سيما انه لا يخفى بعدها الجملة باله او وقام ابو حيان وكثير من المصنفين
من قالك لاسيما والامر كذا ولا حذف لامن لاسيما انه لم يسمع الا في كلام المولدين كقوله **س** سيما
من حالت الاخراس من دون مناه وذكر ثعلب انه يجب اقتراح لا بالواو كالبيت السابق ويجوز غيره
محذوف كقوله **س** ف بالعقود وبالايمان لاسيما **س** عهد وقاية ما اعظم القرب **س** والجزمور على ان سي
اسم لا التبرية وفحده بنا كاي في لارجل وقام الفارسي انه منسوبة على الحال من الجملة السابقة
ورد بوجوب تكرار لاخ ويمنع الواو اذا لا يقال جازيد ولا ضاحكا وحكي في السبعة عن بعضهم ان لا
في لاسيما زائدة قال ابو حيان وهو غريب واسمه سي سوي فعينه واسمائه قلت بالاشكها
واذعت في التيا وقد سمع تخفيف التيا من لاسيما كاه الاخفش وابن الاعرابي واخرون ومنه
البيت السابق ومنعه ابن عصفور حذرا من نفا الاسم المغرب على حرفين واذا حذف فتأت
ابن حنبل المحذوف لام الكلمة وانفتحت التيا بالفتحة حركة اللام عليها وقام ابو حيان الاول عندي
ان يكون المحذوف العين وان كان اقل من حذف اللام وقوام مع الظاهر لانه لو كان المحذوف اللام
لردت العين واو الزوال الموجب لقلها فكان يقال لاسوها وقد ابدلت العرب سني سيما
فقالوا لا سيما كما قالوا في الناس الثالث وقري قل اعوذ برب الناس وايدلت ايضا لانها فقوا
ناسيما كما قالوا اقام زيد ناسيا **س** والحق به لا مثل ما ولا سواميا ولا ترمما ولو ترمما لكن لا
بعد تلوهذين **س** حكي ابن الاعرابي في نوادره وابو الحسن النسياني لا مثل ما بمعنى اسماء وان
يرفع ما بعده ويجزى بعد لاسيما وفي التسهيل ان لاسيما كذا كذا فيقال قام القوم لاسيما ما زيد
قالت ابو حيان واطلاقه يدل على خواز الزفع والجذر بعد ايضا وقال النسياني لا ترمما ولا سيما
ولا مثل ما بمعنى واحد وذكر ابن الاعرابي لو ترمما بمعنى لاسيما قال الا انه لا يكون بعدها
الا الزفع وكذا قائم الاخر ووجهه ان ترفع فلا يمكن ان تكون ما بعدها زائدة ونحو ما لها
بالاضافة لان الفعل ايضا في فتعين ان تكون موصولة وهي مفعول ترو زيدا خبر محذوف
وتربعد لا جزوم ايها وهي ناصبه والتقدير في قام القوم لا ترمما زيد لا تبصر ايها الخاطك الشخص
الذي هو زيد فانه في القيام اولى به منهم او غير جزوم ولانافيه وحذف الفه شذوذ الاول للتركيب
وكذا بعد لو والتقدير لو تبصر الذي هو زيد لرايته اولى بالقيام منهم قاله ابو حيان **س**

وسيله اثبتت اهل بغداد والكوفة وسمع جريا لها فقبل الخبر منقطعاً وقيل مصدر مضى في وقيل حرف
جر ونصبه مفعولاً وهي مصدر واسم فعمل وزفعه مبتدأ وهي كلف وهما لغة تعج وتكسر ويقال
بمثل **ش** عد الكوفيين والبغداديين من الفاظ الاستثبات بله وهي بمعنى لا سيما نحو
الكرت العبد بله الاحرار على معنى ان اكرم الاحرار ريزيد على الكرام العبد وانكر ذلك البصريون
لان الاتق معكاهما ولان ما بعدها لا يكون الامن جليسا ما قبلها ولا حرف العطف يجوز دخوله
عليها قال ابن الضايع ولو صح دخول الاسم بله في ادوات الاستثبات لدخلت فيها حتى لان
ما بعدها خبر بصيغة لم تثبت لما قبلها والجر لما بعدها مجمع على سماعه واجاز الكوفيون فيه
النصب وانكره اكثر البصريين وهم نحوون بالسما قال جرير وهل كنت يا ابن الفيل في
الدرهم الكا بغير بغير بله مبرمة غيا قال قطرب وزوي نافع ما بعدها على انما
بمعنى كيف وقد روي بالجر والنصب والرفع قوله تدرج الحجاج ضاحياها ماها بله الاك
كانها كخلق واذا حوت فقال بعض الكوفيين هي اسم بمعنى غير والجر باضافتها فيكون استثبات
منقطعاً وقال الفارسي هي مصدر لم ينطق له بفعل متصفاً لما بعده وهي اضافة نصب وقال
الاخفش هي حرف جر واذا اقبل المنصوب فعل وبله مصدر موضع الفعل بمعنى تركا واسم فعل
بمعنى دع واذا رفعت فثبت او بله الخبر وفيها بالفتحة والفتح والشرع على اصل الفتحة الساكنة
الاحتمال المعنوية فالفتح اغراب وقالت العرب في بله بفتح الهمزة وشكوا **ص** وبله معنى الا
قليلا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ وانكره الجوهري وقاسه الزجاج وتوقف ابو حيان وتقدم
استثبات سوي ودون **ش** قال ابو حيان تكون لما بمعنى الا وهي قليلة الدور في كلام العرب
وبمعنى ان لا يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب نحو قوله تعالى ان
كل نفس لما عليها حافظ وان كل ما جمع لربها محضون في قسرة من شدة الميم فان نافية وما
بمعنى الا ومن حكى ان لما بمعنى التحليل وسبويه والكسائي وقراءة ابن مشهود وان منالما
له مقام معلوم اي الاله وقالوا انشدك الله ما فعلت لدا ارموك الله ما فعلت كذا
وقعدك الله ما فعلت لدا ولما مع هذه بمعنى الا وقد عرفت نشدك اوسالتك وما اشبهه
فيقال بالله ما صنعت لدا اي استلكتك او نشدتك بالله الاصنع قال الشاعر **قال**
له بالله يا ذا البردين ما غنيت نفسا او اشمن فهدم التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي
ان يعتمد في معنى الا وزعم الزجاج انه يقال لياث من القوم لما اخوك ولم لا من القوم
لما زيد بمعنى الا اخوك والازيد قال ابو حيان وينبغي ان يتوقف في اجازة هذا التركيب
ونحوها حتى ثبت سماعها او سماع نظايرها من لسان العرب وزعم الجوهري ان لما
بمعنى الا غير معروفة في اللغة وبقي من ادوات الاستثبات سوي وقد تقدم الكلام عليها
في الظروف وكذا دون عندهم يري الاستثبات **ص الحالت** هو فضلة دال
على هيئة صاحبه ونصبه نصب المفعول به او المشبه به او الظرف اقوالا ويغلب
انتقاله الا في موكلة وقيل بشرط لزومها وانتقال غيرها واشتقاقه وبمعنى وصفه
او تقدير مضاف قبله او دلالة على سعة ومفاعلة نحو كلمه فاه الى في وهل هو موضع مصدر
سعد الحالك او تقدير من او جاعلا او حذف وناب اقوالا ولا يقاس خلافا لاسم وسمع

رفعه ولا يقدم الجوزور وجوز الكوفية رفعا ويؤخر العامل على الاصح او على ترتيب كماله الحساب
باجابا ونصب الثاني قال الفارسي بالاول وان جنى صفة له والزجاء تأكيداً وبوجهان
منصوبان بالعامل لان مجموعهما الحال والختار عطف بقا اخذوه لظهورها في تتبع سن
من قبلكم باعافيا او على اضل او فرع او نوع او تشبيه او تقسيم او تفصيل على نفسه او غير
ش الحال تذكر وتؤنث وهو فضلة دال على هيئة صاحبه نحو جاز يد ضاحكا فضا حكا
فضلة دال على الهيئة التي جاء عليها زيد وغيره بالفضلة العدة نحو جاز يد ضاحكا وبدل
على هيئة سائر المنصوبات الا المصدر النوعي وبصاحبه نحو رجعت القمري فانه بدل على هيئة
الرجوع اعلى هيئة الصاحب ولا يقدر في جعله فضلة عدم الاستغناء عنه في بعض المواضع نحو
واذا انطشتم بطشتم بخثارتين لانه عارضة كما لا يقدر في العلة عروضة الاستغناء عنه واحتفظوا
من اي تاب نصب الحال فقبل نصب المفعول به وقيل نصب التشبيه بالمفعول به وهو الأرجح
وقيل نصب الظرف لان الحال يقع فيه الفعل اذ المحي في وقت الضحك او الاشراق مثلاً فاشبهت
ظرف الزمان ورد بان الظرف اجنبي من الاسم والحال هي الاسم الاول والغالب في الحالت
المبينة ان تكون منتقلة اي وصفاً غير لازم وقد يكون ثابتة نحو انزل الله الكتاب مفصلاً
قائماً بالقسط خلق الله الذرافة يدينها اطول من رجليها ولد زيد قصيرا خلق اشهد انا المولى
فلا تغلب فيها الانتقال بل هو والثبوت فيها كغيره ان هو هو الحق معتدق وان هذا صراط
مستقيماً ولا تعشوا في الارض مفسدين ويوم يبعث حيا فنتقم ضاحكا وقيل لا تكون المبينة
الانتقلة وما ورد من الثابت كالامثلة السابقة محمول على الموكلة لانه في حكم المعلوم
وقيل لا تكون المبينة الا غير منتقلة والغالب في الحال ان تكون وصفاً مستقيماً اما من
المصدر كاشم الفاعل والمفعول او من الاسم غير المصدر كاشم من الظرف وسنح من الحز
و مستنسر من النسر وبمعنى عن الاشتقاق في انور **احذرها** وصفه نحو فتمثل لها
بشراسوي **الثاني** تقدير مضاف قبله كقولهم وقع المصطرغان عند قبري مثل عدلي
الثالث دلالة على شعر نحو بعث الشاة شاة بدرهم والبرقعة بدرهم والدرجة
ذراعاً بدرهم اي سعر **الرابع** دلالة على مفاعلة نحو كلمته فاه الى في اي مثلاً فاه
وبعته يد ابيدي اي مناجرة دراسا براس اي محادثة وقد اختلف في اغراب كلمته فاه الى في
فذهب سبويه ما ذكر انه حال على انه اسم وضع موضع المصدر راي مثلاً في موضع موضع
الحال اي مثلاً فيا وتعقب بان الاسم الذي تنقله العرب الى المصدر لا بد ان يكون متحرك
كما قال سبويه ولا بد ان يكون له مصدر من لفظة كادخ والعطا وقاه الى في لسان ذلك
ومذهب الاخفش ان اضله من فيه الى في حذف الجار فنصب كوله ولا تعزمو عقدة النكاح
اي على عقدة وتعقب بانه لا يعهد حذف الخبر ملتزماً وبان مبدأ غابة المتكلم فيه لانه
المكلم ولو كان معنى من مقصود القيل من في اليه اذ اظهرت وفي اليه اذ اقدرت
وقد ورد في الحديث اقرانها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاه الى في وبه مبدأ الاقرا
من في النبي صلى الله عليه وسلم على ما هو الظاهر في الغاية على ان الفارسي اخاب عنه
في المثال الشهير بانه من المفاعلة فما تضمن كلمته معنى كلمتي وكلمته صح ذلك لان كلتي من

فيه صحيح اي لا يوساطه ولا كناية والعرب اذا ضمنت شيئا معني شي علقته به كما يتعلق بذلك
الشيء ومذهب الكوفيين ان اصله كلمة جاعلا فاه الى في فهو منقول به ومذهب الفارسي انه حال
نايبة من باب جاعلا ثم حذف وصار العامل فيها ككلمته ولا يقاس على هذا التركيب بل يقتصر فيه
على مورد السماع فلا يقال كلمته وجهه الى وجهي ولا يمينه الى يميني واجاز هشام القيس عليه
فاجاز ما شئت فسمه الى قدي وكلمته وجهه الى وجهي وصار عنه خبره على جهتي وجاورت
بدته الى بتي وناصلته قوسه عن قوسي وخوذلك ورد بان فيه ايقاع جامد موضع متفق ومعرفة
موضع نكرة وفركب موقع مفرد وباقيل من هذه الشذوذ يمنع القياس وسمع كلني ريد فوه الى وجه
بالرفع على انها حال حالته ولا يجوز تقديم الى في على فاه نصب ورفع عند الضرر لان الحال للشيء
كله بعد سببا وهو لا يقدم وجوز الكوفة تقديمه اذا دفع وعجز تقديمه عليها وتأخير العامل فيقال
فاه الى في حلت ريدا عنه سبويه واكثر الضرر في صرف العامل وانفق الكوفيون على منعه وشعرهم
الضرر بين وعجز سبويه ايضا عند الكوفيين قال ابو حيان ولا يحفظ عن الضرر بين نصا في ذلك
والقياس يقتضي الجواز **الخامس** دلالة على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا مرتين واجزا بعد
واحد وعلمته الحساب بانها باي اي مفصلا او مصنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذلك الفارسي
الى ان الاول لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل في الثاني وذهب ابن جني الى انه في موضع الصفة للاول
وتقديره بابا ذابا حذف واقم الثاني مقامه مجرى عليه جريان الاول كما تقول زيد مجروا في مثل
عمرو وقيل هي صفة له بلا تقدير لان التفصيل لا يفهم بالاول وحده وقال الزجاج الثاني تأكيد للاول
قل وهو اولي لان التكرار للتأكيد ثابت في كلامهم واما التكرار للتفصيل فلم يثبت في موضع وتعتق
بانه لو كان تأكيد الايدي لما ادي الاول وقالت ابو حيان الذي اختار ان كليهما منصوب بالعامل
السابق لان مجموعهما هو الحال لا احدهما ومنى اختلف بالوصفية او خبرها لم يكن له مدخل
في الحالية والحالية مستفادة منها فصار يعطيان معنى المفرد فاعطيا اعرابه وهو النصب
وتغير ذلك قولهم هذا اكلوا مض وخلاها مرفوع على الخبرية واما حصل الخبر مجموعهما فلما نانا
مناب المفرد الذي هو مزاعرا اعرابه قال ولودعت ذاهب الى ان النصب انما هو بالعطف
على تقدير حذف الفاي رجلا رجلا وبابا بابا لكان وجهها حسنا عاركا عن التكلف لان المعنى
ادخلوا رجلا بعد رجل وعلمته الحساب بانها بعد باب **قلت** وهذا هو المختار عندي لظهورها
في بعض التراكيب كحديث لنتعن سنن من قبلكم باعنا فباعا قال ابو حيان والتكرار في نحو
هذا الايدل على انه اريد به شفع الواحد بل الاستغراق لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك
السادس دلالة على اصابة الشيء غوا او بعد من خلقت طينا وهذا اخذت كحديدا وهذا
جيبك خرا **السابع** دلالة على فرعيته نحو هذا احد يدرك خاتما **الثامن** دلالة على نوعية
غوهذا مالك ذهب **التاسع** دلالة على تشبه غوهذا زيد اسدا اي مشبه اسد **العاشر**
دلالة على تقسيم غوا قسم المال بينهم اثلاث او اخا بيا **الحادي عشر** دلالة على تفصيل على
نفسه باعتبار ان غوهذا بسرا اطلب منه رطب **الثاني عشر** دلالة على تفصيل على غير
ذكره ابن مالك في كافيته غوا احد طفلا احدا من على اهل اص **ورد** مصدر فا قال بوصف
وقيل محذوف مضائق وقيل منقول مطلق لما قبله وقيل لمقدر هو الحال ولا يقاس ولو نوع الفعل

في الاصح الاخوات الرجل على وزهير شعرا والخيار انما تميزان واما علمها فعالم والمختار منقول
به وقيل مطلق ورفع لعدة فان عرف فراج والنصب منقول له او به لم يعلق اقوال
ولا تقع ان او ان والفعل بالاخلاق لا ابن جني **قلت** ورد للحال مصدر رانلق قال ابو حيان وهو اكثر من
وزوده نعتا فنه ثم اذ غمر من يائنتك نعتا ينفقون اموالهم سرا او علانية ادعوه خوفا وطعنا
الى دعمهم جهارا او قالوا اقلنته صبرا واتلته ركعتا وليسوا وقدوا اولقنته حجة وكفا حجة وعيانا
وكلمته مشاورة وطلع نعتة واخذت ذلك منه سمعا فاختلف المحوون فيخرج هذه الكلم وما
اشبهها من المنعوم فذهب سبويه وجمهور الضرر بين الى انها مصادر في موضع الحال مؤولة
بالمشتق اي ساعيا ورانلقا ومما حيا ومسيرا ومعلنا وخافين وطايعين ومجاهدا ومعدرا
وكذا الباقي وفات بعضهم في مصادر رانلقا في مصاف اي اتيان ركن وسير عدد ولقاجة وقيل
في اخوات على حذف مضاف اي داسعي وذات الحجة وقيل هي مفاعيل مطلقة للافعال المتباعدة
نوعية وعليه الكوفيون وقيل هي مفاعيل مطلقة للفعل مقدرة من لغيرها وذلك الفعل هو الحال
اي اتيان ركن ركعتا وعليه الاخفش والمبرد واجمع الضرر بين والكوفيون على انه لا يستعمل في ذلك
الامنا استعماله العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاز ريدما ولا عجت ريدا كما وشذ المبرد فقال
يجوز القياس واختلاف النقل عنه فنقل عنه قوم انه اجاز ذلك مطلقا ونقل عنه اخرون
انه اجاز فيما هو نوع الفعل نحو اتيته سرعة ويستثنى ثلاثة انواع حوزو القياس في
الاول بعد خبر قد بان الدالة على الكمال نحو اتيته الرجل على اي الكامل في حال
علم فيقال انت الرجل ادبا وبلا وحلا قال ابو حيان وعندي ان النصب في هذا على التمييز كانه
قال انت الكامل من حيث العلم لان اطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف والامثلة الكاملة
علم **الثاني** ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدأ او نحو انت زهير شعرا فيقال انت حاتم جودا
والاخف حلا وبوسه حسنا قال ابو حيان والتمييز فيه اظهر ايضا وقد نضوا على انه
تميز في قولك زيد الطير حسنا وقولك البق حنظل **الثالث** ما وقع بعد ما نحو ما علم
فعلم بريدما بما يذكر انسان في حال علم فالذي وصفت عالم كانه منكر ما وصف به من غير العلم
فالنائب ابدع الحال هو فعل الشرح المحذوف ومما صاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ويقال
قياسا عليه (متاسميا) فسمين واما نبلا فنبل وذهب بعضهم الى ان نصب عالم في هذا
المثال على انه منقول به بفعل الشرط المقدر فتقديره متغير با على حسب المعنى فكانت قال
مما يذكر على فالذي وصف عالم وهذا مذهب الكوفيين واختار السمرقاني وابن مالك قال
لانه لا يخرجه منه شي اصله اذ الحكم عليه بالحالة وفيه اخراجه المصدر عند اصله ووصفه موضع
انتم الفاعل والانه ورد في لئس مصدر راسم اما قرينها في كمال الفضل واما العبيد في وعبيد
وذهب الاخفش الى انه منقول مطلق مؤكدا لخاصية وهو عالم المؤخر والتقدير يرمي بها كين من
شي فالله كور عالم على فلزم تقديمه كالزم تقديم المفعول في فاما البيت فلا تفرزا والاصل مما
كن من شي فالكلم لا تفرز ورفع المصدر الواقع بعد ما خاخر في لغة تميم قالوا اما علم فعل مفعول
ترجيهم الكنت فان وقع بعد ما معرفة فالارجح عند الجازعين رفعه واجبه بوضع عواما
العلم فعلم اي هو عالم ويجوز نصبه ايضا في لغة الجاز ووجهه سبويه بانه منقول له لتعذر

الحال بالتحريف والمصدر لانه يؤكد والتوكيد لا يكون معرفة وذهب الاخفش الى انه مفعول
مطلق والكوفيون ومن وافقهم الى انه مفعول به كالتولين في المسكون ومذهب سيبويه ان
والفعل وان قدرت مصدر لا يجوز ان يقع حالا لان العرب اجرت ما يجري المعارف في باب الاخبار
بكان ولان ان الاستقبال والمستقبل لا يكون حالا والحال ان جازم وخبره عليه قوله وقالوا
لا تنكحه فانه لا يول فصل ان يلا في جمعها **مسئلة** بحث تنكير كذا في بابها لان كان فيه
معنى الشرط وورد باللام والاضافة وعلى قول ومنه العدد من ثلاثة الى عشرة مضاف المصدر
سابق وجعله بنوعين يؤكد اوله مركبة في الاصح والاصح ان وجد وموضع مصدر حال وقيل
مصدر زحزح في زيادة وقيل من وجد وقيل لا فعله وقيل نصب ظرفا وقيل بمصدر **مسئلة**
بحث في الحال التنكير لانها خبر في المعنى وليلا يتوهم كونها مفعلا عند نصب صاحبها او خفا اعلمها
هذا مذهب الجمهور وجوز فونيس والبغداديون تعديها نحو جازم زيد الدراك فتا سماعا على الخبر
وعلى ما سمع من ذلك الشروقات الكوفيون اذا كان في الحال معنى الشرط جاز ان تأتي على صورتين
المعرفة وهي مع ذلك تنكر نحو عبد الله الحسن افضل منه المعنى التقدير اذا احسن افضل منه اذا
اسما وانت زيد اشهر منك عمرو اي اذا سميت وسمع ليد الرمة ذا الرمة اشهر منه عدا ان كان
بكن في معنى الشرط لم يجز ان تأتي معرفة في اللفظ نحو جازم زيد الدراك والا لولون قالوا المنسوب
في الاول اذا كان بتقدير اذا كان وفي الاخرين بفعل التثنية وورد من العرب احوال مقترنة
باللام لتوهم مررت بهم الجاهل الغفلة وارسها العراكن وادخلوا الاول فالاول وقري ليخرجني
الاعز منها الا ذلك وهي مؤولة على زيادة اللام وورد ايضا احوال مضافة نحو تفرقوا ابادي
سبا فاول بتقدير مثل او بتدريج الابقام معاً وطلبته جهدي وطاقتي ومجدي فاول بتقدير
جاهدا ومطلقا ومنفردا ورجع عوده على بدوثة ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة الى
عشرة مضاف الى ضمير ما تقدم نحو مررت بهم ثلاثتهم او خستهم او عشرتهم وتاويله عند سيبويه
انه في موضع مصدر وضع موضع الحال اي مثلك او خستك لانه وبنوعين يتبعون ذلك لما قبله في
الاغراب فتوكيد فعل هذا بقدر جميعهم وعلى الاول جمعا وخبر جازم ذلك في مركب العدد
قيل (او الضمير الجواز فيقال خمسة عشرهم والسنون خمسة عشر من بالنصب وورد ايضا من
الحال ما هو محتمل قالوا اجات الخيل بداد يد اد علم جنس فاول بتدريده وفي وجوه مذهب قال
سبويه والخليل هو اسم موضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال اتحادا واتحادا
موضع موحد في المتعدي ومتوحد في اللازم وقال قوم انه مصدر على حذف حرف الزيادة
من اتحاد واقع موضع الحال وقالت اخرون انه مصدر لم يلفظ له بفعل كالاخوة وقيل انه مصدر
بلا خلاف لانه سمع وحده وقال يونس وهشام انه منصوب انتصاب الظروف في خبري مجري
عنه والاصل في جازم على وجه حذف الحار ونصب على الظروف وسمع جليسا على وجهين
والتقدير في زيد وخبر زيد موضع التفرقة وهذا المثال مشموع وهو اقوي دليل على طريفته حيث
جعلوا خبرا احالا لا يجوز زيد جليسا وقيل انه في زيد وحده منصوب بفعل مضمر اي وصروحه
كما قالوا زيد اقبالا وادبارا اي يقبل ويدير **مسئلة** لا يخفى من تنكره خالسا الامسوس ابتدا
قال ابو حيان ودونه قياسا وقيل تخفف بالوصف وشرط بعضهم الوصف بوصفين مالم يتقدم

او يكن جملة بالواو والاصح انه في خوفها قائما رجل من المنبذ فلم يخرج من الحال من التنكر خلافا
الامسوس من مسوغاته الابتداء بها ومنه النادر قولهم عليه مائة بيعة وفيها رجل قائما واختار
ابو حيان في الحال من التنكر بلا مسوغ كذا قياسا وفيها رجل قائما نقله عن سيبويه وان
كان دون الابتاع في القوة ومنه المسوغات التي كقولها تعالى وما اهلكنا من قرية ولا ولانا
كتاب معلوم والهي لا يركن احد الى الاحكام يوم الوحي متخوف في الحمام والاستنم نام يا صاح هذا
حم عيسى باقيا فتري والوصف خوفها بفرق كل امر حكيم امرا وبالاية رد على من قال
انه لا يجوز الا ان تكون التنكر موصوفة بوصفين والاضافة نحو في اربعة ايام سوا وحشر للعلم
كل شي قبرا والعلل نحو مررت بصاحب هذا قائما وقيل لا يجوز في غير الموصوف الاسماء فان
قدم الحال على صاحب التنكر جاز ان لم يكن مسوغ خلافا من تقدم الوصف نحو هذا قائما رجل
وكذا ان كان جملة مقرونة بالواو نحو على قرية وهي خاوية معي زيدا والناس يستشفعون
بي وظاهر كلام سيبويه ان صاحب الحال في غير جملة ماضيا هو المتبذ والمجرب ان مالك وذهب
قوم الى ان صاحب الضمير المستكن في الخبر سماعا انه لا يكون الامن الفاعل والمفعول وزعم ان
خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرق الا ان اخر واما اذا تقدم
فلا ضمير فيه لانه لو كان جاز ان يؤكد ويعطف عليه وبديل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر
وحق صاحب الحال ان يكون مجرورا بالاضافة كما لا يكون صاحب خبر ان المضاف اليه مكل المضاف
واقع منه موقع التنوين فان كان المضاف بمعنى الفاعل حصل المضاف اليه صاحب الحال
لان في المعنى فاعل او مفعول نحو اليه مزجعه جحما وعرفت قيام زيد مسترخا وجوز بعض
البصريين وصاحب السطوح في الحال من المضاف اليه مطلقا وخبر جازم عليه ان ذا بر هو لا مقطوع
مضامين وقوله خلق الخلد مضافا اليها وجوز الاخفش وابن مالك ان كان المضاف
جزما اصنف اليه او مثل جزية عوما في صدرهم من غل اخوانا ملة ابراهيم حنيفا لانه لو استغنى
به عن المضاف وقيل ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا واتبع ابراهيم خنيفا الصحيح ورواه ابو حيان
وقال ان النصب في اخوانا على المدح وحنيفا حال من ملة بمعنى دين او من الضمير في اتبع وقيل
انما خبر الحان من المضاف اليه كما تقرر من ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وعامل
المضاف اليه اللام او الاضافة وكلاهما لا يصلح ان يعمل في الحال وفي جملة الحال من المتناهي مذهب
كذا **مسئلة** وتقدم على صاحبته الجوزر باضافة اليه
وقيل الا بوصف ولا منصوب بكان وليت وفعل تحب ولا ضمير متصل بصفة الـ او حرفي وبحيث
ان اضيف لضمير ملاحظة قيل او قرن باو لا ومنه البصرية على مجرور بغير زائد وثالثها الا ضمير
والفعلية والكوفية على ظاهر من فوع اخر رافعة ومنصوب وقيل لا الفعلية **مسئلة** الاصل في الحال
التاخير عن صاحبها كما خبر ويجوز تقديرها عليه كما يجوز فيه سوا كان من فوعا لقوله سقي ديارك
غير مفيدة صوب الحمام ودمية هي ام مفعولا لقوله وصلت قلم اصبر مسمن اسراقي
ام مجرور اخر في زائد غوما كذا عاقلا من احد وفي معينا بزيد او اصله غوما وما ارسناك الا
كافة للناس هذا هو الاصح في الجميع اما الجوزر بالاضافة فلا يجوز تقدم الحال عليه كعرفت
قيام هند مشرعة فلا تقدم مشرعة على هند لئلا يفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا على قيام

الذي هو المضاف لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فلا يقدم عليه
شي من معولاته وسوا كانت الاضافة محضة كالمثال ام غير محضة نحو هذا السورب السويقي ملوثا
الآن او عهدا كما قال ابن هشام في الجامع فانه الاصح واجاز ابن مالك في المثال تقديم الحال على
المضاف لان الاضافة في نيته لا تفصل كذا ذكر في شرح التسهيل لكنه نقل ذلك في شرح الخجعة
عن بعض النحويين وقال المنع عندي اولى ومنع جماعة من النحويين منهم البصريون تقديم الحال على
صاحبها المحرور نحو في غير زيد سوا كان طاهرا او ضمر المنعوا مررت طاهرا ههنا ومررت ضاحكا
بك وتا وكوا الالة بان كان في حال من الكاف وعلوا المنع بان تغلق العامل بالحال ثا لتعلقه بصاحبه
تحفة اذا تعدي لصاحبه بواسطة ان تعدي اليه بتلك الواسطة لكن منع ذلك خوفا للتباس الحال
بالبدل وان فعلا واحدا لا يتعدي حرفي واحد الى شيئين فحذفوا عوضا من الاشتراك في الواسطة
الترام التاخير وبان حال المحرور نحو في شبهه حال عمل فيه حرف جر مضمرة معنى الاستمرار نحو زيد
في الدار متكيا فكم لا تقدم الحال على حرف المحرور مثل هذا لا يقدم عليه هنا وجوز الكوفيون التقديم
ان كان صاحب الحال ضميرا او طاهرا والحال فعل نحو مررت ضاحكا ههنا ومررت ضاحكا اذا كان طاهرا
وعلى اسم ونقل ابن الانباري الاجماع على المنع وليس كذلك فقد قال بالجواز مطلقا الفارسي
وابن كيسان وابن برهان ومحمد بن مالك ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر الموقر
رافعه فلا يجزى من مشرعا قام زيد ويحزون قام مشرعا زيد التقديم الراجع ومنع الكوفيون
انصا التقديم على المنصوب الظاهر سوا كانت الحال اسما او فعلا فلا يجزى من لغت رابطة ههنا
ولا لغت ترك ههنا او علوف يانه يوم كونا الاسم مفعولا وما بعد بدل منه وجوز بعضهم
اذا كانت الحال فعلا اسما لا يتفادى المفعول اذا لا يتسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول
به وفي شرو الغدة لابن مالك وما يمنع فيه تقدم الحال على صاحبها ان يكون منصوبا
بكان اوليت او فعل نحو حب او اتصل بصلته **الـ** نحو القاصدك بما لا زيدا او افضل بفعل
موصول به حرفي نحو اعطيتني ان صريت زيدا مودبا ولم يتعرض لذلك في التسهيل وقد يعرض للحال
ما يوجب تقديمها على صاحبها كاضافة فته الى صمد ملاسمها نحو جاز زيدا ههنا اخوها واما مقادا
لعروض صاحبها وحمل قوم من ذلك اقتران صاحب الحال بالاعوم ما قدم مشرعا لا زيد **ص**
وعلى عاملم وتا لهما يمنع في حور كبا زيدا وان كانت من طاهر وفي الموكدة خلاف للمصدر
ويمتنع ان كان العامل فعلا غير متصرف او مفعلا **لا** او حرف او مصدر او قال ابن مالك او فعلا
او فعل تفضيل او اتصل بالام ابتداء او قسم او اتم تشبيها خلافا للكسائي او ممن معنى الفعل
الاحرفه كاشارة وتنبية ومن وترو او قرن الحاك بالواو وثا لهما يجوز ان كان فعلا
ش في تقدم الحال على عامليها مذهب **الخجعة** المنع مطلقا وعليه الخجعي تشبيها بالتقدير
والثاني الجواز مطلقا الا ما ياتي استثناءه وهو الاصح وعليه الجمهور فثا على المفعول به
والطرف والفرق بينه وبين التمييز ان الحال يقتضي الفعل بوجه قدمت كما تقدم على
سائر الفضلات وقد ورد به السماع قال تعالى خاشع ابصارهم خرجون وسوا كانت الحال
مصدر او اسم موكدة ام غير موكدة وفي الموكدة خلاف كاخلاف في المصدر بالمؤكد ومنع الاخفش
زكاز زيدا بعد ما عن العامل وهذا هو المذهب **الثالث والاربع** وعليه الكوفيون

ان كانت

ان كانت الحال من مرفوع ظاهر ناهرت وتوسطت في الرابع قبلها ولم يتقدم على الراجع والمرفوع
معها فلا يجوز زكاز زيدا لانهما عندهم في معنى الشرط فيقول ان تقدم المضمرة على الظاهر لفظا
ورثة وان كانت من مرفوع مضمرة جاز في آخرها وتوسطها وتقدمها على الراجع والمرفوع مع
خوفا مما في الدار انت وراكبا جيت وان كانت من منصوب ظاهر او مجزور ظاهر لم تجز لتقدمها
كالمرفوع ولا توسطها حذر من توهم المفعول او مضمرة جاز التقديم نحو ضاحكا للبيتي ههنا
وضاحكا مررت به ههنا وعلى الاصح يستلزم الجواز فيها التقديم منها ان يكون العامل فعلا غير
متصرف عو ما احسن ههنا متحذرة فلا يقال متحذرة ما احسن ههنا او صفة غير محضة او صلة لانت
عول الجازي مشرعا زيد فلا يجوز انك مشرعا جازي زيد بخلاف صلة غيرها فيقال من الذي خاها
حا او صلة حرفي مضمرة نحو جيتني ان يقوم زيد مشرعا فلا يجوز ان مشرعا يقوم زيد او مصدر
نحو جيتني ركوب الفرس مشرعا فلا يقال مشرعا ركوب الفرس او نعتا نحو مررت برجل ذاهبة
فرسه مكسورا اسرجها فلا يقال برجل مكسورا اسرجها ذاهبة فراسه كذا قال ابن مالك وقال
ابو حيان انه عطفة منه ونحو من النحويين على جواز تقدم مفعول النعت عليه من مفعول
به وحال وطرف ومصدر ونحوها وانما سنعوا تقدم المفعول على المنعوت لاجل النعت العامل
فيه فيجوز في مررت برجل يركب الفرس مشرعا مررت برجل مشرعا يركب الفرس ولا يجوز
مررت مشرعا برجل يركب الفرس قال واما المثال الذي فلم يمنع فيه تقديم مكسورا اسرجها
من جهة ان العامل في مكسورا النعت بل من جهة تقدم المضمرة على ما يفسر وقد نص النحويون
على منع تقدم المضمرة في هذه المسئلة وما اشبهها وانه مما يلزم منه تاخير الحال اذ ليس من
الموافقة التي يفسر فيها المضمرة ما بعده من الصور المستثناة او يكون العامل فعلا تفضيل نحو
زيدا لهما ناصرا الاخطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فاشبه الجوامد او
منظلا بلام الاشارة او لام القسم نحو لامبرحتسا والله لا قوم من طاعت او منهم تشبهه نحو زيد
ملكك شيئا غا وزيد ههنا شعرا وزيد الشمس طاعة والمنع في هذه الصور مذهب البصريين
واجاز الكسائي التقديم فيقال زيدا شيئا ملكك وزيد طاعة الشمس ومنها ان يكون العامل
غير فعل ولا وصف فيه معنى الفعل وخروفيه وهو الجاهل المتعفن معنى مشتق كما في مثل ما عفا
فعالم او اسم الاشارة وحرف التنبية نحو هذا زيد قائما يجوز كون العامل والحال حرف
التنبية وان يكون الاشارة فعل تقديم الاول يجوزها قائما ذا زيدا ولا يجوز على تقدير الثاني
وحرف التنبية وهو لغت والترجي وهو فعل ومنها ان يكون الحال جملة معها الواو نحو جاز زيد
والشمس طاعة فلا يجوز والشمس طاعة جاز زيد واجاز الكسائي والفراء وهشام مطلقا
ولجاز بعضهم اذا كان العامل فعلا **ص** واغترفيل وجب على الاصح توسط الفعل بين حاله
واما جيتان معة مختلفي حال او ذات والاصح انه يعمل فيها **ثا** اذا كان العامل فعلا التفضيل
واقضي حاله ان تاخير الحال لا عنه لانه اذا كان يقتضي حالا واجزة وجب تاخيرها عنه ولا ح
ننتصب مع افعال التفضيل الا المختلف في الذات مختلفي الحالين نحو زيد مفرقا انفع من عمرو معانا
او متفقي الحال نحو زيد مفرقا انفع من عمرو مفرقا او الا متحد الذات مختلفي الحالين نحو هذا صبرا
اطيب منه رطبا وزيدا قائما اخطب منه قاعدا واختلف في العامل في هذين الحالتين والاصح

الثاني على الاسم الاول فصعد الزيد ومخدر الشاذل اذ قالوه ووجوه بان فيه اتصال احد الخالدين
بصاحبه وعود ما فيه من ضمير الي اقرب من كور واغتر ان اتصال الثاني وعود ضمير على الان بعد
اذ لا استطاع غير ذلك ويجوز عكس هذا مع ان اللبس فان خيف تعين المذكور او لا وفي التمهيد
العرب جعل ما تقدم من الخالدين للفاعل الذي هو متقدم وما تأخر للمفعول ولو جعلت
الاخر الاول جاز ما لليلس قات ابو حيان وهذا الذي ذكره صاحب التمهيد مخالفا لما ذكره
غيره قلت وهو المختار عندي ومنه قوله فخرجت انا امشي نحو رانا على اثر ما ذيل
مرط مرجل فامشي اول الاسمين ونحو لثانها ونحو الحال اذ وقعت بعد ان تردف
باخري معاد امها او او كقوله تعالى انا هدى بها السبل اما شاكرا واما كفورا او قول
الشاعر وقد شقني ان لا يزال يروني خالك اما طارفا او معاديا وافرادها بعد ما
منوع في الشعر والنظم وبعد لانا در تقول لا غيا ولا راهبا فتكرر وقد نفرد بكقوله فبرزت التمد
لاستعنا بعصبة ولكن بانواع الخداع والمكر **مسئلة** تقع موطئة ومولدة
خلاف القوم اما الجملة من معرفتين جامدين لسين او خيرا او تعظيم او صرح او تقيا غير انهم يبد
فعاملا مضمر وقيل المعتدا وقيل الخبر او لغا مائا في الاكثر خالفة لفظا زاد ابن هشام او
لصاحبها ومقدره وحكمة وسبحة **مسئلة** الحال اقسام باعتبار ان تنقسم بحسب
قصد هذا لانا والتوطئة اياها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الخاضعة
المؤنونة نحو فقتل انا بشر اسويا فانما ذكر سيرا لتوطئة لذكر سويا ونقول جاني زيد
رخلا حسنا وتنقسم بحسب التبيين والتاكيد الى قسمين مبدية وهو الغالب ونسبة
مؤسسة ايضا وهو التي تدل على معنى لا يتم مما قبلها ومؤكدة وهي التي يستفاد
معناها بدونها وانما مذهب الجمهور وذهب المبرد والمفر الى السبيل الى انكارها
وقالوا لا يكون الحال الامنية اذ لا يخلو من خبر بد فائدة ما عند ذكرها وعلى انما هي
ثلاثة انواع مؤكدة بمنحون الجملة بشرط الجملة كون جزا من معرفتين لان التاكيد انما يكون
للمعارف وكونها جامدين مستقين ولا في حكمها وفادتها اما بان يقين خور زيدا خورك
معلوما انا ابن دارة معروفا يا شبي او خور غوانا فلان شعاعا او كرمعا او تعظيم نحو هو
فلان جليل امهيدا او خور غوانا فلان متكنا فانق غصبي وور عاملا اقوالك اخذها انه مضمر
عفوك او وعبد غوانا فلان متكنا فانق غصبي وور عاملا اقوالك اخذها انه مضمر
تقديره اذا كان المبتدأ انا الحق او اعرف او اعرفني واذا كان غيره افعه او اعرفه الثاني
انه المبتدأ مضما معنى التنبيه وحكيه ابن خروف الثالث انه الخبر هو لا سبي وعليه الزجاج
ولم يور شكف القولين كان الزجاج الاول ومؤكدة لغا مائا وهي التي يستفاد معناها من
صريح لفظ عاملا فالكثر ان خالكة لفظا نحو ولدته مذبذب وتوم يبعث حيا فتقسم صاحبها
ولا يغنى في الارض مفسدين وقد نوافقه غوانا ارسلناك للناس رسولا سخر لكم الليل والنهار
والشمس والقمر والنجوم سخرات باثره قال ابن هشام في المعنى ومؤكدة لصاحبها واهلها
النجوم غوجا القوم طرا وقسرها في شره النشور وراياها التي يستفاد معناها من صريح
لفظ صاحبها وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو وهذا ابغى شيئا ومقدرة

وهي المنتقلة كمررت برحلة معه صفر صايد ايه عدا اي مقدر اذ لك ومنه ادخلوها خالدين
وحكمة وهي الما صيلة نحو جازيد بيسر رابا وتنقسم بحسب حصول معناها الى صاحبه وعدمه
الى قسمين حقيقة وهو الغالب وسبحة كالغت السببي نحو مررت بالدارق على سكاكسا
ص مسئلة تقع جملة خبرية غير ذات استقبال وشروطية خلافا للطرزي في لزومها الواو
خلف وجوز الفدا الامر والامن الحكم الذي فان كانت مؤكدة او معطوفة على حال او صدرت
بمضارع مثبت او منفي بلا او متا من قال الا او متلو با وقيل اذ ذات خبر متشقة تقدم لزومها
صغير صاحبها وقلت من الواو غالبا والا فاما او احدها واجتماعهما في اسمية وذات لسين
الكثر من الضمير فقط وقيل حتم وقد خلو عنها فيقدر وقال ابن حني لا تغني عنه الواو اصلها
في مضارع بقدر قيل ويلم الواو في ماض مثبت متصرف عارضا الضمير قد وكذا معة فان فقدت
قدرت في الاصح وليس الواو عاطفة ولا اصلها العطف في الاصح تقع الحال جملة خبرية
خالصة من ذلك استقبال او تعجب فلا تقع جملة طلبية ولا تحية ولا ذات السنين او سوف
او ان او لا وجوز الفدا وقوع جملة الامر تسكا نحو وضعت الناس اخبر بقلة واجيب بانه
على تقدير مقول افيهم وجوز الامين المحل وقوع جملة الذي غوا طلب ولا تغني عن مطلب ورد
بان الواو عاطفة ومن الخبرية الشرطية فتقع حال الخلق للطرزي نحو افعول هذا ان جازيد
فقبل يلزم الواو وقيل لا يلزم وعليه ابن حني والجملة الواقعة حالا اما استداية غوا همطوا
بعضهم لبعض عدو وخبرها من ديارهم وهم الفوق نظرت اليها والنجوم كانها معانيج برهان
تشب كئصال وان فرقا من المؤمنين لكارهون وطائفة قد اهتمت انفسهم او مصدرة بلا
التبركة نحو والله عكم لا معقل لحكمة او بما خور ايسا ما بيننا من حازر او بان غو وما
ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لما يكون ما اعطيان ولا سألناهم الا وان حازري كرمي او
كانه خوينة فري من الذين اتوا الكتاب كتاب الله ورأوا ظهورهم كأنهم لا يعلمون جازيد
وكانه اسدا ومضارع مثبت عامر من قد غو ويدرم في طغيانهم يعمهون او كقرون بقدر قوله
تودوني وقد تعلمون او منفي بلا نحو وما لنا انؤمن بالله عهد ربك لا تبصر وفيك شبيبة
او بلم غوفا يغفلوا بنبعة من الله وقصلم عيسىهم سوا وخال منها غوا وجاؤكم حصرت
صدورهم كيف تكفرون بالله ولستم انوات او عاصت ل لا لا غوما ياتهم من رسول الا كانوا
به ستمرون او متلو با وغو كن الخليل نصرا جارا وعدلا لا ضرب به ذهب او ملك قات
او جى الى ولم يور النمر سوي ولا بد للجملة الواقعة حالا من رابط وهو ضمير صاحبها او الواو
وتعني الضمير في المؤكدة كقوله حالي ان كشة قد علمت مكانه وقولك هو زيد
لا شك فلا يجوز لا تقتصر على الواو ولا دخولها مع الضمير وتعني الضمير ايضا في المصدر
بمضارع مثبت عارضا قد او منفي بلا او ماض بعد الا او بغرة او كما تقدم ولا يغني عنه
الواو ولا اجتماع غالبا وقد ورد دخولها معة في قولهم ثبت واحبك عنه وقوله
غوت وارهم مالكا وقوله تعالى فاستقوا ولا تنهوا عن انفسكم الكون ولا تشاك
عن اصحاب الحزم فاول على حذف المبتدأ اي وانا احبك وانا ارهمهم وانما تنهات
واست لا تسال وما عدا ما ذكر من الجمل السابقة يجوز فيه الاقتصار على الضمير وعلى السوا

لها القسم غوتا لله لا كيدن اصنامكم والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقا كجواب لو ولو لا
ولما وكيف او شرط جازم ولم تقترن بالغا ولا باذا النجاسية غوان ثم وان قلت قلت اما الاول
فلما نور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم بوصفه بالجزم الفعل للجملة باسرها
والواقعة صلة لا اسم او حرف غوجا الذي قام ابوه واعني ان قلت والمفسر وهو الكاشفة
لحقيقة ما تليها سواء صدرت بحرف التفسير غوجا وحينئذ ان اصنع الفلك وترميني بالطرف
اي انت مذبذب اثم لم يقدر به غوان مثل علي بن عبد الله كمثل آدم خلقه من تراب الاله محملة
خلقته الي اخره تفسير لشد ادم هذا اذ لم على تخاريج تحميمه قال ثومنون والقول بان للمفسر
لا عمل لها هو المشهور قال الثوبين انه ليس على طاهره والتحقيق انها على حسب ما كانت
تفسيره فان كان المفسر له موضع فذلك هي والا فلا وماله موضع وعد الله الذين امنوا
وعملوا الصالحات لهم مغفرة واجر عظيم فقوله لهم مغفرة في موضع نصب لانه تفسير للعود
به ولو صرح بالمعنى لكان منصوبا وكذلك انما كل شيء خلقته فخلقناه فسرعا ملائكة
شيء وله موضع في المفسرة لانه خبر لان وهذا الذي قاله الثوبين هو الحق عندي وعليه
تكون الجملة عطف بيان او بدل وقد اختلف في حملها على اهل الايمان او على من استأنف
الاول بعد حقي الابتدائية لقوله حتى ما وحمله اشكل فقال الجمهور انها مستأنفة
فلا عمل لها وقال الزجاج وابن درستويه انها في موضع جر عني ورد بان حرف الجر لا يعلق عن
العمل **الثاني** حمل افعال الاستثناء ليس فلا يكون خلا وعدا وحاشا فقال السراي خال
اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وقال قوم مستأنفة وحمله ابن عصفور اذ لا رابط لها
بذي الحال **الثالث** حمله مذهب ومنه وما بعدها وقد قدمت ذلك عند شرحها في الظروف
وعلم ان ما عدا ما ذكر من الحمل له محل من الاعراب **مسئلة** ورد منه الفاظ مركبة
منها ما اصله العطف كشعر بغير وشذر مذر واحول اخول وحيث بليت بيت وما اضله
الاضافة كبا دي بدا وايا دي سافا فقال قوم منبئة خمسة عشر وقوم مركبة تركيب الاضافة
وحذف التنوين من الثاني للاتباع **ش** لما كانت الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها انها
منفصلة فيها من حيث المعنى وتوسعا فيها توسع الظروف اجريت مجراها انشأ الجمهور بان
خمسة عشر وهي الفاظ محفوظة ولا يقاس عليها **ش** اما اصل العطف غوتنقروا الشعر بغير
بمعنى منتشرين وشذر مذر بفتح اولهما وليس بمعنى متفرقين واحول اخول في قوله
سقاط شرار العين اخول اخولا بمعنى متفرقا وتركزت البلاد حيث بيت بمعنى مجعولة
اي تحت عن اهلها واستخرجوا منها بيت بليت بمعنى مقاربا ولقيته كفه كفه بمعنى
مواجها ومنها ما اصله الاضافة كما دي بدا بمعنى مندوبا وتفرقا ايا دي سفا
اي مثل ايا دي سبا والذي جزم به ابن مالك ان هذه الالف ظاهرة تركيب خمسة عشر
منبئة على الفتح للشب الذي بني لاجله خمسة عشر وهو تفتن معنى الحرف العطف في القسم
الاول وشبه ما هو متضمن له في الثاني وذلك صاحب البسيط انها ليست بمنبئة بل مضافة
وانما حذف التنوين من الثاني للاتباع وحرك الالف بسبب حركة اعراب فهو مخفوض
في التقدير كما اتبع الاول في يار زيد بن عمرو ولشاي في حركته **مسئلة** عذق الان

حضر او اي عنه او كان جوابا او تاب عن خبر او عن فعله وغامله لا المعنوي عند الاكثر وحيث ان
يجري مثلا او بين نقصا او زيادة بتدريج مع الفا ونم او كان موكدا او نائبا او تقييما **ش**
الاصل في الحال ان تكون جارية الحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه لكونها جوابا غورا للثامن قالت
كيف جئت او مقصود احصرها في غولم اعدم الاحراض او نائبة عن خبر غوصي زيدا قائما
او عن اللفظ بالفعل غوهنيك او منها غولم لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ولا تمس
في الارض مريحا ويجوز حذف غامله القربة خالصة كقولك للمسا فراسد اهد يا اي نذهب
وللقادم مسرورا اي رجعت ولجئت صادقا اي يقول او لفظية غورا كالمس قال كيف جئت
وبل مسرورا المن قال لم تنطلق ومنه بل قادرين اي غمها وتعتني ما اذا كان العامل مقنونا
كالظرف والحزور واسم الاشارة وخوم فانه لا يجوز حذفه عند الاكثر من فهم ام لا الضعفة
في نفسه ولا لانه انما عمل بالنيابة والفرع لا يقوي قوة الاصل ولا انه جمع فيه جوز ان تنزيله
مثلة الفعل وحذفه واحاز المبرم الحذف في الظرف فقام في قوله واذا ما مثلكم مشرا
مثلكم حال والتقدير واذا ما في الدنيا بشر مثلكم وقد جئت حذف العامل كان جري مثلا كقول
حطسين بنات صلفين كات اي عرفهم او بين نقيما او زيادة بتدريج اي شيا فشا غو
بعثه بدرهم فصاعدا او فسا فلا اي فزاد الثمن صاعدا اي فذهب صاعدا او فاعط
ساقلا وشرطا نصب هزم الحال ان تكون معجوبة بالغا او نيم والفا اكثر في كلامهم ولا يجوز
ان تكون بالواو لغوات معنى التدريج معها وصورة فسا فلا ذكرها ابن مالك قال ابو حسان
ولم ارها الغنم فان لم تنقل عن العرب فهي ممنوعة لان حذف العامل في الحال وجوبا على
خلاف الاصل وما التزم حذف عامل الحال الموكدة والنايبة عن خبر والواقعة بدلا من
اللفظ بفعله كنياسا مرييا اي شئت لك له ذلك والواقعة توجبها خوارق ما وقد فعد الناس
الاهيا وقد جدد قرا وك **ص التبيين** هو تدرك معنى من رافع لا يرفعها من حمله او من
مفرد عدد او مفرد مقدرا ومماثلة او معايرة او تعجب بالنصب على جنس المراد بعد تمام باضافة
او تنوين او نون ومع الكوفية التمييز مثل وغير وانوذ رعا في نعم والاعلم عن التعجب **ش**
التمييز ويقال له المميز والتبيين والتمييز والمفرد بكرة فيه معنى من الجنسية رافع
لا يرفع جملة عو تنصبت زيد غرقا او مفرد عدس نحو احد عشر رجلا او مفرد مقدار كيل او وزن
او مساحة او مشهرا كمنقال ذرة وذنوب ما وي سينا او مماثلة غومثل احد ذهنا او
معايرة غولنا غرها شا او تعجب غو ووجه رجلا ومما انت حارم وباضننا ليلة وناهيك
رجلا وقولي بالنصب على جنس الزاد يتعلق بقولي رافع لا يرفعها والمميز مشركا
في سائر القواعد الا في كونه بمعنى من وانما ياتي التمييز بعد تمام باضافة غومالي الارض
ذهنا وعدك ذلك صياما او تنوين طاهر كطل زينا او مفرد خمسة عشر او نون
تثنية كنوا ان سنا او نون جمع غويا لاضربن اغلا او شبه الجمع غولانين لانه كل ذكره
وقد اختلف في تكرار منها مثل شمع الكوفيين التمييز بها لام يامها فلا يميزها واخا رة
سجوبه فقوك في عشرون مثله وحكي في ماني الدار امثاله ومنها غير فنع الف التمييز
بها لانها اشد اهلها ما واختار يونس وسيبويه لانه لا يخلو من فاذ رة اذا فادان عند

ما ليس بمماثل لهذا وهذا المقدار فيه تخصيص ومنها ما في باب علم اجاز الفارسي ان يكون شكره
تامة بمعنى شيء وتنتصب تمييزا وتعد الزحيري ونحو ذلك قوم منهم ابو ذر مصعب ابن ابي بكر
الحشي وذهب الاغلا في تقدم انه منصوب عن التبع الى انه ما انتصب عن تمام الكلام **ص**
وناصبه ميمر تمييزا بفاعل قولان وتخرج بالاضافة ان حذف التنوين او
النون ولا حذف غير الامضا في معنى عنه التنوين ويحذف اضافة منهم مقدار ان كان في الثاني
معنى اللام او خيرا وتختار في نحو جته خرو وجوز نصبه تمييزا وحالا واظهارا من مع كل تمييز الا
افعل والعدد ونعم ومنقول فاعل ومنقول وهي تنصب وقيل زايده وان كان المقدار من
جنس جاز عطف احدى خلافا للفرا **ش** تمييز المفرد نصبه ميمر لعشرين مثلا في
عشرين ذراعا ورطل وقفيز وذراعا في رطل ريثا وقفيز بر او ذراعا ثوبا وراز مثل هذه
ان تعبر وان كانت جامة لان عملها على طريق التشبيه واختلاف المضروبون في الذي شئت
به فقول باسم الفاعل في طلبها اسمي بعدها وقيل يافعل من فاعله اسمي بعدها على طريق
التبيين ملتزما فيه التبيين قال ابو حيان وهو اقوي لان اسم الفاعل لا يعمل الا معتدا او يعمل في
النكرة وغيرها وتخرج التمييز باضافة ما قبله النون حذف التنوين او النون نحو رطل ريثا واذرب
شعير ومواسم ولا يحذف شي غير التنوين او النون الا في الامضا في الله صا لمقام التمييز مقامه
نحو زيد اشجع الناس رجلا فقال اشجع رجل فانما يفيد لك غوته درج رجلا وقتحه رجلا
لم يحذف كلاب قال در رجلا ولا في رجل والمقادير لا يريد بها الا لا التي يقع بها التقدير
لا نحو الا ايضا فها هو عندي مواسم وقفيز بر وذراعا ثوب يريد بالطلين الذين يوزن
في السمن والمكبال الذي يكال به البر والالة التي يذرع بها الثوب واصافة هذا النوع
على معنى اللام لا على معنى من وكذا يجب الاضافة فيما ميمر يحذف منه نحو عصي رجلا
وغرة خاتمة وجب وماني وسعد مقل هذا اذا لم تتغير شهيته بالتبعين بان بقي على
اسمه الاول فان تغيرت كسبه خرو وخاتم فضة وسوار ذهب فانها استباحا دته بعد التبعين
والعمل الذي هنا هو الالفة ان ذلك في هذا النوع الجبر بالاضافة والنصب
على التمييز والحال والاضافة ارجح لان الحال نحو الى التاويل مشتق كما تقدم والتمييز
بأن صنف لكونه في خاص رتبة من الفعل لان النصب فيه على التشبيه بفاعل من وافعل
من مشبه بالصفة المشبهة وهي مشبه باسم الفاعل وهي بالفعل هذا الحسن الا عند تعذر
الاضافة واذا كان المقدار مخلطا من جنسين فقال الفراء نحو عطف احدى على الخبر بل
تقول عندي رطل سمننا غسلنا اذا اردت ان عندك السمن والغسل مقدار رطل لان تفسير
الرطل ليس للسمن وحده ولا للغسل وحده وانما هو مجموعهما فعمل سمننا غسلنا انما هو مجموع
على حد قواهم هذا احوط مضمون وذهب عنهم الى العطف بالواو لان الواو الجامع زيد وغيره
خبر عنه هذا ان لا يمكن ان يكون زيد على انفراد خبرا ولا عمر وعلى انفراده وكذلك
زيد وعمر وقامان وقال بعض المغاربة الامر ان سابعان العطف وتركه ونحو اظهر
من مع كل تمييز ذكر في هذا الفصل او غير نحو مكي الارض من ذهب واذرب من فح وكما مثالا
من ابل وغيرهما من شيا ونحوه من رجل والله درج من فارس وحبك من رجل وما انت من جاز

قال

قال يا سيد اما انت من سيد وقال فيالك من ليل ويستثنى لعدد فلا يقال عشرون
من درج مالم يخرج عن التمييز بالتعريف نحو عشرون من الدراهم وافعل التفصيل فلا يقال في زيد اكثر
مالا من مال ونعم فلا يقال نعم رجل زيد من رجل والنقول عن فاعل ومنقول وهي ان تمييز الجملة
فلا يقال طاب زيد من نفس ولا حرت الارض من عيون ومن المذكور فيها قولان احدى ان
للتخصص وصحة ابن عصفور والثاني انها زائدة قال في الارشاد في ويؤيد العطف على موضعها
نصا في قوله طافت امامه بالريمان اويس يا حسنه من قوام وصفت **ص** **مسئله**
ميمر الجملة ناصبه ما فيها من فعل وشبهه وقال ابن عصفور هي وتكون منقولا من فاعل ومبتدا
ومنقول وانكره الكليني والابدي وابن ابي الربيع ومثلهما وهو بعد افعال فاعل معنى
حقيقة او مجازا ومنه نحو حبك به فارسا والله درج رجلا وكفى بالله شهيدا فان صح ان خبر
به عما قبله فله او ملاسمة للمقدور وان دل على هيئة وعني به الاول جاز لونه حالا واظهارا من
تمييز الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام فتارة يكون منقولا من فاعل وخطاب زيد
نفسا واشتعل الرأس شيبا والاصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس وتارة من المبتدا
نحو انما اكثر منك مالا والاصل مالا اكثر من مالك وتارة من المنقول نحو وجرنا الارض عيون
والاصل جرننا عيون الارض **ش** اذهب للآخرين وبه قال ابن عصفور وابن مالك وقال الابدي
هذا القسم يذكرون نحوون وانما الثالث كونه منقولا من الفاعل وللفعول الذي لم يسم فاعله
وقال الكليني عيوننا في الآية نصب على الحال المقدور لا التمييز ولم يثبت كون التمييز منقولا
من المنقول فينتهي ان لا يقال به وقال ابن ابي الربيع عيوننا نصب على النبل من الارض وحذف
الصير اي عيونها وعلى انشطار حرف الحراي يعون وتارة يكون مشبها بالمنقول نحو املا الا
ما وتعمير زيد رجلا ووجه الشبه ان املا مطاوع مالا فكاك قلت مالا الا انما صار تمييزا بعد
ان كان فاعلا واصل نعم الرجل ثم اضم وصار بعد ان كان فاعلا تمييزا او التمييز بعد افعال التفصيل
فاعل في المعنى اما حقيقة او مجازا ومن تمييز الجملة فيما نقله ابو حيان عن الخواري منكر اعل
ابن مالك حيث جعله تمييزا من المفرد قولهم حبك فارسا والله درج رجلا ومنه عند ابن مالك
وعمر وكفى بالله شهيدا **وفي ناصب** تمييز الجملة قولان اصحهما ما فيها من فعل وشبهه
لوجود ما اضرا العمل له وعليه سبويه والمازني والمبرد والزهراوي والفارسي وصح ابن عصفور
ان العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمام مالا الفاعل ولا الاسم الذي حركي مجزاة
كان تمييزا للمفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه ومتى صح الاخبار بالتمييز عن
ما قبله نحو كرم زيد ابا فانه يصح ان يقع اب خبر زيد فتقول زيد اب فلان فيه وجهان
عوده الله بان يكون هو الاب اي ما اكرم من اب وعلى هذا لا يكون منقولا من الفاعل ونحو
دخول من عليه وعوده الى ملاسمة المقدور بان يكون الاب ابا زيد لا زيد نفسه اي ما اكرم
اباه وعلى هذا لا يكون منقولا من الفاعل ولا يجوز دخول من وان ذلك التمييز على هيئة وعني
به الاول نحو كرم زيد ضيفا اذ اريد ان زيد اهو الضيف جاز ان يكون ضيفا منصوبا على
الحال لدلالته على هيئة وعلى التمييز لصلاحية من ونحو زح اظها من معه وهو الاخو رفعا
لتوهم الحالية نحو كرم زيد من ضيف فان لم يعن به الاو ك على قصد كرم ضيف زيد تعين

النصب تمييزا وامتنعت الخالية ولم تجز دخول ما عليه لانه في الاصل **ص** ويتطابق ما قبله
اخذ معني اول ما يلزم افراده لا افراد معناه او كان مصدر ارم يقصد اختلاف انواعه ويلزم الجمع بعد
مفرد مبين لا يفيد معناه **ش** يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الافراد وشرعية ان اخذ
معني نحوكم زيد رجلا وكلم الزيد ان رجلا وكلم الزيد رجلا وكذا ان لم يتخذ من حيث المعنى نحو حسن
الزيدون وجوها الا ان يلزم افراد التمييز افراد معناه نحوكم الزيدون امثلا اذا كان اصله واحدا
فاصل لم يتخذ من حيث المعنى بالزبدن الا انه لا افراد مدلوله يلزم افراد في الجمع يوم اختلاف
اصولهم او يكون التمييز مصدر ارم يقصد اختلاف انواعه نحو زو الزيدون سميا فان قصد اختلاف الانواع
في المصدر لا اختلاف في محالها التمييز جمع نحو بالاضرين اغلا لان اعمالهم مختلفة للحال هذا خبر بكذا
وهذا اخبر بكذا وكقولك تخالف الناس اراء وتفاوتوا انهما لا يلزم جمع التمييز بعد مفرد مبين
اذا كان معني الجمع ينفوت بقيام المفرد مقامه نحو نطف زيدا ثانيا اذ لو قيل ثوبا لتوهم ان له ثوبا
واحد انظف **ص** ويجوز توسطه بين متصرف وفاقا لا تقتضيه اختيارا وجوز قوم على فعل
متصرف غير كفي والفرد على اسم شدة الاول **ش** يجوز توسط التمييز بين الفعل ومفعوله
بلا خلاف نحو طاب نفسا زيد قال ابو حيان وقياسه جواز توسطه مع الوصف نحو طيب نفسا
زيد قال وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو جرت عن الارض واما تقديره على الفعل
ثمة ابن عصفور جز ما يتا على ان الناصب له ليس هو الفعل وانما هو الجملة باسرها والقياس
بان الناصب له ما فرقا من فعل وشبهه اختلفوا في سبويه والاكثر من البصريين والكويتيين
والمغاربة تقديره فلا يقال نفسا طاب زيد كما عتق التقديم في تمييز المفرد وما ورد من ذلك
فضموزن وجوز الكسائي والمبرد والمجازي والجرمي وطائفة واختار ابن مالك شرط كون
الفعل متصرفا لوروده قال وما كان نعتا بالفرق نطس وقياسا على سائر الفصائل
ويستثنى من المتصرف كفي فلا يقال شهيد كفي بالله باجماع ذكره ابو حيان فان كان الفعل جامدا
امتنع باجماع فلا يقال تاجر رجلا احسن زيدا كما يمتنع اذا كان جامدا اجماع نعم استثنى من
عمل اجماع في الثاني ضوزن وهو التمييز بعد اسم شدة الاول يجوز زيد القم حستا فان التفر
جوز فيه التقديم يقال زيد حستا القم **ص** وجوز اللوفية وابن الطراوة تعريفه وتاول
البصرية ما ورد **ش** البصريون على شرط تكثر التمييز وذهب الكوفيون وابن الطراوة
الى انه يجوز ان يكون معرفة لقوله وطلعت النفس باقيس عن عمرو وقوله علام ملئت
الربع والحرب لم تغد وقولهم سغه زيد نفسه ولم راسه وطلعت معيشتها والاولون قالوا
ذلك على زيادة الالام والمضافات نصب على التشبيه بالمفعول به او على اسقاط الجار اي
في نفسه وفي راسه وفي معيشتها **ص** ولا يتعد ذوالجور ان يكون مؤكدا ويجوز لقرينة
او قصد الابهام لا التمييز ما لم يوضع غير موضع **ش** قار في التمييز للحال في انه لا يتعد
تغلا في قوله لا يكون مؤكدا والحال تكون مؤكدة كذا قال الجمهور وذكر ابن مالك ان التمييز
قد يكون مؤكدا لقوله تعالى ان عزة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا واجيب بان شهرا وان
اكد ما فهم من ان عزة الشهور الا انه بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر شهرا منين ويجوز
تحذف التمييز اذا قصد ابقاء الابهام او كان في الكلام ما يدل عليه ولا يجوز حذف التمييز لانه يزيل

دلالة

دلالة الابهام الا ان يوضع غير موضع كقولهم ما رايت كاللوم رجلا وقد حذف ما غير بدل
كقولهم بالله رجلا اي بالله ما رايت كاللوم رجلا **ص** **مسئلة** ميز العدد ان كان ما بين
عشر ومائة مفرد ومنصوب واجاز الفراع جمع واصافة عشرون واخواته لغة او عشرة
فما دونها مجموع مضاف اليه لان كان مائة وقد جمع وفي اسم الجمع والجمع ثانيا ان استعمل
للقلة جاز قياسا او مائة فما فوقها مفرد مضاف وجمعه معها ضرورة وقال الفراع سابع
ويجوز جمع من ونصبه مع مائة وما بين والف ضرورية واجاز ان لسان ولا يميز واحدا وثانيا
دون شذوذ او ضرورية ولا يجمع تمييزا كثر ان امكن قلة غالب ولا يفضل من العدد واختارا
ويبعث حملا عليه وعلى العدد وسعيتين الثاني في الجمع السام ويغني العدد عن تمييز اضافته
لغيره **ش** حوت ذكر تمييز الاعداد من باب العدد الى هذا للمناسبة الظاهرة خصوصا
وقد تقدم في صدر الباب ان من انواع تمييز المفرد تمييز العدد فاقول العدد ان كان واحدا
او اثنين لم يجمع الى تمييز استعنا بالنصب على المفرد والمثنى فيقال رجل ورجلان لانه
اخصر واجود ولا يقال واحد رجل ولا اثنين رجل اما قولهم شربت قرحا واثنين وشربت
اثنا مد البصرة فشاذ وقوله ظرف نحو زينة ثلثا حنظل فضموزن وان كان ثلاثة في
فوقها الى العشر من مجموع محذور باضافة العدد اليه نحو ثلثا اثواب وثلثا ليل وعشرة
اشهر وعشرين مائة يمكن التمييز لفظ مائة مفرد غالب نحو ثلثا مائة وقد جمع ايضا نحو
ثلث مائة اما الالف فيجمع اليه نحو ثلثا الالف وقبل يجوز اضافته الى اسم الجمع نحو ثلث
القوم او اسم الجنس نحو ثلث الخيل اقول اخبرها نعم ونقاس وان كان ثلثا مائة فليس
وصح صاحب البسيط لشبهه بالجمع ولو زوده قال ثلثا انفس وثلثا دود وقال
تعالى وكان في المدينة تسعة رهط وثلثا في قياس وعلمه الاخفش وابن مالك وغيرهما
والثالث التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز اولئك في الجوز وعلمه المازني
وعلى للمعطوفة ان يبين بين فيقال ثلثا من القوم واربعة من الطير وثلثا من الخيل
وهو في اسم الجنس اكد من اسم الجمع وان كان احده عشر الى تسعة وسعين ميز مفرد منصوب
نحو احده عشر كوكبا اثنا عشر عينا ووعدا موسى ثلاثين ليلة واختار موسى فومع سبعين
رجلا ولا يجوز جمعه عند الجمهور وجوز الفراع عند واحد عشر رجلا وقام ثلاثون رجلا
وخبره عليه اثنتي عشر استساها قال الكسائي ومن العرب من يضيف العشر واخواته
التمييز كقوله ومعرفة فتقول عشرة درهم واربعون مائة وان كان مائة فما فوقها ميز
بمفرد محذور بالاضافة عوماية رجل ومالك عام واللف انسان وجمعه مع المائة ضرورية
وجوز الفراع من التسعة وخبره عليه قراه حمزة والكسائي ثلثا مائة سبعة وجمعه مع مائة ضرورية
حرم من فيقال ثلثا مائة من التسنين ونصب المفرد مع مائة وما بين والف ضرورية قال
اذا عاش القتي ما بين عامي واجاز لسان ان يقال في السعة المائة دينار والالف
درهما وبق مسايل **الاولى** لا يجمع التمييز مع ثلاثة ونحوها جمع كثر ما امكن جمع قلة
غالبا ومن جموع القلة جمع التثنية يقال سبع سموات وسبع ممرات وسبع سنبلات
وتسع ايات ومن القليل سبع سنابل وثلاثة قروم وثاني في جمع فان لم يمكن جمع القلة بان لم

يستعمل تعين جمع الكثرة نحو ثلاثة رجال **الثانية** لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد الا في ضرورة
كقوله في خمس عشرة مائة ليلة وقوله ثلاثون لاجل اتصال وقوله وعشرون منها
اصحابا ورايها **الثالثة** اذا جئ بجمع متعذر او جمع تليق جاز الخلافه على التمييز وعلى
العدد نحو عند عشرون رجلا صالحا او عشرون رجلا كراما وكراما فان كان جمع متعذرا
تعين الفصل على العدد نحو عشرون رجلا صالحا ذكره في النسخ **الرابعة** يعني عن تمييز العدد
اضافته الى غيره نحو عند عشريك وعشري زيد لانك لم تضيف الى غير التمييز الا في العدد عند السماع
معلوم الجنس فاستغني عن التفسير وقد قال الشاعر وما انت ام تها رسوم الديار وستورك
قد قربت بكل **مسألة** ميمزكم الاستغناء مية منصوب وفي جزم ثالثة يجوز ان جرت
وهو بمن مقدر وقال الزجاج باضافتها ولا يكون جمعا خلافا للكوفة مطلقا ولا اخفش فيما
اريد به الاضافه ويجوز فصله وحذفه **مسألة** ختمت الكلام والتمييز بانواع منه لم يجر عاديهم
بذكرها في هذا الباب كما ذكرت تمييز الاعداد وذلك تمييزكم الاستغناء مية والخبرية وكان
وكذا اوتيت في الكلام على معانيها في بحث الادوات فتميزكم الاستغناء مية منه مفرد منصوب
كم عشرتين واخواته نحوكم شخصتا سما قال ابن مالك لما كانت الاستغناء مية بمنزلة عدد
مفرد بمنزلة الاستغناء مية اشبهت العدد المركب فاجريت مجرأه بان جعل تمييزها كميزه
في النصب والافراد واختار اللوفيون كونه جمعا مطلقا كما يجوز ذلك في خبرية نحوكم
علما بانك ورد بان لم يسمع واجاز في الاخفش اذا اردت بالجمع اصنافا من الغلات ترد
كم عندك من هذه الاصناف واختار في بعض المغاربة فقال لم يسمع الاستغناء مية لا تفسر بالجمع
انما هو شرط ان يكون السؤال بها عن عدد الاشياء وان كان السؤال عن الجماعات
فسوف تميزها بالجمع لانه اذا ذكر بمنزلة المفرد وذلك نحوكم رجالا عندك تريدكم جمعا
من الرجال اذا اردت ان تسال عن عدد اصناف القوم الذين عندك لاعتد مبلغ اشخاصا وسوغ
باسم الجنس نحوكم بطا عندك تريدكم صنف من البط عندك وقيل يجوز تمييزكم الاستغناء مية
بجملها كم حرف جر نحو على كم حذر ببيتك ميني ثم الجرحي يميز بمن مقدر وحذف خفيفا وصار
الحرف الداخلة على كم عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه والغير والجماعة وخالق الزجاج
فقال انه باضافه كم لا باضافه من ورده ابو الحسن الايدي بانهم حين خفضوا بعد هذا
لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فلو لم يميزوا هذا دليل لقول الجماعة ويجوز فصل تمييزكم
الاستغناء مية في الاختيار وان لم تجز في عشرين واخوته الا بضمير او بكثرة بالظرف والجور
وقد فصل بقا مائها وبالجرح نحوكم ضربت رجلا وكم اتاك رجلا ولكن انفصاله هو الفصل
والاقوي وما وجهه جواز الفصل فيها انما لما لامت القدر ونظيرها من الاعداد التي
ينصب تمييزها ليس لذلك بل يقع صدر او غير صدر جعل هذا القدر من التصريف فيها عوضا
من ذلك التصريف الذي سلبته ويجوز حذف تمييزها نحوكم ضربت رجلا على ان رجلا مفعول
ضربت والتمييز محذوف وكم رجلا جازي كم مرة او يوما ورجل مبتدأ وما بعده خبر **مسألة**
والخبرية يجوز باضافتها وقيل ممن وينصب ان فصل ودونه لغة وجزم مفعول لا نظير
مفروق وثالثة يجوز ان كان ناقضا ونحو ثالثة يجوز في الشعر فقط ويكون جمعا وقيل

شاذ

شاذ وقيل على معنى الواحد وقيل ان لم ينصب والامح جواز حذفه وثالثة ان لم يقدر مضافا
ورابعها يقع ان لم يقدر منصوبا ومنع نفيه فيما **مسألة** ميمزكم الخبرية مجرور ويكون مفردا
وجمعا قال كم عمة لك يا حبر وجملة وقال كم ملوك باد ملكهم والافراد اكثر من الجمع
والفصح حتى زعم بعضهم ان تمييزها بالجمع شاذ وعليه العكس في شرح الافصح وقيل يكون
الجمع على معنى الواحد فاذا قلت كم رجالا كان ذلك قلت كم جماعة من الرجال ثم الجرح باضافتها
النه عند البصريين وقال اللوفيون عن مقدره حذف والحق عملها كما في قوله رسم دار وقفت
في طلعة وضعف بان اضمار حرف الجر والحق عمله انما يكون في ضرورة او شذوذ فان فصل
نصب جملا على الاستغناء مية كقوله كم نالي منهم فضلا على عدم ورعا ينصب غير مفعول
روي كم عمة لك البت بالنصب وذكر بعضهم ان النصب بلا فصل لغة نعيم وذكر سيبويه عن
بعض العرب قال ابو حيان وهي لغة قليلة واذا نصب بفصل او بغير فصل جاز كونه انصافا
مفردا وجمعا كما اذا جرح هذا مذهب الجمهور وذهب الاستاذ ابو علي وابن هشام الخضر اوي
الي انما اذا نصب تمييزها التزم فيه الافراد لان العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن
عدد او كناية لكم استغناء مية وكان ولذا ورد بان ذلك فيما بحث بضمه لا قما يجوز نصبه
وجزم وهل يجوز جزم مع الفصل نظري او مجرور مذهب اصحاب الامامية من الفصل بين
متضايين وذلك ممنوع الا في ضرورة نحو كم جود مقدر نال الغالي وكره تخله قد وضعف
والثاني نعم وعليه اللوفيون بناء على رايهم ان الجزم من مصرع وفونس بناء على رايه من جواز
الفصل بين المتضايين في الاخبار بذلك والثالث الجواز ان كان الظرف او الجور زنا قصدا
نحوكم بكت ما خود اتاني وكم النوم جايه جاني والمعو ان كان تاما ورد بان العرب لم تفرق الظرف
التام والناقص في الفصل بل جرحها مجرور واحدة فان كان الفصل بخلة لم تجز الجرح في كلام ولا
شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين المتضايين لا يجوز البتة وجوزم الكوفيون فيهما
على ان الجزم لا باضافة وجوزم المبرد في الشعر فقط وروي كم نالي منهم فضلا على عدم
بالجرح ويجوز حذف تمييزكم الخبرية ولا يجوز كوني الميمز متعذرا لافي الاستغناء مية ولا في الخبرية
لا يقال كم لارجلا حاك ولا كم لارجل محبت يصح عليه سيبويه واجاز ذلك بعض النحويين
نعم يجوز العطف عليه بالشئ نحوكم فرس ركن لا فرسا ولا فرسا اي كثيرا من الافراس
ركنت لا قليلا **مسألة** وميمزكم جرح من غالبا وقال ابن عصفور لازما ومع قدرها باضافتها
وقيل بالاضافة قال ابو حيان ولا يجوز حذف سايق او ضعف او ممنوع اقوال **مسألة**
والاقوي ان لا يفصل **مسألة** ميمزكم الاكثر جرح بمن ظاهره **مسألة** تعالى وكان من ابيته
وكان من بني وكان من ابيته قال ابو حيان ويظهر من كلام سيبويه ان من هنا لتليد البيت
فهي زايدة قال وقد يقال انها لا تزاد في غير الواجب فقال ان هذا روي فيه اصله من
الاستغناء وهو غير واجب وينصب قليلا قال الشاعر وكان لنا قصدا عليكم ونعم
اطرد الياس بالرجال فكان الماحم سيمز بعد عشره وزعم ابن عصفور ان جزم بمن لازم
وانه لا ينصب **مسألة** في المعنى ويرده عن سيبويه على خلافه ويجوز جرح مع فقد من قال
ابو حيان الا انه لا يحفظ فان جازا على اصار من وهو مذهب الخليل والنسائي ولا على

إضافة كائين كما ذهب إليه ابن كلسان لأنها لا يجوز أصلاً فيها إذا لم يكن لأبواب ولا في آخرها تنويناً
فهو مانع من الإضافة أيضاً وقد قال سيبويه إن جرحها أخذ من العرب فغسلت جرحها بأصنام من
أنهى وقال ابن خروف يكون في ميزانها نصب ويجوز الجرح من وغير من بفعل وبغير فعل قال
أبو حيان ومقتضى الاستقار أن يتميز كائناً لا يكون جمعاً فليست مثل كم الخبرية في ذلك
واختلف في جواز حذفه فجوز المبرد والاكثرون وقال صاحب المصطلح أنه ضعيف للزوم من
فيه حذف عاملاً ومعمول قال أبو حيان ومن يقول بجواز حذفه لا يلزم أنه حذف وهو محذور
من بل حذف وهو منصوب كما حذف من كم الاستفهامية وهو منصوب ولا يصح اتصاله بميزان
كائناً بها وكذا وقعت في القرآن ويجوز الفصل بينهما بالتحلة والظرف قال وكائن ردنا عنكم
من مدح قال وكائن بالآباء من صدق **ص** وميزان الأجر عن وفاقاً ولا بالإضافة ولا البدلية
ولا يرفع ولا يجمع خلافاً لما ذهبنا إليه **ش** متركز الإيكون المنفرداً منصوباً قال الشاعر عد النفس
تعي بعد بوساك ذاك كذا وكذا الطفلة نسي الجرح ولا يجوز جرح من اتفاقاً ولا بالإضافة
خلافاً للكوفيين إجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا أثوب وكذا أثواب قياساً على العدد
الصريح ورد بأن المحكي لا يضاف ويأتي في آخرها اسم الإشارة والهمزة لا يضاف وإجاز
بعضهم كذا درج بالجر على البدل ويجوز الكوفيين الرفع بعد كذا قال أبو حيان وهو خطأ لأنه لم
يسمع وجوزوا الجمع بعد الثلاثة إلى العشرة **ص** **نواصب المضارع** **أ** ويقال
عن وهي الموصولة بالماضي خلاف الأصل ظاهر لا بدقن غير ما ولي في الأصح ويجوز في تلويظ الرفع
محذوفة وكذا أخوف تنقن خوفه في الأصح ولا يصح لا تعيل زائدة ولا يتقدم معمولاً معها وتأتي
يجوز مع أريد وعسى ولا يفصل وقيل يجوز بظرف وقيل بشرط وترفع أفعالاً على الأصح وعن
الكسائي لا يقاس ولا تجزم وحكاة الرواسي أو الجاني وأبو عبد الله في تنقيح مبتدأ وخبر ومعمول
حرف ناسخ وإجازاً وكان وظن وبعض المضارعة وفعل غير مجزوم ومضاف خلاف الأصل لظروف
لا معنى الذي خلاف الأصل الذي **ش** لما أهدت منصوبات الأسماء عقت منصوب الأفعال
كما ذكر عقت المرفوعات المضارع المرفوعة نواصب الفعل المضارع أربعة أخرف **أحدها أن**
قال أبو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في أن وإن وفي ويقال فيها عن باندال
الهمزة عينا وأن هذه الناصبة للمضارع هي التي توصل بالماضي في جواز كان ذي مال وبالأمر
في نحو كتبت الله أن قروا إلي في نحو كتبت الله أن لا تفعل ورغ أبو بكر ابن طاهر أنها غير
فتكون أن على مذهب مشترك أو يجوز بها واستدل لذلك بأمرين أحدهما أنها تخلص للاستقبال
فلا تدخل على الماضي كالتسليم وسوف وكذا الأمر والثاني أنها لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب
أن نصير بصيغة المضارع كمن دخلت على الماضي قلت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه بشرط
نصب المضارع بعد أن لا تفعل بعد فعل تنقن كعلم وخفق وتنقن ونحوها فإباح المحقق
من الثقيلة نحو علم أن سيكون خلافاً للفرد حيث يجوز أن نلي أن الناصبة للمضارع لفظ العلم وما
في معناه مستدل لا قراءة أفلا يرون أن لا يرجع إليهم بالنصب وهي بمعنى أفلا يعلمون ويقول جابر
نرى عن الله أن الناس قد علموا أن لا بد أن تتك من خلقه أحداً واجب أن العلم إنما ينتج
وقوع أن الناصبة بعد أن إذا بقي على موضعه الأصلي أما إذا بالظن واستعمل استعمله فأنشأ

يجوز فيه

يجوز فيه ذلك والدليل على استعمال العلم معنى الظن قوله تعالى فإن علمتوه من مؤمنات
فالمراد بالعلم فيه الظن القوي إذا قطع بما بين غير متوصل إليه ومنع المبرد النصب أيضاً في
المؤول بالظن فقولي في الأصح راجع إلى المستثنى والمستثنى منه جمعاً ويجوز في الواقعة بعد الظن
الرفع على أنها المحذوفة من الثقيلة وهو قليل ولا أكثر في لسان العرب النصب بعد قال تعالى
أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا قرآناً بالوحيين وحسبوا أن لا تكون فتنة قال أبو حيان وليس في
المواقعة بعد السكت إلا النصب وفي الواقعة بعد فعل خوف تنقن خوفه نحو حسبت أن لا تقوم
وخفت أن لا ترمي قولاً أصح ما يجوز الرفع كما بعد الظن وقد سمع قال أبو حيان إذا
ماتت أن لا أدركها والثاني تنقن النصب وعلمه المبرد ولا تعيل أن الزائدة عند الجهور
لأنها لا تخص بدليل دخولها على الفعل في قوله فلما أن جأ البشر ولا يعمل إلا المحقق ويجوز
الاختصاص إعمالاً لاجتماع المضارعة وقبلاً على التا الزائدة حيث تعمل الجرح وقرئ بأن التا
الزائدة تخص بالاسم ولا يجوز تقديم معمولاً مع قول الناصبة علمها لأنها حرف مصدر
ومعمولها صلة لها ومعمول من تمام الصلة فكما لا تقدم الصلة لا يتقدم معمولها هذا مذهب
البصريين ويجوز العدا تقدم كقوله كان خبراً بالعصا أن أحداً فقوله بالعصا متعلق به
بأحد وأحب بدوه أو تأويله على تقدير متعلق ذلك عليه المذكور ونقل ابن كلسان عن
الكوفيين الجواز في نحو طعامك أريد أن أكل وطعامك عسى أن أكل ولا يجوز فصل الناصبة
من الفعل لا يظرف ولا يجوز ولا قسم ولا غير ذلك هذا مذهب سيبويه والجمهور وجوز بعضهم
بالظرف وشبهه جواريد أن عدي تقعد وأريد أن في الدار تقعد قياساً على أن المشددة حيث
يجوز ذلك فيها جامع ما اشتركا فيه من الصدر والعلة وجوز الكوفيين بالشرط جواردت
أن أن تزورني أوزرك بالنصب مع جواردهم إلا أنها انصافاً وحزم أريد جوارداً ويجوز إعمال
أن حمالاً على اختيارها ما المضارعة فرفع الفعل بعدها وخبره عليه قراءة أن يتم الرضاغة بالرفع
وقيل لا وإن المرفوع بعدها الفعل محذوفة من الثقيلة لا المضارعة وعليه الكوفيين ولا يجوز
يجوز الجرح بأن عند الجمهور ويجوز بغير الكوفيين قال الرواسي من الكوفيين فصحا العرب
بنصبون بأن وأجوزها الفعل ودوام قوم يرفعون بها ودوام قوم يخرون بها وأند
غل الجرح أحاذر أن تعلم بها فتردها ومما حكى الجرح بالغة من البصريين أبو عبيد
والحماني وزاد أنها لغة بني صاه ثم لما كانت إن مع معمولها في تقدير الاستعلاء على العامل
المعنوي واللفظي فتقع مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً للمبتدأ أو خبراً للمفعول كذا أولاً
يكون مبتدأ أو المصداق أو وقع خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً
بد أن يكون أحد الجزئين مصدر أو لعل فيكون خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً
على عسى ومعمولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً
تقعد خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً
وتأنت كخوطبت أن تقوم خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً
تلبسوا آخر الثياب وتلبسوا أي لبس الثياب ومعمولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً أو خبراً أو مفعولاً
من أفعال غير الجرح غوطبت منك أن تقوم وأردت أن تفعل وبديهي أن أقوم بخلاف أفعال

الحزم لا يقال فعلت ان اقوم اي القيام ولا اعطيتك ان تامن اي الامان ومعمولا لاسم مضاف
مخوابة اهل ان يفعل ومخافة ان تفعل واجي بعد ان تقوم وقيل ان تخبر وقال ابن الطراوة
لا يجوز ان يضاف الي ان ومعمولا لان معناها التراخي فما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت
والنية في المضاف اثبات عينه بنبوت عين ما اضيف اليه فاذا كان ما اضيف اليه غير ثابت
في نفسه كان ثبت غيره محال **ص** **لن** بسيطة وقال الخليل من لا ان والفعل الا ان في
ابدلت فونا وانما تنصب مستقبل وتفيد نية وكذا التاكيد لا التاكيد على المختار وكان
بعض النحاة يبين لن في ما قرب والمختار وفاقا لابن عصفور نزل للدعا وتقدم معمول معولها
خلاف للاختصاص الصغير ولا يفصل اختيارا وجوز في الكسائي بقسم ومعمول والفعل شرط
واظن في العمل وحكي الجح في الحزم **هنا** **الثاني** من نواصب المضارع لن والجمهور ان
حرف بسيط لا تركيب فيها ولا ابدال وقال الخليل والكسائي انها مركبة من لان فاصلا لان
حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم وليم والاصل ويل اسم ثم حذفت الالف
لالتقاء الساكنين الف لا يكون ان فصارت لن والاصل لن على ذلك فزاد في اللفظ من لا ان
ووجود معنى لا وان فيها وهو النفي والتخليص للاستقبال وقال الفراهي لا النافية ابدل من
الغيا نون وتجدد على ذلك انما في النفي ونفي المستقبل ويصل اصلها في النفي
من لان لان لا تنفي الا المضارع وقد ذكرت رد القولين في حاشية المعنى وتنصب لن المستقبل
اي انها تخلص المضارع الى الاستقبال وتفيد نية في حاشية المعنى وتنصب لن المستقبل
غير ان بشرط ان يكون النفي ان كان من النفي بلا وذهب الرخشي في مقصده الى ان لن لا تكيد
ما تعطي الامن في المستقبل قال تقول لا اترى اليوم من كان فاذا اكدت وشددت قلت لن
انترى اليوم قال تعالى لا اترى حتى ابلغ جمع الحكيين وقال فلن اترى الارض حتى ياذن لي ابي وذهب
الرخشي في نحو هذه الى انها تفيد تأكيد النفي قال فيقولك لن افعله كقولك لا افعله ابد
ومنه فوكه تعالى لن يخلقوا ذبابا قال ابن مالك رحمه الله وحمله على ذلك اعتقاده
في ان نراي ان الله لا يرى وهو باطل ورده غيره بانها لو كانت للتأكيد لم يفتد منها بالنوم
اي فلن اكرم اليوم انسى ولم يعم التوقيت في قوله لن نبره عليه عالمي حتى يرحم الدنيا موسى
ولكان ذكر الابد في قوله ولن يسموه ابدا تكرارا للاصل عدمه وبان استفادة التأكيد
يقتضي قوله ان لن يخلقوا ذبابا من خارج وقد وافقه على التأكيد على عطية وقال
في قوله لن نراي لو يفتد على هذا النفي لضمين ان موسى لا يراه ابدا ولا في الاخرة لكن ثبت
في الحديث المتواتر ان اهل الجنة يرونه وقد وافقه على ارادة التأكيد جماعة منهم ان ابن الجار
قال بعضهم ان منعهم ما برز فلذا اخترته دون التأكيد واغرب عند الواحد الزمكاني فقال
في كتابه التبيين في المعاني والبيان ان لن في ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها قال وشرط
ذلك ان اللفظ مشاكلة للمعاني ولا اخرها الف والالف يكون امتداد الفتحة بها خلاف النون
ونقل ذلك عنه ابن عصفور وابو حيان ورداه والجمهور على ان الفعل بعد لن لا يجوز عن كونه
خبر الحاله بعد ما يخرق في النفي غير لا وذهب قوم الى انه قد يخرج بعد لن الى الدعاء كحاله بعد
لا قال الشاعر في لا ولا زال من لا يخرجك القطر وقال في لن لن تزلوا اذكم ثم لازلت

لكن خالدا مخلود الجبال وهذا القول اختار ابن عصفور وهو المختار عندي لان عطف الدعاء في
البيت قرينة ظاهرة في ان المعطوف عليه دقا اخبر وتقدم معمول معول لن عليها خلا في معول
معمول ان اذ لا مصدرية فيها وقد قالوا ان لن اضرب لن اضرب فكلما جازدا سا ضرب جازدا
لن اضرب ومنه الاختصاص الصغير وابو الحسن علي بن سليمان البغدادي لان النون في صدر الكلام
فلا تقدم معمول معمول عليه كسائر حروف النفي ولا يجوز الفصل بين لن وبين الفعل في الاختار
لانها محمولة على سيفعل وكذا لك لم يحزن ان يفعل ولا تضرب زيد ان تضرب لان الواو كالمعمل
فلا يفصل بينها وبين الفعل بل لا يقال لن لا تضرب زيد اهد امذهب الضميرين وهما هم
واختار الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل نحو والله اكرم زيدا اكرم زيدا الكرم ووافقه الفراهي
القسم وزاد جواز الفصل بان لن حو لن اظن اذورك وبشرط حو لن ان تزور في اذورك بالنصب
وجوز الالف والحزم جوابا قال ابو حيان رحمه الله وانما الفراهي لا يفرون بين لن والفعل اختارا
وهو الصحيح لان لن واخواتها من الحروف الناصبة للافعال بمنزلة ان واخواتها من الحروف الناصبة
للانما ما لا يجوز الفصل بين ان واسمها لا يجوز بين لن واخواتها والفعل بل الفصل بين عوامل
الافعال والافعال اقرب منه بين عوامل الاسماء والاشياء لان عوامل الافعال اضعف من عوامل الاسماء
وحكي الحزم بل لغة واشدد عليه لن اضرب لان من حو لن من حو لن من حو لن من حو لن من حو لن
ك **ان** كانت الموصولة فالنصب بها عند الجمهور والجمهور في ان والكوفية اظهرها
وتنصب الاولى بعد اللام والثانية قبلها ويترجم مع انهاران وانها الكوفية فواها خارج وقوم نواها
ناصبية ولا تنصب الناصبة على ولا تنصرف في ذلك بحرف اللام ويجوز تأخير معمولات والفعل بالناصبية
وما زاد في وبنها لا يغير ذلك ويجوز الكسائي بمعمول وقسم وشرط ولا عمل وان مالك وولد
وتعمل ولا يقدم معمول منصوب او لا على معمول في الاصح وجوز الكوفية والمبرد النصب **ك**
الثالث من نواصب المضارع لن ومذهب سيديه والاكثرين انها حرف مشترك في ان تكون
حرف جر معنى اللام فتقوم العلة وتارة تكون حرفا ينصب المضارع بغيره واختلف حولها فذهب
سيديه انها تنصب بنفسها ومذهب الخليل والاختصاص ان مضارع بعدها وذهب الكوفيون
الى انها محقة بالفعل فلا تكون جاز في الاسم وقيل انها محقة بالاسم فان تكون ناصبة للفعل
واختار من قال انها مشتركة بان سمع من كلام العرب حيث كان انعام وسمع من كلامهم كلمة فاما لن
انعام فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجر والناصبية فهي حرف جر معنى اللام كانه قال له ووجد
الاستدلال من هذا اللفظ انه قد تقرر من لسان العرب ان ما لا الاستفهامية اذا دخل عليها
حرف الجر حذفت اليها خوبيه ولم فيم وعرفه فاذا وقف عليها جاز ان تلحق بها السكت ويدل ايضا
على انها خارج دخولها على ما المصدرية لقوله يراد الفتى كذا يضرب وينفع فرفع الفاعل على معنى
يراد الفتى للضر والنفع واما حيث كان انعام فيجوز ان تكون الناصبة بنفسها اذا قدمت ان
تنصب بنفسها فتكون بمعنى ان واللام المقترنة للتعليل محذوفة كما حذف في حيث ان انعام وكما
عنده ان تكون الجاز في وتكون ان مضارع بعدها كما اضربت بعدها من الحروف على ما سبقت في بيان
علم وينبغي على هذا المذهب فرع وهو انه يجوز ان تدخل على الامع ان كما في اللام نحو لا يغار قد رأت
الناصبية جاز نحو لا تغار اذا كانت ناصبة لا يفهم منها السببية لانها مع الفعل بعدها يتاويل

المصدر كان ولا تنصرف تصرف ان فلا تنفع مبتداه ولا فاعله ولا مفعوله ولا حروفه لغز اللام وتبين
الناصب بعد اللام نحو جئت لكي انعم لي لا يصح بين حرفي جر ومفعول اللام على الناصبة تكونها موصولة
كان ولا ذلك شبه سبويه اخذها بالآخرى وتنفع في الجازع اذ اجازت قبل اللام نحو جئت لكي لا تقرا
فكي حرف جر واللام تأكيد لها وان مضمر بعد حرف الجر لا يجوز ان تكون في ناصبة الفعل بينها وبين الفعل
باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا يصح ولا يجوز ان تكون في ناصبة الفعل بينها وبين الفعل
تثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيجوز هذا عليه وهذا التركيب اي محيى قبل الكلام نادر ومثله قول
الطبري ما كادوا ينص بتيمم في ليحرم واصار ان بعد الجازع على جهة التحقير فلا يجوز ان يكون في ناصبة
عند المصدر بين الاضمر وجره وجوز الكوفون في السعة قال ابو حيان في المحفوظ انما كانا بعد كى
الموصولة بما تقوله فيما ان تعز وتجدد ولا يحفظ من كلامه حيث كى ان نكر منى ومع انما باران نحو
حيث لكما ان تقوم فخرج كذا ما كان في مؤخره باللام على كونها ناصبة مؤخره بان ان هي التي وليت
الفعل وهي ام الفعل الناصب وما كان اصلا في ناصبه جعل تأكيد لما ليس اصلا مع ما فيه من الفصل
بين الناصب والفعل واللام اصل في باب الحرف كانت كى تأكيد لها ولا يجوز ان يكون في تأكيد لان
التأكيد من غير المصدر لا يصح على المؤكد ومن احكام كى انه لا يمنع تاخير معمولها لا يجوز ان تقول
كى نكر منى جئت كى سوا كانت الناصبة او الجازع وذلك انما في المعنى مفعول من اجله وتقدم المفعول
من اجله شايه قال ابو حيان رحمه الله واجمعوا على انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بالالف
نحو كى لا يكون دولة وما الزاوية كقوله نريد من كى لا يجعني وخالفوا في ناصبة كى كقوله ابادت
لكما لا ترى في عشره ومما ذي يعطى الكمال فيكلا واما الفصل بغير ما ذكره فلا يجوز عند الضرير وهشام
ومن وافقه من الكوفيين والاختيار وجوز الكسائي معمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط
فقط على انما فتقول ازرورت كى والله تزورنى والرمك كى غلامى تكوم وازورك كى ان تكافى الرمك
واختار ابن مالك وولد جواز الفصل بما ذكره في الجازع قال ابو حيان رحمه الله وهو مذهب ثالث
لم يسبق الله وتقدم معمول معمولها ممنوع وله ثلاث صور اخذها تقدمه على معمول فقط خرجت
كى نحو اتعلم والثانية على كى في ناصبة جئت نحو كى انعم والثالثة على كى المفعول انصت
نحو التخرجت كى انعم وعلى المنع في الاول الفصل في الثانية والثالثة على كى من الموصولات
ومعجول الصلة لا تقدم على المفعول وان كانت جازع فان مضمره وهي موصولة انصت وفي
الصورة الثانية خلاف الكسائي قال ابو حيان رحمه الله ولا يصح ان تحرك في الثانية ولكنه لم
ينقل في الثانية وثبت الكوفيون من حروف النصب كما معنى كى ما وافقه المبرد واستدلوا
بقوله وطرفك اما حسنتا فاضرفنه كما يحسبوا ان الرمكى كيف ينظر وانكر ذلك الضرير
وتأوله اما ورد على ان الاصل كى اخذت يا وه ضرور او الكاف في الجازع كفت بما وحذف النون
من الفعل ضرور **ص** **ما ذكره** الجهم نورا بها حرف بسيط وقال الخليل من اورد ان
والرندى اذا ان وتقوم اسم فانها تنصب بنفسها لا بان مضمره ويلزمها جملة اسمية وخبر
ذي خبر وانما تنصب مستقبلا وليها مضمره والرفع حينئذ لعمري انكرها الكوفية فان وليت
عطف قبل النصب او اذا جزم مشع وجوز هشام بعد مبتدأ والكسائي بعد اسمي ان وكان ويفصل
بقسم حذف جوابه ولا النافية وجوز ابن بابشاد بندا ودعا وابن عصفور والابدي بطرف

والكسائي

والكسائي وهشام والفرايمعول ثم اختار الرفع والكسائي النصب وجوز تقدمه مع العلم ودونه
والفرايمعول والاصح للضرير قال ابو حيان ومقتضى قواعد المنع ومعها ما قال سبويه
الجواب والجزا قال الشلوبين ذاك والفراسي غالبا ولا يحذف في معمول ناصب دونه ولا دليل على
الاصل **ش** **ما ذكره** اختلاف الضمير في حقيقة اذن فذهب الجهم نورا الى انما حرف بسيط وذهب
قوم الى انما اسم ظرفي واصلا اذ الضرفية لحقها الضمير عوضا عن الجملة المضاف اليها ونقلت
الى الجهم نورة فيبقى فيها معنى الربط والتباعد والى ذلك سبويه معناه هذا الجواب والجزا
فقال الشلوبين ذاك في كل موضع وقال ابو حيان الفرسي غالبا في اكثر المواضع كقولك لمن قال
ازورك اذن اكرمك فقد اجبت وحملت كدائه جواز يادته اي ان زرتنى اكرمك قال وقد يخص
الجواب كقولك لمن قال احبك اذن اصرك اذ لا يجازاه هنا والشلوبين يتكلف في جعل مثل هذا
جزا اي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وذهب الخليل الى انما حرفي تركيب من اذ وان وقلب
عليها حكم الحرفية ونقلت حركة الهمزة الى الالف لم حذف والتزم هذا النفل فكان المعنى اذ اقلت
القبيل ازرورت فقل اذن اكرمك قلت حينئذ زيارتي واقعة ولا يتكلم بهذا وذهب ابو علي عيسى
عبد الحميد الرندي الى انما مركبة بين اذ وان لانها تقطع كل واحد منهما فتعمل الربط كما ذا والنصب
كان ثم حذف همزة ان ثم الف اذ لا يلتصق الساكنين وعلى الاول فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الاكثرين
لانها تقبله الاستقبال وقال الزجاج والفراسي الناصب ان مضمره بعد هذا الهي لانها غير مختصة
اذا دخل على الجمل الاسديية نحو اذن عند الله يا نيك وتلك هي الاسما مبنية على غير الفعل والنصب
المضارع ثلاثه شروط **ا** **ما ذكره** كونه مستقبلا فلو قبل لك احبك فقلت اذن اظنك صادقا
رفعت لانه حال ومن شأن الناصب ان يخلص لمضارع الى الاستقبال **ب** **ما ذكره** ان يكون في
الرفع في نحو اذن زيد يكرمك للفعل ويفعل الفعل بالقسم وبلا النافية خاصة لان القسم تأكيد لكون
اذن واللام بعدتها فاصلة وان قلد اي اذن قال الشاعر اذن والله ترميهم بحرب وجوز ابو الحسن
طاهر بن بابشاد الفصل بينهما بالباء والفاء نحو اذن يا زيد احسن اليك واذن يغفر الله لك يدخلك
الحجة قال ابو حيان ولا يصح ان يقدم على ذلك الاسماء من العرب والجاز ابن عصفور والابدي
الفصل بالطرف نحو اذن اكرمك والجاز الكسائي وهشام والفرايمعول معمول الفصل والاختيار
عند الكسائي ح النصب وعند هشام الرفع نحو اذن فيك ارضى وارغب واذن صاحبت اكرم والكرم
فلو قدمت معمول الفعل على اذن نحو اذن اكرم فذهب الفرسي الى انما بسيط عملها واحكام
الكسائي اذ اذ الرفع والنصب قال ابو حيان ولا يصح احفظه عند الضرير في ذلك ومقتضى خبر اظم
التقدير في عملها لانما لا تعمل والحالة هذه لانها غير مضمره وتعمل ان يقال تعمل لانها وانما تصد
لفظا فمذموم مصدر في النية لان النية بالمفعول التام **ث** **ما ذكره** ان تكون مصدرية ولا تنصب
مما حرق نحو اكرمك اذن لا خلاف لان الفعل للمضمر لا يجوز تقديمه على ناصبه ولما لم يتعلم
فان افتقر ما بعدها الى ما قبلها افتقر الشرط لغيره نحو ان تزرني اذن اكرمك او القسم نحو اذ
عوان غادك عند العزير بمثلها او امكنني منها اذن لا افتاك او الضمير نحو اذن اكرمك
امتنع النصب في الصور كلها وفي الاخرى خلافا لجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال وكان الكسائي
بعد اسم ان نحو اذن اهلك او اطير او بعد اسم كان نحو كان عبد الله اذن يكرمك ووافق الفرسي

في البيت على ان حتى يكون ابواه يهودانه او ينصرانه عندى انه يجوز ان يكون على الفطر حالاً من
التصير ويؤكد في موضع الخبر حتى بمعنى الا ان المنقطع كانه قال الا ان يكون ابواه والمعنى لكن ابواه يهودانه
او ينصرانه قال وقد ذكر الخوفاون هذا في اقسام حتى ومنه قوله والله لا يذهب شيى باطلا حتى ابر
مالكا وكاهيلا المعنى الا ان ابر وهو منقطع بمعنى لكن ابر انتهى وانما تنصب لظن رفع بعد حتى اذا كان
مستقلاً نحو لا سرى حتى اضيق القادسية او متصلاً في حكم المستقبل نحو سرى حتى اذ دخل المدينة فهذا
مؤوك بالمستقبل نظر الى انه غاية لما قبل حتى فهو مستقبل بالاضافة اليه فان كان حالاً او مؤولاً ب
رفع وذلك بان يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ولا يكونان متصلين الرفع فيما قبل حتى وقع ومضى
وما بعدها في حال الوقوع فعلا من ذلك صلاحيه جعل اليك مكان حتى نحو قولهم مرضى فلان حتى لا يرحل
اي فهو الا ان لا يرحل ويضرب امس حتى لا يستطيع ان يحرك اليوم والمؤول بالحال ان يكون ما بعد حتى
لم يقع لكنك متمكن من ايقاعه في الحال نحو سرى حتى اذ دخل المدينة اى فان الاق متمكن من دخول
المدينة لا يمنع من ذلك وشروط الرفع ايضا ان يكون ما بعدها فعلة فتكون واقعا موقع خبر المبتدأ
ايخبر كان او نحوها وجب نصبه نحو كان سري حتى اذ دخلها لانه لو رفع لكانت حتى تطلع الشمس ونصب
لحال اذا كان غير مستقلاً كما قبل نحو سرى حتى تطلع الشمس ونصب للحال اذا كان مستقلاً على اقل
ويجوز في قول حسن ان يفسحون حتى ما تترك كلهم ورد بعد السماع ونحو الفتة للقداس فان التواصب
من مخلصات المضارع للاستقبال وتتبع النصب عند سبويه ولا اكثر من بعد فعل غير موجب
وهو المنفى وما الاستفهام وقبل نحو ما سرى حتى اذ دخل المدينة وقبل ما سرى حتى اذ دخلها اذا اردت
بقيا النفي للحض واستر حتى تدخل المدينة وانما يجوز الرفع لانه على السببية لا الاول في الثاني
والاول متنى لم يقع فالكون نفي السبب موجباً لوجود سببه بخلاف الاخفش يجوز الرفع على ان
اضل الكلام موجب وهو سرى حتى اذ دخل المدينة ثم ادخل اداة النفي على الكلام بانسرح فتفتت ان يكون
سبباً كان عند دخول فلانك قلت ما وقع السير الذي كان سبباً لدخول المدينة وانفتقوا على ان الرفع في ذلك
غير مشمول وانما اخبر الاخفش ومن تبعه قياساً ولو اريد بقيا التعليل لا النفي فلهذا كان عند سبويه
وجوز ابو على الرماني ونحوه الرفع بعدها وذهبت طائفة من القدماء الى امتناع الرفع انصب
بعد كثر ما وطالما وربما نحو كثر ما سرى حتى اذ دخلها وطالما للارتباط صارت بمنزلة ما ليس بواجب
وعارضة سبويه بقولهم غير مترق حتى انضجها لانهم كانوا يعجزون الرفع في هذه السببية وفيه غير
مترق الذي من اجله صار السيرة عندهم ليس مغلوفاً وحكي الجرمي في الفريه ان من العرب من ينصب
نعتي في كل شى قال ابو حيان وهي لغة شاذة ومن احكام حتى انما لا يفصل بينها وبين الفعل شيى
وجوز الاخفش وابن السكيت فصلها بالخطرف نحو اقعده حتى عندك تحتم الناس وشروط ما من نحو
اصحك حتى ان وقد وليته اشعل العلم نقص من هنا وجوز هشام بالنصب والمفعول والحار والمجوز
نحو
كذا
قبل ففعل قد عرضته عليه وكذلك يقال في هذا اعرضه اذ اعطى منه والاعطفه مجرد العرض حتى
الثامن من النفي نحو يا ليتني كنت معهم فافوز واختلف النحاة في الراجح هل له جواب فينصب
الفعل بعد الفاعل كانه وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح للثبوت
في النشر والنظم قال تعالى وما يدريك لعل يزيى او يذكر فتدفعه الذكرى وقال لك لعل

ابن

ابن الاسنان اسباب السموات فاطلع في قراءه من نصب في ما قال وقال ابو حيان يمكن تاويل
الابتن بان النصب فيما عن العطف على التوهم لان خبر لعل كثر في لسان العرب دخول ان عليه
وفي شرحه كتاب سبويه لاني الفضل الصفا رجا لعل الكوفيون وغيره فاجازوا بعدها النصب
لان معناه النفي نحو ان غيرت فاكرمك لان معناه ما انا فاكرمك قال وهذا يجوز لان غير
المضاف اليها اسم واحد وما خلاها لانك تقدر بعدها المصدر فتقول لكن لئلا يكون كذا وغير
لا يتصور فيها ذلك لانها مع ما بعدها اسم فلا يفصل منها ويجوز في ذلك ان لا يكون كذا وغير
واشار ريدر الدين ابن مالك الى ان اياه وافق الكوفيين في ذلك قال ابو حيان وزعم الكوفيون ان كان
اذا خرجت عن التشبه جاز النصب بعد الفاعل كما في يزيد ياتي فتكرمه لان معناه ما هو ياتي الا تاتي
فتكرمه قال وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريون ولا يكون كان اندا الاللتشبه وفي التفسير لم يفت
بالنفي التشبه الواقع في قعره نحوك والعلينا فتشمتا تقدر من مالت والعلينا فتشمتا فالت
ابو حيان وهذا سبي قاله الكوفيون قال ابن السكيت وليس بالوجه ومنع البصريون من تقدم هذا
الجواب على سببه لان الفاعل عندهم للعطف وجوز الكوفيون فقال ما زيد فتكرمه تاتي لان الفاعل
عندهم ليس للعطف فتقول وجوزوا الى الكوفية وجوز الكوفيون انضجنا خبر محو السبب بعد الفاعل
والنصب بعد ما زيد بكم فتكرمه اخانا تريد ما زيد بكم اخانا فتكرمه ومنع الكوفيين النصب
تعالى ان الفاعل على مصدر متوهم فكما لا يجوز الفضل بين المصدر ومفعوله فكذلك لا يجوز بين بكم
ومفعوله لانه في تقدير المصدر وان تقدمت اسمية جملته انما لا تدل على المصدر وذهب طائفة
الى جواز وقال ابو حيان الصحيح الجواز بشرط ان يقوم مقام الفعل ظرف او مجرور او اسم فاعل
او مفعول لندل ذلك على المصدر المتوهم نحو ما انت عندنا فتكرمك وما انت منا فتشمت اليك
وما زيد بكم لئلا فتكرمه وما زيد بكم فتكرمه فان كان اسماً لادله فيه على المصدر نحو ما انت زيد
فتكرمه لم يحر النصب ويتبع القطع او العطف والقطع احسن لان العطف ضعيف لعدم المتماثل من
حيث انه عطف جملة فعلية على اسمية قال ويدل على ذلك الحار والمجور والظرف مجرى الفعل في الدلالة
على المصدر ان العرب نصبت بعد الحار والمجور وحزمت بعد الظرف ووصلت الموصول وادخلت
الفاعل خبر الموصول بالحزور كما ادخلتها في خبرها اذا كانت موصولة بالفعل قال الفرزدق وما
انت من قيس فليس دونهما وقال الاخضر ما لك تحدي او تستر شى وقال تعالى وما بك من نعم من
الله **وبعد** **والجزم** جواب لما مر ويوقف ابو حيان في الرفع والعرض والتخصيص والرجحان
وتميز بحلول مع والفان قد بر شرط قبلها افعالها **الثالث** الجواز اذا كانت الجملة في الزمان
او المعية التي في احد عتباتها وكانت جازية وممدخولها جواراً للمواضع السابقة في القامثال الامر قوله
فقلت ادعي وان دعوان ادي فقصوت ان يادي داعيان والنهي قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل
ونكتموا الحق وقول ابي الاسود لانه عن مطلق وانا في مثله والدعا لقوله رب اغفر لي ووسع
علي في الرزق والاستفهام ما انتشر بعض النحاة قال ابو حيان ولا اذرى اهو مشمول او مصنوع
ابيت ريان للحزون من الكري وابيت منك بالوجه الملتصق والنهي قوله تعالى ولا تعلم الله الذين
جاهدوا منك ويعلم الصابرين اى ولما جمع علم بالجهاد وعلم بالصبر والمؤول قول الخطبة السد
اكت جاركم ويكون بيدي وبينكم المودة والاحبة والعرض قولك لا تنزل وتصيب خبر ابي الجمع بين

النزول واصالة الخبر والتخصيص قولك هل انشأنا ونكر ما اى هذا الجمع لنا بين انشأنا واكرامنا والفتى
قوله بالانشاء مرد ولا كذب بايات ريبا ومكون من المؤمنين في قراءة من نصب والربا قولك لعل سلجانه
واعلم قال ابو حيان ولا اخفط النصب حيا بعد الواو وبعد الراء والعرض والتخصيص والرجاء فينبغي ان لا
يقدم على ذلك الاسماء قال ومقتضى كلام ابن مالك جواز ذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي وطلع
المعنى ما تقتضيه ذلك الى سماع من العرب وتخير الواو والخم من النصب في تقدير مفعول لا يندرج بين
ما قبلها وما بعدها حاشا لشرط وجوز الان في قولك لا تأكل السمك السمكة وتترك اللبن لا يندرج بين
تأكل السمك وتشرب اللبن ولا ان تأكل السمك تشرب اللبن بخلاف الفان في جواب غير النفي او في جواب
النفي الذي يدخل عليه جزم الاستفهام للتقرير فينتظم منه شرط وجزا لان ما تعدها مسبب عما قبل
الان في ان معنى لا تفتر ولا على الله كذا فيسكتك ان افتركتك وكذا الذي في ما لا فانفق منه معناه
ان وجدت ما لا انفق منه قال ابو حيان وتخص من ذلك ان قولهم لم تقع القوار في خواب كذا وكذا لما هو
على وجه المحال لا الحقيقة لانها اذا كانت بمعنى مع لا تكون جوابا ولا انما هي ما هي من ان ينظم منه شرط
وجزا او يميز الجواب من الواو بتقدير شرط قلنا كما مر احوال مكانا وذلك ان هن لم تقع اما قبل مسبب
انتفى سببه فبمعنى جزم ان يفتر شرط قبل الفان اذا قصدت الاخبار بنفي الحديث لا انتفاء الامكان قلت
ما تاتينا في خبرنا كذا فيصير ان يقال ما تاتينا وان تاتينا فتحرشا وامارين امرين اريد في اجتماعهما فيصير
ان يقال ما تاتينا كذا فاذ قصدت ان ينتفى اجتماع الحديث والامكان قلت ما تاتينا فتحرشا في خبرنا
نفي الجمع بينهما وذلك هو المقصود من النصب على احد معنييه **فاد اعطفت** **فاد اعطفت** **فاد اعطفت**
او با على فعل قبل او قصد الاستئناف بطل اضرارا في خبرنا **فاد اعطفت** **فاد اعطفت** **فاد اعطفت**
الشرط وخامس ما ياتى في موضع الرفع والجزم **فاد اعطفت** **فاد اعطفت** **فاد اعطفت**
اي قبل الفعل الذي في الواو او قصد الاستئناف في القطع عن الفعل الذي قبله فيكون اذ ذلك
الفعل خبر للبتدأ المحذوف بطل اضرارا لان العطف بشرط الثاني مع الاول في رفعه او نصبه او جزمه
والاستئناف ان كان بعد الواو والفان في الخبر فان كان بعدا وفيها نوع ما من الاضراب لانك
اذا قلت الزم زيدا او ينقصك حقتك وعملته مستأنفا فالمعنى اوهو ينقصك حقتك او ينقصك
على حال حال سواء الزمته ام لم تلمه فانه قال بل ينقصك حقتك فاد اعطفت ما بعد الفان والواو على
ما يصح عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف بمعنى النصب فاد اقلت ما تاتينا فتحرشا
بالرفع على معنى العطف على تاتينا فكل واحد من الفعلين مقصود بغيره وكان اداة النفي منطوق بها
بعد الفان اقلت ما تاتينا فتحرشا بالنصب كان انتفاء الحديث مسببا عن انتفاء الاستئناف
وفي التبريل ولا يؤخذ انهم فيجوزون وما ذكر من ان النصب بعد الفان والواو باضرارا ان هو
مذهب البصريين وفيه ما المذهبان الاخبار السابق في الواو في الفان والواو مذهبان زايدان
احدهما قال تعلب انما نصب لا ياتي ولا على شرط لان معنى هلا تروني فاحدثك ان تروني
احد ذلك فان تاتيت عن الشرط صارت في فليزمت المستقبل وعملت عمله والثاني قاله هشام انه لم
يعطف على ما قبله لم يدخل الرفع ولا الجزم لان ما قبله من الفعل لا ضلوا من احدهما وكما لم
يشأنف بطل الرفع ايضا ليستقيم رفع المستقبل معها ولا جزمه لانها موجبه ما لم يبق الا النصب

وتحذف الفان فيجوز رفعنا اليها حالا او منصفا واستئنافا وجزمه وهل هو ما قبله
مضمنا معنى الشرط او نايبا عن جملته او بان او اللام منصرة او مبني اقوالك ويجوز بعدا
خبر او اسم والامع منه بعد نفي وبعد امر ونفي لا يصلح ان تفعل وان لا تفعل وثالثها ردي ورابعها
معنى زحاما على القطع الجواب **فاد اعطفت** **فاد اعطفت** **فاد اعطفت**
بما قبله شرط مقصود انه الحال ان كان قبله ما يكون كالامنه غوليت زيدا يقدم بزورنا او النعت
ان كان قبله ما يحتاج الى نعت غوليتي ما لا انفق منه والاستئناف في هل ابوحيان وقوله تعالى
فا ضرب لهم طريقا في البحر يسرا لا تخاف دكا محتمل الحال ومحتمل الاستئناف اي غير خائف او
انك لا تخاف ويجزم غوليت لعنا دي الذي امنوا فيقولوا الصلاة قل لعنا دي يقولون التي هي احسن قل المؤمنين
يفضون امن انصارهم فيقول لا تفعل الله يدخلك الجنة رب وفقني اطعك الاتفعل نصب خبر البيت في
ما لا انفق منه قال ابو حيان وجزمه بعد الترجي قريب جدا والقياس بقبله قال الشاعر لعل التفان
منك نحو مي سر عمل بك بعد القياس **فاد اعطفت** **فاد اعطفت** **فاد اعطفت**
عليه خبر غوليتي الله امر وفعل الخبر ثبت عليه اي ليعني او اسم نحو حقتك الحديث يتم الناس لان معناه
النفي يتم الناس ونزال الرمك وعليتك زيدا احسن اليك قال ابو حيان وقال بعض اصحابنا الفعل الخبري
للفعل الامر في معنى لا ينفاس انما هو موقوف على السماع والمستوع انفق الله امره فعل خبر لا يثبت عليه انما هي
فان لم يحسن ان تفعل مقام الامر وان لا تفعل مقام النهي لم يحزم جوابا في مثاله احسن الى الاحسن
اليك يرفع على الاستئناف لانه لو قدر ان تحسن الى احسن اليك لم يناسب ان يكون شرطا وجزا
لان مقتضى الاحسان لا يرتب عليه عدم الاحسان وكذا لا تقرب الاستدنا حقتك اذ لا يصح تقدير لا تقرب
الاستدنا حقتك فيصير الرفع هذا عروضا سبويه والبر البصريين ويجوز انما هي ما ونسبه ابن
عصفور للكوفيين وذكر انه خبر خبري في العزم انه يجوز على ردة وفيه قال ابو حيان وفيه مذهب اخر انه
يجوز الجزم لعل انما جواب كل حال على اللفظ لان الاول جزم والى هذا ذهب الاخفش اما النفي في الجزم
الجزم بعد على النصب لان خبره خبر فليس فيه شبهة بالشرط كما في التواني وفيه الى القاسم الزيات في ردة
اجاز الجزم في النفي وقالت بعضهم حشا رمة الرفع ويجوز الجزم وهو موافق لاطلاق بعضهم ان كل نصب
فيه بالرفع الجزم ولم يستثن النفي قال ابو حيان ولم يورد الجزم فالنفي سماع من العرب وعبيد جزم في التواني
فقال ابن مالك في شرح الكافية هو ما قبلها من الامر والنهي وسائر ما على النصب معنى الطلب معنى ان
كل في الاستئناف الشرط نحو من ياتي ارمه فاعني ذلك التضمن عن تقدير لفظ بعد الطلب قال وهذا المذهب
الخليل وسبويه وقد رد ولزم عن هذا المذهب فقال تضمن جزم الاستئناف معنى الشرط ضعيف لان الضم
زيادة بتغير الوضع والاضمار زيادة بتغير التغيير هو اسماء لان التضمن لا يكون الا لافادير ولا فادير
في تضمنين الطلب معنى الشرط لانه يدل عليه بالاضمار والافادير في تضمنه لعلنا وروده ايضا بن عصفور
فقال التضمن يقتضي ان يكون العامر جازما ولا يجوز عامرا محتملا في موضع من المواضع قال ابو حيان
واقول ان التضمن لا يجوز اصلا لا المضمن شي يصير له دلالة على ذلك التي بعد ان لا تكون له دلالة
عليه مع ارادة مدلوله الاصل فاد اقلت من ياتي ارمه فاعني ذلك التضمن معنى الشرط ودلت على ذلك
من الاضمار فضا رت ابا دلالتان دلالة محاذية وهي معنى ان ودلالة حقيقته وهي مدلوله
الشخص العاقل وما هنا فقولك الذي الرمك يتولى فيه تضمين الشيء معقول ان ياتي في تضمنت

كفي فاذ اذابت كمن مع الالم فالنصب للام وكي مؤكدة واذا انعدت كي فالعمل اي وزعم ثعلب ان الالم ينفسها
تنفسا لفعل كما قال الكوفيون الاله قال لقنم ما مقل ان قال ابو حيان وذلك باطل لانه قد ثبت كونها
من خروف الحروف وعوامل الاسماء لا الفعل الا في الاسماء فان اقرن الفعل بالام بعد الالم يعني الاخرى كقول
ثعلب لا يعلم هذا الكتاب قال ابو حيان وسوا حرف جر ولا قد يفصل بينهما بين الحرف والحرف في نصيب
اللام نحو غضب من لامي وجبت بالازاد ويلزم اذ ذاك ان لا يقع الفعل بين الفعلين لانهم قالوا
جبت لئلا تنصب كان في ذلك فلق في اللفظ وسواء في النطق فيجوز ان يكون ما كان في الالف واللام في الالف
لغة لتبين **الموضع الثاني** بعد عطف بالواو والفاء او ثم او على اسم صريح كقوله للسن عباة
وتقر عيني احب الي من ليس الشفوق وقوله لولا توقع معترفا رضىه ما كنت او ثرا ابا علي ترف
وقوله اي وقتل تلكا ثم اهلكه كالنور يضرب لما عافت النقر وقوله ثعلب الا وختا او من ورا
حجاب او زسل واسم المصدر وهو كقول ولولا رجال من رزام اعزم والاسم هو اسول علق
واحرز بالضم من العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اعتبار ان كان تقدم ولا تنصب ان لم يقد
وغير المواضع المذكورة الا نادرا وذهب جماعة الى انه يجوز حذف في غير المواضع المذكورة ثم اختلف هؤلاء
فذهب النحوي الى انه يجب رفع الفعل اذا حذف وعلى ابو الحسن وجعل منه قول **الابن الجعفي**
احضر الوعا كبريدان احضر قبل ومنه قوله تعالى قل لا يغفر الله ذنوبنا ولا ذنوبكم ان اعبدوا وجهه
ان العامل اذا نسج عاملا وحذف في رجع الاول لان لفظة هو الناسج وذهب ابو العباس ان اذا حذف
بوعلمنا قال **ابن الاخير** كما في رب واكثر العوامل **وان** راعيه ما روي في البيت السابق احصر
بالنصب وقوله وهم زخا لا ينفذوا فلم اجد شغفا لله غير جود بقادله وقوله **وان** انت
نفسى بعد ما كرت افعاله ونسكى من كلامهم هذا اللص قتل ياخذك ومن يحصرها وقول وقدر الحسن
تا مشروني اعند وفرا الاعره وتنفك الدنيا واختلاف اضافة في القياس على ما سمع من ذلك فذهب
الكوفيون ونسبوا المصير الى القياس عليه قال ابو حيان والعصم قصم على السماع لا على ما يروى من
ما ذكرناه وهو يدرى فلا يتبعنا في هذا فاذ كانا في قاس غلبه فلا يجوز الحذف واقرار الفعل
منصوبا لا من فوعا ويقتصر في ذلك على مورد الصواع **ص خاتمة** تران زابدة وليست
الحقيقة ولا تفيد غير توكيد على الاصح فيما بعد ما بين قسم ولود زعمها ابن عصفور رابعة وسيبويه
في قول موطيه وابو حيان تحقيقة وشذوذ ابعد في وقاسه الكوفية وكلف الجرواذا ومفسر وانكها
الكوفية بين جملتين في الاولى معنى قول لا لفظه عارئة من جار فان لم يضرار معنت
خاز رفعة ونفحة او مع اجاز او جزم قال الكوفية والاصح شرطية قيل وان فيه قيل وجمعني
للاقل واذ مع الماضي قيل والمضارع **ش** ان النقص الكلام في احكام ان الناصبة للمضارع
وكان لفظا متراكبا بين المصدرية والذابذة والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب اليه بعضهم
ثم الكلام وختم الثابت بذكر بقية مواضعها وهي ستة **احدها** الذابذة وان الذابذة
حرفان حرف ثنائي بسيط مركب من الهمزة والياء فقط وذهب بعضهم الى انها هي الثقيلة
خفت فصارت مؤكدة قال ابو حيان ولا تفيد عندنا غير التاكيد وزعم النحويون انه يجر
مع اجازة التاكيد معنى اخر فنفاه قوله تعالى ولما ان حات رسلكا لوطا لم يسمعهم دخلت
ان في علم الفقة ولم تدخل في قصة ابراهيم ولما حات رسلكا ابراهيم بالبشري قالوا لا

تنبيه

تنبيهنا وتاكيد في الاساءة كانت تعقب لحي فهي مؤكدة للاتصال واللمزوم والاكذلك في قصة ابراهيم
اذ ليس للجواب فيه كالاول وقال الاشناد ابو علي دخلت منهية على النيب وان الاساءة كانت
لاجل الحي لا ربا قد يكون للسبب في قولك جئت ان تعطيني اي لا تعطينا قال ابو حيان وهذا الذي
ذهب اليه لا يعرفه كثير النحويين وموافقا لزيدنا انها بعد ما كالا لئلا يكون القسم ولو كقول
اما والله ان لوليت خيرا وزعم ابن عصفور اني المقرب اليها حرف تزييد حيلة القسم بحالة المقسم
عليه والذي نص عليه سيبويه ان زابدة ونص في موضع اخر على انها بمنزلة لام القسم الموطية
وقال ابو حيان الذي يذهب اليه ان هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو ان الحقة من
الثقلية وهي الذي دخلت بلو لقوله تعالى وان لو اشتقوا وتقدريم انه اذا قيل اسم ان لو كان
كذلك كان كذا فعناء القسم انه لو كان كذا كان كذا ويكون الفعل القسمي قد وصل اليها على سقيا وحرف
الجر اي قسم على ان لو كان فصلا حية ان المشرودة مكانها يدل على انها تحفة منها وتزاد في
بعد في وقاسه الكوفيون نحو جئت لكي اني اكرمك قالوا او لا موضع لانها مؤكدة للام كما الد بها كي
وكيفه في الجرح كقوله ويوم توافين بوجهه مقسم كان طيبة تعطوا على فاروق السلم وبعد
اذا كقوله فامهله خيل اذ ان كانه مصالي يد في حجة العامر **الموضع الثاني** التفسير
اثبت الكوفيون وانكر الكوفيون كون ذلك من معانها وهي عنده الناصبة للفعل قال
ابو حيان وليس ذلك بصح لانها غير مفتقرة الى ما قبلها ولا يصح ان تكون المصدرية لابت ويلات
بعضه والكا في علم مذهب النحويين فنقول اجريت ان في التفسير مجري اي لكن تعارفها في ان
لانها غير مفردة لا يقال مررت برجل ان صاح وكا هم يقولون انما كان ان من الجملة وفي هذا
غير حقيقة با لفعل لا تكون مفسرة للحكمة الاسمية والعلنية نحو كنت الله ان افعال وارسل الله
ان انت ومه وودوا ان تلكم الحكمة ولان التفسيرية شرط ان يكون مفسرة لما تضمن القول
او يحتمل القول مضمرة به او محذوف او مغل من ان معنى القول فان صرحه بالقول خلصت الحكمة للحكاية
دون ان وكذلك ان كان القول موبيا تقدم فعلا ما دل به لئلا اذام تناوكت كانت ان داخله للتفسير
خلافا للمصره والمقدرفا ما هي تقدم ان وذكر ابن عصفور في شرحه للحمل الصغير ان ان تاتي تفسيره بعد
صريح القول وفي البسيط اختلف في تفسير صريح القول فاجاز بعضهم وحمل عليه قوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ومنهم من هو في الضمير في الضمير كقولك كنت الله
ان قم الشرط الثاني ان لا يتعلق بالاول لفظا فلا تكون محمولة ولا منفية على غيرها ولذلك لم
تكن تفسيرية في قوله تعالى واخر دعوانهم ان الحمد لله لاها فافعة غير الهند او لا في قولهم كنت
الله بان قم لاها محمولة حرق الجرفان لم تات بحرف الجر خازمها الوهم بان وان ول ان الصاحبة
للتفسير مفسرة مع عودا وجبت اليه ان تفعل كان فيه الرفع على انها حرف تفسير والنصب على انها
مصدرية او معده لا نحو امرت اليه ان تفعل كان فيه الاشارة لما ذكره الجرح ايضا على النفي فتكون
ان فيه تفسير **الموضع الثالث** الشرط بمعنى اثبت الكوفيون والاصح واستدلوا بقوله
انقص ان اذا فتية حزتا جبارا فلم تنقص لثقل ان حازم قالوا الصحة وقوع ان موقفت
وامتناع ان تكون ان الناصبة لانها لا تفصل بين الفعل والحقيقة من الثقيلة على تقدير انقص
من اجل انه اذا نام حذف الجار ونحفت **الرابع** النفي اثبت بعضهم وخبر عليه قل ان الذي هذا

للاستعانة به عن فاعله مع انجاز الحروف فخرج به من الغمات رزقا كما فلو قصد اسناد الاخبار
الى اليا وقيل انزل ما اخرجه من الغمات رزقا كما لم يصح وحسن لكنه محارزوا الاخر حقيقة ومنه كتب بالعلم
وقطعت بالسكن فانه يقع ان يقال كتب العلم وقطعت السكن والخوضون يعززون عن هذه الباسا
الاستعانة وامرت على ذلك التفسير بالسبلة من اجل الافعال المنسوبة الى الله تعالى فان استعمال
السبلة منها يجوز واستعمال الاستعانة منها لا يجوز انتهى وقال ابو حيان ما ذهبت اليه ابن مالك
من ان الاستعانة مد رجة في باب السبلة قوله نفرد به واختارنا فرقا بين باب السبلة وبين باب
الاستعانة فقالوا ايا السبلة هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحرب وبالرجوع ونحو
يتوفى الله وباب الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو الاله
نحو كتبت بالعلم وخربت الباب بالقدوم وبرت العلم بالسكن وخضت الماء برجل اذ لا يصح جعل
القائم سببا للكملة ولا القدوم سببا للحاركة ولا السكن سببا للبري ولا الرجل سببا للحمول بل
السبب غير هذا **والظرفية** وهي التي تحسن موضعها وخوضها الله بذكر رجبنا في بحر **والفاحية**
وهي كما قال ابن مالك التي تحسن موضعها مع ولغتها عنها وهي محصورة في الحال نحو اهدى سلام
اي مع سلام وما احكام الرسول بالحق اي مولا الحق وتحققا فليس محمدا ركبا اي مع محمد وخامدا
وهذه المعاني الخمسة عامو الاصل في كل فائدة ابو حيان عن الاصطلاح وضع اليا بالقياس ولذا ذكرنا
متواليه خلافا لصنع التفسير **والغاية** نحو وقد احسن بي اي الى **وقلة السك** وهي التي تحسن
موضعها بذكر **والنبيضة** وهي التي تحسن موضعها من **على التعجب** فيهما مثال الاول قول عمر رضي
الله عنه كلمة ما يسري اني ايا الذي ايا وانا واولا وقال المجلسي قلت اي ايا فوما اذ اركبوا سنوا
الاغارة فربانا وركبانا **ومثال الثاني** قوله تعالى عكنا شرب ايا عكنا دابة اي منها وقول
شرب من البحر وقول الاخر شرب الترفيق بين دابة الحشر وهذا المعنى ثمة الكفرس والاصح
والفارسي والعربي وان ما لك والاولا لما خروا وانكرها جماعة وقالوا اي امثلة الاول الباه
للسبلة واولوا امثلة الثاني بان يشرب ويشرب من معنى بروي ونحوه وقيل المعنى شرب
اي الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل قال بعضهم ولو كانت الباه للتبعض لمع زيد بالقوم يريد
من القوم وقبض بالذراع اي من الذراع **قال ابن مالك** في التفسير **والنقل** قال
في شرحه وهي التي تحسن موضعها اللام غالبها نحو فظلم من الذين هادوا ان الملأنا يمترون بك
قال واحتررت بقولي غالب من قول العرب غصبت لفلان اذا غصبت من اجله وهو حي وغصبت
به اذا غصبت من اجله وهو ميت قال ابو حيان ولم يذكرنا هذا المعنى وكان التعليل
والسبب عندهم شي واحد قال ويدل لذلك ان المعنى الذي سمي به بالسبب موجود في باب التعليل
لانه يسل على ان يسل الفعل لما دخلت عليه باب التعليل كما يقع ذلك في باب السبب فتقول فظلم من الذين
هادوا في قوله واما يمترون بك فالتا فيه ظرفية اي يمترون فيك اي يمترون في امرك
اجاز القتل انتهى وهذا هو الحق قال ابن مالك **واللقابلة** قال وهي الدخلة على الاعوان
والاشقان قال وقد سمي بالاعوان نحو اشترت الفرس بالف وكاف الايمان بصنف والظاهر
انها اذ اخلت في باب السك **وقال الكوفية** **وتعني على** اي الاستعانة وختم به ابن مالك
عوم ان تامة بقطار اي عليه بدليل الا كما منكم على اخيه فاذا امرواهم يتعاضدون اي عليهم

بدليل وانكم لتتزون عليهم اربا يقول الثعلبان بزمه بدليل تمامه لقد ذل من بالث عليه
التهالب قالوا **وتعني عن وفي اختصارا** **سببا بالسؤال خلاف** فقيل يخص به فظاهر
كلام ابن حبان ان الكوفة لهم عليهم كقولهم تعالى في سئل به خيرا بدليل سئلون عن اناسكم
وقول علي عليه فان تلواني بالثاني فاني يصير باؤا والنساطيب وقيل لا وعليه ابن
مالك نحو سئل نورهم بن ابيهم وبما هم تشفق السبا بالعام والبصرة انكروا هذا
المعنى واولوا الالة والكتب على ان المعنى اسئل بسببه خيرا او بسبب السبا لتعلموا حاله
او تضمن السؤال معنى الاعتناء والاهتمام قالوا اولوا انت السبا بمعنى عدا لجاز اطعمته خوخ
وسقيته بعمة يزيد بن جهم وعده عمة قال ابن هشام رحمه الله في التاويل الاول بعد كان
الحجور والسبا هو السؤال عنه ولا يقتضي قولك سالت سببه ان الحجور وهو المسؤول عنه
وقال ابن هشام **الخصاوي** **بمعنى الكاف** اذ اخلت على الاسم حيث يراذ النسبة نحو
لقت يزيد الاسد ورايت به القمراي لقت بلفظ اياه الاسد اي شربه قال ابو حيان
والصحيح ان السبب اي بسبب لقيه وسبب زوخته **وتراذ** **توكيد** **اي في مواضع ستة**
وهي التاويل والمفعول والمتن والجن والخال والتوكيد وهو من كوز في حالنا ومن
غربت زيدا ذاك ان نراذ في الحجور كقوله فاصبحن لانسائه من بابه من تشق **قال**
اراد من تشق به فزاد الباء فتل من عوضا **وحكاية** **انما في عس** **وقيل** **واشد قول** **اخزع**
ان نفس اناها حياها **فما لا التي عن** **بين جنبتك تدفع** **اي في** **فما لا التي عن** **بين جنبتك تدفع**
فخذ في على وزادها بعد التي عوضا **وقول** **الاخزان الكريم** **واسبك** **بعنه ان** **أخذ** **بوقعا على**
من يشك اي ان لم يجد من يشك عليه فخذ في عكسه وزاد على قتل من عوضا **وقاسية في ال واللام**
ومن **فقال** **في الشرع** **بجور عندي** **ان يعامل بهذه المعاملة من واللام واليا وفي قناتك**
على عن **وعلى** **والبا ففك** **عرفت من** **عجت منه** **ولم قلت له** **ومن اويت الله** **ومن رعت فيه**
فخذ في **ما بعد من** **وزيد ما قبلها عوضا** **وردة ابو حيان** **اي العوض** **بامواحه** **فقال في** **الاسكات**
المستشبه **بها** **لا تمنع** **فيها** **التاويل** **المذكور** **لاختمال** **ان يكون** **الكلام** **ثم عند قوله** **فانظر اي** **في**
فانظر لنفسك **ولما تقدم** **انه لا يوارثه** **الاخوة** **فقد استدرك** **على نفسه** **فاستنهم** **على سبيل**
الانكا **وعلى نفسه** **حيث قرر** **وجود** **دخلى** **ثقة** **فقال** **من تشق اي** **لا احد يوتق به** **فالباق** **عن**
متعلقة **بتشق** **وكذا** **البيت** **الاخر** **عظم** **تمام** **الكلام** **عند قوله** **ان لم يجد يوتقا اي** **اذ لم يجد** **تاسعين**
به **اعتمد** **بنفسه** **ثم قال** **على من** **يشك** **ومن** **استنوا** **مئة** **اي** **لا احد** **يشك** **عنه** **فعل** **متعلقة** **ببيتك**
ولم يوتق **البيت** **الثاني** **وقال** **في** **المفسر** **هذا** **الذي** **اجاز** **قناتك** **لن** **شئت** **الاصم** **الذي** **يقاس**
عنه **الانزوي** **الى** **ما ذكرناه** **من** **التاويل** **فما استدرك** **به** **ولو كانت** **لاختمال** **التاويل** **لكانت**
من **الشذوذ** **والنذور** **والبعدين** **الاصول** **نحو** **لا يقاس** **عليها** **ولا** **يلتفت** **اليها** **قال**
وقد **نص** **سبويه** **على** **ان** **عنه** **وعلى** **ان** **انزاد** **ان** **اعوضا** **ولا** **غير** **عوض** **حق** **كالي** **في** **انها** **الغاية**
لكن **اي** **امكن** **منها** **ولذلك** **خالفت** **في** **اشا** **الاول** **انها** **تفقد** **تفصي** **الفعل** **شيئا** **فقط**
ولذا **الاجور** **ركبت** **حتى** **زيد** **وانا** **حتى** **عشرو** **وجوز** **لنت** **الى** **زيد** **وانا** **الى** **عشرو** **اي** **هو** **عائني** **كالي**

حديث مثل انك واليك **والثاني** انما **الاقبال** **الابتداء** الصنعها في الغاية فلا يقال مررت من
البصرة حتى الكوفة كما يقال الى الكوفة **والثالث** انما **الاجتناب** اي اخرجها من كل مكان التسمية
حتى راسها **قال** **الكثير** **او** **ملا** **قيا** **لله** اي متصلا به نحو الام حتى ملكه الخبز ولا يجوز رست حتى
يصف الديار خلاف الـ ويقال الاكثر قول البرقي وجماعة انما لا يخرج الا الحرة فقط دون المتصلة
قال الرضا وهو مروي في الاربعة **خلاف** **ابن مالك** اذا قال في التسهيل وشرحه والترمذي في
كون يخرجها او ملاقا اخرجه وهو غير لازم بدليل قوله عنيت ليلة فاركت حتى
نعمتها راجعا فعدت يومها قال ابو حيان وكما فعله الرضا حتى خرجت فقلت حتى استدل
به لا حجة فيه لان لم يتقدم حتى ما يكون بعدها جزالة في الجملة المعنى في العامل فيها حتى فليس
البيت نظير ما مثل به اصحابنا ولو صرح في ذلك ما زلت راجعا وصلا تلك الليلة حتى نفيها كان
ذلك حجة على الرضا حتى ونحن نقول اذ لم يتقدم في الجملة المعنى حتى ما يكون ما بعدها
اخرها ان يدخل على ما ليس به ولا ملاقا له وكذا قال ابن هشام في المعنى كذا ان ابن مالك
خدم باشرط ذلك في شرحه الكافية **والرابع** انما لا يخرج الا **خارجا** **خلاف** **القيس** **وقد** **الكوفية** اي
خويزم جرحها للغير مستحسن بنحو قوله فكروا له لا يلق اناس في حكاك يا ابن ابي زياد ولم يور
قالوا انه ضروري قال ابو حيان ومن اجاز جرحها للمصير دخل على المصيرات الخبز وركبها قال
ولا ينبغي القياس عليه حكاك من هذا البيت فيقال ذلك في سائر النسخ مير قال وانما الغاية في حكاك
هنا لا اقره ولا ادري ما اعني هنا حكاك فليقل هذا البيت مصنوع انتهى ومثل ابن هشام في المعنى
بقوله انت حكاك تفصل كل في ترجي منك انما لا يجيب قالك واختلاف في عدة المعنى فيقول
ان يجوز رها لا يكون الا بغيرها او بغيره منه فلم يملك عدو صير اليه على الكل قال
ورده انه قد يكون صيرها في البيت فلا يفيق وعلى ما تقدم وانه قد يكون صيرها غايه اعلى
ما تقدم على الكل كقولك زيد صيرت القوم حكاك وقيل العلة خشية الناس من العاطفة فانما
تدبر عليه على الاصح قال ورده انما لو دخلت عليه لقل في العاطفة قاموا حتى انت والكرم حتى
اياك بالفضل لا يتصل الا بغيره وفي الحافضة حكاك بالفضل كما في البيت وحيد فلا الناس وقيل العلة
لانها لو دخلت عليه قلت انما يا كافي الى وهي فروع على ولا علة ذلك والاصاوي الغرض الاصل
قال شيخنا الامام الشافعي والقنوات بعد تسلسله بقلان هذا اللازم ان فروع حتى عن الى انما
هي في المعنى والعلة وذلك يوجب ان لا يعمل ما عمله الى فيها الا في غيرها وقال الشافعي قال
سبويه استغنوا عن الاصاوي حتى يقولون حتى ذلك وبالاصل الى ان المعنى واحد كما استغنوا
بترك عن وذر ووجع **والله اعني** **بالحق** **العلم** **الاول** **بمدينة** **والثانية** **هزلية**
قال ابن مالك قرأ ابن معهود بسجدة حتى حين قلب اليه عمر ان الله انزل هذا القرآن عزيبا
وانزله بلسة قريش فلا يقرهم بلسة هذيل **وقيل** **البصرة** **بجدة** **الاصل** ان يكون **غاية** **لما** **فان** **الاصاوي**
فيه الرفع على انما ابتداءية نحو الحب حتى البحر ليس زيد وجوز جزم الكسائي والفرغوسفي ايضا فيما
اذ اتى الاسم بعدها جملة اسمية وما بعدها غير شريك لما قبلها في المعنى **فصيرت** **القوم** **حتى** **زيد** **فترك**
وحتى زيد يوجه مضمون وجوز جزم الكوفية **ومنع** **الكوفية** **الجزيرة** **قيا** **اذ** **لا** **يقدرها** **فعل** **عامل** **في** **صير**
حتى **زيد** **فترك** **واوجز** **وقالوا** **الايجوز** **حتى** **يقا** **قصر** **فصيرت** **وهو** **مروي** **في** **البصرة** **في** **ما** **وجوز**

في الاول

في الاول ايضا العطف والابتداء **ومنع** **الكل** **الجزيرة** **قيا** **اذ** **لا** **يقدرها** **فعل** **عامل** **في** **صير** **حتى** **زيد**
مضمر **وب** **واوجز** **وقالوا** **الايجوز** **حتى** **يقا** **قصر** **فصيرت** **وهو** **مروي** **في** **البصرة** **في** **ما** **وجوز**
حتى زيد والقوم في الاربعة حتى زيد في الدار او جملة اسمية وما بعدها شريك لما قبلها في المعنى نحو
صيرت القوم حتى زيد هو مضمون وجوز جزم الكوفية **ومنع** **الكوفية** **الجزيرة** **قيا** **اذ** **لا** **يقدرها** **فعل** **عامل** **في** **صير**
حتى نحو صيرت القوم حتى زيد صيرتهم فان كان في صيرهم وهو غير شريك فالابتداء او الجرح على الاصاوي
عوضت القوم حتى زيد صيرت لهما واوجز العطف فيما اذا كانت عليه قريش عوضت
القوم حتى زيد ايضا تدل على اعادة تكرار الفعل وهذه المعنى لا يعطية الا العطف كما نكت فقلت
صيرت القوم حتى صيرت زيد ايضا **وزعم** **الفرزدق** **حتى** **يبني** **عنه** **الي** **لا** **تفسر** **كما** **حرفت** **الواو** **بنيانة**
عن رث قالك ووجز اظهر والي في بعض المواضع قالوا انما الخرج حتى النبا جمعوا بغيرها بتقدير العا
احد في ما جزموا بين اللام والين **وتكون** **حتى** **خوف** **ابتداء** اي حرق يتند بقدم الجرح اي يستأنف
وحيد **تليد** **لعل** **ان** **الاسمية** **كقول** **خبر** **فما** **زال** **القتل** **نحو** **دمها** **بجدة** **حتى** **ما** **دجلة**
اسكل **وقول** **الفرزدق** **فوجز** **حتى** **كلب** **يسبي** **والفعلية** **المعارضة** **كقوله** **نافع** **وزلزلوا** **حتى**
يقول الرسول **والصاحبة** **خو** **حتى** **عفو** **والمضمرية** **بشرط** **خو** **وانتلق** **اللتام** **اي** **حتى** **اذ** **بلغوا** **النكاح**
خلاف **ابن مالك** **في** **رجمه** **انما** **جرح** **فعل** **لما** **حتى** **باضمار** **ان** **يقدرها** **على** **تا** **وبل** **المضمر** **وقال**
ابو حيان وقد روي في ذلك وقال ابن هشام لا يعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة
وخلاف **قال** **والاخطى** **اي** **الحسن** **في** **رجمه** **انما** **جرح** **فعل** **لما** **حتى** **باضمار** **ان** **يقدرها** **على** **تا** **وبل** **المضمر** **وقال**
حيث ابتداءه وانما في موضع نصب بشرطها او جرحها قال ابو حيان وليس معنى قولهم حرق استبرا
انه يعجز المبتدأ **اد** **نكر** **معناه** **انما** **يصدر** **ان** **يقع** **بعدها** **المبتدأ** **او** **ما** **تقدم** **في** **نفس** **من** **احد** **من** **ابن**
هشام في المعنى اولي واقدمه يقال قال بعض شيوخنا ضابط حتى انما اذ وقع بعدها اسم مفرد
مخبر ووافضار معنوي حتى حتر واسم مرفوع او منصوب خرف عطف او جملة خرف ابتداء او تقدم
في باب **الحاك** **اي** **الحمل** **اي** **الحالة** **على** **الاصح** **حيلة** **معي** **ذلك** **قريب** **على** **دخول** **الغاية** **اي**
التي بعد الى وحتى وحمل ما قبل **او** **على** **عدمه** **اي** **عدم** **دخوله** **فواضح** **ان** **يقر** **بالا** **والا** **حتى**
قرأت القرآن من اوله الى اخره وهذا الضابط من قوله الى اخره ذلك ذكره الاخر وجعله غايه على
الاستيفاء وادركه الى المرافق ذلك السنة على دخول المرافق في الغسل **التي** **الصحيفة** **اي** **خفف** **رجله**
والزاد **حتى** **بغله** **القاجا** **والثاني** **خو** **اي** **نحو** **اي** **نحو** **الصمام** **الى** **الليل** **ذات** **التي** **عن** **الوصف** **على** **عدم** **دخول**
الليل في القوم فنظرة الى منسرة فان الغاية لو دخلت تحت الوجوب لانظرا حال النساء رقت وذلك
يؤدي الى عدم المطالبة **والصحف** **حق** **الدار** **سقى** **لها** **اي** **حتى** **امكن** **غير** **لهم** **فلا** **ذلك** **عزبا**
لغيره **وذا** **ذلك** **على** **عدم** **الدخول** **دعا** **الشاعر** **على** **ما** **يعطى** **بغير** **حتى** **بانقطاع** **الخبر** **عنه** **والا**
اي وان لم تقربية على الدخول ولا عدمه **قال** **ابن** **الاقوال** **وهو** **الاصح** **ودا** **اي** **البحر**
تدخل **مخفى** **دول** **الى** **الحمل** **على** **الغالب** **في** **النايين** **لان** **الاكثر** **مع** **القريش** **عدم** **الدخول** **في** **الى** **والدخول**
في حتى فوجب الحمل عليه عند التردد واو ايا يدخل فيها او ثابها الا فيهم ما واستدل القولان من استوي
حتى والي بقوله تعالى فتعناهم الى حين وقد اتى مشغور حتى حتى **وابن** **تدخل** **مع** **اي** **مع**
اي وحتى **ان** **كان** **من** **الجنس** **ولا** **تدخل** **ان** **لم** **تكن** **غوانة** **لنظام** **الليل** **حتى** **الصباح** **اولي** **الى** **الصباح** **فعله** **ابو** **حيان**

[illegible]

العبد تكون تقليلاً وتكثر إقاله ابن الناصي وابن طاهر فلهذا لمائة أقوال حكاه أبو حيان في شرحه
 التسهيل ومن ورودها للتشديد قوله تعالى زما بود الذي لفروا فكأنوا أمثلين فإنه يكثر فيهم تسمى
 ذلك وحديث البخاري يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ومن مؤلف قول عمار بن حفيل
 فإن تكن الأيام شئنين مفرد في وأكثرنا استخفافاً وفلنن من هزلي فيا رب يوم قد شربت بشرب
 شفت به عني العتد انار عذب وأقول الآخر فيا رب يوم قد أتيت وليلة يا شيه كانا خطا مال
 ومن ورودها للتفليل الأرب مولود وليس له اب وذي ولد ليس له ابوات وذي ثامه عذرا
 في حروجه حاملة لا تنقض لأوان أراد عيسى وأدم والفرد **بصدر** وهو غائب قال أبو حيان
 والمراد تصديرها على ما يتعلق به فالإيقال لفت رب رجل عالم الأول الكلام فقد وقعت خبر لأن
 الخففة من التثنية ويحذف اللوفاك إمارتي إلى رب واحد أمه فقلت فلا اسد لدي ولا قتل
 وقال الآخر تنقلت أن رب امر رجل خائبا آمن وخوان بحال أمنا وقال ولو علم
 الإقام كيف خلعتهم لرب مفيد في الغيور وخاتم قال شيخنا الإمام الشافعي ويحتمل أن بعد
 ذلك حذو في لنا **والخوف في نكرة** مفرداً كان أو مبنيًا لقوله رب من انفتحت عطف قلبه قد
 نمنى في موتا لم يطع **خلاف البعض** في مخويزه جرهما المعروف بال صحى بقوله ربما الحامل الموبل
 فتم وعياح يبنى الساهر عن الحامل واجاب الجور بان الرأفة بالرفق وأن صحت بالجرخه
 على زيادة السور ولا بها أمثلة لليلة أو الكثر وغير التثنية لا عظمى لأن المعروفة أمثلة لليلة فقط
 كالنفر والمثني والكثرة فقط كالجمع وما الاعتماي لا عظمى إلى علامة يصير بها فصلاً وفي **وجوب**
لفته أو مجزورها خلف فذاك المفرد في التثنية والجراسي والعدي وأكثر المتأخرين وعزى
 للبصريين بحال أن رب اجرت بحري حزن في حزن حيث يتكلم الأصدر ولا يتقدم عليها ونقل في التثنية
 بعدها تخالف في سائر حروف الجر وحكم حرف النفي أن يدخل على جملة فالأفلس في مجزورها أن
 بوصف جملة وقد يوصف بمجرى مجزورها من طرف أو مجزور واسم فاعل أو مفعول وحزم به
 ابن هشام في المعنى واختار في الرضى وقال الإخفش والفرد والزجاء وبواليد الوقى وابن طاهر
 وابن خروف لا عظمى ونقصها القلة أو التثنية يفهم مقام الوصف واختار في ابن مالك وتثنية
 أبو حيان ومنع لوزن لا تقع الأصدر إنما تقدم كون ما فعل في ما بعدها لا يتقدم تقضيا لثمتها
 عرف النفي بأن لها تقدم ما لا يتقدم على المجزور الذي يتعلق به ولا يلزم أن يكون جارياً مجزى النفي
 عوكم درهم تصدقت على الخيرية **وتجزم ما في اليه غير مجزورها معطلة بالواو** عورت رجل واحدة
 رأيت وسوء ذلك كون الأصناف غير خصة فلم تعد تعريف وقال الجزولي إنه يعطى في التابع ما لا
 يعطى في المستوفى قال الرضى ولو كان كذلك لجاز رب غلام والسد ولا يجوز ذلك وغير العطف
 من التابع ولا في العطف غير الواو ولا في **وفي القياس** في العطف بالواو **خلف** فاجاز في
 الإخفش واختار في ابن مالك وأبو حيان وقصر سبويه على المسنوع أمّا ما حكاه الأصمعي من ما شرف
 رب المضاف إلى الصبر حيث قال لا أعز به اللذان إن أذا في فتالي رب ابه وزب اخذ تريد
 رب ابن له وزب أوله تقدير الانقصاك لكون اب وأخ من الأسماء التي يجوز الوصف بها فلا
 يقاس عليه اتفاقا **وغيره** أو يجب كونه مفردا **مكسرا** وإن كان التثنية مضافا أو جمعاً أو
 مؤنثا وكونه **يفسر ترقى منووبة** مطابقة للغير الذي يقصده المتكلم **تثنية** غير مفعولة

على انه لا يجوز حذف الجار وابق عمله الا اذا عوض منه وذلك في باب كم والقسم وجعلوا اقول
العرب غير من الشاذ الذي لا يقاس عليه وقد صرح صاحب البسيط بوجوب اعادة الجار بعد الحذف
فيقال ان زيد مررت بزيد انتهى **وقال سيبويه** **فان قيل** لا يقاس عليه ثم قالوا انما هو ان يكون
الله انوك فقال سيبويه حذف لام الجر والابن وهو ساد لا يقاس عليه ثم قالوا انما هو ان يكون
من الالف والياء وهو مبدئي لتضمنه معنى لام الجر والحذف كما بيني انفس لتضمنه لام التعريف على الفتح حقيقة
على الباء وقال ابن ولاديل اصله الله انوك حذف لام الجر والياء بالفتحة والفتحة على الالف
وقال المبرد المحذوف لام الاصل والياء في لام الجر قال لان حرف الجر بمعنى كلمة وحذفه وانما عمله
شاذ فالحذف غير اولي اما لام التعريف فلو انما حذف لام الجر لان حرف الجر بمعنى كلمة وحذفه وانما عمله
الياء واما لام الاصل فقد عرفت حذفه في بعض الاموال كحذفها في **فصل في الجار من جملته**
فان قيل الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
رب في الناس مؤنث كعندهم وعديم ثم قال في السير **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
اي واقطع الحرق بالاسموس وسمع في النثر بقسم وحكي السباي اشتريته بوانه درهم وقاسه تكميد على ان
للماء ذلك الاحرف في رب خورب والله رجل عالم لقلت قالت ابوجيان ولا بعد ذلك الا ان الاحتياط ان لا يقدم
عليه الاسماء واما الثاني **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
صالح محبته والاصح المنع **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
تعالى عما قيل للمنع وقول الشاعر **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
حينئذ **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
الكثير ضربه **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
اعرفوا ومثله كمن بقله ذلك ابن هشام في المعنى ولم يذكر ذلك ابن هشام في التفسير ولا ابوجيان
بل سويابن يابون عن كثر في سبب المنظوم ابن مالك وتقرن ما يرب والكافي ومن فتحة **فان قيل** الجار من جملته
مع ما قيل كونه في ذلك ابن مالك في التفسير وقال معنى كذا قد تكرر وانت خطيب رما اري والتبراني
وعنه في معنى وجزم به في سبب المنظوم **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
من ذلك مملوك **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
انما يكون في ما عرفت حذره والتقدير محمول قال رما اوقفت فها ترقعت ثوبى غملا وتقد يلمن
المضارع خورب كود وقد تلمن بالاحكام الاسمية خورنما المحمل للموتل فيهم وقد لا تكتف خورنما صرصة
سيف صقيل **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
موصوفة بحكمة حذره مبدؤها اي رب شى هو المحمل **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
فذلك ان تلتق الكريمة تلتق محمدا وان تستقيم موقفا فيما **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
ساوي ياربنا غار **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
صريح به في الارتشاف نقلا عن النهاية **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
مصاربه **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
وتصير من الينا ونعلم انه **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
ابوجيان لانك **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته

بغيرها

بغيرها مصدر ربا على جواز وصلها بالاسميه وحمله حينئذ جرح **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
منحتها وافردت بترجمة لاختصاص القسم بالحكم وقيل روع اخذها **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
اخزفه وان كانت الياء او الترانس في الاما كالمصاق فهي تلتحق بفعل القسم بالمقسم به **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
هنا وهو كون الباء الاصل **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
وكانه حلقا مريد اي اسلك ما لله مستخلفا **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
بالله جزمها بما هم كما يجوز اصنام فيعز ذلك لغوهم بخلاف غيرها **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
فان قيل الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
المصريين **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
يعمل ظاهر الاخرى فكيف يكون مضمرا اقوي منه مظهر او اجيب بالتساوي في هذا الباب كثيرا اما الخوف ان
المذكور ان يجوز تضمينها والتشديد لا لبعده الله ما حركته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
فان قيل الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
عوض من حذف الثاني **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
وقطعها بخلاف الله هالة هالة **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
ابوجيان **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
بل هو استنم نام حقيقي وقد يكون انكار **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
من تفتشه الله مامر **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
التغيير قالوا اوله لا الفعل واوله لا الفعل **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
فان قيل الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
الواو والياء والتان الواو والياء **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
لا يندرجه كما كان النصب بعد الواو والياء **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
للكوفيين **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
فان قيل الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
با الله عوتله **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
فان قيل الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
وجيانك **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
كقولهم **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
والاخر صير المتعلق اليها **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
وهو ناخو والقران الحكيم **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
خلعت والله لا قوم **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
ولا يجعل والله متعلقا **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
فان قيل الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
الكاف **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
للاصناف **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
انصل وانصفت **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته
لم يختلف في الحركة **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته **فان قيل** الجار من جملته

فان قيل الجار من جملته فان قيل الجار من جملته فان قيل الجار من جملته فان قيل الجار من جملته فان قيل الجار من جملته

الاضافة والاشارة وهو قول سيبويه ان الاول هو الذي يضاف للثاني فيستفيد منه خصوصاً وغيره وقيل
عكسه **والاشارة** نحو **قوله** في كل من كل **وغيره** **قوله** في السند والسند اليه **قوله** في السند **قوله** في السند
الاول مبتدأ كان وغيره **قوله** في السند اليه الثاني وقيل حكمه وقيل يجوز ان يقال كل منهما في الاول والثاني والاول قول
رابع ان السند هو المعلوم به **قوله** في السند اليه المعلوم عليه **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
الثاني البدل والاول المبدل منه كما يؤخذ من **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
سيبويه وان كان القياس ان اليعراب لا يغير من الاستعمال اما اسم الفاعل والفاعل الاخطاه وعمل الجرح
العرب اختصت الجرح في مواضع وضافت الاشياء بعضها الى بعض فثاب المضاف في متاب حرف
الجرح فعمل عمل **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
الاختصاص بالاضافة المعنوية **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
وكذا الحكم به مع محبة تقديرها واستماع تقديرها غودار زيد ومع محبة تقديرها وتقديرها
غودار زيد وعند امتناع تقديرها وتقديرها غودار زيد ومع محبة تقديرها وتقديرها
قوله في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
بعض الجرح والمقام بعض المفضلة ونصم ان يطلع على كل اسم الجرح والمفضلة ومنه اضافة العدد الى المعدود
والفرد الى المقدرات على الصفة كالقوله **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
في قوله **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
الفتن من لا يدل على ان الاضافة بمعنى من املا وقالوا الاضافة بمعنى الكلام لان الجرح محقق للشوب كما انه اصل
تقليده **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
قوله في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
في شرح الكافية والتسهيل قد اخبرنا اكثر النحويين وهي ثابته في النصم لقوله **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
اربعه اتمر يا صاحبي تحين في الحرب ولا تحزن واعلم من عالم المدينة تحين في هذه الامثلة ظاهر ولا يصح
تقدير غير هذا الاستكلف **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
فقد قال **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
وصرح بان الحجاب في مقدمته بان تقديره في اقل من الكلام ومن كذا وكذا **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
من اقل من تقدير الكلام **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
واحاب ابو حيان بان هذا وما قدر فيه ومن باب الصفة المشبهة والاضار رفعه على الفاعلة حجاز اللبالبغة
قوله في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
بين كل جملة منها الاستعمال فاذا قلت غلام زيد ودار عمرو فالاضافة للملك او شره الدابة فلا لا يتحقق
او شيخ اخي فلان الاختصاص **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
لظهورها في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه حافظات للغيب مضدق ما معهن فقال لما يريد ورده لعدم
اطراده اذ لا يتوحد في الصفة المشبهة **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
او تخصيصاً اذا ذكرتم قال اذا كانا نكرت قال ابو حيان ههنا قالوا وليس يصح لانه من جعل
القسم قسمين وذلك ان التعريف تخصيص فهو قسم منه والصواب انها تقدير التخصيص كقوله واخوي

مراتبه

مراتبه التعريف وهو تحت لفظ **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
ان الجرح نكرات وهو تحت لفظ **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
ابو حيان بل ترجع ثم قال **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
فلا يلتفت الى الامثلة فيه كما لا يلتفت الى تلك اعلام رجال وابنت زيد واحد اعنيته وايضا قال لا يلزم في المصدر
ان يقدر مفعلاً فاعلم يقدر مفعلاً عالمك انتهى **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
في القطع حذف النون وشبهه **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
وسكون الهمزة بمعنى صديق **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
لزم وصرب زيد بمعنى صديق **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
اضيفت الى معرفة املا انما اهل هذه النون قصد التخصيص كالموصف قال سيبويه والمرد وهو صريح المتن
وحزم به ان ما لك في غير مثل ونحوها انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيد غير مثل زيد مثله ولعل
قوله واخر في عمله واخر في صناعته واخر في حسنه وهذا لا يكون دالة ثابته ونقص هذا
بان كثر المراتل والمغايير لا توجد التكرار ان كثر علمان زيد لا يكون كثر علمان زيد كثر علمان زيد
على واحد معبود الخاطب **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
لانها لا تستعمل مفصول عنها لا يقال هذا مثل لك ولا غير ذلك واول احوال الاسم التكرار فذلك
كانت نكره مطلق **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
والاصح في الاخير حيث اظهر على ما رتب في قول حاتم **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
رب اخيه **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
فما لا يرجع اليه ولعل ولا يبعد بل الى غيرهما مما تقدم وفي آية واخيه مناسب له بالابوع والابوع
والاسم مراد استعمال ما ذكره معرفة **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
ابو حيان عن بعضهم **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
غير من صديق خوطة الدن اعني علمهم غير المعصوب عليهم ولا الضالين وقولك مررت بالكرم
غير التحمل والعامر غير المحرك او قارن مثلاً املا يشعر بما ناله خاصة **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
لان كل من خالفك فهو غيرك حقيقة والذي يماثلك من كل وجه قد سمع ان يكون واحداً **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
ابو حيان ورد بان قد يكون مفرقة باعتبار ان ثابته في المغايير كما يكون ثابته في المثل **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
اي غير المحضة اضافة الصفة اي اسم الفاعل والمفعول وامثلة المتألفه والصفة المشبهة
قوله في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
تعالى ههنا بالغ المعنى ووقعت حالا في قوله ثابته في عطفه وداخل عليه رب في قول جبريل يا ربنا بطنا
لو كان يطلسم **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
من ضارب قال ابن هشام وههنا اسرف فان ضارب زيد اضافة ضارب زيد الضارب فقط والتخصيص
خاص بالمتوكل فلان اضافة وفهم من تقدير اضافة يكونها الى المتوكل اشتراط كونها بمعنى الحال
او الاستقبال فان كانت بمعنى الماضي فاضافة محضة لانها ليست في تقدير الانفصال **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند **قوله** في السند
المصدر الى مرفوعة او منصوبة قال ابن بري ههنا وعلمه بان المحرور مرفوعة المحل او منصوبة
فان شبه الصفة وابن الطراوة علمه بان علمه بالثابته عن الفعل انما اقوي من الصفة العاملة بالثابته

بذلك اختصاصها بتخصيص الارضه ذونه واذا كان اقوي كان حكمه حكم الفعل من عدم التعريف
والاصح او رد الاله دلال بانها لم يثبت من باب الفعل وحرم بل مع ان اللو هو قول محكوم بتعريفه وكذلك
ما وقع موقعه وبانتفا لوانه التلخيص من دخول رب والاب وتبعته بالترك وبوزن دونه وتاكيد
بالمعرفة في قوله **اني وحدي بك الشريد اراي** وقوله **فلو كان في اثم ذي الهوى كله** وبان تقدير
الانفصال في الصفة التلخيص المستتر فيها وهو خلافا **فيل** ومنه اضافة اسم **التفصيل** قاله الكوفون
والفارسي واثو الكرم وابن الدركس والحزول وابن عصفور وابن ابي البرقع قال الفارسي لانه ينوي
الانفصال بكونها نضافا الى الجماعة هو احداهما والالزم اضافة النفي الى نفسه اذ انفصل ان يكون
نقصا لحمله المضاف اليها لان فيه معنى الفعل وهذا **انفصل** نظير وتقدمي تان بنفسه وتارة يحرف
حرف والاصح انها مخصصة بالانفصال وروية محالا ولا يميز او لا يقدرب ويل قال سيبويه العرب لا تقول
هذا زيد اسود الناس لان الحال لا يكون الانكسار **وقالته ان قوي** معنى **يمن** فغير مخصصة لانه حركه
الانفصال والامحضة قاله ابن السراج ونزل قول سيبويه على الثاني وقول الكوفيين على الاول **فان**
قصده تعريفها اي الصفة المضافة الى معيها بان قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان
تعريفها وكذا اوصفها بالمعرفة في قوله تعالى ما لك يوم الدين قال الحلب والتوي غافر الذنب **الا**
الصفة التلخيصية فلا تتعرف لان الاضافة فيها فعل عن اصل وهو الزعم خلافا في غيرها في عن
فروع وهو النصب ولانه اذا قصد تعريفها ادخل عليها الالام **الكوفية والاعلم** فقالوا انما الصفة تتعرف
بقصده اذ الاضافة لا تمنع منه **فمن ثم** ان من هنا وهو ان اضافة الصفة الى معيها لا انفصال تعريفها بل
تحققا **جازا فتران** **فان** **الانفصال دون** **فمن ثم** من المضافات **فان** لان الحذف في غير من
احتماع ادنى تعريف منتف فيه وانما يعرف بها هذا **ان كان متبني** **لوجها** على حرم نحو الضارب تاريد
والضارب تاريد قاله وليس الاطلاق بالمعنى سماعهم **وقال** **ان** يقتضا عني المستوطنا عدد
او اضيف لقرون **فان** **نحو الضارب** **الرجل** **وقوله** **تعالى** **المقيم الصلاة** **او** **اضيف الى** **مضاف اليه** اي
المتقرون بها نحو القاصد باب الكرم **فان** **ان** **اضيف الى** **محمدا** **في** **مرجعه** **على** **الامح** **نحو الضارب**
الرجل والشامت **وقوله** **الودانه** **البحر** **منوع** **وقوله** **الواهب** **المائم** **المصاب** **وعدها** **ومن**
المبره من الصور **واضيف** **النصب** **فيل** **او** **الحمي** **نحو الضارب** **والضارب** **والضاربة** **قاله**
المان والزمخشري ومن سيبويه والافضلى ذلك وجعل مؤنث الضمير ضمرا كما لو كان مؤنثا فظاهر
فان **تضمن** **نصبه** **قال** **الفرا** **او** **اضيف الى** **محمدا** **نحو الضارب** **زبد** **خلافا** **الضارب** **رجل**
والامتنان **في** **السماع** **وقال** **الوقية** **او** **اضيف** **عد** **دال** **محمدا** **نحو** **الثلاثة** **انواب** **فان**
ان **ما** **لك** **و** **محمدا** **السماع** **وانما** **الضمير** **ثوب** **في** **استند** **واي** **المعنى** **الى** **القباس** **لانه** **من** **باب** **المقادير** **في** **الاحوز**
الرجل **زبد** **لان** **هذا** **سبيله** **للمحمدا** **على** **ان** **الانفصال** **اسم** **محمدا** **وقوله** **ومضوية** **وموكدة**
لان **النصب** **في** **تعريف** **او** **تخصيص** **بالمضاف اليه** **والشي** **لا** **يتعرف** **ولا** **تخصص** **لا** **يعتبر** **والنصب** **ليس** **غير**
النصب **وكذا** **اما** **ذكر** **بغير** **الاستا** **وبيل** **لقولهم** **سعد** **كر** **راي** **سعي** **هذا** **الوقت** **وحسبهم** **دراي** **الذي**
له **ذا** **الاسم** **لان** **اسما** **النحل** **فصل** **الاول** **وسجد** **لجامع** **ودين** **الصفة** **اي** **الساعة** **الاول** **واليوم** **او** **الوقت**
لجامع **والمسألة** **القيمة** **وسحق** **عامة** **وخر** **فيلفه** **الضارب** **عامة** **سحق** **وقطيفه** **جر** **قديم** **وجعل** **نوعا** **مضافا**
الى **الجس** **كخام** **فصة** **ويوم** **ويوم** **وليلة** **ليلة** **وسوط** **الكوفية** **في** **الجوار** **اختلاف** **اللفظ** **فقط** **من** **غير** **تا** **وبيل**

نفسها

نفسها كما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان ووعده الصدق وحق النعم ومكر السني وبيا
نساء المؤمنين كما جاز ذلك في النعت والفظف والتاكيد نحو غريب شود كذا وبنا طلمه المحمود **فان**
ابو حنيفة **لا** **يعتبر** **في** **السماع** **بل** **يقصر** **فلفظه** **ولا** **يقاس** **وهل** **يحي** **اي** **هذه** **الامانة** **فصل** **اولا** **او** **فصل**
بمنها **اقوال** **الاول** **قال** **الحاج** **واختار** **ابو حنيفة** **لان** **الايق** **بغير** **ز** **والاب** **والنصب** **بغير**
ولا **ورد** **نكر** **ولا** **يغفل** **صلاة** **اول** **ومحمدا** **جامع** **والثاني** **قال** **الفارسي** **وان** **الرباس** **وقوله** **الشبهة** **عسى**
الوجه **وامثاله** **لان** **الاضطر** **في** **صلاة** **الاول** **ونحو** **الصلاة** **الاول** **على** **النعت** **ثم** **ازيل** **عن** **حرم** **كان** **ان** **انفصل** **حسن**
الوجه **حسن** **ومحمدا** **فاز** **بغير** **الرفع** **والثالث** **قاله** **ابن** **مالك** **فان** **لان** **انما** **اعتبار** **ان** **انفصال** **من** **وجه** **ان**
الاول **غير** **مضمون** **بغير** **مبني** **وانفصال** **من** **وجه** **ان** **المعنى** **لا** **يعبر** **الا** **بشكل** **خر** **ومحمدا** **عن** **الظاهر** **فان**
ابو حنيفة **ولم** **يسبقه** **احد** **الى** **ذكر** **هذا** **القسم** **الثالث** **ثم** **يحي** **هذه** **الاقوال** **في** **ما** **النفي** **فصل** **مضاف** **عوالي**
الى **الحول** **غير** **ثم** **اسم** **السلام** **عليها** **فصل** **مضاف** **النحو** **اقام** **بغير** **العراق** **وشوق** **لاهل** **دمشق** **الشام** **شوق**
مزم **ولا** **يقدم** **على** **المضاف** **محمدا** **لان** **من** **تامة** **لا** **لا** **يتقدم** **المضاف** **الى** **الغرض** **للمضاف** **والجواز**
النسائي **على** **الفعل** **لنحو** **محمدا** **انما** **اول** **ضارب** **واقصر** **في** **النسائي** **قال** **ذكر** **الثالث** **وان** **تعلبا** **حكا** **هذه** **قال**
ابو حنيفة **ان** **نفي** **هو** **مخصص** **بلفظ** **اول** **او** **عام** **في** **كل** **افعل** **تفصل** **محمدا** **ال** **خبر** **بر** **النقل** **في** **ذلك** **ولا** **يظهر** **فوق**
بن **اول** **وعبر** **في** **محمدا** **لان** **افضل** **عارف** **والصحيح** **ان** **لا** **يجوز** **من** **ذلك** **لعدم** **سماع** **ذلك** **من** **كل** **هم**
ولما **لغة** **الاصول** **وجوز** **الزعم** **في** **ما** **النسائي** **قال** **لان** **محمدا** **مطلقا** **عوز** **يدعو** **اخر**
ضارب **قال** **فان** **هو** **مخصص** **بلفظ** **فصل** **اول** **ولا** **يختار** **يومنا** **سواء** **سبلا** **قال** **ابو حنيفة** **والصحيح** **ان** **لا** **يجوز**
ذلك **والبيت** **نادر** **لا** **يقاس** **عليه** **وجوز** **فوق** **علا** **غير** **يا** **كان** **المعول** **ظرفا** **او** **محمدا** **او** **محمدا** **او** **محمدا**
فان **لقوله** **ان** **امر** **الخصم** **بما** **مودته** **على** **النسائي** **لعدم** **غير** **مكفورة** **قال** **ابو حنيفة** **والصحيح** **للمع**
الاتحاد **العله** **في** **ذلك** **وفي** **المعول** **ما** **التي** **لم** **يرد** **بها** **في** **قال** **الاحوز** **التقدم** **عليه** **ما** **بالتقاي** **فلا** **يقال** **الدم** **القوم**
زبد **اعبر** **مشام** **وجوز** **فوق** **علا** **غير** **يا** **كان** **المعول** **ظرفا** **او** **محمدا** **او** **محمدا** **او** **محمدا**
حو **علم** **قال** **ابو حنيفة** **والصحيح** **للمعول** **بما** **مودته** **على** **النسائي** **لعدم** **غير** **مكفورة** **قال** **ابو حنيفة** **والصحيح** **للمع**
نعله **ابن** **الحاج** **نحو** **ما** **زبد** **امثال** **محمدا** **وقد** **يلت** **لنفا** **من** **للمضاف** **اليه** **ثانيا** **فان** **لله** **لغوا** **لهم** **نعت** **فصل**
اصاحبه **وقد** **كثير** **ان** **سج** **حذف** **ولم** **يختل** **الكلام** **به** **ولما** **بغير** **لنفا** **من** **للمضاف** **اليه** **او** **كيفية** **منه** **لقولهم**
ولم **تلت** **بعض** **اصابعه** **وقري** **تلتقط** **بعض** **السيارة** **وقوله** **كاشرت** **صدر** **النساء** **من** **الدم** **وقوله** **روية**
الفكر **ما** **يقول** **الامر** **من** **على** **احساب** **التوا** **وخلاف** **ما** **ادلم** **يضم** **لنوعه** **في** **فلا** **يقال** **قامت** **علام** **محمدا** **ولا**
امة **زبد** **حما** **او** **محمدا** **لم** **يكن** **تفضا** **لا** **لنقص** **فلا** **يقال** **اعلم** **يوم** **الحمة** **واحات** **يوم** **عاشور** **اصيلة**
في **اسما** **لزم** **الامانة** **لا** **احتيا** **بها** **في** **فهم** **معناها** **لنوم** **الامانة** **مطلقا** **فان** **يحي** **وهل** **يحي** **بضم**
او **اما** **وقصر** **بمعنى** **الغاية** **فقال** **قصار** **ان** **تفعل** **كذا** **اي** **غاستك** **واخرا** **مك** **وحكي** **الجوهري** **فيها**
فتو **القاف** **وقصر** **انفلا** **قال** **قصر** **للمحمدا** **اي** **بال** **والعيش** **في** **الدين** **انفلا** **عده** **ولزم** **الامانة** **لنوم** **وهل** **يحي** **وهل**
فلا **نقص** **في** **الظاهر** **وسو** **احضر** **الغاي** **وقصر** **وحت** **مط** **بقته** **ما** **فقل** **نحو** **اد** **اي** **الله** **ومحمدا** **والدين**
احشاه **ان** **مررت** **به** **وحدي** **ولكن** **اذ** **كنت** **الاي** **ومحمدا** **اعا** **ذل** **هنا** **تاني** **القبيل** **حظا** **من** **الموت** **ام** **احل**
لنا **الموت** **ومحمدا** **لان** **الزم** **النصب** **على** **المصدر** **للفعل** **من** **لفظه** **حكي** **الاصنع** **وخدر** **الرجل** **عدا** **الغدر** **وقيل**
لم **بلفظ** **بفعله** **كالابوع** **والنحو** **وله** **وقيل** **لحذوف** **الزوايد** **من** **اتحاد** **وقيل** **تضبه** **على** **الحال** **لتا** **وبيله** **محمدا**

خليل يوم مسئلة بقول لا غاب مالي ولا حرم ومن شواهد الخدم قوله تعالى ومن كان يريد الحياة الدنيا
وربما ينقلبها فوق اديمه من كان يريد جنة الاخرة نزول في خبره قال ابو حيان ولا نعلم خلافا في جواز الخدم
وانه نص في محارر الاما ذكره صاحب كتاب الاغراب عن بعض الضمير انه لا يجوز في الكلام الضمير وانما يصح مع كان
لانها اصل الافعال قاسم والذي نص عليه الجماعة ان ذلك لا يخص بها بل يساير الافعال في ذلك مثل ما وافق
سبويه للفرزدق دست رسولان القوم ان قدر واعلنك اسفوا صدوا ذات ثوب غير قاسم واما الرفع فهو
مستعمل ومضى بعض اصحابنا انه احسن من الخدم واختلاف في خبره فقايل سبويه انه على نية التقديم
والجواب محذوف وقال المبرد والكوفون انه الجواب وانه على حذف الف وقال اخرون انه الجواب لا على
اضمار الف ولا على نية التقديم ولكن لما يظهر لاداة الشرط تأثير في فعله لكونه ماضيا ضعف عن العمل في فعل
الجواب **والا** بان كان الشرط مضارعا **فضرورة** مرفوع الجواب لقوله **يا** ارفع من كتابي يا ارفع انك ان
تصرح اخوك تصرع **و** الاختيار خبره قاسم تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا واذ ارفع فذهب سبويه
انه على نية التقديم والناظر ان كان قد علم ما يمكن ان يطلعه كالبيت ولا فعل اضمار الف عنوان تاتى انك
اذا جاز في الشعر ومذهب المبرد انه على اضمار الف في المثالين لانه جواب في المعنى قد وقع محله فلا يتوحي به
التقديم **وجازمه** اي الجواب **الاداة** عملت فيه كما عملت في الشرط باقتضاها ايها فعلت فعملت فيها
كما عملت كان وطن وان في خبرها هذا مذهب المحققين من المصريين وعزاه السمرقاني لسبويه واختاره
الجرجاني وابن عصفور والابري **وقيل** جازمه فعل **الشرط** قاله الاخفش واختاره ابن مالك لانه
مستعمل بما احث فيه الاداة من المعنى والاستدلال ورد بان النوع لا يعمل اذ ليس احدها بالاولى من الاخر
وانما يعجز عن عمله وهو ان يصنع العامل من غير النوع او يسميه كقول الاسما في **وقيل** جازمه **ح**
اي الاداة والفعل معا ونسب الاخفش ايضا قال المجموع هو العامل وباطل ان يكون العمل
لان لان الخدم نظير الخار وهو قوي لا يعمل عملين فاجري ان لا يعمل الجازم ورد بان الجازم لا يقتضي معولين
والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما وبان كل عامل مركب من شئين لا يجوز حذف احدهما كما واما وحدهما وقد
تعد في فعل الشرط دون الاداة فذلك على ان العامل ليس مركبا منهما وبان الجازم لا يحذف معول
والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الاداة والشرط لزم بقاء الجازم مع حذف معوله بخلاف ما اذا
كان العامل الاداة وحذف فيهما تكون قد اخذت معولا واحدا فلا يفيج **وقيل** جازمه **للجواز** لا يترتب
عليه فادع ولا حكم لطف **وقيل** فعل الجواب **مبني** وفعل الشرط معرب **وقيل** هو **والشرط ايضا** مبنيان
والقول لما في استدلال علي بن ابي حمزة لان الفعل لا يقع موقع الاسم في الجملين فلا يكون معربا على ان سبب
اعراب المضارع وقوعه موقع الاسم واستدل لبناء ابو حيان والمجازي في رايه بخلاف **مسئلة**
البصريون قالوا **الاداة الشرط الصذر** اي صدر الكلام **فلا يسمونه معولا** اي لا يجوز ان يكون
ش من معولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليهما لان عدم كاداة الاستفهام وما النافية وجوه
مما له الصذر ولا يعمل ما قبلها فيم بعدها وانما تقع مسئلة او مبينة على ذي خبر وجوه وجوز
الكسائي تقديم معول فعل الشرط والجواب على الاداة نحو خذ ان تفعل شيك الله وخبر ان انيتني
نصب قاسم ابو حيان وتحتها اجازة هذا التركيب الى سماع من العرب **غير معول** فعل **الجواب للرفع**
فانه يجوز تقديمه نحو خبر ان انتني نصيب وسوء ذلك انه ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نية
التقديم والجواب محذوف والتقديم نصيب خبر ان انتني **قال** **الخدم** اي البصريين **والجواب**

ايضا لا يجوز تقديمه على الاداة لانه ثمة ابداع الاول متوقف عليه وقال الاخفش يجوز تقديمه عليهما
كذهب الكوفيين ماضيا كان لم مضارعا خوف ان قت واقيم ان قت **والا** **الشرط** تقدم الجواب
ان كان مضارعا ويمتنع ان كان ماضيا وعليه لما في لان المضارع هو الاصل فلم يكثر فيه الخوض خلافا
لما في فانه يجوز فيه بان غير بعينه عن المستقبل فان قدم وحده التأخير كثر فيه الخوض **والا**
يجوز تقدم الجواب **ان كان** اي الشرط والجواب **ماضي** بخلاف ما اذا كان الشرط وحده ماضيا ووجه
بانه لما يظهر لاداة فيه عمل اذا تاخر جازم تقدم لانه مقدما كحاله موحدا فكان كما لم يعمل فيه
بخلاف المضارع فانه متاخر بها فصار تقدمه على الجازم كالتقدم للجور على الجار **وقيل** **ولا يسبق الجواب**
الخدم معوله قاله الفراء والصغير جواره وعليه سبويه والكسائي عنوان تاتى خبر نصيب **وعلى الاول**
وهو مذهب الاكثر من متقدمي الجواب على الاداة مطلق **ان تقدم** **شبهه** **فدليله** وليس اياه **وشرط**
اختيارا **معنى الشرط لفظا او معنى** بان كان مضارعا ماضيا لم **في الاصل** خوف ان قت واقيم ان
قت واقيم ان لم تتم قاسم سبويه هكذا جري في كلامهم واما الشرط محل ضرورة واتساع واجاز الكوفون
سوي الفراء ان خلا في جواب الشرط في الاختيار وفعل الشرط مستقبل قياسا على الماضى فاجاز ان تظالم
ان تفعل **فان لم يكن** فعل الشرط ماضيا تقريرا على الاصل **وهو مع ما او من او اي صرن موصولات**
اي حكم كن بذلك الذي هو من ماضيا **اختيارا** ورا الحكم الشرطية لرد ال شرطها وهو المعنى فينتفي
الخدم عنوان من ياتني وزيد حب ماضيه والكرم ايمهم تحببك وحينئذ فيا في احكام الموصولات من جواز
ما علمت قبلها وحكم الصغر العايد عليها وصلتها وغير ذلك واما في الشعر فيجوز بقا الشرطية
والخدم **وكذا ان اخيف** **اي** من وما و **اي** **زمن** حب لمن في السعة ان تبنى موصولات عنوان تذكر
من ياتني ناتييه ولا يجوز الخدم عند سبويه والجرجاني والمجازي لان اسم الاحيان لا تقتضي ال الجمل الشرطية
للمصدر بان قلنا الانصاف الى ما تضمن معنى ان **خلافا للزبادي** اي اسمها في ذلك لا تقتضي ال الجمل الشرطية
اختيار القول على حين من يست عليه ذنوبه برت شربه اذي المقام تدابر والاولون قالوا هو ضرورة
بحر في هذا الحكم وهو وجوب الرفع ومنتج الخدم **مطلقا** اي في الاختيار والضرورة اذا وقعت **بقيد**
باب كان وان عنوان من ياتني ناتييه وان من ياتني ناتييه وليت من يحسن الدنيا حسن البت
لان الشرط لا يعمل فيه عامل قبله **ولكن** الخفيفة نحو ولكن من يزرني ازره **واذا الماخاة** عنوان من يزرني
بزيد فاذا من يزره تحسن الله **وما** النافية نحو من ياتني نعطيه لان ما لا تنفي الجملة الشرطية **وهل** عنوان
من ياتني ناتييه لان هل لا يستعمل عند الجملة الشرطية **وقيل** **والجزء** قاله السمرقاني قياسا على هذا والاصل
جواز الخدم بعدها وكون من الشرطية لانها توسع فيها فاستعمل بها عند الجملة الشرطية كما استعمل بها عن
غير ذلك عنوان تاتيئك فلما حسن ذلك قران حسن في اخواتها عنوان تاتيئك **مسئلة**
حذف الجواب **لوكيل** من كقولك تعالى ان ذكرتم اي تظلمتم وقوله وان كان كبر عليك اعراضهم فان
استطعت الانية اي فاعل **وكثير** الحذف **للتقدم** **شبهه** على الاداة كما مر لتقدم **جواب** **فهم** **بذل** عليه
وحذف الشرط وهو اقل من حذف الجواب نص عليه ابن مالك في شرو الكافية ومنه ان احد من المؤمنين
اشراكك فاجزف وقوله ان خير الخبز **وقيل** انما يجوز حذفه **ان عوض منه لا** وعليه ابن عصفور
والابري لقوله فظلمنا فلست انا بكفور والاصل مفرقك الحسام اي والاطلقت **قال**
ابو حيان وليس بشي لانها لو كانت عوضا من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما مع انه يجوز نحو وان

لا شيء فلا تضربه في ذلك نحونا فيه لا عوض وورد الخذف وهو مثبت كما في قوله **وحيث كان اي الشرط والجواب**
سواء دون سائر الادوات واختصت بذلك لانها ام الباب وان لم يرد في غيرها فالتاثيرات التي
يأصلها وان كان فقيرا معهما وان اي وان كان كما تصنف في وجوبه قال ابو حيان وكذا حذف الجواب وحذف
والشرط وحذف لا يحفظه بعد غير ان قال ابن مالك انشد بيتا في شرح الكافية زعم انه حذف فيه
فعل الشرط بعد مضي وهو قوله متى يوجد فسر انطه عامر ولا يصح الا في التماسا ويريد **وقيل** حذفها
مع **صورة** قال ابن مالك قال ابو حيان وتبع في ذلك ابن عصفور قال وتبع غيرهما على ان ذلك
صورتهم بل اطلقوا الجواز اذا فهم المعنى قلت وقد ورد في النثر في عدم من الاثر **الاداة** اي لا يجوز حذف
اداة الشرط ولو كانت **اي في الاصل** كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم
حذف ان فيرفع الفعل ويدخل الفا اشعارا بذلك وحذف عليه قوله تعالى تحسبونها من بعد الضلالة
فيقسمان بالله **وان يوالي شرطان** فصاعدا من غير عطف **اي ان يوالي الشرط الثاني** وحذف في جواب
ما بعده لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثاني وجوابه
وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه وهكذا على افعال الفاعل فاذا قال **ان جازي** ان كل ان محذوف
فبعد حرف فعل الاصل الاول ثم الاصل ثم الجواب فاذا وقعت على هذا الترتيب ثبت عتقه وعلى مقابلة
عكسه فاذا وقع الجواب ثم الاصل ثم الفعل لم يمتنع في ذلك ان كان عطف الجواب على ما مضى وان توهموا
وتتقوا الآية **والاصح ان الاخير جيب** في فعل الشرط **الثاني ما مضى** لان الجواب والاصح
انه اي الشرط الثاني مقيد للاول **تقديم الجواب** الواقعة موقفة قال ابن مالك قال فتوالت من
اجابني انا دعوتني اخذت اليه في تقديم من اجابني واعماله وقول ان اعران تستغيثون انا ان
تدعوا وتجدوا منامعا فلما جازي اكرم في تقدير ان تستغيثون انا مدعورين قاصدا ابو حيان
وغیر ابن مالك جعله متاخرا في التقديم فكانه قال من اجابني اخذت اليه ان دعوتني فاجابني
هو جواب ان في المعنى جيب كان قال ان دعوتني من اجابني اخذت اليه فاذا وقع دعاؤه لم يخص فاجابه ذلك
الشخص بعد دعائه اياه لزم الاحتمال لان جواب الشرط في التقديم بعد الشرط وكذا البيت فقد ترم على هذا ان
تدعوا فان تستغيثون انا تدعوا او اقول الشرط يصير جزاء **وان توسط الجواب والشرط مضارع** **واقعة**
اي الشرط معني حال كونه غير صفة **وصح حذفه** **اي انه** مثاله ان تاتي تفتي الكرمك **والا** بان لم يوافق
معني **وقيل** **حالا** نحو ان تاتي تفتي الكرمك والمضارع في ذلك وانما فرصت المسئلة فيه كالشهر
لان فيه يظهر الاثر مثاله ان اتيتني مشيت الكرمك وان تاتي قد ضحكت احسن اليك واحترز بغير صفة من الواقع
صفة نحو ان ياتي رجل يعرف في موضع الضفة لرجل وبصحة الخذف في خبر كان وتالي ظننت عن
ان تكن كحسني اليك وان تظني اصديك فالتوسط لا يبدل ولا حال بل في موضع نصب على انه
خبر ومنقول ومنه قول زهير ومن لا يزل يستجمل الناس نفسه ولا يعمها يوما من الدهر بيتا **وتتباد**
ما توكيد **اي ان** ومنه **واما** بنزغتك **واما** ينسبكك قال ابو حيان وذلك في القرآن كثيرا يات
الاول الفعل موكدا بالثاني **واما** في لسان العرب فقد جاز ايضا بغير نون كثير قاصد رعت تماصرا انتي اما امت
يشدوا الا انسوها الا صاغر حشدي **وفي اي غير مضافة** **بضم** بان لم تصف اصلا او اضفت لظاهر اياها
تدعوا ائنا الاصلين قضيت **وفي اي** **ومني** قال تعالى انما تكونوا بكم الموت وقال الشاعر
متي تلتقي فدين ترجف **وكذا ايات** **في الاصح** فايان ما تعدل به الريح تنزل قال ابو حيان وزعم بعض اصحابنا

لنا

ايها لا تنزاد وليس يصح لزوم الصانع به **لما ومن واي في الاصح** وذهب الكوفيون الى جواز زيادتها بعد ما
فيجوز من ما يكمل اليه **مسئلة** في اعراب اسما الشرط واسما الاستفهام اذا وقعت **الاداة** الشرطية
على زمان او مكان **فقط** اي في موضع نصب على الظرف نحو متى تم اقمه وانما تكونوا بكم الموت
او على حدث متعقلا **متعلق** **عقرا** **كذا** **والا فان وقع بعدها فعل لازم** نحو من يعم
اقم معه **فبعد اخير** **فعل الشرط** وفيه ضميرها **وقيل** هو الجواب مع ان الكلام لا يعم الا بالجواب فكان
دخالا في الخبر ورد بانه اخبرني من البتة **او متعقدا** **واقف** **عليها** نحو من يضرب زيد اضربه ومن تضربه اضربه
او متعلقا نحو من يضرب زيد احاه اضربه **فاستعمال** اي في المسئلة من باب الاشتغال فيجوز في اداه
الشرط ان يكون في موضع رفع على الابتداء وان يكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بغيرها **ومثلها**
في هذا التفصيل **اسما الاستفهام** **مسئلة** **لشرط** **لما** **عالي** **غالب** وقد تردد للتقبل كان وخبر عليه قوله
تعالى ولينزل الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفا خافوا عليهم وقول نوبه ولوان ليل الاضحية سلمت
عالي ود في جملد وصالح **سملت** تسليم الشياطة اوري **اي** **الاصح** من داخل القبر صاير **وقيل** **دايت**
قال بدر الدين ابن مالك وعليه اكثر المحققين قاصد وزود شرط في الآية والبيت مستقبلا في نفسه
او بقيد لاني في امتناعه فيما مضى لا امتناع غيره ولا عطف الى اخره لوعلى عهد فيما مضى من معناه الى غيره وقاصد
ابو حيان متعقبا عليه وورد لوق في المستقبل قد قاله الصوريون في غير موضع **وجزم** **بما** **الفعل** **صورة** **لا** **احسن**
في الاختيار لعدم تمكنها بكونها المضى ومن الضرورة قوله **وقيل** **موج** **لا** **يجوز** **لا** **في الكلام** **ولا** **في الشعر** **لو** **يشا**
طانه **او** **سعة** **وقيل** **بل** **هو** **لغة** **لعم** **في** **عندهم** **في** **الكلام** **وقيل** **مجي** **لا** **يجوز** **لا** **في الكلام** **ولا** **في الشعر**
حكى الاقوال الثلاثة ابو حيان واختلف عبارات النحاة في معناها حتى قال بعضهم ان النجاة لم يعمها
معني لوق **قال** **سبويه** **في** **حرف** **لما** **كان** **سبغ** **لوقوع** **غير** **اي** **انها** **تقتضي** **فعلا** **مما** **كان** **ثبت** **لثبوته** **وقال** **المعربون**
لثبوت غيرهم والمتوقع غير واقع فكانه يقتضي فعلا امتناعا لما كان ثبتا لثبوته **وقال** **المعربون**
هي حرف امتناع لامتناع اي تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره واختلف في الزيادة ذلك **فقيل** **الموارد** **امتناع**
الاول **اي** **الشرط** **لثاني** **اي** **لا** **امتناع** **الجواب** **ذكر** **ابن** **أحاج** **في** **اماليه** **حما** **من** **عنده** **ووجه** **بان** **انتفاء** **النصب**
لا يدل على انتفاء مسببه لجواز ان يكون ثم انتفاء اخر قال وعلى هذا قوله تعالى لو كان فيها الاية الا
الله لفسدت تافا زنا مسوقة لسفي التعدد في الالهة بما متلعه الفساد لان امتناع الفساد لا امتناع الالهة
لان خلاف المعلوم من سيات امثال هذه الالهة ولا لانه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد وجواز وقوعه
ذلك وان لم يكن تعدد في الالهة لان الموارد به فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز ان يفعل
الاله الواحد سبحانه وتعالى انتهى وتابعه على ذلك ابن الحار **وقيل** **عكس** **اي** **الموارد** **ان** **جواب** **لومتنوع**
لامتناع شرطه فتوالت لوجبت لا كرمك دال على الامتناع الاكوار لامتناع التبع وهذا هو الذي فسره
الناس من انت امتناع فيما والمشا در الى الالهة واستنكر ابن هشام في المغني مقال ابن الحار
ومن تبعه ثم افادها لذلك **قيل** **مطاف** **اي** **بالمنطوق** **وقال** **بدر الدين بن مالك** **في** **شرح** **المتن** **وسخط**
العلامه يحيى بن **الكافي** **رحم** **الله** **فيما** **سمعناه** **من** **لفظ** **حال** **تدرسه** **للمعني** **في** **اي** **بالمفهوم**
قال ابو حيان كان لوعيد سبويه انا منطوق ومفهوم كان ان انا منطوق ومفهوم فاذا قلت لو اكلت
لشعيت فعند ان السبع يقع لوقوع الاكل ولو قلت ان قام زيد قام عمه ومنطوقه تعليق وجود قيام
عمه وعلى تقدير وجود قيام زيد وتارة يكون المفهوم مرادا وتارة يكون خبر مراد فنظر غير سبويه

الي المعلوم فقالوا اذا قلت لو اكلت لشبعت امتنع الشبع امتناع الاكل وسيبوسه نظرا الى المتعلق فاطرد له في جمع
موارده **وقيل** في حرف امتناع الامتناع ان كان **نفيها** **مشتان** **والا** بان كان بعدها متبعا **فوجوه** اي حرف
وجود **لوجود** فان كان الاول امتناعا والثاني نفيها حرف وجود امتناع او عكس نحو وفي وجود امتناع لو وجود قال
ابن حبان والسبب في ذلك عند هذا القائل ان المتعلق بعد لوجود موجب والكلام منفي قال وان هذا الامتناع لامتناع
لزم من ذلك اذا كان وقول من قال حرف امتناع لامتناع برهان الى معني واحدا لا ترى انها اذا كانت
حرف امتناع لامتناع لزم من ذلك اذا كان ما بعدها موجبا ان يتبع وجود الثاني لامتناع وجود الاول
او منفي لزم امتناع وجود الثاني لامتناع نفي الاول او الاول منفي والثاني موجب لامتناع وجود الثاني
لا امتناع نفي الاول فيكون الاول اذا كان منفي او الاول موجب والثاني منفي لزم امتناع نفي
الثاني لامتناع وجود الاول فيكون الاول اذا كان منفي فهو اختلاف عبارة وقد رد القول بان امتناع
الجواب في مواضع كثيرة كقولهم تعالى ولوان ما في الارض من بحر اقالم والبحر يحيط من بعده سبع اخر
ما نفدت كلمات الله وقول عمر بن عبد الصمد يارب لوم تخف الله لم يعصم لان عدم النفوذ محكوم به سواء وجد
الحرف ام لا وعدم العصية كذلك سواء وجد الحرف ام لا **وقال** ابو علي **المتلونين** **ابن هشام** **الحضري** **او**
انها لا تعد الامتناع بوجه ولا نذكر على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هي **تحو** **الربط** **اي** ربط الجواب
بالشرط والامتناع على التعلق في الماضي كما ذكرت ان على التعلق في المستقبل فذكرت بالاجماع على امتناع ولا يثبت
بالا ان كان من مذكوراتها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناه قال الجلال ابن هشام في المعنى وهذا
الذي قاله كان نكار الضروريات او فهم الامتناع منها لا كذا بل هي فان كان من سمع لو فعل فيم عدم وقوع الفعل من
غير تردد وانما اجاز استدراره فيقول لو جاز زيد كما كرمته لكنه لم يجز **والمتن** **اي** في تحريك العبارة عن معناها
وقال **ابن مالك** **انما** **حرف** **يقتضي** **امتناع** **ما** **يليه** **واستلزام** **التالي** **من** **غير** **تعرض** **لنفي** **التالي** **قال**
فقام زيد من قولك لو قام زيد قام عن وعلمه بان تنافيه ويكون مستلزما لثبوت ثبوت قيام من غير وهو
لغير قيام اخر غير اللازم عن قيام زيد وليس له التعرض لذلك قال ابن هشام في المعنى وهو جزم اجوده
العبارة **تشرى** **التالي** **ايضا** **ان** **ناسب** **الاول** **بان** **لزم** **عقلا** **او** **شرعا** **او** **عادة** **وقد** **تختلف** **للقدم**
من ترتب التالي عليه **كلوك** **ان** **فيما** **الاسم** **الا** **الله** **لغير** **تالي** **اي** لسموات والارض ففسا دها اي خروجها عن
نظامها الشاهد مناسب لتعدد الاسماء لزوم على وفق العادة عند تعدد الحكم من التامع في الشيء وعدم
الاتفاق عليه ولم تختلف العدد في ترتيب الغنم وغيرها فيفسا دها بان تنافي التعود المفاد بكونه **لا** **يبنى** **التالي**
ان **تختلف** **اي** **الاول** **غيره** **كقولك** **لو** **كان** **انسانا** **كان** **حيوانا** **فالحوان** **مناسب** **للانسان** **للزوم** **عقلا** **لانه**
خبر **وهو** **تختلف** **الانسان** **في** **ترتيب** **الحوان** **غيره** **كل** **لحام** **ولا** **يلزم** **بان** **تنافي** **الانسان** **عن** **شي** **المفاد** **بل** **وان** **تنافي** **الحوان**
عن جواز ان يكون حمارا كما لا يجوز ان يكون حمارا **او** **ينبت** **الكثي** **مع** **انتفا** **الاول** **ان** **لم** **يناف** **انتفا** **وناسب**
الاول **انما** **بالاول** **خو** **نعم** **العبد** **صيب** **لوم** **تخف** **الله** **يعصم** **رب** **عدم** **العصيان** **ان** **على** **عدم** **الحقوق** **وهو**
بالخوف المفاد بكونه انتفا فترتب عليه ايضا في قصده والمعنى انه لا يعصى الله مطلقا لانه الحقوق وهو ظاهر
ولا مع انتفاء اجلا لا لم تعالى من ان يعصم **او** **المساوي** **خو** **قوله** **صل** **الله** **عليه** **وسلم** **في** **بيت** **كم** **سلم** **لوم** **تكن** **و** **يبني**
في جزمي **ما** **خلف** **لي** **انها** **لا** **يبني** **اخر** **من** **الرضاع** **رواه** **الكشاجان** **رب** **عدم** **حاج** **على** **عدم** **رب** **يبني** **المفاد** **بل**
الناسب لم شرعا كما سئل الاول واسوالمساوي اجزله للمصاهرة وجزمه الرضاع والمعنى ان لا يحل لي
اصلا لانها وصفتين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبة وكونها ابنة او الرضاع **او** **لا** **دون** **كقولك** **لو**

انتفى

انتفى **اخوة** **الرضاع** **ما** **خلف** **للنسب** **هو** **على** **نسق** **ما** **تقدم** **فيما** **قبله** **وجزمه** **الرضاع** **ادون** **من** **حرمه**
النسب **ويبين** **اي** **لو** **اسم** **على** **اضمار** **فعل** **بفسره** **ظاهر** **بعده** **اختيارا** **كقولهم** **لو** **ذات** **سوار** **لخطتي**
وقول **عمر** **لو** **غيرك** **قال** **ابا** **ابا** **عبد** **و** **يليه** **ايضا** **جزمي** **ابتدا** **اختيارا** **اقبال** **لوزيد** **قال** **و** **فارق** **ان**
في **ذلك** **حيث** **كزمت** **المناصبي** **ولم** **تعمل** **خلافا** **للغير** **فهي** **ما** **حيث** **قالوا** **الا** **يليه** **الا** **الفعل** **ظاهر** **اولاه**
يليه **مضمرا** **الا** **في** **الضرورة** **او** **في** **ما** **كلام** **ومن** **الضرورة** **عند** **هم** **قولهم** **لو** **غير** **كم** **علق** **الزير** **نحو** **له** **ادي**
الحوار **الي** **بني** **العوام** **وقولهم** **لو** **غير** **لما** **خلق** **سرق** **وفي** **التنزيل** **قال** **لو** **اسم** **تلكون** **فاستدل** **به** **الاولون**
وتناول **المناصبي** **على** **ان** **الاضل** **لو** **كنتم** **تلكون** **تخلف** **كان** **وان** **افضل** **الضمير** **وجوابها** **في** **الغالب** **فعل** **مضارع**
مجزوم **بلم** **كقولك** **فلو** **كان** **حمد** **تخلف** **الناس** **لم** **يت** **ولكن** **حمد** **الناس** **ليس** **تخلف** **او** **فعل** **ما** **من** **مشت** **والغالب**
حينئذ **اقترا** **باللام** **المفتوحة** **كقولهم** **تعالى** **ولو** **علم** **الله** **فيهم** **خير** **الاسم** **هم** **ولو** **الاسم** **هم** **لو** **لو** **من** **غير**
الغالب **لونها** **جعلناه** **اجابا** **او** **ما** **من** **منفي** **بما** **والغالب** **خلوه** **من** **اللام** **عول** **لو** **بشي** **الله** **ما** **اشركنا** **ومن** **غير**
الغالب **قوله** **ولو** **يعطي** **الخيار** **لما** **اقترب** **وقد** **يفترق** **جوابها** **باذن** **عول** **لو** **خفتني** **اذن** **لا** **كزمتك** **وتدركون**
تجها **مفرونا** **باللام** **قال** **فلو** **مت** **في** **يوم** **ولم** **ات** **عجزة** **يضعفني** **فيها** **امرو** **عذرا** **قال** **لا** **كروم** **بها** **من** **مبنة**
ان **لغنيها** **اطاع** **فيها** **كل** **حرف** **من** **ازل** **وتدركون** **مصدر** **رب** **او** **الف** **كقولهم** **لو** **كان** **قتل** **باسلام** **فراحم** **او** **قد**
كقولهم **لو** **شيت** **قد** **نفع** **الفواد** **بشر** **بتدع** **الجواب** **لا** **يجد** **خللا** **وان** **وقع** **لجواب** **في** **الظاهر** **جزم** **الاحتمال**
جواب **قد** **مخفف** **من** **معني** **عن** **جوابها** **وليس** **بجوابها** **اخلافا** **للوجاه** **كقولهم** **تعالى** **ولو** **اهم** **اموا** **واقتوا**
لثبوت **من** **عند** **الله** **خير** **جواب** **لوحذوف** **للاله** **ما** **بعده** **عليه** **وتقدم** **لا** **يسوا** **وقوله** **لثبوت** **الى** **اخر** **جواب**
فتم **مخذوف** **قد** **مخفف** **والله** **لثبوت** **وقال** **الراجح** **بل** **هو** **جواب** **للو** **واللام** **هي** **الداخله** **في** **جوابها** **وتخلف** **جواب**
لوالدليل **وهو** **لثبوت** **في** **القرآن** **قال** **تعالى** **ولو** **ان** **قرانا** **سرت** **به** **لجان** **الاسم** **اي** **لكن** **في** **هذا** **القرآن** **قال**
ابو حيان **وحسن** **حذف** **في** **طول** **الكلام** **وتدركون** **للمعنى** **كقولك** **لو** **تاتي** **توني** **في** **تخديتي** **وانك** **ذلك** **قوم** **وقال** **اللسان**
فسيما **براسها** **واما** **ما** **لثبوت** **الاسم** **اشرب** **المعنى** **التمني** **وعلى** **الاول** **لجواب** **الاسم** **في** **الاحتمال** **قال** **ابو حيان** **هذا**
ظاهر **المنقول** **وبين** **عليه** **شيخنا** **ابو الحسن** **بن** **الضايغ** **وابو** **مروان** **عبد** **الله** **بن** **عمر** **بن** **هشام** **الحضري** **في** **زعم**
قصده **ان** **در** **درك** **قال** **والذي** **يظهر** **انها** **لا** **يبد** **اسم** **من** **جواب** **لكن** **التم** **مخفف** **لا** **يشير** **بها** **معني** **التمني** **لان**
معني **امكن** **تقليل** **القواعد** **وجعل** **الشي** **من** **باب** **الجاز** **كان** **اولي** **من** **تكثر** **القواعد** **وادعا** **الاشراك** **لانه** **تحتاج**
الي **وضعي** **والجاز** **ليس** **فيه** **الا** **وضع** **واحد** **وهو** **الحقيقة** **انهم** **وقوله** **الشي** **حال** **الدين** **بن** **هشام** **في** **المعنى** **عنا**
الضايغ **وابن** **هشام** **انهم** **قالا** **لا** **يحتاج** **الى** **جواب** **جواب** **الشرط** **وهو** **موقوف** **في** **الاصح** **راجع** **الى** **الامتنع**
معنا **ورده** **في** **المعنى** **واستغنى** **وهذا** **جواب** **كل** **تبين** **قيل** **وتدركون** **للتقليل** **عول** **تقدم** **قوا** **لو** **تقليل** **محسوق**
لواله **لو** **ما** **خلف** **امتناع** **لوجود** **عول** **لا** **ند** **لا** **كزمتك** **فامتنع** **الا** **كلام** **لوجود** **زيد** **وما** **يليه** **اسم** **اوقات**
التفصيل **وتقدم** **اعتبار** **في** **باب** **المبتدأ** **او** **ان** **الناس** **صحة** **عول** **لا** **ان** **كان** **من** **المبني** **للبت** **لوان**
من **الله** **عليه** **تخفيف** **بنا** **ولو** **لا** **ان** **يكون** **الناس** **اسم** **واحد** **لجعلنا** **قال** **في** **المعنى** **وتقدم** **ان** **وصلا**
مخذوف **لغير** **مطو** **او** **مبتدأ** **الا** **يخبر** **ل** **او** **فعل** **لا** **ينبت** **مخذوف** **على** **الخلا** **في** **السابق** **في** **لو** **وجوابها** **ما** **مع** **ما**
النافية **عول** **ولو** **لا** **فضل** **الله** **عليك** **ورحمته** **ما** **زك** **من** **من** **احدا** **ابدا** **او** **مقتب** **مع** **اللام** **عول** **ولو** **لا** **فضل** **الله** **عليك**
ورحمته **مسك** **وتخلف** **اي** **اللام** **ضرورة** **خاص** **بالشعر** **او** **قليل** **في** **الكلام** **اختلف** **في** **كلام** **ابن** **عصفور** **فمن** **قال**
بالاول **ومر** **قال** **بالتالي** **ولم** **يقع** **منه** **في** **القرآن** **شي** **ومن** **وقوع** **في** **الشعر** **قوله** **لو** **لا** **الحيا** **وباق** **الدين** **عبث** **كما**

الحق انتهى وقال أبو حيان في شرح التسهيل لا يتحقق التوقع في قديمه وهو على الماضي لأنه لا يتوقع إلا المستقبل وهذا
قد وقع والذي تلقناه من أقوام الشيوخ بالاندلس أنها حرف تحقيق إذا دخلت على المستقبل إلا أن عني بالتوقع
أنه كان متوقفاً ثم صار ماضياً ويكون التقريب الماضي من الحال تقول قام زيد فيمضي الماضي القريب والماضي
البعيد فإذا قلت قد قام اختص بالماضي وقد قيل من ذلك ما أجمع المضارع نحو قد صدق الكذب وقد يجوز الجمل
والتحقيق معناه مثاله مع الماضي قد قيل من ذلك ما أجمع المضارع قد يعلم ما أنت عليه قال سيبويه والتكثير
كقوله قد تركت القرن مصفراً أنا ماله كان أبو حبيب بفرصاد وقابل ابن سترج والنفي وحكي قد
كنت في خير فتعريفه بغيره وأشار إليه في التسهيل بقوله وربما نفي بقدر نصب الخواب قال ابن هشام
وحمله عندي على خلاف ما ذكر وهو أن يكون قولك الكذب هو خبر صادق ثم جاء النصب بغيره نظر إلى المعنى
قال وإن كانا أحكاماً بالنفي لثبوت النصب بغيره مستقيم على قوله والحق بالحجاز في شترجاء وقدرة بعضهم
بل نقذف بالحق على الباطل فيدغم بالنصب كل اسم موضوع لاستعراق أفراد الفكر نحو كل نفس ذاتية الموت
والمعروف المجموع نحو كلهم الله وأجزاء المفرد المعروف نحو كل زيد خشن ونقطة تأكيداً في بحث التاكيد في كتاب
الخامس ونعتاً دالاً على الكمال لتلوه أو معرفة فتصانف حتى نفاهاً من تلك لفظة ومعنى نحو طاعنا شاه كل شاه
وقوله وإن الذي جازت بغيره وما هم هم القوم كل القوم يا أمد خالده قبل أو معني فقط وتالياً للعوامل فتصانف
لفظاً نحو كل نفس بما كسبت رهينة أو ضمير محذوف نحو كل هدياً أي كلهم فإن أضفيت لضمير محذوف لم يعمل
فيها غير الابتدائية نحو أن الامتراك لله من رفعه وكلهم ومن القليل قوله بمداد ما دلت عليه دلائله فصدر
عنه طناً وهو نا هل وقيل دليلاً أن أضفيت لمعرفه روي في ضميرها المعنى أو اللفظ وقد اختلفت في قوله تعالى
أن كل من في السموات والأرض إلا إلى الرحمن عند القدر احتضاهم وعددهم عند أولهم أي يوم القيامة فرددوا وجعلوا
أي مراعاة اللفظ ابن هشام فقال في الضمير والصواب أن الضمير لا يعود إليها في خبرها الأمرداً مذكراً على لفظها
نحو وكلهم الله كل أولئك كان عنه مشورا لا حكم جابح الأمن اطعمته وكلنا لك عبد أو أم لا في الأولى جملة لقد
احتضاهم أجيب القسم والضمير محذوف عن كل وضميرها راجع لمن لا لعل أو أضفيت إلى نكرة فتأنيهاً أي الأقوال
وهو المختار وقاله أي ابن هشام أن نسب الحكم لكل فرد فاللفظ نحو كل رجل يتبع رعدان أو نسب للمجموع
فاللفظ نحو كل رجل فاعون أي مجموع الرجال وأول الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعنى مطلقاً فذلك
جاء الضمير مفرداً مذكراً في قوله في الذب ومفرداً مؤنثاً في قوله كل نفس بما كسبت رهينة ومعني في نحو
وكل رفيق كل رجل وإن هي تعاطا القتا قوماً أي أخوان ومجموعاً مذكراً في نحو كل خير بما لديهم فربحون
ومجموعاً ومؤنثاً في نحو كل مصيبات الزمان وجدتها سوى فرقة الاحباب رهينة الخطب والثاني وعليه أبو حيان
جواز الأمرين مطلقاً لقوله جادت عليه كل عين تراه فترك كل خديقه كالدروع فقال تركن ولم يقل تركت فرد
على جوار كل رجل قائم وقامون أو قطعت عن الإضافة لفظاً فجاءها أي مراعاة اللفظ والمعنى أبو حيان مثال
اللفظ كل رجل يعمل على شاكلته فكلما أخذنا بذنبه ومثال المعنى وكل كانوا ظالمين وقال ابن هشام في المعنى الصواب
أنه أن قدر المتبوي مفرداً نكرة وجب الأفراد كما لو صرح بالأفراد أو قدر جمعاً معروفاً فاجتمع واجب وإن كانت
المعرفة لو ذكرت لوجب الأفراد ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال الضمير فيهما فالأول نحو كل رجل يعمل على شاكلته كل من
بأنه كل قد عاصلام وتبين والثاني نحو كل لم قانتون كل في فلان يبحون وكل أنوة داخري مسيلة
قال السكاكيني إذا وضعت كل في خبر النفي توجه النفي إلى الشئول خاصة وأفاد بغيره بنبوت الفعل لبعض
الأفراد كقولك ما جاز كل القوم ولم اخذ كل الدارهم وكل الدراهم لم اخذ وقوله ما كل راك النفي يدعوا إلى رشد

أو وقع النفي في خبرها توجه إلى فرد نحو قول صلى الله عليه وسلم لما قال له ذوالدين أسيت أم قصرت الصلاة
كل ذلك لم يكن كل ظرف يقتضي لشئاً مركباً من ظرفها المصدرية أو النكرة التي تعني وقت ومن هنا جازتها
الظرفية لقوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل فإما أن يكون الأصل كل أرق
ثم عبر عن معنى المصدر ربما والفعل ثم انبأ عن الزمان أي كل وقت رزق كما انبأ عنه المصدر رزق في حيث
خفوق النجم أو يكون التقدير كل وقت رزقوا منه فخذ العايد والاضحى في هذا إلى تقدير وقت وناسبه الفعل
الذي هو جوابه في المعنى مثل قالوا في الآية قال أبو حيان ولا يكون نالیه وجوابه الإفعلا ماضياً كالأكثر
على أنها بسيطة وقالت نعلب هي مركبة من كاف التشبيه والتأنيده قال وإنما شئت لأم التقوية للمعنى ولواقع
نوعه بقا معنى الكلية قال أبو حيان وهو دعوى لا يقوم عليها دليل في الأكثر على أنها حرف رديع وأجبر لا معنى
لها عند الإذاعة حتى أنهم يجوزون إبدال الوقف عليها والابتداء بما بعدها وخبر قال جماعة منهم متى سمعت خلاصه
في سورة فاحكم يا بني ملكية لأن قاتلاً معنى التمدد والوعيد والكثرة ترك ذلك كله لأن أكثر العتوق كان لها وزاد
أما قوم لما رآوا أن معنى الريح والزجر ليس مستمراً فيها معنى ثالثاً يصح عليه أن ينفذ دورها ويبتدأها ثم اختلفوا
في تعيين ذلك المعنى فالكسائي قال تكون بمعنى حقا أيضاً وزعمنا مكي أساحين كمرادها ولا أنها تنوب في قراءة
بعضهم كلاسكفرون بعددتهم وغيره قال اشترك اللفظ بين الاسمية والحرفية فقبل وحذف للأصل وحجج
للكلف دعوى على لبنائها وخبر التنوين في الآية على أنها بدت من حرف الاطلاق للزيد في رؤس الآية ثم أنه وصل
بنية الوقف وأبو حيان قال تكون بمعنى الآ الاستفاحية قال أبو حيان ولم يتقدم إلى ذلك أحد ووافقه عليا
الخطام وغيره والنضربين شميل قال تكون بمعنى أي فتكون حرف تصديق وتستعمل مع القسم وخبر حلية قوله
تعالى ولا اله غيرك فقات مغناه أي والقر قال ابن هشام وقول أبي حيان عندي أي من قول الكسائي والنضرب
لاش أكثر اطراداً قال قول النضرب لا يأتي في قول كلاسكفرون وفي له كلاسكفرون معنى متى رزق سبب من لأنها لو كانت
بمعنى أي لكانت للوعيد بالرجوع والتصديق بالادراك وقول الكسائي لا يأتي في نحو كل أن كتاب الأبرار لأن
تكرر بعد الاستفاحية ولا تكسر بعد حرف ولا بعد ما كان معناها وقالت أبو حيان وذهب الفراء وأبو حيان
الرجحان إلى يزيدي ومحمد بن سعدان إلى أن كلامه منزهة سوف وهذا مذهب عريب ثم علي وجيز خبره بمعنى
كثير واستغنى مية بمعنى أي عدد لا لفظة ولا كثرة ولا هي حرف ولا موكبة خلافاً لراعي ذلك بل هي اسم بسيط
وضعت مبهمة تقبل قليل العدد وكثيره والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها والاضافة إليها وفرد الضمير
عليها وذهب بعضهم في ما حكاه صاحب البسيط إلى أن الضمير يحذف للتكثير في مقابلة رب الدالة على التقليل
وذهب الكسائي والفراء إلى أن كم يجوزها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفاحية وحذف الفاعل المحذوف منع
سائر حروف الجر نحو لم ولم وعمر وكثير الاستعمال لها فاسكنت وحدت لها بالتركيب معني غير الذي كان لكل واحد
من مفرداتها قاله الخويزي في اللؤلؤ وزعم بعضهم إلى أن الاستفاحية مية للتكثير وتقع كم في حاليتها مبتدأ قال
بعضهم وجاز لا ابتداء بالخبر وإن كانت نكرة ومجهولة حلالاً للاستفاحية مية فيقيم الإخبار عنها بمعرفة وظرف
ويتم بوقفت وإنما حسن بكرة نحوكم رجل قام أو زارك وكلم غلاماً دخل في ملكك ويقع معول ناسخ يعمل في
قوله كان وطن نحو كل ما لك وكم ظننت أخوتك بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله كما وان وأخواتها وتقع خبراً
للمبتدأ نحوكم دار هذلك أو كما نحوكم كان غلاماً قومك ومفعولاهم نحوكم غلاماً اشتريت ومجروده تعرف تعلق
بتاليه نحوكم درهما اشتريت ثوبك وبكم جارية عقت ومضاف قتل أن كان ذلك المضاف معولاً له أي لتاليها
نحو غلام كم رجل ضربت ورقبة كم أسير فكلت فان غلاماً معول لضربت ورقبة معول لفلكت خلافاً لغلام كم رجل

قام اوتاك غلامكم رخل دخل في ملكك قال ابو حيان وهذا الشرط شرطه بعض النحاة والاراء بل اري جواز
الصورتين الاخيرتين ولا فرق بين حكم والمضاف اليها فكما انكم تقع مبتداه في رخل قام اوتاك وفي غلاما دخل
في ملكك فكذا في ما اضيف اليها **وظرفا** نحوكم مبالا صحت ونحوكم ضرب ضربت رخل
قيل ومفعولا نحوكم الرماكك وصلت قال ابن هشام الخضر اوي قال ولا بد من حرف العلة لانه لا يحذف
الا في لفظ المصدر قال ابو حيان ولا تعلم احد ايضا على جواز ذلك فيتم **وقد توقف ابو عبد الله السوسي الرعي**
من حاء يونس في اجازة ذلك ولا تقع مفعولا **مع** لانه لا يقدم **وجواب** كم الاستغناء **بمئة** نحو **رفع** وان
اختلف محل كم من الضم والرفع والحذف **والاول** فيه **مراعاة** **محال** فيجوز على حسبه ان يرفع فرفع وان نصب فنصب
وان جاز من قال ذلك كم عبد ادخل في ملكك وكم عبد استربت وكم عبد استوفيت جوباب هذا على الاول
ان تقول عشرون عند او على الثاني تقول في المثال الاول عشرون وفي الثاني عشرون وفي الثالث بعشرين **كان اسم**
كم في اللغة **مركب من كاف التشبيه** **واي** الاستغناء مئة المئونة وحكيته وانما الجواز الوقف على ما بالنون لان
النون لما دخل في التركيب اسم النون الاصلية وانما الرسم والمصحف نونا ومن وقف عليها خذفه اعتبر حكمه
في الاصل وهو الخذف في الوقف **وقيل** الكاف فيها هي **الزاي** قال ابن عصفور لا تزي انك لا تريد بها معنى تشبيه
قال وفي مع ذلك لا ريب في ما الزاي في الاسماء وغير متعلق بشئ كما في حرف الجر الزاوية والي محجوز بها
وقيل هي اسم **بسيط** واختاره ابو حيان قال ويثبت على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات **الانته** **وافادته**
الاستغناء **نام** **نادر** **والغالب** وقوعها خبرية بمعنى كثير نحو وكان من دابة لا يحمل زرقها الله يزرعها ومثالي
استغناء مئة قولك بكان يبيع هذا الثوب وكذا مثله ابن عصفور ومثله ابن مالك يقول ان لا يمسحود نقرا
سورة الاحزاب اسم فقال ثلاثا وسبعين **ومن** **م** اي من اجل ان افادتها الاستغناء **نام** **نادر** **والغالب**
لا تقع استغناء مئة البتة **ونلزم المصدر** **فلا تجزأ** **فان** **الان** **قيل** **وابن عصفور** حيث ذكر في انما ترخل عليها
حرف الجر في المثال السابق وقال ابو حيان ونحوه دخول حرف الجر عليها الى سماع ولا يستفي القياس على
الخبر لان ذلك يقتضي ان يضاف اليها ككم ولا يحفظ من كلامهم **والخبر** **عنها** اذا وقعت مبتداه **الاحتمال**
فعلية **مضروبة** **مماض** **او مضارع** **نحو** **كان** **من** **لبي** **قتل** **وكما** **من** **اي** **في** **السموات** **والارض** **يمرون** **عليها** **قال**
ابو حيان قد استقرت لها وقعت فيه فوجرت الضم فيه لا يكون الا كذلك ولم اقف على كونه اسم مفرد او لا
حمله اسمية ولا فعلية مصدرية بمقتضى ولا ظرفا ولا مجزوا **افينبغي** ان لا يقدم على شئ من ذلك الاسماع من
العرب قال والقياس يقتضي ان تكون في موضع نصب على المصدر او الظرف او خبر كان لان ذلك في
وفي البسيط انما يكون مبتداه او خبر او مفعولا **ويقال** **فيها** **كائن** **والمدبرون** **اسم** **الفاعل** **مر** **كان** **ساكنة** **النون**
وبذلك **قرا** **ابن كثير** **وقال** **الشعر** **وكاين** **بالا** **ما** **من** **حيث** **براي** **ان** **اصبت** **هو** **المضارع** **وكا** **بالفصل**
بوزن **عشر** **وكا** **ي** **بوزن** **رمي** **وبها** **قرا** **ابن محيص** **وكي** **بوزن** **بتقديم** **الباء** **على** **الهمزة** **قال** **ابو حيان** **وهذه**
اللغات **الثلاث** **نقرا** **في** **الجويون** **ولم** **ينشد** **وافيها** **شعرا** **فيما** **علمت** **كذا** **اسم** **مركب** **مر** **كاف** **التشبيه** **وذ** **اسم** **الانارة**
وهو **بعد** **التركيب** **كلمة** **عن** **عند** **من** **كلم** **الخبر** **لكن** **تفارقها** **في** **انها** **لن** **الصدر** **تقول** **قيست** **كذا** **كذا**
درجها **في** **انها** **الغالب** **في** **استعمالها** **نقرا** **ارحبا** **بالعطف** **عليها** **كالمثال** **واوجه** **ابن خروف** **فقال** **انهم** **لم** **يقولوا**
كذا **درجها** **ولا** **كذا** **كذا** **درجها** **وذكر** **ابن مالك** **انه** **منوع** **وكلمة** **قليل** **وتنصرف** **بوجوه** **الاعراب** **فتكون** **في** **موضع**
رفع **وفي** **موضع** **نصب** **وفي** **موضع** **جزم** **بالاضافة** **والحذف** **ولا** **تنصرف** **على** **اعراب** **خاص** **ولا** **تنصب** **بما** **بع** **الاعت** **ولا**
عطف **بيان** **ولا** **تاكيد** **ولا** **ابدل** **ولا** **اعل** **كافها** **من** **الاعراب** **فلا** **تتعلق** **بشي** **لان** **التركيب** **اخبرها** **عن** **ذلك** **ومن** **الخوين**

منها

من حكم على موضع الكاف بالاعراب وجعلها اسما مبتداه **فانها** **هي** **زاي** **لازم** **قد** **ار** **من** **التركيب** **اذ** **المعنى**
للتشبيه **فيها** **وذا** **الجواز** **فيها** **في** **كان** **سواء** **او** **قابل** **ذلك** **فيها** **واحد** **وان** **عصفور** **لا** **حرف** **لجواب** **نقيض** **نعم** **وهذه**
خذه **لجمل** **بعدها** **لنرا** **تقول** **احاك** **زيد** **فيقال** **لا** **او** **الاضل** **للمجي** **نعم** **بفتح** **النون** **والعين** **في** **اشهر** **اللغات** **وكسر**
عينها **مع** **فتح** **النون** **لحم** **لكن** **وهنا** **فرا** **الكفاي** **وكسر** **ها** **نونا** **مع** **كسر** **العين** **اتباعا** **لحم** **لجمل** **حكاها** **في** **المعنى**
وايد **ها** **اي** **العين** **حاء** **فيقال** **نعم** **حكاها** **النصر** **بن** **شميل** **في** **المعنى** **ان** **ابن** **مسعود** **قرا** **ها** **قال** **ابو حيان** **ان**
الحاكي **العين** **في** **الضريح** **وهي** **احق** **من** **العين** **لانها** **اقرب** **الى** **حروف** **الفجر** **لجواب** **نقيض** **يقال** **لجواب** **لن** **قال**
قام **زيد** **او** **ما** **قام** **زيد** **نعم** **وعلام** **المتخير** **لجواب** **لن** **قال** **هل** **جاء** **زيد** **نعم** **وفي** **التنزيل** **في** **الهمزة** **ما** **غير** **ربكم** **حقا** **قالوا**
نعم **ووعد** **الطالب** **لجواب** **لن** **قال** **اضرب** **زيد** **نعم** **وكذا** **لن** **قال** **لا** **تضرب** **زيد** **او** **هلا** **تفعل** **وتكون** **بعد** **تجانب**
خوف **قام** **زيد** **فقال** **نعم** **وبعد** **نفي** **خوف** **قام** **زيد** **فقال** **نعم** **وبعد** **سؤال** **عنها** **خو** **كان** **كذا** **واما** **قام** **زيد** **فقال** **نعم**
في **الموجب** **والسؤال** **عنه** **تصديق** **في** **الثبوت** **وفي** **النفي** **والسؤال** **عنه** **تصديق** **في** **النفي** **قيل** **وترد** **في** **التذكير** **عنها** **بعدها**
وذلك **اذ** **وقعت** **صدر** **الجملة** **بعدها** **لجواب** **لن** **قال** **ابن هشام** **والحق** **انها** **في** **ذلك** **حرف** **اعلام**
وانها **جواب** **لسؤال** **مقدرو** **وقال** **ابو حيان** **هي** **في** **نصب** **لها** **بظهور** **وقد** **ت** **قال** **والنقد** **اول** **من** **اعمال** **عطف**
لم **ينبت** **لها** **هل** **وقال** **فيها** **ب** **ببدال** **ها** **ها** **نحو** **الطلب** **التصديق** **نحو** **هل** **قام** **زيد** **وهل** **زيد** **قام** **وباق** **الادوات**
للتصور **نحو** **من** **جاءك** **مني** **تقوم** **وتخص** **عن** **الهمزة** **بوزن** **وهذا** **الحج** **اي** **يراد** **بالاستغناء** **بها** **في** **النفي** **والانكسار**
دخلت **علم** **لجمل** **بعدها** **لا** **يخو** **جزا** **الا** **احسان** **والا** **الاحسان** **والا** **في** **قوله** **الاهل** **اخو** **عش** **لزيد** **بدي** **وصح**
العطف **في** **قوله** **وان** **تعاي** **عبر** **مر** **رافقه** **وهل** **عند** **رسم** **دارس** **من** **مقول** **اذ** **لا** **يعطف** **الانشاء** **على** **لجمل** **والهمزة**
لا **تد** **لذلك** **وتخص** **بعد** **دخولها** **على** **اسم** **بمع** **فعل** **اختيار** **اول** **ذلك** **وجب** **النصب** **في** **نحو** **هل** **زيد** **اضرب** **لن** **هل**
اذ **كان** **في** **جزئها** **فعل** **وجب** **ايلا** **ها** **ايلا** **فلا** **يقال** **هل** **زيد** **قام** **الا** **ضرور** **قال** **ام** **هل** **كبر** **يكفي** **لم** **يقض** **غير**
قال **ابو حيان** **يا** **ويستع** **حينئذ** **ان** **يكون** **مبتداه** **او** **خبر** **ابن** **يحب** **حمل** **على** **اصار** **فعل** **قال** **وسب** **ذلك** **ان** **هل** **في** **الجملة**
الفعلية **مثل** **قد** **فكان** **قد** **لا** **ينبت** **بالجملة** **الابتداء** **اي** **بذلك** **هل** **خلافا** **الهمزة** **فقد** **دخل** **على** **اسم** **بمع** **فعل** **اختيار**
خو **بشر** **لها** **واحد** **ان** **تبع** **وتقول** **زيد** **قام** **على** **الابتداء** **والخبر** **لان** **ام** **ادوات** **الاستغناء** **فان** **شع** **فيها** **فجوز**
اي **دخول** **هل** **على** **اسم** **بعده** **فعل** **في** **الاختيار** **الكسائي** **فاجاز** **هل** **زيد** **قام** **جواز** **احسان** **لانهم** **اجازوا** **هل** **زيد** **قام** **وايندوا**
بعدها **الاسما** **فذلك** **مع** **وجود** **الفعل** **ورد** **بها** **نم** **ضعفوا** **بها** **على** **الفعل** **مع** **حضوره** **فالا** **ابتداء** **الجوي** **قيل** **وترد**
المتشوية **كما** **تورد** **الهمزة** **نحو** **علمت** **هل** **قام** **زيد** **ابو عمرو** **قال** **ابو حيان** **كذا** **ازعم** **بعضهم** **وتحتاج** **ذلك** **الى** **السماع** **من**
العرب **والمعروف** **ان** **ذلك** **ما** **تفرد** **به** **الهمزة** **قيل** **والنقد** **قال** **ابو حيان** **والمعروف** **ان** **ذلك** **للهمزة** **دون** **هل**
قال **للجلال** **القرطبي** **وفي** **التمني** **وقال** **للبرد** **وفي** **السب** **بمعنى** **قد** **وبذلك** **فسر** **قوله** **تعال** **هل** **اي** **على** **الانسان** **قال**
حماه **معناه** **قد** **اي** **وانكر** **قوم** **اخبر** **ابو حيان** **وقال** **لم** **يتم** **على** **ذلك** **دليل** **واضح** **واما** **هو** **شئ** **قال** **للمفسرون** **في** **الامية**
وهذا **انفس** **معنى** **لا** **تفسر** **اعراب** **ولا** **يرجع** **اليهم** **ومثل** **هذا** **انما** **يرجع** **في** **ذلك** **الى** **اي** **الضم** **واللهم** **لا** **الى** **المفسرين**
وقال **الرحشي** **في** **اللفظ** **والشكالي** **في** **الفتاح** **ابن** **عمر** **الزوي** **هو** **اي** **معنى** **قد** **مخاها** **ابدا** **والاستغناء**
الهم **بوم** **منها** **انما** **هو** **من** **جزم** **مقدرة** **مع** **ها** **قال** **ابن هشام** **ونقله** **عن** **سبويه** **وعبار** **تم** **في** **المفصل** **وعند** **سبويه** **ان** **هل**
بمعنى **قد** **لانهم** **تركوا** **الالف** **قبل** **لانها** **لا** **تقوم** **الا** **في** **الاستغناء** **بها** **وقد** **جاء** **دخولها** **على** **ها** **في** **قوله** **سأل** **سائل** **فوا**
يرد **لشئ** **انها** **هل** **رأى** **فسفر** **القاع** **ذي** **الامر** **انتمى** **وقال** **ابن هشام** **ولو** **كان** **كذا** **ذكر** **تم** **لم** **يدخل** **الاعلى** **الفعل** **لقد**
قال **وم** **الذي** **كتاب** **سبويه** **ما** **نقل** **عن** **لنا** **قال** **في** **باب** **عرق** **يكون** **عليه** **الحكم** **فانصه** **وهل** **وهي** **لا** **استغناء** **بها** **لم** **يزد**

على ذلك وقال أبو حنيفة في الإفصاح ذكر جاعلة من المصنوعين وأهل اللغة ان هل تكون بمعنى قد جردت من الاستعمال
ورعا فسر وادرك قول تعالى هل ان علي الانسان حين من الدهر وأركب هذه القول ما جردت من قول ميسوب
وتقول ما قد دام هل قام هي بمنزلة قد فعلت اراد انما بمنزلة قد في الاصل وقال أبو حنيفة في موضع اخر زعموا ان
هل بمنزلة قد ولا ياتي ذلك الا اذا دخلت على الجمل الفعلية الممتدة اما اذا دخلت على الجمل الاسمية فلا تكون اذا
ذاك بمعنى قد لان قد لا تدخل على الجمل الاسمية **وقال ابن مالك يتعين له اذا قرئت بالهزة** كالتيت السابق
قال أبو حنيفة ولا دلالة في ذلك على التعيين لان ذلك لم يكثر كثره توجب القياس انما جاعلة هذه البيت اؤيت
اخرون لان جاعلة اذا كان الامر كذلك اختار ان يكون مما دخل عليه اذا الاستعمال على سبيل التاكيد كدخول
اخرف في الخبر على مثله في نحو فاصحن لاسنانه عن عباس ونحو ولا لاسنانه ابداد واداء الاحتمال ذلك كما يتعين مرادهم
قد انتمي وواقف ابن هشام في المعنى في المراد معنى قد المذكور فيل التقریب قال في الكشاف هل ان اي قد ان على معنى
التقدير والتقریب جميعا اي اني على الانسان قبل زمان قريب طائف من الزمان الطويل الممدد يكن فيه شاملا
قال ابن هشام وفسرها غيره بغير خاصة ولم يحلو او دخل معنى التقریب بل على معنى التخييل وقال بعضهم معناها
التوقع وكان قيل يقوم بتوقع الخبر بل اني على الانسان وهو ادم عليه السلام قال وللمن زمن كون طيبا
مسئلة ضد الكلام لا استعمله في التخصيص والتنبية غيرها ولم الاستدلال ولعل وما النافية فلا يقدم عليها
مفعول الفعل بعد هذا لا يقال عمرو ضارب زيد وفي النافية ايها الضارب انما تاتيها تاتيا **فانها**
وهو الاصل ان كانت اجواب قسم وزب غالبة لا للتفصيل في الاخر نون التوكيد نونان خفيفة وقليلة والتاكيد
ايها ايها التقليل استعمل من التاكيد بالخفيفة نص عليه الخليل وليست الاصل والخفيفة فروع عنها خففت كما
خففت ان خلافا **لكنوفية** حيث ذهبوا الي ذلك واستدل البصريون على ان الخفيفة نون على جدي وانها احكام
ليست للتدريج كما سلف في **وتدخل جوارز الامر** كاخري وقوله فان نون سكتة علينا **والضارع للمالي من تنقيس**
وطلب متساو كان ذلك الاخر الطلب امر اام نيا ام تخصصا ام استعها ما ام تمتع اعرف ام باسم كقولهم
فاباك والنيات لا تقربها وقوله هلا تمين بوعدي غير مخالف وقوله فليس لك يوم الملتقى بربك وقوله
وهل بمعنا البلاذري من الموت ان ياتين وقوله ان بعد كثره من غير قبلا وقوله فاقبل على رطل وهرطك
لمعنى تبتت معنا عينا حتى تري كيف تفعلا وقوله الا ليت شعري ما تقول نوارس اذا حارب الهمام للصم
هامي خلافا **لنظاوين الطراوة في المستعمل عند باسم** حيث قال لا تتخف وخصه ذلك بالامر وهو ورد بالسماع والبنين
للمذكورين **ويدخل نون الضارع المبتدئ جواب قسم** نحو والله لا تقوم من خلاف المنى نحو لا اسم والحال نحو قد
والله يقوم زيد الان والمقرون نحو تنقيس نحو لسوق يعطيك ربك لانها معا خالصان لا استعملان فلهذا
لضم بين حرفين معنى واحد **وتدخل نون الضارع المتالي اما** الشرطية نحو فاما نذهبين بك واما
بنزعتك ولم يقو في القرآن الامور بالنون ومن قال للمرد والنجار انما لازم لا يجوز حذفها الا في الضرورة
كقولهم اما ترى اني اتي بغير لونه وكثير حذفها في الشعر فالتسبيح والجور نحو ان في الكلام **لا يجوز او المنفرد**
بما لا يرد ولا الضم والناضي ومنه جوارز وما التاليف وسائر ادوات الشرط والفعال مما ذكر واسم الفاعل
اي لا يدخل في من هذه الانواع **دون شذوذ او ضرورة او مثل** كقولهم جدي امي ما ياتك الخبر ينفضا
وقوله ما في الدار يقوم زيد وقوله تعالى واتقوا فتنة الا نصيبين الذين ظلموا منكم خاصة وقوله اكن اعسر
فلا انعم بترك نعمهم وقوله تحبب الحاصل اما بعلا وقوله فاحذروا بطول فقر واحذروا وقوله
دام سعدك لقد جئت ميتا وقوله رعا اوفيت في علم ترفعن ثوبين شالين وقوله فليلا به ما محمدك وارث

دو

وقوله من تنفق منهم فليس بابيب وقوله ومهما تشا منه قراره ينحط وقوله ليت شعري واشعرن اذا ما
وقوله اقالين اخضر والشر يود **الويفية اخبر** اي المضارع مع النون لتركيبه معها وقيل لا لتقاسم الساكنين اخر الفعل
واول النون الاولى وسواي فتح اخبر كان محصيا كاعتصمت ام معتلا كاختن وارمين **وحذف** حال كون **يا تلو**
تسرع لغته لغزارة يقولون وايكن ايكن يحرق اليافا قال شاعرهم وايكن عينا تولى بعد جدي وقال ولا يقاسن
بعد الهم والخضر وغيرهم بفتح الياء لا حذفها فيقول ايكن ولا يقاسن **وان كان مع آخر فاضير او ياءوه** وهي
بعد حركة محالة حذف نحو لتقومن يا رجال ولتقومن يا هند واسلمن لتقومن ولتقومن فحذفت الواو والياء
لالتقاء الساكنين **والا بان** كانت بعد حركة غير محالة وهي الفتح **ثبتت حركتها** اي بالحركة المحالة لم تحذف
يا قوم بضم الواو واخترن يا هند بكسر الهمزة اذا لم تحذف بعد الفتح لم يبق ما يدرك علمها **وجوز** **لكنوفية حذف** **يا**
تلوفية فيقال اخترن يا هند حذف الياء وقيل هو لغته طائفة نقل ذلك عنهم الغراء اما الف الضمير فلا تحذف
بل تبقى كما يؤخذ من قولي **ولا يبع بعد الف الاثنين والنون الانات** **الا التقليل** نحو اضربان يا زيدان واضربان
ومن ادب بالخفيفة فصلها يا هندات ولا تقع الخفيفة لان فيه محذوفين ساكنين **خلافا لليونسي والكوفية** حيث
اجازوا وقوع الخفيفة بعدها مسكورا قال ابن مالك ولتؤيدكم فراه بعضهم تدويرهم تدويرا او يمكن ان يكون
منه فراه ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعملن واسميسوب فانه قال ردا على من اجاز ذلك ان هذا لم
تقله العرب وليس له نظير في كلامهم وعلى الاول **فكسر** في هذا النون **وتفصل النون** من
نون الانات **بالف على القولين** اي على قول الجمهور ونون من معنى اي من الدباء التقليل فصلها نحو اضربان
ومن ادب بالخفيفة فصلها نحو اضربان **وحذف الخفيفة** **للاقادس** كقوله لا تهن الفقير عاك ان ترفع
بوقا والدهر قد رفعه **وندر** حذف في الواصل **دوس** كقوله اصرف عنك الهموم طارفا **وحذف الخفيفة**
الموقف بعد كسر او ضم مردودا **حذف** **يا** من يا او واو او لوزل حذف سبب حذفها وهو التقاء الساكنين حذفها
كقوله في اضربن واضربوا وقال أبو حنيفة الذي يظهر ان دخولها في الوقت خطأ لان
لا تدخل بمعنى التوكيد ثم حذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي حاث له **وبطردوس** في هذه الحالة
اندر يا ياءوا او يظهر ذلك في ظهورها في نحو اخترن واخترن فيقال اخترن واخترن **وقال بديك الف**
بعد الف اجماعا لمفوك في اضربن اضربا وفي التمريل يستعمل كذلك رسم بالالف على نية الوقف **جاءت**
النون نون ثبت **لفظا** **خطا** هذه الحسن جردده واخضرها واوجرها اذ سار النونات للبراء الساكنة
او غيرها ثبت خطأ **وهو** **اقسام** **تلك** **يدخل الاسم** للعرب المنصرف **والله على صلاته اذ لم يبين ولم يعم**
الصرف لسلامته من شبه الحرف ومن شبه الفعل ومن شبه **من** اي من اجل ذلك **سبح** **ضرفا** **ايضا**
فالصرف هو تبيين التوكيد الممكن الذي اذا حرمه الاسم لمسا لفة الفعل فكل منع الصرف
وقيل **يدخل** **قرايين المنصرف وغيره** **وقال** **الف** **قرايين الاسم والفعل**
وقال **قطرب** **والسبيل** **فترقا بين المفرد والمضاف** **ومن ثم حذف**
في الاضافة **وتنكير** **لحق** **بعض المبني** كاسما الافعال والاصوات **قرايين** **للمعرفة**
والنكح **نحو** **وهو** **تسبيبه** **اخر** **وقوسم** **ع** **باب** **اسم** **الفعل** **ومطر** **في** **حل** **علم** **مخنوم**
ومن يوبه **وعوض** **لحق** **اذ** **وكلا** **بعضا** **يا** **عوضا** **عن** **مضافها** **اذا** **حذف** **فقط** **والتم**
حذف **تظنون** **كل** **في** **ذلك** **يستجول** **فصلنا** **بعضهم** **على** **بعض** **يا** **ما** **دعوا** **والمستأجر**
المعتل **اللام** **اذا** **حذف** **باؤه** **دفعوا** **وجر** **الجوار** **دعوا** **ش** **عوضا** **من** **الياء** **محركتا**

من لا يتصرف عليها **وقيل كرك تميز** والفعل بعد هذا صفة لها والمخصوص محذوف او ما اجرى موصوله محذوف صفة
الفعل او بمعنى شئ صفة الفعل اي بئس شئ اقول ورد بان التمييز رفع الابهام وما يساوي المصغر في الابهام
فلا يكون تميزا **وانما هي موصولة** صلتها الفعل والمخصوص محذوف او هو المخصوص وما اجرى كميز محذوف اي نعم
شئ الذي صنعتهم او هي الفاعل والكنى لها وتصلتها عن المخصوص اقول **ورابعها مقدرية** ولا خلاف في التقدير
نعم صنعتهم وبئس شئ او هو **وخامسها كرك موصوفة فاعل** يكتفى لها وتصلتها عن المخصوص **وسادسها كافة** كفت
نعم وبئس كما كفت قل وصارت تدخل على الجملة الفعلية **وفي ما اذا وليها اسم نحو نبي ابي القولان الاولان** احدهما انما هو معروف
تامه فاعل بالفعل وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج والفارس والثاني انما ذكره عن موصوفة تميز والفعل مضمرة
والرفوع بعدها هو المخصوص **وثانيها ان ما مركبة مع الفعل لاجلها** من الاعراب والرفوع فاعل **وسند كونه**
اي الفاعل **اشارة** متبوعا بذي اللام كقوله بئس هذا الحي حيا ناصر **او على** كقول سهل بن جحيف سزدت صفين
وبئس صفون **وكذا** كونه **مضافا الى الله** على او غير وان كانت فيه ال لانه من الاغلام لقوله صلى الله عليه وسلم
لقوله نعم عبد الله خالة ابن الوليد وقول الشاعر بئس قوم الله قوم طرعو اخلاف **لجدي** في قوله باطراده وغيره
يتناول ما ورد منه ومن العلم على انه المخصوص والفاعل مضمرة في نفسه **وسند كونه ضمير اخر مفرد** اي مطابق
للمخصوص نحو احوالك نعم رطلين وبئس الاخفش عن بعض بني اسد بن عمار رطلين الزيد بن وهبوا رطل الزيد بن
ونعم رطلين ونعم نسبا الهندات ثم قال لا امن ان يكون في الثقلين **خلاف القوم** من الكوفة في قولهم بالقياس
على ذلك **وسند خبره بالبا** الزايد روي نعمهم قوما اي نعمهم **ولا يغلان** اي في نعمهم وبئس **في مقدر** لا حرف
ويذكر المخصوص وهو المقصود بالمجد والدم قبلها اي نعمهم وبئس **او منسوخا** والقول ومثوله الخبر والراية
القوم في المرفوع المرفوع من ال الحبسية نحو زيد نعم الرجل او رطلان كان زيد نعم الرجل وان زيد نعم الرجل قال ان
ابن عبد الله نعم لحو الندي وابن العشرى وقال اذا رسلوني عند تقدير حاجتي اما رس في كنت نعم الممارس **او**
يذكر **بعد الفاعل** نحو نعم الرجل زيد وهو اخفش من تقدمه لارادة الابهام ثم التفسير واعتباره **مبتدا** احب
الجملة فله وقبل محذوف **او خبر** **او خبر** مبتداؤه محذوف وجوبا **وبدله** المفعول **اقول** قال ابن مالك
ارحمها الاول لجمته في المعنى وسلامته من مخالفة اصله خلاف جعله خبرا فانه يلزم منه ان ينصب لدخول كان
عليه او جعل خبر محذوف فانه لم يجد التزام محذوف خبر لاحت سد مسلك شئ او جعله بدل فانه لا يصح لما سطر
نعم والخاب قائله فانه يجوز ان يقع بدلا لما لا يجوز ان يلغى لابل انك انت وعلى هذا هو بدل اشتمال لانه
مخاص والرجل عام **وقد يدخله ناس** نحو نعم الرجل زيد او ظننت زيدا فاجلته في موضوع خبر كان او لا في مقعولي
ظننت **ويغلب ان تختص** بان يقع معرفته او قريبا منها اخذ من الفاعل لاعم منها ولا مساو يا نحو نعم العتيق رطل
من قريش **وانما هي** **الاجبار** **رب عن الفاعل** موصوفا لممدوح بعد نعم او لمدموم بعد بئس كقوله نعم الرجل زيد
الممدوح زيد وبئس الولد العاق اباه الولد المدموم العاق اباه **والا** اي وان وقع غير مختص ولا يصح الاخبار عنه
به بان وقع مضافا **اول** لقوله تعالى بئس مثل القوم الذين لذبوا الى مثل الذين حذف مثل المخصوص في اقيم الذين
مقام **وتحذف المخصوص** **لدليل** بذلك عليه نحو نعم العتيق اي ابوب فتع الماحضون اي نحن **وقيل** انما حذف **ان**
نقدم **دكر** **والا** اكثر من على عدم اشتراطه **وتختلف** اذا حذف **صفته** وهي ان كانت اسميا وفاق نحو نعم الرجل خليم اي
رجل خليم **فان كانت فعلا** نحو نعم الصاحب لخص به فيعتك اي رطل **فموضع** **او خبر** **او خبر** مع ما قليل ووزن
اقول **الاول** **والكسائي** على الثاني **وابن مالك** على الثالث **واقول** **منذ** **ان** **تحدث** **المخصوص** **وصفته** **وبئس**
متعلقا بقوله بئس مقام الشيخ امس اي مقام مقول فيه امس اي مقول القول **سبيلة** **الحق** **ببئس** **في العمل** **سأ**

وقال

وقال لقوله تعالى ساءلا القوم وقال بئس الشراي وسأت مرفقا وقوله ساءما حكيمون الا في الاصل بوزن
فعل بالفتح متصرفه تحولت الى فعل ومنعت التصرف وهي فرد من افراد فعل الا في واغا فردت بالتذكير والانتفاء
عليها قال في مسك المنطوق **والحق** **بها** اي نعم في المدح وبئس في الذم مثلا **فعل** بضم العين **وضعا** كقوله وظرف
وسر **او موضوعا** **من ثلاث** مفتوح او مشهور لعقل وجنس ثم ان كان معتل العين لزم قلنا الفاعل قال الرجل
زيد وباع الرجل زيدا واللام ظهرت الواو وقلت الواو واخو غرو او ربوا وقيل يقر على حاله فيقال زيدا وغرو
ومن المستوع قولهم تقبوا الرجل فلان اي نعم القاصي وما ذكره من اشتراط كون التحييم منه ثلاثا كالسهيبي
زاد عليه خطاب في التوسيع ان يكون مما يبي منه التحييم فلا يصاغ من الالوان والفاشات كاي لا يصاغ من الارباعي
استغن بافعال الفعل فعلة نحو اشهد الحنح حمرته واستخرج الانطلاق انطلاقة فاعل مضاف مبتدا خبره
الخبر اخبر ورحمة ابو حيان **وقيل** **الاغلام** **وجعل** **وسمع** **فلا** **يحول** **الى** **فعل** **بل** **يشعر** **استغناء** **با** **قيد** **على** **حالها** **قال** **السبي**
الكسائي **قيل** **ويحذف** **فعل** **المذكور** **بصفتي** **التحييم** **ايضا** **حكي** **الاخفش** **ذلك** **عن** **العرب** **فيقال** **حسن** **الرجل** **زيد**
ما احسنه **فيسد** **رابع** **خو** **لكرم** **زيد** **بمعنى** **ما** **الكرم** **قال** **خطاب** **وهي** **لام** **قسم** **ولا يلزم** **ال** **فاعلة** **بل** **يكون**
معروفة وتكرر وتحقق الفعل العلامات نحو لكرم زيد وهذا الكرم والزيدان الكرماء رطلين والزيدون لكرموا
رجلا لا يريد ما الكرم خلاف حاله استغناء له نعم فلا يلزمه اللام بل يجوز ادخالها وترتبه ولا يكون فاعله والا
لفاعل نعم **مسئلة** **كعم** **في** **العل** **وق** **المعنى** **مع** **زيادة** **ان** **الممدوح** **بها** **محبوب** **للقلب** **او** **اصل** **وجبت**
بالضم اي صار حبيبا لامن حبيب بالفتح ثم ادغم فعلا **وجب** **والاصح** **ان** **ذا** **فاعلة** **فلا** **تشتع** **وتلزم** **الافراد**
والنكير **وان** **كان** **المخصوص** **خلاف** **ذلك** **لقوله** **يا** **احد** **اجل** **الريان** **من** **جبل** **وحبذا** **اسكن** **الريان** **من** **كان**
وحبذا **انفحات** **من** **بمانية** **يا** **تيك** **من** **قبل** **الريان** **احيانا** **وقوله** **حبذا** **النما** **خليل** **ان** **لم** **تعد** **لاني** **في** **دمعي**
المهراق **وقوله** **يا** **احد** **اهند** **فارض** **بها** **هند** **وانما** **الترزم** **ذلك** **لانه** **كالثل** **والامثال** **لا** **تغير** **للاوقات**
في **الصيف** **اصيف** **الذين** **تكسر** **التا** **وان** **كان** **الخطاب** **لغير** **موت** **اولا** **لانه** **على** **خذف** **والنقد** **بري** **حبذا** **اهند**
مثلا **حبذا** **احسن** **هند** **وحبذا** **ازيد** **حبذا** **امرع** **وشانه** **في** **لفظ** **المشار** **اليه** **مذكر** **مفرد** **حذف** **فاقيم** **المضاف** **اليه**
مقامه **اولا** **لانه** **على** **ارادة** **حبس** **شايع** **فلم** **تختلف** **كالم** **تختلف** **فاعل** **نعم** **اذا** **كان** **صندرا** **هذه** **اقوال** **الاكثر** **على**
الاول **ونسب** **للخيل** **وسيبويه** **وابن** **كيسان** **على** **الثاني** **والفارس** **على** **الثالث** **قال** **درويد** **اذا** **ازد** **الدم** **وليس** **اسما**
مشار **به** **لدليل** **حذف** **في** **قوله** **وجب** **دنيا** **وقيل** **صار** **بالتركيب** **مع** **حب** **فعلا** **فاعلة** **المخصوص** **لقوله** **وقلما**
حكي **لا** **تخزع** **قاله** **المبرد** **والاكثر** **ون** **ولعلم** **الفصل** **بين** **حب** **وذ** **او** **لعدم** **تصرف** **ذا** **الحب** **لثا** **اليه** **ورد**
نحو **ارحذف** **المخصوص** **والفاعل** **لا** **تخزع** **وقيل** **الحل** **اسم** **واحد** **واختار** **ابن** **عصفور** **لان** **الغار** **من** **دخولها**
عليها **من** **غير** **استيحاش** **وعلى** **هذا** **هو** **مرفوع** **وفاق** **ثم** **هذا** **هو** **مبتدا** **اجبر** **المخصوص** **او** **عكسه** **اي** **خير** **مبتدا**
المخصوص **قولا** **ان** **المرد** **على** **الاول** **والفارس** **على** **الثاني** **وعلى** **الاول** **وهو** **القول** **بان** **ذا** **فاعل** **هو** **اي** **المخصوص**
مبتدا **ها** **الى** **الجملة** **فهي** **خير** **عند** **والراية** **ذا** **والقوم** **ان** **قلنا** **اريد** **الجنس** **او** **مبتدا** **احذف** **الخبر** **او** **عكسه**
اي **خير** **محذوف** **الاستدراج** **وكان** **قبل** **من** **المحبوب** **يقال** **زيد** **اي** **هو** **اول** **من** **اللازم** **التبعية** **او** **عطف**
بيان **عليه** **اقوال** **الاكثر** **على** **الاول** **ظ** **على** **الثاني** **والصغير** **وابن** **مالك** **على** **الثالث**
وابن **كيسان** **على** **الرابع** **قال** **ابن** **مالك** **والحكم** **عليه** **بالخبر** **به** **هنا** **اسم** **بل** **منه** **في** **باب** **نعم** **لان** **مفعبه** **هنا** **ك**
نشا **من** **دخول** **نواسج** **الابتدا** **وهي** **لا** **تدخل** **هنا** **لان** **هذا** **جار** **مجرى** **المثل** **ودكونه** **مبتدا** **احذف** **خبر** **او** **عكسه**

صنيت

بانه يجوز حذف الخصوص فيلزم حذف الجمله باسمها من غير دليل ورد عطف البيان بحده نكره واسم الاشارة معروف
كما في قوله وحده الخوات ورد البديل بانه على انه تكرار الاعمال وهو لا يلي حب واحبب لعدم لزوم دليل
انك انت **ولا يقدم** مخصوص جذا عليها وان كان قد قدم على نعم بقوله لا نهنا فرع عنها فلا تساويها ونصرفها
ولا نهنا جارئة محوئي المثل واليه استوفى من قولك مثلا زيد جذا كون المراد الاختيار بان زيد احب وان كان
نوحيا بعد **و حذف** استغنى لما دل عليه **قليل** لقوله محبدا ربا وحب دنيا اي ربا الا له وقوله الاحبذ الولا
لحما و دنيا حيث الامور ليس بالمختار اي جذا اخلاص مكنك **وتجوز فصله** من جذا ابتد القول لشر الاحبذ
يا عن ذلك التشاير ويجوز **كونه** اسم **اشارة** لقولك كثر المذكور وقول الاخر جذا اذ اك الخبيث المسيل **ويكون**
قوله اي الخصوص **او بغير نكرة منسوب** **فقط** كقول الاحبذ اقوم سلما فانهم وقوله جذا الصبر شتم
للامري زام مباراه مولع بالمعالي ويقاب جذا رطلين الزيدان ورجالا الزيدون وسأ الهندات وكذا موخر
فقال اي الاقوال فيه **ان كان مشتقا** فهو **خال** **والا** بان كان حامدا فهو **تيميز** وقال الاخفش والفارسي
والربيع خال مطلقا وقال ابو عمرو بن العلاء تيميز مطلقا **وارجع** **ما** قاله ابو حيان **ان المشتق** **ان اريد تيميز** **المدح**
به حال **وغيره** وهو الجاهل والمشتق الذي لم يرد به ذلك بل تيميز حسن للمالغ في مده **تيميز** مثال الاول
والاصح دخول من عليه جذا اهزم مو اصلا اي في حال مو اصلا **والثاني** وقد تدخل عليه من جذا ازيد راكبا
وخامسا **ما** قاله في السبب انه منصوب **باعتني** مضمون **افهم** مفعول الاحال ولا تيميز قاله ابو حيان وهو غريب
ثم الاولى التاخير عند الفارسي والتقدم عند ابن مالك وقال الجوهري وابن خروف **ما** استوفى في الحالك ثم قال
الجوهري تقدم التيميز قيمه وقال ابن خروف احسن وقال ابو حيان الاحسن تقدم التيميز وكذا الحال
ان كانت من ذوات الازن كانت من الخصوص فالباخير **وتو كذا جذا** **القطيعة** لقوله الاحبذ جذا جليل
حكمت منه الاذي **وتدخل عليها** **الاقتناء** **ويبين** في الجوار والمغنى مع زيادة ما تقدم نظيره في جذا القول
لاحبذ انت يا صفا مراد به وقوله لاحبذ الخامل الخادل وقوله الاحبذ الخامل الما غير انه اذا ذكرت مغني فلا
جذا اهيا وقال ابو حيان ودخول الاعمال جذا التحلو امن اشكال لانه ان قدر حب فعلا وذ فاعله واحبذ الظاهر
فعلا فلا تدخل على الما من غير المتصرف والاعمال المتصرف الا قليلا وكرها اسم فان قدر في كل نصب لم يصح لانه عالي
العموم غولا رطل وهو هنا خصوص او رفع فكذلك لو جوب تكرار الاحبذ **وتعمل جذا** **فيما عدا المصدر**
فالطرف والمفعول له ومفعله نحو جذا ازيد اكرامه واحبذ لو عرفت بغير خلاف المصدر اذ هي غير متصرفه فلامصدر
لها **وتوقف ابو حيان** **في عملها** **في غير الحال** **والقيصر** وقال لا ينبغي ان يقدم عليه الاستماع اما الحال والتيميز
فيعمل فيها وفاقا **وتنضم فاجب مفردة** من ذانقل منه العين الزها كما نحو زانقا الغنة استقصى با نحو جذا زيد
وجب دنيا الا انك اذا قلت بكون اخرها للاشياء نحو جيب يا هذا **اولا** **افعل** **السابق** المستعمل كنم وبيش او
تجعا اصلا او نحو لا يجوز نقل منه عينه الي الف فتسكن قوله حسن فعلا قاضي الترويه الملق بالشر والعطا
لجوزل وقيد في الشر هل الف يكونها حلقه قال ابو حيان ولا يصح بذكره بل كل فعل يحوي فيه ذلك نحو ضرب
الرجل بضم الصاد **وتجوز جذا** **عليها** اي حب المفردة وفعل **باب** **الزائد** **تيميز** **ما** بفاعل فعل تجعا كقولهم
وجب بها مقتوله حين تقتل وقوله جب بالزو والذي لا يري منه الا صيغة اولام وحكي الكسائي مررت بابيات
حاديه ابنا وجرت ابنا **واضحة** اي الجاهل **صبيحتا** **التجيب** **وهي** **ما** **افعل** **فما** **افعل** **به** **قالت** **اللوغية** **وافعل**
بغير ما سنده الي الفاعل نحو قوله فابرح فارسا اي ابرحك فارسا **وبعضهم** **وافعل** **من** **كذا** **وازع** **الفرد** **الاول**

التجيب

اي ما **اول** **اسما** **لكونه** **لا يتصرف** **ولتصغير** **وصحة** **عنده** **في قوله** **ما** **احببته** **وقوله** **ما** **اميل** **لانا** **وقال** **ما** **اطوله**
كما هو اطول من كذا ورد بان امتناع التصرف لكونه غير محتاج اليه للزومه طريقه واحسن اذ معنى التجيب
لا يختلف باختلاف الازمنة لاسيما في الفعلية كلبس وعسى وبان تصغير وصحة عنده لشره بافعل التفضيل
وقد صحت العين في افعال كحول وعول وبذل للفعلية بناء على الغنة ونصبه المفعول الصريح ولزوم ثبوت
الوقاية مع الياء **وزعم بن الانباري** **الثانية** **اي** **افعل** **به** **اسما** **لكونه** **لا يتصرف** **والضماير** **وجوز** **هنا** **م** **المضارع** **من**
ما **افعل** **فقال** **ما** **تحسن** **زيد** **او** **رد** **بانه** **لم** **يسم** **وينصب** **التجيب** **منه** **بعد** **ما** **افعل** **مفعولا** **به** **على** **راي** **غير** **الفر**
والهمزة **فيه** **للتعدي** **والفاعل** **صير** **مستترا** **على** **ما** **مفرد** **مذ** **لرغائب** **لا** **يبيع** **بعطف** **ولا** **توليد** **ولا** **بديل** **وعلى** **رايه** **نصبه**
على **خبر** **نصب** **الاب** **في** **زيد** **كريب** **الاب** **والاصل** **زيد** **احسن** **من** **غيره** **مثلا** **انواعا** **على** **سبل** **الاستفهام** **فتعلق** **الصفة**
في **زيد** **واشد** **وها** **في** **صير** **ما** **وانصب** **زيد** **ابحسن** **فوقا** **بين** **الخبر** **والاستفهام** **ام** **وفتحة** **افعل** **بنا** **لنضمه** **معني**
التجيب **وقيل** **اغراب** **وهو** **خبر** **ما** **بنا** **على** **نصب** **الخبر** **بالخلاف** **عند** **اللوغين** **والاصح** **ان** **ما** **مبتدا** **اخبر** **ما** **بصرف**
وقالت **الكسائي** **لاموضع** **لما** **من** **الاعراب** **والاصح** **ان** **ما** **تكره** **تامة** **معني** **شئ** **جبريه** **قصد** **بنا** **الانها** **م** **ثم** **الاعلام**
بابقاع **على** **التجيب** **منه** **لاقتضا** **التجيب** **على** **ذلك** **وقيل** **نكره** **موصوفة** **بالتفعل** **والخبر** **مخدوف** **وجوبا** **اي** **من** **احسن**
زيد **اعظم** **وقيل** **استمر** **تامة** **بمعني** **التجيب** **لما** **عزم** **على** **ذلك** **في** **اي** **دخل** **زيد** **ورد** **بنا** **مثلا** **ذلك** **لا** **تليه**
غالب **الا** **الاشياء** **اعو** **والصحاب** **المحبة** **ما** **الصحاب** **المحبة** **وما** **لازمة** **للفعل** **وبنا** **للكو** **كانت** **لذلك** **خارا** **ان** **تخلف** **بنا**
اي **كاجاز** **ذلك** **في** **يشتد** **اما** **ان** **من** **سند** **وقيل** **موصولة** **صلتها** **الفعل** **والخبر** **مخدوف** **وجوبا** **والتقدير** **الذي**
احسن **زيد** **اعظم** **وتجوز** **التجيب** **منه** **بعد** **افعل** **بنا** **لازمة** **لا يجوز** **خذا** **في** **ما** **نحو** **الكرم** **زيد** **لقدما** **وقوله**
فاحسن **وارتق** **الامر** **ان** **تسر** **لوقا** **نفس** **المولودين** **والاصح** **ان** **خبر** **ان** **كان** **لفظ** **الامر** **للمالغ** **وليس**
بامر **حقيق** **فحل** **لجوز** **تجوز** **رفع** **فاعلا** **والهمزة** **فيه** **للمعزولة** **والبا** **للتعدي** **لا** **صير** **في** **افعل** **والتقدير** **في** **احسن**
زيد **صار** **زيد** **احسن** **لقولهم** **انقل** **الاصح** **اي** **مشار** **ذ** **انقل** **وقيل** **هو** **اشتر** **حقيق** **فحل** **لجوز** **ورضب** **غال**
المفعولية **والهمزة** **لنقل** **اي** **في** **ما** **افعل** **قالا** **زيد** **واختلف** **على** **هذا** **افلا** **اصح** **فاعله** **صير** **المضمر** **الذ** **الاعمال**
الفعل **وكانه** **قيل** **يا** **احسن** **احسن** **زيد** **اي** **الزومة** **ودم** **به** **ولذلك** **وجد** **الفعل** **على** **كل** **حال** **وقيل** **فاعله** **اصغر** **و**
المخاطب **كانك** **قلت** **احسن** **يا** **رحم** **مخاطب** **به** **اي** **احكم** **خسبه** **ولم** **يبرز** **في** **الثاني** **والتشبيه** **والجمع** **لانه** **جبري**
محوي **المثل** **ولزم** **البنا** **في** **المفعول** **ليكون** **الامر** **في** **معني** **التجيب** **حال** **لا** **يكون** **له** **في** **غيره** **ورد** **كونه** **امرا** **بانه**
محمل **للمصدر** **والكذب** **وبانه** **الانحباب** **بالفا** **وبانه** **يليه** **صير** **للمخاطب** **نحو** **احسن** **بك** **ولا** **يجوز** **ذلك** **في** **الامر**
لما **فيه** **من** **اعمال** **فعل** **واحد** **في** **صير** **اي** **فاعل** **ومفعول** **لمسح** **واحد** **وبانه** **لو** **كان** **الناطق** **به** **امرا** **بالتجيب** **لم** **يكن**
متجعا **كما** **لا** **يكون** **الامر** **بالخلف** **والنداء** **او** **التشبيه** **خالفا** **ولا** **امنا** **دا** **يا** **وامنه** **وقد** **اصبح** **على** **انه** **متجيب** **قال**
ابو حيان **ولو** **ذهب** **ذا** **ذهب** **الي** **ان** **افعل** **امر** **مضرورة** **خبر** **معني** **والفاعل** **فيه** **صير** **يعود** **على** **المصدر** **المفهوم** **في** **الفعل**
والهمزة **للتعدي** **والجور** **في** **موضع** **مفعول** **لما** **كان** **مذهبا** **فقولك** **احسن** **زيد** **معناه** **احسن** **هو** **اي** **الاحسان**
زيد **اي** **اجعله** **حسنا** **موافق** **معني** **ما** **احسن** **زيد** **اقا** **ك** **ولا** **بنا** **في** **ذلك** **التصريح** **والخطاب** **في** **ما** **زيد** **احسن**
زيد **لان** **الفاعل** **مخالف** **للمخاطب** **فالمعني** **يا** **زيد** **احسن** **الاحسان** **زيد** **اي** **حواله** **تجعا** **كما** **تقول** **يا** **زيد**
ما **احسن** **زيد** **اي** **شي** **جعله** **حسنا** **وبذلك** **على** **ان** **محل** **لجوز** **نصب** **جوا** **نحذفه** **ونصبه** **بعد** **جرح** **حذف** **السا**
في **قوله** **فا** **بعد** **دار** **محل** **من** **ار** **وتجوز** **التجيب** **منه** **مع** **ما** **افعل** **للدليل** **لقوله** **جرا** **الله** **عني** **والجرح** **انفصله**
ربيعه **خير** **اما** **اعف** **والرما** **اي** **ما** **اعفهم** **والرمم** **وفي** **جوا** **نحذفه** **مع** **افعل** **خلفا** **قال** **سبويه** **لا** **يجوز** **وقا**

والتجيب من قوله ما احببته وقوله ما اميل لانا وقال ما اطوله

الاشارة الفاعل كجزء من الفعل ويجعل المضاعف كالفاعل في عدم قبول التثنية فتثبت بها مناسبة المصدر
للفعل ثم اعماله **منونا** التثنية من اعماله معروفة بالان في شئها بالفعول المؤكدة بالتثنية **والكوكبة الكوفية**
اي اعمالها منونا وقالوا ان وقع بغير مرفوع او منصوب فبما صار فعل تفسير المصدر من لفظ كقول
نحالي او اطعام في يوم ذي مسخرة يتما التقدير بطلع ورد بان الاصل عدمه ثم يليه اعماله **معرفا بالان**
كقوله ضعيف النكابة اعداه وقوله فلم انكل عن الضرب سمعا **والكوكبة كثر** كالنون وقد رواله عاملا
ونالنا انه **تثنية** اي لا يجوز اعماله على فم **ورابعها ان عاقبت** ال **المصدر** عمل عنوانك والضرب خالده للشيء اليه
والان لم يخافه **فلا يجوز** اعماله على فم من الضرب زيد اعرا وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره
ابو حيان وهو معرفا تفسيرا بان ال فيه التعريف قال ابو حيان ولا نعلم في ذلك خلافا الا ما ذهب اليه
صاحب الكافي في ان زيارته كما في الذي والي وهو كما لان التعريف في هذه الاشياء بغيرها فلا وجه الادعاء بزيادة
اذ لا يختم على الاسم تعريفان قال وهو في حال التثنية معروفة لانه في معناها **وقال الزجاج** اعمال النون اقوي
من المضاعف لان ما شبه به نكرة فلذا ينبغي ان يكون نكرة ورد بان اعماله ليس بالشبه بل بالثبات عند حرف مصدر
والفعل والمنسوب عنه في رتبة المصدر **وقال ابن عصفور** اعمال **المعروف** اقوي من اعمال المضاعف وذي ان عندي
هو القياس لانه قد دخلت خاصة من خواص الاسم فكان قياسه ان لا يعمل وكذلك النون لان الاصل في الاسم
ان لا يعمل فاذا لعل اسم باسم فالاصل الجوز بالاضافة **وبعضا** **الفاعل** **مطلقا** اي من كوز امفعوله ومخذوقا كقوله
نحالي كذا كرم اياكم وقوله بفرج المؤمنين بنصر الله **وبعضا** **المفعول** **فمخذوف** الفاعل كقوله لا يستأمن الانسان
من دجاء الخبيث دعاه الخبيث وتذكر ان يفارق الفعل لان الموضوع للمفعول فيه تنزله اذا كان ضميرا متصلا كاجزائه
بذلك تشكك اخرج والفضل به بين الفعل واعدا به في فعلان ومخذوف الجوز من الكلمة لا يجوز قياس وحمل عليه
المفصل وانما جهر والمصدر لا يتصل به ضمير فاعل فم يكن سنة فاعله منه نسبة المصدر من الكلمة **وقال الكوفي**
لا يعرف بل **يضم** في المصدر كما ضم في الصفات والظروف **وقال ابو القاسم** خلف من قريون **ابن ابراهيم بن يحيى**
الي خيب المصدر قال ولا يجوز ان يقال انه مخذوف لان الفاعل لا يخذف ولا مصدر لان المصدر لا يضم فيه لانه
مضمون منزلة اسم الجنس **وخو زابا** **اي** الفاعل **ايضا** **في** **المفعول** **في** **الفعل** كقوله نحالي في قراءه تجيب من
الحادث الدمارك عن ابن عامر ذكر رحمت ربك عتوق زكريا وقوله صل الله عليه وسلم وجه البيت من استطاع اليه
سبيلا وقول الشاعر قريع القوارير افواه الاباريق قيل لا يجوز الا في الشعر **وبعضا** **في** **الفعل** **في** **المفعول** **في**
رفعها ونصبها كالنون نحو عرفت انشطار يوم الجمعة زيد عمر قال ابو حيان ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر
منون مع مخذوف المشبهة **ويؤول النون بالمبتني للمفعول** **في** **رفعها** ما بقدر عمل النونية عن الفاعل عتبت من ضرب
زيد وقال الاخفش لا يجوز ذلك بل يتعين النصب او الوقع على الفاعلية واختاره الشلوبين **ونالنا** قال
ابو حيان لا يجوز ان **لزمه** اي البنا للمفعول **فعله** او فعل ذلك نحو عتبت من جنون بالعلم خلافا لما ليس كذلك
وتخذف **مفعول** **اي** **النون** **الفاعل** **واوجه الفاعل** **فقال** لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر النون لانه لا يسمع
قالا قول **الثلاثة** **السابقة** **فيها** **هو** **مخذوف** **اي** **مضمون** **اي** **منوي** **اي** **فان** **هنا** **ورابعها** **قاله** **السيدي** **اي** **لا يجوز**
الفاعل هنا **لانه** **يكتسب** **المفعول** **بالمصدر** **كما** **ينتسب** **المضمون** **في** **درجته** **من** **غير** **تقدير** **فاعله**
ورد بان ان قال الفاعل غير مراد فبما على بالضرورة اذ لا بد للاطعام مثلا في قوله او اطعام من مطعم من جهة
المعنى وان قال انه مراد فقد اقر بان المصدر رتبة مضيه كما يقتضي للفعل خلافا لثلاثين درجته في قوله تقدير
وان لم يصح اخراجه **مسبلة** **بعد** **المصدر** **البدل** **من** **فعله** **مفعوله** **نحو** **ضرب زيد او ضرب زيد او** **عالمه** **الناصب**

له

له **المصدر** عند سبويه والمجرب لانه صار بدلا من الفعل فورث العمل الذي كان له فصار الفعل يشبه مستأنا
وقيل **عامله** **الفعل** **المخذوف** **الناصب** **للمصدر** **فعليه** **اي** **على** **هذا** **القول** **نحو** **تقدير** **اي** **المفعول** **العمل** **المصدر**
نحو زيد اضربا **وكذا** **يجوز** **التقديم** **على** **القول** **الاول** **ايضا** **في** **الاصح** **لانه** **تاب** **عن** **فعله** **فهو** **اقوي** **منه** **اذا** **كانت**
غير نايبة ولانه غير مخذوف وحرف مصدر في حين شبهه الموصول في الامتناع وقيل لا يجوز التقديم على القول
بانه العامل قياسا على المصدر قال ابو حيان ولا يحوط ان لا يقدم على التقديم الاستماع **وفي** **الحل**
اي **هذا** **المصدر** **خلف** **اي** **ان** **ما** **لك** **انه** **يحول** **كاشم** **الفاعل** **وقال** **كذا** **مسبلة** **بعد** **المصدر**
اسم **اي** **اسم** **المصدر** **المبني** **للعالم** **بالجاء** **فيها** **اما** **الاول** **فلا** **لانه** **مصدر** **في** **الحقيقة** **كقوله** **اعظم** **ان** **مضايك** **رجلا**
اهدي **اي** **اللام** **عكس** **ظلم** **في** **مضايك** **مصدر** **بمعنى** **اصابتك** **ولما** **الثاني** **وهو** **ما** **دل** **على** **المصدر** **دلالة** **مغنية** **عن** **ال**
لتعني **الاشارة** **الي** **الحقيقة** **كيسار** **وبن** **وغير** **فلا** **يها** **خالفت** **المصادر** **الاصلية** **كقوله** **لا** **يقصد** **بها** **الشياع**
ولا **نضا** **في** **ولا** **توصف** **ولا** **تقع** **موقع** **الفعل** **ولا** **موقع** **ما** **يوصف** **ولا** **تقبل** **ال** **ولذلك** **لم** **تتم** **مقام** **ها** **في** **توكيد**
الفعل **وتبين** **نوعه** **او** **مراده** **واما** **اسم** **المصدر** **لما** **خوذ** **لحديث** **الخبير** **كالنوب** **والكلام** **والعطا** **اخذ** **من**
مواد **الاحداث** **وصفت** **لما** **شاب** **به** **وجله** **القول** **ولما** **يعطى** **فنصب** **اي** **اعماله** **البصرية** **اي** **الضرورة** **وجوز**
قياسا **اهل** **الوقفة** **وبعد** **الحا** **قاله** **بالمصدر** **كقوله** **وبعد** **علايك** **الماء** **الرتاعا** **وقوله** **فان** **لانه** **كل** **موجد**
وقوله **فان** **كل** **ما** **يشتاق** **لما** **بسا** **قال** **الكسائي** **امام** **اهل** **الكوفة** **رحم** **الله** **الا** **ثلاثة** **الفاظ** **الخبر** **واله** **والقوت**
فانها **لا** **تعمل** **ولا** **تقاب** **عبت** **من** **خبرك** **الخبر** **ولا** **من** **ذهبتك** **راسك** **ولا** **من** **قوتك** **عيا** **الك** **واجاز** **ذلك** **الذوا** **عكس**
عن **العرب** **مثل** **تحمي** **ذهن** **زيد** **خسته** **قال** **ابو حيان** **والذي** **ذهب** **اليه** **في** **الشيوع** **من** **هذا** **النوع** **ان** **المضروب**
بمضمر **يقسم** **ما** **قبله** **وليس** **باسم** **المصدر** **ولا** **يجوز** **محرك** **المصدر** **في** **العمل** **لا** **في** **الضرورة** **ولا** **في** **غيرها** **اسم**
الفاعل **اي** **هذا** **امض** **اعماله** **وذكر** **مفع** **امثلة** **للمنا** **لغة** **واسم** **المفعول** **هو** **ما** **دل** **على** **حدث** **وصاحبه** **فاد**
حسن **وقوله** **على** **حدث** **خبر** **للمصدر** **والصفة** **المشبهة** **والفعل** **التفصيل** **وصاحبه** **خبر** **المصدر** **واسم** **المفعول**
ويعمل **عمل** **فعله** **مفرد** **او** **مثنى** **اي** **مثنى** **ومخو** **عنا** **جمع** **سلام** **وجو** **تفسير** **ومنع** **قوم** **كحل** **المكسر** **وسم** **سبويه**
والفعل **اعمال** **المثنى** **والجمع** **المصدر** **المستند** **للمفرد** **لانه** **في** **موضع** **كقوله** **قد** **تجهم** **الفعل** **لما** **لغه** **فلا** **يقال** **مررت**
برجل **ضارب** **عن** **ان** **زيد** **او** **احاز** **المترد** **اعماله** **لان** **لما** **لغه** **حينئذ** **بالفعل** **فوي** **من** **حيث** **لحقه** **ما** **لحقه** **وقيل** **لا** **ينصب**
اسم **الفاعل** **امثلا** **قال** **الناصب** **فعل** **مفرد** **لانه** **لان** **الاسم** **لا** **يعمل** **في** **الاسم** **حكا** **اي** **ما** **لك** **في** **التشبه** **وهو** **يرد** **على** **انه**
في **دعواه** **فعل** **الخلافي** **في** **عمله** **وشرط** **البصرية** **لا** **اعماله** **اعماله** **اداة** **نفي** **مترج** **عونا** **ضارب** **زيد** **جسرا**
ومؤول **نحو** **غير** **مضمر** **نفسه** **عاقلا** **اداة** **استعملها** **اسما** **او** **حرفا** **ظاهرا** **او** **مقدرا** **كقوله** **انا** **ورجلك** **كفل** **امر**
او **على** **اموصوف** **عومر** **مررت** **برجل** **ضارب** **عمر** **او** **لوقته** **بها** **صورا** **جمع** **للاستعمال** **والموصوف** **معها** **كقوله** **لست**
شعري **مقيم** **القدر** **قوم** **اي** **ام** **هم** **في** **الحب** **لي** **عاذ** **لونا** **اي** **امقيم** **وقوله** **وما** **كل** **موت** **نصفه** **بليب** **اموصوف**
وذلك **اذ** **او** **معه** **صدا** **ال** **او** **على** **في** **خبر** **عوه** **ضارب** **زيد** **او** **كل** **زيد** **ضارب** **عمر** **او** **ان** **زيد** **ضارب** **عمر**
وطنت **زيد** **امثلا** **رابعها** **الاول** **اي** **حالة** **عونا** **زيد** **راكبا** **فوسد** **قيل** **او** **على** **ان** **عونا** **ان** **لما** **زيد** **فما** **يما** **اسم** **ان**
وزيد **الخبر** **لم** **يشرط** **الكوفيون** **ووافقهم** **الاخفش** **الاعتماد** **على** **شئ** **من** **ذلك** **فاجاز** **اعماله** **بمطلق** **نحو** **ضارب** **زيد**
عندنا **وشرط** **البصري** **كقوله** **مكبرا** **فلا** **يجوز** **هذه** **اصوب** **زيد** **العزم** **وروده** **والرجول** **ما** **هو** **خواص** **الاسم** **فلنست**
في **عنه** **شبه** **المضارع** **بتغيير** **بنية** **التي** **هي** **عند** **الشبه** **وقال** **الكوفيون** **الا** **الافعال** **وكوا** **افهم** **الخاص** **بمع** **مضرا**
بنا **على** **مذهبهم** **ان** **المضارع** **شبه** **للفعل** **في** **المعنى** **الا** **الضرورة** **قال** **ابن** **ما** **لك** **في** **الصحف** **وهو** **قوي** **بذلك** **لعل** **له** **محولا**

ما عدو اسم الفاعل

انما الشئ بها الدين من الخاص عن عبد المنعم الاسكندر راي من تلاميذ يزي قال وقد كان ظهري ما يشبه هذه او هي
ان الصفة هي الحقيقة للوجود وان اسندت الي زيد مثلاً فبين الوجود بالصفة ولا يحتاج الي تبين قلت له
الصفة قد تكون لغز البين فالمدح والذم وغيرهما من اجاز ان يوصف بصفات هذه المعاني فقال اصل الصفة
ان ياتي للبين ويحكم بما ذكره هو حق الفرع واذ امتنع الاصل فاجري ان يمتنع الفرع وقال بعض اصحابنا امتنع
ذلك لانها صفة في العرف لا في النطق في الموصوف والصفة معاً ونضعف هذا بعملياً في التوكيد لان فرق
بينها بان التوكيد والتوكيد هما شئ واحد لان التوكيد لم يبدل على معنى زائد في التوكيد خلاف الصفة **واذا كان مضافاً**
اي الصفة للمفرد **لما بين اي الموصوف** **رفع صير مطلقاً** له في الافراد والتذكير وصدها نحو مررت برجل
عاقول وبرجلين عاقولين وبامرأة عاقلة **او** كان مضافاً **للمفرد** **لم يرفع** **فكذلك** اي تطابق الصفة للموصوف
فانها نحو مررت برجلين حسنين العلمان وبامرأة حسنة العلم ونسباً حسن العلمان **والابان** رفعه **فكذلك**
فلا يطابق الا في لغة اهل البراءة نحو مررت برجلين حسن علمهما وبرجل حسن علمهما وبامرأة حسن علمها
وتكبرها حينئذ اي حين رفع السبب مستند الي الجمع **ان اثنان او اكثر من الافراد في الرفع** سواء كان الموصوف في جملة مثنى
ام مفرد او نحو مررت برجل حسن علمهما وبرجلين حسن علمهما وبرجل حسن علمهما هذا قول للمبرد ونص عليه سيبويه
في بعض نسخ كتابه واجاز في الجزولي وصاحب التمهيد وسخر من ذلك قال ابو حيان وذهب بعض شيوخنا الى ان
الافراد احسن من التفسير قال لان العلة في ذلك انه قد ينزل منزلة الفعل اذ ارفع الظاهر والفعل لا ينفي ولا يجمع
فانتم في هذا المفرد ان تكون الصفة مفردة قال نعم التفسير هو من جملة السلام اذ لا يجمع علمه فهو مفرد
لان مغرب بالحركات مثله خلاف جمع السلام **والا** لفعل لا يجمع سلامه ولا يجمع كسوفه يكون احدهما احسن
من الافراد قال ابو حيان وما ذكره هو القياس لكنه دخل في سبويه في ذلك ثم ذكر ابو حيان بعد اسطر ان
هذا القول هو مذهب الجمهور واختار الشاذلي وسخر من ذلك **والثاني** **تفت حقا** فالتفسير اول ما حله لما
قبله ولما نعلم نحو مررت برجل حسن علمهما وان نعت مفردا فالافراد اول من التفسير لانه يكتفي بجمع في موضع
الاحتياج اليه لانه اذ ارفع فهو قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل مكرهه فكذلك في الاسم فذكر ذلك ابو حيان عن بعض
من عاصريه فان لم يكن التفسير هو احسن لم يكن الافراد نحو مررت برجل شراب **اباؤه** **واوجه** اي جمع التفسير
للكوفة في الرفع اي لم يجمع علمه بغير ما هو او النون نحو مررت برجل عور **اباؤه** **وكذا** او جوازه المطابقة في
التثنية نحو مررت برجلين عورين **اباؤه** **ومفعول** الافراد في ما خلا ما جمع الجمع يجوز فيه الافراد جمع
والتفسير احسن نحو مررت برجل كرم اعجابه وكوام اعجابه ونصف كرم اعجابه **واشوي كعجا** في رفع السبب ونصبه
وجوز **اسم مفعول المتعدي** **لواحد وفاقا** كقولهم فذل انت مرفوع بما هي راس وفوله ما بدت خلوق وجازتها
وفوله معنى لثاني الجوز معدور نفسه قال ابو حيان وقول التسهيل والاصح بدل على خلاف في المسئلة ولا يعلم احد
منهما فذلك قلت وفاقا **واجري** كذلك انما **الحامد المصنف** **معنى الشقي** نحو وردنا من بلاد عسلا ما وده
وعسل ما اى حلوا وقاله الشاعر لانت وانت غزال الازهار وقال اخضر فاش العلم فغون العذاب
وان نطلب نداه فكلب دونه كلبا اي منقب وطائش ومملاك **ينص ابو حيان قاسمه** **لدا اسم الفاعل**
المتعدي لواحد **ان من اللبس** نحو زيد طام العبد خذاهم راحم الابن ناصره اذا كان له عبيد فالموت
حاذ لون وابنا راحمون ناصرون وكذا هذا اضارب الاب زيد **ان** هذا اضارب ابوه زيد **قال** لم يؤمن اللبس
ما نحن **وكذلك ان عصفور ريان** **اي الريح** انما يجوز **ان حذف المفعول** **اقتصارا** فان لم يحذف اصلا لم يحذف
وكذا ان حذف اختصارا لانه لم يثبت فيكون الموصوف اذ ذاك مختلف التعدي والتشبيه وهو واحد وذلك

انما

لا يجوز وبنايه ان من حيث نفسه السببي او جزم يكون مضافا لمضارع فاختلقت حرامه وتغيرت من حيث
صار شيئا باطل في العلم شيئا بغيره في العلم وصار فرعا لاصل وفرعا للفرع ولا يكون الشيء الواحد فرعا بالشيئين
ثم انما سمع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حذف للمفعول اقتصارا نحو ما ارحم القلب ظلاما وان ظلمنا
قال ابو حيان وكذا تفصيل حسن **وقال ابو علي الفارسي نحو مطلقا** ولم يعتد به ما من اللبس قال ابن مالك
في شرح التكميل والعصم ان جواز ذلك متوقف على ان اللبس قال ويكثر من اللبس في اسم فاعل غير المتعدي
فذلك سبيل في الاستعمال المدة لور ومنه قول ابن رولحة تبارك اني من عذائك خائف والي الكيك تائب النفع
راسخ **وقال** اخرون من كان مفعول العزيم تابعا هو هو كان الرشد منه بعيد ومن وروده في المصنوع من متعدي قوله
ما ارحم القلب ظلاما وان ظلمنا ولا الذم بمناع وان حرما انما قال ابو حيان واطلاقه يدل على جواز ذلك
في كل متعدي نحو المتعدي لوالجرام لاشين او لاشنة ولا خلاف انه لا يجوز في المتعدي لاشين او لاشنة **ومنهم الاكثر**
مطلقا **وتوقف ابو حيان** **فقال** الاخطوان لا تقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع ونفاس على الشير لاث
القليل يقبل التذم مع ان البيت السابق تحتل التاويل **فان تعدي بالحرف** **فلا يجوز فيه في الرفع** وعليه
الجمهور وجوزة الاختص والابن عصفور نحو مررت برجل ما رالاب بزيد بنصب الاب او جزم واستند لابقوله
هو حديث عمر بن الخطاب بالرجوع فقولهم بالرجوع متعلق بخبر وهو صفة مشبهة والجمهور ما رالاب اذ ذك على انه متعلق
بغيره لا بالصفة فان كان كلامهم مررت برجل غصنا **الاب** على زيد علقوا على زيد بفعل محذوف يرك
عليه الصفة اي غضب على زيد **افعل التفضيل** اي هذا امجد من ذاك **افعل التفضيل** **الظاهر**
في لغة صيغة نحو مررت برجل افضل منه ابو اي ازيد عليه في الفضل ابو حكاك سبويه وغيره **والاحسن**
حينئذ **تقدم من** ويكثر رفع الظاهر **ان كان مفضلا لاهل نفسه باعتبار** **واقعا** **بين ضميرين** **ثانها**
له **والاخر للموصوف** **والوارد** في ذلك عن العرب **كونه تعدي** **في** **والثالث** **المشهور** **لذلك** **فولم** **ما راي** **رجلا**
احسن من غيره الكمل منه في عين زيد وسه حرفة المسئلة **بشئ** **الكل** **وافردت** **بالتا** **لغ** **فالكل** **فأجل** **فأجل**
وهو مفضل باعتبار كونه في عين زيد على نفسه خالا في عين فتى واقع بين ضميرين ثانيا هو الصير في منه
والاول للموصوف وهو الصير في عينه وقد تقدم النقي اول الجزم ومثله الحديث ثانيا ايام احب الاله فيها
الحمار في عسري الحية **وقول** **اشعر ما علمت** **امرا** **احب اليه** **البذل** **منه** **اليك** **يا ابن** **سنان** **وقال** **ابن** **مالات**
والسب **في** **رفع** **الظاهر** **في** **هذه** **الحالة** **لرموه** **للعون** **التي** **قارنته** **لمحاسبة** **الفعل** **اي** **على** **جزم** **لا** **يكون** **بدونها**
الا **تري** **انه** **تحسن** **في** **الكتاب** **ان** **يقال** **بدله** **ما** **رايت** **رجلا** **احسن** **في** **عقله** **الحمار** **يحسن** **في** **عين** **زيد** **فان** **ايقاع** **الفعل**
فيه موقع **افعل** **بغير** **المعنى** **فكان** **رفع** **افعل** **للاظهار** **لوقوعه** **موقعا** **ظاهرا** **احسن** **للفعل** **على** **وجه** **لا** **يعبر**
المعنى **منزلة** **الاحمال** **احمال** **اسم** **الفاعل** **الماضي** **معنى** **اذا** **وصل** **بالالف** **واللام** **فانه** **كان** **ممنوع** **الفعل** **لعدم** **شبهه**
بالفعل **الذي** **في** **معناه** **فاما** **وقوعه** **صلي** **قد** **يرفع** **وقال** **عل** **يكون** **حمله** **قال** **المفرد** **لا** **يوصف** **بموصوف**
فاجبر **بوقوعه** **موقع** **الفعل** **ما** **كان** **فان** **كان** **الشيء** **فاعلى** **العمل** **بعد** **ان** **منع** **وقاس** **ان** **ما** **كان** **على** **اللسن**
النهي **والاستفهام** **فقال** **لا** **باس** **بشيء** **ما** **بعد** **اي** **واستفهام** **في** **معنى** **النهي** **كقولك** **لا** **يكن** **غيرك**
احب **اليه** **الحرم** **منه** **اليك** **وهل** **في** **الناس** **رجل** **احق** **به** **الحرم** **منه** **يحسن** **لا** **عين** **وان** **لم** **يرد** **ذلك** **سماعا** **ومنهم**
ابو حيان **قائلا** **اذا** **كان** **لم** **يرد** **هذا** **الاستعمال** **لا** **بعد** **في** **وجب** **السماع** **فيه** **والا** **اقتصار** **على** **ما** **قاله**
العرب **ولا** **يقاس** **عليه** **ما** **ذكر** **لا** **استعمال** **الظاهر** **انما** **حاق** **في** **لغة** **شاذة** **فمنعني** **ان** **يكن** **مصر** **ذلك**
على **مورد** **السماع** **قال** **عليه** **ان** **الحاق** **بما** **بالمعنى** **الظاهر** **في** **القياس** **او** **لكن** **الاول** **اتباع** **السماع** **والعرب** **الاعلم** **مثله**

احد

أما في قوله **نحو** العطف بغير الثلاثه وكذا بغير الواو على الاصح لاخصاصها بمعنى الجمع وخلاف البدل لانه على
نحو ان العامل ففعلوا الجملة الواو ففعلوا خبر من الربط وخلاف ما اذا اعيد العامل **والنصب هنا** اي في باب الاشتغال
قال الجوزي **فان قيل** **الاضمار في لغة الظاهر** ان امكن كان في الامثلة السابقة **او** **مضافا** ان لم يكن نحو ان
زيد امرأت به فاحسن اليه فيقدر ان جاء وزيد امرأت به فاحسن اليه فيقدر ان جاء وزيد امرأت به
مقدم على الاسم **خلاف** **البيان** **يقين** في قوله **مقدم** من قوله **مقدم** **والنصب** **بالظاهر** اي الفعل الموحى
على كونه ملحق **غير عامل في الضمير** بان يلحق ويرد بان الضمير لا يتعدى اليه الفعل الاخر في جزمه فيلحق وينصب
الظاهر وهو لا يتعدى اليه ايضا الاخر في جزمه فيلحق وينصب غوزيد اعضبت عليه وايضا فلا يمكن الا الالف
في النسب لانه مطلوب الفعل في الحقيقة غوزيد اخبرت غلام رجلا تحبه **وقال** **الفعل عامل فيها**
اي في الاسم والضمير معا ورد يلزم تعدى الفعل المتعدي الي واحد الي اثنين والمتعدي الي ثلاثه وهو حرم
للقواعد **وجوز قوم** في الاشتغال عنه المحذور غوزيد مررت به **جوز الشايق** **عاجز الضمير** فيقال بزيد مررت
به وركبوا وانظروا اعداءهم عذابا السعير والجرور على المنع لان المفعول من الفعل منزلة المفعول منه لانه يصلح
الي مفعوله كما يصلح بخرم النقل فكذا يجوز انما يعنى اللفظة وايضا بعضنا لا يجوز هذا والقرآن مع قوله على نقل
اللام باعد الظاهر وان لم يزل منه **وجوز رفعه** اي الاشتغال عنه مطلقا **باسما** **كان** **او** **فعل** **لجزمه** **خلاف**
لان التعريف لا يعطى **وع** **لان** **ما** **كان** **حيث** **قال** **ان** **كان** **الفعل** **المتشغل** **مطواع** **بما** **كان** **بضمير** **مرفوع** **به** **السابق**
لقول لبيد فان انت لم تنفك عني فانك فانت فاعل لن تنفك مضمر او جازا ضاراه لانه مطاوع
بنفع والمطاع يستلزم المطاوع ويبدل عليه **قال** **ابو حيان** **وهذا** **منه** **احكاما** **بنا** **واو** **الو** **البيان** **على** **ان** **ما** **وضع**
فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب او رفعه باضمار فعل يفهمه المعنى وليس من باب الاشتغال **واختلف** **هل**
شرط الاشتغال ان ينصب الضمير والسابق من جهة **والجزم** **فيل** **نعم** **وعليه** **الفارس** **والسهميل** **والنابون**
في احد قوله فان كان نصب الضمير على المفعولية شرط نصب السابق عليها او الظروفية فكذلك ولا يجوز نصب
الضمير على المفعولية مثلا وان كان على المفعول كما في الظروف فلا يقال زيد ائت اخلا لاله او زيد اجلس مجلسه
وقيل لا بشرط ذلك وعليه سيبويه والافقش والثوبين في اخر قوله **قال** **سيبويه** **اعيد الله كنت مثله**
اي اشبهت عند الله فانصب السابق مفعولا والمشاخره كان **خاتمة** **الاشتغال في**
الرفع **بان** **يكون** **في** **الاسم** **على** **الابتداء** **او** **على** **افعال** **كانت** **نصب** **فجبت** **الابتداء في زيد** **قام** **لعدم** **مقدم** **ما**
يطلب الفعل لزوما واختيارا **خلاف** **الابن العريق** **اي** **لقاسم** **حسن** **ابن** **الوليد** **حيث** **جوز** **فيه** **الفاعلية**
باضمار فعل يفهم الظاهر **قال** **ابو حيان** **وهي** **نوعه** **كوفيه** **اي** **لكن** **بما** **على** **مقدم** **الفاعل** **على** **الفعل** **وبخرج**
الابتداء في نحو **خرجت** **فاذا** **زيد** **قد** **ضرب** **عمر** **ارحمان** **وقوع** **الاسم** **بعد** **اذ** **او** **حوار** **وقوع** **الفعل** **مع** **قد** **تعد** **ها**
بغلة **وجب** **الفاعلية** **في** **نحو** **ان** **زيد** **قام** **لما** **تقدم** **من** **اختصاص** **ادوات** **الشرط** **بالفعل** **خلاف** **للافقش**
في قوله **جوز** **الابتداء** **ايضا** **مع** **رحمان** **الفاعلية** **عند** **وخرج** **الفاعلية** **في** **نحو** **ان** **زيد** **قام** **خلاف** **لجزمي** **ج**
في قوله **برحمان** **الابتداء** **فيه** **ويستويان** **اي** **الابتداء** **والفاعلية** **في** **زيد** **قام** **وعنده** **وقد** **لان** **الحالة** **الاول** **كان**
وجهاين **فلا** **ابتداء** **عطف** **على** **المصدر** **والفاعلية** **عطف** **على** **الحز** **وجوز** **قوم** **نصب** **نحو** **ان** **زيد** **ذهب** **مع** **عمل**
اشياء **ذهب** **للمصدر** **اي** **لضمير** **وهو** **الذهاب** **وكما** **نه** **فيل** **اذ** **ذهب** **هو** **اي** **الذهاب** **بزيد** **فيكون** **الجرور**
في موضع نصب وضعف ابن مالك بانه مبني على الاشياء الى المصدر الذي تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل
الامصدر اغير محض والاشياء اليه منطوقا به غير مفيد فكيف اذ لم يكن منطوقا به وسبويه والجرور

علمه

علمه **نصب** **شرط** **المشغول عنه** **قول** **الاضمار** **فلا** **يضم** **الاشتغال** **عن** **حال** **وتبين** **ومضد** **مؤكد** **ومجوز**
ما **الضمير** **للمضمر** **حتى** **والكاف** **جزم** **بذلك** **ابو حيان** **في** **شرح** **التسهيل** **فقال** **خلاف** **الظرف** **والمفعول** **له** **الجرور**
والمفعول **مع** **فجوز** **الاشتغال** **بما** **غير** **نحو** **يوم** **الجمعة**
كذا

الكتاب **و** **الحاكم** **مس في التواضع** **وعوارض التركيب** **حداب** **ما** **كانت** **في** **ج**
التسهيل **التابع** **فقال** **هو** **ما** **ليس** **خبر** **الامن** **شارك** **ما** **قبله** **في** **اعرابه** **وعا** **مل** **مطلقا** **مخوفا** **بالقيد** **الاخير** **المفعول**
الثاني **والثاني** **والثاني** **قال** **ابو حيان** **ولم** **يجز** **جر** **هو** **الخاتمة** **لانه** **مخصص** **بالقيد** **فلا** **يحتاج** **الي** **احد** **فذلك** **قلت**
التواضع **نعت** **وعطف** **بان** **وتوكيد** **وبدل** **وعطف** **نسي** **لانه** **اما** **يكون** **بوساطة** **حقوق** **النسب** **اولا** **وهو** **مطلقا**
نم تكرر العامل فالبدل او لا وهو بالفاظ مخصوصة فالتاكيد او لا وهو جازم فالبيان والنسب فالنعت
واذا **اجتمعت** **رتبت** **كذلك** **بان** **تقدم** **النعت** **لانه** **يجز** **من** **متنوع** **م** **البيان** **لانه** **خارج** **مخوفا** **ثم** **التاكيد**
لانه شبه بالبيان فجزاؤه محوي النعت ثم البدل لانه تابع كالتابع لكونه متقللا ثم النسب لانه تابع
بواسطه ولهذا انه اسقطه ولهذا اناسا ذكرها في الموضوع على هذه التركيب خلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد
فيقال كما الكريم محمد نفسه رجلا صالحا ورجل اخر وكذلك لو كان التاكيد بالتكيد بوجوه زيد العاقل زيد
قال **وبله** **وبله** **طويل** **وقدم** **التوكيد** **على** **النعت** **فيقال** **قام** **زيد** **نفسه** **الكاتب** **ورد** **بان** **التوكيد** **لا** **يكون**
الا **بعد** **تمام** **البيان** **ولا** **يحصل** **ذلك** **الا** **بالنعت** **ويصح** **يقدم** **عطف** **البيان** **لانه** **يشير** **في** **التبيين** **من** **النعت**
اذ **لا** **يكون** **لغيره** **والنعت** **يكون** **مدحا** **وذكرا** **وتاكيدا** **وتبع** **كلها** **التنوع** **في** **الاعراب** **ثم** **قال** **البريد** **وان**
الترادف **ابن** **البيان** **العامل** **في** **الثلاثة** **الاول** **النعت** **والبيان** **والتوكيد** **عامة** **اي** **المتنوع** **يصب** **عليها**
انضائية **واحد** **في** **الجرور** **وقال** **سبويه** **والافقش** **والجزمي** **العامل** **فيها** **التبعة** **ثم** **اختلف** **وقيل**
للمراد **الاتحاد** **من** **حيث** **الاعراب** **ولو** **اختلفت** **جهته** **وقيل** **الاتحاد** **الاعراب** **بشرط** **اتحادها** **اي** **جهته** **بان**
تكون العوامل من جنس واحد ولا تكون مختلفة **والا** **الفرق** **ان** **العامل** **في** **البدل** **مقدر** **بلفظ** **الاول** **فهو** **من** **جمله**
ثانية لامن الاول لظهوره في بعض المواضع لقوله تعالى الذين استضعفوا لامن منهم ومن النخل من طلعها
ومن المشركين من الذين فرقوا بين يمينهم وبينهم **وقيل** **هو** **العامل** **بنيابة** **عنه** **اي** **من** **المقدر** **ابو حيان**
عن **ابن** **عصفور** **وقال** **لم** **حذفت** **العرب** **عامل** **البدل** **عوضت** **منه** **العامل** **في** **البدل** **منه** **فقول** **من** **البدل** **لما** **كان**
يتولا ذلك الحذوف كانهم لما عوضوا الظرف والجرور في نحو زيد عبيدك قائما وفي الدار خائسا من مستقر
الحذوف تولى من العمل ماله فخصا الحال ورفعا الضمير **وقيل** **هو** **العامل** **اصالة** **من** **غير** **نية** **تكرار** **عامل**
وعليه **البريد** **وان** **ما** **كانت** **والا** **الفرق** **ان** **العامل** **في** **النسب** **الاول** **بواسطه** **لظرف** **وقيل** **العامل** **فيه** **مقدر** **بعد**
لظرف **وقيل** **العامل** **فيه** **الحرف** **نفسه** **ولو** **قيل** **العامل** **في** **الحل** **المتنوع** **كان** **له** **سواء** **توابع** **منها** **قوله** **ان**
المستد **عامل** **في** **الخبر** **والمضاف** **عامل** **في** **المضاف** **اليه** **ولم** **اراجح** **ا** **قال** **ذلك** **هنا** **وجوز** **فقط** **اي** **التواضع**
من **المتنوع** **بغير** **بيان** **محض** **لعمول** **الوصف** **خود** **ذلك** **حشر** **عليها** **ب** **والموصوف** **خو** **نحان** **الله** **عانه** **صفون**
عالم الغيب والعامل فيه نحو ان زيد اضربت القائم والمفسر نحو ان امرأته هكرك ليس له ولد والمستد الذي
خبره في متعلق الموصوف نحو اني الله شك فاطر السموات والخبر نحو زيد قائم الجاقل وجواب القسم نحو انك
وزني لنا تنكم عالم الغيب والاعتراض نحو انه ليسم لوتعلون عظيم والاشياء ما حان في احد الازيد
اخبر منك ومن الفصل بين التاكيد والمؤكد ولا تخزن وترضين بما آتيتهم من كل من وبين العطف والمعطوف

انفقت

حذف غايدها كثيرا وفي الخبر قليل وفي الصفة أكثر
مسئله لا ينعى المتعذر ولا ينعى به متعلقا أما الاول فلا نه اشارة حذف واحد أو حرفين إلى الظاهر
 تقدم ذلك والاشارة لا ينعى بل المشار إليه الظاهر المتقدم النعت في الاصل ولا يكون الاضمار أو خصص
 ولا اضمارا لا بعد معرفة لا الياس فيها وأما الثاني فلا نه ليس يشتق ولا مؤول به فلا يتصور منه اضمار
 يعود على منعه ولا نه اعرف المعارف وتقدم اشراط ان لا يكون النعت واعرف **وبوز الكسائي نعت**
 متعذر **الخامس** اذا كان لمدة أو ذم أو ترحم كذا نقل عنه الناس كما قاله ابو حيان واحتمى بقوله تعالى قل ان
 ربي يقدف بالحق غلام العيوب وقولهم مررت به المستكين وقولهم اللهم صل على النبي والحمد لله وقولهم
 فلا يله ان ينام الياسا وغيره خبره ذلك على البدل قال ابن مالك وحده مكثف **وقيل** انه اجازة **اذا تقدم**
النظر كذا نقل عن النحاس والفرج **اذا كل متوعل في البناء** لا ينعى ولا ينعى به كاسما الشرط والاستفهام
 وكم الخبرية وما التحميدة والان وقيل ولا ينعى غير ما مر **انه ينعى** أو ينعى به منها وكذلك ما ومن التثنية
 وذو الطلسم والموصول المقرون ثالث **المصدر الذي للطلب** خواص باربدا وسقياك لا ينعى لانه تذكير
 من الفعل ولا ينعى به لانه طلب ثالث **الكيفية والواجب في السهل وضمه** اي مما لا ينعى ولا ينعى به **الاشارة**
 اما الثاني فلا نه جامد ولا يتصور في الاضمار وأما الاول فلان غالب ما يقع بعد جامد قال السهيلي في الاول جملته
 بآنا وان سماه سبويه صفة فتسامح كما سمى بذلك التوكيد والبيان وغير موضع واختاره ابن مالك وأكثر
 الصريين على انه ينعى وينعت به نحو بل فعلة كبيرهم هذا ارايتك هذا الذي كرمت على ولكن **لا ينعى**
عن الجوزة **لا ينعى اليك** اما غير المضاف من المعارف فواضح انه لا ينعى به وأما المضاف فلان النعت
 مع منعه كاسم واحد واسم الاشارة لا يضاف فكذا منعه ولو حط في ذي الالف معنى الاشتقاق على ان
 الاشتقاق على ان معنى فوكك هذا الرجل هذا الجاهل المشار اليه **فان كان** الواقع تقدم ضعف وينعت
 فقط اي ولا ينعى به **العلم** لانه ليس يشتق وضعاً ولا تاويلا **والاجناس** ما ذامت على موضوعها كقولهم
وعليه اي ينعى به ولا ينعى اي كاسم **وما مر من كل وجه** وحقق **ومنه ما لا يقع الا تابعا كما دلل** **ناله**
وحسن بس ويطمان لسان اي كاسم الثاني من المذكورات قال ابو حيان وهي محفوظة لا يقاس علمها د
 قلت الف فيها ابن فارس كما قال **ثاني** **الموصول** لانه مخزأ كلمة اذ لا ينعى الا بصلته ويجوز الكلمة لا ينعى والاصل
 ان المقرون منه بال يوصف ويصغر ويثني ويجمع وكذا من وما نقول جاني من في الذار العاقل ونظرت
 الى ما استريت الحسن **ثاني** **الموصوف** قال ابن جني من خواص الموصف ان لا يقل الموصوف لانه منزلة
 الفعل والحيلة وان كثرت الصفات هي الاول وقال غيرهم لانه من تمام الاول فكأنه ينعى والاصح انه
 يوصف بطلب لانه اسم وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف فلا يرد لشمه ضعيف وقد اجاز سبويه ما ريد
 الطويلة والجملة على جعل ذي الجملة نعتا للطويل وجعل ضامتا من قوله لدي قمر مستقبل الزمخ صايم
 صفة لمستقبل وهو غايده ورد بان المضاف والمضاف اليه كذلك ولا خلاف في وصفها **والله اعلم بالصواب**
علي محمود دليل قاله السهيلي كان يكون خبر المبتدأ أو بدلا من اسم جامد بخلاف ما اذا كان نعتا يتقوي فيه معنى

[illegible]

فقط من اعظم وفي بعض وقوله كاي غداة البين يوم تحلو اقوم بدل من غداة وفي بعض والجمهور واجب
مواضع البدل المتنوع في التعريف والاطار ووضعي فنقول النسخ من المعرفة والمضمر من المظهر والمفرد من غيره
وبالعكس لقوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله لتسفي بالناصية ناصية وقول الشاعر ولا تله ان تلام الياسا
وقولك رايت زيدا اياه **كن انما يبدل الظاهر من ضمير الحاضر** او متكلما **ان افاد بخاصة** نحو يكون لنا غدا
لاولنا واخرنا واكرمكم اكرمكم واصاغركم **او نفعنا** نحو اوعدي بالسبح والاداء رجل فوجلي شنته المناسم **واشتمالا**
نحو وما القاسي حل مضاعفا **والا فلا يبدل منه** لانه انما جئ به للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يتحدجان اليه لانه في
غاية الوضوح وقيل يجوز مطلقا وعلم الاختصاص والكوفون قياسا على الغائب لانه ليس فيه اشارة ولم ينع
ولو كان كذلك لازالة ليس لامتنع في الغالب كما امتنع ان ينع وقد وردت في الغالب في بعض النسخ في اليوم القيام لا يرب
فيه الذين خسروا انفسهم فالذين بدل من ضمير المخاطب واجبت بانه مشتبهان **ونانها** وهو زاي وقطرب **تجوز**
في الاشتقاق نحو ما ضربتم الازيد قال تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا الى الاعمال الذين **ومع هل**
الكوفية وبغير ادب **النسخ من المعرفة** **مما توصف** ووافهم الشرايل وابن ابي الربيع نحو عن الشهر لكرام فقال فيه
لانها اذ لم توصف لم تعد اذ لا يدرى في قولك مررت بزيدا رجل **زاد اهل بغداد او تكون من لفظ الاول** كما تقدم في
ناصية والجمهور اطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة ولشيت من لفظ الاول كقوله تصدوا من خياهم لقاها
سعاد من كلفصوب غراز فغراز بدل من الضمير في بقاء فني وقوله قال ابن ام اناس ارجل باقني عمرو فليبلغ
خاخي او رجف ملك اذ انزل الوفاء بيا ب عرفوا اموار بر يد لا مرفا فذلك بدل من ضمير وواجب عما ذكر من علم
الغاية بانه علم من طريق الغريب انهم يسمون المذكور بالموت وعلم فعا يدرع الابدال رفع اللباس نحو مررت
بالند رجل وخجف امرأة **ومع ابو حيان وقوم بدل المضمين خله** اي من مضمير بدل بعض او احتمال نحو قلت
التفاحه اكلتها اياه وحسن الحاربه اعني هو والحاربه اخرون قال ابو حيان ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة حركي
او العالم فيه عامر المتنوع فعل الاول بمنع لئلا يبع بالاربع لان الضمير يعود على المضاف اليه وعلى الثاني يجوز الا ان
يحتاج الى سماع **قال الكوفية** **اولا** اي لا يبدل المضمين مضمير بدل كل اذا كان منصوبا لا يحل على التاكيد نحو رايتك
اياك والبصريون قالوا هو بدل كل ان المرفوع بدل باجتماع حروفك انت وصح الاول ان مالك والثاني ابو حيان
ومع ابن مالك بدل المضمين الظاهر بدل كل قال لانه لم يسمع من العرب لانترا ولا نظرا ولو سمع لكان توكيدا
لا بد لا واخارج الاضحاب نحو رايت زيدا اياه **وفي جواز بدل النص والاشتمال** **خلف** قيل يجوز نحو قلت التفاحه
اكلت التفاحه اياه وحسن الحاربه اعني الحاربه هو وقيل عنه قال ابو حيان وهو كالاخلاق في ابدالها فمضمرا
من مضمين ومقتضاه ترجيح المنع على رايه **والبدل من اسم شرط او اسم استعظام** **يقترن باذنه** نحو ما بقرا ان
خودان وقفا اقراه وكيف زيد اخبر ام سقم فان دخلت الاذنه على المبدل منه لم تدخل على البدل نحو هل اخذ
جاء زيد وعمرو وان تضرب احدا رجليه او امرأة اضرب **ويبدل الفعل من الفعل بدل كل** بلا خلاف نحو من يفعل
ذلك يلق انا ما يضاعف له العذاب مني تايب لم ياتي ديارنا جده حيا جز لا وانا انا **لا بدل بعض**
بلا خلاف لان الفعل لا يتبع وفي اجزائك **الاشتمال** فيه **خلف** قيل لا لان الفعل لا يبدل على الفعل وقيل نعم
وجعل منه الاية السابعة قال صاحب النسخ اما يبدل الفعل محذورة فيه سبويه وجماعة والعلم يقتضيه
وتبدل الجملة من الجملة نحو امركم بما تعلمون امركم بانعام وشين افي جزيتهم اليوم بما صبروا انهم هم الفانون
كثير **قال ابن حني والزمخشري وان مالك** **بدل الجملة من المفرد** نحو الى الله اشكو ابلا مديته خالكا وبالكلام
اخرى كيف يلتقيان بدل من خاخي واخرى كانه قال اشكوها تين الحاجتين بقدر الشكاهما قال ابن مالك

ومنه ما نيك لك الا ما قد قيل المرسل من قبلك ان ربك الاية فان وما بعد هذا ذلك من ما وصلتها والجمهور
يدركوا ذلك قال ابو حيان واليمن كيف يلتقيان بكذا لا لا اشتينا فالاشتينا وكذا ان ربك لا يبدل الياء
استناد الفعل الى الجملة وهو ممنوع **ولا تقدم بدل الكل على المبدل منه** لانه لا يدرى انهما هو المعتمد عليه بخلاف
بدل البعض فتقدم لكن الاختصاص اضافة نحو اكلت ثلث الرغيف **وفي جواز حذف المبدل منه** **وايقا المبدل ايان**
فيل يجوز وعلمه الاختصاص وابن مالك نحو احسن الى الذي وصفت زيدا اي وصفته وجعل منه ولا تقول المانصف
الستكم الكذب وقيل لا وعلية السرا في وغيره لان البدل لا يشترط ان يكون تاب ولا حذف بيا فيه **وتجوز القطع** باضمار مبتدأ
عليه كاي باع **فما** اي ذلك **فصل بجمع** **او عدد** نحو مررت برجال طويل وقصير ورعيه وبني الاغلام كل خمس سداة
ان لا اله الا الله الخ **وكذا غير** اي غير التفصيل يجوز فيه القطع ايضا نحو مررت بزيدا اخوك نص عليه بسبويه
والاختصاص **وقيل بجمع** في غير التفصيل **مما يطل الكلام** فيحسن نحو بشر من ذلك النار **حذف وف العطف**
اي هذا المختلح لخرق العاطفة ويسمى العطف بها عند البصريين شركة وعند الكوفية وهو المند اول سقا بفتح
السين اشم مصدر رستت الكلام السقعة سقا بالفتح اي عطفت نفعه على بعض قال ابو حيان وكقولهم
بادوات محصورة لا يحتاج الى حذف من حذف كان مالك يكون تابعيا باحد حروف العطف لم يصب مع ما فيه
من الدور لتوقي معرفة العطف على حروفه ومعرفة الحرف على العطف **والاو** وهي **مطلق الجمع** اي الاجتماع
في الفعل من غير تفصيل حصوله من كلهما في زمان او سبق احدهما فقولك جازيد وعمرو وتعمل على انهما حاء معا
او زيد او لا واخرا ومن وزودهما في المصاحب فاجنبا واجنبا في السقعة وفي السابق ولقد ارسلنا نوحا
وابراهيم وفي التاخر كذا يوحى اليك والي الذين من قبلك واشتمل لذلك بان التثنية مختصة من
العطف بالواو فكما عملت لاشتمال معان ولا دلالة في لفظها في تقديم ولا تاخير فذلك العطف بها وباستعمالها
حيث يمنع الترتيب نحو اشرك زيد وعمرو وصحة عوقام زيد وعمرو بفتح او قبله او معة والتعريف بمسبق لخص
كما قال ابن هشام من قول بعضهم الجمع المطلق لتفصيل الجمع بقدر الاطلاق وانما هي للجمع لا بفتح **وقالت قطرب والوجه**
وهشام ونعلب وعلامه ابو عمرو **الكسائي** **ابو حنيفة** **ابن جعفر** **ابن جعفر** **الدينوري** **ابن جعفر** **قالوا** ان الترتيب
في الجمع اللفظي يستدعي لفظا والترتيب في الوجود ضابط له فوجب الحمل عليه وعلى هذا القول عن المذكورين
في شرحه ابو حيان رده على ادعاء السرا في وغيره اجماع البصريين والكوفيين على انها لا تقدم ونقله ابن هشام
عن القدر ايضا والروعي عن الكسائي وابن درستويه ورد بلزوم التناقص في قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا
وقولوا احطه في قوله في موضع اخر وقولوا احطه وادخلوا الباب سجدا والقصبة واحرة **وقال**
ابن كيسان هي **المعية حقيقة** واستعملها في غير مجاز قال لانها اشتملت الوجوه الثلاثة ولم يكن فيها اكثر من
جمع الاشياء كان اغلب احوالها ان تكون في الكلام ما يدل على التعريق **وهكس الروعي** فقال لقال يقول
استعمال الواو فيها لا ترتيب فيه مجاز وفي اصل الوضوء للترتيب ولما الثاني فيم قبل الاول والاشتمال
الحقيقة **وقال** **ابن مالك الوضوء المعية** معناه **ارجح** من غيرها **والترتيب كغيره عكس قيل** قال ابو حيان
وهو قول مجتزع مخالف لمذهب الاكثرين وغيرهم **وخصص** بالحكام لا شرا بها غيرها من حروف العطف فاختص
بعطف ما لا يثنى عنه نحو اخاصم زيد وعمرو وهذا زيد وعمرو وان اخوانك زيد وعمرو وبكرهما وللال
بين زيد وعمرو واما قول امر القيس بن الدخول نحو مل فتقدم بين نواح الدخول واخا الكسائي العطف
في ذلك بالغا وم واو **واختصت** **لخاص على العام** **وعلم** اي العام على الخاص وملا كيتهم واسله مصريل
وميكال رب اعنولي ولو الذي ولمن دخل بيتي مؤمنا والمؤمنين والمؤمنات **وقالت** ابن هشام قد راي في هذا

باب العطف

فجعله انما يعني لقا وقد يقع موقع الفاء في افادة الترتيب بلا مهلة وعكس اي تقع الفاء موقع ثم في افادته
بمثلة لقوله انما الذي في تحت العجاوي في الانابيب ثم اضطرب اذ اضم مع جري في الانابيب الرمح فوقع اضطراب
بلا نزاع والثاني لقوله تعالى ثم خلقنا المنطقة خلقنا المنطقة مضعة خلقنا المضعة عظاما تكسونا
العظام خلقا فالفاء في التلاوة بمعنى ثم قال الكوفية وقع زائد كقوله تعالى حيث اذ اضاقت عليهم الارض الى قوله
ثم تاب عليهم واجبت بان المطوب قينها مقدر وقال الفاء وقع للاستباق عواطفك الفاء ثم اعطيتك قبل
ذلك ما لا فيكون ام وانكها ابو عبيدة معمر بن المثنى وسبع محمد بن مسعود والغري صاحب البديع فقال ليست
عطف بل معنى جرة الاستفهام ولذا يقع بعدها جملة المستفهم عنها كما يقع بعدها الجملة خواصرت زيد ام
قتله اكر في الدار ام خالده اي اخاله فيها ولتساوي الجملة بعد حرف الاستفهام حسن وقوعها بعد سواك
لما كانت تنوسط بين محمل الوجود كنوسط او بين اسمين محتمل الوجود فيها انما حرف عطف وزعم ابن لسان
اضلها او ابدلت واوها ممتا فتحوط الى معنى يزيد على معنى او فالفاء في قوله بل لا دليل ولو كانت
كذلك لا تغتبط احكامها وهي مختلفة من اوجه منها بان السؤال با و قبله ما وانه يقع مع او با حرم
ام باري وان جواب او بضع او لا جواب ام بالتعيين بالاسم او الفعل فان الاحتمال مع او تقدم الفعل ومع ام تقدم
الاسم وان اول يلزم معنا دلها للاستفهام بخلاف ام وانك اذا استفهمت باسم وعطفت عليه كان با و دون ام
وان العطف بعد فعل التفضيل با و دون او وكذا لم تحسن السكوت عليه وفي قمتان متصلة تقع بعد جرة
التسوية او جرة يطلب بها و بام التعيين وكذا اسم بعد اداة المعادة لهما لهما في افادة التسوية او الاستفهام
وجمعها ان يقال في التي لا يستغنى ما بعدها عما قبلها ولا تقع الا في الفعل في لفظ الاستفهام سوا الرد
معناه ام لا وخصي الاول اي التي تقع بعد جرة التسوية بانها لا تقع الا بين جملتين شرطها ان يكونا في تاويل
الفردين وسوا الاستماتان والفعاليتان والاعلى فيها المعنى والحد لثان لقوله تعالى سوا اعلنا اجزعا ام
صننا وقول سوا اعلنا ادعوا فهو ام انتم صامتون وقول الشاعر ولست اباي بعد فدي ما لك اموي
نا ام هو النوح الان واقع في خلاف الاخرى فتقع بين مفردين وهو الغالب فيها عوا انتم اشد خلقا ام السما وجملتين
ليست في تاويلها فقلت احب اسرت ام عادل حكم وقوله لعمر ما ادري وان كنت شئت ان يسهم ام
تشتيت بين يعقوب وخصي الاول بانها لا تستحق جوابا لان المعنى مع الفاء على الاستفهام فان الكلام مع ما قال
للتصديق والتكذيب لانه خبر خلاف الاخرى ويؤخر المعنى فيها اي الاول والاخرى فتلك سوا اعلنا حاكم ام يحيى
اقام زيد ام لم يعم ولا يجوز سوا اعلنا ام يحيى ام جاء والا لم يقع ام في فان كان ما قبلها وما بعدها مثبتا قدم
ما شئت منهما **وفصل الثانية من معطوفها الفاء واجبا ولا يجوز في الاصح** مثال الفصل ذلك خبر ام حنة
لخالد والفصل اقربك ام بعيدا توعدون والتاخير عند زيد ام عمرو والنسب زيد ام عمرو وقيل لا يجوز الا
الفصل وقيل لا يجوز الا من اخذها الى الاخرى مقدمين او مؤخرين **وقد عطف الامزة** وتسوي لقوله لعمر ك
ما ادري وان كنت ذاريا بسع ومينا الجبر ام يثمايا اي السبع وفري سوا اعلنا انذرهم ام لم تنذرهم بهضغ
واجرة **وتعطف ام والمعطوف بها** كقوله دكان البها القلب اي لا مشرة سمع في ادري ارشد طلائها اي لا مغي
وقد تعطف هو اي المعطوف بها ذواتها بتعويض لا يجوز ان يرد عنك ام لا ازيد يقوم ام لا قيل وتعطف **ذوات**
اي دون تعويض وجعل منه قوله تعالى افلا تنصرون ام اي ام تبصرون ثم استدلوا بانها حركات ابن هشام
وهذا باطل اذ يسمى حذف معطوف بذوات غاطفة وانما المعطوف جملة اناخير ووجه المعادة ان الاصل
ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت خير كانوا عندنا بصرا

فان

فان الرمح جري وتعطف المعطوف عليه وجعل منه ام كنتم شهداء اي ادعون على الانبياء اليهودية ام كنتم ووافقه
الواحد وقد رايتكم ما تنسبون الي يعقوب من انصار بنه باليهودية ام كنتم **والثاني** من قسمي ام **مقطعة**
سميت بذلك لان الجملة بعدها مستقلة وهي التي تقع **بعد جرة الاستفهام** وذلك اما خبر محض نحو تنزل
الكتاب لا ريب فيه من رتب العالمين او من جرة غير استفهام نحو الهم انزلنا من فوقهم الهم انزلنا من فوقهم
لانها رتبة بمعنى النفي واستفهام غير الامزة نحو هل يسوي الاعي والبير لم هل تسوي الظلمات والنور وتختلف
في معانيها فقال **البصريون** هي **معاني بل** اي لا اضرب **فالفاء مطلقا** **وقال النحوي** **وهشام** هي **كل** **وتاليها**
اي ما بعدها كتلوها اي كما قلنا فاذا قلت قام زيد او عمرو فالعطف بل قام محو واذا قلت هل قام زيد ام عمرو
فالعطف بل هل قام عمرو ورد بقوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا بالحق فامع كل الذين
امنوا الاية فام لم تقدم بالاستفهام وقد استوفى بام السؤال على جهم لانكار رد ولا يمكن ان يكون ما
بعدها موجبا بليسي مثل ما قبلها **وقال الفرابع** كل اذ وقعت **بعد استفهام** كقوله فواته ما ادري
اسلم تقول ام اليوم ام كل الي حبيب اي بل كل ورد بان المعنى على الاستفهام ام اي بل كل الي حبيب لانها كانت
تمثل لعينه ام في ذلك في اليوم ام صارت من القول لان العرب ترفع انما تدنو المتريفة تعني ثم لما جاز ان تكون
تقول داخله الشك فقال بل كل الي حبيب اي القول وسلي كل واحد منهما الي حبيب **وقال** **فوق** تكون كل اذ
وقعت **بعد الاستفهام** **والجواب** **قال ابو عبيد** هي **كلامه** **فقط مطلقا** **قال** **وصفه** **قوله** **تعالى** **ام تريدون**
ان تسالوا رسولاكم **وقال الهروي** في الازهية هي كلامه **ان لم يقدم عليها** **استفهام** ورد القولان بانها لو كانت
بمعنى الامر لوقعت في اول الكلام وذلك لا يجوز فيها فوردوها للاستفهام بغيره في قوله هل ما علمت وما
استودعت مكتوم ام جملها اذا ناك اليوم مضروم فانه استفهام السؤال بانهم عما بعدها ام تقدم الاستفهام
استفهام لان المعنى بل احبها لقوله بغيره ام هل كبير يكي بغيره ام استفهام السؤال بانهم عما بعدها ام تقدم الاستفهام
ام هل **عليها** **كأنهم** **وقال** **ابن** **الاسف** **في الام** عوا ما كنتم تعلمون ولا تدخل على حرفه وهو الامزة
وله انك استدل على الفاء بمعنى بل والامر ولا يدخل عليها كما دخل بل عليها في قوله لقام زيد بل قام عمرو ولا
يدري في دخولها على هذا **الاستفهام** فقد دخلت عليها الامزة في قوله اهل راونا بغير القراع ذي الام
وذهب الضفا رالي ثم دخل ام على هذا وغيرها الامة جمع بين اداني معني ولا تحال لا حفظ منه الا ام هل كبير
وقوله ام هل لامي فليلايم وقوله وماتت ام ما ذكرها رتبة وقوله تعالى ام من هذا الذي هو
جندكم ام من هذا الذي يزرعكم **قال** **ابو حنيفة** **وقال** **ابن** **الاسف** **في الام** عوا ما كنتم تعلمون ولا تدخل على حرفه وهو الامزة
دخلت على كيف ام كيف يقع ما يعطى العلوق به وعلى من وقوله فاضم لا يدري ان يعطى على حركتها
ام ان يذهب **المفرد** اي لا يدخل عليه **خلاف لابن مالك** في قوله بذلك وان منه قوله ام لا ادرك انما شاء
لقوله يعقوب ان هناك لا ادرك انما شاء بالنسب **قال** **ابن** **الاسف** **في الام** عوا ما كنتم تعلمون ولا تدخل على حرفه وهو الامزة
ابو حنيفة وابن هشام وقد خرفوا في ذلك فانهم انفقوا على تقدير مبتدأ اي براهي شأوا واما روايه
النسب ان صحها فالاولي ان يقد رفرها ناصب اي ام اري شأ **قال** **ابو زيد** **الانصاري** **وقال** **ابن** **الاسف** **في الام** عوا ما كنتم تعلمون ولا تدخل على حرفه وهو الامزة
وقال **المتقدمون** **قال** **ابن** **الاسف** **في الام** عوا ما كنتم تعلمون ولا تدخل على حرفه وهو الامزة
المتأخرون هي ام في ذلك **الشك** من الشك نحو لبنت يوم او تعفن يوم **والا** **بام** بالوجه على السامع نحو
وانا اؤايم لعلي هذا في او في ضلال مبين **والجدير** **والابح** **والفرق** بينهما ان الثاني يجوز فيه الجمع عوا فترا

عامة لا يرفع **نصب** و ان لم يكن التابع **مخبراً** لا يجوز رفعه من فوقه كما تقدم او منصوباً لقوله تعالى لا اله الا هو ووجهها
معها هذه الهمزة طويلة النطق ولا كان **الغالب** لا يرفع **بواجب** فلان شرط من هذه لم يجرى في الاصل عند الكوفيين
ولا في الضرورة عند البصريين فالأفعال وعمر وزيد قائمان ولا ان وعمر وزيد قائمان ولا امرت وعمر وزيد ولا اختصم
ومحور وزيد **وخالف** **نصب** في **الاخر** فلم يشترطه وجوز التقديم وان لم يستغن الغالب بواجب **وبطابق النصير**
المطابقين بعد الواو يجوز بدوهم ومنتلفان ومررت بهما **ويجوز بعدهما غايبا** مراعاة فيه التاخير والتقديم
خو واذا رز اول جازة او انما انفسوا اليها وندرت المطابقة في قوله تعالى ان يكن عني او فبقا الله اولي بهما
وفي القاء الوجها المطابقة وهي احسن في الفا والافراد وهو احسن في ثم التراخي بين المعطوف عليه وعمر وزيد
فكرو قائم **وفصل الواو والفاء** المعطوف بهما **ضرورة** لقوله نورته مالا في الحرف رفعه لما صار فيها من فرد يا
نسبا **وفصل غيرها** من حروف العطف **تتابع** **بضم** **وطرف** سواء كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله عمرو
وما ضرب زيد الكنى في الدار عمرو ام فعلا نحو قام زيد ثم في الدار عمرو او ثم والله قد فعلت انقله ابوحيان
عن الاصحاب معتضبا به اطلاق ابن مالك نحو الفاعل من غير استنبات الواو والفاء وتقييده بما اذا لم يكن فعلا
ولا يقدم على الكل معول معطوف فلا يقال في زيد قائم وضارب عمرو او وضارب **مسئلة الاصل العطف**
على اللفظ **وتشترط** **امكان توجه الغامض** اي المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاء في من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا
على الموضوع لان من الزائد لا تتعل في المعارف **وتجوز العطف على المحل** **بند الشرط** اي امكان توجه الغامض ايضا
فلا يجوز مررت بزيد وعمر ولا في الجوز مررت بزيد او جازة ابن جني **شرط** **اصالة الموضوع** فلا يجوز هذا الضارب
زيد او جازة لان الوصف المستوفى لشرط العمل الاصل اعماله ايضا فنه لا يتحافة بالفعل واجازة البعد ادبوت
تمسك بقوله بضم ضعيف سواء او نذر محمل **شرط** **وجوز المحو** اي الغالب لذلك المحل **على الاصح** فيها فلا يجوز
ان زيد او عمرو قائمان لان الطالب لرفع عمرو وهو الاستدراك وهو المحذوف وقد زال بدخول ان ولا ان زيد قائم وعمر
على العطف وقال الكوفيون وبضم البصريين لتوارد عاملين وهو ان لا يند اعل معول واحد وهو الخبر **وتجوز**
العطف على النوع خو ليس زيد قائما ولا قائدا بالجر على نوع دخول الباقي الخبر **وتشترط** **اي** **لجواز صحة دخول**
الغالب للنوع **وتشترط** **كثرة** اي كثر دخوله هناك ولهذا احسن قول زهير بدلي اني لست مبدر
ما مضى ولا سلق شيئا اذا كان جاكيب وقول الاخر ما الجازم السهم مقدما ولا انطلق ولم يحسن قول الاخر وما كنت
دانرب فيهم ولا مغيث فيهم عمل لقلة دخول الساكن خبر كان دخلا في خبر ليس وما والرب التمام والمثل الكثيرها
والمتمم المفردات البين **ووقع** **العطف على النوع في انواع الاعراب** في الفقد وقد تقدم والرفع حكى
سيبويه انهم اجمعون ذاهبون واكث وزيد ذاهبان على توجه انه قال كهم والنصب قاله الزحجكي في قوله
تعالى في شراها باسحاق ومن بوز اسحاق يعقوب بالنصب على معنى وهبنا لاسحاقا ومن ورا اسحاق يعقوب
وقوله ودوا لوتد هين فيذهنون على معنى ان تذهن والخزم قال الخليل وسيبويه في قوله فاصدق واكن
والفارسي في قوله انه من يتق ويصبر جزما على معنى شبهه مذخول الفان جواب الشرط ويأتي من الوصول
بالشرطية واذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا النوع **ادبا خاتمة**
في توابع مخصوصة **قائم المناوي** **المعني** **اذا كان نصفا** او **شبه نصبا** لان الاصل في تابعه
النصب لكونه منصوب المحل وتلك بالاضافة وشبهها لقوله ازيد اخا ورقا ان كنت تائرا وقوله
يا زرقان اخائي نعل وهذا اذا دام **وجوز الكوفية** **ابو بكر** **لم تكن** **الاضافة غير محضة** فان كانت **فجوز رفعه**
خو يا زيد الحسن الوجه **وجوز الكوفية** **ابو بكر** **الانباي** **رفع** **النعت** **المضاف** **اضافة محضة** لان الاخفش

حكي

حكي يا زيد ابن عمرو بالرفع وغيرهم قالوا هو شاذ قال ابن مالك لا شذوذ له ما تفصيل الفرع على اصله لان المضاف
لو كان منادى لم يتغير فيه الا النصب فلو جوز رفع نعتهم مضافا فالزم اعطاء المضاف تابعا تفصيله عليه مستغلا بجوز
الفرع **رفع** **التوكيد** **والعطف** **نسقا** قياسا في الثاني وسماعا على الاول حكي الاخفش باجمع كلمه والجمهور اولوا على
القطع مبتدأ اي كلهم مدعو **او** **كان مفرد اجازا** اي الرفع حملا على اللفظ والنصب على المحل نحو يا رجل الطويل
والطويل ويا نعم اجمعون ويا زيدا والعلام والعلام **واوجب الكوفية نصب** **الثلاثة** اي النعت
والتوكيد والنسب ورد بالسمع قال تعالى يا جبارك اوبي معه والطير فري في السمع بالرفع والرفع وقال
الغرب الازيد والصحاب ستر بالرفع **واوجب الاخفش نصب** **نعت العلم** **وتوكيد** **اسما** على المحل كما يجب
في جازم حذام العاقلة الرفع حملا عليه ولا يجوز الكسرة اسما للفظ قال وما ورد من ذلك مضموما بحركة حذام
اسما الاعراب **واوجب ايضا رفعها** اي النعت والتوكيد في حال تبعية **النكرة** المقصودة لان الضمة عنده
في يارجل ليست ضمة بنا بل اغراب واصلة بابها الرجل حذفت اي بقي على اغرابه كما كان والجمهور قالوا ما حذفت
وحذفها وضار هو المنادى حكمه حكمه فبني كما بنيت **نعم البدل والعطف** بالحرف عند الجمهور **وكيف**
فكان منها مضافا او شبه نصبا او مفردا او نكرة مقصودة رفعه كالوصف عليه بالان البدل بقدر فيه
مثلا مالم يبدل والنسب شبهه به لجهة تقدير الغامض قبله ولا شخصان ظهوره توليد كما يظهر مع البدل
خو يا زيد رجلا صالحا يا زيد بطي **الا النسب** **ذالك** **فالوجه** **ان** **الرفع** **والنصب** **جانزان** **في الامتناع**
تقدير محو النذ اقبله فاشبه النعت **وفي الان** **منها** **اقوات** **احدها** **الرفع** **وهو** **راي** **الطويل**
وسيبيويه ولما في الاله التماسا سمع والاشاطة في الحركة فابنمها النصب وهو راي اي عمرو وعيسى ابن عمرو بنون
والجوي لان مافيه ال لم يكن خوف النذ اقل جعل لفظه كلفظ ما ولي الحرف والاكث الغرا اقر او اسم والطير
فالنصب **الارجح** **النصب** **ان كانت** **الشبه** **للتعريف** **لانه** **حينئذ** **شبهه** **بالمضاف** **والرفع** **ان لم يكن له** **بل** **للمح**
الصفة كالسهم لعدم شبهه حينئذ به وهذا راي المبرك **وجوز المازي** **والكوفية** **نصب** **العطف** **بالحرف**
المفرد **حملا** **على** **المحل** **خو يا زيد وعمر** **يا عبد الله** **وعمر** **واو** **نصب** **اي** **النصب** **الاخفش** **في** **العطف** **على** **نكرة**
مقصودة **واوجب** **الرفع** **وفي نعت** **المفهوم** **النون** **ضرورة** **المفرد** **الوجه** **ان** **الرفع** **والنصب** **في** **نعت**
المنصوب **المفرد** **للمنون** **ضرورة** **النصب** **فقط** **لان** **المنادى** **حينئذ** **مقرب** **منصوب** **لفظا** **ومحلا** **فان** **نون**
مقصود **خو يا نعم** **للضرورة** **بني** **النعت** **على** **ما** **نوي** **في** **المنادى** **فان** **نوي** **الضم** **جازا** **الان** **او** **النصب** **نعت**
وتابع **المنادى** **المعرب** **بنصب** **سواء** **كان** **مفردا** **او** **مضافا** **لان** **رفع** **ه** **اعمالا** **اذا** **كان** **لفظا** **متنوعا** **شبه**
بالمفهوم **الا البدل** **فكسقل** **فنصب** **وكذا** **النسب** **كسقل** **في** **الاصح** **ويقابله** **قول** **الكوفية** **ولما** **في** **السابق**
انه **يجوز** **نصبه** **اذا** **كان** **مفردا** **قال** **ابو حيان** **بل** **هو** **هنا** **اول** **منه** **هناك** **وسمع** **الاكثر** **وصف** **النكرة** **المقصودة**
وحكي **بنون** **انهم** **وصفوه** **بالمعرفة** **واجزوه** **بمجرى** **العلم** **المفرد** **وسمع** **الاصح** **وصف** **المنادى** **المبني** **لانه**
شبهه **بالمضمرة** **والضمير** **لانت** **والجمهور** **على** **الموازاة** **للكثرة** **وزوده** **ولان** **مشابهة** **للمنادي** **للضمير** **عامة** **فكان**
العقبات **ان** **لا يعتبر** **مطلقا** **كالم** **يعتبر** **مشابهة** **المضمر** **لفظا** **المنوي** **خو يا زيد** **الكن** **اعتبر** **مشابهة**
في **النذر** **الشخصا** **فلا** **يزاد** **على** **ذلك** **كان** **ان** **افعال** **العلم** **لما** **بني** **حملا** **على** **افعال** **الامتزاج** **بعد** **الاسماء** **الافعال**
وسمع **قوم** **منهم** **الفرع** **والسرا** **في** **وصف** **المخرج** **قالوا** **لانه** **لا** **يرحم** **الاسم** **الا** **وقد** **علم** **ما** **حذف** **منه** **ومن** **يعني** **به**
فان **اجتبر** **الى** **النعت** **فوزما** **سقط** **منه** **اول** **واجازة** **الجمهور** **لوزوده** **قال** **الخازن** **عمركا** **يحمروا** **مما** **ذكر** **حسن**
الدليل **ممنوع** **لان** **الاسم** **يرحم** **اذا** **علم** **ما** **حذف** **منه** **وان** **لم** **يعلم** **من** **يعني** **به** **وتالفت** **ان** **ام** **لانه** **لفظ** **مخصص** **بالنذر**

اضافة في نسبة الانفصال ولا بد انك في عمل الضم من المصدر **ومع قوم المحل في تابع مقترن بال مثنى وجمع** على حده
فلا يقال هذا ان الضاربان والصاربوا زيد اخواك وعمروا او اجنوا الجرح وجوز ان مالك عصفور والاسدي
الامرني ومنع المبرد **اللفظ في تابع غيرهما** اي المفرد والكسر والفتح بال ف ونا العاري من ال **ولو اضيف لما فيه**
اولا ضميرها اي ضمير ما هي فيه فلا يقال هذا الضارب الجارية وعلام المرأة او اخوها او الضارب او الضاربان
الرجل اخيك وزيد واوجب النصب وجوز سبويه النصب الامرني فان لم يكن عاريا من ال حازر الخلاف
خوفا الضارب العلام والجارية **وجوز اهل الكوفة ونحوه** خبر تابع منصوب به اي باسم الفاعل فيقال
هذا ضارب زيد وعمروا وجب غيرهم النصب بتا على شرط الحرر في العطف على المحل **ولا يجوز في تابع معول**
الصفة **المضمر في ال لفظ** اي الاتباع عليه ان رفعه فرقه وان نصبا فنصب وان جرحه جرحه **وجوز الفاعل في تابع معول**
لانه فاعل في المعنى نحو مكررت بالرجل الحسن الوجه نفسه وانفذه وغيره قال لم يسمع ذلك **وجوز اهل بغداد**
جرح عطف منصوبها نحو هذا احسن وجهها وبغيره كانك قلت احسن وجهه وبغيره كانك قلت احسن وجهه
مخروجا بالنصب فلا يقال هو الحسن الوجه والبدن **العوارض الكلام في الاخبار** بكثر الهمز ويقال له باب
المخاطبة وهو نوع من انواع الابتداء العود بالذكر للتميز بين **الاخبار بالذي وقرعه** المعنى والجمع والكون ان يتقدم
الذي مبتدأ **ويؤخر الاسم** الذي يقال اخبر عنه بالذي **او خلفه** وهو الضمير المنفصل غير المتصل خبر اخبر عنه وبوسط
ما في الجملة بين ما صالحة للذي **غالبها ضمير غائب** بخلاف الاسم في اعرابه الذي كان له قبل الاخبار لقولك في الاخبار
عن زيد من ضربت زيد الذي ضربته زيد وعن الناصب الذي ضرب زيد انا وهذا اظهر ان الاخبار ليس بالذي
ولا عن الاسم بل بالاسم عن الذي قاله ابن السراج وذلك لانه في المعنى خبر عنه قال ابو حيان ومحمدا ان يكون البناء بمعنى
عن وعن بمعنى البناء كما تقول سألت عنه وسألت به فكانه قال اخبر هذا الاسم اي صير خبرا وقاله غنيم
البناء للتسمية لا للتعدي وكانه قيل اخبر بسبب الذي اي بسبب جعلها مبتدأ قال بدر الدين بن مالك وكثير
ما يصار الى هذا الاخبار لقصد الاختصاص او لقوي الحكم او تسويق التابع او اجابة الممتحن **وجوز ابو ذر**
مصعب ابن ابي بكر الخثمي **عوده** اي الضمير مطابقا **للخبر** في الخطاب فيقال في الاخبار عن الناصب الذي
ضربت انت حملا على المعنى لان المعنى الذي هو انت كما يجوز الوجهان في انت الذي قام وانت الذي مئت وفرة
حنا بانه يلزم ان يكون فائدة الخبر حاصلة من المبتدأ او ذلك خطأ خلافا له هناك قال ابو حيان وقاس قوله
جواز ذلك في ضمير المتكلم اذا لاقى فقال الذي قلت انا **وجوز المبرد تقدم الخبر به** على الذي مع قوله ان الاحسن
تأخيرهم وعلى قول الجمهور يجوز تقدم الذي للمراحم حيث لا مانع فان كان هناك استقام وجب تقدم
لقولك في الاخبار عن ابراهيم قائم ابراهيم الذي هو قائم وفي اي رجل كان اخاك ابراهيم الذي هو كان اخاك هكذا
قال ابو حيان وفيه نظر ما سبق **وخبر بال ان صدرت الجملة** التي هي منها **يفعل موجب** يصلح ان يصاغ
منه صلتها فتقول في الاخبار عن زيد من قامت جارية زيد القائم جارية زيد فان لم تصد ريفعل خبر كيد
اضرب عمروا وصدرت بفعل غير موجب اي موجب لا يصلح ان يصاغ منه صلة اليه ليدروا خبره بانك
فان رفعت صلة ال ضمير غيرها اي غيرك **وموجب اسرار** كان خبرها عن زيد من ضربت زيد فتقول
الضاربة انا زيد ما راها الضمير لان ال لزيد وانا لغرض الخلاف ما اذا اخبرت عن زيد من خبر زيد او ان
من ضربت زيد فتقول الحارة زيد والضارب زيد انا لان مرفوع الصلة ضمير ال **فان كان الاسم** خبره
ظا فان كان ظرفا متصرفا **يتوسع فيه** قبل الاخبار **وقرر الضمير** في كان خبر عن اليوم مئت اليوم الذي
مئت فيه اليوم او من خلفك من فعدت خلفك فتقول الذي فعدت فيه خلفك فان كان مما توسع فيه قبل ومثل

الفعل اليه بنفسه حالة الاخبار **وسرط هذا الاسم** الخبر عنه في هذا الباب **امكان الخافض** ب **لا** ما لا يفيد نحو **تواني الاعلام**
المضادة من الكني وغيرهما ككبري ابي بكر وفرج من قوس فنج **ولا** تواني المركبات بتركيب **المنج** اذا عريت اعواب
المتفصلات **خلافا لما في** حيث جوز الاخبار عن الاسم الذي ليس تحت معني واستدل بان العرب قد اخبرت
عنه في كلامها قالت اوجبت على قوسه فنج ورد بان قوس اسم للشيطان وكان العرب قد وضعت قوسا للشيطان
فيكونه في اواخرها **وسرط المعنى عنه باجنتين** بوضع مكانه قبل الاخبار لانك تضع بدل زيد في ضربت زيد مثلا عمروا
خلاف اليا في يجوز يضربته التحوير فيه زيد ضربت عمروا **او المعنى عنه بمضمر لا خالف** **وتيسر** فلا يصح الاخبار عنها
لانها لا يكونا مضمرين قال ابو حيان وكذا ما ربط من اسم ظاهر او اشاع فلا يصح الاخبار عن زيد من زيد من زيد من
زيد او لا عن ذلك من قوله تعالى ولياسن التقوي ذلك خبر وكذا لا يصح الاخبار عن محمدا ورحي وخوفا مما لا يخبر
وسرط قبوله الرفع خلاف ما لا يقبله كالظرف والمصدر غير للتصريف وما الزمها كامين في القسم وما التخصيص
وسرط قبوله التخيير هو **اخلفه** كالشأن من ضربت فانها وان لم تقبل التأخير خلفها يقبله وهو الضمير المنفصل
اعني **اللازم المصدر** كما سما الشرط والاستعظام وضم الخبرية وضمير الشأن في الاخبار عن شيء من ذلك **وقيل**
الاسم الاستعظام فانه يجوز الاخبار عنه ويلزم المصدر ويقال في ابراهيم قائم ابراهيم الذي هو قائم وفي ابراهيم ضربت
ابراهيم الذي ضربت **وسرط قبوله الاشياء** **اللازم النفي** كاحد وعرب وكسيع وطوري **واسم فعل** ناسخ **منفي**
كليس وما زال واخوته **وسرط ان لا يعود الضمير على من قبله** كانه في زيد ضربته والضمير في زيد منطلق لانك
لو اخبرت عنها جعلت مكانها ضميرا او ذلك الضمير فيطابق الموصول والاجاز ان يعود اليها وان اعدت الى
احدهما بقى الخبر لا رابط فامتنع الاخبار **وقيل بل السوطان لا يكون** الضمير قبل الاخبار **والابطال** كما في زيد ضربته
والضمير في زيد منطلق فان عاد على سابق وليس رابطا جاز الاخبار عنه كان يذكر الشأن فتقول لقيته فاذا
اخبرت قلت الذي لقيته هو فضي الاخبار عن ضمير لقيته وان كان عابدا على شيء قاله الاشياء داوود على الثلوبين
قال الثلوبين الضمير وهذا غير صحيح ولا يوجد في كلام العرب اذا لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة قاله
ابو حيان والذي يذهب اليه هو الشرط الاول وهو اختيار المجرول **وسرط كونه بعض ما يوصف به من جملة**
صالحه للوصف بان تكون خبرية عارية من معنى النجب غير مستندية كانهما الصم كونهما صالحة لخلاف
غير الخبرية ونحوها **او جملتين في حكم جملة واحدة** جملتي الشرط والمجر اذا هما متصل للوصف فتصل في هذا الباب
كان خبر عن زيد من قولك ان تضرب زيد اضربه فتقول الذي ان تضرب اضربه زيد **وسرطه ان يتجدد**
العامل في التقاطعين بان كان الذي يراد الاخبار عنه معطوفا ومعطوفا عليه فتقول في قام زيد وعمرو
الذي قام وعمرو وزيد خلافا لما اذا اختلف قال ابو حيان وذلك لا يتصور الا في العطف على التوهم نحو زيد
لم يغم ولا يصد يفتك تريد زيد ليس بقائم ولا يصد يفتك فلا يجوز الاخبار عن قولك بصديقك لا حامل الجرح
ليس موجودا في المعطوف على الخبر في الحد العام بل في التقاطعين **والاصح جوازه** في هذا الباب **عن ضمير المتكلم**
والمخاطب ومنعه بعضهم قال لانك اذا ذك نصيغ موضع ما ضمير عينية وهو اعم منها وما وضمير الامر موضع
الاخص لا يجوز واجبت منع ما ذكره اما ضمير الغائب فتقبل من عصفور لانه لا خلاف في جوازه عنده **والاصح**
جوازه عن خبر باب **كان** **اللام** كما يجوز في خبر المبتدأ او باب ان وباب ظن للجامد لا خلافا مثاله فيهما من
لان كان زيد اخاك الذي كان اياه وكانه زيد اخوك وفي باب المبتدأ الذي زيد هو اخوك وفي باب
ان الذي ان زيد اخوك وفي باب ظن الذي ظننت زيد انا اخوك والاحسن وصل الضمير فقال
الذي ظننته زيد اخوك ونقل ابن الدهان عن بعضهم منع الاخبار عن خبر كان مطلقا لانه في معنى الجملة

الفعل

الي عشرة **جمل الاسفل في ترتيبه** اي رتبة الصلة الذي يصيغ منه **عمل** لان له فعلا تحكي ثلث ثاني واحد وحكم عمله
كما سمى الفاعل من النصب او الاضافة اذ كان بمعنى المصنف وفي التثنية ثلثة رابعهم كلهم الاية ثلثة الالهة
رابعهم الاية **والاصح والايه في الاصح** وقيل نحو اوزيان بنحو مع التركيب لكن بشرط الاضافة وعدم النصب
فيقال رابع ثلثة عشر ورايع عشر ثلثة عشر سبعا رجواي كل واضافة المركب الاول الى الثاني وهو الاصل ولا يجوز
هنا الاقتصار على مركب واحد لانه لسانه وهذا راكبا سبوي قاله قياسا واختار ابن مالك والجمهور على خلافه
لانهم ليسوا بجوز الكسائي بناءه من العفو وحكي ثمان عشرين وقاس عليه الى التسعين فيقال هذا الحضر
الثالث ثلثة ثلثين واباه سبوي والفرا وقال فيقال هذا الجزء العشرون زاد عنده او كمال العشرون او عالم العشرون
اولو في عشرون **التاريخ** اي هذا المصنف وهو عدد الليالي والايام بالنظر الى ما مضى من السنة والشهر والي
ما بقي وفعله ارفع وورق ولذا يقال تاريخ وتاريخ **يورد بالليالي** دون الايام **سببها** لان اول الشهر ليل واخره يوم
والليل اسبق من النهار خلقا كما قاله لدا
عن يومها **شروعا** فذلك بالنسبة الى الحكم وهو مشروعيه والوقوف في هذا الوقت المخصوص **فيقال اول ثلثة** من
الشهر كلب الاول ليله منه او في اول ليله او الفوتة او لميله او **سببها** ثم اذا اريدت بعد معنى ليله كلبت **ليله خلعت**
او مضت منه واذا اريدت بعد معنى ليلتين **خلعتا** اي فيقال لليلتين خلعتا منه **مخلون** اي ونقال بعد معنى ثلثة
فاكثر لثلاث خلعت منه **للعشر فيقال** اي ونقال بعد العشر لاحدي عشرة ليله **خلعت** بالثا لانه يجمع كثره وقد
تقدم في الضمير ان الاحسن فيه الثاء وفي جمع القلة النون ويجوز زعمه واذا اريدت يوم خمسة عشر فيقال **لب**
لنصف من شهر كذا وهو **اجود من** ان يقال **لخمس عشرة ليله خلعت** منه او **بقيت** من الحجاز ايضا **فلاربعة عشرة**
بقيت فيقال في السنة عشر مورخا بالليل عند الاكثر ويقال في العشرين **لجرب بقين** وكذا ما بعده وفي التاسع
والعشرين **لليله بقيت** وفي ليله الثلاثين **لاخوليله** منه او **لسلخه** او **لانسلاخه** وفي يوم الثلاثين **لاخو يوم**
منه **لذلك** اي لسلخه او لانسلاخه **وقيل انما يورد في النصف الثاني ايضا** لانما يحقق وما بقي غير
محقق **ونقال كلبه في العشر الاول والاخر الا اوائل والاواخر الحكاية** اي هذا المصنف هو اي ايراد
لفظ المتكلم على حكاية ما اورد في الكلام **سبيل** نبي عن مذكور **نكح** سواء كان عاقلا ام لا وصلانا وفاقا **فالاخص**
فيه **مطابقة** لطلب اعرابا وتذكيرا او قراؤا **وغيرها** اي ثانيا وثالثا **وجمعا** فيقال في حكاية قام رجل ابي وفي
قامت امراه ابي وفي قام رجلان ايتان وفي قام رجال ايتون وفي قامت قيات ايات
وفي رأت رجلا ايا وفي مسرت برجل ابي وهذا ويجوز ترك المطابقة فيما عدا الافراد والثاني والاول
اكثر في لسان العرب **ويسال عن المذخور النكح** **ومن وفقا لوصلا خلافا ليوثي** **فذلك** اي فالافصح للمطابقة
فيما ذكره لكن **شيع نوثرنا في الافراد** فيقال في قام رجل منو وفي ضربت رجلا منا وفي مسرت برجل مني **وسكن**
نوثرنا قبل تا الثاني في التثنية غاب فيقال منتان في الرفع ومنين في النصب والجور وقد سكن قبلها في الافراد
فيقال منت منكون النون والثا في الرفع والنصب والجور والقصر منه **بفتح النون** واسكان **الها المبدلة**
من تا الثاني وقد حرك قبلها في التثنية فيقال منتا وهو لقياس لانه تثنية منه بالتحريك
والثنية فروع الافراد وهي للثا رالية يعولي غاك **ونقال** في حكاية التثنية والاعراب منان ومنين وفي
حكاية الجمع والاعراب منون ومنين وفي حكاية الجمع والثاني منات ويجوز ايضا ترك المطابقة فيقول
اذ قبل قام رجل او رجلان او رجال منو او في نصب ذلك منا وفي جمع مني وكذلك في المؤنث افرادا وتثنية
وجمعا وهو لغة لقوم من العرب وكان هو لاد ارا دما ان تحكوا اعراب الاسم فقط واجاز يونس الحكاية

من في الوصل ولحاق الزيادة بها **ح** تقول منو يا فتي ومنيا هذا ومني يا هند والامنون ومنه يا فتي في الاحوال
يشير الى الحركة والامينون ومنان ومنتان يا فتي فتكسر النون ومنون ومنين يا فتي فتفتح النون ومنات يا فتي
فتضم النون ومنون في الرفع وتكسر النون وتثني وتثني وتثني وتثني وتثني وتثني وتثني وتثني وتثني وتثني وتثني
هذه الالف كل احد **وقيل الحروف الناشئة زيادة** زيدت **اولا في الحكاية** ولزمت عنها الحركات لاسباع
الحركات فنشأت الحروف وتولدت عنها حركات القولين انه اختلاف فعل الحكاية وقعت بالحركات وتولدت
عنها الحروف او بالحروف ولزمت عنها الحركات **والا** قول السخري والثا في قول المبرد والفارسي **وقيل**
الحروف بدل من التثنية قال ابو حيان وهذا ليس بشي لان الابدال من التثنية رفعا ومجوزا لانه لبعض
العرب منو ومني فكل العرب نقول **وقيل بدل من لام العهد** لان التكرار متى اعيدت كانت باللام لئلا ينوهم
ان الثاني غير الاول **والاصح** **فالب** **معروفة** وشبه حكاية المضمر فيما روي من قولهم مع منين لمن قال ذهبت معهم
خلافا ليوثي حيث اجاز حكاية جمع العارف كالاشارة والمضاف **الاعلم لم يتيقن في الاثر ان فيه اسما او**
كنية او لقبا يحكي باجماع الضاء على لغة الحجاز بين **بن دون عاطف** **فيقدرا عرابيه** **كله في الاصح** فلو كان لمن
قال جازيد من زيد ولمن قال رأت زيدا من زيدا ولمن قال مسرت برجل من زيدا فمن في الاحوال الثلاثة
مستند او زيد جمع وحركات الاعراب الثلاثة مقدرة لان حروفه مشغول بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى
ان حركته في الرفع اعزب ولا تقدير اذ لا ضرورة في تكلف رفعه مع وجود اخري وانما قيل به في النصب
والجور للصعوبة وذهب الفارسي الى ان من في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملة مخدوفة وزيد يعنى ذلك
الجملة والتقدير من ذكرته زيدا او من مسرت به زيد فيكون بدل لامن الضمير والمقدر وذهب بعض الكوفيين
الى ان محموله على العامل في الاسم المشغول عنه والواقع بعد ذلك منها فاذا قيل ضربت زيدا فقلت من زيدا
فالتقدير من من زيدا وزيد بدل من من فاذا اقمتم من عاطف فقلت ومن زيد بطلت الحكاية وتعين
الرفع سواء كان زيد في كلام المتكلم منصوبا او محذورا والروال اللبس ولو يتيقن الاثر ان في العلم بجاز ان تحكي
وقد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه وتزعمونه على حال كطعة
غيرهم فان بني تميم لا يخبرون بالحكاية اصلا قال ابو حيان والاعراب اقل من الحكاية لانها لا تتصور
الاخروء للخبر عما عدا من الرفع **وحكي الوصف المعرف المنسوب قال سيبويه عن ملحقة بال واليا**
المسندة كالمين لمن قال قام زيد القوي فاستثبت عنه ولعرب اذ ذاك وتوث وتثني وتثني وتثني وتثني وتثني
والنون وبالالف والثا وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف فان فهمت الصفة المنسوبة ولم يعرف
الموصوف لم يحك كل يقول من زيد القوي الاعلى لغة من حكي العلم المنبع وذلك قليل ثم ان سيبويه اطلق هذا
الحكم ولم يذكر خصوصا ولا عموما **فهم قوم** ذلك في العاقل وغيره وفي النسب الى اب وام او قبيلة او وليد او
صفة **وحضنة المبرور بالعاقل** **وحكي غيرة الماي والماي** لان الماي لا يعقل فاذا قيل رأت الجوارح الوحي
او المكي تقول الماي او الماي قال صاحب البسيط وفي هذا انظر عندك لان ما لا يحكي بها فيستعني ان لا تدخل
في هذا الباب قال وكان الاقنيس ان يدخل فيه اي لانه لا يعبر العاقل وانما حكاية الحكاية فيقال لا يوي
يتسب الى اي وقال الفصحى ان سيبويه اطلق القول فلم يسم الماي والماي وانما قاله من قال بالقياس
وحضنة السخري بالنسب الى الاب والام والقبيلة كما لعلوي والفاطمي والقريشي قال واما النسب الى التلد
كالكي او الصنعة كالخياط فلا يقال فيها المني لان لم اسمع ذلك الا في النسب لغير الصنعة والبلد والقبيلة
يقتضيه لان القصد بالحكاية انما هو الحكاية فطعة على الاسم وهم انما يحفظون على النسب الى الاب والام والقبيلة

رواه البزار في مسنده وغيره **اتفق بلالا ولا تخش** من ذي العرش **اقلا** ثوب المادي المعرفة وفصيه
لما سببه اقلا وقوله للشياطين رجع من الجنان فيما رواه ابن ماجه وعنه **ارجع ما زورات**
غير ما زورات والقيل موزورات بالواو وقوله فيما رواه **كلما اصيب** اي ما رميت من الصبيد
فقتلت وانت تراه **ودع ما اغيت** اي ما رميته فصاب عنك ثم مات والقيل كذا
وقوله فيما رواه البزار **انك صاحب الجمل الادب** **نفسها كلاب الجواب** والقيل الادب بالادغام
وقوله فيما رواه البزار **اي اعيد كما بكلمات الله الثامات من كل شيطان وهامة** اي جنس مخوف
ومن كل عين لامة اي نصيب بسوء القياس مله ونظائر ذلك في الحديث واللام الغصير كثير لا يمكن استيعابه
ومما استدل به لذلك قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا فاضلونا السبل بزيادة الالف لتوافق
الفواصل **الكتاب السادس في الانبياء** كذا في الاصل
قال ابن الحاجب رحمه الله وهو اما للحاجة المعنوية فان توقف عندها فهم المعنى كالمضمر والمضارع
والامر والصدور واسما المكان والزمان والالاء والفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
والثاني والجمع والمضمر والمنسوب واللفظة بان توقف عليها السلف باللفظ وذلك لا بد
والوقف او للتوسع كما لم تصور والممدود او للحاجة كماله ويدات بالبنية الاسم وبالجمود منها
لان كلامها اضطرار في مقابلته وبالنسبة لانه اكثر لخصته ولذا كثرت انبثاقه فقلت **الاسم المحذور** من
الزوائد **انما ثلثي** وله عشرة انبياء ومقتضى القسمة اثني عشر لانه اما مقتضى الواو او مكسوره او
مضمومة مع سكون الثاني وفتحه وكسره وضمة وثلاث في اربعة باثني عشر وذلك **كفلس** في الاسم وضعف
وبر في الصفة **وفرس** وحسن ويقف **وكيف** مردود للذي سقطت وحذرت **وعصند** وحذرت **وجبر** وحسب
وعنب قال سيبويه ولم يجر منه في الصفة الا قوم عدي واستدرك عليه مينا قما ولم يمتدق
ومكانا سوي وطرايق قد اقاما صري اي طاب مكنته **وابل** قال سيبويه ولم يجر منه في الصفة واستدرك
عليه اطل الحضرة وبلص للبلوص ولا افعاله ابد لا بد وود وسطا واشترو لغات وفي الصفة امرأة بلزاي
ضحه واثان ابد ولود **وقفل** وظل **وضرم** وحذرت **ومحق** وشلل في هذه عشرة **وسقط** فعل بضم او
ولشر ثمانية **وفعل** بكسر او بضم ثمانية **استنفا** الاجتهاد فقليل اذ الصفة انقل الحركات لتحرك
الشفقين لها وبليها الكسرة لتحرك الشفة السفلى لانه خلاف الفتح اذ التحرك معها والسكون اذ هو
عدم التحرك محض ولا يعتبر نحو العند ونضرب لان صفة الاولى وكسرة الثاني كسرة الاولى
وضمة الثاني متقلدة ولا يضرب لانها صيغة غارضة ولا احتياج اليها في الافعال بخلاف الاسماء وما ورد فيها
من خود بل لدوسيه ووزم للسند فتا وحبات فمن تدخل اللغتين اعني ضمها وكسرها ركب منها القاري ما رواه
بكره اقال ابن جنى قال كذا في جوهان والاحسن عندي ان يكون مما تبع فيه حركتها كالحركات تا ذات
في الكسر ولم يعتد باللام السالبة لان الساكن حايث غير حصين **اورباي** وله اوزان بانفاق خمسة وبانحلاف
الكثرة وتقتضي القسمة ان تكون ثمانية واربعين بضرب اثني عشر في اربعة احوال اللام الاولى لكن لمايات
منها الا ما يدركه اما للاحتراز عن التفتا الساكنين اولو في النقل او توالي اربع حركات كالمحقق عليه من اول
انه فعلل بفتح الف واللام الاولى وسكون العين **كحفر** وهو الزهر الصغير وفعلل بكسر هاء خور **زبر**
بالسواي والموحى والورد والمثانة والنون وهو تحلب الاسد وفعلل بالكسر والسكون والفتح خور **زبر**
وخرج للمفرد الطول قال كذا في الاصحى ولا ثالث لها واستدرك عليه زبر وقلم كجبل وكثير للسند

وهبل

وهبل لمن لا يعرف ابواه او احدهما وفعل بالكسر والفتح وسكون اللام الاولى **خو قطل** بالكاف وهو وعاء
الكت **قال الكوفية والاحفش وابن مائك** وفعلل بالضم والسكون وفيه اللام الاولى **خو حجب**
وهو نوع من الجراد سيبويه رواه بضم الدال فهو من باب يرش وخفف **وقال قوم** وفعلل بالضم
والسكون اللام **خو حيف** ودهن الجمل الضم وفكر واحد الفكرين وهي الدواهي وفعلل بالضم والسكون
وكسرة اللام الاولى **خو حير** وخرف وهو القطن الفاسد ونيل وهي الداهية وفعلل بالضم والسكون وكسرة
اللام **خو حير** وفعلل بفتحات **خو حيدل** المكان الكثير الحارة وفعلل بالضم والفتح وكسرة اللام **خو**
غلب للوطيل الضم والاسم ترون باليشوا هذه الاوزان لتدور ما وردت بها خض صا ما توالي فيه اربع
حركات وهي الاربع في الاخرة فحلقوها فمعاينة فعلل وفعلل وفعلل وفعلل وفعلل وفعلل وفعلل
دهن وعشر مخفف عشرين وحيدل مخفف جندل وعكيط مخفف عدايط **وخماس** وله اوزان بانفاق
اربعه وزيد عليها ما يذكر ومقتضى القسمة ان تكون مائة واثنان وثمانين بضرب ثمانية واربعين
في احوال اللام الاربعة الثانية ولم يرد سوى ما ذكرنا تقدم فالتفتي عليه من اوزانه فعلل بفتحات
مع سكون اللام الاولى **كسيف** وفعلل بالكسر والسكون وفيه اللام الاولى وسكون الثانية **خو قطلعت**
بالقاف وهو الشر الحقيق فعلل بالفتح والسكون وفيه اللام الاولى وكسرة الثانية **خو حير** بالحا
والهم اخوه محجة وهو الحور الكبيخ وقيل الافق وفعلل بالضم والفتح وسكون اللام الاولى **خو قطلعت**
وفعلل بالكسر وسكون اللام الاولى وفيه الثانية **خو سبيل** للضم هذه اذ كرها من يد على التسهيل
في شرحه جارفا بها **وقال ابن السراج** وفعلل بالضم والسكون وفيه اللام الاولى وكسرة
الثانية **خو هندل** لبقلة مع وفيه **ابو حيان** ولم يذكر سيبويه والظاهر
انه مما زيد فيه النون **والفضل انما ثلثي اورباي** وساق اوزانها واما يات الاسم المحذور على سبيل الابهج
التركيب ونقص عنه الفعل حرفا لتقله بما يستدعي من الفاعل والمفعول وغيرها وما يدل عليهم
من الحذف والزمان ولم يات واحد منها على اقل من ثلاثة لانها اقل ما يمكن اعتبارا اذ من عوارض
الكلمة الابتدائية والوقف عليها ولا استئناسا ولا وقف على متحرك فوجب ان لا يكون حرفا واحدا
والالكان مشحقا للسكون والحركة معا وهو محال فبقي ان يكونا على حرفين حرف متحرك لا بد
وحرف ساكن للوقف لكنهم يكرهون المتضادين ففصلوا بينهما بحرف من الكوفيين ان اقل ما يكون عليه
الاسم حرفان **وماعدا ذلك** المذکور مما حاطا خلافة **شاه** خوديل وصحبه **اوشبه** الحرف اي مبني له وذا
وكم وخوها **اورباي** خو سرجيس وجبر **ومخدوف** منه كيد ودم واب واو وبوق **او مزبد** وانبثاق
كثرة وساق **ومشناه** اي المزيد **في ثلثي النقل ثلاثة** بالزيادة لئلا يزيد على اصوله **وفي ثلثي الاسم**
ازبعة وندر على ما زيد فيه خمسة وهو ثلاثة الفاظ لاربع لها **كند** بان بتثنية الدال الاولى فعدخلان
ويوسطيا وهو ضرب من الثياب **وقرقسيا** اسم بلد بوزن فعقيليا والمزيد في الاسم **الرباعي اثنان وثلاثة**
وفي القياسي واحد فتصير ستة ولا تصل الى سبعة **ومغنا طيس** ان صر فيه زيا وحرفين في القياسي فهو
نادر لا يقاس عليه **ولا تصا** والمزيد **وك** اي سبعة احرف في الاسم وستة في الفعل **الاثنا ثمانية** لغزبيلانه
لدوسيه عربيه اصله قرعيل زيد فيه ثلاثة احرف احدها التا وكاستخرجت **او غلامه تنليه** وخوها
اي جمع نضج كان نسي بحر طليل ثم تنفي او جمع بالواو والنون او الالف والتا او غلام نسي كنفسار عدا وحرف
تنفيس **استخرج** او نون **توكيد** خو لا يتخرج **واغل** من المزيد **دون** خودور **فويعل** بالكسرة والنون التا در سربيل

فَعُولٌ ومن النادر عدولي **وَفَعْلَانٌ** بالفتح غير مضعف ومن النادر جعال لطلع النافذة وقسطاره
اغياره وقسطام للعنكبوت ونجداد استفعال المضعف فيكثر نحو الزال وفلقال وموساس **وفعلال**
بالكسر مضعف **الاول والثاني** ومن النادر ديد الاخر الشهر **وفعال** بالكسر غير مضعف **ومن النادر**
نافذة ميلاج اي سويحه اما مضد فليش كفسال وزلال **وفوعال** بالفتح **وافعاله** بالكسر وقدر العين
وفعلي بالكسر **اوضافا** ومن النادر ررجل هو حاه اي احق وامعه اليه وكسنة ضيري الي جاريه اما استنا
فليش كنورت وانفحة وذكوي **وفعيل** بيش العين **في الصبر** ومن النادر بيش وصيقيل است امرأة امسا
في المعتل فليش كسيد ولين **وفعيل** بالفتح **في المعتل دون الف ونون** ومن النادر عين اما في الصبر او مع
الف ونون فليش كوي بعد وبسبر وعوي وريجي وبخان للكلام الكثير السحول وهينان للجان **شبهة**
للماضي الرباعي الجوز **فعلل** لا غير كد حرم وبدأت بخلاف بد والباس بالثلاثي لان الكلام في ذلك يطول
فاخذته وانما يجي على غير هذا الوزن لانه قد ثبت ان الاول لا يكون ساكنا والاول الماضي لا يكون مضموما
يأتي في البناء للفاعل ولا مكسورا للثقل فمعين الفتح ولا يكون اخفه الامتوخا لوصفه مبنيا عليه
ولا يكون ما بينهما فتحا كله لئلا يتوالي اربع حركات ولا ساكنا كله لئلا يلتقي ساكنان ولا الثالث
لعوده من سكنة الرابع عند الاستناد الي الصبر فيعين ان يسكن الثاني **ولمزيد** ثلاثه اوزان **تفعيل**
كند حرم **واففعلل** كاجرحه والاصل جرحه **واففعل** كاقشع والاصل قشع **والنكره قوم** وقالوا هو ملحق
باجرحه لاننا مقتضبه بذكر كليل مجي مضد كضد **واففعلل** بتشديد اللام الاول نحو خشر وأحسر
من قاتل ابوجيان ويظهر لي انه من مزيد الثلاثي غير المحقق وغير المأثور **للتثاني** الجوز
فعل مثلث العين اي مفتوحها ومضموما ومكسورا هاهنا فتح الف **فالمفتوح للعلية** اي غلبة المقابل
خو كاصني فكمته او العلبة مطلقا نحو هوس وفسر **والثانية عن فعل المضمر في المضاعف** نحو حلت
فانت جليل **والثانية العين** نحو طاب فهو طيب واصله ان يكون على فعل والجمع لحس وحشد ويصل
به ما دل على وصل كثير ومنه **والاعطال** نحو خل **والاستقرار** كسان وقطن **وعندها** اي الثلاثه
وهو التفريق كفضل وقسم ومتصل به ما دل على قطع كقسم او كسر كصف او حرف كغيب والفتح كخطل كخطل
والقول كرحل والسم كرم كرميل كوديل والايه السليم ولديع **والاصطلاح** كسبر ورون **والنصوب** كصره وصريل
ويلحق به ما دل على قول كنطق ووعظ وغير ذلك كما ندر في خودار وودع والخويل كقلب وصرف والستر
كجاو جب والتجويد كسلي وقشر والومي كقذف وقذف **والكسور للعلل** كوض **والاخوان** كخون **ومندها**
كبري ونشط وفروه **والاخوان** كسود وشيب **والصوب** كعور وعور **والحلي** كجبه وعين **والاغناء** فعل
المضمر **في بابي اللام** كحي ووعي **ولمطاوعه** فعل جدهم مجوع وتله فكم وترمه فترم **ولتومه** كثر
من تعديه فان الشرا افطاب التي جات على فعل لازمه استقراء **والضمر** كغزير غابا ككرم وشعر
والوم ومن عيوب الحباب جنب وجنس **ولم يردت العين** استغناء عنه بفعل استفعال الصلة على الياء
نحو طاب بظيب بخلاف الواو وقالوا اصله طوول **الاهيود** التي بمعنى حسنت كرسه فانه جافا
وهو ثا العين شذوذ او لا ياي **اللام** **الاهيود** الرجل من النهي وهي العقل فان اصله هي فقلت التاويلا
وهو الانضمام ما قبلها وذلك ايضا ذ وورد وواوي اللام نحو سر والرجل **وللمزيد** الثلاثي **افعل**
وهو للتعدي كاخرجت زيدا **والصبر** **وزة** كاعذ البعير الي صا ورا غلغ **والسلب** كاشكبه الي ازلت
شكايته **والشعر** كاتخيلت فلانا اذا عرضته للقتل فابعت الشيء اذا عرضته للبيع **ووجود الشيء على**

صفته

صفته كاحدث فلانا واخجلته اي وحدته متصفا بالحد والجل والحين **والاغناء** كاحلت فلانا
وارعيت اي اعنته فل الحب والرمي **وبمعني فعل** كاخترته بمعنى خزنه واشغلته بمعنى شغله واجب
بمعني حبه **ومطاوعه** كلبت الرجل قالك وقشعت الريح السحاب قاقشع **والاغناء** كارقل واعتق
اي شارسير اسريعا واذنب بمعني انم واقسم بمعني حلف **وفعل للتعدي** نحو ادبت الصبي **والثلاث**
كفتحت الابواب وذهبت الغني **والسلب** كفردت البصر وحملته اي ازلت نزاده وحلته **والنوجه**
كشرق وغرب وغور وكوف وبصر اي توجه نحو الشرق والغرب والغور والكوفه والبصره **واختصاص**
للكاية كامن وهلل وابه وسبح وسوف اذا قال **امين ولا اله الا الله وبياها وسبحان الله**
وسوف **وبمعني فعل** كغف العين كقدر معني قدر وبشر وبشر معني بشر وما ز **وبمعني تفعيل** كولي معني
قولي اي اعرض وكفر معني فكر ونجم معني نجم **والاغناء** كعودي القتال اي فرو وغيره بالشيء اي عابه
وعول عليه اي اعتمد وبجرت المرأة صارت كعجوز **وافعال** وهو **للاشواك** في الفاعليه والمفعوليه
معني كضارب زيد عمرا فانظروا من زيد وعمرا من جهة المعني فاعل ومفعول اذ فعل كل واحد منهما بفاعله
مثلا فاعل ب **والاخر** **وبمعني فعل** كجاءت الشئ واعدته وضاعفته **والاغناء** **فعل**
كبارك الله فيه اي جعل فيه البركة وقاسي وباليه اي كادوا كثر به وكواريت الشئ اي اخفيت
وتفاعل وهو **للمشاركة** كضارب زيد وعمرو **والتحليل** كفعال ونجاهل وتجاهل وتنازل وتنازل
ومطاوعه فاعل كاعدته فتباعد وضاعفت الحساب فتضاعف **وبمعني فعل** كواني ورناء وتعالى وغلا
والاغناء كضارب ونماري فان تعدي هو اي تفاعل **او تفاعل** **دون الثالثين** اي مفعولين **فعل**
اي التايعدي **لواحد** كنازعه الحديث وناسبه البعض اي تنازعا الحديث وناسبا البعض وعلمته
الرياءه فاعلها وجنبته الشر فتجنه **والا** بان تعدي ذ وزنا **لواحد** **لزم** معها كضارب زيد وعمرا وتضارب
زيد وعمرو وادبت الصبر وتادب الصبي **وتفعل** وهو **للمطاوعه** فعل كسرت فلتسرو وعلمته **فعل** **والثلاث**
كعلم وتصبر وتجمع اذ اكلف الحلم والصبر والتجاعة وكان غير مطبوع عليها **والا** ككتبت الصبي اخذته
ابنا وتوسدت التراب اخذته وسادة **والثلاثون** **بمرهله** كلفهم وتبصر وتسمع وتعرف وتجرع وتحنى **والجذب**
كنا ثم وتحنى واتخذ اذ اجنب الاسم والحدهم واليهود **والصبر** **وزة** ككاثمت المرأة وتحنى الطين
وتحنى اللبن **وبمعني استفعال** كتكبروا واشتغفوا **وبمعني فعل** كتعدي الشر وتعداه اذا جاوزه وتبين ويان
والاغناء اي عن فعل ككلم وتعدي **واففعل** وهو **للاختاد** كاذبح واطبخ واشتري اي اخذ بيحه
وطبخا وشرا **والمتصرف** ويعبر عنه بالتسبب كاعمال والتسبب اذ انتسب في العمل والكسب **والمطاوعه**
كانصفته فانصف واشعلت النار فاشتعلت **والتحير** كاتحب واصطفى وانتفى **بمعني تفاعل** كاشتروا
وتناؤروا **وتفاعل** **واستفعل** كاعتصم واستعصم **وفعل** كاقدر وقدر **والاغناء**
اي عند فعل كاستلم الحجر والنجي الرجل قال **الارشاف** والكرينا ففعال من المتعدي **والفعل**
وهو **للمطاوعه** **ففعلا** **عاجا** نحو صر فته فانصرف وقسمته فانقسم وسكنته فانسبك **والا** **بمعني الفعل**
من غيره اي من غير ما يدل على علام من فعل فلا قرينه فانصرف ولا جملته فانجهد ولا سمعته فاستمع وكذا
لو دل على معناه ولم يكن ثلاثا لايقال احكمته فاعلم ولا اكلته فانكلم وشذخه فاشتمت فانقم وادخلته
فاندخل **والا** **بمعني من لازم خلا** **فلا** **اي على** الفارس فانه زعم انه قد جاز من لازم غوميه ومنقود وحده
على انه مطاوع اهويه واغويته **واستفعل** وهو **للمطلب** كاستغفر واستعان واستظم اي ساء

وليس خلاف الما في مختلفا بانفعال وا فتعال فقط بل بشرط ان يكون على مثال الاسماء
وتوصل الي فعل وفعل في غير التلا في ما توصل به الي مفاعل ومفاعيل حذفوا وابقوا لكن لا تحذف هنا
والالف المزدوجة وبيا النسب والالف والنون الزائدتان بعد اربع ولا يعتد بهن وحذفوا وحلوا كالمشهور
في الاصح **ش** يتوصل الي مثال فاعيل وفعل في التصغير مما توصل به الي مفاعل ومفاعيل في التلخيص
لانها واد واحد فكما تقول في حذف حجاب وفي بيلول في ليل وفي عطرد عطارد وعطار كذلك تقول
في حبيب وبيليل وعطيد والحبيب والنزجيم والتخيم في الزياتين هنا كما هناك فكما تقول عظاما ميس ومطالبي
وتخاريج وتقول عظيميس وعطيلبي وتخيريج ودخيريج وكما تقول في سفرجل سفاريج تقول
في سفرجيج وكما تقول في حنبل وعفري وقنداري حياض وحنانط وعفاري وعفارت وقنادي تفل جليط
وجليط وعفري وقندي وقندي لكن حاله التصغير الكثير في انه لا تحذف فيه هنا الثاني
وان حذف في الجمع يقال في دوحه وحبره والجمع دحاج وحاج ولا تحذف الف المزدوجة يقال في قاصصا
وقوا اصصا والجمع قواصص حذفها ولا تحذف فيه الف والنون الزائدتان بعد اربعه ا حروف فصاعدا يقال
في رعفران وعفريان حذفها وفي عرنيضان وعرفيضان والجمع عرنيضان وحذفها فان كانت بعد ثلاثه
احرف لم تحذف لاهنا ولا هناك ولذا لو كانت الف الثاني مقصورة وحذفت في الياسين لقوري وقوري
وقريين ولا يعتد بهن الامور الاربعه اعني هنا الثالث والف المزدوجة وبيا النسب والالف والنون الزائدتان
بل يصغر الاسم على احد الثاني وفيه اللواحق المذكورة ومذهب سبويه في وا وحلوا وبركا وقريان لان الف
الثاني المذموم مشبه بها الثاني وشبهها بالف المقصورة فاعتبرنا النسبة بالها في عدم الحذف لهما واعتبرنا
الشبه بالمقصورة فانها الواو والالف والياء لانها كالالف في جاري وحالف المبرد فانتهت وا دهمها بعد القلب فقال خليل وبركا
فقال **ك** والالف والياء لانها كالالف في جاري وحالف المبرد فانتهت وا دهمها بعد القلب فقال خليل وبركا
وقريان كالمحذف واو فوقفه والالف رساله وبيا صفيه ولم يعتد الا احد الشريين فقط **ص** ويؤد الى الاصل هنا
وفي مفاعل ومفاعيل وافعال وافعله والبدال ا حروف انطلقا وغيره ان كان لينا بدل غير حزم تلحظه
لانا متعده وضعف خلافا للزجاج ولا ذوالقلب وما خالف فشا ذاماده اخري **غ** يؤد الى اصله في التصغير
وفي التلخيص على مثال مفاعل او مفاعيل او افعال او افعلة او افعال ذوالبدال الكائن اجزا متلفا سواء كان حرف
لتي نحو لاني ام غير حرف لتي نحو ما فان الف من ملأه بدل من الواو لانه مشتق من اللها والهاء في سار
بذلك من التي تقولهم ما ه مثال التلخيص على مفاعل ملاهي ومفاعيل محاري وعلى افعال امتره وعلى افعلة
اسفه وعلى افعال ميا ه ويقال في تصغيرها تليهي ومويه وسقي لان التصغير والتلخيص يؤد الى الاستيلاء
فان لم يكن ذوالبدال اخرا فشرط فيه شرطان احدهما ان يكون حرف لتي والثاني ان يكون بدلا من حرف
لا يكون ذلك الحرف حزم تلحظه اخري مثاله ما لا وقيل ورد يان وميزان وموقن فيقال موبل وقوبيل
ورويان وموثرين وميقن وانما جمع في حذف الى الاصل لوقال موقن البذل لان الواو وانما بدلت في نحو
مال تحركها وانفتاح ما قبلها وفي قيل وميزان للتسوية ما قبلها وفي ريان لاجتماعها مع الياء وسواها
بالسكون وفي موقن بدلت الياء بضم ما قبلها وقد زال الموجب في التصغير وسواها لان اللين بدلا من اللين كما
مثلا ام من غير كقراط وديناج فيقال قوريط ودييس وقزاريط وديايي ويقال في ديب ودوب
وفي ال ا همل فلما خرم الشط الاول بان كان حرفا صحيحا بدلا من حرف صحيح ثم حرف لتي لم يرد الى
اصله بل يصغر على حاله كقوله وتخييه وتراب وتريب والياب في غياض وياييم وقاييم وقوييم بالهت

وكذا الواو الخوم الشوط الثاني بان كان بدلا من حزم تلحظه كادوم فيقال اويدم من غير رد للالف الى اصلها من الهمز
بل تقلب واو ا حزم تلحظه ما قبلها اما ما قبلها في الافعال مع تا اخري مبتدله من حرف لتي كقوله وميسر
فيلويي تحذف منه تا الافعال عند التصغير فيقول متيعد ومتيسر كما تقول في مكسب مكسب وتبني
التا المبتدله على حالها من غير رد الى الاصل وذهب قوم منهم الزجاج الى انه يرد الى اصله فيقال متيعد ومتيسر
لانها من الوقف والسير قال صاحب الاضاح وانما كان الحذف تا الافعال لانه لا بد من حذف واو ياء
والزائد ا حزم تلحظه من الاصل واما ذوالقلب فانه لا يرد في الياسين الى اصله بل يصغر ويكسر على افظم
كجاء اصله وحذف منه من الوجاهة قلب فيقال في تصغيره جويه لا وجيه لعدم الاحتياج الى رد الاصل
ويجمع اني على ابا نقي ويصغر على ايني ويقال في شاك واصله شاك شواك وشوك وماور وماور وماور وماور
من رد الي البذل الى اصله فاما شاذ لقولهم في عبيد عبيد واعباد ومن ماودة اخري لقولهم فسيقيه فهو
تصغير فسقاط بالتالفة في فسقاط وفسطيط بالطاء تصغير فسقاط فها ما ديات لانه رد ا حزم تلحظه
الاخري **ص** وتلحق التا غالبا اذا ليس في مؤنث عارثا او رباع عده قبل لام معتلة لغيره وقد نقض من
الف تانيث خامسة او سادسة مقصورة قبل او ممدودة ولا يعتد في العلم ما نقل عنه في الاصل وحذف
بلا عوض من سب علم كثر **ش** تلحق التا تانيث غالبا تصغير مؤنث بلا علامة بشرطين **الاول**
ان لا ليس كان حصل كبس لمصلحة كخيس وخوم من عدو الموت اذ لو حقه ليس بعد المذموم وكسح
وبقا اذ لو حقه ليس بتصغير شجرة وبقرة **الثاني** ان يكون تالفا كدار وديره ونار وديره او ربايا
بمدح قبل لام معتلة كسما وسمه خلاف رباعي ليس كذلك كزيب وسجاد وعناق وعقرب فيقال زيبيب
وسعيد وعنيق وعقرب بالياء وخلاف ما زاد على الرباعي الا ما حذف منه الف تانيث مقصورة خامسة
او سادسة فانه يحذف لانه التالفي يحذف تصغيرا فاقوال الف فيقال حبيبي وحذفها فحذفوا حاق
التا نقوضا فيقال حبيبه كما يحذف تالفا فيقال حبيرو وكغيره يحذف فيه الا حروف دون اقوال الالف
فيقال بعفريه ولغيره وشذرت التالفة في تصغير قوس وحرب ودرع الحدي ووضف المتوسط
السيف خود وعرب وقوس وبغل وخاب للسكن من الابل وعرس وسول ونخل وضمير قال ابو حنبل هذا جملة
ما حفظت مما سئد من ذلك وشذرها في اللواحق والحامسي بدون سرله لقولهم في ورا وامام وقدام ورييد
واميد وقديم وهذا المحترز عنهما بقوله لعلها وجوز ان الاناري ان تحذف الف التانيث الممدودة خامسة
او سادسة كما قالوا برناسا ونحوه عنهما التالفي ساعلا المقصورة ولا يحذف عند غيره الى الاقوال فيقال بوبيل
وبيريسا وذهب ايضا الى انه يعتد في العلم ما نقل عنه فان كان علم المؤنث متفولا من مذكر كرمع امتره
لم يدخله التالفي لاصله الذي نقل منه فيقال ربيع وغيره منع ذلك لوقال لما سمي به مؤنث كما رأينا خاصا
بالمؤنث فيصغر كما يصغر مؤنث الاصل اعتبارا عما **ك** وكذا لو كان علم المذكر متفولا من مؤنث كاذن علم
رجل فان الجهمو على انه لا يدخله اعتبارا باصله واحتمى بقوله عروة بن اذينة ومما لك ابن فويره وعينه
بن حصن فانها اسماء مذكرين اعلام قد دخلتها التالفي واصلها مؤنث واجبت بان كل من حولا لا يسمى باذن
والربار ولا يعين ثم صغر بعد التسمية وانما هي اسماء اعلام سمي بها بعد ان حقرت وهي نكوات فان سمي بذكر
سنت واخت ثم صغر بعد التسمية حذف التالفي وروت لام الكلمة من غير نقوضين تالفا تانيث فيقال
بنى واخي بخلاف ما اذا سمي بها مؤنث فيحذف هذه التالفي وتكون منها تا التانيث فيقال بنيد واخيه
اجد الهماء حال العالمة محو كما حال التلخيص **ص** **مسئلة** يصغر اسم الجمع والقله بلفظه وزاد الحذف

نحو ركب الواحدة لا الكثرة بل يرد الى قلة او تصغير المذكر ان كان لفظا قليا والافالانث ونحو ذاك الكوفة فيما لا يظهر
 في الاحاد ومثاله واحد ممل قياسي يرد اليه الان كان له مستعمل خلافا لاي زيد **ش** تصغير اسماء الجوعم وجوعف
 القلة على لفظها فيقال في ركب ركب وفي قوم قوم وفي رطب رطب وفي اجمال اجمال احيال احيال وفي اكلب
 اكلبيه وفي ارفع ارفع وفي غلبه غلبه قال ابو حيان ويندرج اسم الجاس تحت اسم الجمع فيقال
 في تموتهم ورب الاخفش باب ركب الواحدة فيقال ركبوا ويكوبون وضو تجون وطو عيرات بنا على قوله
 ان فعلا جمع وقولهم هو مبني على انه اسم جمع واحا جمع الكثرة فلا يصغر على لفظه عند البصريين فلا يقال
 في رغبان رغبان لان البنية تدل على الكثرة والتصغير يدل على القلة فيقال فيا بل يرد اليهم القلة ان كان
 له جمع قلة فيقال في تصغير فلوس افليس ردا الى افليس وفي عنوق اعني ردا الى اعني والى جمع تصغير
 المذكر ان كان لمذكر عاقل سوا كان مفردة مما جمع بالواو والنون ام لا فان التصغير بجمع الجمع بالواو والنون
 حيث لا يجوز في الكبر فيقال في تصغير زيود حال الذكر زيودون وفي تصغير رجال وعلمان وقشاش وجلون
 وعلمون وقتون وان كان رجلا وعلاما وفي الجمع بالواو والنون والامر ان جاز ان فيما له جمع قلة وان لم
 يكن له جمع قلة والاهو لمذكر عاقل بل كان لمذكر لا يعقل اولونث مطلقا وجب الرد الى جمع تصغير الانث
 سوا كان مفردة مما جمع بالالف والواو والنون ام لا فيقال في تصغير ذراهم ذرهام وفي سكارى جمع سكرى سكرى
 وفي حرم جمع حرام حروم وفي جوارح جوارح وفي احوار احوار واحا جمع الكثرة ان كان له تظهير في الاحاد
 كوعنان مفردة على رغبان لغتيما وزعموا ان اصلنا تصغير اصلان جمع اصل فان كان جمع الكثرة
 مكسرا على واحد ممل والنون له واحد مستعمل ان لم ينطق له بمفردة اضلا لا قياس ولا غير قياس ودعند
 التصغير الى مفردة القياسي الممل فيقال في ثقوب الخونك شاطيط تفرقوا شملططين وفي تفرقت
 جوارك شاطيط تفرقت شملططات وان كان مكسورا على واحد ممل والواو والنون له واحد مستعمل ردا الى الواحد
 المستعمل لا الى الممل القياسي خلافا لاي زيد فيقال في ملايم وملايم الكبر ليمحات وذكرات ردا الى جمع وذكره
 الى ملايم وهذا لان حذيفة مصوبا لفظا غريبا وكوزد ذناه الى الممل كذا فاصغرا لفظا لم يتكلم به العرب
 من غير داعية الى ذلك وكان ابا زيد لم ينطق له بواحد قياسي جعل ذلك الواحد الذي ليس على قياس
 كالمفرد في لسانهم فسوي بين ملايم وملايم **ش** وقد يكون للاسم تصغيران قياسي وشاذ وقد يستغني
 بتصغير عن مكبر او ممل عن مستعمل واحد المترادين عن الآخر قال ابن مالك ويظهر ان جمعها
 اصل واحد وتوقف ابو حيان **ش** قد يكون للاسم تصغيران قياسي وشاذ تصبئة وعلة قالوا فيها صبية
 وعلة وهذا هو القياس لانها جمعا قلة وجميع القلة تصغر على لفظها وقالوا اصبية واعيلة وهذا هو
 ان ذ وكانهم صغروا علة واصبئة وان لم يستعمل في الكلام وقد جاءت اسما على صورة المصغر ولم ينطق
 بها بكبر نحو الكلب من الخيل والحمير والبعث وهو التثنية والتثنية الجمع المعروف والفاظ كثيرة
 استوعبتها في كتاب المزهري في علم اللغة قال ابو حيان وكثير جمع المصغرون الكبر في الاسماء الاعلام
 كقريظة وجرسندة وبنيية وظهرية وحنين وعرين وقرين وام جين وهذيل وسهيل وسليم وقد يستغني
 بتصغير ممل عن تصغير مستعمل لقولهم في مغرب الشمس مغربان وفي عشي عشيته وفي العشا عشان
 وفي ليلة ليلته وفي رجل رجيل وفي بنون ابنون كانها تصغير مغربان وعشاء وعشان دليلا وراجل
 وان وهذا التصغير الذي جاء على خلاف المكبر نظير جمع التكسير الذي جاء على خلاف قياس تكسير المفرد نحو لالي
 وبابه وقد استغني بتصغير احد المترادين عن تصغير الآخر قالوا انا قاصر اي غيبا ولم يصغر واقتصر

استغنا عنه بتصغير عشق قال ابن مالك ويطرد ذلك فيما يجوز ان جمعها اصل واحد وهو اشتقاقها من
الجلوس الامارة كل منها ما جـ كي فلك ان تستغني بتصغير محاسن وهو مجلبين عن تصغير جليس ولك ان
تستغني بتصغير جليس وجليس عن تصغير محاسن وتوقف في ذلك ابو حيان قاله في الارشاد
لا يصغر مبنى الا اوه والنادي والمزج وذواتا والذي وفروا لا الراق واللواتي واللاي واللاوي
في الاصح فيقول اولها مفتوحا ويزاد اخرها الف وقد يصغر اللذايا واللتيا في التجب ثالثها الضمة تصغيرا فاعل
فقط ولا عامل عمل الفعل وفي المصدر ثالثها ما يقبل الفتحة واللام ولا غير وسوي وعد والبارحة وحبيك ومخفق
بالني ومغظا مشرعا ومنها فيه وكل وبعض وميم واي وظرف غير متمكن وحكي ومصغر وشبه واسما الشهور
وفي الايام ثالثها يحذف في الرفع دون النصب ورابعها عكسه اطلاق ابن مالك وغيره انه لا يصغر
الاسماء المبنية قال ابو حيان ويرد عليه ان بعض المبنيات يصغر وذلك الاسماء المركبة تركب من ج
في لغة من بني كعبك وعمرو بن قعك بعيلك وعمرو بن قعك والاسماء المبنية لسبب التداق
ما زيد وجعفر قال وقد احتج بعضهم عن هذين النوعين فقال لا تصغر الاسماء المتوغلدة في البناء وهي التي
لم تعرب قط فان هذين النوعين لهما حالة يعربان فيها ومع ذلك يراد عليه المركب الذي اخره وبعده فانه
لا يعرب قط على اصح القولين ومع ذلك ذلك يصغر قال ولما نوح ثالث لم يعرب قط ومضغ ذاب صاحب
البيضا قال ويقاب اوبه من كذا وهو تصغير اوه كما قالوا في البهائم كالدبي والبي والضم الذي فيها لا ينع
من التصغير كالم منع في زيد زيد وهو اسم الفعل لانه على حد اسم الفاعل ويستغني عن المبنيات اسم
الاشارة والموصول فيصغر ان اند صار فيها شدة بالاسماء المتكئة من حيث انها موصوفة ويوصف بها وقد
خولف لهما في عه التصغير حيث ابق اولها على الفتح وزيد في اخرها الف عوضا عما فات من ضم الاول فقالوا
في ذافيا وفي ثانيا وفي اولها وفي ذان ونيان ونيان وفي الذي وفروا واللتيا واللتيا واللتيا
واللتيا والذيون بضم التيا وقيل بفتحها وكذا الذين بكسرهما وقيل بفتحها واللتيان واللتيا في اللاتي واللويا
واللويون في اللاتي واللايين وضم لام اللذايا واللتيا لغة لبعض العرب قال ابو حيان وذلك دليل على ان
الالف ليست عوضا من ضم الاول اذ لا يجمع بين العوض والمعوذ قال ولم يصغر اومن الفاظ اشارة للمؤنث
سوي تأدركوا تصغير في وذي وذي وذو استغنا بتصغيرنا او خوفا من الالتباس بالمعجمة كوقال
واجاز في تصغير اللاتي واللواتي واللاي مذهب الاخفش قاله قيسا ومذهب سيبويه انه لا يحوز
تصغيرها استغنا تجمع الواحد المحقر وهو الناجم التيا قال ومذهب سيبويه هو الصحيح لانه لم يثبت
عن العرب ولا يقتضيه قياس لان قياس هذه الاسماء ان لا تصغر في صغرت العرب منها شئت وقفا فيه
مور والسماع والابتداء وقد دخل في المبنيات المؤنث والافعال فلا تصغر لان التصغير وصف للمعنى
والحرف والفعل لا توصفان فلا تصغر ان وقد سمع تصغير فعل التجب قال يا اميل غزلا ناسد ثانيا في
قياسه خلاف ولا تصغير الاسماء العاملة عمل الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله حكى في شرح الترسيل
ابن حبان لا تصغر الاسماء المصغرة ولا المشبهة لهما ككبت وخوخ ولا غر وسوي ووي تصغرها غير ولا يابح
ولا امس وعد وقصر بمعنى عسمة ولا حشك ولا الاسماء المختصة بالنفي ولا الاسماء الواقعة على مقطر مشرعا
كاسما الله تعالى ولا الاسماء المشبهة لمعنى التصغير ككبير وجبر والكل ولا يصف ولا اي ولا الظروف غير المتكئة
خواتم مرق ولا الاسماء الحكيمة ولا اسما شهور السنة كالحرم وصغروا فيها ولا اسما الاستسوع كالسب
والأحد وثانيها على مذهب سيبويه واختار ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازني والجوزي يجوز تصغير

المهر لأم التعريف قال المطهرين لذي الشيا سدا أيضا المتكيب عز النهمي والغالب في قول عن أنها تكسر مطلقا
مع لام التعريف ومع غير خورضى الله عن المؤمنين وعن ابنك وقد تضمن مع اللام حكما لا يخفى عن القوم قال
ابن جنيان وليس لي وجوب من القياس والغالب في قولواو المغنوم ما قلها الضمان كانت للمعروف نحو احتشوا الناس
والكسر ان لم تكن للمعروف نحو لو استطفنا وقد يزد بالعكس فكسر وكا للجمع وقصر واو غير وفك كفتة واو الجمع قري
استروا الضلالة بالمعروف **ص الامالة** هي ان يحذف جوازها الالف نحو اليك لكونها بدلت في ظرف او كلمة اليها او
بدلت عن ما يقال فيه قلت او تلوهما كما او قبلها ولو مقصولة نحو في او حرفين ثانياها هاء او تلوهما كسرت او قبلها
نحو في او حرفين او لهما ساكن او بينهما هاء **ص** المقصود بالامالة تناسب المقصود وذلك ان الالف والياء
وان تقاربا في وصف فقد تباينا من حيث ان الالف من حروف الطلق والياء من حروف الغنة فقامت في وصف بينهما
ما ان المتناسب وتطير ذلك اجتماع الضاء والذال واجتماع السين والذال فان كل من الضاء والسين يطرب
صوتا خفيا قريب من الدال وهو صوت الزاي لان الضاء مستقر مطبق فهو من حروف الدال بخلاف ذلك
والسين مرسوم فاشربا صوت الزاي لموافقته بلل الدال لكونها حروف شديدة واما فعلوا ذلك
ليخارج ما تنبع من الحروف ثم الامالة جارية لا واجبة بالنظر الى لسان العرب لان العرب مختلفون في ذلك
فقد منهم من امان وحريم واسد وفس وبما اهل نجد ومنهم من لم يعل الا في مواضع قليلة وهم اهل الحجاز وزياب
الامالة الاسم والفعل بخلاف الحروف فانه وان اقبل منه شيء فهو قليل جدا بحيث لا يقاس به بقية حروفه على مورد
الاسماء فاسماء الامالة فيما ذكر ابو بكر بن السراج استخرج اجاب من كتاب سيبويه ستة كسرة تكون قبل الالف
او بعدها ويا قبلها وانقلاب الالف من الياء وتشبه على ما بين وبينه وفيه قال ابو جنيان وقد ذكر سيبويه ثلاثة
اسماء اذ كانت الالف بالالف المشبهة بالالف المنقلبة وبين فرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال
انتهى فتقول اذا كانت الالف متطرفة منقلبة عن الياء اميلت نحو في ورمي وملهي ومومي سوا كانت في اسم او فعل
وهو اذا كانت الف منقلبة عن ياء اضلجة او عن ياء منقلبة عن واو وملهي واعطى ذلك ان كان ما قبلها الياء فانها تسمى
مكة الف الثانية المقصورة فانها تقول الياء في حال التنوين والجمع باتفاق من العرب وقيد في التفسير بقوله
ذون مما جزم رأينا اجترار من خوفنا ووطا لان الفة قول الياء مع تاء الاضافة في لغة هذيل ونحو القليل
في لغة غيرهم قال ابو جنيان وهذه الشبهة اعني اذا كانت الالف لا تقول الياء الياء ايمما زهد زاهد فيها خلاف
فالظاهر من مذهب سيبويه انه يسوي فيما كان على ثلاثة احرف من نبات الواو بين الفعل وبين الاسم والافتقار
بكتفيها في جواز الامالة قال سيبويه وقد يكون الامالة فيما كان على ثلاثة احرف من نبات الواو ونحو قفا
وعصى قال ايراد ان يميل بينهما وبين الابيات الياء وهو قليل وقرن نحو يوف الفارس وغيره بين الاسماء والافعال
فيطر دون الامالة في الفعل وتصلونها شاذة في الاسم قال واذا عذر الفوقون في ذلك والله اعلم ما حكم من
ان القدر السبعة اتفقت فيما كان على ثلاثة احرف من الاسم والفاء منقلبة عن واو على الغنة والقرات ستة
متبعة وقد يفتقرون على الجائز ولا يفتر اتفاقهم اذ اسلم في نقل سيبويه انتهى ولذا تم الالف اذا كانت متباعدة من
عين ما يقال فيه قلت قال ابو جنيان وغير بعضهم عن هذا السبب بالامالة ككثرة تعرض في بعض الاحوال قال
سيبويه وما عيلون كل شيء كان من نبات الياء والواو مما هو فيه عن اذ كان اوله فعلت مكسورا نحو الكسرة كما نحو
نحو الياء فيما كانت الفة في موضع الياء وهي لغة لبعض الحجاز انتهى وذلك نحو خافي وطاب وزاد وجاء فقوله خفت
وطبت وزدت وجئت فخذ في العين اذ الحقت تاء الضمير ويصير اذ ذاك الياء قلت واخبر من ان يصير الياء قلت
بضم الفاء نحو قلت فانه لا يما لساقه ونحوه لانه لا يافيه ولا كسرة تعرض وكذا تم الالف اذا كانت متباعدة على ياء

تليها نحو بايع او متاخرة عنها متصلة بها كما لحساب الشخصية والضمان للين الحروف قال ابو جنيان والامالة في كمال
وسايع اقوي لان الياء منصفة او منفصلة بخلاف غو شيان والامالة اذا كانت الياء ساكنة اقوي منها اذ
كانت كمتحدة نحو الحيوان لان الالف في الساكنة اظهر لقدرها من حروف المد ومنفصلة عن حرفين ثانياها
نحو بنيها ورايت يدها قال ابو جنيان والالف صاحب التسهيل في ذلك وكان ينبغي ان يقيد بان لا يفصل
بين الياء والياء منه نحو يديها فانه لا يجوز الامالة لان الضمة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها انخفاض
فتدافعت قال وانما شرطه ان يكون ثانياها هاءا لحذفها فانه ليس بين بين الياء والالف الاحرف واحد
قائمه واعلم ان الياء وان كانت من اقوي اشياء الامالة فان لم تحذفها سكتا متوجعا لشيء مما املت القوا
لا في حروف الضمات وجيران في قرأة ورش والالف في مذهب فتيحة وحده فانه الامالة منجوزة وفي قوله ذلك
ولذا تم الالف لكونها متقدمة على كسرة تليها نحو مناجدا ومتاخرة عنها نحو عدا اذا حو فتن
او لهما ساكن نحو شيلا بخلاف ما اذا كانا متحركين نحو اكلت غنما وما اذا تقدمت ياءا نحو اخوف فانه لا
يجوز الامالة الا ان يكون احدهما نحو درهماك ويريد ان ينحرفا نحو الاء والياء وشروطه ان لا يكون احدهما
الحرفين منه فلهذا زعمت الامالة هو يطر بها لجمع الضمة بين الكسرة والالف وحكم الكسرة في وسط الاسم حكما
في قوله فالاسودا ومثلهما وكمها كانت الكسرة اقرب الى الالف كانت الامالة اولى مرجحيا وكلما كثرت
الكسرات كانت الامالة اولى وقد انتمت اشياء الامالة ومطهرها انما يرجع الى التاء والكسرة وقد
اختلف في ايمها اقوي فذهب ابن السراج الى ان الياء اقوي من الكسرة لانها تحذف الامالة حروف والكسرة
بعضها وذهب الاثرون الى ان الكسرة لا تحذف الامالة طاهية ومقدرة ونحوها كلام سيبويه واشتدل
له من جهة الشياء بان اهل الحجاز عيلون الالف للكسرة ولا يميلونها الياء ومن جهة المعنى بان الاشتغال
في النطق بالكسرة اظهر منه في النطق بالياء التي ليست مدية وان كانت مدية فالكسرة معها نحو ديمارش فلا
شك ان الامالة مثل هذه اقوي من امالة سرياف وانما الكلام في الياء التي ليست معها كسرة **ص** ونظير
الياء والكسرة غير المتينين ما حرم مستعمل ولو نحو في الالف لا تلام وتقدمه غير مكسور او ساكن اشبهه
مفعولة او مضبوطة وكيف كسر الواو اكل ما نوع ان لم يتساعد ولا يوسد في كلمة اخوي ودرما اشتر الماسنم
منفصلا والكسرة منبوية في موقوف ومدغم فان كان الادغام من كل من اشترى العجير **ص** يغلب الياء والكسرة
الموجودة بين لا المنويين تخرج من حروف الاستغناء للغة منفصل بها نحو يا خا او منفصل عن نحونا هني
او نحو نحو في غومنا سيط فلا يماك شيء من ذلك في الاقضية ونقل سيبويه امالة نحو منا شيط عن قوم من
العرب لتراخ حروف الاستغناء قال وهو قليلة فان كان المنفصل ثلاثة احرف لم يغلب لتراخيه نحو يردان
يقصر بها بسوط وبعض العرب غلب حرف الاستغناء وان بعد وما صدرت به من الشينين تبع في
التسهيل وقد يعقبه ابو جنيان قائلا اما حيل حروف الاستغناء المتاخرة عن الالف التي من شأنها ان تملك
لا حلا الياء اذ ذلك الحرف فيغنيها كلام المصنف قال وعلمته للكسرة واضم واما غلبته للياء فلما جدد
ذلك فيهما لاني تاخر حروف الاستغناء عن الالف ولا في تقدمه عليها انما ينمو الكسرة فقط قال ولذلك
قوله الموجو بين لا المنويين غلب الالف لانه ليس لنا يا منوية تمال الالف اجلها لا متقدمة على الالف ولا متاخرة
وانما الكسرة هي التي لا تكون موجودة ومنوية قال فذكر الياء هنا غلبت ومنوية ان يقال يغلب الكسرة الموجودة
لا المنوية ومثال ما الكسرة منوية وبعد الالف حروف الاستغناء هذا ما في الوقف ومورث بما في قيل اضله
ما مضى فادغم انتهى وكذلك يغلب حروف الاستغناء ان تقدم على الالف فلا يجوز الامالة نحو قاعد وغانم وصاعد

وطايفه وضامن وطالم الا ان يكون مكسورا نحو غلاط او سائنا بعد مكسور نحو صبا فانه يجوز الامالة
ومنى اتصلت بالالف كالمفتوحة او مضمومة منعت الامالة قال ابو حيان سوا تقدمت نحو راسد
وفراس او تاخوت نحو هذا كافر وحار ورايت حمارا وبعض العرب يميل ولا يلتفت الى ذلك فان كسرت
الراء المتصلة كغارب وغارم فان حرف الاستغلا لولا كان الراء المكسورة بعد الالف ملحق من الامالة
لكن الراء المكسورة نزلت منزلة حرفين مكسورين فقويت في جنب الامالة حتى غلبت المستهمل في اغاوت
هذه الالفات لانك تستعمل بلسانك ثم تحذف ودك سهل حيث قوي للموجب التزمومة وكذلك لم جم
يغلب الراء المكسور حرف الاستغلا اذ كان فشاخا اعني غوفا لا ان ذلك لغوا ميل اصاحا بعد ابدال
وهو صعب فان كانت هذه الراء غير متصلة بالالف نحو اليس ذلك بقر لم يغلب القاف لبعد هذا الالف
لغة شاذة قال ابو حيان في قوله الشعريل كفت المانع اختصارا حسن وذلك لان المانع يشمل حرف الاستغلا
ويشمل الراء المفتوحة التي نزلت منزلة حرف الاستغلا فاذا اتصلت بالالف الراء المكسورة كفت ماضون من الامالة
وهو حرف الاستغلا نحو غارم والراء المفتوحة غوفا ذلك لان الراء المفتوحة ليست في باب المنع باقوي من حرف
الاستغلا انتهى فذلك رد في النظر بقولي كفت المانع وبعض العرب يحذف الراء المكسورة ما تقدم من الامالة
كالمفتوحة والمضمومة ولا يؤثر سبب الامالة الا وهو بعض ما الالف بعضه فلو كان التثنية من كلمة والالف
من اخرى نحو هذا اقاضي سا بور ورايت يدي سا بور لم يحذف الالف سا بور لان الراء المكسورة والكسرة
الموجبين للامالة من كلمة والالف من كلمة اخرى ولذلك لو قلت هان ذي عندي لم تحذف الالف هان اجملا
هجرة ان الالف هان من كلمة والكسرة من كلمة اخرى قال ابو حيان ويستثنى من هذه بديها وقندها
ولكن يضر بها فان الف هان التي تاء من كلمة والشبلة الذي هو الراء او الكسرة من كلمة قال وقد مضى بقليل
استغلا ذلك في الراء وكما انها مفقودة لحاقها قال وقد نصوا على ان الكسرة اذا كانت منفصلة
عن الكلمة التي فيها الالف فانها قد تاء الالف بها وان كانت اضعف من الكسرة التي معها
الكلمة الواحدة قال سيبويه سمعنا يقولون لزيد مال فامالوا الكسرة وشبهوا بالكلمة الواحدة
انتهى وقد يثبت ما في الامالة وهو في كلمة الخوي غير الكلمة التي فيها الالف نحو بريدان يضر بها فميل
بالالف من كلمة والمانع الذي هو القاف من كلمة اخرى ودرجيا شربت الكسرة مبنية في مدغم او موقوف
عليه نحو هذا احاد وهو لاخواب والالف في لسان ان محال كانت الكسرة ذاهبة منه للادغام انة لا تملك
الف قال ابو حيان فظاهروا قول الشعريل في مدغم شبل ادغام ما كان في كلمة نحو جاد وادغام ما كان
في كلمتين نحو ان الابوار لغير وقد حكي صاحب كتاب التفسير خلافا في امالة الالف التي قبل الراء
للمدغم في مثلها او في اللام على الاموال والبناء والنيات فقالت بعضهم يمنع الامالة في ذلك لذهاب
الجالب لهما وهي الكسرة بالادغام وهذا مذهب ناس من النحويين البصريين وقال الاكثر من الامالة
ثابت في ذلك مع الادغام كنبوتها مع غيره وذلك ان يستعمل الحرف للادغام عارض بمنزلة تشكيل
لوقوف اذ هو بصدوان لا يدغم ولا يوقف عليه والظاهر لا يعذب والمخالف اذهب احمد بن يحيى قال
ابو حيان وهو عندي الصحيح الراء الامالة قد حكاها سيبويه في حاد وان كان الاقصر ان يماثل فاذا كان
قدجا ذلك في مثلها دفع كسرته لا نظير الا ان اضطر شاع ففك فلان يجوز موهذا اول
لان هذا الادغام ليس بواجب وهو لا يلبس اذا وقفت ولا سيما اذا قلنا بان المدغم في شيء يشاء الحوكة
اشارة لطيفة فكان الحوكة اذ ذلك منجوزة لكنها ضعفت واسيل بلا سبب للحا ورنه والفواصل

قيل وكثرة الاستعمال من اسباب الامالة فيما عرفت من اسباب السهولة الشاذة مجاورة للمال قال
سيبويه قالوا ارباعا واخا ما لوال الامالة كما امالوا المكسرة وقالوا معذرا في قول من قال عمدا افا ما لوالا
جميعا وذا قياس انتهى قال ابو حيان وقد قدر القدر بالامالة في عدة كلام من ذلك صا والنصاري وتارة
التي هي وسين اساري وكسالي وكاف سكارى وكاف سكارى امالها بعض القراء الامالة ما بعدها قال وقولنا
مجاورة المال اشمل ما اميل لنقدم الامالة عليه وما اميل لتأخر الامالة عنه ومن استبانها مراعاة الفواصل
كامالة والضم واللبس على مراعاة خلا وما يقدر من ريس الا في وعد قوم منهم صاحب البدع والبرهاني من
اسباب الامالة كثرة الاستغلا كما امالة الاعلام نحو الحجاج والنجاشي والراجز مرفوعا ومنصوبا قال ابو حيان
كثرة الاستغلا من اسباب التي اميلت الالف لاحكامها **ص** والفتحة قبل الراء المكسورة اوها تانيث لا سكت
على القصير **ص** اميل من الفتحات فوغان **احدها** ما تليته الراء المكسورة قال ابو حيان وهذا الامالة
مطلوبة وانما شرطان احدهما ان تكون الراء المكسورة تلي فتحة في غير تاء او يكون بينهما سكون ساكن غير
التاء نحو من عمرو وحبط رباح او مكسورة نحو ياسر وسوا كانت الفتحة في حرف استغلا نحو من النقرام
في راخوزام في غيرهما نحو من الكرام كانت التاء والفتحة في كلمة كمثل ام في كلمتين نحو رايت حبط رباح
فان كانت الفتحة في تاء نحو من الغير او الساكن الفاصلة بين الفتحة والتاء نحو غير امتنعت الامالة فيه
الشرط الثاني ان لا يكون بعد الراء المكسورة حرف استغلا فانه لا يجوز الامالة وذلك نحو الشرف
والصراط **ص** النوع الثاني ما تليته ما تانيث موقوف عليها قال ابو حيان سبب الامالة انا
الثاني من اسباب الشاذة وهو انما شربت بالالف المضمومة بالالف المنقلبة قال سيبويه سمعنا العرب
يقولون ضربت ضربة اخذت اخذت شربت الراء بالالف فامالت ما قبلها كما يميل قبل الالف قال
ابو حيان ولم يبين سيبويه باي الف شربت والظاهر انما شربت بالف الثاني لا تراكبا في معنى
الثاني قال وكلها تانيث فان الامالة تجاز في الفتحة التي قبلها ولا تملك الالف قبلها نحو الحاة والنجاة
لان كان فربما ما يوجب الامالة نحو امالة مرضاه وتفاء وسوا كانت هذه الراء للمبالغة نحو غلامه
ونسبا به ام لا لانها كلها تانيث فان كان الراء المنكسرة نحو ما هيبة قد ذهب ثقل وبنو الانباري المجاوز
ذلك وقد قرأه ابو مزاحم اللخاف في فقرة الكسائي قال ابو الحسن بن البادس ووجه امالة ذلك
الشبه المفقول الذي بينها وبينها الثاني انتهى **ص** ولا يمال مبنى الاصل غيرهما وناودا ومتي واني
والاحرف غير مستعمل الابل ولا في اما قبل والجواف قال قوم وحيي والفوا وكمن غير ما مر مشعوم او غير
قصير **ص** لا يمال من الاسماء الا المتكسر واميل من غير المتكسر اي من المبنى الاصلها ونا نحو مبرها ونظير اليها
ومرربا ونظير اليها وذا اسم الانثى سمعوا قايما بالامالة وامالته شاذة ووجه امالته ان الف تاء وان
قد نصرت فيه بالتصغير وان كان التصغير لا يدخل نظيره فنصرف فيه بالامالة وامالة العرب مستعمل
في كل احكامها من الاستغلا والشروط وكذلك اتي وامالة الفه انا هو كسبه بالالف المشبهة بالالف
المنقلبة واختلف في وزنها فقيل فعل والياء ذهب الاخوازمي واختار ابن جاحد وجوز ان يكون
افعل واختاره ابو الحسن بن البادس لان زيادة الهمزة او لا عند سيبويه اكثر من زيادة الالف اخيرا
وخارج مبنى الاصل ما عرفت بناوه كالمندى نحو نايقي ويا حبل فان امالته مطرودة وامالة الفعل الماضي
مطلوبة وكان مبنى الاصل واما للحروف فلم عمل منها الا بلي لانها تنوي عن الحجة في الجواب فصارت لها بذلك
مزية على غيرها ولا في اما لانها موضوعه موضع الجملة من الفعل والفاعل لان المضي ان لم تفعل كذا فافعل

كذا ولو اوردت من امثلة ما صحت امثلة الف لا وحكي بن جني عن قطرب امثلة لا في الجواب لكونها مستعملة في الجواب
كالاسم فالتحضر اوي والاحسن ان يقال كالفعل لانها استعملت لتبنيها عن الفعل قال ابو حيان وحكي
صاحب العسم وهو ابو يعقوب يوسف بن الحسن الاسدي في هذا الكتاب عن ابى بكر بن مقسم ان بعض
اهل خيبر والكوفيين يقولون الف حتى لان الامثلة غالبية على السنتهم والتميز الكلام وغامضة الطرف
والقرا على فتحها قال ابو يعقوب وقد روي امثلة بها عن حمزة والكسائي امثلة لتطخه وذهب سيبويه وابو بكر
بن الانباري وانما كتبت بالياء وان كانت لا تعال فورا ولم يابا دي وغيرهم الى من امثلة بفتحها قال ابو حيان
وهو محسن بن مقسم قال ابن الانباري وانما كتبت بالياء وان كانت الامثلة فرفا بن دخولها على الظاهر
والكسائي فلم يفرها الا الف مع الكسائي حين قالوا احسن وحسنك وحسنه وانصرف الى ان يفرها من الظاهر وحسن قالوا
حتى زيد انتهى قال ابو حيان واختلف ايضا في امثلة الف لكن فذهب الى الجواز ذلك الف في امثلة الف في
بالف فاعل الضمير انه لا يجوز الامثلة لانها لم تسم في امثلة في الادوات ان الامثلة وما قبلها فان
ذلك منها على طريقة الشذوذ فلا يتعدى مورد السماع وما سمي من الحروف دخلته الامثلة فخرجت
عن حيز الحرفية الى حيز الاسماء لقولهم في حروف المعجم باءا ودا وذا وواو البسور التي اخرجها الف كرفان لم تكن
كضا ووقاف فالاخلاق في فتحها قال ابو حيان وقد حكى امثلة الف في النداد وجه ذلك انها عاملة في النادى
في قول ونابيه عن العاملي في قول فضا ر (ها بذلك مزية على غيرها من الحروف وشبهت انصافا بما اقبل
من كل المعجم نحو امثالهم الف ما ونا ورا وغير ما تقدم تقريره في الباب شاذ يستوعب او لغة ضيقة لغوم من
الحروف لم يوفق بفتحها احسنهم وقد تقدم في الشذوذ الاشياء الى بعض ذلك **ص الوقف** اذ وقف على ساكن لم يغير
الهمزة خطأ فحذف الا التنوين في غير الاشياء فلا تقصر انزاله في الفتح والفا وحذفه في غيره وفي المقصور المنون
ناله بها الاصح كالضمير والمنقوص غير المنضوب ان حذفه فاقوة او غلبة فالتا حتميا ولا فالا فاضم ان فون الحذف
والا في الابدان حاله في التنوين في النادى وبما اكتمل الساكنة وصلوا والحذف والياء والواو المتحركان كالضمير
والساكنان لا يحذفان اختيارا خلافا للغير اوله الف المقصور وضمير القافية وفاقا لابن حيان ويجوز ان يبدل
الف البنية محذوف واقرا رها ولفظها انما وابدال الف مطلقا حذوف او ياء او واو والف والمخار وفاقا للهمز والملاز
وابن عصفور وخلافا للهمز الوقف على اذن بالنون وفي كابر خلف وكرد فون لم يكن ومنه الف الف
اذا كان اخر الموقوف عليه ساكنة كانت نكحاله في الوقف كحاله في الدبر وذلك محموم ومن والذي ولم يعم ولم يبق
وسواء كان مبتدئا ام مغروبا الان يكون اخر الموقوف عليه حرفا اهمل في الخطا لم يجعل صورة في الخطا صار
بلفظ ولا بصورته شكل وهو التنوين وفون اذن على مذهب من يرى كبرها بالالف وفون التوكيد بعد فتحه
او الف فانه يحذف التنوين مفتوح مغرب او مبني غير مؤنث بالياء فانه يبدل الف في الاعرف من لسان العرب
خود رايت زيدا او ويراها فان كان مؤنثا بالياء نحو رايت فاعمة فانك لا تبدل من التنوين فيه الفاعل
ايضا على الاعرف من لسان العرب وهم الذين يقولون بابدال التاء هاءا واما من يقف بالتاء وجم بعض العرب
فانه يبدل من التنوين في هذا النوع الف فيقولون رايت قائما قال اذ اعترلت من مقام الغدير فينا حسن
شكرها شملت وخروج ما لمونث بالياء المونث بالياء نحو نيت واخت فانه يبدل فيه التنوين نحو
المنضوب ولا يبدل من منه الف فيقولون رايت حملا له الف كغير المونث نحو رايت نبتا واختا ولغة
ربيعه حذف التنوين من المنضوب ولا يبدل من منه الف فيقولون رايت حملا له على المنقوع والمجوز والبحري
الباب مجزوي واحد فاسك الاحيد اعظم وحسن حديثها لقد تركت قلبي لها هائبا دنف ووجه الحذف في الرفع

والمقار استثنى الابدال فيها ولغة اشد الشري الاندال في الاحوال الثالث حكي في الخطاب عنهم انهم يبدلون
في الرفع والنصب والجر حرفا مناسبا للحركة اي واوا والفاء ويا وكان البيان عندهم اوي وان لزم النقل
ومذهب سيبويه فيما نقله الكثر نحو بين ان المقصور المنون كالضمير فيما ذكر من ان اشرك اللغات فيه حذف
التنوين من المنقوص والمكسور وابداله الف من المنقوص نحو قام فتي ومزرت فتي ورايت فتي فان العرب
يجحون على الوقف بالالف في حالة الضم والكسر والالف التي كانت في اخر الكلمة وحذفت لا لتفادها
ساكنة مع التنوين لانه لما حذف التنوين عادت الالف اذ قد زال موجب الحذف واما في المنقوع فانها
بذل من التنوين وهذا المذهب قاله ابو علي في قوله والهمز والياء وانما لك في التسهيل وذهب الكسائي
الى ابدال الف من تنوينه مطلقا رفعا ونصبا وجزا لان التنوين في الاحوال كلها قبله فحذفه فاسمه
التنوين في رايت زيدا لانهم اغا وقفوا على رايت زيدا بالابدال الف لا الف لا تقل فيها خلاف الواو
والياء وهذه العلة موجودة في المقصور المنون وهذا المذهب قاله الاخفش والغير وابو علي والاوزاعي
ابو عمرو والكسائي الى عدم الابدال فيه مطلقا وذلك انه يحذف التنوين رفعا وجزا ونصبا فتعود
الالف في الاحوال كلها وهذا المذهب قاله ابن كيسان والسيرافي وابن بري وانما لك في الكافية
وتشرحها وعنده ملي ابن ابي طالب الى الكوفيين وعنده ابو جعفر بن النادر في الاقتناع الى مذهب سيبويه
والخليل وقال ابو حيان انه لا ربح في الحذف في الف فان حذفه في الف كيف علمه ومثله وفي سعي وعينه طراسم
فاعل من اري يري علمه فانه يوقف عليه برد الياء حتميا في الاحوال كلها اذ لو وقف عليه يد وزها لزم
الاحمال بالكلية اذ لم يبق فيها الا حروف واحد وان لم يحذف منه فاولا عين فان كان منصوبا شئت الياء في
الوقف وابدل من التنوين الف نحو رايت الفاضلي ورايت فاضيا وكان منصوبا او مجزوا فالا فاضم ان
كان منصوبا حذف ياءه نحو هذا قاض ومزرت بقا وان كان غير منون اشياء يابيه وحذف ذلك صور
ان يكون معروفا باللام نحو هذا الفاضلي ومزرت بالفاضلي او بالاضافة نحو هذا قاضي مكينة وقاضي المدينة او
غير منصرف نحو جوارى او منادى نحو قاضي ورايت فاضيا ورايت فاضيا في الوقف على المنادى هو مذهب الخليل
ومذهب يونس اختيارا حذفها نحو قاضي قال سيبويه وهو اقوي لان النداء محذوف الا تراهم خضوا
منه الاستماع ومقابل الاضمر في النون لغة قوم بنيون النصارى فيه نحو هذا قاضي وغلوي ورايت فاضيا ورايت
في الحرف ومقابل في المعرف باللام لغة قوم اخذ فون النصارى فيه وعلى هذه اللغة قوله تعالى الكبير المنكح
ويوم التناد وخرج ربه في المضاف الملا في ساكن نحو قاضي للذنية اذ وقف عليه وزالت الاضافة
وحكي بالمتكلم الساكنة وصلوا والحذف وحكم النوا والواو والمنصوبين حكم الضمير فيوقف على الاولي
ما لشكون كالح في الذر نحو هذا غلامي ورايت غلامي وعلى الثانية بابقاء الحذف كالحا في الوصل
نحو قاض وعلى الاخرين حذف الحركة نحو لن برمي ولن يعفروا واما ما في المتكلم المنصوب فانه تحذف الوقف
عليها بالكون ويحذف الياء مع الحريك فتقول في قام غلامي قام غلامي وقام غلاميه واما النوا والواو
الساكنة فان فيوقف عليها بالشكون كالحا في الوصل نحو برمي ويدعوا ولا يحذف فان الا في قافية
او فاصلة كقوله تعالى والليل اذ نيسر وقولك ان عر وراك تغري ما خلقت وبعض القوم
خلق ثم لا يعبر واحاز الف الحذف في سعة الكلام كثيرة ما ورد من ذلك ومنه ذلك ما كنا نغني قاله
ابو حيان ولا خلاف ان المقصور لا يحذف الف الا في صورة كقوله رخط مرحوم وخط بن المعلن يريد
ابن المعلن واما الف ضمير القافية فذكر ابن مالك انه قد حذف منقول لا فتحة اختيارا كقوله والكلام

ذات الكرم الله به يؤيد بها حذف الالف وسكن الهمزة وتعمل حركتها الى التاء وكذلك فتحها قال ابو حيان وظاهر كلامه اقتباس ذلك لانه قال اخيرا لا فعل ما ذكر يجوز ان يقف على منها وعنها وفيها منه وعنه وفيه قال انما روي منه فيما علمناه هذا الحرف الواحد على جهته المذكور وبعض الحروف وينبغي في اثبات ذلك الى كثرة نوجب القياس كان وكل مبني اجز الف نحوها واولا وحدها يجوز فيه ثلاثة اوجه ابقاء الف كما في الوصل وابدالها همزة ومن هنا فشا ذلك في الاسم المنسوب فانه يتعين في الوجه الثالث وهو الحاق الهمزة بيا زبده ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل الفه همزة ولحقوق هذه الهمزة خاص بالمبني فلا يقال موسى ولا عيسى حمزة من التباسه بالاضاف اليه وزعمنا قلبت الالف الموقوفة عليها همزة او واو او ياء نحو هذه افعاء او افعوا في هذه فعي وهذه عصا او عصا وعصا وعصا والاولى والاحقة لغة بعض طري الثانية لغة فزاره ونقص بسبويه على ان هذه اللغات الثلاث في كل الف في اخر اسم سواء كانت اصلية او غير اصلية وحكي الخليل ان بعضهم يقول رايته رجلا فيهمز لانها الف في اخر الاسم واختلف في الوقف على اذن قد ذهب ابو علي الفارسي والجمهور الى ابدال ثوبها في الوقف الفاء وذهب خلافة الى انه يوقف عليها بالنون قال ابو حيان ولما عن ولن وان نحوها فانها يوقف عليها بالنون اذا اضطر الى ذلك لانها حروف لا تحسن الوقف عليها بخلاف اذن فانها تحسن الوقف عليها والفضل قاله واما التوب الخفيفة فلا خلاف انه يوقف عليها بابدال ثوبها الفاء اذا التفت ما قبلها فان واختلف في كاي قاله واذا حذفت من الفعل حرفا صحيحا لكثرة الاستعمال وذلك المصارع من كان غولم بك ثم وقف عليه فنص بعض اصحابنا انه لا يكون فيه الوقف على الكاف ولا يصح مجريها اذ في الوقف على الراء ان ثوب لم يكسح لم تحذف عند التثنية الساكنين بل تحركت فيه بخلاف ما اورد في فانها تحذف عند التثنية الساكنين فلا خلاف في الوصل خالفه في الوقف ولانه لو وقف عليه بالنون لكان احلا لا بالكلمة فصا وعنده يامر قاله وظاهره انه ترد النون المحذوفة كاترد التاء في امر واما الفارسي فانه يفتون على الكاف ولا يردون المحذوف قاله وعلاوة الجزم في لم يكسح حذف الحركة التي كانت على النون المحذوفة لكثرة الاستعمال وصريح ابو علي في العسكرية بان حذف الحركة للجزم ثم كثر استعماله له فحذف النون للجزم كما تحذف حروفه العلة للجزم لانها تشبهها في امور معلومة وتجرى مجرى حروفه ونظيره لم يكسح لم يكن انتهى

مسئلة يوقف على حركة غير التاء بالنون والووم مطلقا وقيل لا ووم في الغنة والاشتمام والضم والتضعيف ان لم يكن همزة اولها او تاليه تكون او منصوبا منصوبا ونقل حركته لسكان من غيرهما الغنة في الاصل لم تحذف ويوقف على المنقول اليه ثابت له ما هو في الاصل والمنقول حركته الاخر وقيل مثلها لا التثنية الساكنين وقيل للدلالة على الاعراب وقيل لهما **ف** اذا كان اخر الموقوف عليه متحركا غير تالي الثانية حاز في الوقف عليه امور

احدها السكون وهو الاصل في الوقف على المتحرك وقيل ما كان الاصل شيئا من احدهما ان الحرف الموقوف عليه مضاد للحرف المبتدأ به لان الوقف هو الانتهاء مضادا للابتداء فينبغي ان تكون صفة مضادة لصفته والابتداء لا يكون الا بمحرك فيكون هذا ساكنا والاخر ان الوقف موضع استراحة لانه موضع ضعف فيه الصوت فاخترنا الحرف الموقوف عليه اخف الاحوال وهو السكون وجعلوا علامة في الخط حافوق الحروف وضوونها هكذا **الثاني** الروم وهو اخف الصوت بالحركة هكذا سرحه ان ما لك وقال بعضهم هو ضعيف الصوت بالحركة من غير سكون فيكون محالة متوسط بين الحركتين والسكون ويكون في الحركات كلها في المرفوع منونا كان او غير منون وهو كجهر من الضمة وفي المنصوب غير

النون

النون وفي المفتوح وفي المحذوف والكسرة وبالفحة وفي المكسور وهو كجهر من الكسرة وخارج في المنصوب والمفتوح الى رياسة لفحة الفضة وتناول اللسان لها بسوء ثم ولذا لم تحذف الفاء في الفحة ولما انصوبون قد ذهب الجمهور جواز في الفحة قال الاشاعرة على ابن احمد بن خلف الانصاري عرف بابن الكاوشن زعم ابو حيان مدان الروم لا يكون في المنصوب لضعفه لان الروم لا يرفع حكمه حكم السكون لما فيه من جري بعض الحركة في الوقف فلا يمنع ان يكون الفتح لغيره انتهى واما المنصوب المتون فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فانه يقف بالاشكال والروم **الثالث** الاستثام وهو الاشارة الى الحركة دون صوت فهو لا يدرك الا بالروم والفتن للسمع فيه حظ وله ذلك لانه لا يدرى الا بالروم ويدرك بالسمع ان يضم ثقبه اذا وقف على الحرف قال ابو الحسن المصنعي في قصيد يري رومنا والعجم يسمعون صوتنا واشتيا منا مثل الاشارة بالسمع وذكره الصوفيون ان الاستثام مختص بالضمه سواء كانت اعرابا ام بنا كما لو لا يكون في المنصوب والمجوز لان الفضة من الحلق والكسرة من وسط الفم ولا يمكن الاشارة لموضعها بالاستثام في النصب والمجوز لا المنزلة بخلاف الروم لانه عمل اللسان فقط فتلفظ بها الفواخيف وتسمع قال ابو حيان وقولهم في الروم انه عمل اللسان لايم الا في المحذوف اللسانه وهي التي يكون اللسان محل في حركتها الا يري ان الحروف الحلقية والشفوية لا عمل اللسان فيها ومع ذلك يجوز فيها الروم وانما لم يكن الاستثام في الفضة والكسرة لان الاشارة اليها تشبهية لشد الضمة انتهى **الرابع** التضعيف ويقال فيه التثقيب تارة بحذف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه فيجتمعا كان فيحرك الثاني ويذغ فيه الا لو قال بعضهم التضعيف تشديد الحرف في الوقف نحو هذا جعفر وقام الرجل ولا يجوز ذلك في الهمزة بنا نحو بنا لان العرب تنكبت احوال الهمزة في الهمزة الا اذا كانت عينا حسان ولا دل ولا في حروف لين نحو وسر ولا في تالي ساكن نحو عمرو وبكر ويوم ويحيى ولا في منصوب منون لانه يوقف عليه في اشهر اللغات بابدال الفاء من تنوينه ولا تضعيف في الالف قال ابو حيان ولم يؤيد الوقف بالتضعيف عن احمد بن القير الازمار ولا عضة بن عمرو وعن عاصم انه وقف على قوله تعالى مشط في سورة الحجر بشديد الداء وذلك بخلاف الاشكال والروم والاستثام فان ذلك مروي عنهم **الخامس** النقل بان ينقل حركة الحرف الموقوف عليه الى الحرف الساكن قبله نحو قام عمرو وضمة الميم وبزرت بكسر الكاف قاله انا ابن مارية اذ اجد الضمة وقاله ارني جارا على ساقيها فزمت الغوار ولذا لك المحمل وقاله عجت والدي كثر عجمه من غنري سبني لم اضربه وقاله ابو حيان ولما يوتر الوقف بالنقل عن احمد بن القير الاشارة روي عن ابن عمر انه قرأ وتواصوا بالصبر بشرا لبار وقرا سلام بن السدر والعصر بنو الضاد وقاله الطاهر من كلام ابن مالك ان الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نقلت الى الساكن قبل الحرف وبه قال بعض الضميين قاله نقلوا الى ذهب حركة الاعراب بالجملة وقاله ابو علي هذه الحركة لا تنقل الساكنين واستدل على ذلك بانهم لم يفتوا في زيد وعون لان التاء والواو واخيرا ذلك كما احتملنا ان يذغ ما بعدها ونحو ثوب مكر قال ابو حيان وينفصل عن هذا عما يلزم من استعمال الحركة في حرف العلة قال وقاله ابو علي ايضا وليس بخبريك لا تنقل الساكنين محضا الا ترى انه يدل على الحركة المحذوفة كما راموه المحذف واسمونه للهمزة لانه واحصا بان الوقف تحتل فيه الجهر بين ساكنين ولا يتعد رفا فيما نقلوا لسان حركة للوقوف ثم ان النقل لا يكون الا الى ساكن فان كان ما قبل الحرف الاخير متحركا فلا يجوز النقل فلا يقال ميسر زم بالرجل بكسر الجيم نقل الحركة للام لانها لا تسعوله تحركها ولان النقل انما كان في اعراب التثنية الساكنين

وهو مفقود في الذي ترك ما قبله ولغة النقل ان المصنوع قال من باع الحزم فيما قصد تحل مساعيه
ويعلم رشح وشرط الساكن ان يكون صحيحا فان كان حرف علة كذا روعون وبين لم تحرك النقل اليه لان النقل
الحركة على حرف العلة وان لا يكون مضافا نحو العلف فلا يقال انتفعت بالعلف لان ذلك مضاف الى فك
المدغم وقد اعترضوا على اذ غامد فلا يملك مثل هذا الا في ضرورة الشعر وشرط المقول منه ان يكون حرفا
صحيا فلا ينقل من عزولانه يود الى كون الاخر او اقبلها صيغة في المرفوع وذلك مرفوض والى القلب
وان يصير في الخفض وشرط النقل ان لا يودي الى عدم النظر فلا يجوز ان انتفعت ببشر لانه يصير على وزن
فعل وهو مفقود في الاستماع بل يتبع فقال ببشر وهذا بشر فبشر لا يصير على وزن
فعل وهو مفقود في الكلام بل يتبع فقال ببشر وهذا بشر وسبب في هذا الشرط انه لو كان يجوز
النقل منه وان اودي الى عدم النظر وينتفع ذلك لان الضرورة فيه اخف من الهمز الساكن ما قبله فيقال
هذا الرد ومزرت بالبطر وشرط الحركة المقولة ان لا تكون مفتحة فلا يقال قرأت العلم بالنقل بل العلم بالاتباع
وذكر في امتناع النقل من الغنة الى الساكن قبلها وجهين احدهما انهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل
كان كانهم سكنوا فعلا ولا يجوز تسكينه بخلاف المضموم والكسرة قال ابو حيان وهذا ضعيف لان فيه
مراعاة الحال العارضة وهي النقل في الوقف فصار الوقف كأنه اصل اذ اخافوا ان يكون في ذلك فعل قد
اذ وصلوا في الوصل هو الاصل وهو التسكون والشاف ان المنصوب ان كان منبوتا فينبذ من تنوينه الف فلا
يمكن النقل لان ما قبل الالف لا يلزمه الغنة وذلك بخلاف المرفوع والمجزوم وان كان فيه الالف واللام
لانها بذل منه ولان الالف واللام لا تلزم فكأن التنوين موجود قال ابو حيان وهذا
ضعيف لان هذه العلة ليست شاملة الا في ان من الاسماء المتوعدة الساكن ما قبلها ما لا يكون منبوتا
والا فيه الف واللام وذلك نحو حمار وعدة وهذا ممنوع الضرف ونحو حنظل اسم امرأة فلا مانع من هذا
التنوع من النقل غير النصب لارتفاع تلك العلة المانعة وسبب في هذا الشرط ايضا انه لو نقل
رأيت الرد والحق واعتبر فيه ذلك كما اعتبر فيه الاداء في عدم النظر بل هو اولى وخالف الكوفيون
وهذا الشرط فاجازوا النقص نقل الغنة الى الساكن قبلها مطلقا وان لم يكن مرفوز فيقولون رأيت
البكر في رأيت البكر ووافهم الجرمي قياسا منه لاسمها هذا قال ابو حيان ولم يورث
عن احد من القراء في الافصاح قد انتفعت الغلات وكثر فيها الشذوذ ولم يسمع فيها هذا الوقف وانما جاز
في الشعر واذ انقلت حركة الهمزة حذفت الحركات ووافين على حامل حركتها كما موقف عليه فبشردا
فيقال هذا الرد ورأيت الرد فيصير الساكن الذي تحرك اخر الكلمة فيجري عليه ما جري على الصحيح
اذا وقف عليه فمن الوجوه الستة والروم والاسماء والابتداء حيث يكون التضعيف وحذفها
في الاخر والقوا حركتها على ما قبلها كما حذفوها اولى ان لا اواخر في عمل التغيير واما غير الحركات
فانهم يثبتون الهمزة بعد النقل فيقولون هذا الرد ورأيت الرد ومزرت بالرد او منبذلة
بالحذف حذفت ما قبلها فلا يخفى هذا البطور ورأيت البطور وهذا الخطا ورأيت الخطا ومزرت
بالخطا وهذا الرد ورأيت الرد ومزرت بالرد في **ص** والافصح ابدال الشاف في الاسم
تلو حركتها وسلا متنها من جميع التضعيف وشبه في جهيزات ولات وجران والاحسن وفاقا لابي حيان
سلامة ريت وتعلت **ش** اذا كان اخر الموقوف عليه تانث في اسم والافصح ابدال الهمزة
في الوقف هذا ان تحرك ما قبلها لفظا كفاطمة وقاية وطلحة وغليلة او تقديرا كالحياة والقناة

230
كان اصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلبت غنة واختزرها هذا الشرط من غوبنت واخنت فان تاهما
للتانث لكن لم تحرك ما قبلها لفظا ولا تقديرا فيوقف عليها بالالف والهمزة وخبره بقولنا في اسم التانيث
تكون في الفعل نحو قامت وقعدت وقولنا تانث تانث في التانث والفتوات كان مشهورا لفظا
الوقف عليها بالالف وان كان بعض العرب وقف عليها بالهمزة وبعض العرب لا يبدل وان اجتمعت
الشروط قال بعضهم يا اهل سورة البقرة فقال يجب الاحتفاظ فيها ولا ريت وقال
الراجز الله لكات جاك بكفي مسلت من بعدما وبعدهما بانث نفوس الغوم عند الغلصمت
وكادت الحرة ان تدعى امت قال ابو حيان وعلى هذه اللغة كتبت الحفظ في المصنف المصنف
بالتا نحو قوله تعالى ان شجرة الزقوم اطهر يقسمون رحمت ربك وسوا على اللغة الفصحى كانت التا
في مفرودا وجمع تكسيرا مثلنا اما جمع التضمين والحق عليه كالمندات والنبات والاشوات والاولاد فلا يصح
الوقف عليه بالتا ويجوز ابدالها كما سمع في النسخ من المرواة وكيف الاحوة والاحوة قال
ابو حيان وكان القياس ان يكون الوقف بالالف لانها التانيث لكنهم ادوا التفرقة بينهما وبين ما يكون
فيه للواحد كاستغلاؤه وعلقاه فلان التانيث المفرد بمنزلة شيء والتانيث الجمع قريب من تانث الاطلاق نحو
عفريت لانها صارت مع التانيث تدل على الجمع كالتا والنون في كثير من فصحت لذلك
وفي الافصاح ما حكاه الفراء وقطرب من الوقف عليها بالالف شاذ لا يقياس عليه وفي كتاب
اللوحي لا يلفظ الفصل الرازي ان الوقف عليها بالالف لغة صحيحة في جهيزات وجران
اقرار التا وابدالها هذا وقد وقف عليها بالالف في السبعة وعلايات ويات قال
ابو حيان وامانت ورئت ولعلت فالقياس على لات شائع فيوقف عليها بالالف والهمزة قال
وقد ذهب الى ذلك ابن مالك في ريت قال والاحسن عندي الوقف عليها بالتا والموصل
ح وفيوقف بها السكت ونحوها على فعل حذفت اخره مع فائه او عينه وقا الاستعانة مية
ان جرت باسم والا فاختارا ويجوز في حركة لانتبه الاعرابية لامبني للنداء وقطوع عن الاضافة
واستعمال الاول للماض في الاصح والثاني الحق للارز **ح** مما تختص به الوقف زبادة
ها السكت فيوقف بها على الفعل المعقل الاخر في الحزم او في الوقف فان كان محذوف الف نحو
لاتق زبادة وق عمر او محذوف العين نحو لا تزيدا وبكروا ووقف عليه وجب الحذف لانها لا
نفي على حذفت واجد كما وجب رد الياء في مزوحوه وانما لم يرد هذا اللام المحذوفة لان الواجب
لحذفها قائم موجود وهو الحزم او الوقف خلاف مز فان الموجب لحذف لامه قد زال
في الوقف فلذلك كان الحذف اللاحق في ق وخوه الهمزة وكان لزومها في الوقف عوضا من المحذوف
الذي هو الف والعين لا اللام وان كان غب محذوف الف والعين فحذف الحاق الهمزة
واغزه ولا تغزه ويجوز تركها وان كان الاكثر الاختار الحاق الهمزة في هذا النوع لان الكلمة المحذوفة
الاغتراب لحذف اخرها فلهذا ان يخففوا عليها حذفت لامها وحذف الحركة ووجه اللغة
الاخري ان الكلمة قربت بالاعتناء على كونها على اكثر من حرف فثبتت علام تحذف منه شيء والمذموم
في ذلك كغيره نحو لم يضل الاكثر فيه لم يضل واما الاستعانة مية ان جرت باسم نحو مجي مر
جيت وجبت عند الوقف الحاق الهمزة فيقال مجي مره فان جرت بحرف نحو لم تفعل وعمر
تسال فالاحسن الحاق الهمزة فيقال له وعمر ويجوز لم وعمر بالاسكان وانما كان هذا الان الجاز

المعروف متصل كما تجوز منها فصارت كأنها على حرفين فاشترت إرمه وأما الاسم فليس متصلاً بالشئ كما يقال
الحرف فلزم كون الاسم على حرف واحد أو غلام وإلى ما قل منه فيما كان على حرف واحد وجوبه ولم قال
أبو حيان وقد جازى السبعة الوقف على ما الاستغناء من الحزورة بالحرف وإن كان أكثر وفوقهم عليها
بغير الهمزة وذلك باتساع رسم المصنف والذين نقلوا إلى اللسان العربي ذكرى إن الأكثر والأفضل الوقف
بالهمزة انتهى وبجواز اتصال الهمزة بكل متحرك حركة غير أخرايه سواء كانت بنائية نحو هو وهيه ونه
وإنه وأمر لا نحو الزيد أنه والمسلو نه ونحو ذلك ترك الهمزة والوقف بالسكون ولا تتصل بمبادئ
مضموم ولا بمبتدئ لقطعه عن الإضافة نحو من قبل ومن بعد وشذ قوله وأصحب من علة ولا باسم ولا رجل
ولا بفعل ياض نحو ضرب وعلة حرف إن حركاتها وإن كانت بنائية شبيهة بحركات الإعراب لوجودها
عند مقتضى زيارتها وانتشارها عند عدمها ورجوعها إلى أصلها مما الإعراب وأما حركة الفعل
الماضي وإن كان منبياً بالأصل فإنه يشبهه شبيهه بالمضارع كما مر أوال كتاب وما ذكر من أنها
لا تلحق الماضي هو مذهب سيبويه وأبو حيان وقيل تحقه مطلقاً لأنه مبني على حركة لأرضه فلحقته
قياساً على غير من اللقيطات وقيل تحقه إن لم تحف لبس ولا تحقه إن حيف فيقال في قد تعد
ولا يقات وضرب ضربه لئلا يلتبس بضم والمفعول خلاف قد دانه لا يتعدى إلى مفعول
فلا يلتبس وهو مقبلي قولي في أنها يلحق بالأمر أي دون المتعدي **ح** وقد يوقف على حرف
موصول بالفاء أو جرهم والأفضل الوقف على الروي بمنزعة وتجوز الوقف كالأصل ضرورة كثرة أوزانها قليلاً
ش مثال المسئلة الأولى فوكه قد وعدتني أمرهم وأن تالي تاتي فوق على حرف المضارعة ووصله
بالف وقوله بالخبر خبرات وإن شرفاً أي فشرع مطلقاً قصد الترخيم أم لا وذلك لغة الجحازين
قوله وتوقف على الفاء التي هي جواب الشرط ووصلها بهمزة والف ومثال الوقف على الروي بزيادة
مدح مطلقاً قصد الترخيم أم لا وذلك لغة الجحازين فوكه وإنك ممتا تسمى القلب تنفعلي
والتميمون لا يفصلون ذلك إلا إذا ترموا فإن لم يترعوا أحد فوالمدح ثم منهم من يقف بالسكون كما يقف
في الكلام كأنه ليس في شعر فيقول أقل اللوم عاذل والعتاب ومنهم من يعوض من المدح بالتنوين
كما تقدم أم المفعول وما شاكله فلا يحذف أحد مدته ومثال اجزا الوصل بحري الوقف ضرورة
قوله يا أبا الأسود لم خلفتني سكن الأمر ميم لم في الموصول وقوله أتوانا ري فقلت ممنون أنت
وإنما ثبت الزيادة في من في الوقف قال أبو حيان وهذا كثير لا يكاد ينحصر ومثال
اختياراً قوله تعالى لم ينسئ وأنظر فبر هذا أم اقتد أثبت الهمزة في الوصل أجراً له بحري الوقف
ص **حاشية** لا ابتدئ ساكن قال أبو حيان وأبو النخاس وهو مختار في كل لغة والسند
والسند أي شيخنا الكافي يمكن في غير ألف فإن احتج به جزم بمنزلة الوصل وذلك في الماضي الخراسي
والسند أي وأمره ومضارع وأمر التلاقي وال وأمر على قول وحفظت في اسم واست وأمين واسم
وإن وأنين وأمر وفوقه وتلسر الأي أمين وال فتفتح والإما تلو ساكنها ضمة أصلية فتضم
على الألف وتضم لاسمها في الأضحية ولا تثبت وضلاً اختياراً وأختلف هل وضعت أو لا وضلاً وهل
وضعت ساكنة وإذا تلت حمزة الاستغناء مفتوحة فقال ابن البادية ش سهل وأبو علي وابن
الحاجب تبدل الفاء وابن عظمة تحذف **ش** لا ابتدئ ساكن وهو محال في كل لغة أما في الألف
فبما الإجماع وأما في غيرهما فكذلك نص عليه ابن جني وأبو النخاس العاصري وذهب السيد الجرجاني وشيخنا

العلامة

العلامة الكافي إلى أنه يمكن إلا أنه منتقل فإذا اختلف إلى الابتدأ الساكن توصل إليه باختلاف حمزة
الموصل وذلك في الأفعال الماضية الخاسية والسند اسمية كانطلق واستخرج وفي الأمر منها كانطلق
واستخرج وفي مضارعها كالانطلاق والاستخراج وفي فعل الأمر الثلاثي كاضرب وأعلم والخروج وفي
الماضوية على رأي من يقول إن أداة التعريف اللام وأخذها أو ال بحملتها وحذفها
وضل وقد تقدم الخلاف في ذلك وفي امر المعرفة في لغة طي ولم تقع حمزة الوصل في شيء من الحروف
سوى ال ولام المذكورين ولا في الاسماء إلا عشرة أسماء محفوفة وهي اسم واست وأمين وأمين
وأمين وأينه وأنتين وأمره وأمره وهي مكسورة وفي الاسماء المذكورة الأيمن فأثرها فيه مفتوحة
وتفتح أيضاً في ال ولام ولا زابع لها وهي فيما عدا ذلك مكسورة إلا أن تلاً الساكن الذي بعدها
ضمة أصلية فإنها تضم تبعاً له في الألف وسواء كانت تلك الضمة موجودة كما خرج في الأمر
واستخرج في الماضي المبني للمفعول أم مفعول كاضرب يا حند وادعي لأن أصله اغزوي وادعوي
فانتقلت بالفتحة على التواو فنقلت ثم حذفت الواو للسكون واختزها الأصلية من المعارضة
نحو امشوا وقصوا فان الهمزة فيه مكسورة ومن العرب من يكسر حمزة الوصل مع الأصلية أيضاً ولا
يتبع وفي لغة شاذة حكاهما ابن جني في المصنف وتضم الهمزة الضمة قبل الضمة المشمة نحو انقيد
واختير على لغة الاشتمام ولا تثبت حمزة الوصل غير مبتدئ بها في الألف ضرورة كقولهم إذا جاوز
الأنين مسراً فانه يثبت وتكثر الخديث في وكثر قطعها في أوائل النصف والبيات لأنها
إذا كانت كأنها في ابتداء الكلام لقوله لا نسب اليوم ولا حلة أتسع الحرق على الواقع وقد اختلف
في حمزة الوصل هل وضعت حمزة فقال ابن جني نعم وقيل يحتمل أن يكون أصلها الفاء
وأنما قلبت حمزة لأجل الحركة وأختلف البصريون في كيفية وضعها فقال الفارسي وعنده
احتجبت ساكنة وكسرت لانتقال الساكنين وعلمة السلو بين بان أصل الحروف السكون وقيل
احتجبت متحركة لأن سبب الانتقال بها التوصل إلى الابتدأ الساكن فوجب كونها متحركة كسائر
الحروف المبتدئ بها وأصح الحكايات بها الكسرة لأنها زاحمة على الضمة لعله الثقل وعلى الفتح بانهما
لا توجع استغناءً وقاس الكوفيون جزمها بالاتساع فكسرت في اضرب ابتداءً للكسرة وضمت
في اخذوا ابتداءً للضمة ولم تتبع في المفتوح لئلا يلتبس الأمر بالخبر وإذا وقعت حمزة الوصل المفتوحة
بعد حمزة الاستغناء لم توكه ثقات الذين حرم فكان حمزة إن تحذف كما حذفت في غير هذا
من حمزات الوصل إذا وليت حمزة الاستغناء لم توكه ثقات أضطرب البنات على البنين لكنه كان
لا يعلم أي حمزة الاستغناء أم حمزة الوصل لو حذفت وبديعاً فعلها عن ذلك إلى ابتدائها
الفاء أو تسهيلها وذهب أبو عمرو بن عظمة إلى أن حمزة الاستغناء حذفت على الأصل وإن المدح
ليست بالأمر بها وإنما هو مدح ذاك للفرق بين الاستغناء والخبر وبرده وجه التسهيل وقال
المرجاني إذا دخلت حمزة الوصل حذفت إلا أن تكون مفتوحة كالباء مع لام التعريف وأمين وأمين
فإنها تثبت الفاء في حمزة الثلاثة **ص** **القاب** **السابع في التصريف**
الك اعني تغيير الكلم بالزيادة والحذف والإغلاط ونحوه في الاسم العرب والفعل المتصرف **ش**
التصريف لغة التقليل من حالة إلى حالة وهو مصدر صرف أي جعله يقلب من أحوال كثيرة وحالات
مختلفة ومنه انظر كيف تصرف لهم الأبيات ولقد صرفنا في هذا القرآن ليعلموا أي جعلنا على ألسنة

وجبات متعده اتي ليس ضوابط واجدة فاما في اصطلاح النحاة فقال في التفسير هو علم يتعلق بسسه
الكلمة وما لحقها من اصالة وزيادة وصحة واعمال وشبه ذلك وقال ابو حيان علم الضوابط على
احكام الكلمة والاحكام على قسمين قسم يلحقها حالة التركيب وقسم يلحقها حالة افراد فالاول
قسمان قسم اعزاي وقسم غير اعزاي وسمي هذان القسمان علم الاغراب تعليلها لاحد القسمين
والثاني ايضا قسمان قسم تتغير فيه الضيق لاختلاف المعاني نحو ضرب وضارب وقضارب واضطراب
وكالتصغير والتكسير وبناء الالات وسمي المعاني در وغير ذلك وهذا جرت عادة النحويين بذكره
قبل علم التعريف وان كان منه وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني كالنقل والابدال والقلب
والنقل وغير ذلك ومتعلق التعريف من انواع الكلمة الاسم المصرب والفعل المتصرف فلما دخلت
في الحروف ولا في الاسماء المنبئية ولا الافعال الجامدة نحو ليس وعني **الاشتقاق**
اصغر وهو دلفظ الى اخولنا سبة في المعنى والحروف الاصطناعية واكثر نحو فيه ترك الترتيب
ولم يثبت غير اعزاي على ابن جني وانكر قوم الاول ايضا وقال الزجاج كل كلمة فيها حرف من كلمة
في مشتقة فيها ونحوه ليس بيبويه ولا بد فيه من تغيير ولو تقدّر **اشتقاق** نوعان اضيق
والاكثر فالاكبر هو عقد تاليب الكلمة كلها على معنى واحد كما ذهب اليه ابن جني في مادة ق ولـ
ان تاليبها السنة على تحقق الحقة والسرعة نحو القول والقلوب والوقوع واللقوق وكذا ذكر
صاحب المحرر في مادة الكلمة ان خمسة منها موصوفة لمعنى الشدة والقوة وهي الكلم الكمال اللكم
والملك والملك والسادس ممل وهو ذلك قال ابو حيان ولم يقل هذا الاشتقاق الاكبر اخذ
من النحويين الا ابو الفتح ابن جني وحكي عن ابن علي انه كان يانس به في بعض المواضع قال
والصحيح ان هذا الاشتقاق غير معمول عليه اقدم اطواره والاشتقاق الاضيق هو انما مركب
من مادة يدت عليها وفي معناه وهذا الاشتقاق ايضا فيه خلاف ذهب الخليل وسيبويه وابو عمرو وابو
الخطاب وعيسى بن عمر والاصمعي وابو زيد وابو عبيدة والجريري وقطرب والمازني والمبرد والواجب
والكسائي والفراء والسيباني وابن الاعرابي وتعلب الي ان الكلمة بقية مشتق وقد نسب هذا المذهب
للزجاج وزعم بعضهم ان سيبويه كان يرى ذلك وزعم قوم من اهل النظر ان الكلم كله اصل وليس منه
شيء اشتق من غيره وتغويج الناس انما هو على القول الاول قال ابو حيان واعلم انه
يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة الاول زيادة حركة لضرب وضرب الشاك
زيادة حروف الخطاب من طلب الثالث زيادة حركة وحرف اضارب من ضرب الرابع تغيير حركة
وحرف كثيرا من التروان السابع نقص حركة وزيادة حروف لبعض من الغضب الثامن نقص حروف وزيادة
حركة كحذف من الحركات السابعة زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف نحو استونق من النافذة
فالعين النافذة ساكنة وفواستونق متحركة والفاء في النافذة متحركة وفواستونق ساكنة والثاني النافذة
موجودة وفي استونق مفقودة والسين في النافذة مفقودة وفي استونق موجودة **ص مثبلة**
يوزن اول الاصول بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام وتكرر للفايق وحكم الكوفية بزيادة
غير الثلاثة ثم اختلفوا في الوزن وصفته والزيادة بلفظه الا المكرر فيما تقدمه وبذلك تاقتل
في التاء وحذف من الزنة ويقبل كهي يعرف الزيادة بالاشتقاق وشبهه وسقوطه من نظيره وكونه
كعني او في موضع تلزم فيه زيادته او تكثر اختصاصه بالكتابة بينما لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة وتلزم

عدم النظم بتقدير اصالة فيما هو منه او نظير **اشتقاق** اصطلاح النحويين على ان يزوا بلفظ الفعل لما
كان الفعل يعبر به عن كل فعل فكانت الافعال لها ظهور الزيادة والاصالة باذن في نظير تلوا الاسماء
عليها في ان وزنها باللفظ فكان اقل ما يكون عليه الكلمة التي يدخلها التثنية اخبرف
تعللوا حروف الفعل بمقابلة الاصول الكلمة والحروف الزايد منطوقا به بلفظ ليمتاز الاصل من
الزائد فان لم تغن الاصول كوزن اللام عند البصريين فيقال وزن جعفر فعلا ووزن سفل
فعل لان الكلمة تكون عندهم ثلاثية ورباعية وخماسية وهي مجزأة من الزوايد فاما اللوحيون فزجوا
فذهبا الي ان ثمانية اصول الكلمة ثلاثية وما زاد على الثلاثة حلوا بزيادة فيهم من ما كانت
ثلاثية بلفظ الفعل وما زاد نحو جعفر وسفل فاختلغا فيه فيهم من قال لا يزن شيئا من ذلك
واذ استعمل من وزنه قال لا ذريح ومنهم من يزن واختلف هؤلاء فيهم من نطق بلفظ ما زاد
على الثالث فيقول وزن جعفر فعلا ووزن سفل فعلا ومنهم من يزن ذلك كوزنا فيقول
فعل وفعل مع اعتقاد زيادة ما زاد على ثلاثة قال ابو حيان فان قلت ما فائدة
وزن الكلمة بالفعل قلت فائدة التوصل الي معرفة الزايد من الاصل هل سبيل الاختصار فان
قولك وزن اشتغاب اشتغال اخضر من ان تقول الف والسين والتا والالف واشتغاب
زوايد وان حذف من الكلمة شيء فلك ان تزد باعتماد اضله وبعتمار ما صار اليه فوزن شبه
وسيد ويد باعتماد الاصل لعله وفعل وفعل وباعتماد الحذف علة وقيل وقع واذا وقع في الكلمة قلت
قلت في الزنة فيقال وزن اشيا لفعلا على رأي من يزي ان فيها قلبا ويوزن المكثر للتضعيف
كما تقدم لا بلفظه فيقال وزن قود فعلا لافعله لان الدال لم يزد منفردة في الاصل
لم يجعلوها منفردة في الوزن بالتالي لا بالحرف المبدل فيقال وزن اضطوا فعلا لا فطعل فعلا
ما يعرف به الزايد تسعة اشيا **احدها** الاشتقاق فانه قد علم ان الف ضارب ومجزة اضرب
وزايد واكثر في اشتقاقه اشتقاق الف وقيل وواو مجزوءا كتيب فانها تسقط في الجمع وهو قد
وهذا فيه سقوط من فرع مثاله الف قدال وواو مجزوءا كتيب فانها تسقط في الجمع وهو قد
ومجزوءا كتيب والجمع فرع والافراد اصل فدل على زيادتها **الثالث** سقوطه من نظير كاعل وانقل وحما
بمعنى فالتيامن ابطل زيدا لسقوطها في اطل **الرابع** كونه بمعنى فاذا زادت حروف في كلمة يعرف منه
معنى فاحكم بزيادة الحروف المضارعة والف فاعل ونا ففعل ونا التضعيف **الخامس** كونه في موضع
تلزم فيه زيادة ككون عتفس بالفاء وهو العسر الاختلاف لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة نونه لانها
وقعت ثالثة ساكنة بعدها حرفان ولم يمت مدغمه فيما بعدها وما وجد من ذلك مما عرف له
اشتقاق كانت النون فيه زائدة على جهة اللزوم كجفعل وجبطل **السادس** كونه في موضع تكثر
فيه زيادته كهيئة افكل وهي الكرم لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة حروفه لزيادة الهزة
او اقبل ثلاثة احرف **السابع** اختصاصه بينما لا يقع موقعه منها ما لا يصلح للزيادة ككون
حبطاه ونون فنقلوا فانها زائدة اذ لم يمت كان النون في نحو هذا البناء حروف **الثامن**
والثاني لزوم عدم النظم بتقدير اصالة فيما هو منه او في نظيره هومنه مثال الاول
مالموط وهو مقوم الحديد فالواو زائدة والميم اصلية ووزنه فعول لانه لو عكس لكان وزنه
مفعلا ومفعول فعول موجود نحو عسود وعسوك وعلو ومثال الثاني والمواز به ان يكون في الكلمة

حرف لا يمكن إلا بزيادة ته تكون الكلمة على ما يخص من لا يكون إلا من الأبنية المزيدة في تلك الكلمة لغة أخرى
يغير فيها حركة ذلك الحرف فيحصل تغيير تلك الحركة أن يكون ذلك الحرف أصلاً أو أن يكون زائداً فصل على الزيادة
للقطع بانه زائد في اللغة الأخرى وذلك تنقل فان فيه لغات أخرى ففتح التاء الأولى وضم الفاء فهذا
وزنه تفعل لتضبط فالتاء فيه زائد لانه لو قدرناها أصلية لزم من ذلك عدم النظر لانه يكون وزنه
حينئذ فعلاً وفعل بلام محو عليه شيء من الكلم واللغة الأخرى تنقل بضم التاء والفاء فهذا محتمل أن يكون
التاء أصلية ويكون وزنه فعل كبرتن لكنه يلزم من ذلك عدم النظر في اللفظ الذي ذلك الحرف منه
الآتري أن التاء تنقل المضموه م أول موجودة في تنقل المفتوح أوله فلزم عدم النظر في تنقل إذا
قدرناها أصلية دليل على الزيادة في تنقل أذهن التاجر تلك ولم تنقل إلا بالحركة
حروف الزيادة تسلم وهذا أصلك فمن صحت التثنية أصلين الفاء أوفاً وغير مصدرية أو مجردة
مصدرية أو مؤخوة حر ونون بعد الفاء زائده أو ضم مصدرية فزائد ما لم يغير أصله دليل الإضافة كملزم
ميم معد اشتقاقاً والتقدم على أربعة أصول من غير فعل أو اسم يشبهه **حروف الزيادة** عشر
وقد جمعها الناس في أنواع من الكلام كقولهم سالتهم فيها واليوم لنفسه وأمان وتسلم وتسلم وهذه
فيحكم بزيادة ما صاحب أكثر من أصلين من الفاء أوفاً وغير مصدرية نحو كتاب وكاتب وتسلم وتسلم
ما صاحب أصلين فقط كذا وفيل وعول فليس بزيادة لأن أقل ما يكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف وقول غير
مصدرية قيد في التواو فقط لأن الفاء لا تنصدر لتسكنها والتاء تنصدر وهي زائدة ومثال تصدع العوازل وتنزل
فهي أصل لا زائدة ولذا حكم بزيادة التثنية إذا صحت أكثر من أصلين وكانت مصدرية نحو اضفرا واحمرا
ومؤخره نحو حمرا وصفرا فان صحت أصلين فقط كانت أصلاً نحو بناء واجاء أو بدلا من أصل نحو ماء
وكساورداء ولذا حكم بزيادة النون إذا صحت أكثر من أصلين وكانت مؤخره بعد الفاء زائده نحو قطران
وعثمان وسرخان ولذا حكم بزيادة الميم إذا صحت أكثر من أصلين وكانت مصدرية نحو منبر ومنج فان
كانت بعد هذا أصلاً فقط كضمي فلها بالاصالة إذا أقل من ثلاثة أصول ومحل الحكم بالزيادة في جميع المذكورات
أعني الفاء والتاء والتواو والهمزة والنون والميم ما إذا لم يتعارض الزيادة دليل الإضافة كملزمة ميم
معد في الاشتقاق فانهم حتى اشتقوا من معد فعل قالوا المعد وكالتقدم على أربعة أصول
في غير فعل أو اسم يشبهه نحو مشهور ونزل وأصل ما الفعل يشبهه فان الزيادة تقدم فيها
على أربعة أصول نحو ندرج وندرج **حروف الزيادة** وزيدت النون في نفعل وانصرف واحرج والمشي
والجمع ونحو غضنفر **حروف الزيادة** النون تزداد بطراد في أول المضارع وفي باب الانفعال والافعال
وفروعها كالانصراف والاحرجام وفي آخر التثنية والجمع كالزبدان والزبدون وسأله مفكولة بين حرفين
قبلها حرفين نحو غضنفر وجنفل وغنفل خلافاً للمدح كعفس وجنفل فلا حكم عليها بالزيادة
فوزنها فعل **حروف الزيادة** والتاء في تفعل وتفعّل وتفاعل وتفتل ومسلّة والسكن مكرها في الاستقبال
وفروعها والها وقفاً وانكرها المبرد واللام في الإشارة **حروف الزيادة** تزداد التاء بطراد في أول المضارع
وفي باب التفعّل كالشدحج والتفعّل كالسكر والتفاعل كالنفاقل والافعال كالأكساب وفروعها
وفي صفات المؤن كسلة وتزداد مع السين في الاستفهام كالاستخرا وفروعها وتزداد الهمزة في الوقف
واللام في الإشارة على مؤن في بابها وانكرها المبرد في زيادة الهمزة وانما تلحق لبيان الحركة قال
أبو حيان والصحيح أنها من حروف الزيادة فان كانت زائدة لها قليلة من ذلك امره وهيلع وعجرج

وهو كونه **حروف الزيادة** ونقل زيادة ما ذكرها لبيان من قيد ولا تقبل إلا بدليل كملزمة سغائل وهما إمامات
وسين قد موس واسطاع فان لم يثبت زيادة الألف فبدلاً من الألف في حرف أو شبهه أو تضمنت كلمة
متمما ثلثين ومثنيين لم يثبت زيادة أحد ههما فاحداً للثلثين زائداً ما لم يماثل الفاء والصين المفصولة
بأصل فان ثمانت الأربعة ولا أصل للكلمة والكل أصول وثانيتها أن الميم في المعنى سقوط الثالث
وبالاولى بالزيادة من المضاعف ثانياً الثاني في نحو أعتسس والاول في نحو علم والهمزة أو النون اجزا
بعد الف بينهما وبين الفاء مشدد أو حر فان أحدهما لين سقطت زائدة ههما أحداً للثلثين أو اللين إلا
لما منع **حروف الزيادة** نقل زيادة ما ذكر من الحروف أن خلافاً مما قيد به فيما سبق ولا تقبل زائدة الألف ليس
محكي من الدلالة الشبهة السابق ذكرها سقوط حرفه شيء أو احبطا في السقوط والحفظ فانه دليل
زيادة ههما مع فقد شرطها وهو التصدر والتاخر بقدر الف زائده وسقوط ههما إمامات في إمامات وهما
أهراق في أراق وسين قد موس يغني قد زبدت فيه السنين للإلحاق بعصفور وسين اسطاع في اسطاع
فان لم يثبت زيادة الألف فهي تدرت لا أصل كالروح والعصى إلا في حرف كالويل والى أو غيرها كالاولى
وما الأسمية والضابط أن الألف لا تكون أصلاً إلا في حرف أو شبهه وان تضمنت كلمة حرفين
متمما ثلثين ومثنيين لم يثبت زيادة أحد المتماثلين لم يحكم على أحد المتماثلين بالزيادة
بل هو أصل نحو مفرو ومفرو فان الميم فيها قد ثبتت زائدها وكذا في أمثال أحد المتماثلين الفاء والعين
المفصولة بأصل فانه لا حكم حينئذ على أحد المتماثلين بالزيادة نحو كوكب وقول فانها تضمنت
حرفين متمما ثلثين وهما القافان والكافان وحرفين متمما ثلثين وهما الواو والتاء واللام ولا
حكم على أحد المتماثلين الذي هو القاف والكاف بالزيادة لما ثلثته القاف ههما أضلاان ونحو جرد
فانه تضمن حرفين متمما ثلثين وهما الحاء والواو وحرفين متمما ثلثين وهما الدالان ولا حكم على أحد
الدالين بالزيادة لانه قدما مثل أحد المتماثلين المعنى الذي هو الدال وفصل بين المتماثلين العين
التي هي الدال وفصل بين المتماثلين بأصل وهو الواو التي هي أم الكلمة الأولى فان فصل بينهما زائداً
كان أحد المتماثلين زائداً تخفيفاً اجتمع فيه مثالان وهما القافان ومثانيان وهما الحاء والفاء
وقد ماثل أحد المتماثلين عين الكلمة وقد فصل بينهما زائداً حكم على أحد المتماثلين بانه زائد الآتري الله ماخوذ
من الحقيق وكذا الميم يقع فصل الميم نحو شخر فاحداً للثلثين زائداً فان ثمانت الأربعة ولا أصل للكلمة غير هاه
نحو سمس وفلفل والزول والكل أصول هذا مذهب البصريين لانه ان جعل كل من المتماثلين زائداً أدى
إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى إلى بناء مفقود إذ يصير وزنها على قدر زيادة أول
الكلمة عفعلاً وعلى زيادة الثانية في فعل وعلى زيادة الثالثة في فعل وعلمها مفقودة وذهب الكوفيون
إلى أن هذا الباب ونحوه ثلاث أصله فعل واستقل التضخيف نحو الوابن المضارع في
حرف مثل فاعل وقيل محل الخلاف فيما يفهم المعنى لسقوط ثالثه نحو ككب خلافاً لغيره فان كان
الكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ههما نحو موفان فلا في ماخوذ من الميم فلا يقع الحروف الإصالة
واختلف في المتماثلين في أعتسس وعلم بهما الزائد ذهب الخليل إلى أن الزائد هو الأول
وذهب بوس إلى أن الثاني هو الزائد وأما سيبويه فانه حكم بأن الثاني هو الزائد لم قال
بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب وجه الفارسي مذهب سيبويه وصح ابن عصفور ومذهب
الخليل وقد تبسطت أدلة ذلك في كتاب الاشتباه والتعليل الخويه وأخبار ما يك في التفسير أن الثاني

اول بالزيادة في باب القنسنس والاولي اول في باب علم وما اخبرهم من انهم انون بعد الف بين ما وبين
الفاحرف مشدوخا ورماني او خرفان اخبرهم بالحق خوربا وقوبا وعقبا وعنوان وعنوان فصح الاصل
لاصالة الاخر من الهمزة والنون وزيادة احد الثقلين في المشدود واللين في التثنية والعكس اي زيادة الاخر
واصالة احد الثقلين او اللين فوزن قضا على الاول فعال ورماني فعال وعمل الثاني فعلا وفعلا ما لخر
يكن مانع من ادراك الهمزة تلك المارة او كلة نظير فيعين في موز زيادة النون لان مادة لدن مملدة
ومادة مرر موضوعة بدليل قولهم مرة وفي لودان زيادة احد الثقلين لان مادة س ق ق ومادة
س ق ي موضوعة وفي فسانه زيادة النون لان مادة ق ي ن مملدة ومادة ق ن ن موضوعة
لقولهم قنن فاقنن **ص مثله** التزايد الملعني او امكان او بيان حركه او مدا وعوض او تكثير
او الحاق وهو ما جعل به نلا في اربعين مواز لما فوقه مساويا له في حركه ولا تلحق الالف الاخر مبدلة
من نيا ولا الهمزة اولا الا مع مساعدا ولا الحاق او بنا نظير في غير تدرج وامتحان في السماع على اصح الاقوال
ث التزايد يكون لاحد سبعة اشياء **الاول** بمعنى وهو اقوي الزفايد لحرف المضارع **ع**
الثاني الامكان كمنه الوصل **الثالث** لبيان الحركه كها السكت في الوقف **الرابع** للدكتاب
وعجز وقصيب **الخامس** للعرض كذا الثاني في زيادة فانه عوض من زقاديق وكذا الاصلان
السادس لتكثير الكلمة كالف فيعزري ونون كرهيل **السابع** للحاق كواو كثر ونيا صيغ وضابط
الذي للحاق ما جعل به نلا في اربعين مواز لما فوقه كعشت نونه زائدة للحاق لانه من الارتصاص
فالحق جعفر وفردوس واوه زائدة للحاق بجر دخل وانقل خمرته ونونه زائدة للحاق لانه من الفصل
فالحق بجر دخل والملاذ بالموازنة الموافقة في الحركات والسكنات عند الحروف لانه يوزن كونه والمساواة
في حكم ثبوت الاحكام السابقة للملحق من صحة واعتدال وتجدر من حروف الزيادة ونظير كها وزمنه
المصدر الثالث فلو قيل ابن من الضرب مثل جعفر يقال ضربت او مثل ضربت او مثل ضربت
يقال ضرب ولو قيل ابن من البيع مثل صفون يقال بيوت فيصير ولا يدغم ولوقيل ابن من القول
اخترط يقال قياي فيعمل ولو يني من سحك مثل احرق فيقال اسحكتك فيضمن النون التي هي
مزينة في الملحق به وزيدت الهمزة واحدي الكافين للحاق ولو يني من دحرج مثل فيعزري قيل دحرج
بتضمن الالف التي هي مزينة في الملحق وزيادة حرف خامس للحاق وقيل في مصدر يبطر الملحق ببطن
كما جأ مصدر دحرج على دحرجه ولا تلحق الالف الاخر مبدلة من نيا كعلق في لغة من نون فانه ملحق
بجعفر ود قوي في لغة من نونه فانه ملحق بدحرج وجبني ملحق بسفرجل ولا تلحق حوا ولا اخرا
مبدلة من نيا ولا تلحق الهمزة اولا الا مع مساعدا اي ان كان معها حرف اخر زائد للحاق ايضا
كنون الندد الملحق بسفرجل واو ادرون الملحق بجر دخل فان وقعت حشا او طفا فانها تكون للحاق
ولا تخارج الي مساعدا من حرف زائد حوا مثل ملحق بجعفر وقد يكون معها حرف زائد نحو عليا
ملحق بقرطاس ولا الحاق الاسماع من العرب الا ان يكون على جهة التدريب والامتحان كالامثلة
التي تتكلم بها الضويون منضمة بحروف الحاق على طريقة ابيية العرب يقصدون بذلك تمرين
المتعلم بهذا الفن واجادة فكم ونظير وهذا الحكم في كل ما اردت ان تبني من كلمة اخري وان لم
يكن الحاق فان ذلك لا يجوز الا ان يكون على جهة التدريب والامتحان هذا الوجه المذهب والمثلين
لانه احداث لفظ لم تتكلم به العرب والثاني يجوز مطلقا لان العرب قد دخلت في كلامها الالفاظ

المج

الاعجمة كثيرا سوا كانت على بابا كلامها ام لم تكن فذلك يجوز ادخال هذه الالفاظ المصنوعة هنا وكلامهم
وان لم يكن منه قياسا على الاعجمة وعلمه الفارس قال لوشا سا عزا او متسعا ان سني بالحق اللام سا
او فضلا او صفة لجازله ذلك وكان من كلام العرب وذلك قوله جرح احسن من دخل وضرب زيد
ومررت برجل كرم وضرب قال ابن جني فقلت كذا امرجل اللغة ارجا اوقات
لنفس هذا ارجا الالف قيس على كلامهم الاتري انك تقول طالب الخشكان فتحمله من كلام العرب
وان لم يكن العرب تكلمت به فقلعت اياه او ضحك صار منسوب الى كلامهم انتهى انتهى ورد بان
اللفظ العجم لا يصير باذخا لالعرب لانه في كلامها عزيز بل تكون تكلمت به بلغة غيرهما واذا تكلمنا
بهذه الالفاظ المصنوعة كثيرا فذلكنا بما لا يرجع الى لغة من اللغات والمذهب السادس
التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيرا او طرد فيجوز لنا احداث نظيره
والا فلا فاذا قيل ابن من الضرب مثل جعفر قلنا ضربت فهذا ملحق بكلام العرب لان الزباني قد ملحق به
كثير من الثلاثي بالتضعيف نحو مهدد وقردد وبغير التضعيف نحو مثاك وعشتن ولا فرق بين قيس
اللفظ على اللفظ والحكم على الحكم عند صاحب هذا المذهب والذين قالوا بالقياس في مثل هذه الاصا
اختلفوا في المعنى والحق انما باب واحد فاعلم سمع في اخبرها قيس عليه الاخر او هاما بابا
ثلاثا ينان تجري في احدها ما لا يجري في الاخر فذهب سيبويه وجماعة الى انهما باب واحد
ذهب الجزمي والمبرد الى انهما بابان **ص الحذف** يطرد في الف ما لا يستقيم بمائة الحزورة
فا نحو غدة ومضارع واهوه ومضرد محركة عنه حركتها وحذف الفعل في مضارعه ووضع
تاء ثقل بها او عينا وعين فيفعله خلافا للكوفيين وقوا فيعمل ويفعله وفي قيس يار ما خلف وقامر
لا تعدوا واوفا وحذف ما خذ وما خذ عن ذلك من حذف او باق فحذف ومنه خلافا للشويعي حذف
عن وقيل ادر احسن وظل ويات ومنه مبني على السكون ملسورا اول الاخيرين ومفتوحا وقل في امر
ومضارع وبنا استحي وفروعه وكسري اباي جزوا واللام واوا ومنه اسم خلافا للكوفية والتا والها
قليل والهمزة والنون وغير اللام اقل **ث** الحذف قسمان مقس وسأ فالمقس حذف الف
ما لا يستقيم بمائة الحزورة نحو غمر يتسألون فيم انت من ذكراها لم توفوني محم جيت وشذ
انقاهما في قوله غل ما قام يشتمني ليهم وقيل ان ذلك لغة لبعض العرب وخبره عليها بعضهم
قوله تعالى يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي ابي شي قال الخضر اوتي وحذا قول
مزعوب عنه وخبره بالاستنفهامية الموصولة والشرطية فلا تحذف النون وان دخل عليها الحار
وذكر ابو زيد والمبرد ان حذف الف ما الموصولة ثبت لغة كثير من العرب يقولون سارعا شيت
لكنه استعمال اياه وحذفه بالجزورة المرفوعة والمنصوبة فلا تحذف الالف منها الا في ضرورة
كقوله الام يقول الناعيان الاله ولو ريت ما الاستنفهامية منه مع فام تحذف ايضا
نحو عاذا كرهيل مني ووجه الحذف منه من الاستنفهامية التخييف وحصر وحض بها لكن ما مستبذة
بنفسها خلافا للشرطية لانها متعلقة بما بعدها وخلاف الموصولة لا فتقارها الى الصلة ومن المطرد
حذف التا ومن مضارع ثلاثي فاؤه واوا استنفذ لا لوقوعها في فعل مبني يا مفتوحة وكسرة ظاهرة
كبعد او مقدرة كيقع ويسفع وحمل على ذي الياء اخوانه كاعد وبعد وتعدو الامر كعد والمصدر الكائن
على فعل محرك العين بحركة الفاء عوضا منها هاتانيت كعد وسوا كان الماضي على فعل كعد او فعل

لحمي ولا يجوز الحذف من مضارع زناعي كما وعد بوعيد مثال يقطع من الوعد ولا من الاسم كوعد
لما فيه لو حذف من توالي الحذف اذ قد حذف منه الهمزة وكان حذفت الياء فزوت الواو لان الفعل انقل
منه ولا اذ وقعت بين ياء مفتوحة ووضمة او فتحة نحو وضو وضو وضو وشد وجد بعد بضم الجيم وبذر
وبدع والامحافا وهما ليسا الرجل بيسر ويعبر الشاة يسير ويشد بسن بسن ومن المطر وحذف هزة افع
من مضارعه واسمي فاعله ومفعوله نحو اكرم استنقا الا اجتمع همتان اذ كان الاصل اكرم وحمل عليه
ونكروم ونكروم ومكروم طرد اللباب وشذ انباء في قولهم ار من موزنيه بكسر النون اي كثرة الارانب
وكسار موزب اذ اخلط صوفه بوبر الارانب وقوله فانه اهل لان بركما فلو قلبت هزة افعل هكا
او غنيام تحذف للامن من التثنية نحو هذا في الما يريق فهو مريق فمها راق وعيمل الابل
يعيملها فهو معيمل والابل يعيملها اي مملدة ومن المطر وحذف عين فيعوله سوا كانت واواخوه
كبنونه او يا غوطيرة الاصل كبنونه وطيرة اجتمع في الاول سا واوا وسقت اخذها بالسا
فقلبت الواو يا وادعت الياء في الثاني ادعت الياء في الثانية في الياء التي هي عين الكلمة فصارت
كبنونه وطيرة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصارت كبنونه وطيرة فصارت الوزن فيلولة
هذا مذهب سيبويه في هذه المضار وان وزنها فيعوله وذهب الكوفون انه لا يحذف وان الاصل فعلولة
بضم الفاء ففتحت لتسلم التثنية ذوات الياء وحمل عليها ذوات الواو ومن المطر وحذف عين فيعل وفعله قالت
ابو حنبل اما ذوات الواو فلا تخلف الا في افتتاسه كسند وسند يقال فيه سند وسند واما ذوات
الياء طين ولينه فغير اخلاف زعم ابو علي وتبعه ان ما لك ان تحفظ ولا ينقاس قال
وهو موجود والاصح انه مقبوس لا محفوظ كاتب وفي تحفظ ان الاصح حكي ان العرب تخفف مثل هذا
قالت الاجيد كله ولم يفصل بين ذوات الياء وذوات الواو بل سرد مثلها من هذا ومن هذا قال
الاجيد فلم اسم احد من العرب تخففه انتهى وقد عرفت لذلك ترجمة في كتابي المزهر ومن المطر
حذف فالت حذو كل ومرو الاصل اخذوا كل وامر بالهمزة الثانية هي فاعله والاولى هترة الوصل
تحذفت الكلمة فاحذفت هزة الوصل لان ما بعد الفاء الحذو فحة محذوكة فلا حاجة الى اقرارها
قال ابو حنبل ولم يحصل سيبويه لهذا الحذف على سوي السماع المحض وقد حكي ابو علي وابن
جنبي اخذوا كل على الاصل الا انها في غاية الشدة استغما الا فان تقدم مروا واوا فلا اشبات اجود غوا ممر
فامر ولا ينقاس على هذه الثلاثة غير هذا الا في ضرورة كقولته ت الى ال زيد وايدهم لي جماعة
يريد ان لي ال زيد وما خرب عما تقدم فشاذ وقد تقدم بضمه ومنه تحذف احد المثلين من احسن وظل
ومن اذا اتصل بنا الضمير او نونه نحو احسن واحسن وظلت وظلن ومن ومن قال
سبويه هذا باب ما شذ من المضاعف وذلك قولهم احسن يربزون احسست واحسن يربزون
احسن ومثل ظلت ومنست حذفوا والقوا الحركة على الفاء كما قالوا خفت وليس هذا الضمير الا اذا
والا اصل فيه هذا اعز في كثير وذلك قولك احسست وظللت ومنست ولا تعلم شيئا من المضاعف شذ
الا حيزم الا حذف انتهى قال ابو حنبل وقد نص سيبويه في عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف
وقد اختلف اصحابنا في هذا فذهب ابو علي السلويني الى ان ذلك مطعون في امثاله هذه الافعال
كاجب فانهم واخط وذهب ابن عصفور وابن الضايغ الى ان ذلك لا يطرد ثم المحذوف من هذه الافعال
الثلاثة العين وبه جزم ابن مالك وغيره ويجوز في الاخرين اخني ظل ومنس كسر اولها باء الفاء حركة العين

على

عليه وايقاضه وقيل وقوع هذا الحذف في الامر والمضارع ومنه وقرون في يوتنن والاضل اقرون وسمع القراء
يحفظون في سخططن وبعض العرب تحذف احدى ياي يستعمل ما اللام او العين وهي لغة تميم وها
فدا ابن محسن ورويت عن ابن كثير يستعمل لغة الحجازيين وسائر العرب وفوقه سائر الصغرى من المتأخرين والامر
والمتن والجمع والموت والوصف فقولك التيمون استعمل استعمل استعمل يستعمل يستعمل
مستعمل ومنه ويقول غيرهم استعمل يستعمل يستعمل يستعمل مستعمل منه وكثر
الحذف في التاء اذ جزم فقالوا الم ابل والاضل الم ابل لكثرة استعماله اياه فهو ان اللام هي الاخرة
فشكلوها تحذفت الالف لا التثنية المتكلمين وكثر حذف اللام في الاسماء اذ كانت واوا كاب واف وحم
وهن وذمي على مذهب الخليل وابن واسم على مذهب البصريين والاضل عندهم سمولان من السمو
حذفت لامه ونحو غنها هجر الوصل والكوفون يقولون اصله وسم من السمة حذفت فاوه ورد
ان جمعه اسما وتضعيع سمي لو كان كما قالوا كان اوسا ما وبسما لان التثنية والتضعيع يردان الاشياء
يا اصولها وقيل حذف اللام اذ كانت يا كلاما ندوم اوها كلام شفه وعضه وفم وشاه واقل منه
بذنها اذ كانت هزة كقولهم قوم برادوا الاصل برادوا او بولوزن طرفا او بونا كدو وقيل والاضل ددن
فلان واقل من ذلك حذفها اذ كانت جا محلا اصله خرو قال ابو حنبل ولا يحفظ من
حذف الحاء غير واقل من ذلك حذف غير اللام ما الفاء كاسم والاضل اناس والعين كسمة والاضل سمة
ص الاندال اخرفه طويت دائما فتبدل الهمزة من كل يا او او طرفا ولو تقدرا بقدر الف
راية او بدلا من عين فاعل معها ومن اول واوين صدرتا وكسيت الثانية مدح فوعل او مبذلة من هزة
ومن واو حقيقه صمت لا راء ومن تالي الف شبه فاعل مدا مزيدا او تالي لينين التثنية ها وتفتح
هذا الهمز محذولا واوان كانت الهمزة وسلمت في المفرد بعد الف ويا ان كانت غير هاء او هزة
ش الاندال قسمان شايغ وغيره فغير الشايغ وقع في كل حرف الا الف والالف فيه امة
اللف ككتابهم يعقوب ابن السكيت وابو الطيب عند الواجد بن علي اللغوي وفي كتابي المزهر
نوع منه خافل والشايغ والضروري في التصريف اخرفه ثمانية جمعها قولك طويت دائما
فتبدل الهمزة من كل يا او او متطرفة بعد الف رابع خور داو كسار والاضل راء من الردية
وكساي من الكسوة وسوا كان تطرفها ظاهرا ام تقديرا وهو المتصلة بها التانيث كعلاء وعطاء
تخلاف اللازمة وهي التي بنيت الكلمة عليها فانها لا تبدل معها هزة كمداية وحماية وامانة
والا تبدل بعد الف اضلية وتبدل الهمزة ايضا من كل يا او او وقعت عينا لما يوازن فاعل هه
وفاعله من اسم مغير الى فعل معتل العين نحو بايع وقايم اضلها بايع وقاوم وفعلها باع وقام
فعل خلاف ما لم يحل فعله كصيد وغور فهو صايد وعاور فلا تبدل فيه وخلاف ما لم يوازن فاعلا
وان اعل فعله كنبيل ومطل من احوال وانال وتبدل الهمزة ايضا من اول قاوين صدرتا وكسيت
الثانية مدح فوعل ولا تبدل من هزة كما واصل جمع واصله اضل يستعمل اجتماع الواوين
فابدل من الاصل ما جزم اذ لم يكن ابدا الياء لا استتقالا كما لو او لا الفاء سكوتها فعدوا الى الهمزة
اذ هي اقرب الى الالف لكونها في نحو واحد من الهمزة تغلب في الشبهل واويا فقد شاركت
حروف اللين خلاف ما اذ كانت ساكنة الواوين مدح فوعل كوو ري ووي واري ووا في فلا تبدل
فيه وكذا اذ كان مبدلا من هزة كالوولي تانيث الاواب اصله والي فابدلوا من الهمزة والاضمة

خلاف نحو ما بين واصيد واعوره الله ولا مضاعف اللام خلاف نحو ابيض واسود حذر امن اللباس
ولا محل اللام خلاف اهو احموي واستحي حذر امن توالي الاعلالين وشط الاسمان لا يكون غير
جاء على فعل مضارع خلاف نحو مقاول ومبايع فان حرف العلة لا يعمل في هذا الاسم جريا نه على تقاويل
وتبايع وان يكون اوله ميم غير مكسورة اما مفتوحة كما مر او مضمومة كقيم ومبين خلاف ما اوله
ميم مكسورة كخط ومقول او موافقا المضارع في زيا دته دون وزنه نحو ثقيل وتبيع مثل حكي
من القول والفعل البني والاضل تقول وتبيع ثقلت حركة العين الى الفاء فسكنت وانقلبت واو
تقول بالكسر ما قبلها او في وزنه دون زيادته كذا فان
وافقه في الزيادة والوزن معا لم يعمل نحو اسود واطول منك وابن لانه لو اعمل التيس بلفظ الفعل ولا
ينقل الى ساكن فتعمل كطاول وقوم وسير واذا نقل ابدلت العين نجائس الحركة المنقولة كقولك
في اقوم واطيب اقام واطاب قاله جالست الحركة العين فليس فيه سوكي النقل كيقول ويسير
وتنقل الحركة ايضا الى الساكن الضمير قبلها من عين مصدر على فعال او تفعلا وتبدل العين حينئذ
نجائس الحركة المنقولة وحذف التثنية ويعوض منها التثنية مثال ذلك اقامه واستقامه
الاضل اقوام واستقام نقل وايدلت الفاء فالتثنية فان حذفت الفاء المصدر وعوض منها التثنية وتنقل
الحركة ايضا من مفعول الى الساكن قبلها وحذف واو اجتماع واو ابن ساكنين نحو مصون والاضل
مصون فان كان عين مفعول كاستقامت المفعولة صواعن ابدال الباء واو نحو مبيع
وما ذكر من ان الحذف الف المصدرين واو مفعول هو مذهب الخليل وسيبويه لان حذف التثنية
اولي من حذف الاصل ومذهب الاخفش ان الحذف في الثلاثة عين الكلمة لان حذفها اولي من حذف
ما دل على معنى وهو المصدرية والمفعولية واللام على ذلك مبسوط في الاشياء والنظائر وزنها
صح الافعال والاستفعال وفروعها سمع اغيت السما اغاما واغيت المرأة اغيا واغيب
واظول قاله صدرت فاطولت الصدود ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافا لابي زيد وزجاجة
مفعول سمع مفعول وثوب مصون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافا للبريد **ص القلب**
انما يغلب في المختل والممزود والواو اقلن وتقدسم الاخر على متلوه اكثر ومن تقدسم اللام على الفاء اشيا
في الاصح فوزنها افعا او افطال ويعرف باضله واشتقاقه وصحة وكذا اذا تركه الى هزتين ومثني
صرفه بلا علة على الاصح فان لم يثبت فاضلان **ش** قال ابو حيان القلب يصير حرف مكان حرف
بالقدسم والتاخير وقد جاء منه شيء كسر جني ان ابن السكيت الف فيه كتابا ومع ذلك فلا يطرده شيء منه
انما يحفظ حفظا لانه لم يخرج منه في باب ما يصح ان يقال عليه انتهى وقد عقدت له نوعا في المزهري
اوردت فيه الفاظا حجة قال ابن مالك واكثر ما يكون القلب في المعقل والمزور كما روي في هابير
وشاكي السراج في شاكيه وراي في راي وابار في ابار ومنه في غيرهما على نحو المعري وذو الواو فيه امكن
من ذي الياء قال ابو حيان دليل ذلك الاستقرا فانما جعل القلب في ذوات الواو نحو شاكي وهار
ولا بد وانيق كما ان انقلاب الالف عن الواو اكثر من انقلابها عن الياء فانما لو وجدنا كلمة اشيا على
الامر فيها التثنية منقلبة عن واو او امر عن ياء وحلنا ذلك على انها منقلبة عن واو ودليل ذلك الكسرة
والقلب بتقدسم الاخر على متلوه اكثر منه بتقدسم الاخر على العين او بتقدسم العين على الفاء او بتاخير
الفاء عن العين واللام ومث ذلك صورتان **الاولى** ان يكون الاخر لاما والمتلوعينا كذا في راي وهار

في هابير والاولى في الاو ايل والايامي جمع ايم واضله بوزن قبيل **الثانية** ان يكون الاخر حرفا زائدا
والمتلوع غير عين كقولهم في جمع ترقوه تراق وهو مقلوب من التراقي فالواو زائدة في ترقوه والقفاف
لام الكلمة لا عين ومثال تقدسم متلوا الاخر على العين الجواب وهي النفس ضلوا جوا قدمت اللام وهي الواو
التي هي متلوه الاخر على الياء وهي عين الكلمة فوزنها فلعا والدليل على انه مقلوب قولهم جاب الوجل
اذ اظهرت عليه خلاف ما في جوابيك ومثال تقدسم العين على الفاء ايس من ييس وانيق من انوق
جمع ناقة ومثال تاخير الفاء عن العين واللام حادي اضله واحد تاخوت اللام عن الحاء والذالك ثم
قلبت ياء لانكسارها قبلها فوزنه عالف ومن تقدسم اللام على الفاء اشيا ومذهب سيبويه
اصلا شيئا نحو طرفا وحلما قلت بتقدسم اللام الكلمة على فاء فوزنها فلعا ومذهب
كذا ويعرف القلب باشيئا **احدها** الاصل بان يكثر استعمال احد النظمين فيكون
الاقل هو القلب كما في المعري وعمل **الثاني** الاشتقاق بان يحذف التصريف على احد النظمين دون الاخر
كما تقدسم في الجواب وكما يقال في شوايخ هذه الاصل وشواي مقلوب منه **الثالث** الصفة وعدم الاعمال
كما في النيس او لو لم يكن مقلوبا من ييس كوجب اغلا له وان يقال اس نصرك الباء وانفتاح ما قبلها
فتخصصه دليل على قلته قال ابو حيان وانما ادعي فيه القلب دون الشذوذ لان باب القلب وان كان
لا يقاس او سجع واكثر من باب الشذوذ كذا **الرابع** فان لم يثبت
كون احد النظمين اصلا والاخر مقلوبا منه بدليل فكلنا لابين نحو حذو وحذب فان جميع نصار يفرها
كما علمنا والواو حذو حذبا فهو حاذ محبوز وقالوا حذب حذبا فهو حاذك ومحذوب
قال ابو حيان فان قيل ما فائدة القلب وهل اجات التصاريف على نظير واحد كملت الفاء في ذلك
الاتساع في الكلام والاضطرار اليه في بعض المواضع **ص ادغام** هو ضم الاو او المثلين ويجب
ان سكن الاو او غيرهما سكن ولا حجة منفصلة عن الفاء ولا مدح في اخرا ومبدلة دون لزوم او حركا
في كلمة ان لم يصدرا ولم يوصلا بغير مدح او ملحق ولا زائدة احد حمالة ولا عرض حركتها ولا كانا واو ابن
طرفين ولا في اسم قبل او فاعل وارن او صدر فاعلا او فاعلا او فعلا **ش** قال ابو حيان الادغام هو
اخر ما يكلم فيه من علم التصريف وهو في اللغة الادخا ويقال الادغام وهو افتعال وهو عيان سبويه
وعيان الكوفيين الادغام افعال وفي الاصل رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعك اياه
بهما وضعا واحدا ولا يكون الا في المثلين والمتقاربين وهذا التقسيم انما هو بالنظر الى الاصل والافلا ادغام
الا ادغام مثل في مثل الاتري ان المتقارب يقلب من جنس الحروف الاخر فيقول الى انه ادغام مثل
ما في مثل والادغام يكون في الاسماء والافعال لا في الأفعال الاسماء الاتري ادغامهم ر و فلهم
شروا ويدي باذعام للمثلين كما هو عادة للصنفين في التصريف وهو واجب بشرط ان يسكن الاول
نحو اضرب بلكا ولم يكن هاء سكت خلاف نحو ماله هلك فلها اذا وصلت نوني الوقف عليها
والاستدراكا بعدها فتصين الفك قال ابو حيان ولما اظهرها الفاء عند الضل ولم يرد عوها
الاروائية عن ورس بالادغام وهو ضعف من جهة القياس ولا حجة منفصلة عن الياء الفاء
نحو اخلا احد اما الامثلة المتصلة بالفاء فصت ادغامها نحو سال ولا بد في اخر خلاف
نحو يعطي ياسر ويعزوا وقد فلا يدغم مثل هذا الياء يذهب المذهب بالادغام مع ضعف الادغام
فلو كان حرف لين فقط وجب الادغام نحو غشي ياسر او اخشوا واحدا وكما يقولون وقد ولوا طات

المفعول في آخره وجب الادغام نحو مغزو على وزن مفعول فالاولى مدح وليس في آخره وقد اذغمت
واحتل فيه ذهاب المد لقوة الادغام والامح مدح متبدلة من غيرها دون لزوم خلاف نحو قول
مبني للمفعول من قول فلان لا يزل من لا يزل من كان يغزو وقد حرف مد لا يزل من الا ترى انك تقول
في بناءه للفعل ما قال فيقول حرف المد كما يزول لم يغزو وقد كان متبدلة عن غيرها ويلزم فيها
البدل ادغم نحو اوتب مثل اكم من الاوب الاصل اوتب ابدلت الهمزة الثانية الساكنة من جنس حركة
ما قبلها واوا وحذف الهمزة الاولى في اللزوم فاه دغمت في اللزوم وان حركت الثلاث وجب الادغام كما ابرأ
وواجب كما سياتي وان لا يصد خلاف وزن وان لا يصد ما مدغم في اولها خلاف رد يرد فهو منزه ود
فلا يدغم لان فيه الملامح للادغام الذي قبله وان لا يصد ما مدغم في اولها خلاف رد يرد فهو منزه ود
نوبها ونوب السج زيدت لاجل الحلق فلا يجوز الادغام لانه اذا كان يزل الحلق نحو ف فان
تحريك ثانياهما عارضا لخلاف نحو لن حي واراد القوم وان لا يكونا واو من طرفين كذا
وان لا يكونا في اسم موزن بحمته او صدره فعلا بفتح الفاء والعين او فعلا بضم الفاء وفتح العين
او فعلا بضمهما او فعلا بضم الفاء وفتح العين مثال الاربع في الموازن بحمته ظلل وضمف وذلك وكل
وفي الموازن بصدح فقط تحرك للتحقيق وحششته اعظم في اصل الاذن وجهه لقطع التجميع وقدره لا اذني
بما شغل القدر ونقل حركته الساكن قبلها فان اتفقا في كمين ولا مانعا وكانا يائين الا في آخر
ثانيهما او تائين كاستمر وتجل في آخر فان ادغم الاخير للحق الوصل وتكون فيه حذف تاء وهي الثانية
في الاصل اذا كان المدغم واو او غم فيها بفتح فان كان ساكنا نقل اليه حركة المدغم واو او غم يورد ويغزو
ومقولا الاصل يورد ويغزو ومقرر نقلت الضمة والكسرة والفتحة الى الحرف في الساكن حذرا من اجتماع
ساكنين ذلك الحرف والحرف للمدغم فانه سكن لاجل الادغام فان كان الساكن الذي قبله حرف هذا الفاء
او ياء او واو او ياء تصغير لم ينقل اليه خور وجاد وغود ووبه لان اصل وضع حرف المدغم المحركة
خصوصا الالف فان تحريكها عن حركتها في الساكن المتحرك كان من كمين جاز الادغام من غير وجوب
نحو ان الله هو الذي ما لم يكن مانع فانه يغم الادغام بان كانا هجرتين خوقرا ابوك فان العرب
تسكت عن ادغام الهمزة الاعيان او وليا ساكنا غير كمين فيما قاله البصريون وجزم به ابن مالك في التسهيل
وتعقبه ابو جبران بان ابا عمرو ابا الادغام في مثل ذلك نحو الترتب عاخذ العفو وامر من الله ومن
التجارة فهو وافقهم والشمس سرها شهر رمضان عن امرهم ذكر راحة البحر وهو من خزي يومئذ
فهي يومئذ قادت روي جميع هذا عن ابي عمرو بالادغام وهو لا يجوز عند البصريين والذين روي ذلك
عن ابي عمرو اية ثقات ومنهم علماء بالنحو كابي محمد النيردي وغيره فوجب قوله وان لم يحزه البصريون
غير ابي عمرو فابي عمرو راس في البصريين ولم يكن ليقر في الاغياق الا ان القوة سنة متبعة غايه ما في
ذلك ان يكون قليلا في كلام العرب اذ لو كان كثير لما غاب علمه عن البصريين غير ابي عمرو واما عدم
الجواز فلا يقول بانه انتهى ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فيما اذا كان اللتان يائين لارضا تحريك
الثاني منهما نحو حي وحي وقد قرئ به ونحو كمين من حي عن يمينه ومن حي بالادغام والاضمار في الايضاح
ان الاضمار اكثر في كلامهم فان كان تحريك الثاني عارضا نحو حيي لم تحرك الا الاضمار فقط
ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فاعيا اذا كان اللتان تائين في باب افعل نحو استمر واقتتل
وحينئذ تنقل حركة التاء الاولى الى الساكن قبلها وهو السين والقاف فتذهب همزة الوصل بحركة اول

الفعل فيقال ستر وقتل وحركة التاء فتفتح اول الفعل ويقال كسرة فيقال ستر وقتل قال ابو جابر
وهذه الكسرة ليست منقوله اذ لا كسرة في التاء المدحمة وانما ذلك لاجل انهم لما سكنوا التاء الادغام في التاء
وكانت غا الكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت الفاعل على اصل النفا الساكنين وذهبت همزة الوصل لتحريك الفاء ويقال
في المضارع غل لغت الفتح ليست في الوصف مستر ومستر بفتح السين وعلى لغة الكسر مستر مستر مستر
كسرها ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فيما اذا كان اللتان تائين اول فعل نحو تجل وتنظا هر
وحينئذ يوي بفتح الوصل لسكون التاء الاولى بالادغام فيقال تجل وتنظا هر وهل المدحمة الاولى الثانية
ويجوز في هذه النوع حذف احدي التائين تخفيفا فيقال تجل وتنظا هر وهل المدحمة الاولى الثانية
قولان اصحهما الثاني وهو مدحمة سبويه والبصريين وقاب الكوفيين المدحمة الاولى وهو
حرف المضارعة فان سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب العدد وكذا الفعل نحو احلا فالكسائي
او لجزم او بنا جاز فان لم ينفك حركت الثاني بالفتح مطلقا او بالهمزة ساكن فبالكسر مطلقا او هو
بالاتباع لغاية ما لم يوصله بضمير حركته او ساكن فبالكسر لغات **ش** اذا سكن المدغم لاقباله
بالضمير الكوفيين وجب الفتح خورددت ورددنا ورددت ورددنا ورددتم ورددت
ويجب الفتح ايضا اذا سكن في افعل للتحجب عند الجمهور نحو اسد خمره زيد قال ووجب النيان تكون
المدحمة وذهب الكسائي الى ان افضل في التحجب يدغم فيقال اصبر زيد فان سكن لجزم او بنا جاز الفتح
وهو لغة الجاز والادغام وهو لغة غيرهم من العرب نظر الى عدم الاعتداد بالمعاض فيقال لم يرد
ولم يردوا وردد وردد فان فك فواضع وان ادغم حرك الثاني من حرفي التضعيف خلصا من النفا الساكنين
وفي كيفية تحريكه لغات **احدها** انه تحرك بالفتح مطلقا سواء وليه ضمير خورده لم يرد ولم يرد
اخر ساكن خوردد المالم لم يرد ولم يرد **الثانية** انه تحرك بالفتح في الحالت
الاولى والثالثة دون الثانية وهي ما اذا وليه ساكن فانه يكسر فيها على اصل النفا الساكنين فيقال
لح المالم ولم يرد **الثالثة** انه تحرك بالكسر مطلقا في الاحوال الثلاثة على اصل النفا الساكنين
الرابعة انه تحرك باقرب الحركات اليه خوردد وفتر وعض الامع ضمير الموث والمذكر الغائبين
فيحرك بحركة الضمير نحو عضه وردد ها والافنا بعد ساكن من جملة اخرى لام تعريف او غيرها فكسر
فقص الطرف وردد انك **ص الثاني من التقاريف** ويتوقف على جاز في الحروف فالاصح انه تسعة
وعشرون اسقط المبرد الهمزة وان عجزها ستة عشر نقديا فاقص الحلق للهمزة والالف والياء قال
المهدوي مرتبات وغيره في رتبة وقيل الهمزة اول وقيل بعد الالف وقيل لا يخرج للالف ووسط الحاء والعين
قيل هكذا وقيل علسه واذا ناه للعين والحاء وفيه القولان واقص اللسان وما فوقه للقاف وما يليه للكاف
ووسط للسين واليم والياء وقدم ابو جبران اللحم والخليل الاخر في اللباء واول حافيه وما يليها من الاضراس
للضاد وهي من الاسير اقيس وقيل يخص ب وقيل بالائين ولا يتطرق بها وبالحاء غير العرب وما دون
طرفه لنتهاه وما فوقه للام وما دون وفوق الثنايا للنون والراء وهي ادخل في طهره وقال
قطرب الجزمي وابن دريد مخرج الثلاثة واجد وما بين طرفه واصول الثنايا للظا والذال والتاء
وما بينه وبين الثنايا للزاي والسين والصاد وهي الصغير وما بينه وبين اطرافها للظا والذال
والثا وباطن الشفة السفلى والظا في الثنايا العليا للفاء وما بين الشفتين للباء واليم والواو وقال
الخليل الاخر في اللوا والمهدوي انها مخرج على حدة والها فروع حسنة مخرجة مسملة وغنة ومخرجة

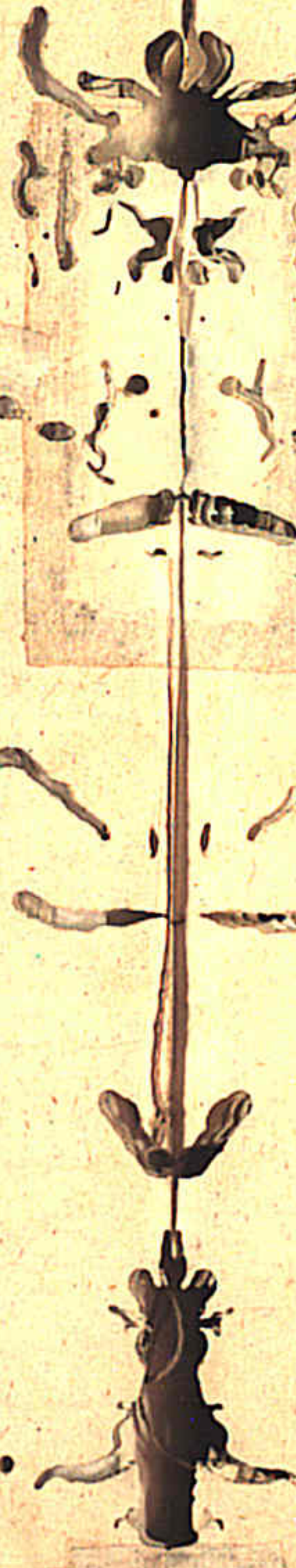
لحم منه مستقيماً الا ترى انهم عدوا في الفروع الشخصية الصاد كالزاي لهذا المعنى فصاوكسين كساير في صاير
وطاكا في نحونا في طال وهل تسمع من غيرهم اهل الشرق كثير العقد الطاء في سائرهم وطاكا نحونا لم في طالم ونالكا
وغيرهم في لغة الفرس وغيرهم ونادى يكون لفظ الفا اغلب نحونا فاصبرها ن وصا د صنفه نحونا في اثر
يقربون النام الصاد كذا فسرهم ما ان الصاد الضعيف قال ابو حيان وفيه نظر وقال ابو علي الصاد الضعيف
اذ اقلت ضرب ولم تشع من حرجها ولا اعتمدت عليه ولكن تخفف وتخلص فيضعف اطبا وها قال ابو سعيد
واطن الذي شكلوا بهاء الاحرف المرذولة من العرب حالطوا بهم وسين كزاي وبهم كزاي وقاف يبرز
ويبين الكاف فبهت الحروف بهذه الفروع ستة واربعين حرفاً **واما** القاب الحروف فذكرها
المصنفون لغايتين احدهما الاجل الاذغام ليعرف ما يدغم في غيره لقر به منه في الحروف والصفة او في اخرها
وما لا يدغم ليعرف منه في ذلك والثانية بيان الحروف العربية حتى ينطق من ليس بعربي مثل ما ينطق به
العربي فهو كيان رفع الفاعل ونصب المفعول فكما ان نصب الفاعل ورفع المفعول نحن في اللغة العربية
كذلك النطق نحو وفها نحو الفه حارجاً وسميت الموهوسة لضعف الاعتماد عليها في مواضع وبحري النطق
معها حتى ضعف خفي النطق بها والهمس لغة هو الصوت الخفي وضدها الجهرية وهي ما استمع الاعتماد
في موضع ومنه النفس ان بحري معده حتى ينقص الاعتماد وبحري الصوت والشدق امتناع الصوت ان يحرك
في الحرف والفرق بين الجهور والشدق ان الجهور يقوي الاعتماد فيه والشدق تقوي لزومه في موضع
والرخا وحري الصوت في الحرف والمتوسط بين الشدة والرخا وسميت الطبقة لطباق اللسان فيها
على الخط عند اللفظ بها وضدها المنخفضة لانك لا تطبق اللسان لشي من اجل الحنك ولا تفتاه ضد الطبقة
وسميت المستقيمة لان اللسان يطوقها الى الحنك عند النطق بها فينطق الصوت مستقيماً بالسر
وضدها المنخفضة ويقال المستقيمة لان اللسان لا يستعمل عند النطق بها الى الحنك بل يتسفل بها
اي قاع الفم عند النطق وسميت المذلقة لانها من طرف اللسان والفم وطرف كل شئ في ذلفه وضدها
المصممة لانها اصمت فلم تدخل في الابنية كلها قال الاخفش اصمت اي منعت ان تخضع بسا وكل
في لغة العرب اذ كانت خماسية فما فوق فلا تجد كلمة خماسية فما فوق في كلام العرب الا وفيها من الحروف
للذلف او الالف ولا تنفرد المصممة بكلمة خماسية وسميت الحروف القلقة لان الصوت يشد عند الوقف
عليها والقلقة شرع الصوت وسميت المعتلة لان الاعلال والانقلاب لا يكون الا في احداهما ومن قال
الهمزة حرف صحيح قال لانه يعقل الحركات الثلاث ومنهم من يقول انها حرف مشد نحو الفعلة قال
ابو حيان وهو كذا حسن وسمي اللام مخففاً وراد الكوفيين الذي هما عندهم حرفا الا حروف قالوا الاخرها
عن مخوف النون وقال بعضهم وصفت بالاعراف لانها احرف عن حرجها الى مخروعة غيرهما وعن صفتها
الى صفة غيرها وقال المهدوي سميت بذلك لانها شاذت كثر الحروف في حارجها وقال القيراني هي من
الحروف التي خرجت عنها اللسان بها مع الصوت الى الشدة وسمي الذاء المكون لانها تتكرر على اللسان
عند النطق بها كان طرف اللسان يرتعد فكانت نطقاً باكثر من حرف واحد والهمز ما يكون التكرار اذا
كانت الراء مشددة او وقف عليها وسمي الهمزة الموهوسة من الهمزة وهو عزم الصوت لانها مقتصره
كالتمهوع او من الهمزة وهو الخطم والكسر لانها يعرض لها الاندال كثيراً فهي تخطم وتكسر وسمي ارباوي
لانه يهوي في الفم فلا يعتمد اللسان على شيء منها **اذ** تقدر ذلك فلا يدغم في المقارب صاد ولا واو ولا يا
ولا يميم ولا سين ولا فاء ولا همنق ولا زاء هذا مذهب سيبويه والخليل والثر النحويين وجوز ابو عمرو

ويعقوب الخصري واليزيدي من البصريين والكسائي والفراء وابو جعفر الرواسي من الكوفيين وتبعهم ابن مالك
وابو حيان اذ غام الذاء في اللام نحو يغفر لنيش واستغفر لهم الرسول ولا يدغم حرف صغير في مقاربه
مما ليس صغيراً ولا يدغم في مقارب صغير فتدغم الصاد في السين وفي الذاء والسين في الصاد والذاء
في الصاد والسين نحو غصص المخلص زاهر جلس صابر جلس زاهر وجز صابر وجز صابر وعند اذغام
الصاد في السين وكذا كل مطبق ادغم في غيرهم قال ابو حيان بعض العرب يبقوا الاطباق كما يبقو الغنة
في اذغام النون وبعضهم يذهب وقال سيبويه كل عربي يعني ابقوا الاطباق وتركوا لا يدغم حرف في حلق
في اذغام منه الا الحاء في العني غوفن زخرف عن النار فلا يخرج الى الراء من الحاء ولا الراء في العني ولا الراء
العني في الراء وان كانت العني اقرب نحو نوح وفيها شدة ولا يدغم من المقارب مخرجاً الى الراء
من الحاء لتباعدهما في الصفات لان الراء موهوسة رخوة والعني مجهولة وفيها شدة ولا يدغم من المقارب
ما يؤذي الى لبس بتركيب اخر نحو غلته لا يجوز فيها الاذغام لانها لو ادغمت لاهم انهما من المضعف
اي مضعف قأوه وعينه لانه لا يذري هل الاصل غلته وامرله لان كلاهما وزن اهله وماعدا
ما ذكر يجوز فيه الاذغام بان نقبل الاول حرفاً مثل مقارب الذي يليه ثم يدغم فيه **مثال**
اذغام الراء في الحاء حجة خاتماً والعني في الحاء قطع حبلك والحاء في العني سح غنك والعني في الحاء مع خلفا
والقاف في الكاف الحق كسوم والكاف في القاف امسكت قطنا والميم في السين اخره شطاة والميم في التاء
المعارج تعزج والطاء والظا وشركا وهما في الحروف وفي الدال والذال والتا والثا في بعضها اي كل واحد
من هذه الحروف الستة يدغم في كل واحد من الخمسة الباقية مثال التا ربط ظلمك اربط دارها اربط
سيما اربط ذيبا اربط ثابسا ومثال الظا عطف دار مالي اخر ومثال الدال نعد ما جاز الى اخره ومثال
التا امعت ظاهرا الى اخره ومثال الذال خذ ظاهرا الى اخره ومثال التا لبث ظاهرا الى اخره
ومثال اذغام حزم الستة في الضمير تة اضبط صابرا اضبط سالك اضبط زاهرا واجعل في الباء في
بدل اضبطاد هط ابعد اخذ ليت ومثال اذغام حزم الستة في الجيم اضبط جعفر اذ خط جعفر انعد
جعفر اسكت جعفر اخذ جعفر ليت جعفر وفي السين اضبط سالما اذ خط سالما اسكت سالما
خذ سالما ليت سالما وفي الصاد اضبط صمخ وهكذا ومثال اذغام التاء في الميم اصحب مطرا وفي الفاء اصنوة
فاجرا ولا تدغم الفاء في شيء من مقاربهما نص على سيبويه وقد ادغم الكسائي الفاء في التاء في ان نشأ ضخف
بهم قال ابو حيان وهو مع انفراد ومثال اذغام لام التخفيف ونحوها في الا حروف الثلاثة عشر
التقوي الثبوت الذال الذال الرضوان الزبور السراج الشمس الصبر الفيا الظهور النور ومثال
اذغام اللام غير التخفيفية في هذه الحروف جواز اهل تنقون بل ثوب وجل دنا هذا ذهب هل ارض هل زاد
هل سار هل شكر هل صبر هل ضرب هل طبع هل ظفر هل نص والنون الساكنة ومنها التنوين تدغم
بعثة في الياء والنون والميم والواو ونحو من يات ان نشأ مزار فكم من وال وتدغم بغنة في الواو
واللام نحو من ربكم من لدن وخطير عند اخرف الحلق الستة نحو من امن من حاد من عاد من حليم من
غفور من خلاق وتقلب ميعا عند الباء ماري في الابدال وتخفي عند بقية الحروف فصار لها اربعة
احوال او خمسة **ص** خاتمة **الخط** تصور اللفظ عزوف
هي ثبوت غير اسماء الحروف مع تقدير الابدال والوقف ومن شربك ره وحج منه ورحه بالياء وانا زيد
والمون المنسوب دون غيره ولنسحق بالالف واذن بالنون على المختار وقالها ان علمت فبالالف واللام

مع اذ كالتنوين الواحد فوصل باذ وجعل صورة الالف ناء كما جعلوها في بليس وكان القياس في ههنا لا يقال
ابوحيان واغاليه تخالف بها الى حركتها لان الهمزة اذا كانت اولاً فهي مبتدأة والمبتدأة لا تستعمل والكتابت
بنو الخط في الاكثر على حسب تسهيلها لوجهين احدهما ان التسهيل لغير اهل الحجاز ولغير الحجازية في الفصحى
فكان الكتب على لغتهم اولي والثاني من الوجه انه خط المصنف فكان البناء عليه اولي مع ان القياس يقتضيه
الان ياتي انا بواقي خط المصنف على مخالفة القياس في مواضع كالصلوة والركعة فهذا سبب ان كتبت اولاهن
ضرواً التي وصفت لها وفي صورة الالف الساكنة باي حركت تحركت والتي هي حشو وهي ساكنة ولا تكون
الا بعد متحرك كتبت حرفاً من جنس الحركه التي قبلها لانها تبدل به فتكتب الفاء في حو راس وباس وكاس ويا
في ذيب ويرو وواو في مؤمن وجوه ويونس ويونس والتي هي حشو وهي متحركة بعد ساكن كتبت حافزاً من جنس
حركاتها سواء كان ذلك الساكن صحيحاً او حرف علة لانها تسهل على حو فتكتب الفاء في حو مزه وكاهه وسائل
ويا في حو شام وسائل وواو في حو النسا ول وايوس وبلوم وهذا ما ذكره الاولون وقد حذف في حاله
الفصحى بعد الالف نحو سائل كراهية اجتماع العين في الخط واين مالك فيما تحذف بالنقل حذفها مطلقاً وان لا
ينبت لها صورة في الخط وذلك فيما اذا كان الساكن قبلها صحيحاً نحو سيم وليم او ياء او واو نحو حيه
وسوره ولم يبق عنده ما يثبت بحرف اللام التاليف للالف نحو سائل والنسول وحسب على ذلك الرخا في روم
الهادي فلذا ابوحيان فقامت في شرح التسهيل في الامثلة الجنبه المذكورة والاحسن والا فليس ان لا يثبت
لها صورة لاني في التحقيق ولا في الحذف والنقل فقامت ومنهم من جعل صورتها الالف على كل حال وهي اقل استعمالاً
ومنهم من جعل صورتها على حسب حركتها الا ان كان بعدها حرف علة زايك للمدحوم مثل ومثوهم فالحذف
لها صورة ومنهم من جعل لها صورة وذلك للفرق بين الهمزة والواو وهذا الحرفي قائم وقد كتب المودة
كان مثل روس يثبت بواو واحده مع ان تسهيلهم بين الهمزة والواو وهذا الحرفي قائم وقد كتب المودة
بواو واحده في المصنف وهو قياس فان الهمزة لا صورته لها بقي واوان ومن عا دهم عند اجتماع صورتي
في حكة واحده حذف احدهما فلذلك كتبت واحده الا انه قد خالف في القدران فيه اي يثبت بواو في لانه
قد حذف من الكلمة في الخط حرف فيكون ان تحذف غيره انتهى والتي هي حشو وهي متحركة بعد متحرك كتبت
حرفاً على نحو ما يسهل فان كانت مفتوحة بعد فتح كتبت الفاء نحو سائل فان كان بعدها الف نحو مال وماب
فقبل تحذف ولا صورته لها وقبل الفاء وجمع الفان وان كانت مفتوحة بعد كسر كتبت ياء نحو ميز او بعد ضم
كتبت واو نحو جون وان كانت مكسورة بعد فتح او كسرت كتبت ياء كسيم وميسر فان كان بعدها في الحالين
يا كليم وميسر فقبل تحذف ولا صورته لها وقبل جعلها صورة وجمع ياء اين وان كانت مكسورة بعد
ضم نحو سبل ودليل فتصور رها الياء على مذهب سيبويه والواو على مذهب الاخفش وان كانت مضموه
بعد فتح او ضم كتبت واو اكلوم ولو لم جمع لو فان كان بعدها في الحالين واو اكلوم ورووس فقبل
تحذف ولا صورته لها وقبل جعلها صورة وجمع واوان وان كانت مضموه بعد كسر نحو ميمون تجمع
ما به كتبت بواو في مذهب سيبويه وبياء على مذهب الاخفش والمنظرة بعد ساكنه ان كان صحيحاً
حذفت الهمزة والقيمت حكمها على ما قبلها ولا صورته لها في الخط لاني في الرفع ولا في النصب ولا في الجزع نحو جت
ودفك وجزء وقيل ان كان ساكن الساكن مفتوحاً ولا صورته لها وان كان مضموه فصورتها الواو
ومكسورة فتصورتها الياء مطلقاً فيها وقيل في المضموم والمكسور يثبت على حسب حركه الهمزة فيكتب الجزع
والذي في الواو في الرفع وبالف في النصب وبالياء في الجزع على حسب حركه الهمزة وان كان سمي من ذلك

منصوباً منصوباً فيكتب بالواو ليف واحده وهي البدل من التنوين وقد شمل المشكك في الخلاف فيما قولي حذف
في الاصح وان كان الساكن مفتوحاً فان كان زائداً لم يدر في الصورة لها وان كان مضموه فتصورتها نحو بني ووضو
وسما فان كان ما فيه الالف كسماً منصوباً فيكتبه جمهور الصريين بالعين الواو وحرف العلة والاخرى
البدل من التنوين وبعضهم والكوفيين بواحدة وهي حرف العلة التي قبل الهمزة فلا يجعلون الالف المبدل
من التنوين صورة قائم ابوحيان واتفق الغريقان على انه ليس للهمزة صورة الف في ذلك فان اتصل
ما فيه الالف بصغير مخاطب او غائب فتصوره الالف واو رفاً نحو هذه سماؤه وبالجزء نحو سبائك
وبالف واحده وهي الف للبدل بصغير غائب سواء كان ما فيه الواو والياء منصوباً فيالف
واحد هي البدل من التنوين غوراً ثبتي بيا ووضو وان كان غير ذلك زائداً لم يدر في الصورة بالهذف
والنقل ولا صورته لها في الخط والمنظرة بعد متحرك كتبت على حسب الحركه قبلها نحو يقر او يقر او يقر
ويوضو وهذا امر محض ورايت امرأه ومزمت بامرئ فان كان منصوباً فيكتب بالعين
وقيل بواحد قائم ابوحيان وهو الاول وقيل ان كان ما قبلها مفتوحاً فيالف غولن يقره الا ان
تكون هي مضموه فيالف ونحو هذه الامور ورايت الامور الا ان تكون هي مكسورة فيالياء نحو الاسمي
ان قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء وبالف وان قلنا بالبدلها واوان وان كان ما قبلها مكسوراً فيالياء نحو
لن يقر ومن القوي الا ان تكون مضموه فيالف وان قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء وبالف وان قلنا
بالبديلها ياء وعلى الاول ان اتصل بها صغير فعلى حسب الحركه قبلها كما ان اتصل بها صغير وقيل
ان انضم ما قبلها او انسرف كما قيل الاتصال بالصغير جعل صورته على حسب الحركه قبلها وان افتح وانفتح
او كتبت فيالف غولن يقره ولن يقره او انضمت فيالف ونحوه يقره هذا ما فسرره ابو
حيان او لا تتركه قول التسهيل انه اذا اتصل بالهمزة بالهمزة فتحة او الف ضمير متصل فانها تعطي
ما للمنوسط وقام لانها حينئذ كانت لها نفع احكام الا في وقف عليها ولا يبدل في ذلك الضمير
قائم وقد احال ابن مالك حكم ما يليها ضمير متصل على حكم المنوسط وقد ذكر في المنوسط انها لم تكن
تصور بالحرف الذي تؤول اليه في الضمير الباء او التسهيل قائم فقبل هذا يثبت بواو في الالف لانه قد
تحذف بيايد الالف والواو لانها قد تحذف بتسهيلها بينهما وبين الحرف الذي من حركتها ويكتب
ما ونا وما ورك وما يرك بالالف والواو والياء لانها تحذف بجمعها بين بين الابدال وقيل اذا كان
ما قبلها مفتوحاً وانصل بها الضمير فكل لم يتصل بغيرها كتبت بالالف نحو هذا ايها ناك ورايت
نياك وعجت من نياك فكل لو لم يتصل بضمير قائم احمد بن يحيى اذا فتح ما قبل الهمزة
فيالف ما لم يضاف فان اضيفه كتبت في الحذف بيا وضمير بيا وفي الرفع بالواو وفي النصب بالف
قائم ورايتا اقره اقره الالف وجمع واو في الرفع بواو وبعدها وبياء في الحذف ولا يجوز
في النصب بين الفين فيقولون لرحمت خطاؤه واعجبني خطاؤه وعجت من خطاؤه والاضحار
مع الواو والياء ان تسقط الالف وهو القياس فاما الالفان فان العرب لا تجمع بينهما ولذلك كتبتوا
خطاؤه وقره بالف واحده ولو كتب بالعين كان ها هنا اوفق ليفرق بين الواحد والتنبيه
الا انه لم ينفوا بالليل الذي قبله من الكلام او يجمع عليه انتهى وحذف الهمزة الوصل في مواضع
احدها اذا وقعت بين الواو والفاء وبين همزة هي فاعرفات ذات بعلها كتبوا وانما
اختلف السبب في الحذف انها لو ثبتت لكان جمعاً بين الفين صورة الوصل وصورة الهمزة التي

هي قاء الكلمة نحو واضرب فما ضرب **الثاني** اذا وقعت حرف الاستفهام سوا كان حرف الوصل مكسورة
او مفتوحة نحو اسكن زيد ام عمرو واصطفي زيد ام عمرو فان كانت مفتوحة نحو اصطفي البنات المذكورين حرم
فكلام ابن مالك يقتضي الحذف ايضا قال ابو حيان وهو يذهب اليه احمد بن يحيى قال والذي عليه
اصحابنا انه يكتب بالعين احداهما الف والوصل والاخرى الف الاستفهام قال احمد بن يحيى العرب
تكتفي بالالف الاستفهام عن الف والوصل في الالف واللام من الحذف واما اللفظ في التطويل وانما هما مثل
الذين الله وكانهم التفتوا بصوت من صوت ولان صورة الف الاستفهام كصورة الالف بعدها ولم يحدوا
في اللفظ لئلا يشبه الخبر بالاستفهام انتهى ما الف القطع اذا وقعت بعد حرف الاستفهام فانها لا تحذف
بل تصور نحو اناس من كذا لا انها حينئذ تسهل على نحو فكتبت الف في ان تصد ويا في ايديك ويا وافي او نزل
وجوز الكسائي وتعليل الحذف في المفتوحة فكتبت استجد بالالف واحذف غير ان الكسائي قال الحذف
الف الاستفهام وتعليل قال الحذف في الثانية وجوز ابن مالك كتابه المكسورة بالمضموم
بالف نحو انك **الثالث** من لام التعريف اذا وقعت بعد لام الابتداء او لام الجر نحو والذ
الاخر للذين احسنوا وكان قياسها الانبات كما اتفقوا في لانيك قاسم ولا نيك مال وكتب حذفها
حرف النبا سها بالالف الثانية وزعم الفراء ان سبة اجتماع ثلاثة اشكال متشابهة كانت في الحذف لان الالف قبل
الالف واجتماع الامثال يستعمل لفظا فلذلك حذفت وزعم بعضهم ان في لام الجر شدة اتصالها بما بعدها
فكانت كلمة واحدة وهجرة الوصل لا تكون حذفت لان الف لا تحذف في لام الابتداء فزعموا انها
وبين لام الجر ولو وقع بعد اللام الف وصل بعدها لام من نفس الكلمة كتبت الف على الاصل نحو
حيث لا تتقوا زيد فان دخلت الالف واللام وادخلت لام الجر حذفت حرف الوصل فكتبت لا تتقوا
الرابع من اول اسم الله الرحمن الرحيم وكان القياس ان يكتب باسم بالالف كما يكتب بابن لكن
حذفوها المنة الاستعمال ولا تحذف في غير المسئلة من انواع التسمية نحو باسم الله بوزن الرحمن الرحيم
وباسم ربك وزعم بعضهم انها لا تحذف في المسئلة ايضا وانما كتبت على لغة من يهولك سم والاعمال
بسم الله شرف حذفت على قولهم في ابل ابل والزم الحذف قال ابو حيان ولا احسن جعل اللفظ على اللفظ
الفضيصة اذ لو كان حذف الالف لتلك اللفظة كما زان سقاط الالف في جميع المواضع وليس كذلك وزعم
الاحفش ان سبب حذفها كونها لا يوقف عليها فكما زانها والاسم شريف وحذفها من قولها احذرها من
باسم الله محذرها ومزساها وبسم الله بوزن الرحمن الرحيم وبسم الله لا نأكلها كما نأكلها محذرها
للاستعمال وحذف بعضهم حذفها من بسم الله وان يسمونها الرحمن الرحيم بشرط ان تكون الاضافه
الى الله وان لا يكون للنا تعلق في اللفظ وان لا يكون قبلها كلام فان فقد شرط مما ذكر لم تحذف
الحذف هو باسم ربك تبركت بسم الله ابد بسم الله وجوز الكسائي حذفها ولو اضيف الاسم
الى الرحمن لو قال الله او الفاهر وقال الفاهر هذا باطل لا يجوز ان تحذف الامع الله لانها كسرت
مفعه فاذا اعددت ذلك اثبت الالف وهو الصواب **الخامس** من ابن والواقع بين علي بن
صفت مفردا سوا كان اسمين او كلمتين او مختلفين نحو هذا زيد بن عمرو وهذا ابو بكر بن
ابن عبد الله وهذا بطون بن قعه ويتصور في المختلفين ستة امثلة وجعل ابو الفتح من مناهج الكلاب
انهم لا يحذفون الالف مع الكنية تقدمت او تأخرت فاسم هو مردود عند العلما على قياس مدحهم لان
حذف التنوين مع الكناه حذفت مع الاسماء وانما هو جعل باسمين اسما واحدا فحذفت الالف لانه نوسط



الكلمة انتهى قال ابو حيان الالف تحذف من الحذف في كل موضع تحذف منه التنوين وهو يحذف مع الكناه مثل
ما تحذف مع الاسماء الاغلام قال فلما اجبت ولما تكل ولكن سميت بها انا محذرين عمرو قال وسرك ابن ه
عصفور ان يكون ابن مذكورا وهو خلاف ما جزم به ابن مالك من الحاقه فالانته نبتة فلا تبهلان بن
فلان ولو لم يكن بن صيغة بل كان بدلا او ضميرا لم تحذف الف **سادس** ويوصل مركب المذموم وكل كلمة
على حرف تقبل الوصف والضمير المتصل وعلامات الفروع وما ملغاه او كانه ولو في قلم في الاصل وحذفها
ان لم يعمل فيها ما قلنا واستفهاما منه وعن وفي لامه صولة في الاصل وفي نحو وبيضا وجهان ومن
يمن لا عين مطلقا في الاصل واستفهاما منه بن لامه وان بلا وفي ان وفي خلف وتحذف نون ذي النون ولا
توصل لن ولم واخره وشد وصل وكاف وويلم ونحو يومئذ وثلاثا **سابع** في النون **الثاني**
احكام الوصل والفضل فالاصل فصل الكلمة من الكلمة لان كل كلمة تدل على معنى غير الكلمة الاخرى فكما ان
المعنيين متميزان فكذلك اللفظ المتميز عنهما يكون وكذلك الحذف المتميز عنهما يكون وكذلك الحذف الثاني
عن اللفظ متميزا بفصله عن غيره وحذف عن ذلك ما كانا شي واحدا فلا تفصل الكلم وذلك اربعة
اشياء **الاول** المركب تركيب مزج كبعثتك بخلاف غيره من المراكب كغلام زيد وخمسة عشر وصبا مسما
وبين وبين وخيخ بنين **الثاني** ان يكون احدي الكلمتين لا يبتدأ بها لان الفصل في الحذف يدل على الفصل واللفظ
فاذا كان لا يمكن فصله في اللفظ فكذلك ينبغي ان يكون في الحذف وذلك نحو الضمير البارزة المتصلة ونون
التوكيد وعلامته الثانية والثنية والجمع وعرف ذلك مما لا يمكن ان يبتدأ به **الثالث** ان يكون احدي
الكلمتين لا يوقف عليها وذلك نحو يا لجر ولامه وكافه وفا العطف والجزء والام التاكيد فان حذفت الاخرى
لا يوقف عليها وخبره عن ذلك واو العطف ونحوها فانها لا توصل لعدم قولها الوصل **الرابع**
ما يذكر من الالفاظ فتوصل ما اذا كانت ملغاة نحو ما خطا يا حنانيا ايتها تكلونوا يدركهم فاما ثوبن واما
وخيفها وكيفها واما انت منطلقا انطلقت فاذا كانت كافه نحو ورجلا ولاعما وكانما وليست
ولعلها واستثنى ابن دستويه والرخا في ما في قلمها لا لانها تفصل وتوصل بكل ان لم يعمل فيها ما قالها
وحذف الطرف فيه نحو كلما جيت الكرمك كلما رزقوا منها من عشرة قالوا اخلاف التي عمل فيها ما قبلها قالها
حينئذ تكون اسما مضافا اليه كخو وانما من كل ما ساقه ووصل ما الاستفهام منه وعن ومن وفي لانها
تحذف اليها مع الثلاثة وتضير على حرف واحد فحذف وضلها بها نحو عمر تيسا لكون فيم هذا الثوب فيم
انت من ذلها ولا توصل الشريطة بواحد من الثلاثة قال ابو حيان القياس يقتضي ان تكتب معها
مفعولة قال وفي ما المفعولة مع الثلاثة ثلاثة هذا حب احذرها ان تكتب متصلة معها لاجل الادغام
في عن ومن وهو مذهب قتيبة نحو عبت عما رغبت عنه وعجبت مما عجت منه وفكرت فيما فكرت فيه
والثاني انها تكتب مفعولة على قياس ما هو من كلمتين ونحو قول اصحابنا وبجزم ابن عصفور ونحو
الراجح لانه الاصل لان كلمة الوصل الثانية في معنى وهو التباس اللفظين خطا مفعولة في معا والثالث ان
الغالب ان تكتب مفعولة ونحو كثرها مفعولة ونحو اختيار ابن مالك وفي ما مع نغمر وبيضا وجهان
حكاهما ابن قتيبة الفصل على الاصل والوصل لاجل الادغام في نحو وحملت بيشما عليها وقدر سها والمصنف
بالوصل وتوصل من من في من اخذت منه ومن ياخذ اخذ منه وانما وصلت بها لاجل اشتباها لو كتبت
من من ووصلا واذا عت نون من في ميم ونزلت منزلة الميم في الكلمة الواحدة فلم يجعل لها صورة
هذا كما قاله ابن مالك وقال ابن عصفور توصل الاستفهامية فقطحها لغيرها ما وتفصل غيرها

على الأصل قال أبو حيان وقال ابن مالك انظر الى علة الاشتباه في الخط وفي من سوا كانت اشتغافه
او موصولة او شرطية مع عن راين قال ابن قتيبة تكتب عن متصلة على كل حال لاجل الاذغام كما تكتب
عم وعما نحو عن نساء ورويت عن رويت عنه وعن ترضي ارض عنه قال أبو حيان وزعم غيره انه لا
يؤثر في ذلك الاذغام لانها كلمتان وعليه ان عصفور وابن مالك اما ابن مالك فقال ان الغالب
الوصل ويحذف الفصل وتوصل من الاشتغاف مية بن قول واحد نحو فيمن تفكروا وتوصل ان الشرطية بلا حوالا
تفعلوه الانتصرونه وفي ان الناصبة مع الاقوال ان احدهما انها تكتب مفصولة مطلقا قال أبو حيان
وهو الصحيح لانه الاصل والثاني ان الناصبة توصل بها والمخففة من الثقيلة تفصل منها وهو قول ابن
قتيبة والحق ابن السكيت وعلة ابن الصايغ بان الناصبة تدرك الانصاف بالفعل بحيث لا يجوز ان
يفصل بينهما وبينه والمخففة بالعكس بحيث لا يجوز ان تتصل به محسن الوصل نحو تلك والفعل في هذه
خطا وفي من لا قولان قال ابن قتيبة تكتب مفصولة كي لا تفعل كما تكتب حتى لا تفعل مفصولة وقال
غيره تكتب متصلة وما وصل من المذنورات وفيه نون وهو من وعد وارن وان حدثت نون للاذغام
كما مر في الاشارة ولا توصل لمر ولين وام بشي وما وقع في رسم المصنف في وصل ان لن جمع علامة فاء لم
يشتبهوا لم امر هو فانت فهو مخرجا لقياس عليه كسائر ما رسم فيه مخالفا لما تقدم ولما بان واما مع
اذا انفصلت فمن فانها تكتب مفصولة قال ابن قتيبة قال أبو حيان قال بعض شيوخنا ان سبب
ذلك قلة الاشتغال والافتحاف الفرق بين مع وبين في قال وقد يمكن ان يفرق بالاسمية فان في لا تكون
الاحرف ومع اسم وهو ايضا تفصل مخرجا فقول معا فلذلك فصلت غلاف في ومخا وصل شذوذا
وكان قياسه الفصل وكان مخرجا من وي معنى راجح وكانه وويله والاصل وويله ويوميد وعوه من
الظروف المتضافه لا ذولا غمايه ونحوه وفي حفظ ابن الوصل خاص مثلا غمايه وسمايه فقط واظن
ذلك في شذوذا الرماوي للزجاني وليس كما اضر عدي لان **ص** وزيد الف بعد واو الجمع متطرف
ماض وامر وفي المضارع راين الاسم خالف الكوفيين ولا مضارع مفرد مطلقا خالف اللكثمي ولا مضارع
لما في اللغز وفي ما به وما بين في الاسماء واو في اولئك والواو والوات وفي يا اوجي عند بعضهم وعمر وعلا
فرقا بين عمرو ومن ثم تكتب **ص** قاتك ابن قتيبة ولا مضارعا لمضمر والزجاني ولا مضمر
ومع فاما بال **ش** وقائمه **ش** النوع الثالث احكام الزيادة فتزاد الالف بعد واو الجمع نحو يغزوه
ويدعو اخلاف الفوا فانه يحيز ان تلحق في حالة الرفع خاصة والكسائي حالة النصب نحو لئن يغزوا
زيد بالالف ولكن يغزوك بالالف فرقا بين الاتصال والانفصال ولا بعد واو الجمع غير المتطرف
نحو ضربوك واضربوه ولا بعد واو الجمع المتطرف المتصلة باسم نحو ضاربوك وجمعه واجاز الكوفيين
لما فيها فيكتبون نحو ضاربواهم زيد وهو بالالف كما تركي وكذا بنوز زيد خلفا لبوز زيد واخوز زيد
واختلف البصريون في الخطا فيها بالمضارع اذا انفصل الواو بمتطرفه نحو نحن نصر بواو فالأخفش
يحبها كما مضى والاخر في الخطا بالالف ويحب البصريين لا يحبها وقد اختلف في سبب زيادتها فقال
الخليل لما كان موضعها على المد بها يمتد الى حروف الالف وقامت بعضهم فصلوا بها بين الضمير المنفصل
والضمير المتصل نحو ضربوه اذا كان الضمير مفعولا لا ضميرا لئلا يلف اذا كان تأكيد النبوه كما فرقا
بين الضميرين وبترك الالف في خط المصنف في واذا كان الضمير او وزنه صحت اشتد له على ان الضمير
مفعول وان لم يثبت ضمير في منفصله مؤكدا للواو الجمع شذوذا زبادة هذا الالف في كل واو الجمع

وان لم يثبت ضمير في منفصله واين قتيبة الى انهما فصل بها بين واو الجمع واو والسقي نحو كغروا وردوا
وعبا واو ونحوها من الواو المتصلة عن الحروف قبلها هذا هو الاصل شذوذا في ذلك من الواو المتصلة
المتصلة بالحرف قبلها نحو ضربوا يكون الباب واحدا ولهذا الخلل في المفرد نحو يدعوا لانها لا تصلا
لا يعوض فيها من اللبس ما يعرض واو الجمع ولذلك سموا هذه الالف الفصل وعلى مذهب الفراء انما
زيدت للفرق بين الواو المتصلة والواو الساكنة وعلى مذهب الكسائي بانها زيدت فرقا بين الاسم
والفعل وقال بعضهم فرقا بين الواو والاصلية والواو والذائفة وزيدت الفاء ايضا في ما به قال
أبو حيان وذلك للفرق بينها وبين من مذهب وكانت الزيادة من حرف العلة لانها تكثر زيدا وتكون
الفاء لانها تشبه الهمزة ولان النسخة من جنس الالف ولم يكن يكثر لانه كان يجمع حرفان مثلا ولا واو
لاستغناء الجمع بين الياء والواو فيحصل الفرق في ما به دون منه اما لان ما به اسم ومنه حرف والاسم اسم للزيادة
من الحروف واما لان ما به محذوف الهمزة تلك على ذلك امات الدراهم جعل الفرق في ما به بدلا من المحذوف
مع كثرة الاشتغال وقال محمد بن حرف البصري المعروف بالملم كصاحب الاخفش كانت هذه الالف
في ما به اولى منها بغيره لان اصل ما به ميبه على وزن فعله من ما به وجمع فمفوضة في لفظ الف وتكسر
قائما قبلها فتشقق بذلك ان تكتب ياء قالزموها العلة بين جميعا الياء المسوكة والالف للفتحة ولان العدد
اول بالاكيد والعلابدات من غيرته انتهى قال أبو حيان والتدليل على ان الاصل في ما به ميبه قول
الشاعر فقلت والبرء تحطيه منيته اريد عطية اياي ميبات وضعف الكوفيون تغليل البصريين
بان ما به اسم ومنه حرف فاما حسن ان مختلفان والفرق ينبغي ان يحصل في متحد الجنس بذلك على ذلك
انهم لم يفرقوا بين في وفيه لاختلافه قالوا وانما زيدت فرقا بينها وبين في وفيه في انقطاع
لفظها في العدد وعدم انقطاع في وفيه لانك تقول تسع ما به ولا تقول عشرين ما به بل تقول
الف وتقول تسع فيات وتسع ريات وعشر فيات وعشر ريات فلا ينقطع ذكرها به في التعشير
فاما خالفها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخطا قال أبو حيان وقد برأت بخط بعض النحاة مادة
هكذا بالالف عليها حمزة الهمزة دون ياء وقد حكى كتب الهمزة المفتوحة اذا التمسوا قبلها بالالف عن هذا
النصيبين منهم الفراء وي عنه انه كان يقول يجوز ان تكتب الهمزة الفاء في كل موضع وقال ابن كيسان
ومنهم من يثبت الهمزة الفاء على حرفها في نفسها وان كان ما قبلها مكسورا قال أبو حيان وكثيرا ما كتب انا
ميه بغير الف كما تكتب فيه لان كتب ما به بالالف خارج عن الاقيسة فالذي اختاره ان تكتب بالالف دون الياء
على تحقيق الهمزة او بالياء دون الالف على وجه شربها قال وحكي صاحب البديع ان منهم من محذوفا الالف
من مية في الخطا قال واما زيادة الالف في ما بين فيهما خلاف منهم من يزيدها ونحو اختيار ابن مالك
لان التنبيه لا تغير الواحد كما كان عليه خلاف الجمع ومنهم من لا يزيدها كما لم يزيدها في الجمع لان موجب
الزيادة قد زال وانفقوا على انها لا تزداد في الجمع نحو ما بين وميون وزيدت واو في اولئك واو لواء اولئك
قال أبو حيان اما اولئك فتخطا فرت النصوص على انهم زادوا الواو فيها فرقا بينها وبين اولئك
وكانت الواو اولى من الياء للناسبة صفة الهمزة ومن الالف لاجتماع فليين وحصل الفرق في اولئك
لان الزيادة في الاسماء اكثر ولان اولئك قد حذف منه الف فكانت الزيادة فيه اولى لتكون كالتعويض من
المحذوف وزعم الكوفيون ان ذلك للفرق بينها وبين الياء الاسمية لانهم قد استعملوا اسما
حكوا من كلام العرب انصرف من الياء وحذا منهم بناء على ان الفرق انما يحصل في متحد الجنس قال

واما الواو والاء فلم اظفر في تعليله ويمكن عندي ان يكون زادا والواو فيه للفروق بين اولي في حالة النصب
والجذبتين الى اللجان وحلت حالة الرفع على حالة النصب والجذر وحل الثاني في اولات على العذبة في اولي قال
واما في اوجي حالة التصغير فزادها بعض اهل الخط فزادها بعضه وبين ابي البر وكان الزيادة في التصغير
لانه فزع والرفع اوجي للزيادة ولانه قد تغير لاجل التصغير والتغير بالنسب بالتصغير وكانت واو
النسبة صفة الهمزة والكثرة اقل الخط لا يزيد وزاد لان التصغير فزع من التكثير وليس ببناء اصل انتهى
وزيدت الواو ايضا في عمرو وذلك للفروق بينه وبين عمرو ولهذا اختصت بحالة الرفع والجذر لانه لحال
النصب يكتب بالفتح دون عمرو فيظهر الفرق وكانت الزيادة واو لانه لا يقع فيها ليس ذلك كانت زيادة
لا تيسر بالمضاف اليها اليها المبتكرا او الفاعل ليس للرفع بالنصب وحلت في عمرو لانه اخف من عمرو ومن جهة
بناء على فعل ومن جهة انصرافه وذكر ابن قتيبة
وحذفت لام التعريف من موصول الا للذان وفي الليل والليله قبل والليلي وجها من ومما اجتمع فيه ثلاث
امات والالف من الله واله والها الرحمن والرحم علما ما لم يجدوا السلام عليكم وعنده السلام وسكان الله ومما
كثر استعماله من الاعلام الزايدة على ثلاثه ما لم يلبس في حذفت شي من ملكة وسموات ومفاعيل ان امن
قبل ولم يود اليه ثلثين وفاعلات فواعلن غير ملتبس ولا مضاعف ولا مفعول لام ومن ذلك واو اليك وثلاث
وثلاثه وثلاثين وثمينة وعنى وفي ثمانين وجها من ولكن وكثر وهما مع الله والاشارة خالية من الكاف في الاو
ومضرا وله حمزة وقيل هي حمزة وقيل هي حمزة الا كاد وقيل هي حمزة وقيل هي حمزة وقيل هي حمزة وقيل هي حمزة
ما لم يلبس وجها من الضام كناية واو بين **الرفع** احكام الحذف في حذفت لام التعريف
من الذي وجب وهو الذين ومن الذي فزوع وهو التثنية والجمع نحو اللعان والثلثين والاربعين والاربعين
اجتماع ثلثين في الخط وثبت في مثني الذي خاصته وهو اللذان والذين فرق بينه وبين الجمع ولم يثبت في مثني
التي لانه لا يلبس بحقه وقال احمد بن حنبل كنبوا الارقي والارقي والارقي والارقي والارقي والارقي والارقي
والكاف من اخرها وهذا الاستعمال لانه يقل في الكلام مثله ويدل عليه ما قبله وما بعده ولو كسرت على الف
كان اوفق انتهى قال ابو حنبل والارقي والارقي والارقي والارقي والارقي والارقي والارقي والارقي
والذي عهدناه في الكتاب انه لا تحذف الالف لئلا يلبس بالمفرد قال فان قلت اللام الزم في الله فلهذا
حذفت قبل المحذوف الالف منه كحذف اللام مع انما لو حذفت لا تلبس باللام لان الف تحذف وفي الليل
والليله وجها من الحذف والاشيات والقياس كتبه بلامين والحذف اوجي لان فيه اشباع خط المصنف
قال ابو حنبل وزاد احمد بن حنبل للطف فزعه مع الكليل والليله فيما كتب بلام واحذف قال لانه
اعرف فاستخف قاله وكتبوا اللام واللعب والحصد بلامين ولو كسرت بلام لجاز وحذف التعريف ايضا
مما اجتمع فيه ثلاث امات كراهية اجتماع الامثال نحو حبه للسان للذار وحذف من اسم الله وكان القياس
لبناءها كما في اللام لكنه قد تصرف فيه بانواع من التصرفات التي يجوز لافيه ولانه لا يلبس اذا لمشارك
في هذا الاسم والكثرة الاستعمال فلهذا اشياء تحذف حسن الحذف واما قولهم لاه ابوك ابوك يريدون
له ابوك فانهم كتبوا بالالف لاجل ما حذفت منه من حروف الجر والالف واللام لا يرد ذلك على عبارة المتن
لانه خص في الحذف بلفظ الله وحذف ايضا من الحذف على الكثرة الاستعمال بخلاف صفة وشروط ايضا
ان لا يحذف من الالف واللام فان جردت بلامين لا يلبس بحرف على اللبس مع اللام معقود
ولا انها لا تدخل على كل علم وحذفت ايضا من السلام عليكم وعنده السلام ومن سبحان الله خالف سبحانا منسكرا

والعلة في التلاوة وفي جميع ما باي كثره الاستعمال وحذفت ايضا مما كثر استعماله من الاعلام الزايدة
على ثلاثه اخر في كانت عربيه كما لك وصاحبه بحاله امر عجيبة كابرهم واسما عجل والاشاف وها روت
وسلمنا قال ابو حنبل وذكر بعض شيوخنا ان اثباتها في نحو صاير وخالد وما لك جيد وكذا
قال احمد بن حنبل في الحذف والاشيات ولا يحذف مما لم يكثر استعماله كما في وجابر
وجابر وسالم ومجالوت وظالموت وها روت وها روت وها روت وها روت وها روت وها روت وها روت
صاير ورجل مالك ولا محاله يزد على ثلاثه اخر في كاهن بلام وابن حاب وملاح منام وها روت
ولا محاله حذفت منه شي اخر كاسرائيل حذفت احدي يايه وذاو وحذف احدي واو يه ولا اذا صنف اللبس
كهاجر وعباس لو حذفت لالتبس بغير وعسى وحذفت ايضا من ملكة لانه لا يلبس لفظ مع الكثرة
الاستعمال وحذفت ايضا من مفاعيل ومفاعيل ان امن التباسه بالمفرد والحجب وتثني وسطي
لان مفردا محذوب وتثني وسطيان محذوف ما يلبس به كذا رهم فليتب بالالف لئلا يلبس بدهم
قال ابو حنبل وبجوز الاشيات فيما لا يلبس ايضا وهو احمد قاله وشروط بعض شيوخنا
لجواز الحذف شرط اخر وجها من لا تكون الالف فاصلة بين حرفين فتما ثلثين نحو سكاكين وذكرا كين
وقدنا يبر فلا تحذف الالف لئلا يلبس مثلان في الخط وهو محذوف كراهية في اللفظ وحذفت ايضا
من فاعلات ايمه مفايه الفان في جمع لكونت السالم نحو صايرات وعابدات وذاكرات ومنه سموات
وان لم يكن على وزن فاعلات فكذا صرحت به في المتن وحمل جمع المذكر السالم على جمع المؤنث
وان لم يكن فيه الفان فلذا اخو الصلح والقتل والظلم والكفرين وشروط الحذف من جمع المؤنث
المذكر ان يكون غير ملتبس ولا مضاعف ولا مفعول اللام فلا تحذف من نحو طاحات لا تلبس بطاحات
ومن نحو خاذرين لا تلبس بخاذرين وهما مختلفان في الدلالة ولا من نحو شابات والعابدين لانه
بالادغام نقص في الخط اذ جعلوا ضرورة المذعر فيه شكلا واحدا ولذلك كتبوا في المصنف الضامين
والعابدين بالالف ولا من نحو راميات والرامين لانه حذفت من الوامين لام الفعل وحلت عليه الاميات
وان لم يكن في حذفت كاحمل الحذف من الحاحين على الصالحات وان لم يكن فيه الفان وهذا من تعاكس
النظام والتعاضد حيث حمل الاشيات في الاشيات في المذكر كاحمل الحذف في المذكر كاحمل الحذف في المؤنث
وحذفت ايضا في علم في اخر الالف والنون كسقين ومرون وعقن وما اشبهه في كثره الاستعمال
نبت عليه ابو حنبل وهو داخل في مسئلة الادغام الزايدة على ثلاثه وحذف ايضا من ذلك واو اليك
خلاف ذاو ولا يجوز ديز من حرف الخطاب وهذا كوهو لا يك مفردا خرف الخطاب ومن هذا التثنية
ومن ثلث وثلاثه ثلثه خلاف ثلاث المعذولة فان لم يكثر لثنتها ولانه لو حذفت منه لا تلبس بثلاث
ومن ثلاثين وثمينة وعنى بانبات الياء خالف ثمان حذفت الياء فلا تحذف منه الالف فدارا من في الحذف
وكثرته وفي ثمانين وجها من الاشيات لانه حذفت منه تاء المفرد والياء الموجودة فيه ياء الاعترا ب
والحذف لان الياء المحذوفة عاقبة ما ياء اخرى لانها لا يمتنعان فكان الياء موجودة اجزا للمعاقب
بحرفي المعاقب والاشيات اختيارا بين عصفور وعانون بالواو وحكم ثمانين بالياء في جواز الوجود بينهما
وحذفت ايضا من لكن ولكن وهما التثنية مع الله نحو هاهنا لانه لم يستعمل الا معه فكان حذفت
واحد ونص احمد بن حنبل على ان الحذف في حمزة الله وحذف ايضا ههنا مع اسم الاشارة الحذف
من الكاف نحو هذا وهذا وهو الاية لكثرة استعماله حتى صار كلفظ مذكور خلافا للنقل بالكاف

بذل الالف وحذف كلمه مما ينقل اليه في كتاب المصنف والافاس عليه خارجة بل اذا وقعت هذه الالف اظا
 ونحوها في غير القرآن لم يكتب الا على القواني السالفه واذا قالت ابن درستوبه خطان لا يقاسا عليهما
 خط المصنف والعروض قالت ابوحيان وذلك ان للعروض صيغتين يكتبون ما يسمع خاصة اذ الذي يعتد به من
 حقه العروض انما هو ما يلفظ به لا ينظر في يكون به المعروف الذي يقوم بها الوزن مخدرا كان او ساكنا فيكتبون
 التنوين ولا يراعون حذرها في الوقف والمذموم حرفين فيكتبون الحروف نحو الحاء النقص ففقد ينقطع
 الكلمة بحسب ما يقع من تنوين الاخر كقولهم يا ذارمي يتبل عليا افسر سدي اقوت وطالعي هاسا العجل
 بيدي لان تعطيه مستغفلان فعلا اربع مرات وكنا به هذا البيت في الخط الذي ليس في علم العروض ياد ارمية
 بالعياء فالسند اقوت وطال عليهما سالف الابد في قال فقد صار الاصل في الكتاب على ثلاث الخصال
 العروضة واصطلاح المصنف واصطلاح الكاتبين بغير هذين قال وعلم الخطا ونقائسها اربعة الالف التي
 من علم النحوي انما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج اليه المبتدي في لفظ وفي كتبه ولان كثير من
 الكتاب من غير علم اصول النحوية ففي بيانها بيان لتلك الاصول كتاب الهمزة على نحو ما تسهل به
 ويخو باب من النحويين انتهى

ص ووضوح الالف

لرفع الاشراك ومن ثم اختار ابوحيان نقطة القاف والنون والياء وضلا لا فضلا وبعضهم نقطوا السين
 واحمر والذخاني نقطها الثانية والنقطة اهل العرب كل من ملل الالف اسفل ورثا كتبوا تحتها مثل الالف
 همزة وفوقه علامة او برة اصطلاحات **ش** قال ابوحيان من هذا ما ينفرد بصورة ومنها ما هو مشترك
 وقصدا وابتدليل الصور الاختصار فكان في اللفظ للترك كالعين فكذا فعلوا في الصور جعلوا فيها المشترك
 قال هكذا قالوا وقال بعض شيوخنا ليس كذلك لانهم وضعوا فارقا وهو النقطة بواحدة او اكثر
 والاحتمال فليس اذ من المشترك بلكتفه وكذا لا ينبغي اخلا فالصورة والنقطة مجموعهما دل على اشكال
 الحروف قالت ومن الحروف ما يلين بالخط اذا فصل بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك
 بالنقطة ولذلك ينبغي ان لا ينقطع في الفصل اذ لا يحصل اشتراك لانها صورة خاصة بها فيكون اذ كان
 كالقاف انتهى واخرا بعضهم نقطوا السين بواحدة لان المقصود وهو الفرق بينها وبين السين حاصل
 بها والاكثر على نقطها بثلاث واخرا الذخاني في اخرين نقطة الثانية في نحو تحت فرقا بينها وبين
 هذا الضمير وهذا السكت والادب ما منهم الحريري بعدوها من الحروف غير المنقطة ولما اتوا بها في الايات
 والرسائل التي التزموا عدوها عن الحروف منقطة ونقط اهل غريب الحديث كل حرف من اسفل من الالف
 في الايات ودفع توهيم الشيوخ عن النقطة او الالف اذ لو نقطت لا التبت بلجيم ومنهم من يكتب تحت
 الحروف المثل حرفا صغيرا او حرفا او فوقه علامة او ثبوت اصطلاحات اهل الحديث **وهذا**

اخبرنا **ص** **جميع الجوامع والكلام على**

وقد تقدم جميع الجوامع نظرا للموضع من فنون علم العربية جمعا حقا الكاين من بلاغة الانجاز وعذوبة الالفاظ
 والجل الاسم الفائق على نظرية البحار واجمع المرفوع عن همم مصرية قطعا المشيد اركان مبادئ احكاما
 ووضعا فعملناك حفظ عياره وتامل خواها واياك والبادر بانك رها الالفك سواها ودونك والبار
 محاسنها التي لا تحصى الاعلى بجامد البصيرة اغماها فترعا خالف غير في تفسير او تاخير او تقديم فنظمت
 من الافطنة له بعد ولاعن المنهج القديم وما دركي ان ذلك الامر مهم يستخرج النظر السليم ورعا افحص
 بذكر ارباب الاقوال ولو بالتعداد ما تقويه لمن نسب اليه الانفراد والتفرد وغير ذلك من الامور التي تقصد

Suleyman's Collection
 Kism: AMEA ZADE
 NUSEYIN
 Val
 423

لستيفاد ورثا نقلنا عن احد خلاف ما نسب بعض المشاهير اليه بحسب غلغلة من لا اطلاع له ولا تحقيق
 لديه وما شعر ان ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه فدونت مختصرا انطوي زبدية جارية مصنف
 ما احتوي على ما به العيون والاسماع تشق وان من العجب العجائب بما لم يحكم قبله مؤلف فحق ان
 يكون على كتب الانام سريرا وبانواع الحامد والمجاسين جريا جعلنا الله به مع الذين انعم الله عليهم **التمني**
كلام المؤلف **ورفعهم مكانا عليا** **رحمة الله تعالى ونفعنا به والناس** **والحمد لله وحده**
 على يد اقل العبد عملا والكرم زلالا العبد الفقير المعترف بالجهل والتقصير الراعي عفو ربه القدير سراج الدين بن بدر الدين
 الطحاوي بليد الانوار من جبا غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين **وكان الفاعل من تجميع يوم الاثنين المبارك**
 سابع عشر من شهر ربيع الثاني سنة واحد وعشرين بعد الالف احسن العاقبة الى خير محمد والسلم امين



وان خذ عينا من هذا الخطا جل من لا في غيب وعلا